

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٧١)

أوضاع الأمة العربية ومستقبلها

مسيرة وطن... من خلال مواقف مفكّر

٢٠٠٦ - ٢٠١٦





هذا الكتاب

يجمع هذا الكتاب بين دفتيه، مجموعة نصوص متنوعة للدكتور خير الدين حسيب، تشمل دراسات ومقالات وافتتاحيات كتبها ونشرها، أو حوارات تلفزيونية وإذاعية أجريت معه، في السنوات الأخيرة، وهي تتناول مختلف قضايا الأمة العربية وهمومها ومشكلاتها، والتحديات والمخاطر التي تواجهها في حاضرها ومستقبلها، والسبل إلى نهوض هذه الأمة ووحدتها.

لا يكتفي خير الدين حسيب في هذه النصوص بعرض الأوضاع والتطورات والمشكلات الراهنة وتحليلها، بل يعمل على استخراج الرؤى المستقبلية منها. كما لا تمتاز مساهماته هذه بالمعلومة الجديدة الموثّقة فحسب، أو بالنظرة الاستشرافية فقط، بل تتحلّى أيضاً بالموقف الشجاع والواضح حيث لا يجرؤ الآخرون... وهو أمر يعود إلى أن خير الدين حسيب دخل عالم الأبحاث والدراسات من موقع الالتزام بنهضة أمّته ووحدتها واستقلالها وعدالة العلاقات بين أبنائها وديمقراطيتها... فبوصلته دائماً هي المشروع النهضوي العربي بعناصره الستة المعروفة، الوحدة العربية، الديمقراطية، التنمية المستقلّة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني والقومي، والتجدّد الحضاري.

لذلك لم يكن خير الدين حسيب في كتاباته ومقابلاته ومواقفه هذه، واحداً من المثقفين الغارقين في البحث الأكاديمي من دون أفق، أو في الكتابة الانطباعية ـ الإنشائية التي تقرر أحكاماً وتطلق تحليلات رغبوية في بعض الأحيان، من دون ما يؤكّدها من معلومات موثّقة، بل كان، وهو على رأس مركز دراسات الوحدة العربية، من الذين يحرصون على أن يجمعوا بين الحلم والعلم، وبين «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة»، على حد تعبير غرامشي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٨ دولاراً
أو ما يعادلها


ISBN: 978-9953-82-749-0

أوضاع الأمة العربية ومستقبلها

مسيرة وطن... من خلال مواقف مفكّر

٢٠٠٦ - ٢٠١٦



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٧١)

أوضاع الأمة العربية ومستقبلها

مسيرة وطن... من خلال مواقف مفكّر

٢٠٠٦ - ٢٠١٦

خير الدين حسيب

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حسيب، خير الدين

أوضاع الأمة العربية ومستقبلها: مسيرة وطن... من خلال مواقف مفكّر، ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٦/ خير الدين حسيب.

٤٨٠ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧١)

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-749-0

١. البلدان العربية ـ الأحوال السياسية. ٢. حسيب، خير الدين ـ المقابلات.

أ. العنوان. ب. السلسلة.

320.9174927

العنوان بالإنكليزية

The Affairs and Future of the Arab Nation through Intellectual's Views

By Khair El-Din Hasseb

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٦

المحتويات

القسم الثاني

صفحات من قضايا عربية

القسم الثالث

حول شؤون الأمة

تقديم

كاتب في كتاب

معن بشوّر(*)

في كل مقالاته، والمقابلات التي تجريها وسائل الإعلام معه، ومداخلاته التي تمتلئ بها المؤتمرات والندوات التي يشارك فيها، تجد د. خير الدين حسيب مسكوناً بهاجسين رئيسين: أولهما، «المعلومة الموثقة»، وثانيهما، «الاستشراف المستقبلي» الذي كثيراً ما يعبّر عنه بأحد سؤالين، أو بالاثنين معاً، وهما: «ما العمل؟» و«إلى أين؟»، بحيث لا يكتفي بعرض الأوضاع والتطورات والمستجدات الراهنة فقط، بل يريد أن يستخرج منها رؤى وأفكاراً وخلاصات تمهيدية للحاضر والمستقبل...

ولا تمتاز مساهمات الدكتور خير الدين حسيب، مؤسس أحد أضخم الصروح الثقافية العربية، ذي المكانة الدولية (مركز دراسات الوحدة العربية)، بالمعلومة الجديدة الموثّقة فحسب، أو بالنظرة الاستشرافية فقط، بل أيضاً بالموقف الشجاع والواضح حيث لا يجرؤ الآخرون... وهو أمر يعود إلى أن أبا طارق، دخل عالم الأبحاث والدراسات من موقع الالتزام بنهضة أمّته ووحدتها واستقلالها وعدالة العلاقات بين أبنائها وديمقراطيتها... فبوصلته دائماً هي المشروع النهضوي العربي بعناصره الستة المعروفة (الوحدة العربية، الديمقراطية، التنمية المستقلّة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني والقومي، التجدّد الحضاري)، بل إن هذه العناصر التي يرفض حسيب المقايضة بين أي هدف لحساب هدف آخر، هي العناصر التي يقيس في ضوئها المواقف والرؤى والآراء من دون أن يقع في «فيروس ازدواجية» المعايير، بحسب تعبيره المحبب حين رفض تمييز مقاومة هنا من مقاومة هناك، في معرض الرد على من حاول تجاهل «المقاومة العراقية» للاحتلال الأمريكي بعد

(*) أمين عام سابق للمؤتمر القومي العربي، ورئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

عام ٢٠٠٣، باسم مقاومات أخرى، أو كما يجري اليوم لطمس «المقاومة الفلسطينية»، أو «المقاومة اللبنانية» باسم تغيير الأولويات في الأعداء، وبسبب هذين الهاجسين (المعلومة الجديدة الموثّقة، والنظرة الاستشرافية المستقبلية)، اللذين يسكنان عقل خير الدين حسيب وضميره ووجدانه، تراه مُقلاً في مقالاته ومقابلاته إذ يقول دائماً «لا حاجة للظهور إعلامياً إذا لم يكن لدي شيء جديد أقوله»..

أما قوة الموقف وجرأته، كما يتضح مما سنقرأه في هذا الكتاب، أو في ما سبقه وتلاه، من مقالات ومقابلات، فكانت تكلفه كثيراً، سواء على المستوى الشخصي، أو على مستوى مركز دراسات الوحدة العربية، وغيرها من مؤسسات العمل القومي التي كان للدكتور حسيب الفضل الرئيس في إطلاقها...

شعار «الخبز مع الكرامة» الذي يتصدر مكتبه في المركز تسبب له، وللمركز، بأكثر من حصار مالي وإعلامي وسياسي، وربما أرهق بعض رفاق دربه ممن كانوا يظنون أنه بلجوئهم إلى العمل الفكري والبحثي المجرّد قد ينجون من إجراءات وتعقيدات يسببها لهم الموقف السياسي والعملي... فيما يؤكّد حسيب دائماً أنه لم يفهم يوماً العمل الفكري والبحثي والثقافي إلا تجذيراً للعمل القومي الوحدوي، وإلا تحصيناً للمواقف والتحليلات من شوائب السطحية والميوعة والارتجال والمجاملة...

وقوة الموقف وحدّته وصرامته، كما يتضح من فصول هذا الكتاب، لم تكن تعني بالنسبة إليه، الانزلاق إلى المهاترات الشخصية، وشخصنة الخلافات، وغيرها من مظاهر الخطاب السائد في حياتنا العامة، بقدر ما كانت تعني إطلاق «صدمات فكرية أخلاقية» لكي يصحو معها الناس على المدى المتوسط والبعيد، إذا لم يكن على المدى القريب، ويعيدون النظر في ما هو رائج أو سائد من أفكار وتحليلات.

إنّ الموقف من الحروب على العراق وفيه، ومن الحصار على شعبه، والذي تجده حاضراً في الكثير من تحليلاته الجريئة والملتزمة وطنياً وقومياً، لا يعود، كما يظن بعضهم، إلى كونه ابن مدينة الموصل العريقة والجريحة، ولا مردّه إلى أنه كان مطروحاً في إحدى المراحل، كرئيس للعراق، بعد أن شارك لسنوات في إدارة مصرفه المركزي وسياسته الاقتصادية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)، بل نتيجة تحليل عميق حمله خير الدين حسيب وإخوانه في المؤتمر القومي العربي منذ أوائل التسعينيات، يرى أن استهداف العراق طيلة هذه العقود، إنما هو استهداف للأمّة العربية وللإقليم بأسره، وأن الفتنة الدائرة اليوم في الكثير من أقطار الأمّة، وصولاً إلى دول الإقليم والعالم، إنما نشأت أصلاً، إثر احتلال العراق وإشاعة نظام المحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية فيه، محمولاً على فتن وتفجيرات ومجازر متنقلة من مدينة إلى أخرى، ناهيك عن سياسة التهميش السياسي والاجتماعي والاجتثاث الحزبي والعقائدي، إضافةً إلى حلّ الجيش العراقي.

إن الهم العراقي عند خير الدين حسيب، لا يقلّ أبداً عن همه السوري أو الفلسطيني أو المصري أو اليمني أو الليبي، أو المغاربي، أو الخليجي، أو السوداني؛ فهو من خلال نظرته القومية الإنسانية، مقيم في الجرح العربي والإنساني حيث يكون هذا الجرح... لذلك، رفض حسيب أن يغادر لبنان منذ تأسيس المركز وبدأ العمل فيه عام ١٩٧٨، ورغم كل الحروب فيه وعليه، انطلاقاً من أن لبنان الذي أعطى العرب كل ما أعطاهم في أيام ازدهاره، لا ينبغي لعربي أن يتخلى عنه في لحظة ضيقه.

لهذا السبب، تجد في الكتاب مقالات تتناول حال الأمّة عموماً، وأقطارها الجريحة خصوصاً، كما تجد في مقابلاته التلفزيونية على محدوديتها، لأسباب ذكرناها آنفاً، مواقف من كل ما يجري في وطننا العربي؛ مواقف قد يختلف بعضنا معها، لكن بالتأكيد لا يختلف أحد في كونها صادرةً عن رجل متجرد، حرّ التفكير، جريء في التعاطي مع قضايا أمّته...

لذلك لم يكن خير الدين حسيب في كتاباته ومقابلاته ومواقفه، من ذاك النوع من المثقفين الغارقين في البحث الأكاديمي من دون أفق، أو في الكتابة الانطباعية ـ الانشائية التي تقرر أحكاماً وتطلق تحليلات، رغبوية في بعض الأحيان، من دون ما يؤكّدها من معلومات موثّقة، أو واحداً من أبواق السلاطين اللاهثين وراء البترودولار؛ بل كان، وهو على رأس مركز دراسات الوحدة العربية، من الذين يحرصون على أن يجمعوا بين الحلم والعلم، بين «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة» كما يحب دائماً أن يقول مستعيناً بالمفكر الإيطالي اليساري البارز أنطونيو غرامشي صاحب مقولة «المثقف العضوي» وهي مقولة، يسعى أيضاً حسيب إلى ترجمتها من خلال المركز، وغيره من المؤسسات القومية من دون أن يكون الالتزام عنده على حساب الحقيقة العلمية، ومن دون أن يستخدم البحث عن هذه الحقيقة، كستار للتحلل من الالتزام بقضايا العدالة والحرية والكرامة الإنسانية...

فصول كتابنا اليوم وما تضمنه من مقالات ومقابلات وحتى خواطر من وحي التجربة، ورثاء لأصدقاء كبار، تجعلك تتعرف أكثر إلى خير الدين حسيب، صديق جمال عبد الناصر ورفيق قامات عربية كبرى، حاملاً تجربة عقود من العطاء والنضال، متنقلاً بين الهموم والانشغالات والطموحات، كالفراشة بين الأزهار، والنحلة بين الورود، تسعى إلى جني عسل النهوض العربي، الذي بات مسألة حياة أو موت لأمّتنا العربية.

ولعل أبرز ما يكشفه العقل العلمي لحسيب، كما يتضح في أكثر من مقال ومقابلة، هو تلك المعايير الموضوعية التي حددها لنجاح أي حراك شعبي أو انتفاضة ثورية شهدها الوطن العربي في السنوات الخمس الأخيرة، فأشار إلى أربع منها هي: (١) كسر حاجز الخوف (٢) أن تكون الانتفاضة ذات طبيعة سلمية وغير عنفية (٣) توافر حدّ أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية (٤) موقف الجيش من التمرد الشعبي المدني. ثم قدّم في ضوء هذه المعايير آلية تحليلية

لأسباب النجاح أو الفشل، فأجرى تقييماً لكل انتفاضة شعبية عربية على أساس توافر هذه المعايير الأربعة؛ فبعضها مما توافرت له المعايير كلها نجح، وبعضها توافر لها أغلبها، نجاحاً جزئياً، فيما غاب معظمها عن بعضها الآخر، فلم يكتب لها النجاح...

لم يجامل خير الدين حسيب في آلية التحليل هذه، وربما أغضب بموضوعيته الأطراف كلها، ولكن لو عاد أي منّا إلى ذاته، وأجرى المراجعة المطلوبة، لوجد أن الرجل على حق في تحليله...

لقد حرصت أن لا تكون مقدمة هذا الكتاب مقدّمة تقليدية، لأننا لسنا أمام باحث أو كاتب تقليدي، بقدر ما حرصت أن تكون شهادة في فكر رجل جمعتني به عقود أربعة من العمل المشترك في خدمة قضايا الأمّة، لم نكن دائماً فيها متطابقَين في الرأي والتحليل، ولكنني بالتأكيد، كنت مدركاً أننا أمام رجل مسكون بالمستقبل، وسيخصص له تاريخ الفكر والثقافة والالتزام القومي في أمّتنا، موقعاً يستحقه.

بيروت

٢٠١٦/٢/١

القسم الأول

الوطن العربي أمام تهديدات الخارج
وتحديات الداخل

الفصل الأول

«الحرب الإسرائيلية على لبنان» وتداعياتها(*)

ثمة حاجة اليوم، بعد توقف «الأعمال الحربية»، إلى التفكير في ما حمله هذا العدوان من تداعيات على مختلف الصعُد وعلى مختلف الأطراف المباشرة والفاعلة والمعنية على طرفي الصراع: حزب الله ومقاومته ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، وتداعياتها العربية، مع تأكيد التأثيرات المستقبلية في كل ذلك.

❊ ❊ ❊

أما بالنسبة إلى لبنان ككل، فهناك تداعيات لهذه الحرب على الوضع السياسي الداخلي، بما فيه الوحدة الوطنية؛ وعلى الأوضاع الاقتصادية فيه؛ وعلى الأمن الوطني اللبناني ومستقبل المقاومة؛ وعلى العلاقات اللبنانية ـ العربية؛ والعلاقات اللبنانية ـ السورية؛ واللبنانية ـ الإيرانية؛ والعلاقات اللبنانية ـ الأمريكية؛ واللبنانية ـ الأوروبية.

ولاعتبارات عملية، وبسبب الحيّز المتاح لهذه المقالة، فسيتم التركيز فيها على حزب الله ومقاومته، لأن التداعيات الأخرى الخاصة بلبنان نوقشت كثيراً وستكون موضع اهتمام خاص لندوةٍ ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية[1] في هذا الموضوع.

(*) نُشِرَ، في: المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ٦ ـ ٢٦.

(١) موضوع «التداعيات على لبنان» هو إحدى الندوات التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت خلال الفترة ٨/٣١ ـ ٢٠٠٦/٩/١ والتي دعي إليها أكثر من خمسين من المفكرين والممارسين من لبنان ومن خارجه، مع الحرص على تمثيل وجهات النظر المختلفة في تلك الندوة، وهو ما يحرص عليه المركز في تنظيم جميع ندواته. انظر: الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

ـ ١ ـ

أما بالنسبة إلى حزب الله ومقاومته، فهو أمر يستحق ويجب الوقوف أمامه طويلاً لما له من تأثيرات آنية ومستقبلية تتجاوز حدود لبنان إلى الكيان الصهيوني، وإلى المحيط العربي لفلسطين ١٩٤٨، وإلى الأوضاع الإقليمية والدولية، ويمكن تلخيص كل ذلك، وبتركيز شديد، كما يلي:

١ ـ لقد حققت المقاومة الوطنية في لبنان فعلاً «نصراً استراتيجياً وتاريخياً»، كما قال السيد حسن نصر الله في خطابه الذي تَلَا مباشرةً إعلان «وقف العمليات الحربية»، وكما اعترفت بذلك أطراف كثيرة في إسرائيل وفي الغرب. في المقابل، فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها من هذه الحرب.

كان هدف المقاومة الوطنية تحرير مزارع شبعا، وتبادل الأسرى، والحصول من إسرائيل على خريطة الألغام في لبنان، وإثبات قدرة المقاومة اللبنانية على «ردع» إسرائيل ضد أي اعتداء لها على لبنان. وإذا ما قيل إن القرار رقم (١٧٠١) لم يحسم موضوع مزارع شبعا، فإن الذي حصل أن الأمم المتحدة التي كانت تعتبر مزارع شبعا خارج نطاق القرار رقم (٤٢٥) الخاص بانسحاب إسرائيل من لبنان بعد اجتياحها لبنان في «عملية الليطاني» عام ١٩٧٨، وأنها مشمولة بالقرار رقم (٢٤٢) الخاص بالأراضي المحتلة من إسرائيل عام ١٩٦٧، عادت الآن لتضع مزارع شبعا على جدول أعمال الأمم المتحدة وطلب مجلس الأمن في قراره رقم (١٧٠١) من الأمين العام تقديم تقرير حول مشاوراته مع الأطراف المعنية حول الحدود اللبنانية ـ السورية بما فيها مزارع شبعا خلال مدة شهر. وحالت الولايات المتحدة في المفاوضات الأخيرة حول القرار رقم (١٧٠١) دون إقرار صيغة أوضح لمزارع شبعا في القرار حتى لا تعطي انطباعاً عن نصر واضح للمقاومة وحزب الله في لبنان، ولكن ذلك لم يغيّر شيئاً من وضع هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس الأمن من جديد. ولا شك في أن النتيجة ستكون لمصلحة إعادة مزارع شبعا إلى لبنان بعد أن اعترفت سوريا أكثر من مرة بأنها لبنانية، وبعد أن صرح وزير خارجية سورية، وليد المعلم، في مقابلة مع جريدة الأخبار اللبنانية، ورداً على سؤال موجّه اليه بأنه «إذا طلب لبنان من سورية توقيع وثيقة تؤكد لبنانية المزارع، فهل تفعلون ذلك؟ فأجاب بقوله: «لقد أرسلنا إلى الأمم المتحدة مذكرة رسمية تؤكد ذلك وهي موجودة في وثائق الأمم المتحدة. هم يريدون التوقيع على خرائط، وهذا لا يحصل في ظل الاحتلال. الموضوع واضح جداً...»[٢].

أما تبادل الأسرى، حيث أُشير إليه في ديباجة القرار الرقم (١٧٠١) (الفقرات التمهيدية) وليس في الفقرات التنفيذية (موضوع إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين إلى موضوع الأسرى اللبنانيين)، فإن عملية تبادل الأسرى هي تحصيل حاصل، لأن القرار (١٧٠١) متخذ تحت الفصل السادس،

(٢) انظر: الأخبار، ٢٠٠٦/٨/١٥.

وليس تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك ليس لدى الأمم المتحدة ما تستطيع به أن تجبر لبنان، من خلال المقاومة، على تسليم الأسيرين الإسرائيليين من دون مبادلتهما بأسرى لبنانيين، وربما أسرى آخرين من غير اللبنانيين، وهي مبادلة يُنْتَظَرُ أن تتم قريباً بسبب حاجة إسرائيل إلى إطلاق سراح أسراها. هذا مع العلم أن هناك خمسة عسكريين إسرائيليين أعلنت إسرائيل أنهم «مفقودون»، وربما كانوا لدى المقاومة اللبنانية أحياء أو موتى، وهو ما سيزيد من حاجة إسرائيل إلى الإسراع في تبادل الأسرى.

أما خريطة الألغام الإسرائيلية في لبنان، فقد تم تسليمها فعلاً إلى الأمم المتحدة بعد وقف العمليات العسكرية.

وأما موضوع القدرة على ردع إسرائيل ضد أي اعتداء منها على لبنان، فهو أمر قد أثبتته المقاومة اللبنانية فعلاً.

ولذلك كله حققت المقاومة اللبنانية، أو ستحقق قريباً، أهدافها كاملة. وإذا لم يكن هذا كلُّه نصراً، فكيف يكون النصر؟

مقابل ذلك فشلت إسرائيل في تحقيق أي من أهدافها الرئيسية التي أعلنتها عند بدء الحرب، كما سأشير إلى ذلك لاحقاً.

٢ ـ أدار حزب الله مقاومته بمستوى عالٍ جداً ومتميز من التخطيط والتنفيذ، على نحوٍ يجعل منه «قدوة حسنة» على المستوى العربي. لقد تبيّن أن المقاومة اللبنانية كانت تستعد وتخطط وتُعِدّ لمواجهة قادمة مع إسرائيل[٣] لتحرير شبعا وفرض تبادل الأسرى والحصول على الخرائط الإسرائيلية للألغام المزروعة في الأراضي اللبنانية ولإثبات قدرتها على ردع إسرائيل من انتهاك حرمة الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية.

لقد أذهلت المقاومة اللبنانية الإسرائيليين في أثناء الحرب، ليس بمستوى تخطيطها واستعدادها فقط، ولكن أيضاً بمستواها العالي القتالي الفني والمعنوي[٤]. ويفسر هذا الإنجاز من قبل المقاومة بِـ«تزاوج العقل مع الإيمان» الذي وفر للمقاوم اللبناني ما أنجزه العقل من تدريب على مستوى عالٍ، وما أنجزه الإيمان من استبسال في القتال حتى الشهادة، وكان ذلك مصدر تفوق على المقاتل الإسرائيلي. وهي أمور اعترف بها العدو بمرارة.

كما صنعت المقاومة اللبنانية إنجازاً مماثلاً في الإعلام، وأثبتت أنها على معرفة واضحة بأن «الإعلام الناجح هو نصف الانتصار في الحرب». فقد أدارت إعلامها بكفاءة عالية شهد لها بها

---

(٣) على سبيل المثال لا الحصر، انظر: Robert Fisk, «Hizbollah's Response Reveals Months of Planning,» *Independent*, 16/7/2006.

(٤) ولم يكن أحد يتصوّر أن المقاومة اللبنانية قد بنت شبكة أنفاق تحت الأرض، مجهزة بالكهرباء والتكييف على مدى الـ ٢٤ ساعة وتتّصل ببعضها، ويعمق لا تصله القذائف الإسرائيلية الكبيرة الحجم، بما فيها تلك التي أرسلتها لها أمريكا في أثناء الحرب. انظر: Edward Cody and Molly Moore, «The Best Guerilla Force in the World,» *Washington Post*, 14/8/2006, p. A 01.

الأعداء[٥]. كما زادت صدقيتها في أثناء الحرب على ما كان لقيادتها من صدقية موجودة سلفاً، وهذا ما دعم إعلامها وساعدها على ردع العدو الذي أخذ كلامها وتهديداتها مأخذ الجد والذي حسّن من قدرتها على الردع.

كما أثبتت المقاومة اللبنانية أنها لم تُمكّن أجهزة المخابرات الإسرائيلية من اختراقها، واستطاعت قيادة حزب الله أن تستمر في إدارة المعركة مع إسرائيل من دون أن تفقد أياً من قياداتها، واستمرت قيادة المقاومة وغرفة عملياتها تدير المعركة مع إسرائيل حتى آخر يوم من القتال.

٣ ـ ما زاد من تأييد المقاومة اللبنانية لبنانياً وعربياً أن «حزب الله» «تحرك تحت راية القومية العربية والإسلامية» حيال إسرائيل والغرب، وكان خطابه «خطاباً عربياً ـ إسلامياً»[٦].

٤ ـ من الصعب فهم إنجاز المقاومة اللبنانية من دون فهم طبيعة الحزب الذي يقف وراءها، أي «حزب الله».

وفي حدود المعلومات المتاحة، المنشورة وغير المنشورة، يمكن القول بقدر من الثقة، إنه على مستوى التنظيم والعمل والديمقراطية داخل الحزب، فإن حزب الله هو الأفضل تنظيماً والأكثر ديمقراطية بين الأحزاب العربية كافة، وإنه يعمل على مستوى عالٍ مستفيداً من التقانة الحديثة والمعلوماتية وتطبيقاتها المختلفة، وإنه الأكثر رصداً على المستوى العربي لما يتم في إسرائيل[٧].

وبالنسبة إلى حزب الله، يصفه أحد علماء الاجتماع العراقيين فيقول: إن «حزب الله فكرة، وحزب الله أيديولوجيا، وهو حزب «سياسي»، بل هو أيضاً حركة اجتماعية (أوسع من حزب سياسي). وهو تنظيم اجتماعي (متداخل بالطائفة الشيعية)، وهو مؤسسات رفاه (خدمات) اجتماعية، وهو ميليشيا شبه نظامية، وأخيراً هو جزء من جبهة إقليمية واسعة. هذه المستويات المتراكبة تجعله في وضع فريد لجهة استمراره». ويختم رأيه قائلاً: «لا يمكن تدمير «حزب الله» إلا بحل جنوني: تدمير كامل للطائفة الشيعية، ومحق سوريا وإيران، أو تدمير الإرادة السياسية فيهما!»[٨].

٥ ـ من الصعب الحديث عن «حزب الله» ومقاومته، من دون الحديث عن دور أمينه العام وقائد مقاومته، السيد حسن نصر الله.

إن الأمين العام السيد حسن نصر الله ينهض بدورٍ متميز في الحزب والمقاومة على الرغم من القيادة الجماعية في الحزب، فهو إلى جانب الشخصية الكارزمية التي يتمتع بها والتي لا تكفي

---

(٥) على سبيل المثال لا الحصر، انظر: ايشمار آيخر، «سلاح الإعلام السري لحزب الله،» يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٨/١٨. (ترجمة «المصدر» عطا القميري ـ القدس).

(٦) فالح عبد الجبار، «أوراق الجنون وآلام ذاكرة لبنانية ـ عراقية (٢ ـ ٣)،» النهار، ٢٠٠٦/٨/٢٠، ص ١٣.

(٧) لمزيد من المعلومات عن «حزب الله»، انظر: عبد الإله بلقزيز، المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، و«من هو حزب الله؟ ما أهدافه؟ (٢ من ٢): مؤسسات تعليمية وإعلامية واجتماعية ودينية جعلته الأقوى بامتياز على الساحة الشيعية،» تحقيق مارلين خليفة، النهار، ٢٠٠٦/٨/١٣.

(٨) عبد الجبار، المصدر نفسه، ص ١٥.

ليؤدي الدور الذي يؤديه، يجمع بين الفكر والسياسة والقدرة التنظيمية، إضافة إلى كونه يحمل لقب «السيد»، أي إنه من السلالة النبوية. وقليلون هم الذين يعرفون الخلفية الفكرية للسيد حسن نصر الله، إلا أن السيرة الذاتية له، وبلسانه[9]، تنير هذا الجانب، والقادة الذين جمعوا بين الفكر والعمل السياسي هم الذين تركوا بصماتهم على التاريخ. هكذا كان لينين، وهكذا كان نهرو، وجمال عبد الناصر، ونيلسون مانديلا.

إن الذين يطلعون على سيرته الذاتية وعلى خلفية النشأة، والمراحل الدراسية التي أنجزها، والخبرات التنظيمية التي اكتسبها، من ممارسة بدأت من القاعدة وتدرجت حتى تم اختياره كأمين عام للحزب، والذين تابعوه خلال هذه الحرب من خلال إطلالاته على التلفاز، لاحظوا مدى هدوئه، وتواضعه؛ وأدركوا الطابع الحضاري لخطابه. وهو أول قائد عربي يخاطب مقاتليه «بتقبيل أيديهم وأرجلهم». كما خلت خطاباته من الحشو أو التكرار، وضم كلاً منها رسائل إلى الداخل والخارج، بنسب مختلفة بحسب فترات الحرب، زاد من أهميتها الصدقية التي تمتع بها بين محبيه وأعدائه. وهنا، وإضافة إلى «الحزب النموذج»، ثمة أيضاً «القائد النموذج».

٦ ـ يبقى أنه إذا كان «حزب الله» قد استطاع بقناعة وبنجاح «تعريب» مقاومته، فإلى أي حد سيستطيع، إن كان راغباً في ذلك، أن يحوّل حزبه إلى حزب وطني لبناني يتجاوز طائفته إلى الأفق الوطني اللبناني الواسع؟ وإلى أي مدى يستطيع أن يطوّر أيديولوجية لهذا الغرض إذا كان راغباً في هذا التحوّل؟ وهو ما يحتاج إليه لبنان للخروج من «الطائفة ـ الحزب»؟ ذلك تحدّ يحتاج إلى وقت ليس بالقصير لأنه سيكون بحاجة إلى «تربية حزبية» مختلفة لأعضائه وتياره، ستمكنه إن استطاع الإقدام عليها أن «يدخل التاريخ» من بابه الواسع، وسيكون لها آثار تتجاوز حدود لبنان إلى نطاق عربي أوسع.

٧ ـ ستكون لهذه «المقاومة القدوة» التي قادها حزب الله آثار إيجابية في المقاومة الفلسطينية والمقاومة العراقية. وعلى رغم اختلاف الظروف والإمكانات، وحرية العمل والإمكانات المالية التي توافرت للمقاومة في لبنان خلال السنوات الست الأخيرة، إلا أنه لا شك في أن تجربة المقاومة اللبنانية ستستفيد منها المقاومة في فلسطين والعراق، على رغم اختلاف الظروف، ولكنها بحاجة جميعها إلى «التنسيق وتبادل الخبرة والتدريب بقدر معقول من التواضع».

وإذا كانت المقاومة في فلسطين والعراق في حاجة إلى الاستفادة في إدارتها المقاومة، تخطيطاً وتنفيذاً، من خبرة المقاومة الوطنية في لبنان، ومن تأثير استعمال الصواريخ المضادة للدروع[10]

---

(٩) «حول العدوان على لبنان (ملف): السيد حسن نصر الله: السيرة الذاتية،» المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ١١٣ ـ ١١٨.

(١٠) انظر: زئيف شيف، «مفاجأة الحرب،» هآرتس، ٢٠٠٦/٨/١٨، حيث يشير في مقالته إلى أن «مفاجأة الحرب الثانية في لبنان كانت السلاح المضاد للدروع والطريقة التي استخدمها حزب الله. هذه بالضبط كانت مفاجأة الجيش الإسرائيلي». ثم يمضي قائلاً «إن معظم إصابات الجيش الإسرائيلي في الحرب هذه المرة كانت من السلاح المضاد للدبابات...».

الإسرائيلية (مركافا بأنواعها المختلفة)، والتي كانت إسرائيل تعتبرها إحدى مفاخرها العسكرية، فإن المقاومة اللبنانية بحاجة إلى الاستفادة من تجربة المقاومة العراقية في تطوير العبوات المتفجرة على جانبي الطرق (Road Side Bombs)، أو كما تسمى عسكرياً «آي. إي. دي» (IED)، وهي مختصر (Improvised Explosive Devices)، وهي موضوع سباق تكنولوجي بين البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) والمقاومة العراقية، لأن نصف القتلى الأمريكيين في العراق، وحوالى ٧٠ في المئة من جرحاهم، سقطوا نتيجة تلك «العبوات المتفجرة على جانبي الطريق»[١١].

ولذلك، فإن المقاومة في كل من لبنان وفلسطين والعراق بحاجة إلى «التنسيق وتبادل الخبرة والتدريب»، والى قدر معقول من التواضع يتيح الاستفادة الفعلية من خبرة بعضها البعض.

٨ ـ تبقى هناك أمور مهمة تتعلق بحزب الله ومقاومته ومسؤولياته في الحرب، وفي مقدمتها مدى مسؤولية حزب الله عن نشوب هذه الحرب، وعن هذا العدوان الإسرائيلي على لبنان.

ـ السؤال الأول: هل يمثل خطف جنديين إسرائيليين من داخل إسرائيل وما ترتب عليه من قتل ثمانية جنود إسرائيليين اعتداءً على إسرائيل يعطيها حق الدفاع عن النفس؟

بالرجوع إلى «المادة ٥١» من ميثاق الأمم المتحدة حول حق الدفاع عن النفس نجدها تنص على أنه:

«ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة»، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تُبلَّغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في قرارات المجلس، فيما للمجلس ـ بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق ـ من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

يعتقد بعض خبراء القانون الدولي أن مثل هذه الأعمال كثيراً ما تحدث بين الدول المتجاورة، ولذلك فهي لا تمثل اعتداءً مسلحاً على إسرائيل، ويستندون في ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية

---

(١١) لقد اضطر البنتاغون بسبب تلك الضحايا إلى إنشاء قسم خاص لتطوير وسائل لمكافحة هذا السلاح، وقد فشلت كل محاولاته السابقة في ذلك، وخصص لهذا الغرض ميزانية تفوق الثلاثة مليارات دولار (٣,٣ مليارات) لتطوير وسائل لمعالجته، ولم يصل إلى نتيجة حتى الآن، واضطر نتيجة ذلك إلى تفادي استعمال الطرق البرية في العراق قدر المستطاع والاستعاضة عنها بنقل معظم قواته ومعداته وسلاحه وتموينه جواً مع كل الكلفة المترتبة على ذلك. انظر: Joseph L. Galloway, «Supply Lines, and Iraq War Effort, at Risk,» *Detroit Free Press*, 4/8/2006; Michael R. Gordon, Mark Mazzetti and Thom Shanker, «Insurgent Bombs Directed at G.I.'s Increase in Iraq,» *New York Times*, 17/8/2006; Renae Merle, «Fighting Roadside Bombs: Low-Tech, High-Tech, Toy Box: Pentagon Seeks New Approach to a Deadly Problem in Iraq,» *Washington* Post, 29/7/2006; Eric Schmilt, «Pentagon Widens Program to Foil Bombings in Iraq,» *New York Times*, 6/2/2006, and David Charter, «U. S. Blames New Bombs for Rising Death Toll,» *Times*, 27/10/2001.

نفسها في هذا المجال. لقد مارست إسرائيل نفسها عمليات خطف واغتيال عدد من قيادات حزب الله[١٢]، من دون أن يعتبر مجلس الأمن ذلك اعتداءً مسلحاً على لبنان أو يتخذ قراراً يدين إسرائيل ويحمّلها المسؤولية.

- السؤال الثاني هو مدى حقيقة أن الحرب الإسرائيلية الهمجية على لبنان كانت نتيجة خطف حزب الله جنديين إسرائيليين، وأنها لم تكن مخططة بغض النظر عن عملية الخطف؟ لقد توافرت معلومات كثيرة تبيّن أن حرب إسرائيل على لبنان كانت مخططة ومتفقاً عليها بين إسرائيل والولايات المتحدة، وأن عملية الخطف أحرجت إسرائيل وقامت بتنفيذ حربها على لبنان قبل موعد الحرب المقررة، وأن الحرب كانت ستتم، سواء تمت عملية الخطف أم لا[١٣].

- في ما إذا كان حزب الله على معرفة أو تقدير بأن عملية الخطف ستؤدي إلى شن إسرائيل حرباً واسعة على لبنان، من الواضح من المؤتمر الصحافي الذي عقده السيد حسن نصر الله مساء يوم خطف الجنديين الإسرائيليين في ٢٠٠٦/٧/١٢[١٤] من أنه كان على استعداد لمبادلة الأسيرين الإسرائيليين مقابل الأسرى اللبنانيين من خلال مفاوضات غير مباشرة، وأنه لم يكن على معرفة أو توقع رد الفعل الإسرائيلي الذي حدث في ما بعد، وأنه وما كان ليعقد ندوة صحافية معلنة لو كان يعلم أن إسرائيل ستشن حرباً على لبنان، كما يتضح أيضاً من إطلالة السيد حسن نصر الله الرابعة التي تم بثها مسجلة من خلال فضائية «المنار» يوم ٢٠٠٦/٧/٢٦ (بعد منتصف الليل) أن حزب الله لم يكن على معرفة بالخطة الإسرائيلية ـ الأمريكية للحرب على لبنان إلا بعد قيام الحرب، حيث قال في خطابه:

«عندما قامت عملية الأسر، فإن المقاومة من حيث لا تعلم أحبطت الخطة الأخطر والسيناريو الأسوأ للحرب على لبنان، وعلى المقاومة في لبنان، وعلى الشعب في لبنان. هذه العملية التي

---

(١٢) قامت إسرائيل باغتيال الشيخ راغب حرب عام ١٩٨٤ وبخطف الشيخ عبد الكريم عبيد عام ١٩٨٩، ثم اغتالت عام ١٩٩٢ السيد عباس الموسوي الذي كان حينذاك أميناً عاماً لحزب الله، كما خطفت مصطفى الديراني (أبو علي) عام ١٩٩٤؛ وكلّهم قيادات في حزب الله. وقد تمّت عمليات الخطف من قِبَل إسرائيل في داخل لبنان. ثم اغتالت بسيارات مفخخة السادة جهاد جبريل (عام ٢٠٠٢) وعلي صالح (٢٠٠٣) وغالب عوالي (عام ٢٠٠٤). فلماذا يحق لإسرائيل أن تخطف وتغتال وتفجر قيادات وأعضاء في حزب الله، ولا يعتبر ذلك اعتداءً مسلحاً، في حين يعتبر خطف حزب الله جنديين إسرائيليين اعتداء يعطي إسرائيل حق الدفاع عن النفس والقيام بعمليات بربرية جوية، تركت وراءها أعداداً كبيرة من القتلى المدنيين تجاوز الألف، ودمرت البنى التحتية اللبنانية من جسور وطرق وغيرها لا يمكن تبريرها؟

هذا من دون أن نشير إلى الخطف الذي تقوم به السلطات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية في فلسطين المحتلة، حيث قامت باختطاف أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني وعدد من وزراء السلطة الذين وصلوا جميعاً إلى مواقعهم من خلال انتخابات ديمقراطية، اعترفت بها الولايات المتحدة وإسرائيل نفسها، من دون أن تصدر أية إدانة لها من مجلس الأمن على رغم مخالفة هذه الأعمال لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وما جاء فيها حول مسؤوليات الاحتلال.

(١٣) انظر: Seymour M. Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interest in Israel's War,» *New Yorker* (21 August 2006), and Matthew Kalman, «Israel Set War Plan More than a Year Ago: Strategy Was Put in Motion as Hezbollah Began Increasing Its Military Strength,» *San Francisco Chronicle*, 21/7/2006.

(١٤) انظر: السفير، ٢٠٠٦/٧/١٣.

توصلنا إليها من خلال عملية الأسر وجد العدو الصهيوني نفسه أنه في حالة إذلال لا يمكن أن يتحمل هذه الضربة، فاستعجل الحرب التي كان يعد لها...»[١٥].

وإضافة إلى ذلك، وما يؤيد أن حزب الله لم يكن يتوقع مثل تلك الحرب على لبنان نتيجة خطف الجنديين، أنه سبق لحزب الله أن أَسَرَ بعد التحرير عام ٢٠٠٠ في شبعا جنوداً إسرائيليين، ولم تقم إسرائيل بمهاجمة لبنان عسكرياً، بل تم عام ٢٠٠٤ تبادل الأسرى الإسرائيليين لدى حزب الله، بمن فيهم الضابط الإسرائيلي الذي تم استدراجه إلى لبنان وأسره، بعدد كبير من الأسرى اللبنانيين بمن فيهم من خطفتهم إسرائيل من لبنان، والذين أشير إليهم سابقاً.

ـ وأما عن تحميل حزب الله والمقاومة مسؤولية الخسائر التي لحقت بلبنان، من قتلى مدنيين وتدمير كثير من البنى التحتية إضافة إلى خسائر أخرى[١٦]:

بالنسبة إلى الخسائر المادية، فإن ما تبرعت به بعض الحكومات العربية نقداً حتى الآن بلغ ما يزيد على ٨٠٠ مليون دولار، ويتوقع أن تغطي التبرعات العربية عموماً، للتكفير عن مواقف البعض منها بالتواطؤ العلني، والتواطؤ غير المعلن للبعض الآخر، وسكوت آخرين وخوفهم، إضافة إلى المساعدات الدولية؛ أن تغطي كلّها مجموع خسائر لبنان التي قدرت بحوالى سبع مليارات دولار[١٧]، وسيكون لبنان القادر بالدفاع عن نفسه ضد إسرائيل أكثر إغراءً للاستثمارات العربية والأجنبية مما كان قبل انتصار المقاومة ولبنان على إسرائيل. وقد بدأت فعلاً عملية عودة النازحين، وقدّم حزب الله برنامجاً عملياً وسريعاً في اليوم الأول لوقف العمليات العسكرية لمعالجة موضوع المساكن المهدمة كلياً أو جزئياً، كما تقدم عدد كبير من الشخصيات اللبنانية وبعض المؤسسات الخاصة بالتكفل بإعادة إصلاح وإعمار معظم الجسور.

أما الخسائر البشرية، فهي الثمن الذي يدفعه كل بلد من أجل ردّ العدوان والمحافظة على استقلاله، ويكفي أن نعلم أن عدد القتلى في العراق خلال الشهر الماضي فقط (تموز/يوليو ٢٠٠٦)، أي لشهر واحد كان ٣٤٣٨ قتيلاً، وهو أكثر من مرتين من عدد قتلى لبنان وفلسطين خلال الفترة نفسها[١٨]. ولم تكن عملية التحرر من الاحتلال يوماً من دون تضحيات بشرية. وسنشير في قسم تالٍ إلى مدى خسائر إسرائيل نفسها.

---

(١٥) انظر نص الخطاب، في: السفير، ٢٠٠٦/٧/٢٦، ص ٧.

(١٦) مروان اسكندر، «النهضة غداً وبعد غد،» النهار، ٢٠٠٦/٨/٢٠، ص ١ و١٢، حيث قدّر خسائر هذه الحرب المادية والمالية بحوالى سبع مليارات دولار، والتي شملت «كلفة الربح الغائب المتمثلة بانكفاء النمو والتي قدرت ١,٤ ـ ١,٥ مليار دولار، كما قدر كلفة الخسارة من أضرار البنية التحتية بحوالى ١,٢ مليار دولار، وقدر خسائر تهديم المنازل بحوالى ٢,٢٥ مليار دولار، وقدر خسائر مالية الدولية من الرسوم والضرائب وزيادة التكاليف الطارئة وإقفال المطار والمرفأ وانحسار عائدات الضريبة عن القيمة المضافة بأنها لن تقل عن ٦٠٠ مليون دولار. كما قدّر خسائر الدخل الغائب من انطفاء موسم السياحة وانحسار الاستثمار بحوالى ١,٥ مليار دولار.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) انظر: جهاد الخازن، «عيون وآذان،» الحياة، ٢٠٠٦/٨/١٩، ص ٢٠، و«Iraq: The Options Narrow,» *The Guardian*, 19/8/2006.

٩ ـ يبقى موضوع علاقة المقاومة بالدولة اللبنانية وسيادتها، ومدى الحاجة إلى استمرارها[١٩]؟ وهل هي «مقاومة» أو «مليشيا»؟

يمكن في هذا المجال إيراد الملاحظات التالية:

ـ لقد جاء في «البيان الوزاري» للحكومة اللبنانية الحالية الذي بموجبه حصلت على ثقة مجلس النواب اللبناني ما نصه:

«إن المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية»[٢٠].

ـ هل هناك أوضح من تخويل المقاومة اللبنانية ما قامت به من الدفاع عن كرامة لبنان في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية وتحرير أرضه؟

ـ وهل استطاعت الدولة اللبنانية من خلال إمكاناتها الذاتية، أو من خلال مجلس الأمن، إيقاف اختراقات إسرائيل المتكررة لأجواء لبنان ومياهه الإقليمية ولـ «الخط الأزرق» أحياناً؟

ـ وهل هناك وسيلة أخرى لتحرير شبعا واستعادة الأسرى وخرائط الألغام ومواجهة الاعتداء الإسرائيلي من خلال أسلوبٍ آخر غير المقاومة؟

ـ وهل استطاعت الدولة بإمكاناتها الحالية، وما هو متاحٌ لجيشها الحالي، أن تحقق تلك الأهداف على رغم عشرات السنين على ذلك؟

١٠ ـ أما عن مدى التأييد الشعبي واللبناني للمقاومة اللبنانية، فيمكننا أن نسجل ما يلي:

حدث في بداية الحرب، ولفترة قصيرة جداً، ارتفاع قدر من الأصوات المعارضة لانفراد حزب الله بأسر الجنديين الإسرائيليين وما تلاه من حرب إسرائيلية على لبنان، إلا أن ذلك الاعتراض لم يستمر سوى بضعة أيام أولى من الحرب، وما لبث أن تشكل شبه إجماع وطني على تأييد المقاومة أنتجَ قدراً كبيراً من وحدة وطنية لم يشهدها لبنان سابقاً، واستمرت حتى نهاية الحرب. ولكن إلى أي مدى سيستمر هذا شبه الإجماع الوطني بعد وقف «العمليات العسكرية»، فهو أمر لا يمكن الحديث عنه بدرجة عالية من اليقين. وما زاد في ترسيخ هذه الوحدة الوطنية، ذلك النزوح من الجنوب والضاحية والبقاع إلى بقية المناطق في لبنان، والاستقبال والاحتضان الشعبي اللبناني بكل طوائفه وتكويناته للنازحين، وتقديم كل التسهيلات الممكنة لهم، وهو أول لقاء شعبي على هذا النطاق يحصل، وقد ساهم في تدعيم الوحدة الوطنية اللبنانية.

---

(١٩) حول هذا الموضوع، وعلى سبيل المثال لا الحصر، انظر المواقف المتميزة المتكررة للرئيس سليم الحص حول الموضوع، وكذلك المقالة المتميزة للمطران جورج خضر. انظر: جورج خضر، «المقاومة ولبنان الآتي،» النهار، ٢٠٠٦/٨/١٢.

(٢٠) انظر البيان الوزاري للحكومة اللبنانية الحالية على موقع: <http://www.pcm.gov.lb>.

وليس أدل على ذلك من نتائج الاستطلاع الذي تم في محاولةٍ لمعرفة المزاج الشعبي خلال الفترة ٢٤ ـ ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٦ بعد حوالى أسبوعين من الاعتداء الإسرائيلي، والذي قام به «مركز بيروت للأبحاث والمعلومات» عن رأي العيّنة المستطلعة حول الجوانب المختلفة للحرب[٢١]، إذ تبيّن بصورة عامة، مع بعض الاختلاف بين إجابات الطوائف المختلفة المحددة التي لم تؤثر في الاتجاه العام، ما يلي:

• في ما يتعلق بالإجابة عن السؤال: «هل تؤيد خطوة المقاومة بأسر جنود إسرائيليين لمبادلتهم بأسرى لدى إسرائيل؟»، أجاب بالإيجاب ما يزيد قليلاً على ٧٠ في المئة، أي ما يزيد على الثلثين. وفي ما عدا طائفة واحدة، فقد أجابت غالبية جميع الطوائف بالإيجاب، وإن بنسب مختلفة من التأييد.

• وبالإجابة عن السؤال: «هل تؤيد المواجهة التي قامت بها المقاومة ضد الاعتداء الإسرائيلي على لبنان؟»، أجاب حوالى ٨٧ في المئة بالإيجاب، وكان ذلك رأي الأغلبية في جميع الطوائف.

• وحول السؤال: «هل تعتقد أن إسرائيل ستهزم المقاومة؟» أجاب ما يزيد على ٦٣ في المئة بالنفي، أي حوالى الثلثين.

• وعن السؤال: «هل تعتقد أن الولايات المتحدة وإسرائيل ستنجحان في فرض شروطهما للوصول إلى وقف إطلاق النار؟»، أجاب حوالى ٦٧ في المئة من جميع المستطلعين، أي ما يزيد على الثلثين، بالنفي، في ما عدا طائفتين.

• وحول السؤال: «هل تعتقد أن الولايات المتحدة تؤدي دور وسيط أمين في هذه الحرب؟»، أجاب بالنفي حوالى ٩٠ في المئة من المُسْتَطْلَعَةِ آراؤُهم، وكان ذلك رأي الأغلبية أيضاً في جميع الطوائف.

• وحول السؤال: «هل تعتقد بأن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً إيجابياً بالنسبة إلى لبنان في هذه الحرب»، أجابت بالنفي أغلبية كاسحة بلغت حوالى ٨٦ في المئة، وتبنّت الأغلبية في جميع الطوائف الموقف نفسه.

• وحول السؤال: «هل تعتقد أن تحرُّك الحكومة اللبنانية السياسي والدبلوماسي كافٍ لمواجهة هذا الاعتداء؟»، أجابت أغلبية العيِّنَة بما يزيد على ٦٤ في المئة، أي حوالى الثلثين بالنفي، وكان ذلك أيضاً رأي جميع الفئات.

• وكان السؤال الأخير: «هل تعتقد أن الحكومة قامت بواجبها لإسعاف النازحين؟»، أجابت الأغلبية البسيطة للجميع بنسبة ٥٤ في المئة بالنفي، ولكن الإجابة اختلفت بين الطوائف.

وتعكس هذه الإجابات، حتى مع احتساب عامل الخطأ في مثل هذه الاستطلاعات مدى الإجماع الوطني الذي تحقق وراء مقاومته.

---

(٢١) انظر: «Poll Finds Support for Hizbullah's Retaliation,» *The Daily Star*, 9/7/2006.

١١ ـ أما في ما يتعلق بمستقبل المقاومة اللبنانية بعد تحرير مزارع شبعا وتبادل الأسرى، وبعد أن استعاد لبنان فعلاً من خلال الأمم المتحدة خريطة الألغام في لبنان نتيجة إحدى الفقرات التنفيذية للقرار رقم (١٧٠١)، فإن الموضوع الأساسي الذي سيبقى هو كيفية الدفاع عن لبنان تجاه أية اعتداءات إسرائيلية في المستقبل. وهذا أمر يحتاج إلى تفاهُم على وضع «استراتيجية دفاع وطني» عن لبنان، وأن يتم بتوافق وطني، وعلى أساس تلك الاستراتيجية الوطنية يتحدد مدى الحاجة والصيغة الممكنة لدور المقاومة في هذه الاستراتيجية بحسب ما يتم التوافق عليه. بعبارة أخرى، إنه عند انتهاء الدور التحريري للمقاومة، فإن دورها الدفاعي يتم في إطار توافق حول إطار استراتيجية دفاع وطني.

١٢ ـ يبقى من المفيد الإشارة إلى أنه في ما يتعلق بالهواجس حول استخدام حزب الله مقاومته في الداخل، فإنه منذ قيام مقاومة حزب الله عام ١٩٨٢ وحتى الآن، لم يستخدِم حزب الله في أية مرة مقاومته لأغراض داخلية، بل انحصر استخدامها في التحرير والدفاع فقط.

١٣ ـ أما عن علاقة المقاومة اللبنانية بالقوى الإقليمية، وعلى الأخص سورية وإيران، فهناك تقارير موثوقة من مراكز دراسات استراتيجية أمريكية وغيرها تؤكد عدم «تبعية» مقاومة حزب الله لأي من تلك القوى الإقليمية، من دون أن يمنع ذلك من استفادتها من التسليح والخبرة من تلك القوى[٢٢]، ومن دون أن يمنع ذلك من استفادة تلك القوى من نتائج المقاومة اللبنانية في لبنان. إن «منطلقات المقاومة» لبنانية، ولكن نتائج تلك المنطلقات قد تتعدى لبنان إلى مناطق إقليمية، وهو أمر لا يضير المقاومة اللبنانية[٢٣].

---

(٢٢) هذا أيضاً ما ذهب إليه الباحث المصري نصر حامد أبو زيد حين كتب «الذين يقولون إن «حزب الله» ورّط لبنان في حرب لمصلحة أطراف أخرى خارجية ـ إيران وسورية تحديداً ـ يجب أن يراجعوا مواقفهم؛ فالفارق واضحٌ بين قبول المساعدات و«التبعية»، «والتبعية لا تحقق انتصاراً أبداً». انظر: نصر حامد أبو زيد، «من أجل المستقبل: لا تحوّلوا بالسياسة النصر إلى هزيمة،» السفير، ٢٠٠٦/٨/١٨.

(٢٣) على سبيل المثال، انظر مقابلة السيد حسن نصر الله مع جريدة حزب العمل التركي إفرنسل (*Evrensel*) بتاريخ ١٢ ـ ٢٠٠٦/٨/١٣، ونشرت من قبل خدمة (Counterpunch New Service) يوم ٢٠٠٦/٨/١٧، والتي نفى فيها أن يكون حزب الله يوجَّه من طهران، وإنها «كذبة كبيرة، وأنه منظمة لبنانية مستقلة، وأنهم لا يأخذون أوامر من أي أحد». انظر أيضاً: Hersh, «Watching Lebanon: Washington's Interest in Israel's War;» Anthony H. Cordesman: «Lebanese Security and the Hezbollah,» Center for Strategic and International Studies (CSIS), Revised Working Draft (14 July 2006), <http://www.csis.org/media/csis/pubs/060714_lebanese_security.pdf>, and «Iran's Support of the Hezbollah in Lebanon,» CSIS (15 July 2006), <http://www.csis.org/media/csis/pubs/060715_hezbollah.pdf>.

وانظر كذلك التقرير المهم الذي أعدّه أنطوني كوردسمان حول الحرب الإسرائيلية على لبنان، والذي اعتمد فيه على المعلومات الإعلامية، وعلى المعلومات التي زودته بها مراكز المعلومات والدراسات الإسرائيلية والعربية، وزيارته إسرائيل لإسناد الحرب نفسها، وزيارته الجبهة والحديث إلى عدد من كبار الضباط والخبراء الإسرائيليين: Anthony H. Cordesman, «Preliminary «Lessons» of the Israeli-Hezbollah War,» CSIS, Revised Working Draft (17 August 2006), pp. 15-16, <http://www.csis.org/media/csis/pubs/060817_ isr_hez_lessons.pdf>.

إذ يشير فيه بأنه «لم يشعر أيّ مسؤول إسرائيلي في الخدمة، أو ضابط مخابرات، أو أي ضابط عسكري، أن حزب الله قد تصرّف [في هذه الحرب] تحت توجيه من إيران أو سورية». أما مسألة من كان يستعمل الآخر، فكانت الإجابات التي حصل =

ـ ٢ ـ

أما بالنسبة إلى تأثيرات هذه الحرب في إسرائيل، فيمكن إيراد الملاحظات التالية:

١ ـ إن إسرائيل، باعتراف مراقبين مهمين في داخلها، فشلت في تحقيق أهدافها التي تقلصت وتواضعت تدريجياً مع وتيرة فشلها في المعركة مع المقاومة. وانطلاقاً من المقابلات التي أجراها أنتوني كوردسمان، فقد لخص له مسؤول رسمي كبير الأهداف الخمسة التي ذهبت إسرائيل من أجلها إلى الحرب[٢٤]:

• تحطيم «القيادة الإيرانية الغربية»[٢٥] قبل أن تصبح إيران نووية.

• استعادة صدقية الردع الإسرائيلي بعد الانسحاب المنفرد من لبنان عام ٢٠٠٠، ومن غزة عام ٢٠٠٥، ومواجهة الانطباع بأن إسرائيل كانت ضعيفة وأُجبرت على المغادرة.

• إجبار لبنان على أن يصبح ويتصرف كدولة مسؤولة، وإنهاء وضع حزب الله كدولة داخل دولة.

• إضرار أو تحطيم حزب الله، مع الإدراك بأنه قد لا يمكن تدميره كقوة عسكرية، وأنه سيستمر كقوة سياسية رئيسية في لبنان.

• استعادة الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب الله حيّين من دون تبادل كبير مع الأسرى الموجودين في إسرائيل ـ وليس الآلاف المطالب بها من قبل نصر الله وحزب الله.

وقد أجمع عدد كبير من المراقبين والمسؤولين والعسكريين الإسرائيليين على فشل إسرائيل في تحقيق كل أو معظم أهدافها الرئيسية[٢٦].

٢ ـ لقد عكست نتائج الحرب الإسرائيلية تأثيراً بالغ الأهمية على «استراتيجية الدفاع الإسرائيلي». إن هذه أول حرب تحارب فيها إسرائيل داخلها أيضاً، وكانت جميع حروب إسرائيل السابقة تتم خارج حدود إسرائيل. كما إن جميع مناطق إسرائيل أصبحت في متناول صواريخ المقاومة اللبنانية، وقبلها صواريخ القسام في فلسطين، وصواريخ العراق على حيفا وتل أبيب عام ١٩٩١. وكان تأثير

= عليها بأن «جميع الأطراف ـ حزب الله، وإيران، وسورية ـ كانوا في منتهى السرور بأن يستفيدوا من بعضهم البعض». انظر: المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣١ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)، ص ١١٩.

(٢٤) Cordesman, «Preliminary «Lessons» of the Israeli-Hezbollah War,» p. 2.

(٢٥) المقصود حزب الله وسورية.

(٢٦) انظر: أليكسي فيشمان، «لماذا لم ننتصر،» يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٨/١٨؛ زئيف شيف: «مفاجأة الحرب؛» «الحرب على لبنان: إدارة استرتيجية فاشلة،» هآرتس، ٢٠٠٦/٨/١، و«الحرب في لبنان: الزمن المتبقي،» هآرتس، ٢٠٠٦/٨/٣؛ عكيفا إلدار، «هكذا وقعنا في المصيدة الإيرانية،» هآرتس، ٢٠٠٦/٧/٢٠؛ «Special Report: The Battle Joined,» Stratfor (21 July 2006), <http://www.stratfor.com/products/premium/read_article.php?id=270065>; Guy Chazan, Karby Leggett and Neil King, «Why Israel's Plans to Curb Hezbollah Went So Poorly,» *Wall Street Journal*, 19/8/2006, p. 1, and Uri Avnery, «From Mania to Depression,» Gush Shalom (16 August 2006), <http://zope.gush-shalom.org/home/en/channels/avnery/1155756075>.

صواريخ المقاومة اللبنانية هو الأكثر فعلاً وتدميراً، ولم تعد الجغرافيا كافية لحماية أمن إسرائيل، ولا الجدار العازل.

٣ ـ كان من آثار الحرب على إسرائيل واستراتيجيتها تخليها عن سياسة الانطواء (الانسحاب المنفرد)، إذ صرح رئيس الوزراء، بعد توقف الأعمال العسكرية، لوزرائه أنه «في أعقاب الحرب في لبنان والضرر الشديد الذي لحق بسكان الشمال ومنطقة الشمال، فإن خطته لـ «الانطواء» لم تعد على رأس جدول أعمال حكومته...»، وهو عكس ما صرح به في حينه من أن إنجازات الجيش الإسرائيلي في الحرب ستساعد على تطبيق الانطواء[٢٧].

٤ ـ بدأت تتداول أفكار حول مفاوضات محتملة مع سورية، ويقول عكيفا إلدار: «إن وزيرة الخارجية تسيبي لفني عينت قبل أسبوع يعقوب (ياكي) ديان الذي شغل حتى وقت أخير منصب رئيس القيادة السياسية في مكتب وزير الخارجية، كـ «مسؤول مشروع» خاص لموضوع المفاوضات السلمية مع سورية. وطُلب من ديان أن يعرض على لفني وقيادة الوزارة وثيقة شاملة يعرض فيها فرص استئناف المسيرة السياسية مع سورية في ضوء مواقف الأطراف الأساس، كالحدود، والأمن والتطبيع، وفي المراحل المختلفة من المفاوضات». ويضيف قائلاً: «مقربو وزير الدفاع بيرتس يقولون إنه اقتنع بشأن الحاجة إلى فحص نيات الأسد، وإنه يرى فيه عاملاً مركزياً في الجهود لمنع اشتعال متجدد على الحدود الشمالية، وفرض حظر السلاح على لبنان». ولكن عكيفا إلدار يضيف قائلاً إن «رئيس الوزراء إيهود أولمرت يعارض كل انحراف عن سياسة مقاطعة سورية... إلخ»[٢٨].

ومهما كان تضارب الآراء في داخل إسرائيل، فإن هذا الباب قد فُتِحَ بعد أن كان مسدوداً تماماً قبل الحرب الأخيرة على لبنان.

٥ ـ بدأت تظهر أصوات تقول إن على إسرائيل أن تتصرف كجزء من المنطقة وليس وكيلاً للولايات المتحدة[٢٩].

٦ ـ وللمرة الثانية، بعد قصف تل أبيب بصواريخ العراق عام ١٩٩١، يلجأ أكثر من مليون إسرائيلي إلى النزوح إلى خارج مناطقهم جنوباً، وتضطر أعداد كبيرة أخرى إلى الاختفاء في الملاجئ في مدن رئيسة، مع كل ما أحدثه ذلك من إرباك وآثار نفسية على سكان إسرائيل وموقفهم من الحرب.

٧ ـ بلغت خسائر إسرائيل التي اعترفت بها خلال هذه الحرب كما يلي:

---

(٢٧) انظر: يوسي فيرتر، «آثار الحرب في لبنان: رئيس الوزراء للوزراء: الانطواء لم يعد على جدول الأعمال،» هآرتس، ٢٠٠٧/٨/١٨.

(٢٨) انظر: عكيفا إلدار، «ما بعد حرب لبنان: لفني تعين مسؤولاً لمفاوضات محتملة مع سوريا،» هآرتس، ٢٠٠٦/٨/٢٠.

(٢٩) Martin Jacques, «American Support May no Longer be Enough: Israel's Long-term Future Lies in Connecting with Its Arab Neighbours, not a Western Superpower Thousands of Miles Away,» *The Guardian*, 14/8/2006.

إحصاءات من الحرب الإسرائيلية على لبنان

١٥٦	قتيلاً
٢٥	مليار شيكل خسائر
٣٣	يوماً من القتال
٣٩٧٠	صاروخاً (موجهاً إلى إسرائيل)
١١٧	جندياً قتيلاً
٣٩	مدنياً قتيلاً
٥٠٠٠	جريح
٣١١	نزيل مستشفى
١٢٠٠٠	منزل مهدم
٧٥٠٠٠٠	شجرة محروقة
٥٠٠	مخرب قتيل (قتلى المقاومة)
٣٠٠٠٠	جندي شارك في القتال
١٥٠٠٠	غارة جوية (قامت بها إسرائيل على لبنان)
٨٠٠	ساعة إبحار للسفن
٧٠٠٠	هدف تعرض للهجوم (أهداف لبنانية)
١٢٦	منصة صواريخ دمرت (لبنانية)
٤	مروحيات وطائرات تحطمت (إسرائيلية)
١	مروحية أسقطت (إسرائيلية)
٧٠٠٠٠٠	وجبة غذاء وزعت على المقاتلين (الإسرائيليين)
٧٨٠٠٠٠	رغيف خبز أكل الجنود (الإسرائيليون)

ملاحظة: الدولار الواحد يساوي ٤,٣٥١٥ شيكل.
المصدر: غاد ليئور [وآخرون]، «الحرب في أرقام،» يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٨/١٥. التوضيحات بين قوسين من عندنا.

ويحسب معطيات اتحاد أرباب الصناعة، يقدر الضرر المالي للجهاز الاقتصادي نتيجة القتال (في مجالات الصناعة، والسياحة، والزراعة، والتجارة في الشمال) بحوالى ١١,٥ مليار شيكل، اي ١,٩ في المئة من الناتج الوطني. وحدث ضرر مالي يقدر بـ ٤,٧ مليار شيكل للقطاع الصناعي في

الشمال. وتقدر جهات اقتصادية أن كلفة إعادة بناء جميع المصالح والمصانع في الشمال ستكلف ١١ مليار شيكل[٣٠].

٨ ـ وعلى عكس تميز إعلام المقاومة اللبنانية، فإن أداء الإعلام الإسرائيلي كان متخلفاً. ويقول جاكي حوجي: «أصبح في الإمكان الآن أن نحدد أنه في جبهة الإعلام نحو لبنان والعالم العربي تصاب إسرائيل بهزيمة صارخة. إنها صارخة لأن الدولة لا تستطيع أن تُخرب دولة مجاورة، ولا تقول لمواطني الدولة المجاورة ما هو المنطق الذي يقف من وراء ذلك...»[٣١].

٩ ـ وفي ما يتعلق بتأثيرات الحرب على الرأي العام الإسرائيلي، يكشف استطلاعٌ للرأي جرى في إسرائيل مؤخراً[٣٢] عن اتجاهات الرأي العام حيال نتائج الحرب. وما يسترعي الانتباه في معطيات هذا الاستطلاع:

أ ـ حول السؤال عن مدى رضا الإسرائيليين عن أداء أولمرت وبيريتس وحلوتس، تراجع تأييد المستطلَعين لأولمرت من ٧٨ في المئة في ٢٠٠٦/٧/١٩ إلى ٤٠ في المئة في ٢٠٠٦/٨/١٥؛ وتراجع تأييدهم لوزير الدفاع من ٦١ في المئة في ٢٠٠٦/٧/١٩ إلى ٢٨ في المئة في ٢٠٠٦/٨/١٥؛ كما تراجع تأييدهم لرئيس الأركان إلى ٤٤ في المئة.

الاستنتاج: يعبّر هذا التراجع عن خيبة أمل الجمهور الإسرائيلي من قادته السياسيين والعسكريين.

ب ـ حول السؤال عمّن يتحمل مسؤولية الإخفاق العسكري، حمَّل ٤٠ في المئة المسؤولية لرئيس الأركان (حلوتس)، و٤١ في المئة لوزير الدفاع (بيريتس)، و٤٩ في المئة لرئيس الوزراء (أولمرت).

الاستنتاج: الرأي العام الإسرائيلي يحمّل المسؤولية للمؤسسة السياسية في المقام الأول.

ج ـ حول السؤال عن تصويت الناخب الإسرائيلي في حال جرت انتخابات الكنيست اليوم، مُنِحَ حزب «كاديما» في الاستطلاع ٢٩ مقعداً (وله اليوم عدد المقاعد نفسها)، ومُنِحَ «حزب العمل» ١٥ مقعداً (وله اليوم ١٩ مقعداً، أي إنه فَقَدَ أربعة مقاعد في الاستطلاع)، ومنح تكتل «ليكود» ٢٠ مقعداً (وله اليوم ١٢ مقعداً، أي إنه كسب ثمانية مقاعد في الاستطلاع).

الاستنتاج: الاستطلاع يعاقب حزبَي الائتلاف الحاكم («كاديما» و«حزب العمل») ويرجّح كفة المعارضة اليمينية «ليكود» (واستطراداً «المفدال» و«يهود هتوراه»).

---

(٣٠) رونيت مورغنشيترن، «كلفة إعادة البناء ١١ مليار شيكل،» معاريف، ٢٠٠٦/٨/١٥.

(٣١) انظر: جاكي حوجي، «إخفاق الإعلام،» معاريف، ٢٠٠٦/٧/٢٥، و Jonathan Cook, «Lebanese Deaths, and Israeli War Crimes, Kept off the Balance Sheet,» Information Clearing House (16 August 2006), <http://www.informationclearinghouse.info/article14582.htm>.

(٣٢) نُشِرَ في: معاريف، ٢٠٠٦/٨/١٦.

د ـ وحول السؤال عمّا إذا كان ينبغي لإسرائيل الموافقة على وقف إطلاق النار من دون إعادة الجنديَّيْن الأسيريْن، أجاب ٧٠ في المئة بأنه ما كان على إسرائيل أن توافق على ذلك من دون عودة الأسيرين (مقابل ٢٧ في المئة وافقوا على ذلك).

الاستنتاج: يعتقد ٧٠ في المئة من الإسرائيليين أن إسرائيل لم تحقّق هدفها من الحرب (إعادة الجنديين الأسيريْن).

هـ ـ وحول السؤال: من انتصر في الحرب؟ أجاب ٣٠ في المئة بأن إسرائيل هي المنتصر، وأجاب ٣٠ في المئة بأن حزب الله هو المنتصر.

الاستنتاج: (١) لم يعد الإسرائيليون يعتقدون أن دولتهم تنتصر دائماً في حروبها.

(٢) لم تنجح الدعاوة الإسرائيلية الرسمية في إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن جيشه انتصر.

ـ ٣ ـ

أما في ما يتعلق بالتداعيات والآثار العربية لهذه الحرب، فيمكن إبداء الملاحظات التالية:

١ ـ هناك تأثيرات معنوية بالغة على المستويين الشعبي والرسمي في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني، فقد استطاعت مقاومة يديرها حزب في لبنان أن تردع إسرائيل التي تقف وراءها الولايات المتحدة، وأن تحول دون احتلال لبنان، وأن تكبدها خسائر كثيرة في الجنوب وفي داخل إسرائيل نفسها، كما أشير إلى ذلك سابقاً، وأن تجبر إسرائيل على إعادة النظر في استراتيجيتها الدفاعية. وإذا كانت هذه المقاومة اللبنانية قد استطاعت وحدها أن تحقق ذلك، فماذا سيكون الحال لو تعاونت المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق؟ وماذا لو تبنّت الأنظمة العربية سياسة مواجهة وضغط على إسرائيل بدلاً من سياسات الاستسلام التي تنهجها تجاه أمريكا وإسرائيل[٣٣]؟ إن الإنجاز الكبير للمقاومة اللبنانية سيفرض على العرب، شعوباً وحكومات، إعادة النظر في استراتيجية التعامل مع إسرائيل وتحقيق المطالب العادلة للشعب الفلسطيني وللعرب جميعاً، ولن تستطيع الأنظمة العربية الاستمرار في تبرير سياساتها الحالية.

٢ ـ لقد أحدث الإنجاز الذي حققته المقاومة اللبنانية تأثيراً كبيراً في الشعوب العربية، نفسياً ومعنوياً، فقد ساعد ذلك في إخراج هذه الشعوب العربية من حالة الإحباط واليأس والعجز، وساعد في عودة التفاؤل إليها وإخراجها من سباتها السابق، وقد تجلى ذلك، إضافة إلى أمور أخرى، في التظاهرات الصاخبة في معظم العواصم العربية، على الرغم من منع بعض الأنظمة العربية بعض تلك التظاهرات.

---

(٣٣) انظر: David Hirst, «Hizbullah Has Achieved What Arab States only Dreamed of,» *The Guardian*, 17/8/2006.

٣ ـ لقد فرضت المقاومة اللبنانية على الأنظمة العربية إعادة النظر في مواقف بعض هذه الأنظمة مما حصل في لبنان، فبعد اتهام بعض هذه الأنظمة المقاومة اللبنانية بـ «المغامرة» و«تحميلها مسؤولية الدمار الحاصل في لبنان وتهديد السلام في المنطقة»[٣٤]، عادت بعد أربعة أيام إلى عقد اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٦، وبعد أن بانت آثار القصف الجوي الإسرائيلي من ضحايا مدنية وتدمير البنية التحتية، صدر بيان سكتت فيه عن «المغامرين» و«تهديد السلم في المنطقة»، واكتفت بقرارات تدعم فيها موقف الحكومة اللبنانية، ولكنها تجاهلت الإشارة إلى المقاومة كلياً[٣٥]. وأدى نجاح المقاومة اللبنانية وصمودها إلى تغيير الخطاب الإعلامي للأنظمة العربية، واضطرت إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في بيروت يوم ٢٠٠٦/٨/٨، أيد فيه النقاط السبع التي طرحها رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة في مؤتمر روما وتبنتها الحكومة اللبنانية، ولكنه أغفل تأييد المقاومة اللبنانية بالاسم، وأشار بعبارات

---

(٣٤) كان مسؤول سعودي قد صرّح يوم ٢٠٠٦/٧/١٣ بأن «المملكة تعلن بوضوح أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية والمغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها، من دون الرجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها ومن دون تشاور أو تنسيق مع الدول العربية».

ثم صدر بعد ذلك بيان مشترك إثر زيارة الملك عبد الله الثاني يوم ٢٠٠٦/٧/١٤ إلى مصر واجتماعه مع الرئيس حسني مبارك حذّرا فيه من «خطورة انزلاق منطقة الشرق الأوسط نحو إجراء حرب تقوّضْ فرص السلام، وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر لا يعرف أحد مداها». كما أدان البيان «العمليات العسكرية الواسعة للقوات الإسرائيلية في لبنان والأراضي الفلسطينية... إلخ»، وأكدا «ضرورة التوصل إلى تسوية للموقف الخطر الراهن على الجبهة اللبنانية والفلسطينية، بما يتيح إطلاق سراح الأسرى كوسيلة لإنهاء الوضع المتدهور الراهن». وشدد البيان على «ضرورة التزام جميع الأطراف الإقليمية بأقصى قدر من ضبط النفس والمسؤولية، وعدم القيام بأية أعمال تصعيدية غير مسؤولة تستهدف جر المنطقة إلى أوضاع خطيرة، وتورطها في مواجهات غير محسوبة تتحمل تبعاتها دول المنطقة وشعوبها». كما أكدا «أهمية الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، والحيلولة دون تفاقم الوضع بصورة يصعب تداركها». وحذّر الزعيمان من «انجراف المنطقة إلى مغامرات لا تخدم المصالح والقضايا العربية، وعبرا عن دعمهما الكامل للحكومة اللبنانية.... وبسط سلطتها على كامل التراب اللبناني». انظر: «حاكما مصر والأردن يلتحقان بموقف السعودية: مغامرات المقاومة لا تخدم المصالح العربية،» السفير، ٢٠٠٦/٧/١٥، نقلاً عن: وكالات الأنباء.

(٣٥) قرر مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٦ ما يلي:

«١ ـ إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان، والذي يتعارض مع كل القرارات والقوانين والأعراف الدولية ويحيي أرواح الشهداء وصمود اللبنانيين وحرصهم على تضامنهم ووحدتهم التي تعتبر العامل الأساسي في مواجهة العدوان.

٢ ـ التضامن المطلق مع لبنان ودعم صموده في مواجهة هذا الاعتداء الغاشم الذي يتعرض له المدنيون، ويودي بالأرواح البريئة ويوقع خسائر مادية واقتصادية جسيمة.

٣ ـ التأكيد على الدعم الكامل للشكوى اللبنانية أمام مجلس الأمن، ويطالب بدوره مجلس الأمن باتخاذ قرار فوري بوقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلي عن لبنان.

٤ ـ تأييده لما عبر عنه لبنان من التزامه احترام قرارات الشرعية الدولية واحترامه الخط الأزرق.

٥ ـ التأكيد على المساندة الكاملة للحكومة اللبنانية في تصميمها على ممارسة مسؤولياتها في حماية لبنان واللبنانيين، والمحافظة على أمنهم وسلامتهم، وتأكيد حقها وواجبها في بسط سلطتها على كامل أراضيها، وممارسة سيادتها في الداخل والخارج.

٦ ـ اعتبار استمرار عمليات التدمير والقتل التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب اللبناني يزيد المشكلة الراهنة صعوبة وتعقيداً، ويؤول إلى زعزعة الاستقرار والسلم والأمن في المنطقة.

٧ ـ تحميل إسرائيل مسؤولية التعويض عن الخسائر والدمار الذي نجم عن عدوانها على الأراضي اللبنانية».

عامة إلى تأييد الشعب اللبناني ومقاومته حيث أشار، ضمن أشياء أخرى، إلى أنه «يعبّر عن رفضه الكامل كل المشاريع التي تسعى إلى تحويل لبنان مسرح مواجهة مفتوحة لتحقيق أهداف إقليمية أو دولية على حساب المصالح الوطنية للشعب اللبناني وأمنه واستقراره». كما عبّر عن «دعمه الكامل لصمود الموقف اللبناني، حكومة وشعباً، إزاء العدوان الإسرائيلي ويحيي مقاومة لبنان لهذا العدوان في مواجهة سياسة الدمار والتخريب التي تتبعها إسرائيل لتدمير البنية التحتية والإنسانية للبنان»[٣٦].

٤ ـ كشفت هذه الحرب من جديد، وبخاصة في الأسبوع الأول، ونتيجة حسابات خاطئة، على أساس أن إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، ستكتسح جنوب لبنان وتقضي على المقاومة وحزب الله، الهوية الحقيقية لبعض الإعلاميين والمثقفين العرب «المتعاطفين» و«الضالعين» في المخطط الإعلامي الأمريكي لتسويق وجهة نظرها في الحرب. ولم يفد تراجعهم بعد ذلك، بعد صمود المقاومة وبعد فوات الأوان، إذ كانت الصورة الحقيقية لهويتهم قد اتضحت.

٥ ـ ساعد فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها في حربها على لبنان وصمود المقاومة في تخفيف الضغوط الأمريكية على سورية، على رغم أن ذلك لم يكن هدفاً مقصوداً بحد ذاته في المواجهة التي تمت بين المقاومة وإسرائيل في لبنان.

٦ ـ ما لا شك فيه أن خروج إسرائيل مهزومة في لبنان سيساهم في إعطاء دفع معنوي للمقاومة في فلسطين. كما تشير المعلومات، كما ذكرنا سابقاً، إلى اتجاه الحكومة الإسرائيلية الحالية للتخلي عن «سياسة الانطواء»، أي الانسحاب المنفرد من القطاع والضفة الغربية في الحدود التي كانت قد أعلنت عنها. ويعني ذلك أنها ستضطر إلى التفتيش هي أو من سيخلفها عن سياسة أخرى لها تجاه القضية الفلسطينية. كما سيكون من المفيد أن تدرس المقاومة الفلسطينية بفصائلها المختلفة، كيف أمكن لحزب الله أن يمنع اختراق إسرائيل وعملائها صفوفه، بل اخترق هو إسرائيل وحصل على معلومات كثيرة عن أسلحتها، في حين استطاعت إسرائيل أن تخترق صفوف كل فصائل المقاومة الفلسطينية وتصفي الكثير من قياداتها، وبخاصة قيادات حماس العليا، وهو أمر في غاية الخطورة.

٧ ـ كما لا شك في أن النتائج التي حققتها المقاومة اللبنانية في الحرب، سيكون لها تأثيرات معنوية وفعلية إيجابية في المقاومة في العراق، للأسباب التالية:

أ ـ إثبات المقاومة اللبنانية في لبنان لِصحَّةِ مقولة إن «المقاومة هي وسيلة التحرير» وإنه مهما كانت قوة المحتل، فإن المقاومة قادرة، إذا أُحسِنَ التخطيط والتنفيذ، وإذا استطاعت «المزج بين العقل والإيمان»، أن تجترح المعجزات.

ب ـ إن المقاومة العراقية يمكنها الاستفادة من الدعم المعنوي ومن بعض خبرات المقاومة اللبنانية. وأما في ما يتعلق بالجانب المعنوي، فقد حصل تطور مهم في موقف قيادة المقاومة اللبنانية من المقاومة في العراق، وتجلى ذلك في خطاب السيد حسن نصر الله في الجلسة

---

(٣٦) انظر نص البيان الختامي، في: النهار، ٢٠٠٦/٨/٨، ص ٥.

الافتتاحية «للمؤتمر العربي الرابع لدعم المقاومة» الذي عقد في بيروت يوم ٢٠٠٦/٣/٣٠، حيث أشار في خطابه، ضمن أشياء أخرى، إلى موضوع المقاومة العراقية بما يلي[٣٧]:

«وعن الموضوع العراقي: إيماننا أن الخيار الصحيح والحقيقي الذي يمكن أن ينهي الاحتلال الأمريكي للعراق هو خيار المقاومة المسلحة. نحن كمقاومين من موقعنا الثقافي والفكري والميداني نؤمن بذلك ونجاهر بتأييدنا للمقاومة العراقية، وعلينا مساندتها والوقوف إلى جانبها. ولكن، في الوقت نفسه، علينا أن نحصنها لأن أخطر ما يواجهها في العراق الاقتتال الداخلي. المقاومة في لبنان لم تتورط في أي قتال داخلي، كذلك المقاومة في فلسطين، لكنني لا أستطيع أن أتصور أن اليد التي تقاتل المحتل الأمريكي في العراق تقتل عراقياً. لدينا معلومات أكيدة أن بعض مجموعات القتل تعمل على قتل السنّة والشيعة هي مجموعات تتم إدارتها مباشرة من قبل الأمريكيين والصهاينة والبريطانيين، ولكن لا يخلو الأمر من مجرمين وقتلة. يجب تحصين المقاومة في العراق، وأن يتركز خطابها ضد قوات الاحتلال. يمكن عند ذاك أن تنتصر عليها، وألا تتجه نحو حسابات داخلية لا على المستوى المذهبي ولا غير ذلك. إنهم يسعون في العراق إلى إحداث فتنة مذهبية، ويجب تنزيه المقاومة بعدم خلط دم المحتلين بدم الأبرياء. إن الدخول إلى العملية السياسية يكون مقبولاً بشرطين:

- عدم قطع الطريق على استخدام المقاومة.
- تقييد أيدي الاحتلال بوضع جدول زمني لإخراجه.»

وكانت هذه أول مرّة يشير فيها السيد حسن نصر الله، أمين عام حزب الله، وبهذا الوضوح، إلى دعمه المقاومة العراقية.

ج ـ كما إن الوحدة الوطنية التي تحققت وراء المقاومة اللبنانية وعدم قيام خلافات طائفية هامة أثناءها، يمكن أن تفيد في تهدئة الخلافات الطائفية والمذهبية الحالية في العراق، وتشجع أطرافاً عراقيين غير منخرطين حالياً في المقاومة على الانخراط فيها.

د ـ كما إن فشل الولايات المتحدة التي كانت داعمة لحرب إسرائيل على لبنان في تحقيق هدفها من الحرب، كما أشير إلى ذلك سابقاً، والتي كانت تهدف إلى تصفية المقاومة اللبنانية ونزع سلاحها، دفعها إلى التنازل التدريجي عن مواقفها ومطالبها من لبنان، ابتداء من بيان قمة الثماني في روسيا المتشدد والذي طالب، ضمن مطالبه الأخرى، إلى «الإطلاق الفوري للأسيرين الإسرائيليين من قبل حزب الله»، إلى مؤتمر روما، ثم إلى المسودة الأولى للمشروع الأمريكي ـ الفرنسي المقدم إلى مجلس الأمن، والذي اضطرت أمريكا نتيجة ميزان القوى على الأرض اللبنانية بين المقاومة اللبنانية وإسرائيل، إلى القبول بتعديلات جوهرية عليها انتهت إلى إقرار صيغة القرار رقم (١٧٠١)، وهو أحسن من مسوَّدة القرار الأولي، وإن كانت التعديلات الواردة فيه غير كافية، وهي تعديلات

(٣٧) انظر النصّ الكامل لخطاب السيد حسن نصر الله، في: الأنوار، ٢٠٠٦/٣/٣١.

ما كان يمكن أن تتم لولا التغيّر الذي حصل في ميزان القوى على الأرض اللبنانية. وهكذا تثبت المقاومة اللبنانية أن إنجازاتها الميدانية وقصفها إسرائيل بحوالى أربعة آلاف صاروخ يمكن أن يجبر الولايات المتحدة على تغيير سياساتها، وهذا ما يؤكد ظاهرة «البراغماتية الأمريكية»، وهي خاصية مهمة في سياساتها. وهكذا يمكن أن تستفيد المقاومة العراقية من هذا الدرس الذي قدّمته المقاومة اللبنانية، ومفاده أن ما تستطيع المقاومة العراقية إنجازه على ساحة المعركة يمكن أن يفرض تغييرات أساسية على السياسة الأمريكية في العراق ويفرض عليها انسحاباً منه.

هـ ـ كما أثبتت هذه التجربة أن القوى الأخرى الرئيسة في العالم، من المجموعة الأوروبية والصين وروسيا، التي سايرت الولايات المتحدة في توجهاتها في البيان الذي صدر عن قمة الثماني في اجتماعها في روسيا، والتي تجلت أولاً في المسودة الأولى لمشروع القرار الأمريكي ـ الفرنسي الذي وافقت عليه الدول الخمس الكبرى، ما لبثت أن غيّرت موقفها وقبلت بالتعديلات التي أُدخلت على المسودة الأولى لمشروع القرار. وما كان ذلك ليحصل من دون التغييرات التي حصلت على ميزان القوى بين المقاومة وإسرائيل على الأرض اللبنانية. والدرس الذي يمكن أن تخرج به المقاومة العراقية هو أنها لا تستطيع الاعتماد على المواقف المبدئية والأخلاقية للدول الرئيسة في العالم، وأن الإنجاز على الأرض والمصالح هو وحده العامل الرئيسي الذي يمكن أن يغيّر في مواقف تلك الدول.

* * *

ونخلص من هذا كله في مطالعتنا تأثيرات نتائج هذه الحرب في المقاومة اللبنانية وحزب الله، وفي إسرائيل، وفي الأوضاع العربية، إلى تسجيل استنتاجيْن:

١ ـ إذا توافرت الإرادة وإذا امتزج العقل مع الإيمان بالقضية، فإنه يمكن تحقيق النصر، مهما كانت العقبات.

٢ ـ إننا على أعتاب زلزال عربي يمكن أن يغيّر أشياء كثيرة كنا عاجزين حتى الآن عن تحقيقها، وأن الطريق سالك للمؤمنين بقضاياهم والمستعدين للتضحية من أجلها.

الفصل الثاني

في الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسة للأمة مع إشارة خاصة إلى حالة العراق(*)

مقدمة

تواجه الأمة العربية شعوباً وأنظمةً سياسيةً، مأزقاً شاملاً، لم يعد التغيير فيه ممكناً على الطريقة السابقة، أي على طريقة الثورة الشعبية، أو طريقة الانقلاب العسكري. وتكاد تكون الثورة الإيرانية آخر أنماط الثورة الشعبية، بينما لم يكن ممكناً للانتفاضة الشعبية في إندونيسيا، وهي حالة خاصة، أن ترحّل الجنرال سوهارتو من دون تحييد الجيش، ومن دون الدعم الأمريكي لهذا التحييد. ولكن ما يهمنا هنا، هو الحديث عن الحالة العربية، إذ كانت الحركات الوطنية العربية أحد عوامل التسبّب في الانقلابات العسكرية، بسبب قصر نفسها، واعتقادها أن اللجوء إلى مؤسسة الجيش، بوصفها مؤسسةً وطنية مركزية، يمكن أن يختصر عملية التغيير. ولكن الأنظمة العربية تبدو اليوم في الوضع الراهن ـ من دون إنكار تفاوت الحالة بين هذا القطر أو ذاك ـ وكأنها قد أخذت «القاحاً» أو

(*) نُشِرَ، في: المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣٦ (شباط/فبراير ٢٠٠٧)، ص ٦ ـ ٢٧.

لقد تمت الاستفادة، في إعداد هذه المقالة، من ورقة العمل التي سبق أن قدمها د. خير الدين حسيب إلى الحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في مقره في بيروت يوم ٢٠٠٣/١٠/١٨ والمناقشات التي تمت فيها. انظر: «حول الحاجة إلى كتلة تاريخية للأمة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٣٠٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٤)، ص ٩١ ـ ١١٧.

لا يهدف خير الدين حسيب إلى أن يكون عضواً في التحالف المقترح في العراق، ولا يستطيع أن يكون كذلك، فمنذ مجيئه إلى بيروت، مكرهاً، في صيف عام ١٩٧٤، وبعد رياضة نفسية للفترة التي مرّت منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٤، اتخذ قراراً بالتفرغ للعمل الفكري والابتعاد عن السلطة في العراق، وهو ما زال مقتنعاً بصواب ذلك القرار وملتزماً به. وإضافة إلى ذلك، فإن النظام الأساسي والداخلي لمركز دراسات الوحدة العربية، وبيان تأسيسه، يؤكدان أن المركز ليس حزباً ولا يهدف إلى أن يكون حزباً، وأن جميع العاملين فيه ممنوع عليهم العمل الحزبي، حرصاً، على استقلالية المركز، وأن مصير هذا الاقتراح متروك للعراقيين الوطنيين المستقلين، حالياً.

اكتسبت مناعةً ضد «الأمراض» الفتّاكة التي تهددها، أي بصورةٍ رئيسةٍ، ضد الحركات الشعبية وضد الانقلابات العسكرية على حدٍ سواء. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، يأتي في مقدمتها توسّع دور الدولة الاقتصادي، وتكريس السيطرة على الإعلام، ومضاعفة حجم الأجهزة الأمنية وقوّتها... إلخ. وبالتالي بات من الصعب تصور قيام ثورة شعبية في الوطن العربي على طريقة الثورة الإيرانية، بل حتى على طريقة الحالة الإندونيسية الخاصة، التي لم تنجح لولا الدعم الخارجي الأمريكي لتحييد الجيش، وبالتالي نحن هنا إزاء دور العامل الخارجي.

وفي ما يتعلق بالانقلابات العسكرية، ثبت أنه ليس كل ضابط انقلابي يرفع شعاراتٍ كبيرة هو عبد الناصر، بل هناك ملاحظات حتى على تجربة عبد الناصر، وما حصل لها بعد غيابه. ولكن على الرغم من سوء أداء الأنظمة العربية، وفشلها على المستوى القطري في تحقيق أي إنجاز حقيقي على مستوى تحقيق الأهداف الوطنية، فإن مأزق الشعوب بات يكمن على الأقل في أن الحل، إما أن يأتي من الداخل، أو يأتي من الخارج. وتجربة العراق تبين لنا نتائج الاستعانة، أو الاعتماد على العنصر الخارجي، فما هو البديل من الاعتماد على هذا العامل؟

وإذا كانت تجربة موريتانيا الأخيرة تشير إلى حالة جديدة، تتم عن طريق انقلاب عسكري يدير مرحلة انتقالية، للانتقال إلى وضع ديمقراطي، وينسحب بعدها من الحياة السياسية، فإن التجربة لا تزال في مراحلها الأولية الناجحة حتى الآن، إلا أنه من الصعب الحكم النهائي عليها كنموذج يمكن الاقتداء به قبل أن تنتهي المرحلة الانتقالية وتنتقل موريتانيا إلى وضع ديمقراطي سليم، وأن لا تنتكس كما حدث في حالة السودان والرئيس سوار الذهب. وبانتظار النتيجة النهائية للتجربة الموريتانية، فإنه لا يمكن إسقاط هذا النموذج للتغيير كلياً.

وتساعدنا تجربة نلسون مانديلا على تصور هذا الحل. يروي مانديلا في مذكّراته[1] معاناة الأشغال الشاقة الحقيقية التي أمضاها على مدى سبعة وعشرين عاماً في المعتقل. كانوا يذهبون يومياً منذ الصباح إلى الجبل لنحت الصخر بموجب هذه العقوبة، لكنه توصل بعد ذلك ـ وهو في هذه الظروف ـ إلى نتيجة هي أنه ليس بإمكانهم القضاء على حكومة التمييز العنصري، كما إن تلك الحكومة غير قادرة على أن تقضي عليهم. وبالتالي لا بد من حوار واتفاق على صيغة معينة، من دون التنازل عن القضايا المبدئية. ونقرأ في مسيرته الطويلة، أنه بدأ بالكلام مع مدير السجن، ثم مع موظفين من الدرجة الثانية والثالثة، إلى أن وصل إلى رئيس الوزراء كليرك الذي اقتنع هو أيضاً بوجهة النظر هذه، وأبرم معه الصفقة التاريخية، لكن من دون أي تنازل عن أي من الثوابت، ليصبح رئيساً للجمهورية، وينتهي النظام العنصري. وللمفارقة وقّع ياسر عرفات في العام نفسه (١٩٩٣) اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل مع تنازلات رئيسة في الثوابت. وحدث شيء من ذلك في أنظمة أمريكا اللاتينية التي كانت كلها قبل سنوات التسعينيات دكتاتورية، حيث تحولت

(١) Nelson Mandela, *Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandela* (Boston, MA: Little, Brown, 1994).

أغلبيتها الساحقة من حكم الدبابة إلى حكم صندوق الاقتراع. وتم ذلك، في معظم الحالات، عبر صفقة تاريخية بين قوى المعارضة الوطنية والأنظمة الحاكمة.

كما إن عملية التحرر الوطني من الاستعمار، وتأسيس الدولة القطرية في الوطن العربي، بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، تحقّقا بفعل «كتلة تاريخية» جسّدها تداعي النخب التي اندفعت إلى عمل وطني شامل، وامتزجت عبرها مراحل التحرر الوطني بمتطلبات البناء الاجتماعي.

حدث في بعض أقطار الوطن العربي شيء من هذه الصفقة، وربما كانت التجربة المغربية أكثرها وضوحاً من ناحية البداية، لكننا لا نستطيع الجزم بمستقبلها، بينما حدث تراجع في كل من البحرين والأردن عن مثل هذه البداية. كما تخوض موريتانيا تجربة جديدة. إذاً، فكيف نتصور الحل؟ الثورة الشعبية غير ممكنة، والانقلاب العسكري غير مرغوب فيه وغير ممكن في وقت واحد.

وبالمقابل، فإنني لا أعتقد أنه يمكن لأي تيار سياسي وحده، سواء كان قومياً أو إسلامياً أو يسارياً أو ليبرالياً، أن يقوم بعملية التغيير، بسبب وطأة الأنظمة، وعدم قدرة كل تيار وحده على إحداث عملية التغيير، وكذلك ضرورة عدم تكرار تجربة الصراع الداخلي واستنزافها في مرحلة الخمسينيات والستينيات بين بعض هذه التيارات، حول قضايا لا يمكن التوصل إلى حلها إلا على المدى البعيد. حيث كنا جميعاً، أي أبناء هذه التيارات، ضحايا لها.

ومن هنا، تصبح الحاجة إلى اللقاء والتعاون بين هذه التيارات الوطنية الأربعة أكثر إلحاحاً في حالة احتلال أي قطر عربي، نتيجة الاستعانة بالخارج لإحداث التغيير المطلوب، أو تعاون بعض القوى الداخلية مع الخارج لتحقيق أهداف خاصة به، مهما كانت الشعارات التي يطرحها. وينطبق ذلك عربياً، في الوقت الراهن، على حالة العراق بشكل خاص، كما سنرى في ما بعد، إذ يعجز أي تيار وطني وحده عن إخراج الاحتلال وتحرير البلد ناهيك بالانتقال إلى وضع ديمقراطي.

أولاً: على المستوى العربي

لم يعد خافياً على أي مراقب محايد حجم الحملة التي تستهدف القومية العربية والإسلام معاً، باعتبارهما إطارين للتوحيد والتواصل الحضاري في منطقة تمتلك حيوية استراتيجية فائقة بالنسبة إلى القوى الطامحة إلى الهيمنة على مقدرات العالم اليوم. وإذا كانت هذه الحرب لم تتوقف يوماً واحداً، ومنذ قرون، ضد العروبة والإسلام، إلا أنها تميزت في هذه المرحلة بأمرين بالغي الخطورة:

الأمر الأول: إنها تأخذ طابعاً بالغ الحدة والشراسة، على المستويات الأمنية والعسكرية والسياسية والثقافية، حيث تجري باسم «الحرب على الإرهاب» حرب استئصال جسدية وفكرية وتربوية ضد الأمة، تصل إلى استهداف مباشر للعقيدة الدينية والهوية القومية.

الأمر الثاني: إنها تأخذ حالياً طابع الحرب المباشرة على التيار القومي العربي والتيار الإسلامي في آن معاً، بعد أن سعت، ولعقود خلت، إلى استخدام الصراع بين التيارين كإحدى الأدوات الرئيسة في حربها على العروبة والإسلام.

وإذا كانت الشراسة التي تتسم بها هذه الحرب يمكن تفسيرها بمدى الصلابة التي تواجه بها الأمة مخططات أعدائها، وبعمق الروح الجهادية التي تتجلّى في كل مواقع المقاومة في الأمة العربية والإسلامية، فإن مَرَدَّ الاستهداف المزدوج للتيارين القومي العربي والإسلامي يعود إلى أن التيارين قد نجحا في السنوات الأخيرة، وتحديداً مع بداية التسعينيات، في بناء قدر من علاقة تفاعلية وتكاملية بينهما أدت إلى سد الكثير من الثُغَر التي طالما نفذ منها أعداء العروبة والإسلام من أجل ضربهما معاً.

ولقد وقف وراء هذا التطور الإيجابي، في العلاقة بين التيارين، الإدراك المشترك لقواهما ورموزهما الأبرز، للمخاطر الجسيمة التي تواجه الأمة، وللتطور الخطير في مستوى المجابهة مع الأعداء، ولا سيَّما حين بدأت بعض الدوائر الغربية، الفكرية والسياسية والثقافية، تعتبر صراحة أن الخطر المقبل، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، هو ذلك المتمثل بالإسلام والعروبة، وتتصرف فعلاً على هذا الأساس.

وقد واكب هذا التطور دخول التيار اليساري العروبي إلى دائرة التيار القومي، في عملية بدأت في النصف الأول من الستينيات، وتعززت كرد على الهجمة التي تعرضت لها الحقبة الناصرية في مصر، ولم يعد بين التيار القومي العربي والتيار اليساري العروبي أية خلافات جوهرية تتعلق بالمستقبل، ولكنها، إن وجدت، تتعلق بالإرث التاريخي للتيارين وحوادث التصادم بينهما في الماضي، وهي عقد وترسبات لا يمكن شطبها مهما بُذل من جهد حولها، وكل ما يمكن عمله هو الاستفادة من عبرة تلك الخلافات للمستقبل.

كما ينطبق الأمر نفسه على التيار الليبرالي الوطني العروبي، بغض النظر عن حجم هذا التيار في العراق، أو في غيره، مادام يشترك مع التيارات الثلاثة الأخرى في رؤية مشتركة للمستقبل.

وقد عزّز هذا الإدراك، أيضاً، مبادرات حثيثة قامت بها قوى ورموز قومية وإسلامية مستنيرة رفضت الصدام المفتعل بين العروبة والإسلام، مشددة على أن الإسلام هو مكوّن رئيس للمحتوى الحضاري والروحي للحركة القومية العربية، بما يجعل للإسلام موقعاً مميزاً لدى كل عربي، حتى لو كان غير مسلم، باعتباره يرى في الإسلام حضارة له وثقافة وتاريخاً يعتز بهما، ومشددة كذلك على أن لغة القرآن الكريم، وهوية الرسول العربي، وأغلبية رواد الدعوة الأوائل، تجعل للعروبة، كما للعربية، مكانة خاصة لدى كل مسلم، حتى لو كان غير عربي، ولا سيَّما أن معارك العرب ضد الغزاة هي معارك المسلمين كلهم، وأنهم بدفاعهم عن المقدسات إنما يدافعون عن مقدسات الأمة كلها، إضافةً إلى مشاركة كل العرب وكل المسلمين في صياغة النسيج الحضاري للأمة.

وقد ارتبط هذا الاهتمام بقراءة مستقبلية للواقع العربي تمثلت بـ «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية في أواسط الثمانينيات، ونشر تقريره العام في أواخر عام ١٩٨٨ في كتاب صادر عن المركز بعنوان: **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات**[٢]، حيث دعا المشروع في مشهد (سيناريو) الوحدة الاتحادية الذي اقترحه، إلى قيام «حركة قومية جديدة» تتفادى الأخطاء والرواسب التي علقت في أذهان الكثيرين، بحق أو بغير حق، حول الحركات القومية التي وصلت إلى السلطة في عدد من الأقطار العربية خلال العقود الخمسة السابقة. لذلك فإن الحركة القومية «الجديدة» لا بد من أن تكون ديمقراطية في منطلقاتها الأيديولوجية وفي ممارساتها العملية قبل الوصول إلى السلطة، وبالقطع، أثناء توليها السلطة. كما لا بد لها من أن تجد صيغة أكثر ملاءمة وتعاطفاً ووضوحاً مع المحتوى الحضاري للدين، وبخاصة الإسلام، كقوة حضارية أصيلة متعمقة في الوجدان الشعبي العربي، وأن تتبنى «المشروع الحضاري القومي العربي» الذي دعا المشروع إلى إعداده، بمطالبه الستة المتمثلة بـ:

- الوحدة العربية، في مواجهة التجزئة بكل صورها القطرية والطائفية والقبلية.
- الديمقراطية، في مواجهة الاستبداد بكل صوره وأشكاله.
- التنمية المستقبلية، في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه والتابع.
- العدالة الاجتماعية، في مواجهة الظلم والاستغلال بكل صوره ومستوياته.
- الاستقلال الوطني والقومي، في مواجهة الهيمنة الأجنبية الإقليمية والدولية.
- التجدد الحضاري، في مواجهة التجمد الذاتي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

كما شدّد المشروع على أن تُكوّن هذه المطالب الستة، في ما بينها، مشروعاً قومياً، مترابطاً وعضوياً، ومتسقاً منطقياً، وملهماً جماهيرياً، وهو لا يصلح أساساً لإجماع عربي جديد فحسب، ولكن، أيضاً، كمخرج وحيد من حالة التردّي العربي التي عجزت كل الدول القطرية العربية عن الخروج منها. كما شدّد المشروع أيضاً على أن تؤخذ مقترحات هذا المشروع الحضاري القومي العربي ككل، ومن دون مقايضات زائفة بين بعض توجهاته على حساب البعض الآخر.

كما بيّن المشروع أنه لا بد من أن يقوم برنامج عمل وتحالفات هذه الحركة القومية الجديدة على فهم لحقيقة قوى التغيير والتحول الحالية في الوطن العربي، من منطلق الإبداع في التعامل مع الحقيقة، وليس مجرد التسليم بالامتدادات الخطية لها. ومن هنا، تأتي ضرورة الحوار الجاد مع فصائل القوى التقدمية العربية الأخرى، وبخاصة مع التيار اليساري العروبي، والتي حصلت لديها، خلال الأربعين سنة الأخيرة، تحولات مهمة وأساسية في قناعاتها ومواقفها، وبدرجات

---

(٢) انظر: خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٠٦ ـ ٥٠٧.

مختلفة، من القومية العربية والوحدة العربية. ولم يعد هذا الموضوع مجرد شعار تكتيكي لدى الكثير منها، بقدر ما يمثل قناعات أملتها الخبرة التاريخية التي مرت بها. ومما يمكن أن يساعد في بدء نجاح هذا الحوار، هو أن يكون التركيز فيه على تطلعات وأهداف المستقبل، حيث يتوافر اتفاق كبير حولها، أكثر مما يدور حول تقويم وتفسير أحداث الماضي، حيث هناك اختلافات شديدة حولها. كما إن نجاح هذا الحوار منوط بمدى اقتناع فصائل الحركة التقدمية العربية الأخرى هذه بالديمقراطية ومتطلباتها؛ من تعددية سياسية، واحترام الرأي الآخر، وقبول التعايش والصراع السلمي الديمقراطي. ومن دون توافر جو حقيقي من هذه الثقة والاعتراف المتبادل بحقيقة الوجود وحق الاستمرار والتعبير عن الرأي، يصبح الحوار ـ حتى إذا حصل ـ مجرد هدف مرحلي لا يلبث أن تتخلى عنه الجماعات التي تتاح لها فرصة الوصول أو القرب من السلطة.

كما لا بد للحركة القومية الجديدة من أن تتفاعل وتتحاور مع القوى الثورية الإسلامية، كقوى اجتماعية، وكحقيقة موجودة، شرط أن يكون إطارها المرجعي عربياً، وأن تكون ديمقراطية، بما تتضمنه من إقرار للتعددية السياسية والاجتماعية، واحترام هذه التعددية، والتهيؤ للتعايش معها، حتى يمكنها أن تؤدّي دوراً إيجابياً في هذا المشهد، أي أن تتوجه بصوتها، أصلاً، إلى كل الوطن العربي، حتى إذا كان في مخططها البعيد أن تتجاوز هذا الإطار إلى ما هو أوسع. ذلك أن حركة إسلامية ثورية معادية للعروبة، أو ذات توجهات خارج هذا الإطار، من شأنها أن تثير من الفرقة والانقسام الديني والطائفي والعرقي الشيء الكثير، حتى داخل مجتمع الدولة القطرية نفسه، ناهيك بالمخاوف والهواجس التي يمكن أن تنشأ في الأقطار المجاورة. وهذا يستبعد من الحوار، بالضرورة، الحركات الإسلامية المذهبية، وكذلك الحركات الدينية السرية التي تلجأ إلى العنف الإرهابي كوسيلة للوصول إلى السلطة، والحركات الدينية الفاشية في تنظيمها الداخلي، أو في منطلقاتها في التعامل مع المجتمع ومع القوى السياسية الأخرى.

ولقد اكتسبت ندوة «الحوار القومي ـ الديني»، التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٩ والتي عقدت في القاهرة، أهمية مضاعفة، لا لمجرد كونها جمعت قوميين وإسلاميين في إطار تحاوري مثمر، ولا لأنها أتت بعد الحرب العراقية ـ الإيرانية التي حاول الكثيرون تصويرها، عن جهل، أو عن قصد، بأنها حرب بين العروبة والإسلام فقط، بل أيضاً، لأن رموز كل تيار قاموا خلال الندوة بعملية نقد ذاتي للممارسات الخاطئة التي ارتكبها تيارهم ضد التيار الآخر، ما عزز الثقة بينهم وفتح الباب واسعاً أمام الرغبة المشتركة في الاستمرار في الحوار وترجمته في مؤسسات عمل مشترك، أخذت تتشكل على المستويين القومي وداخل كل قطر[٣].

ولقد أتت توجهات المؤتمر القومي العربي الأول الذي انعقد في تونس عام ١٩٩٠، لتستكمل هذا المنحى الحواري السليم عبر الدعوة إلى تأسيس مؤتمر قومي عربي ـ إسلامي، فجرى، بمبادرة

---

(٣) انظر: الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٩).

من المؤتمر، تشكيل لجنة تحضيرية مشتركة من التيارين، نجحت بعد ثلاث سنوات في عقد أول مؤتمر قومي ـ إسلامي[٤] في بيروت في خريف عام ١٩٩٤، ليتحول إلى مؤسسة دائمة للتحاور والتشاور والتفاعل والتلاقي حول برنامج سياسي وفكري محدد أقره المؤتمر، وكان أهم ما تضمنه هذا البرنامج ما يلي:

١ ـ رفض التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي ـ الصهيوني.

٢ ـ دعم الانتفاضة المجاهدة في فلسطين والمقاومة الباسلة في لبنان.

٣ ـ رفض التطبيع مع العدو الصهيوني.

٤ ـ رفض الوجود الأجنبي وأشكال الهيمنة الأجنبية كافة.

٥ ـ متابعة النضال والجهاد والكفاح لتحقيق هدف الوحدة العربية، والعمل لإيجاد الحقائق الوحدوية على أرض الواقع في وطننا العربي الكبير، بما ينعكس على الحياة اليومية لأبناء أمتنا، إقامةً وتنقلاً وعملاً في نطاق التعبير عن مبدأ «المواطنة العربية».

٦ ـ الدعوة إلى مصالحة عربية شاملة، تبدأ بمصالحة بين الحكومات العربية وشعوبها، والانتقال مباشرة إلى تفعيل وإحياء مؤسسات العمل العربي المشترك.

٧ ـ المطالبة بالرفع الفوري للحصار (الذي كان مفروضاً حينذاك) على العراق بشكل كامل وكلي.

٨ ـ التمسك بالوحدة الوطنية.

٩ ـ التشديد على حق كل القوى السياسية في مباشرة العمل العام في ظل الشرعية الدستورية، والمشروعية القانونية.

١٠ ـ إدانة كل انتهاك للحريات وحقوق الإنسان.

١١ ـ طرح قضية المدنيين المحتجزين والمعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية على الرأي العام العالمي.

١٢ ـ التشديد على خطورة سياسة الخصخصة، وكذا خطورة إنهاء دور الدولة في تأمين التنمية الداخلية، والخضوع لسياسة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية.

١٣ ـ العمل على توثيق العلاقات بين الأمة العربية وشعوب الدائرة الحضارية العربية والإسلامية.

وإضافة إلى الاتفاق على البرنامج السياسي الموحّد، عمل التياران على استحداث مؤسسات العمل المشترك بينهما، وكان من أبرزها «مؤسسة القدس» التي ولدت على أثر «مؤتمر للقدس»

---

(٤) انظر: المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥ هـ ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

انعقد في بيروت بعد عام ونيف على انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، وهي المؤسسة التي ضمت إلى المشاركين العرب من التيارين مشاركين من دول إسلامية غير عربية أيضاً.

ولقد ساهمت أمور ثلاثة في تعزيز هذا التوجّه: أولها، الاتفاق بين التيارين على تبني المشروع الحضاري النهضوي العربي بعناصره الستة (الوحدة، الديمقراطية، الاستقلال الوطني القومي، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، التجدد الحضاري) واعتبار الالتزام بهذا المشروع شرطاً لعضوية المؤتمر.

أما الأمر الثاني، فكان تنامي الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية على الأمة بكل تياراتها، وخصوصاً في فلسطين والعراق، مروراً بالحرب على أفغانستان، والتهديدات المتواصلة لسورية ولبنان وإيران والعديد من الأقطار العربية والإسلامية، ما وفّر قاعدة عمل مشترك للتيارين تمثلت بهيئات التضامن مع الانتفاضة، ورفض الحصار والعدوان على العراق، وصون المقاومة في لبنان، ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، ومقاطعة كل داعمي الكيان الصهيوني من دول ومؤسسات وأفراد.

والأمر الثالث، أنه على الرغم من أن التلاقي بين التيارين لم ينعكس دائماً، وفي كل الساحات، تعاوناً في الانتخابات التشريعية، أو المحلية، أو النقابية، لكن النتائج كانت تشير بوضوح إلى أنه حيث كان يتم مثل هذا الاتفاق كانت النتيجة تأتي كاسحة لمصلحة التيارين.

وأما بالنسبة إلى التيار اليساري العروبي، فقد جرت أكثر من محاولة لتنظيم حوار قومي ـ يساري، وتبين أنه لا توجد خلافات فكرية أساسية بين التيارين، بعد أن تبنّى التيار القومي قضية العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وبعد أن تبنى معظم التيار اليساري، فكرياً على الأقل، قضية العروبة والوحدة العربية والديمقراطية، وأن الخلافات التي لا تزال قائمة بينهما تتعلق بالماضي أكثر مما تتعلق بالحاضر والمستقبل، وكذلك بالنسبة إلى النظر والمواقف من بعض التيارات الأخرى خارج هذين التيارين. وتم الاتفاق بين بعض قيادات هذين التيارين على أن يتم الحوار الفكري بينهما من خلال الإعداد ومناقشة وصياغة «المشروع الحضاري النهضوي العربي» وهو ما يتم فعلياً.

أما بالنسبة إلى التيار الليبرالي الوطني العربي، فقد حدثت تحولات في قطاع واسع من هذا التيار في اتجاه الاهتمام بقضية «العدالة الاجتماعية» وكذلك بموضوع «التجدد الحضاري» بدلاً من الاغتراب والاستلاب الثقافي والحضاري، وهو ما يجعل الحوار والتفاعل واللقاء مع تلك الأطراف من هذا التيار أمراً ممكناً.

ثانياً: لماذا الكتلة التاريخية؟

إن قيام «الكتلة التاريخية» بين التيارات الرئيسة في الأمة: التيار القومي العربي، والتيار الإسلامي العروبي، والتيار اليساري العروبي، والتيار الليبرالي الوطني العروبي؛ والتي توصّل «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» إلى إدراك أهميتها، لم يعد في اللحظة الراهنة أحد الخيارات

المتاحة أمام الأمة فقط، بل بات خيارها الوحيد لمواجهة الهجمة التي تستهدف وجودها وهويتها واستقلالها ومواردها في آن معاً.

إن مسيرة التلاقي بين هذه التيارات ينبغي أن تستمر في كل اتجاه، وفي كل ساحة، وعلى كل مستوى، وفي كل إطار عمل، وفي كل انتخابات نيابية أو بلدية أو نقابية، لا كمجرد تعبير عن الإحساس المشترك بالمخاطر التي تواجه الأمة، بل، أيضاً، كتعبير عن مستوى النضج الذي وصلت إليه قيادات الأمة، ومفكروها، ومناضلوها، بعد مسلسل التجارب المريرة التي مرت بالأمة، والتي كان الانقسام والتناحر بين قوى الأمة وتياراتها، بل داخل هذه القوى والتيارات نفسها، هما العنوانان البارزان والسببان المباشران لتلك النكسات.

واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، فإننا نقترب من تحقيق مهمات التحرير والتغيير والتطوير في الأمة بقدر ما نتقدم على طريق توحيد تيارات الأمة وطاقاتها.

إن الطريق إلى تعميق التحالف بين هذه التيارات، وهذا ما تستدعيه كثيراً، اللحظة الراهنة، يستدعي التذكير بالمهام المرحلية التي أقرها المؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول وقطع شوطاً في تنفيذ بعضها، وتعثر تنفيذ البعض الآخر، وهي مهام يمكن الاستفادة منها والعمل من أجلها في إطار التيارات الأربعة:

فعلى صعيد التفاعل الفكري:

١ ـ السعي إلى تنظيم سلسلة من الندوات والحوارات على المستوى القومي بين هذه الأطراف حول القضايا الفكرية التي تهمهما، وفي مقدمتها صياغة المشروع النهضوي العربي، بجميع أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، بما في ذلك مواضيع «العلمانية» و«تطبيق الشريعة»، ويعد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة فكرية لمواصلة الحوار الفكري بين هذه التيارات، خلال خريف عام ٢٠٠٧، في مصر، أو لبنان.

٢ ـ السعي إلى تنظيم حوارات على المستوى القطري بين هذه التيارات الأربعة للخروج بتصورات مشتركة منبثقة من حاجات المواجهة للتحديات المطروحة في كل قطر.

٣ ـ بذل كل الجهود للارتقاء بمستوى الخطاب، بخاصة في أجهزة الإعلام، بما يساعد على دفع الحوار وإثرائه، وتركيزه على القضايا والمصالح الأساسية للأمة مع العمل على فتح المنابر الإعلامية المتوافرة للأطراف المختلفة وحتى توحيدها، جزئياً أو كلياً، من أجل الإسهام في مزيد من التفاعل الفكري بينها.

كما يمكن الاستفادة من توصيات ذلك المؤتمر على صعيد العمل السياسي.

وعلى الرغم من أن تطورات مهمة حصلت على مدى العقد الفاصل بيننا اليوم وبين إقرار تلك المهام، ولا سيّما في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، وما يتطلبه من رفع وتيرة المقاومة بكل أشكالها ومستوياتها، ضده، بما في ذلك رفض التعامل مع الاحتلال وكل إفرازاته ونتائجه وتداعياته، وإنجاز

مصالحة تاريخية داخل المجتمع العراقي، وتكريس الديمقراطية والتعددية كمرجعية للعلاقات بين العراقيين، إلا أن هذه المهام الفكرية والسياسية ما زالت صالحة حتى الآن لتشكيل برنامج العمل الفاعل لتطوير العلاقة بين هذه التيارات وتطويرها، ونقلها من القوى القيادية والنخبوية إلى مستوى القواعد الشعبية والشبابية بشكل خاص.

* * *

لا شك في أن الحد من حجم الخسائر التي نجمت عن إطلاق المشروع الأمريكي على المنطقة العربية وجوارها الإسلامي، لن يكون ممكناً إلا بالارتقاء بأساليب الممانعة والرفض بين أطراف الأمة كافةً، وتركيزها في برنامج عملي مشترك. لكن هذا لا ينفي الحاجة إلى حوار عميق بين تيارات الأمة، وصولاً إلى استيلاد كتلة تاريخية، هو مما تفرضه أوضاعنا الذاتية. وإذا ما تبصرنا في تاريخنا الحديث في القرن الماضي على الأقل، فإننا نلحظ أنه تاريخ تعاقُب نخب على السلطة السياسية، أو على السلطة المعنوية المتعلقة بسلطة الإنتاج الفكري والثقافي للأفكار الكبرى. ولقد استهلكنا في هذا التاريخ أربعة أنواع من النخب: نخبة ليبرالية خاصة في مرحلة ما بين الحربين، ونخبة قومية بدءاً من مطالع الخمسينيات، ثم نخبة يسارية ماركسية بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، ثم نخبة إسلامية أخذت زخماً واندفاعةً كبرى بعد قيام الثورة الإيرانية.

في كل حقبة من هذه الحقب، هيمنت فكرة محورية أو أساسية بالمعنى الغرامشي لمفهوم الهيمنة (Hegemony). وكان لها الغلبة بوسائط السياسة، أو بوسائط الفكر. في الحقبة الليبرالية كانت قضية الديمقراطية، أو المشاركة، أو المؤسسات، أو الدستور، أو الحزبية، أو التعددية، أو غيرها، هي الفكرة المهيمنة، ولم تكن النخبة الليبرالية يومئذ معنيةً بمسائل الوحدة العربية، أو العدالة الاجتماعية، وأعقب ذلك لحظة ثانية هيمن فيها الخطاب القومي الذي سيدخل مفهوم الوحدة العربية في المجال التداولي، وأحياناً مقترناً ـ كما في التعبير الناصري ـ بمفهوم التنمية الوطنية المستقلة وما في جواره، كالتحرر الوطني والاستقلال القومي.. وغيرهما. استبعدت في هذه المرحلة شعارات نهضوية كبرى دشنت منذ زمن الإصلاحيين الاجتهاديين، كان من أهمها قضية الديمقراطية التي برر تغييبها بفساد الأحزاب في المرحلة الليبرالية وتشتيتها للأمة، وضرورة رص الصفوف في مواجهة العدو الصهيوني والاستعمار. ثم تكرر ذلك مع صعود اليسار بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث أنتج قراءة عدمية لكل التراث الذي سبقه، منطلقاً من فرضية قوامها أن المفتاح السحري للتاريخ، لحل قضايا الأمة، يكون بالاشتراكية، ثم جاء التيار الإسلامي فغلّب صون الهوية الحضارية للأمة في وجه المسخ والتبديد.

في كل مرحلة من هذه المراحل الأربع، كان كل تيار يحسب نفسه صاحب فكرة صحيحة ووحيدة، وكان ثمن هذه الرؤية هو إقصاء الآخرين، وترجمة ذلك سياسياً بالاحتراب ما بين هذه التيارات. أعتقد في ضوء المراجعات الكبرى، والتي كان لمركز دراسات الوحدة العربية دور كبير فيها، أن الحاجة قد باتت ماسة لإعادة النظر بهذا التاريخ الثقافي ـ السياسي العصبوي، المنغلق

والمتنابذ. لا يمكن القول إن كل نخبة من هذه النخب كانت على خطأ، لكنها، على صواب فقط في ما إذا اجتمعت وليس إذا ما تفرقت. وهكذا لم نحقق الديمقراطية ولا التنمية ولا الوحدة القومية ولا العدالة الاجتماعية، ولم نصن شخصية الأمة من التبديد والمسخ الثقافي. مع ذلك، لا نستطيع حذف أية مرحلة من تلك المراحل، لكن ما نحتاج إليه هو خطاب تاريخي، تركيبي، يعيد تأليف اللحظات الفكرية التي عبرت عنها في خطابٍ واحد، تجمع عليه كل قوى الأمة. هذا الخطاب التاريخي هو ما نسميه بالخطاب النهضوي الجديد الذي تتجاور فيه الديمقراطية والتنمية والوحدة والاستقلال الوطني والقومي والتجدد الحضاري والعدالة الاجتماعية، وغير ذلك، ولا تتنابذ.

أعتقد أننا نحتاج في السياسة إلى هذه الكتلة التاريخية التي تصهر كل المكوّنات في قوةٍ واحدة، ونحتاج على صعيد الفكر إلى خطابٍ واحدٍ جامع بين أمشاج هذه الأفكار، يكون هو خطاب النهضة وخطاب هذه الكتلة وبرنامجها الفكري الذي تشتق منه برنامجها السياسي، ففكرة الكتلة التاريخية هي الوجه السياسي لفكرة المشروع النهضوي العربي. ومن هنا تأتي أهمية هذا الحوار حولها.

إن هذه «الكتلة التاريخية» لا تلغي الإرث الوطني والقومي للتجمعات (أحزاب، حركات منظمة... إلخ) بل تؤطرها وتستكمل مقوماتها النضالية. إن قيام «الكتلة» لا يعني إلغاء ونفي الآخر، بل إضافة طاقة جديدة.

إن مفهوم الكتلة التاريخية، مفهوم مركزي في هذا البرنامج، بدءاً بعنوانها، ووصولاً إلى مطلب قيام كتلة تاريخية بين التيارات الرئيسة في الأمة، وإلى اعتباره خياراً وحيداً متاحاً أمام هذه الأمة. وكي يكون هذا المفهوم قابلاً للتداول في هذا السياق، لا بد من تدقيقه. إذا ما استبعدنا الاستعمال المحلي من نوع كتلة برلمانية، فإن الاستعمال السائد لمفهوم الكتلة التاريخية (Historical Bloc) يشير إلى عوامل وأشكال الربط بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، بما في ذلك الهيمنة الأيديولوجية، وذلك في مجتمع معين، في لحظة تاريخية محددة. من هذه الوجهة يبدو استعمال مفهوم الكتلة التاريخية على صعيد الأمة العربية، أو العربية ـ الإسلامية، مثيراً لإشكالات لا يمكن حلها على صعيد فكري تحليلي. إن العلاقة بين تيارين ليست علاقة إرادية معلقة، بل هي مرتبطة بظروف مادية، وقوى وحركات اجتماعية، وتيارات فكرية وسياسية أخرى، يمكن تصنيفها وتحديد مواقعها بدرجةٍ أو أخرى، في مجتمع محدّدٍ له علاقة معينة، بين مجتمعه السياسي ومجتمعه المدني، وهو ما يستحيل تحليلياً في مستوى أمة عابرة للمجتمعات.

أعتقد أن مفهوم الكتلة التاريخية كما هو مستعمل في البرنامج، هو أقرب إلى مفهوم «التوافق التاريخي» أو «التسوية التاريخية» (Historical Compromise)[٥]، الذي يعني التنازل التاريخي

---

(٥) نفضّل استعمال «التوافق التاريخي» بدلاً من «التسوية التاريخية» رغم أن الأخيرة هي الأقرب للترجمة العربية للمصطلح الأجنبي، لأن مفهوم «التسوية» في الخطاب العربي الراهن يشوبه بعض الإشكال والغموض. كما إن تعبير «التواطؤ» كما يرد في الخطاب العربي الراهن لا يخلو من مفهوم سلبي.

المتبادل، أو «التواطؤ التاريخي» بين قوى أو تيارات متباعدة أو متصارعة أصلاً، لكن ظروفاً تاريخيةً معينة تضطرها للتقارب مرحلياً أو لأبعد من ذلك.

هذه الملاحظة، حول المفهوم، ليست شكلية، فالتسمية هنا تكثيف للتصور، وطريقة للإعلان عنه. وبصرف النظر عن الرأي في صياغة العلاقة، صياغةً سياسيةً، أرى في المطلق أنّ لهذه التيارات الخيارَ سياسياً بين مفهوم «التسوية» (Compromise) ومفهوم «التحالف» الذي أصبح معتاداً عند الحركات والأحزاب العربية.

ويجب ألّا يغيب عنا أن في كل منها تضحية بمشروع طويل المدى، لمصلحة مشروع عاجل. ويصح قول ذلك عن التيارات الأربعة، وبخاصة التياران القومي والإسلامي، لأنه لا يمكن اختزالهما بسهولة في مشروع سياسي. إن لهما بعداً ثقافياً بالمعنى الواسع للكلمة، هو بمثابة العمق التاريخي الذي لا يؤتمن جانبه من الجانبين. الحذر واضح من جانب القوميين الذين يركزون على القوى الإسلامية الثورية ذات الطابع المرجعي العربي والديمقراطي، واستبعاد الحركات الإسلامية ذات المنزع المذهبي، أو الديني السري، المعتمد على الإرهاب، أو ذات المنزع الفاشي، فما هو حذر الإسلاميين عموماً، وحذر الإسلاميين الثوريين من القوميين؟ أن لا يكون الجواب معروفاً على وجه الدقة، أو أن يكون قابلاً للتأويل في الحوار القومي ـ الإسلامي، فهذا لا يكلف كثيراً، لكن ألّا يكون كذلك على صعيد مشروعٍ سياسي، فهذه قد لا تخلو من مجازفة محسوبة على المدى البعيد.

إن الدعوة إلى التلاقي بين التيارين القومي والإسلامي قائمة قبل التحدي الراهن، وعمرها يتخلل حوالى القرن. لكن هذا التحدي يفرض هذا التلاقي بين التيارات الأربعة، في الحدود المشار إليها، لأنه تحدٍ شاملٌ، على مستويات السياسة والثقافة والهوية والاقتصاد وكل شيء. والأيديولوجية القائمة خلف هذا التحدي واضحة في استهداف الإسلام والعروبة. مواجهة هذه التيارات الأربعة لهذا التحدي تتطلب العمل على أكثر من صعيد، ولا سيّما على صعيد العلاقة ما بين النخب والجماهير التي تتحرك عادةً بشكلٍ عفويٍ، لمواقف تتصل بالعروبة أو بالإسلام أو بالتقدم. ويتطلب ذلك قيام الكتلة التاريخية على أسسٍ رئيسةٍ مشتركة، لا تنفي الاختلاف، فلكل تيار الحرية في تأكيد اتجاهه، فقد يكون هناك من يرى إرجاء التأسيس النظري لهذه الكتلة، بدعوى مقاومة الكتل الصلبة لها. فهذا صحيح، لكن القاعدة تقول: إن هذه الكتل الصلبة لا تنكسر من تلقاء ذاتها، بل من خلال بدائل عملية تسحب البساط من تحتها، وتطرح للجماهير نموذجاً آخر بديلاً من التشرنق. والكتلة البديلة لن تقوم بالطبع على التصلب، بل على التفاعل المتبادل المفتوح. ولهذا أساسه، فمثلاً: موقف الإسلاميين، من قضايا الوحدة والديمقراطية والمجتمع المدني، يختلف الآن كثيراً عما كان عليه قبل ثلاثين عاماً مثلاً. وهو ما يقال عن القوميين الذين صححوا موقفهم من مسألة الديمقراطية. كما ينطبق ذلك على موقف التيار اليساري من العروبة والوحدة العربية، والتي أصبحت من مسلمات هذا التيار اليساري العروبي. كما حصلت تغييرات مماثلة في قطاع مهم من التيار الليبرالي الوطني في اتجاه العروبة والعدالة الاجتماعية. ويعني ذلك أنه قد حصل نوع من

الخروج على ذلك التكوين الصلب المنغلق، وقامت إمكانات ومشتركات التلاقي التي وضعت عناصر المشروع الحضاري النهضوي العربي أسسها.

❁ ❁ ❁

إن مشروع بناء «الكتلة التاريخية» ليس محدداً بساحة قطرية واحدة، بل هو مشروع قومي لكل الوطن العربي، ويمكن أن يحقق ذلك أيضاً في الساحة النضالية الفلسطينية، كنموذج آخر، إلى جوار النموذج العراقي، كما سيشار إلى ذلك في ما بعد.

ومن غير المتوقع أن يتم هذا اللقاء والتفاعل بين هذه التيارات الأربعة مرّة واحدة تشمل جميع مكونات تلك التيارات، وفي جميع الأقطار العربية. ولكن أي تقدم ناجح في هذا الاتجاه، في قطر، أو أقطار عربية، سيشكل قوة دفع لنفس الاتجاه في أقطار عربية أخرى، كما إن اشتراك الغالبية من كل تيار من هذه التيارات، في إطار قطر واحد، ستسهم وتساعد في إحداث التحولات الفكرية والسياسية اللازمة لمن تبقى من مكونات كل من هذه التيارات الأربعة. ولذلك فإن أي تفاعل ونموذج ناجح لهذه التفاعلات والتحالفات بين هذه التيارات سيكون مصدر إشعاع لها على المستوى القطري والقومي.

ثالثاً: حالة العراق

١ ـ الحاجة إلى قيام «التحالف الوطني العراقي»

تعتبر حالة العراق أكثر وضوحاً للحاجة الملحة إلى قيام تحالف بين هذه التيارات الوطنية الأربعة، قد يأخذ شكلاً أكثر تطوراً من حالة أقطار عربية أخرى للأسباب التالية:

أ ـ لم تتح الفرصة لهذه التيارات الوطنية الأربعة للعمل داخل العراق بشكل علني خلال مرحلة النظام السابق، ١٩٦٨ ـ ٢٠٠٣، حيث لم يكن النظام يسمح بقيام حياة حزبية تعددية، إلا في حالات استثنائية تكون فيها الأحزاب المشاركة في السلطة صورية وملتحقة بالنظام، كما تمت تصفية ما كان لبعض هذه التيارات من تنظيمات قبل وصوله إلى السلطة، في مراحل مختلفة من النظام السابق.

ب ـ وخلال تلك الفترة نشأت أجيال جديدة من العراقيين، لم تتح لها فرصة العمل العام والتنظيم السياسي خلال خمسة وثلاثين عاماً تحت النظام السابق، ولذلك، فعندما حصل الاحتلال، وإذا افترضنا أن الوعي السياسي يبدأ في سن الخامسة عشرة، فإن من كانت أعمارهم خمسين سنة فأقل عند الاحتلال، وهم أكثرية الشعب العراقي، لم يكن لهم سابق خبرة سياسية أو تنظيمية.

ج ـ ونتيجة لما سبق، فلم تتح الفرصة للقوى الوطنية داخل العراق، خارج النظام الحاكم، لتنظيم نفسها، وحتى التواصل مع أتباعها ناهيك بالتعاون في ما بينها. وهكذا عندما تم احتلال العراق في

نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لم تكن داخل العراق قوى سياسية منظمة، أو ذات خبرة تنظيمية وسياسية عدا أعضاء حزب البعث الذي كان يحكم العراق قبل الاحتلال.

د ـ أما القوى السياسية العراقية التي كانت تعمل من خارج العراق، عدا استثناءات قليلة وصغيرة ومحدودة التأثير، فإنها تعاونت بأشكال ودرجات مختلفة مع الولايات المتحدة في تمكينها من احتلال العراق، ثم المشاركة في الصيغ المختلفة التي مارسها الاحتلال. وبغض النظر عن مدى شعبية القوى التي تحالفت مع الاحتلال، أو التحقت به وحجم قواعدها وتأثيراتها الداخلية بعيداً عن الاحتلال، فإنها قد أصبحت جميعاً بتعاونها مع الاحتلال خارج الصف الوطني، ومسؤولة بدرجات مختلفة عن الاحتلال واستمراره حتى الوقت الحاضر.

هـ ـ وقد بدأت بعد الاحتلال بعض القوى الوطنية العراقية من التيارات الأربعة التي لم تتعاون مع الاحتلال بمحاولة تنظيم نفسها، ولكنها عانت ولا تزال تعاني، وبدرجات مختلفة، من طابعها النخبوي، ومن محدودية حجمها وثقلها السياسي، ومن نقص الخبرة السياسية والتنظيمية لديها، أو لصعوبة الظروف الأمنية، أو من طابعها الطائفي والمذهبي. ونتيجة لذلك فقد كان تأثيرها محدوداً على مجرى الأحداث، ولم تستطع حتى الآن تغيير مجرى الأحداث السياسية في العراق، أو إنهاء احتلال العراق.

و ـ وبالنسبة إلى المقاومة الوطنية العراقية المسلحة وفصائلها الرئيسة، والتي قامت بعد الاحتلال مباشرة، وعلى الرغم من دورها الوطني، وتأثيرها المتزايد في الاحتلال، فإنها وباستثناء تلك التنظيمات التابعة لحزب البعث، فليس لديها امتدادات سياسية منظمة وفاعلة على الساحة العراقية.

ز ـ ونتيجة لكل ذلك، فإن هناك فراغاً سياسياً وطنياً لقوى وطنية سياسية منظمة وفاعلة ضد الاحتلال، تعمل بموازاة، وتدعم المقاومة الوطنية المسلحة، وهو فراغ لا يزال كبيراً، بالرغم من محاولة بعض القوى السياسية والدينية والوطنية ملء بعض هذا الفراغ، ولكنها لم تنجح حتى الآن في أن يكون لها تأثير في مجرى الأحداث المتدهورة في العراق تحت الاحتلال.

ح ـ وقد عجزت التيارات الوطنية العراقية الأربعة: التيار القومي العربي، والتيار الإسلامي العروبي، والتيار اليساري العروبي، والتيار الليبرالي الوطني العروبي، عن تنظيم نفسها في إطار يوحد تلك المكونات على مستوى العراق كله، وليس في إطار نخبوي، أو طائفي، أو مذهبي، وبدرجات مختلفة من محدودية الانتشار والتأثير، ولذلك تبرز الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع هذه التيارات السياسية الأربعة الرافضة للاحتلال وللتعاون معه، وأن تساهم جنباً إلى جنب مع المقاومة الوطنية المسلحة، في تحرير العراق وإقامة نظام ديمقراطي تعددي.

ط ـ إن هذه الحاجة لتنظيم وتعاون هذه التيارات الأربعة، لا تفرضها حالة الاحتلال، وضرورة التعاون في تحرير العراق فقط، وإنما تبرز هذه الحاجة بعد التحرير، أيضاً، وضرورة الانتقال إلى وضع ديمقراطي تعددي حقيقي.

ي ـ إن التعاون بين هذه التيارات الأربعة الرافضة للاحتلال والتي تهدف إلى تحرير العراق، يمكن أن يأخذ إحدى صيغتين:

الصيغة الأولى، أن يقوم كل تيار بتنظيم نفسه سياسياً بصورة مستقلة، ثمّ تتحالف بعضها مع بعض في صيغة جبهوية، أو غيرها، لتحقيق أهدافها المشتركة.

والصيغة الثانية، هي أن تبدأ عملها وتعاونها من خلال صيغة تجمع بين مكوناتها، ابتداءً في تنظيم سياسي واحد يتبنى برنامجاً مشتركاً محدد الأهداف والوسائل، لمرحلتي ما قبل التحرير وبعده. وهنالك صيغة ثالثة يمكن أن تبدأ بالصيغة الثانية ثم تنتقل إلى تكوين جبهة مع القوى السياسيّة الوطنية الأخرى التي بقيت خارج هذا التنظيم، أي «التحالف الوطني العراقي»، على أن يكون هذا التحالف مبادراً ومحركاً أساسياً لهذه الجبهة.

ونظراً إلى الظروف الراهنة في العراق، والحاجة إلى قيام تنظيم سياسي موحد يسد الفراغ السياسي الحالي فيه، ويساهم في عملية التحرير، وبناء عراق ما بعد التحرير، ولأن الصيغة الأولى قد تأخذ وقتاً طويلاً، ولأن هذه التيارات غير منظمة، حالياً، في أطر حقيقية تشمل كل تيار، لذلك، فإن الاختيار الأفضل في ظروف العراق الحالية، يتمثل باعتماد الصيغة الثالثة لاعتبارات عملية.

ك ـ وتهدف هذه الصيغة الثالثة المقترحة إلى قيام «تحالف وطني عراقي» يجمع، في تنظيم واحد، هذه التيارات الأربعة في كتلة تاريخية تتبنى برنامج عمل سياسي وفكري موحد، ويضم القوى الوطنية المناهضة للاحتلال في داخل العراق وخارجه، حيث توجد عناصر وطنية عراقية كثيرة في مختلف الساحات العربية والأجنبية، على أن يكون التشديد على الداخل في العراق، إضافة إلى الاستعانة بالخارج كعامل مساعد، ثم تقيم جبهة مع القوى السياسية الأخرى الوطنية خارج التحالف كما ورد في تلك الصيغة.

ل ـ وواضح أن هذه الصيغة تستبعد من عضويتها أية مجموعات سياسية منظمة، إلّا إذا دخلت في التنظيم المقترح على أساس فردي، وتخلت عن عضويتها في التنظيمات القائمة المنتمية إليها. ولكن ذلك لا يمنع «التحالف الوطني العراقي» من التعاون، بعد قيامه، مع قوى سياسية وطنية عراقية أخرى منظمة في إطار جبهة، أو أية صيغة وطنية مناسبة أخرى.

م ـ أن يتم الاتصال بين هذه العناصر والقوى من التيارات الأربعة للاتفاق المبدئي على ذلك، ولمناقشة مسوّدة البرنامج المقترح، تمهيداً لعقد مؤتمر تأسيسي لها، يناقش ويصادق على البرنامج النهائي لها، وعلى نظام داخلي لهذا التحالف يحدد أطر عمله، وخطة عمل مرحلية لما قبل التحرير وبعده، مع مراعاة الظروف الأمنية الحالية للعمل داخل العراق وإيجاد الصيغ والوسائل اللازمة والمناسبة لذلك.

ن ـ أما اختيار تعبير «الوطني» ضمن اسم هذا التحالف، فالغاية منه أن يكون مفتوحاً أمام كل العناصر الوطنية المناهضة للاحتلال والتي تتبنى العناصر الستة للمشروع الحضاري النهضوي،

والتي تنتمي إلى جميع مكونات الشعب العراقي من عرب، وأكراد، وتركمان، وجماعات إثنية أخرى.

٢ ـ البرنامج المقترح

يعتبر البرنامج الذي أُعد لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، والذي تمت مناقشته من قبل ندوة ساهم فيها عدد كبير من العراقيين، من داخل العراق وخارجه، وتم إعداده بشكله النهائي في ضوء تلك المناقشات، وتم نشره في كتاب مستقل[٦] بمثابة منطلق أو كقاعدة أو مبادئ عامة للعمل الوطني العراقي المشترك؛ وتضمن ما هو مقترح للعراق بعد إنهاء الاحتلال وتحريره من: دستور ـ قانون للانتخاب ـ قانون للأحزاب ـ برنامج لإعادة البناء ـ وللسياسة النفطية ـ وللإعلام ـ وللجيش ـ وللقضية الكردية ـ وللتعويضات، ويجري، حالياً، استكماله خلال الأسابيع القليلة المقبلة بإضافة مشروع قانون لمكافحة وتحريم الطائفية والعنصرية، وبرنامج للتربية والتعليم في العراق، ومشروع قانون لمعالجة موضوع ازدواجية الجنسية في العراق.

وانطلاقاً من هذا البرنامج المشار إليه والتوجهات العامة فيه، وأخذاً بنظر الاعتبار الاستفادة من البرامج المختلفة التي أطلقتها المقاومة الوطنية العراقية والهيئات العراقية المناهضة للاحتلال، من دون التقيد بكل ما ورد فيها، يمكن تلخيص الأهداف العامة للبرنامج المقترح للتحالف الوطني العراقي، كما يلي:

أ ـ الاحتلال الأجنبي وإفرازاته

(١) رفض الاحتلال الأجنبي للعراق رفضاً باتاً وكل ما ترتب ويترتب عليه من نتائج، والعمل بكل السبل والوسائل المتاحة والمشروعة لمقاومة هذا الاحتلال وخروجه كاملاً من العراق، وبأسرع ما يمكن، ورفض أية اتفاقات عسكرية ووجود أية قواعد عسكرية له في العراق بعد خروجه.

(٢) الرفض الكامل للعملية السياسية الجارية في العراق، والتي أفرزها ورعاها الاحتلال، ورفض كل ما ترتب عليها من دستور وقوانين وانتخابات ومجلس للنواب.

(٣) دعوة بعض القوى الوطنية المناهضة مبدئياً للاحتلال والتي لم تساهم في مجيئه، والتي التحقت بالعملية السياسية بعد الاحتلال، إلى الخروج من العملية السياسية والالتحاق بالقوى الوطنية الرافضة للاحتلال وللعملية السياسية، وإلا فإنها ستتحمل ما يترتب على استمرار مشاركتها في العملية السياسية من إطالة أمد الاحتلال والأضرار التي قد تلحق بالعراق نتيجة استمرار تلك المشاركة.

---

(٦) برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق» (بيروت: المركز، ٢٠٠٥).

ب ـ المقاومة العراقية

(١) تأييد ودعم المقاومة الوطنية بكل أشكالها المسلحة والسياسية، الموجهة ضد الاحتلال والمتعاونين المباشرين معه، واعتبارها حقاً مشروعاً، وأنها الوسيلة الرئيسة لإنهاء الاحتلال وتحرير العراق.

(٢) الرفض الكامل والإدانة للأعمال التي تستهدف المدنيين الأبرياء، ولأعمال الخطف والتعذيب والانتقام والاغتيالات الطائفية والمذهبية والعنصرية واعتبارها خارج المقاومة الوطنية ومسيئة ومضرة بها.

(٣) الشعب العراقي هو مصدر السلطات، وهو الممثل الشرعي للعراق، والمقاومة الوطنية بأشكالها المختلفة هي جزء من هذا الشعب. ولا يجوز لأية قوة من المقاومة الوطنية الإنفراد في تقرير مستقبل العراق بعد تحريره.

(٤) دعوة المقاومة الوطنية المسلحة، باستثناء القوى المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه، إلى التعاون والتنسيق والتخطيط وإقامة تحالفات في ما بينها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، والتركيز على مقاومة الاحتلال وإخراجه من العراق، وأن لا تنشغل الآن بمرحلة ما بعد التحرير، وأن تستشار ويكون لها رأيها في مرحلة ما بعد التحرير، وأن يترك للشعب العراقي في انتخابات حرة تجري بعد التحرير اختيار ممثليه في ضوء ما تطرحه القوى الوطنية المختلفة من أهداف ووسائل.

(٥) الانتباه والحذر من محاولات الاحتلال إقامةَ اتصالات مع بعضها بهدف إثارة الخلافات بينها، وإشغالها عن الهدف الرئيس العاجل وهو مقاومة الاحتلال وإخراجه من العراق.

ج ـ أهداف عامة

(١) العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، والتشديد على هوية العراق العربية وانتمائه الإسلامي، وهو جمهورية ديمقراطية ذات سيادة لا تتجزأ، وعضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية، يلتزم ميثاقها واتفاقاتها، وعضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها.

(٢) الشعب العراقي يتألف من: قوميتين عربية وكردية وأقوام أخرى متآلفة في إطار حقوق الإنسان والحريات العامة والمساواة في الحقوق والواجبات.

(٣) الالتزام المطلق بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة، ورفض أية محاولات لتقسيمه على أساس عرقي أو مذهبي.

(٤) العمل على التداول السلمي للسلطة وإعادتها إلى صاحبها الشرعي والوحيد شعب العراق، ورفض الدكتاتورية.

(٥) تأكيد وتكريس روح الولاء للوطن، العراق، وتحريم الولاء لغيره.

(٦) تُكْفَل لجميع المواطنين حرية الفكر والتعبير والعقيدة والعبادة، والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والمساواة أمام القانون.

(٧) تلتزم الدولة بحقوق الإنسان المكرّسة في المواثيق والاتفاقيات الدولية، بما فيها حقوق المرأة.

(٨) اعتبار كل دعوى، أو تصرف، أو سلوك، من شأنه زرع الفرقة وبث الفتنة في صفوف الشعب على أسس عرقية، أو مذهبية، أو دينية، جريمة ترقى إلى مستوى الخيانة العظمى للعراق، وتشريع قانون يحرّم الطائفية، ويحدد كيفية محاربتها والقضاء عليها، سياسياً وتربوياً وثقافياً.

(٩) إلغاء أية قوانين تؤدي إلى تهميش، أو حذف أو، إلغاء دور أية فئة سياسية، أو شعبية.

(١٠) تكون الثروات الطبيعية، بما فيها النفط والغاز والمعادن الأخرى، سواء في باطن الأرض، أو في المياه الإقليمية، وجميع مصادرها وقواها، ملكاً للدولة، مع مراعاة مقتضيات الاقتصاد الوطني والأمن القومي.

(١١) تطوير قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق بما يضمن الحقوق القومية والثقافية لإقليم كردستان ضمن إطار وحدة العراق وسيادته، ومناقشة هذه الأمور بروح الثقة والحوار البنّاء والتفاعل مع القوى الكردية ضمن ثوابت الحرص على العلم والسيادة والثروة الوطنية والسياسة الخارجية والأمن القومي للعراق، والذي يوضحه ما هو مقترح في مشروع «الدستور» في البرنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال.

(١٢) العربية هي اللغة الرسمية، وإلى جانبها اللغة الكردية في إقليم كردستان، وللأقوام الأخرى استخدام لغاتها في ثقافتها ومعارفها. ويكون تعليم اللغة العربية إلزامياً في إقليم كردستان، ويكون تعليم اللغة الكردية اختيارياً في المدارس الرسمية العراقية خارج إقليم كردستان.

(١٣) العراقيون متساوون في شغل الوظائف العامة في الدولة، ويشترط في من يعمل في الوظائف العامة للدولة في إقليم كردستان أن يجيد اللغة الكردية قراءة وكتابة، إضافة إلى اللغة العربية.

(١٤) يحق للعراقيين، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى، التملك والسكن في أي أرض أو جزء من العراق، وفي حدود القانون الخاص بحقوق التملك.

(١٥) التشديد على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين المركزية الأولى، وأن من واجب ومسؤولية العراق، ثنائياً، وكذلك بالتعاون مع الدول العربية الأخرى، تقديم كل ما يستطيع تقديمه للشعب الفلسطيني لتحقيق أهدافه الرئيسة.

(١٦) الخدمة العسكرية إلزامية، وفقاً للقواعد التي يحددها القانون. والدولة وحدها تنشئ القوات المسلحة وليس لغيرها إنشاء أية تشكيلات عسكرية، أو شبه عسكرية أو تنظيمات مسلحة.

كما تمنع منعاً باتاً جميع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في العراق أن تعمل حزبياً وسياسياً داخل مؤسسة الجيش والقوى الأمنية الأخرى في العراق.

(١٧) مهمة القوات المسلحة الدفاع عن الوطن ووحدته وسيادته واستقلاله. ولا يجوز لمنتسبي القوات المسلحة وقوى الأمن والشرطة ممارسة العمل السياسي، ويحظر عليهم الانتساب إلى الأحزاب والمنظمات السياسية.

د ـ المرحلة الانتقالية بعد التحرير

(١) تكون هناك مرحلة انتقالية لمدة سنتين، تبدأ بعد إقرار انسحاب قوات الاحتلال.

(٢) يتم تشكيل حكومة وطنية عراقية انتقالية من كفاءات وطنية مستقلة، حيادية، وغير حزبية، وبالتشاور مع المقاومة الوطنية العراقية المسلحة والسياسية.

(٣) يتم إطلاق سراح جميع الموقوفين والمعتقلين والمحجوزين والمحكومين لأسباب سياسية خلال فترة الاحتلال، ولا يشمل ذلك الذين تم اعتقالهم، أو احتجازهم، والحكم عليهم لأسباب إجرامية غير سياسية.

(٤) تلتزم الحكومة المؤقتة تعويض جميع المتضررين من الاحتلال، بأشكاله المختلفة، من أرواح وممتلكات وغيرها، ومن دون انتظار التعويضات من دول قوات احتلال العراق، ومن دون إسقاطها.

(٥) تشمل التعويضات المشار إليها في الفقرة السابقة الفلسطينيين الذين كانوا موجودين في العراق، وتعرضوا لأضرار من الاحتلال وأثناءه، وتم تهجير بعضهم، وتوفير كل المستلزمات اللازمة لحمايتهم، وإعادة من هاجر منهم ممن يريدون العودة.

(٦) العمل بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية والدولية السلمية، المتاحة والممكنة، لتعويض العراق عما لحقه من أضرار وخسائر مختلفة من قبل قوات الاحتلال، ومن الأنظمة العربية وغير العربية التي شجعت و/أو ساعدت في احتلال العراق، وتسببت مباشرة أو غير مباشرة في تلك الخسائر والأضرار.

(٧) تلتزم الحكومة خلال الفترة الانتقالية بالسياسة النفطية المشار إليها في «الأهداف العامة»، وتعتبر جميع الاتفاقات النفطية التي تمت خلال فترة الاحتلال ملغاة شرعياً، لمخالفتها قراري مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ و١٥٤٦، كما تعتبر جميع الاتفاقات التي عقدها الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني خلال الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣ وكذلك كل ما عقد من اتفاقات أثناء فترة الاحتلال مع شركات أجنبية لاكتشاف وتطوير الإنتاج النفطي في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك غير قانونية وملغاة، وتطلب من تلك الشركات وقف أية عمليات لها في

تلك المحافظات، كما ستكون خاضعة للملاحقة القانونية داخل وخارج العراق على تعاقدها مع جهات عراقية غير شرعية لاستثمار النفط في تلك المحافظات.

(٨) يلتزم رئيس الوزراء والوزراء في الحكومة الانتقالية عدم الترشح لأية انتخابات مقبلة.

(٩) تُخول هذه الوزارة، خلال الفترة الانتقالية، الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمالية اللازمة لتنفيذ واجباتها، كما يحق لها إعادة النظر، بإلغاء أو تعديل، جميع القوانين والأنظمة والأوامر الصادرة منذ احتلال العراق حتى تاريخ تشكيلها، وكذلك أية قوانين وأنظمة وتعليمات صادرة قبل الاحتلال.

(١٠) تشكيل مجلس استشاري من ١٠٠ إلى ١٥٠ عضواً من القوى السياسية والشخصيات والكفاءات العراقية التي لم تتعاون مع الاحتلال.

(١١) يعتبر «الدستور» الذي تم إعداده تحت الاحتلال ملغىً لافتقاده الشرعية وتلغى جميع القوانين والإجراءات التي تمت استناداً إليه.

(١٢) تبدأ الوزارة الانتقالية فور تشكيلها، وبالتشاور مع المقاومة الوطنية العراقية والقوى الوطنية الرئيسة المعارضة للاحتلال، بإعادة تشكيل الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى، بحسب الأسس والمعايير التي تراها مناسبة. ويتم تزويد الجيش والقوى الأمنية الأخرى بأحدث الأسلحة المختلفة التي تحتاجها ومن المصادر التي تراها مناسبة. كما يتم حل جميع الميليشيات الموجودة في العراق بالطريقة التي تحددها الحكومة.

(١٣) تقوم الحكومة الانتقالية، خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ قيامها، بإعداد قانون للانتخابات، وقانون للأحزاب، وأن تُجري انتخاباً لمجلس النواب (مستفيدة من مسوَّدة الدستور المؤقت المعد لمرحلة ما بعد التحرير) من دون أن تكون ملزمة به حصراً، وبالتشاور مع المجلس الاستشاري ومع أكبر عدد من العراقيين في داخل العراق وخارجه.

(١٤) أن تتم الانتخابات خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، وتحت إشراف الأمم المتحدة، والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الدولية والعربية الأخرى ذات العلاقة، لضمان حريتها ونزاهتها وشفافيتها، وعلى أساس القوائم النسبية، وكما هو وارد في مسوَّدة الدستور المشار إليها في الفقرة (١٣) أعلاه.

(١٥) يضع البرلمان العراقي المنتخب، خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، مسوَّدة دستور مستفيداً من مسوَّدة الدستور المشار إليها سابقاً، ثم يعرض على استفتاء شعبي عام لإقراره.

(١٦) يقوم البرلمان المنتخب باختيار رئيس للجمهورية، بحسب الدستور الذي سيتم إقراره في الاستفتاء الشعبي.

(١٧) تلتزم الحكومة العراقية الانتقالية بالطرق السلمية، وبعدم اللجوء إلى استعمال القوة في أية خلافات بينها وبين الدول العربية الأخرى، والدول المجاورة غير العربية التي حرّضت، أو ساعدت، أو ساهمت، في احتلال العراق بشكل أو آخر، عدا حالات الدفاع عن النفس، وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية.

(١٨) تُشكل الحكومة العراقية الانتقالية لجنة قضائية عراقية مستقلة، مع الاستفادة من الكفاءات القانونية العراقية والدولية المحايدة، للتحقيق في جميع الشكاوى في قضايا ارتكاب جرائم، وانتهاكات حقوق الإنسان في العراق، والتواطؤ مع الاحتلال، وإرهاب الدولة، وأعمال الخطف والقتل على الهوية والابتزاز، وغيرها من الجرائم، منذ ما بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ وحتى مغادرة قوات الاحتلال وقيام حكومة وطنية منتخبة، وتتولى لجنة التحقيق جمع المعلومات عن جميع هذه الجرائم، ويتولى البرلمان المنتخب تحديد طريقة البت فيها في ضوء التجارب العالمية في التعامل مع هذه الجرائم.

هـ ـ مراحل إنشاء «التحالف الوطني العراقي»

(١) تم خلال الأشهر الأخيرة عقد اجتماعات لعدد من العراقيين الموجودين في بريطانيا وأوروبا عموماً، لبحث الفكرة والصيغ المختلفة لإخراجها.

(٢) ويحتاج الأمر إلى توسيع هذه اللقاءات، وأن تشمل مراكز تجمعات أخرى للعراقيين الوطنيين المستقلين في الأردن وسورية ومصر بشكل خاص.

(٣) توسيع الاتصالات مع العراقيين المهتمين والمؤهلين للعمل في هذا التحالف في داخل العراق.

(٤) إن الأصل هو أن يكون الداخل العراقي هو أساس هذا التحالف، وأن الخارج سيكون عاملاً مساعداً ومكملاً لعمل الداخل، وليس بديلاً منه.

(٥) بعد استكمال الاتصالات، وبعد حصول اقتناع واسع بالاقتراح، يمكن أن يتم عقد مؤتمر تأسيسي لقيام التحالف الوطني العراقي خارج العراق، لمناقشة وإقرار اسم التحالف وبرنامجه والنظام الداخلي الذي سيعد ويعرض على المؤتمر التأسيسي، وكذلك، مسألة تمويل التحالف، وأن يضم المؤتمر التأسيسي أعضاءً مؤسسين من داخل العراق وخارجه.

(٦) أن ينتخب المؤتمر التأسيسي قيادات التحالف، بحسب النظام الداخلي الذي سيعده.

(٧) ونظراً إلى الأوضاع الأمنية الحالية في العراق، وفي حالة استمرارها، ينشأ في بيروت مؤقتاً، بعد إنهاء المؤتمر التأسيسي وإقرار الوثائق الرئيسية للتحالف، مكتب تنفيذي للتحالف يقوم بالاتصالات والتنسيق وبالجانب الإعلامي للتحالف.

(٨) أن تتم حملة إعلامية واتصالات واسعة وندوات وحلقات نقاشية لعرض المشروع على أوسع نطاق ممكن داخل العراق وخارجه.

(٩) يمكن مناقشة هذا المشروع، على المستويين القومي والعراقي من خلال الرسائل الإلكترونية بين المهتمين بالموضوع، ومن خلال وسائل الإعلام الأخرى، كعقد ندوات لمناقشته من خلال بعض الفضائيات العربية، أو من خلال بعض الصحف العربية.

كما يمكن، على المستوى العربي، طرح هذا المشروع على المؤتمر القومي ـ العربي، وكذلك على المؤتمر القومي ـ الإسلامي المقبلَيْن.

خاتمة

إن ما حصل ويحصل في العراق يمثل تحدياً لكل القوى الوطنية العراقية، في داخل العراق وخارجه، وليس هناك من سينقذ العراق مما يعاني منه حالياً ويحقق إخراج المحتل غير العراقيين الوطنيين أنفسهم، مهما كانت التضحيات المطلوبة منهم، وهم مدعوون إلى العمل المشترك لمواجهة التحديات بشجاعة ونكران ذات.

كما إن ما يقال عن العراق ينطبق على بعض الساحات العربية الأخرى، تفادياً لتجنب أوضاع مماثلة لما حدث في العراق.

الفصل الثالث

دور المثقفين العرب في الإصلاح الديمقراطي(*)

- ١ -

حتى نتكلم عن دور المثقف في الإصلاح الديمقراطي لا بد من أن نبيّن أولاً ما هي الديمقراطية؟

بحسب تعريف الموسوعة البريطانية (*Encyclopedia Britannica*)(١)، فإن الديمقراطية تعني «حكم الشعب»، وهذا المصطلح يتضمن ثلاثة معان رئيسية: **الأول**، نوع من الحكومة يمارس فيه المواطنون جميعاً حق اتخاذ قرارات سياسية مباشرة، ويعمل من خلال إجراءات حكم الأغلبية، ويعرف عادة باسم: «**الديمقراطية المباشرة**». والثاني، نوع من الحكومة يمارس فيه المواطنون الحق نفسه، ولكن ليس شخصياً، وإنما من خلال ممثلين مختارين منهم ومسؤولين تجاههم، ويسمى «**الديمقراطية التمثيلية**». والثالث، شكل من الحكومة، ديمقراطية تمثيلية عادة، تمارس فيه حقوق الأغلبية من خلال إطار من المحدّدات الدستورية التي تهدف إلى ضمان تمتع جميع المواطنين بحقوق معينة فردية أو جماعية، مثل حرية التعبير والدين، ويسمى «**الديمقراطية الليبرالية**» أو «**الديمقراطية الدستورية**». وإذا ما أردنا تفصيلا أكثر لمعنى «الديمقراطية الدستورية»، التي نتناولها

(*) نُشِرَ في: المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٤٣ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، ص ٦ - ٢٤، وهي في الأصل، محاضرة ألقيت بدعوة من مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن، في الندوة التي نظمها بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٦ حول «دور المثقفين في الاصلاح الديمقراطي» في صنعاء. وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الملاحظات والأفكار والآراء الواردة هنا قد لا تنطبق على جميع الأوضاع القطرية العربية، فقد تنطبق على قطر عربي محدّد، ولكنها لا تنطبق بالضرورة على آخر، كما قد تنطبق بدرجة معينة على قطر عربي، ولا تنطبق بالدرجة نفسها على آخر، وستتم الإشارة إلى هذه الحالات ما أمكن ذلك.

(١) *The New Encyclopaedia Britannica*, 15th ed. (Chicago, IL: Encyclopaedia Britannica, Inc., 1995), vol. 4: *Micropaedia Ready Reference*, p. 5.

في هذه المحاضرة، فإنّه مجموعة من القيم والوسائل والآليات، مثل: التعددية السياسية، واحترام الرأي الآخر، وتداول السلطة، وحريات التعبير والدين والتنظيم، والمساواة بين المواطنين بغض النظر عن العرق أو الدين أو المذهب، وحرية الانتخابات، وغير ذلك من التفاصيل التي باتت معروفة لدينا.

قد يثار تساؤل حول الديمقراطية، هل هي قيمة أو وسيلة؟ كثير من الناس يعتبرون أنها وسيلة، وأنا من الذين يعتبرون أنها قيمة ووسيلة معاً؛ وهي قيمة بحد ذاتها إضافة إلى أنها وسيلة. وقد يُطرح السؤال: هل هي ديمقراطية سياسية فقط أم ديمقراطية سياسية واجتماعية؟ أنا ممن يعتقدون أنها يجب أن تكون ديمقراطية سياسية واجتماعية، وأن الديمقراطية السياسية وحدها لا تكفي. ثم هناك التساؤل: هل الديمقراطية ضرورية للتغيير والإصلاح والتقدم؟ أقول نعم، ضرورية، ولكن بالتعبير التراثي هي شرط ضرورة وليست شرط كفاية، يعني أن الديمقراطية ضرورية للإصلاح، ولكن لا تكفي وحدها لتحقيق الإصلاح. وقد برزت في القرن الماضي دول حققت تغييراً وتقدماً مادياً من دون ديمقراطية ـ كألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، واليابان منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية ـ ولكن لم تستطع أي منها أن تحافظ على هذا الإصلاح والتقدم، وانتهت إلى قيام أحزاب نازية وفاشستية فيها، ودُمرت بلادها خلال الحرب العالمية الثانية، ومعها دُمر الكثير مما تحقق قبلها من تقدم من دون ديمقراطية حقيقية. وقد حققت الصين أعلى معدل نمو في العالم منذ عام ١٩٨٨ ولا تزال، حيث يتراوح معدل النمو الاقتصادي فيها بين ٩ و١٠ في المئة سنوياً، على رغم أنه لا يمكن القول إن نظامها السياسي ديمقراطي. وتجربة النمو في الصين تضطر الاقتصاديين إلى إعادة النظر في ما يسمى بالدورة الاقتصادية والكساد ... إلخ، التي من المفروض بحسب النظريات الاقتصادية في النظام الرأسمالي أن تحدث مرة كل عدة سنوات، لكنها لم تحدث في الصين خلال هذه الفترة، أي في السنوات العشرين الأخيرة.

وهناك كلام عن الديمقراطية والشورى، أهي شورى أم ديمقراطية؟ أنا من الذين لا تعنيني المسميات والعناوين كثيراً، بقدر ما يهمني المحتوى، أي محتوى الديمقراطية. من المهم أن نتفق على إلزامية الشورى، كما يؤكّد عدد من الإسلاميين (فهمي هويدي وآخرون)[2]، وعلى أنّ الخلاف أصبح خلافاً شكلياً يتعلق ببعض التعابير. لقد بعث الدكتور حسن الترابي بمقالة إلى المستقبل العربي عن «الشورى والديمقراطية»[3]، عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية (في عهد النميري) في السودان، وكان رأيه أنه من الممكن أن نسميها «ديمقراطية»، ولا ضرورة للتمسك بتعبير «الشورى». وتجدر الإشارة إلى أنّه أُدخل السجن ونشرنا له المقالة وهو لا يزال خلف القضبان.

---

(٢) انظر: فهمي هويدي، «الإسلام والديمقراطية،» المستقبل العربي، السنة ٢٥، العدد ١٦٦ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٤ ـ ٣٧.

(٣) انظر: حسن عبد الله الترابي، «الشورى والديمقراطية: إشكالات المصطلح والمفهوم،» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٧٥ (أيار/مايو ١٩٨٥)، ص ٤ ـ ٢٢.

هل يولد الناس ديمقراطيين؟ الجواب لا. وعلى الرغم من أن بعض الأمور يمكن أن تنتقل من خلال الجينات بالوراثة، فإنّ الديمقراطية لا تنتقل من خلال الجينات وحدها. يمكن أن يولد الإنسان في مجتمع ديمقراطي ولا يؤمن بالديمقراطية، وفي مجتمع آخر يمكن أن ينشأ الإنسان ويصبح بحكم الثقافة والبيئة والمدرسة والبيت ... إلخ، ديمقراطياً. إن الديمقراطية قناعات فكرية وممارسة. والديمقراطية في الغرب لم تنشأ مرة واحدة، بل تطورت، فسويسرا التي تذكر كنموذج، لم تُعطَ المرأة فيها حق التصويت إلا في الخمسينيات. كما أنّ الديمقراطية الحالية في بريطانيا هي حصيلة تطورات كثيرة تمت خلال قرون وبعد عهد من البطش والقمع.

وفي ما يتعلق بحال الديمقراطية في الوطن العربي، لا بد من التفريق بين حالها على مستوى الأنظمة العربية وحالها في المجتمعات العربية. فالأنظمة العربية تفتقر عموماً إلى مقومات وممارسات الديمقراطية الحقيقية، بدرجات مختلفة، وخاصة في ما يتعلق بالتعددية السياسية، وتداول السلطة، والحريات العامة، واحترام الرأي الآخر، ومدى حرية الانتخابات، ونشوء ما يسمى بـ «الجمهوريات الوراثية» وغير ذلك.

أما بالنسبة إلى المجتمعات العربية، فعلى رغم أن الديمقراطية أصبحت مقبولة كشعار في السنوات الثلاثين الأخيرة، بصورة عامة، ومرغوبة بدرجات مختلفة، فإنها لم تصبح بعد قيمة متأصلة لدى الفرد العربي، ولا حاجة نحس بها كما نحس بالحاجة إلى المأكل، والملبس، والمسكن. وأعتقد أنها أصبحت حاجة مرغوبة ومطلباً، لكنها لم تصل بعد إلى حدّ اعتبارها قيمة أصيلة عند الفرد العربي عموماً[4].

هناك استثناءات بالطبع. ولكن لو كانت قيمة أصيلة، لكان لدينا استعداد ـ على الأقل عند الأغلبية، أو على الأقل عند فئة طليعية مثقفة أو حتى غير مثقفة ـ للدفاع عن حقنا بالديمقراطية، كما نطالب بالأكل إذا دهمنا الجوع، أو بالملبس أو المسكن إذا لم يكن لدينا ملبس أو مسكن. لم نصل إلى هذه المرحلة بعد، لكنني أعتقد أنه يجب أن لا ننسى أننا حققنا تقدماً كبيراً في هذا المجال في السنوات الثلاثين الأخيرة، وخاصة بعد تجربة الخمسينيات والستينيات. فنظراً إلى تعثّر تجارب الديمقراطية العربية في النصف الأول من القرن العشرين، ساد اعتقاد لدى الكثيرين أنه لا غضاضة من أن نتساهل في قضية الديمقراطية ونؤجلها مؤقتاً لكي نحقق التنمية والتغيير الاجتماعي سريعاً، على أن نعود إلى الديمقراطية بعد أن نحقق التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تبيّن للأسف عدم صحة هذا الافتراض لأن الكثير من الانجازات الكبيرة التي تحقّقت في مصر مثلاً في عهد جمال عبد الناصر في غياب المؤسسات الديمقراطية، تلاشت في ما بعد بسبب غياب المؤسسات الديمقراطية للمحافظة عليها، إضافة إلى عوامل أخرى.

---

(٤) انظر: محمد عابد الجابري، «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٧ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٥.

وهكذا، فإن الثغرة الأساسية عندنا هي أن الديمقراطية لم تتحول بعد إلى قيمة ندافع عنها ونطالب بها كما نطالب بحاجاتنا الأساسية الأخرى.

ـ ٢ ـ

والآن لا بد من أن نحدّد من هو المثقف؟ ماذا نعني بالمثقف العربي؟ من هو؟ هل نعني جميع المثقفين بمن فيهم المثقف العادي والمثقف المبدع؟ وهل نقصد بالمثقف العربي «المفكر العربي»؟ وهل يندرج في دائرة المثقف العربي أيضاً «الخبير المتخصص والفني»، ومتى ولماذا؟ ثم ماذا نقصد بنعت «العربي» في تعبير «المثقف العربي»؟ هل هو إيماءة جغرافية مختصرة تعني المثقفين في الأقطار العربية المختلفة، أم أنه تعبير عن اتجاه فكري عربي يُقصد به «المثقفون ذوو الاتجاه العربي فقط؟»[٥].

يقول قسطنطين زريق[٦]: «المثقف العربي هو الذي أوتي حظاً من الثقافة في بلد من البلدان العربية. ماذا نعني بالثقافة؟ نعني مساهمة أو مشاركة في حقول الفكر أو الأدب أو العلم بما في ذلك الاختصاص المهني. وتُكتسب إما عن طريق التعلم الجامعي أو العالي بشكل من أشكاله، وإما عن طريق الاطلاع الشخصي والاكتساب الذاتي والممارسة في حقل من حقول الثقافة. طبعاً هذا التعريف تعريف عام، والمثقفون طبقات كما ذكرتم، فمنهم من يستطيع أن يدرك ويفهم ويشارك في الأمور الفكرية أو الفنية أو الأدبية، ولكن ليس بالضرورة أن يكون مبدعاً في هذه الحقول، وهناك المبدع وهناك المثقف العادي، وأظن أن جميعهم يندرجون في مفهوم الثقافة التي نعالجها اليوم. ولا شك في أنه يدخل في هذا التعريف العام أيضاً المتخصص الفني أو المهني، ولكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا التخصص يجب أن يكون مرفقاً باطلاع عام على قضايا الفكر، أو غيره في مجالات الثقافة، ومتابعاً لقضايا العصر وكيفية مجابهتها. ولا أظن أننا نقصر في هذا الحوار، وقد يخالفني الإخوة الزملاء، مفهومنا هنا على المثقفين الملتزمين عربياً، وإنما نعني بصورة عامة المثقفين في البلدان العربية، سواء أكان التزامهم قومياً عربياً أو غير ذلك».

إنني أتبنى تعريف «المثقف الملتزم»، لكن فهمي للمثقف الملتزم هو الذي يملك قدراً من العلم والمعرفة، ويُعنى بشؤون مجتمعه، ويعمل من أجل التغيير نحو الأفضل. هذا فهمي للمثقف، وبالتالي يمكن أن يكون أحدهم أستاذاً كبيراً في التاريخ القديم مثلاً، أو في الفيزياء أو الكيمياء أو في الأدب ... إلخ، ولكنه لا يهتم بالتغيير في المجتمع ولا يلتزم بهذه القضية.

---

(٥) انظر: «ندوة المستقبل العربي: المثقف العربي ومهامه الراهنة،» شارك في الندوة سليم الحص، وغسان سلامة، وقسطنطين زريق، ونادر فرجاني، وخير الدين حسيب؛ أدار الندوة خير الدين حسيب، المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥١ (أيار/مايو ١٩٨٣)، ص ١١٠ ـ ١٣٠. وقد تمّت الاستفادة من تلك الندوة في إعداد هذه المحاضرة، وبشكل خاص الاقتباس من مداخلاتي فيها.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١١.

- ٣ -

أما في ما يتعلق بالوضع العربي العام ودور المثقف في ما انتهى إليه الوضع الحالي ودوره في الإصلاح الديمقراطي، فكما تعلمون هناك من يرى أن للمثقفين الذين يمثلون النخبة دوراً أساسياً في قيادة المجتمع. وهناك أيضاً التحليل الاجتماعي الطبقي الذي لا يرى هذا الدور للمثقفين، ولا يعتقد أنهم يمثلون طبقة متجانسة، ويعتقد أن عملية التغيير لا بد من أن تتم عن طريق الطبقة العاملة، مع إمكانية أن ينضم إليها فئة من المثقفين الثوريين الذين يمكن أن يثوروا على مصالحهم، ويتعاونوا مع الطبقة العاملة في عملية التغيير. فإذا كان بعضنا أو كلنا، وأنا منهم، يرى أن للمثقفين الذين يمثلون النخبة دوراً مهماً وأساسياً في عملية التغيير في المجتمع، وإذا كنا نعتقد أن الأوضاع العربية الحالية متردّية، فما هو دور المثقفين العرب ومقدار مسؤوليتهم عن هذا التردّي؟ وهل هناك حالياً انحسار في دور المثقف العربي في مجتمعه؟ وإذا كان كذلك، فلماذا؟

إذا ما توخّينا الإيجاز والتركيز على الوضع العربي العام في الوقت الحاضر، يمكن القول إنّ الوضع العربي الراهن يتسم بالصفات الرئيسية التالية:

أولاً: العجز، أو انعدام القدرة أو على الأقل ضآلتها، وعدم القدرة على مجابهة الأخطار الخارجية الاغتصابية المحيطة بالوطن العربي سواء كان مقصدها الاحتلال، أو اقتطاع أجزاء من هذا الوطن، أو التسلل أو بسط النفوذ واستثمار الموارد والتحكم اقتصادياً وسياسياً في هذه المنطقة، إذ تبدو البلدان العربية في هذا الوقت عاجزة أو قليلة القدرة على الوقوف في وجه هذه الأخطار.

ثانياً: تبدو البلدان العربية ضئيلة القدرة على تنمية ذاتها تنمية صحيحة على الرغم من كل الخطط التي وضعتها وحاولت تنفيذها. والتنمية في البلدان العربية معقدة ومتخلفة ومشوّهة، والبلدان العربية لا تجنّد الموارد المادية والبشرية التي تتمتع بها في سبيل مجتمع أفضل.

ثالثاً: العجز أو ضآلة القدرة على التلاحم أو على الأقل التضامن بين الأقطار العربية أو المجتمعات العربية، إلا في حالات قليلة نادرة هي الاستثناء وليست القاعدة، وهذا التلاحم ضروري سواء من أجل مجابهة الأخطار الخارجية أو لتعزيز التنمية من أجل مجتمع أفضل[٧].

رابعاً: إننا نلاحظ أن الأوضاع العربية عموماً قد تردّت خلال الربع الأخير من القرن الماضي مقارنة بما كانت عليه في الخمسينيات والستينيات وحتى العام ١٩٧٣. فالمنطقة العربية لحسن الحظ، ولسوء الحظ أحياناً، موجودة في موقع استراتيجي مهم للعالم، والنفط مصدر مهم للطاقة في الغرب، وقد اتسعت الحاجة إليه في الشرق أيضاً، حيث الصين والهند واليابان وغيرها، كما أن هناك موضوع إسرائيل وأمن إسرائيل.

يعزو بعضهم تردّي الأوضاع الحرجة الحالية إلى هذه العوامل. لكن ثمة سؤال: ألم تكن هذه العوامل الثلاثة موجودة في الخمسينيات، والستينيات، وحتى العام ١٩٧٣، وحرب أكتوبر؟ فلماذا

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١١٥.

إذاً ازدادت الأوضاع تردّياً بعد ذلك؟ أعتقد أن أحد الأسباب المهمة هو غياب المرجعية القومية. لقد كان عندنا مرجعية قومية في تلك الفترة، فعندما وقعت أحداث أيلول/سبتمبر في الأردن عام ١٩٧٠، دعا جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة لإيجاد حل للأزمة، وهكذا بالنسبة إلى قضية الجزائر، وكل القضايا الأخرى. أما بعد عبد الناصر، فقد انحسر دور مصر تدريجياً حتى أصبح يقتصر في الوقت الحاضر على تسويق السياسة الأمريكية في المنطقة، ولم يستطع أي نظام عربي أو مجموعة من الأنظمة أن تشكل مرجعية قومية تحلّ محل مصر. وفي ما بعد جاءت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي شجعتها أمريكا وساهمت في تمويلها بعض الأنظمة الخليجية، والتي تحاول الآن أن تتبرأ من الموضوع. ثم جاءت خطيئة اجتياح الكويت من قبل العراق عام ١٩٩٠ أياً كانت التبريرات، وحرب ١٩٩١ التي قسّمت النظام العربي. وبغياب المرجعية، لم يحاول النظام العربي إيجاد حل عربي لمشكلة اجتياح الكويت، كما حصل في أزمة مماثلة عام ١٩٦١، عندما تعرّضت الكويت لتهديد من قبل عبد الكريم قاسم، ولكن تم إيجاد حل عربي لتلك المشكلة في ذلك الوقت. ثم جاء احتلال العراق عام ٢٠٠٣، بتحريض وتسهيلات عربية[٨]. وتجدر الإشارة بموجب اتفاقية الدفاع العربي المشترك، إلى أن أي اعتداء على بلد عربي يعتبر اعتداء على الكل، ويجب أن تساهم القوات العسكرية العربية في الدفاع عنه. وهذا يعني أنه كان من المفترض أن تنتقل جيوش العرب إلى العراق لتدافع عنه في وجه الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني لأن الاحتلال غير قانوني.

إنّ الأسباب الكامنة وراء هذه الأوضاع هي أولاً أن كل نظام عربي يهتم بأموره دون أي اعتبار للمصالح القومية. ونتيجة لاحتلال العراق، وقبل ذلك حرب عام ١٩٩١ واجتياح الكويت، أصبحت أمريكا عضواً فاعلاً ورئيسياً ـ ولو بصفة غير رسمية ـ في مؤسستين: الجامعة العربية، ومنظمة أوبك. هذا هو وضع الأنظمة.

خامساً: ثمة عامل آخر في تردّي الأوضاع العربية وتعثّر الإصلاح هو السلبية البادية لدى الجماهير العربية عموماً، مع بعض الاستثناءات القليلة. أعود بالذاكرة إلى جيلي في الخمسينيات عندما خرجنا في تظاهرات في الجامعة احتجاجاً على قيام الفرنسيين بتعذيب جميلة أبو حيرد في الجزائر، إضافة إلى الاحتجاج على حرب السويس وغير السويس ... إلخ، أما الآن ففلسطين محتلة، ولبنان محتل، والعراق محتل، بينما الجماهير، لا أقول ساكتة تماماً، ولكن في حالة من السبات (كوما)، يعني أنها تصحو أحياناً، كما حصل في التظاهرات المليونية في صنعاء، والرباط، والدار البيضاء، لكن لا تلبث هذه الجماهير أن تخمد وترجع إلى حالة الصمت والغفوة.

ما سبب هذه الحالة من السلبية لدى الجماهير؟ أعتقد أن هناك مجموعة أسباب تختلف من بلد عربي إلى آخر، منها تدهور الأوضاع المعيشية لعموم الناس باستثناءات قليلة، وانشغال

---

(٨) حول دور أنظمة الخليج العربي ومصر والأردن في تشجيع الاحتلال وتسهيله، انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), pp. 232, 236, 239, 312-315, 379, 388-389 and 401, and Tommy Franks and Malcolm McConnell, *American Soldier* (New York: Regan Books; Harper Collins Publishers Inc., 2004), p. 204.

الناس بصورة أساسية بأمورها المعيشية. ومنها عدم ثقة الجماهير في الشعارات سواء تلك التي ترفعها الأنظمة أم الأحزاب أم المثقفين، فما عاد الناس يصدقون. لننظر مثلاً ما آل إليه المرحوم ياسر عرفات وهو قائد الثورة الفلسطينية. يضاف إلى ذلك انتشار الفساد بدرجات مختلفة في كل الأقطار العربية. وهكذا فإن الفرد العادي الذي يشاهد الفضائيات ومقابلات بعض المثقفين والقادة السياسيين لبعض الحكام العرب، يتساءل: لماذا يجري هؤلاء المثقفون والسياسيون الذين ينتقدون بعض الأنظمة وحكامها، ومنها هذا النظام مثلاً الذي أنا معترض عليه، مقابلات مع بعض أركان هذا النظام ويبالغون في الثناء عليهم؟ هل أنا على خطأ؟ هل موقفي خطأ؟ هل هم على خطأ؟ ... إلخ. وهكذا تتراكم الأمور وتؤدي إلى فقدان المصداقية، ثم إلى السلبية لدى الجماهير، وتؤدي كذلك إلى سيادة الاستبداد والفساد، فضلاً عن تطور وسائل وتقنيات الأمن والإرهاب.

وهناك من يعتقد أن أزمة الجماهير وتغييبها عن ساحات العمل السياسي في أوطانها، فيما لم يكن يُتصور أن تغيب تجاه حدث عربي مصيري، يمكن وصفها بأنها هيكلية، أي تتصل بصلب البينة الاجتماعية ـ السياسية. ولذلك لا يمكن التغلب عليها بسرعة، ومن المتوقع أن تمتدّ فترة طويلة. وأهمية هذا الاستنتاج أن هناك أدواراً معينة للمثقفين في الأزمات، أو فترات الانحسار، تختلف بطبيعتها عن أدوارهم في فترات الصمود القومي أو الاجتماعي[٩].

سادساً: من العوامل الأخرى المؤدية إلى تردّي الأوضاع العربية، وعجز المثقفين والجماهير عموماً عن إحداث تغيير وتطوير في الأوضاع، تمكّن السلطات القائمة في البلدان العربية من الحصول على وسائل استمرار لم تكن متوافرة للسلطات العربية سابقاً، سواء تمت بالاتفاق بين سلطات مختلفة أيديولوجياً ومتفقة على ضرورة الاستمرار معاً، أو بتملّك وسائل تجسس وقمع متقدمة. وهذا كله يجعل السلطات القائمة كأنها غير قابلة للزوال. والأمران معاً محبطان لأكثرية الشعوب العربية التي تسعى إلى التخلص من هذا الوضع. وهكذا يرى بعضهم أن العنصر الأساسي في المشكلة هو أن السلطات العربية: فئوية ومطلقة؛ تبدو وكأنها صعبة الاستبدال أكثر مما كان ممكناً في الأربعينيات أو الخمسينيات أو الستينيات. وهذا مأزق أساسي أمام المعارضة العربية إجمالاً بما فيها معارضة المثقفين، وهو يحدّ من دور الأخيرة[١٠].

ـ ٤ ـ

في ما يتعلق بدور المثقفين العرب من الناحية المبدئية والنظرية في معالجة الأوضاع العربية المتردية بما في ذلك الإصلاح الديمقراطي، فإن المثقف العربي يساهم في تعزيز القدرات العربية، ويؤدي دوراً في تكوين الرؤية الصائبة، واكتساب المعرفة الصحيحة ونشرها، وفي التوعية لأن الوعي الرصين هو أساس كل تقدم. وفي هذا الجانب، يقوم المثقف بدور أساسي ومهم من الناحية

(٩) نادر فرجاني، في: «ندوة المستقبل العربي: المثقف العربي ومهامه الراهنة،» ص ١١٨.
(١٠) غسان سلامة، في: المصدر نفسه، ص ١١٧.

النظرية. وبالرجوع إلى التاريخ ودراسة الحركات التغييرية أو النهضات التي قامت في الغرب، أو في المجتمعات المتقدمة عامة، فقد سبقها وصاحبها توعية فكرية من قبل المفكرين. بل إنّ الحركات التي تقوم بها طبقات غير طبقات المثقفين لا بد من أن تستنير وتسترشد بدعوات المثقفين ومواقفهم، وعندما ينتمي المثقفون إلى هذه الحركات فإن وظيفتهم تنصبّ على إشاعة المزيد من التوعية وتسديد الرؤية، والمزيد من اكتساب المعرفة وتطبيقها، لأن المعرفة الصحيحة هي أساس النهضة، وليس الشعارات، وهنا يكون دور المثقفين في رسم الغايات، واختيار الوسائل وتصنيف الأولويات، وفي النضال الدائم داخلياً في سبيل بلوغ هذه الغايات[١١].

خلاصة القول إن على المثقف العربي أن يسمو فوق المشاكل التي يعيشها، وهذا يتطلب الكثير من الإقدام والتضحية، وحتى المكابرة، لكي يتحرّر فكرياً من المشاكل اليومية التي يعيشها ويعرف القضية ويعيد صياغتها ويبشر بها ويدعو إليها في إطار التوعية[١٢].

ويرى بعضهم ألا نُعظّم دور المثقف العربي إلى أقصى الحدود، وأن دوره بالإجمال في الوضع الراهن ثانوي للأسف، أي أنه لا يتحمّل مسؤولية أساسية عما حصل، لأنه لم يقم بالدور المطلوب منه لكي يصبح طليعياً. بل إنّ هناك شرائح واسعة من الفئة الاجتماعية المثقفة، في معظم البلدان العربية إن لم يكن كلها، أدت دوراً كبيراً في إسباغ شرعية مصطنعة على السلطات، إذ قامت بدور مستحدث عصري لما كان يقوم به شاعر البلاط. وأن جزءاً كبيراً من المثقفين العرب حالياً هم شعراء بلاط، أي أنّ السلطات عهدت إليهم بدور الوسيط الدعاوي. وقد أدوا هذا الدور على أكمل وجه، وأحياناً على حساب زملائهم وأصدقائهم، وقاموا بتشريع القمع والقهر... إلخ، وفي بعض الأحيان بالمشاركة فيه، وأن هؤلاء ساهموا في إسباغ شرعية غير مبرّرة على هذه السلطات، مع أنّ مساهمتهم كانت ثانوية في قيام هذه السلطات[١٣].

كما يرى بعضهم أن دور فئة المثقفين، كفئة اجتماعية، في عملية التغيير المجتمعي دور ثانوي، ولكنه لا يعني بالضرورة استبعاد أن يكون حاسماً تحت شروط معينة. فهو مثل شعلة النار الضئيلة التي تشعل فتيل إصبع الديناميت ذاته، إذا توافرت الشعلة يمكن أن ينفجر إصبع الديناميت، لكن إصبع الديناميت هو الذي ينفجر في النهاية. أما إذا كان الديناميت فاسداً، فلن يفيد توفّر الشعلة. لذا يمكن أن يؤدي المثقفون دور هذه الشعلة، مع وجود فارق بين المشبّه والمشبّه به بالطبع لأن التغيير المجتمعي ليس مجرد انفجار[١٤].

ويرى البعض أنه في مناقشة انحسار دور المثقفين، يجب التمييز، سواء من حيث الدور الحالي أو التطلع المستقبلي، بين شرائح مختلفة داخل فئة المثقفين، إذ تتباين أدوار كل منها بحسب مرحلة

---

(١١) قسطنطين زريق، في: المصدر نفسه، ص ١١٥.
(١٢) سليم الحص، في: المصدر نفسه، ص ١١٦.
(١٣) سلامة، في: المصدر نفسه، ص ١١٧.
(١٤) فرجاني، في: المصدر نفسه، ص ١١٧.

التطور الاجتماعي. هناك شريحة من المثقفين ستعمل بإخلاص وتفان لمصلحة المشروع النهضوي العربي، وهذه هي شريحة الطليعة. لكن يجب ألّا ننسى أن هناك شريحة أخرى ستكون محايدة، كما أن هناك شريحة ثالثة ستكون ضد هذا المشروع. وإذا كنا نعني بانحسار دور المثقفين في مرحلة ما قلة إسهامهم في إنضاج المشروع النهضوي العربي، فقد يؤشّر ذلك إلى تزايد دور الشريحتين الثانية والثالثة من فئة المثقفين.

ـ ٥ ـ

أما عن الصعاب الداخلية والخارجية التي تجابه المثقف العربي وتحول دون قيامه بالدور المطلوب، فلا بد من أن نحاول تشخيص الأسباب الداخلية والخارجية لانحسار دور المثقف العربي، وما هي الأسباب الذاتية التي تتعلق بالمثقف العربي نفسه، وما هي الأسباب الخارجية التي تجعل دور المثقف سلبياً؟ ونحن هنا نتكلم عن التيار العام الغالب بين المثقفين العرب مع التسليم بأن هناك استثناء أو قلة من المثقفين العرب الذين لا ينطبق عليهم هذا التشخيص.

ويمكن إجمال هذه الصعاب في ما يلي:

١ ـ هناك الأوضاع الخارجية لمحنة المثقف العربي، وهي تشمل: الأوضاع العربية، والفئات الحاكمة، وتغليب المشاكل على القضايا، وانعدام الحريات، واضطرار المثقف العربي إلى الاهتمام بالمشاكل اليومية في أجواء التضخم المادي والقيم الاستهلاكية. وهذه كلها تقيّد فاعلية المثقف، لكن ثمة سؤال: هل يعاني المثقف العربي ـ مع أخذ كل هذه العوامل الخارجية في الاعتبار ـ من محنة داخلية ذاتيه؟ وهل يقوم بمهمته؟ وهل يتصدى للإحباطات التي ترهقه وترهق مجتمعه تصدّياً صحيحاً؟ إنّ هذه المحنة الداخلية لا تفرض عليه أن يكون مستكيناً لما هو عليه اليوم، وإلا نصبح عندئذٍ في محنة حقيقية لا خلاص منها[١٥].

٢ ـ العلاقة بالسلطة، والارتباط والتداعي أمام السلطة، وقد أشرنا إلى ذلك بتفصيل سابقاً.

٣ ـ التغريب أو الارتباط بالغرب الرأسمالي سواء أكان فكراً أو قيماً وسلوكاً، وينعكس ذلك عضوياً في تغليب الرفاه الخاص على العام، والارتباط بالسلطة أو التداعي أمامها. وهذا الارتباط بالغرب الرأسمالي ارتباط متسلسل، يبدأ من الفكر، مروراً بالقيم، وينتهي بانحطاط السلوك، ويحدّد الدور المجتمعي للفرد. ويكاد الارتباط بالغرب الرأسمالي، فكراً وقيماً وسلوكاً، يجعل من المثقف العربي مستشرقاً[١٦].

يبدو رد فعل المثقف العربي تجاه هذه العوامل الخارجية ضعيفاً ومتراخياً، ويغلب دوره التأثري على دوره التأثيري. بل إنّ دوره التأثيري مضلّ ومضلَّل في أحيان كثيرة، إذ أصبح مثلاً عوناً للسلطة

(١٥) زريق، في: المصدر نفسه، ص ١٢١.
(١٦) فرجاني، في: المصدر نفسه، ص ١٢٢.

الحاكمة بدلاً من أن يكون ناقداً لها. إن المحنة الداخلية للمثقف العربي تدور حول نقطة أساسية: أن للثقافة معنى وقيماً خاصة، فهل يتجسد هذا المعنى وهذه القيم في تفكير المثقف العربي أم لا؟ إذا لم تتجسد، فإنّه يتخلى عن دوره الثقافي والتثقيفي، وفي هذه الحالة يمكن أن يُدعى مثقفاً، ولكنه لا يقوم بالدور الثقافي الحقيقي لأنه لا يمثل معاني الثقافة وقيمها.

٤ ـ **تدني المستوى الفكري والعلمي والمهني لدى فئة كبيرة من المثقفين في الوطن العربي.** إذا كان أحد الأدوار الأساسية للمثقفين هو إنتاج المعرفة الصحيحة، فقد أصبحت فئة المثقفين العرب، في تقدير أحد المفكرين، قاصرة على الإضافة العلمية الجادة في دراسة مجتمعاتها. ومن مظاهر ذلك قلة الإجادة في العمل العلمي، والتنكّب عن التدريب الكفء للأجيال التالية. بعبارة أخرى، إن أزمة المثقفين لا تقف فقط عند التخلي عن الدور الاجتماعي الملتزم بالتنمية والوحدة والتحرر، وإنما تصل إلى تخلف الإنجاز المهني والعلمي بالمعنى الضيق[١٧].

٥ ـ ومن أسباب انحسار دور المثقف العربي ومظاهره ذلك المرتبط إجمالاً بانحسار وجود المجتمع المدني العربي الراهن على حساب المجتمع المدني الذي تفرضه السلطات القائمة. فقد تم استقطاب كل المجتمع بما فيه من مؤسسات دينية وثقافية على المستوى الفردي والجماعي لمصلحة فئة متسلطة، وهذا الأمر أثّر في المثقفين، كما أثّر في غيرهم[١٨].

٦ ـ ومن الأسباب الداخلية التي ساهمت في انحسار دور المثقفين العرب عموماً: عدم القطيعة مع سلم القيم السائد في المجتمع، مثل سلم القيم التجاري المركنتيلي الذي يطغى على السياسة، وانعدام الصدق لدى بعض المثقفين. فالمثقف العربي يكتب أحياناً لمجتمعه المحلي في بلد معين، وللمجلات والصحف العربية الإجمالية، وللمجتمع الخارجي بالإنكليزية أو الفرنسية، كتابات مختلفة وآراء مختلفة في الموضوع نفسه، وهي صورة من عدم الصدق المتمادي أكثر فأكثر. ومنها أيضاً انعدام الشجاعة مثل انعدام التسمية، إذ يتزايد حديث المثقف العربي عن أمور لا يتجرأ على تسميتها بالاسم، مثل السلطات والبلدان والأشخاص. وكذلك موضوع الرقابة الذاتية، حيث يقول سيغموند فرويد: «إن رقابة تمارس لفترة ما على فرد تتحول مع الوقت إلى رقابة ذاتية، وتنتفي الحاجة معها بعد مرور فترة من الزمن إلى الرقيب الخارجي لأن استيعاب النفس البشرية لهذه الرقابة يصبح كاملاً»[١٩].

٧ ـ **انعدام الاستقلال الاقتصادي عن السلطة الحاكمة لدى غالبية المثقفين،** الأمر الذي يساهم في زيادة اعتمادهم على السلطة وصعوبة الخروج عليها والدعوة إلى التغيير والإصلاح.

وعندما نتساءل لماذا انحسر دور المثقف في الإصلاح والديمقراطية، نستذكر التجارب السابقة في العديد من الأقطار العربية. فالذين عاشوا أو قرأوا عن دور المثقفين الملتزمين، وعن النخب

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٣.
(١٨) سلامة، في: المصدر نفسه، ص ١٢٣.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

العربية المثقفة في فترة التحرر من الاستعمار، أي فترة الاستقلال، لاحظوا أنهم كانوا أجرأ، وأصلب، وكانوا يجمعون على قضية التحرر من الاستعمار، والاستقلال. أما الآن، فلماذا يبدو وضع المثقفين الملتزمين ضعيفاً أمام الأنظمة؟ أحد العوامل هو موضوع الخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية للمثقفين العرب وفقدانهم الاستقلالية الاقتصادية عن السلطة. فقد كان المثقفون على العموم في مرحلة الاستقلال أو التحرر من فئات اجتماعية ميسورة، وكان بإمكانهم أن يناضلوا ويعارضوا الحكومات. لذا مكّنهم الاستقلال الاقتصادي من أن يصمدوا، ويقاوموا، ويناضلوا. ولكن بعد انتشار التعليم في البلدان العربية، ولا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، تمكنت طبقات وسطى صغيرة وفقيرة من التعلم، وذهب قسم منهم إلى الخارج للتحصيل العلمي[٢٠]. وعندما رجع هؤلاء انشغل قسم منهم في العمل العام، ولكن لم تتوافر لهم استقلالية اقتصادية. وفي الوقت نفسه، توسع دور الدولة الاقتصادي عموماً، وتوسع القطاع العام مع إشراف للدولة عليه، الأمر الذي مكنها من ممارسة ضغوطها على تشغيل المثقفين في القطاع العام، وحتى في الجامعات والمؤسسات العلمية. وقد توسّعت وسائل القمع والإرهاب لدى السلطات الحاكمة، بل إنّها توسّلت التقانة الحديثة حتى أصبح الأمن والمراقبة من أكثر المجالات تقدّماً من الناحية التقنية في المجتمع. وهكذا، فإن المثقف الذي يريد أن يكون ملتزماً يصبح إلى حدّ ما مشلولاً بسبب فقدان الاستقلال الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى ضعف دور المثقفين والتحاق قسم منهم بالسلطة، فأخذوا يبرّرون أعمالها.

٨ ـ ثمة عامل آخر ساهم في ضعف دور المثقفين هو تأثير الموجة الاستهلاكية التي شملت البلدان العربية عموماً، إذ كان راتب الأستاذ في الجامعة يكفيه سابقاً لكي يحيا حياة كريمة. وكان لديه متّسع من الوقت، حتى لو كان يلقي ثماني أو عشر محاضرات في الأسبوع، ليكتب ويساهم في العملية الإصلاحية. لكن في ظل النمط الاستهلاكي الجديد لم يعد دخل المثقف كافياً لتوفير متطلبات هذه الفئة، وأصبح لزاماً عليه أن يقوم بأكثر من عمل كأن يكتب في عدة صحف مثلاً[٢١]. وهكذا لم يبق للمثقّف مجال للمساهمة في العمل العام بسبب اضطراره إلى العمل في النهار وبعض الليل. وإذا تمكن شخصياً من الحفاظ على نمط استهلاكه السابق، فإنّ الضغوط الخارجية ستبقى في ازدياد[٢٢].

٩ ـ التبدل في نسق القيم وتحوله في كثير من البلدان العربية من نسق قيم مديني إلى نسق قيم ريفي. وهنا لا أريد التعميم، ولكن أريد أن أتكلم عن المشرق العربي بشكل أساسي. كانت للنخب الملتزمة في مرحلة الاستقلال قيمها المدينية، ولكن نتيجة التغيرات التي حدثت ـ مثل الانقلابات العسكرية وغير العسكرية، والقيم الريفية للمؤسسة العسكرية عموماً بعد الحرب العالمية الثانية،

---

(٢٠) وأنا واحد من هؤلاء، وما كان بإمكاني أن أدرس في الخارج لولا تعليم الدولة، والبعثات الحكومية.

(٢١) من المعروف أن هناك في مصر ضباطاً كثيرين يعملون بعد الدوام سائقي تاكسي.

(٢٢) على سبيل المثال ستشعر عائلة المثقف بالبؤس عندما ترى لدى الآخرين التلفزيون، والفيديو... إلخ ـ والهاتف المحمول الآن... إلخ ـ وهي لا تستطيع اقتناء هذه الأدوات، وبالتالي فإن الوقت المتاح للمثقفين للعمل العام أصبح قليلاً ونادراً جداً.

والهجرة من الريف إلى المدن ـ برزت عملية ترييف نسق القيم في كثير من المدن وتحول نسق القيم إلى نسق ريفي أو خليط من هذا وذاك[٢٣]. وهكذا دخلت معايير أخرى في هذا المجال مثل الولاء للقبيلة أو الطائفة بدلاً من الولاء للوطن، ومحاباة الأقارب في اختيار المسؤولين بدلاً من أن تكون الكفاءة أساس الاختيار، وغيرها من القيم الريفية مثل العقوبات الجماعية، والثأر وغياب القانون وغيرها.

ـ ٦ ـ

بعد أن تناولنا المقصود بالديمقراطية، وبالمثقف العربي، وسمات الوضع العربي الحالي، والعقبات التي تعترض دور المثقف العربي، ننتقل إلى مناقشة الوسائل التي يمكن أن تساعد في تعظيم دور المثقف العربي في الإصلاح عموماً وفي الإصلاح الديمقراطي بشكل خاص، ويمكن إجمالها في ما يلي:

١ ـ الاهتمام بالمجتمع المدني، وتحقيق استقلاليته عن السلطة ما أمكن ذلك، وانخراط المثقفين الملتزمين في مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. ولا يكفي قيام مؤسسات المجتمع المدني واستقلاليتها، فلا بد من أن يمارس المثقفون العرب الديمقراطية الحقيقية داخل هذه المؤسسات، ويجعلوا من ممارساتهم فيها قدوة لمجتمعاتهم بشكل عام.

٢ ـ الاهتمام بالمؤسسة الجامعية، فهي تضم أعداداً كبيرة من المثقفين العرب، ويفترض أن تكون إحدى طلائع المجتمع، وأن تولد غيرها من الطلائع. إن الجامعة هي التي يفترض أن تزوّد المجتمع بفريق كبير من المثقفين وطلائعهم. وإذا نظرنا إلى دور الجامعة التاريخي في الدول المتقدمة، وجدنا أنه كان دوراً رائداً وفعالاً في النهضات المختلفة التي شهدتها. أما الجامعات العربية فإنّها تمرّ في محنة لأسباب خارجية وداخلية. ومن واجب المثقف العربي حماية الجامعة أو المشاركة في حمايتها من تدخل السلطات وغيره من المؤثرات السلبية. وهذا يعني أن يكون المثقف مناضلاً، لا مفكراً فحسب. وهذا النضال قد يذهب به إلى السجن، أو النفي، أو التشريد، أو غير ذلك. فهل ناضل الجامعيون العرب نضالاً كافياً في سبيل صيانة هذا المعبد الفكري وكرامته؟ إضافة إلى ذلك،

---

(٢٣) انظر حول ترييف المدن والسلطة: متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، وغسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وبالنسبة إلى اليمن ودور هذه العوامل، أحب أن أشير إلى كتاب أصدره المركز مؤخراً عن ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن، وهو عبارة عن دراسة ميدانية قام بها الدكتور سمير العبدلي، وهو في الحقيقة من أحسن الكتب التي صدرت عن اليمن وفيه توصيات واقتراحات لكيفية الخروج من هذا المأزق. انظر: سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ٣٠٣ ص.

يجب أن يكون هذا النضال الخارجي مدعوماً بنضال داخلي، أي أن الجامعي يجب أن يتميز من غيره من المواطنين بنوع القيم التي يسعى إليها، ويتميز بها، ونوع السلوك المفروض عليه.

٣ ـ تشجيع قيام رابطة بين المثقفين العرب، على المستويات المهنية والعامة، أي نقل المثقفين من مجموعة أفراد إلى فئة اجتماعية فاعلة، وحماية مؤسساتهم ورفع مستواها، وإنشاء مؤسسات جديدة ترتبط بدور طليعة المثقفين.

٤ ـ اهتمام المثقفين بإنتاج المعرفة، وهذا يقتضي من المثقفين البحث المعمق والملتزم بقضية التقدم والنهضة.

٥ ـ الرؤية الصائبة، وهي الهادي إلى الطريق، ويتطلب التوصل إليها التصدّي لكثير من الإشكاليات الفكرية المطروحة حالياً، مثل العلاقة بين المشروع النهضوي العربي والتراث في إطار التواصل مع الجماهير، والقضايا التي تتعلق بشكل المشاركة الجماهيرية وغيرها.

٦ ـ أن يعمل المثقفون، كأفراد وكفئة اجتماعية، على نشر الوعي بنتائج البحث والعمل الفكري، أي بالمعرفة والرؤية الصائبة، وبأساليب فعالة تصل إلى قطاعات واسعة من الشعب العربي.

٧ ـ العمل لبلورة طليعة المثقفين، وهذا يتطلب عملاً ملتزماً من الأفراد والمؤسسات، ويمكن أن يؤدي إلى نشوء مؤسسات طليعة المثقفين.

٨ ـ الاهتمام بمسألة من هو المُخاطَب الأساسي للمثقف، ولمن يتوجه المثقف بخطابه؟ ومن هو مُخاطَب المثقف؟ وهل السلطة هي المخاطَب الأساسي للمثقف أم الناس؟ إن مُخاطَبه هو في الأساس الناس وليس السلطة. وعلى المثقفين أكثر من أي فئة اجتماعية أخرى تطوير الروح التقدمية في المجتمع، ويجب أن يكونوا في طليعة من لا يقبل، ومن يدرس ثم يصل إلى نتائج تقدمية عميقة تجاه الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والسياسية والعسكرية والحضارية. على المثقف أن يتصرف كإنسان حر يخاطب إنساناً حراً آخر، وبشراً أحراراً.

٩ ـ على المثقفين أن يكونوا في مجالاتهم القدوة والمثال، وأن يكون المثقف في طليعة المُنحنين للروح الأخلاقية والمسلكية.

١٠ ـ ضرورة إنشاء المؤسسات الثقافية، وعلى رأسها الجامعات والمؤسسات الفكرية والصحافية وما شابه، وحماية استقلاليتها إزاء تعديات السلطة القائمة.

١١ ـ ضرورة إحياء الوظيفة الاستشرافية للمثقف، وأن يكون مستنهضاً للهمم، وأن يكون دوره مستمراً في إظهار الأمور الراهنة وكأنها أمور ظرفية عابرة، وأن يكون لديه القدرة على استشراف المستقبل، أي أن يكون لديه قدر من إعمال الخيال لتصوّر ظروف أخرى، وهذا ما ينقص عامة الناس.

١٢ ـ بذل الجهود لتوعية المثقفين أنفسهم إلى حقيقة مسؤوليتهم ودورهم في المجتمع.

١٣ ـ الارتباط بالجماهير، الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقوم عليه موقف قوي للمثقف تجاه السلطة هو الارتباط بالجماهير. ولهذا الارتباط مستويات متباينة القوة، أضعفها التوحد الفكري مع مصالح الجماهير الواسعة.

١٤ ـ تأسيس صندوق مالي لدعم صمود المثقفين الملتزمين وعوائلهم الذين يتعرضون لضائقة مالية بسبب اضطهاد أنظمتهم لهم، مع جمع وقفية لهذا الغرض وإنشاء نظام خاص له.

ـ ٧ ـ

يبقى هناك سؤال هام: ما دور المثقفين في التغيير والإصلاح السياسي، أو ما العمل؟

في السابق كان التغيير يتمّ بالثورة الشعبية، أو الانقلاب العسكري بمختلف أشكاله. ربما تكون ثورة إيران العام ١٩٧٩ آخر ثورة شعبية. أما إندونيسيا فقد حدثت فيها ثورة شعبية، لكن في رأيي ما كانت الثورة الشعبية ممكنة لولا دور أمريكا في تحييد الجيش. ولذلك لم يعد يمكن ـ في رأيي ـ أن تقوم ثورات شعبية توصلنا إلى الديمقراطية. أما بالنسبة إلى الانقلابات العسكرية، فقد فشلت في إحداث التغيير الصحيح، كما أنّ الأنظمة تعلمت كيف تحتوي الثورات الشعبية والمؤسسة العسكرية.

في أمريكا الجنوبية، أو أمريكا اللاتينية، تحولت الأنظمة في عشرين سنة من أنظمة تفرضها الدبابة إلى أنظمة يحدّدها صندوق الاقتراع. كيف حصل هذا؟ الأنظمة وجدت من جهة أنها لا تستطيع القضاء على القوى الوطنية والمعارضة، والقوى الوطنية والمعارضة وجدت أنها لا تستطيع أن تزيح الأنظمة، فجرت المحاولات والمفاوضات للوصول إلى صفقة للانتقال خلال فترة معينة إلى المرحلة الديمقراطية. وفي جنوب أفريقيا أيضاً تمت صفقة بين الرئيس نلسون مانديلا والرئيس دي كليرك من دون أي تنازل عن الثوابت الوطنية[٢٤].

بالنسبة إلى «ما العمل؟»، أنا أعتقد أنّ أيّ تيار سياسي في الوطن العربي لا يستطيع وحده أن يفرض التغيير، فالوضع الذي نمر به عربياً هو كالتالي: إما أن الأنظمة لا تريد أن تتحاور مع المعارضة والقوى الوطنية، أو أن القوى الوطنية لا تريد أن تتحاور مع الأنظمة القائمة، أو أن الاثنين لا يريدان الحوار بينهما. طبعاً هناك استثناءات، في المغرب مثلا، وكذلك حصل استثناء في الأردن وفي البحرين، لكن ما لبث أن انتكس. أنا أعتقد أنه لا يوجد تيار سياسي في الوطن العربي يستطيع أن يحقق التغيير الديمقراطي بمفرده: لا التيار القومي العربي، ولا التيار الإسلامي، ولا التيار اليساري، ولا التيار الليبرالي الوطني. ولذلك أعتقد أنه إذا أردنا فعلاً أن ننتقل إلى مرحلة الإصلاح والديمقراطية، لا بد من قيام كتلة تاريخية من هذه التيارات الأربعة، على أن تكون مؤمنة

(٢٤) تجدر الإشارة إلى أن نلسون مانديلا فاز في الانتخابات في العام ١٩٩٣ وأصبح رئيساً للجمهورية، وأصبح له حكم الأغلبية في بلاده، في حين أن المرحوم أبو عمار وقّع في السنة نفسها اتفاقية أوسلو على رغم ما جاء فيها. إن قياس الفوارق واضح بين من تمسك بالثوابت مع إيجاد صيغة للتوافق، وبين من تنازل عن الكثير من الثوابت.

بالديمقراطية، والتركيز على ما يجمع بينها من خلال برنامج محدد، لا على ما يفرق بينها بعد ٢٠ أو ٣٠ سنة. وقد طرحت في عدد شباط/ فبراير ٢٠٠٧ من المستقبل العربي دراسة حول الكتلة التاريخية[٢٥]، وأشرت إلى تجارب عديدة، وتحدثت عن البرنامج الذي يمكن أن يكون أساساً للاتفاق. هذه الكتلة التاريخية إذا اتفقت على قضايا الديمقراطية وتداول السلطة وكل الأشياء والثوابت الأساسية للديمقراطية، تستطيع أن تضغط على الأنظمة وتحقق مكاسب وتنازلات، وتحصل على الحريات... إلخ تدريجياً. وهذا أيضاً قد يحقق عملاً تراكمياً، وإصلاحاً، وتغييراً تراكمياً يؤدي إلى تغييرات نوعية.

والآن ضمن هذا الوضع، وضمن هذه الكتلة التاريخية، ما هو دور المثقف في الوقت الحاضر؟ المثقف العربي ـ وأنا أتكلم عن المثقف الملتزم ـ لم تعد تفعّل دوره الطروحات الأيديولوجية التي طرحت موضوع العمال والفلاحين وغيرهم كأساس للتغيير. فهذه الأمور يمكن أن تساعد كما أثبت الزمن، لكنها غير كافية لإحداث التغييرات المطلوبة. ولهذا أعتقد أنه لا بد مما سماه الدكتور عبد العزيز المقالح في كلمته الافتتاحية أمام الندوة: «المثقف القدوة» ـ أي أن هناك حاجة إلى المثقف القدوة. وحول شروط هذا الدور للمثقف ـ القدوة، أعتقد أن الشرط الأول ـ ولا سيّما بالنسبة إلى غير المنتمين إلى تيارات سياسية ـ هو الابتعاد عن السلطة والتخلي عن المصالح الشخصية، ما يؤدي إلى أن تكون آراء هذا المثقف المبتعد عن السلطة ومقترحاته، أكثر موضوعية، لأنه لن تكون لديه مصالح شخصية. وهذا الأمر يجعل الحاكم أقل خوفاً منه ومطمئناً إليه أكثر. وهو يُشعر المثقف أيضاً بثقة أكبر بالنفس وبالقدرة على الحسم في المواقف.

نشير هنا في هذه الأوضاع الراهنة، إلى أنّ الموقف المثالي يمنح هذا المثقف الملتزم الحق في أن يطمح إلى اكتساب احترام الحاكم ومحبته، لكن يكاد ذلك يكون مستحيلاً على المستوى العربي. وكثيراً ما يكون الخيار بين الاحترام أو المحبة، وفي رأيي أنه عندما يتعين الاختيار بين أحدهما، فلا بد من اختيار الاحترام وخسارة المحبة.

وفي الظروف العربية الراهنة أيضاً، يجب أن لا يتوقع المثقف الملتزم من الناس جزاءً ولا شكوراً، بل إن المعيار الرئيسي هو أن يكون ضميره مرتاحاً. ولعلّ هذا أقصى ما يستطيع أن يحصل عليه في مثل هذه الظروف العربية الراهنة.

أما بالنسبة إلى المثقفين الملتزمين المنتمين سياسياً، فأنا أعتقد بوجوب أن يقوموا بممارسة الديمقراطية داخل منظماتهم ومع الآخرين، ولكن ليس بأي ثمن، وليس على حساب القيم والثوابت الرئيسية.

---

(٢٥) انظر: خير الدين حسيب، «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسة للأمة مع إشارة خاصة إلى حالة العراق،» المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٧)، ص ٦ ـ ٢٧.

والأمر الآخر الذي ينطبق في وقت واحد على المثقفين المستقلين والمنتمين سياسياً، هو أنه يجب الاعتماد على التغيير من الداخل مهما كانت الصعوبات، وعدم الاستعانة بالقوى الخارجية الأجنبية مهما بلغت وطأة النظام الذي يعيشون في ظله وقسوته.

الصورة ليست وردية ولكن إذا توافرت الإرادة يمكن الوصول إلى الغاية. وأنا أعتقد أنّ الطريق يمكن أن يكون أسلم وأسهل بقدر التزام نخبة المثقفين في التيارات الرئيسية بهذه الكتلة التاريخية ومساهمتها في قيامها. ولا بدّ من القول إنه مهما اشتد ظلام الوضع الحالي، فإنّ هناك ضوءاً في نهاية النفق، وأعتقد، من دون أي رغبات لا تستند إلى واقع، بأن الضوء سيأتي من العراق. وهناك أمل في أن نشهد في وقت قريب انسحاباً أمريكياً من العراق، وزلزالاً عربياً، ومستقبلاً أفضل للأمة العربية.

ملحق
مراجع إضافية مختارة حول الموضوع

أولاً: الكتب

إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها المجمع العلمي العراقي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧. ٣٢٨ ص.

أومليل، علي. **السلطة الثقافية والسلطة السياسية.** ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. ٢٨٠ ص.

بركات، حليم. **الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٢٢٦ ص.

بلقزيز، عبد الإله. **في الإصلاح السياسي والديمقراطية.** بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٧. ١٦٦ ص.

بوطالب، محمد نجيب. **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. ١٨٦ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١)

الثقافة العربية والتحدي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها المجمع العلمي العراقي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. ٢١٣ ص.

ثقافة المقاومة: أعمال الندوة الفلسفية السادسة عشرة التي نظّمتها الجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٤٣٢ ص.

الثقافة والمثقف في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. ٤٣٠ ص. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٠)

الجابري، محمد عابد. في نقد الحاجة إلى الإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. ٢٤٨ ص.

ــــــــ. المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. ١٥٦ ص.

ــــــــ. المسألة الثقافية في الوطن العربي. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٣٠٤ ص. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١)

جريو، داخل حسن. المثقف العربي والتحديات المعاصرة. بغداد: المجمع العلمي، ٢٠٠٤. ١٣٣ ص.

حنا، ميلاد. المثقف العربي.. والآخر: بين الرفض.. والقبول واللامبالاة. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٠. ٩٧ ص. (سلسلة إقرأ؛ ٦٥٠)

رضا، محمد جواد. صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ١٥١ ص.

شرابي، هشام. المثقفون العرب والغرب: عصر النهضة، ١٨٧٥ ـ ١٩١٤. ط ٥ جديدة مزيدة ومنقّحة. السويد: دار نلسن، ١٩٩٩. ٢٦٧ ص.

صبور، أمحمد. المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١. ٢٥٩ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨)

صديقي، العربي. البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل. ترجمة محمد الخولي وعمر الأيوبي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ٥٠٤ ص.

عبد الرحمن، أسامة. المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. ٢٤٤ ص. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٩)

عبد الغني، مصطفى. المثقف العربي والعولمة. القاهرة: مكتبة الأسرة؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠. ٢٥٢ ص.

عبده، سمير. ترييف المدينة العربية ومدننة الريف. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٩. ٢٣٦ ص.

العروي، عبد الله. أزمة المثقفين العرب تقليدية أم تاريخية. ترجمة ذوقان قرقوط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨. ١٧٦ ص.

عماد، عبد الغني. **سوسيولوجيا الثقافة: المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. ٣٦٣ ص.

فرجاني، نادر. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. ٢٣٦ ص.

المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع. الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٨٥. ٢٠٣ ص.

المثقف العربي: همومه وعطاؤه. ط ٢ منقّحة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١. ٣٢٦ ص.

المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٢. بيروت: المركز، ٢٠٠١. ٨٧٩ ص.

الموصللي، أحمد. **جدليات الشورى والديمقراطية: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. ١٩٩ ص.

ثانياً: المقالات المنشورة

أبو حلاوة، كريم. «المثقف العربي وإشكالية الدور المفقود.» **الوحدة**: السنة ٦، العدد ٦٦، آذار/مارس ١٩٩٠. ص ٨٤ ـ ٨٩.

أمين، اسكندر. «أزمة المثقف الثوري في الوطن العربي.» **الآداب**: السنة ١٤، العدد ٥، أيار/مايو ١٩٦٦. ص ٦٥ ـ ٦٦.

بركات، حليم، سلمى الخضراء الجيوسي وفيصل دراج. «اغتراب المثقف العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٢، تموز/يوليو ١٩٧٨. ص ١٠٦ ـ ١٢٣.

حجازي، أحمد مجدي. «المثقف العربي والالتزام الأيديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. ص ٤ ـ ٢١.

حسيب، خير الدين. «الديمقراطية قادمة: استفيقوا... أيها العرب.» **المستقبل العربي**: السنة ١٢، العدد ١٢٨، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. ص ٤ ـ ٥.

حفيظ، عبد الوهاب. «المثقف الغائب: مشكلة التنمية وهجرة الأدمغة في الوطن العربي.» **الوحدة**: السنة ٦، العدد ٦٦، آذار/مارس ١٩٩٠. ص ٤٧ ـ ٥٧.

حنفي، حسن. «ما الذي يمنع المثقف العربي من التفكير في المستقبل وما الذي يمكن أن يدفع إليه.» **الفكر العربي المعاصر**: العددان ٩٠ ـ ٩١، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٩١. ص ٤٥ ـ ٥١.

رضا، محمد جواد. «الخليج العربي: المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٥٤، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. ص ٢٦ ـ ٤٧.

الربيعو، تركي علي. «المثقف العربي من الاغتراب إلى التبعية: الدوافع والأسباب.» **الباحث**: السنة ٣، العدد ٥ (١٧)، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو ١٩٨١. ص ١٢٣ ـ ١٢٨.

الزبن، سمير. «مثقف النهضة... مثقف نهاية القرن! البحث عن الدور المفقود.» **المستقبل العربي**: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ص ١٢١ ـ ١٢٦.

شرابي، هشام. «المثقفون العرب والغرب في نهاية القرن العشرين.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٥، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ص ٢٩ ـ ٣٥.

شلق، الفضل. «القبيلة والدولة والمجتمع.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العدد ١٧، خريف ١٩٩٢. ص ٩ ـ ٣٣.

لبيب، الطاهر. «تساؤلات حول المثقف العربي والسلطة.» **الوحدة**: السنة ١، العدد ١٠، تموز/يوليو ١٩٨٥. ص ٥ ـ ٢٢.

لبيض، سالم. «ثقافة بلا مثقفين: من الملحمي إلى التراجيدي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٥، العدد ٢٨٢، آب/أغسطس ٢٠٠٢. ص ٢٥ ـ ٣٥.

ـــــــــ. «العالم والمثقف والأنتلجنسي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧. ص ٤ ـ ١٨.

ـــــــــ. «من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ص ٤٧ ـ ٨٣.

المنوفي، كمال. «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٨، العدد ٨٠، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥. ص ٦٥ ـ ٧٨.

«ندوة المستقبل العربي: صعوبة أن تكون مثقفاً عربياً.» شارك في الندوة حسن حنفي [وآخرون]؛ أدار الندوة غسان سلامة. **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٧، أيار/مايو ١٩٨١. ص ١٢١ ـ ١٣٥.

«ندوة المستقبل العربي: المثقف والسلطة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٤، نيسان/أبريل ١٩٨٥. ص ١٢٧ ـ ١٤١.

الفصل الرابع

بمناسبة الذكرى الخمسين لوحدة مصر وسورية: هل من بارقة أمل في الخليج(*)؟

تطل علينا في هذا الشهر (شباط/فبراير ٢٠٠٨)، الذكرى الخمسون لقيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، التي وحدت مصر وسورية، دون دراسات كافية للأوضاع الداخلية فيهما، والتي انتكست عام ١٩٦١ وأدت إلى الانفصال بينهما، وإلى تخلف الفكر الوحدوي والمؤسسي حينئذٍ من اللحاق بالعمل السياسي الوحدوي وتدعيمه وتسهيل مهمته، وكذلك بسبب الأوضاع الإقليمية والدولية التي ساهمت مجتمعة في ذلك الانفصال. وقد تم التركيز على هذا الانفصال وكذلك على المحاولات الفاشلة لتوحيد مصر وسورية والعراق في «الوحدة الثلاثية» عام ١٩٦٣، وكذلك فشل محاولات توحيد ليبيا ومصر والسودان في السبعينيات، ومحاولة توحيد سورية والعراق عام ١٩٧٨، وذلك لضرب مسألة الوحدة العربية عموماً، مع إهمال وتناسٍ متعمد للمحاولات الوحدوية الأخرى الناجحة والمستمرة التي تمت في الوطن العربي خلال القرن العشرين. كما تم إهمال الاتجاه العام في العالم نحو التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى، كما حصل في قيام الاتحاد الأوروبي الذي يشمل حالياً معظم الدول الأوروبية، وقيام منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وكذلك التكتلات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في جنوب شرقي آسيا وفي أفريقيا وغيرها حيث لم تعد الكيانات الصغيرة قادرة على المنافسة في ظل العولمة.

كما تم التركيز الإعلامي على فشل التكتلين الإقليميين العربيين اللذين حدثا عام ١٩٨٩ وقيام «مجلس التعاون العربي» الذي ضم مصر والعراق والأردن واليمن، وقيام «اتحاد المغرب العربي» الذي ضم بلدان المغرب العربي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا، وانفراط عقد التجمع

(*) نُشِرَ، في: المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٤٨ (شباط/فبراير ٢٠٠٨)، ص ٦ ـ ١٢.

الأول بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وجمود التجمع الثاني بسبب الخلافات التي نشبت بين أعضائه وحالت دون تفعيله حتى الآن، وغياب الديمقراطية الحقيقية في بلدان هذا التجمع التي لم تتح الفرصة لشعوب هذه البلدان في تطوير هذا التجمع وتفعيله ولتتقدم به إلى مراحل متطورة أخرى. كما تم في الوقت نفسه تغافل مبالغ فيه لتجربة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» الذي أقيم عام ١٩٨١، الذي لا يزال مستمراً حتى الآن، والذي مهما قيل في تباطؤ تحقيق الأهداف من قيامه، إلا أنه حقق قفزات نوعية خلال السنوات الخمس الأخيرة وبخاصة في اجتماع قمته الأخيرة (الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى للتعاون لدول الخليج العربية) التي عقدت في الدوحة خلال الفترة ٣ ـ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، التي تمخضت عن قرارات هامة لتعزيز الترابط بين أعضاء المجلس، وكان أهمها «قيام السوق الخليجية المشتركة» اعتباراً من أول عام ٢٠٠٨، وهو انجاز ستتبين أهميته، رغم تأخره، بعد قليل.

وفي ما يتعلق بالوحدة بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، فقد تم التركيز على الانفصال الذي تم بين شطريها عام ١٩٦١، دون إعطاء الاهتمام والدراسة الكافيين لأسباب الانفصال من عوامل داخلية وقصور وتخلف فكري وحدوي ومؤسساتي عن العمل السياسي الوحدوي، وعوامل إقليمية ودولية، حيث ساهمت دول إقليمية عربية وأخرى دولية في تشجيع وتمويل الانفصال، دون تجاهل للعوامل الداخلية.

وتم التغاضي عن الوحدات الجزئية التي قامت في أجزاء من الوطن العربي، ولا تزال راسخة ومتماسكة، رغم بعض الهزات في بعضها وتباطؤ الاندماج في بعضها الآخر. فقد تم خلال النصف الأول من القرن العشرين توحيد أجزاء من الجزيرة العربية وقيام المملكة العربية السعودية في دولة اندماجية مركزية، وهي تجربة وحدوية ناجحة، بغض النظر عن أية ملاحظات حول نظامها السياسي وحول أسلوب تحقيقها، وعما إذا كان من الممكن اتباع الأسلوب نفسه في تحقيق وحدات جزئية أو كبرى مماثلة في القرن الحادي والعشرين. وكما تم توحيد ليبيا الحالية بقرار من الأمم المتحدة في الخمسينيات في دولة اندماجية مركزية ولا تزال قائمة رغم أية ملاحظات حول طبيعة الحياة السياسية فيها وأية ملاحظات حول الأوضاع الداخلية والتوجهات والممارسات الخارجية لها. كما تم اتحاد بعض الإمارات العربية في الخليج عام ١٩٧١ وقيام «دولة الإمارات العربية المتحدة» في اتحاد فدرالي تم الحفاظ عليه حتى الآن، رغم عدم النجاح الكافي في تطويره وتعميق وحدته وإقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية تحافظ عليه وتطوره، ولكن أمكن الحفاظ على هذا الاتحاد وتطويره رغم هذا التوحيد.

كما تم عام ١٩٩٠ توحيد شطري اليمن الجنوبي والشمالي، في دولة مركزية، لا تزال مستمرة رغم محاولة الانفصال الفاشلة (عام ١٩٩٤)، وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية الداخلية والإقليمية، لمحاولة القضاء على التجربة الديمقراطية الوليدة في اليمن وعلى الحريات النسبية والتعددية الحزبية والسياسية رغم كل الملاحظات عليها، والحاجة إلى معالجة حقيقية للمشاكل

القائمة في جنوب اليمن والتداول الحقيقي للسلطة، ولكنها تجربة متقدمة بالمعايير النسبية على بقية الأنظمة السياسية في بلدان الخليج العربي الأخرى، وهو عامل يساهم في اتجاه عكسي للضغط على هذه التجربة الديمقراطية الوليدة في اليمن والتعتيم عليها خليجياً، ولكن وبقدر استمرار هذه التجربة الديمقراطية الأولية في اليمن فإنها ستفرض من خلال إشعاعها على محيطها في الخليج العربي تطورات إيجابية على النظم السياسية في بلدان الخليج العربي عموماً.

ويمكن أن نستخلص من كل ذلك أنه إلى جانب انتكاسة تجربة الوحدة بين مصر وسورية وانفصالهما فيما بعد، وعدم نجاح بعض المحاولات التوحيدية بين مصر وسورية والعراق، وبين العراق وسورية، إلا أنه كانت هناك تجارب وحدوية جزئية ناجحة نسبياً ومستمرة، كما أشرنا. والمهم هو دراسة أسباب نجاح المستمر منها ووسائل تطويره، وأسباب فشل بعضها وعدم تحققها، للاستفادة من تلك الدروس في مواصلة تطوير العمل الوحدوي العربي.

* * *

ومن المفيد الإشارة هنا إلى بعض الدروس والعبر التي تم استخلاصها من التجارب الوحدوية العربية الناجحة والفاشلة منها. فقد حصلت تطورات هامة في الفكر القومي العربي في قضية الوحدة العربية، كان منها الموقف من الدولة القطرية العربية. فبسبب إخفاق الدولة القطرية العربية في تحقيق التنمية الحقيقية، والأمن الوطني القطري، والتقدم العلمي والتقني، والحياة الديمقراطية الحقيقية، وبسبب محدودية عدد الدول القطرية العربية آنذاك، فقد كان موقف الفكر القومي العربي عموماً خلال النصف الأول من القرن العشرين هو اعتبار الدولة القطرية عقبة في تحقيق الوحدة العربية. إلا أنه حصل تطور في موقف الفكر القومي العربي من مسألة الدولة القطرية العربية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، رغم فشلها، وتمثل هذا التطور في «مصالحة الفكر القومي العربي مع الدولة القطرية العربية» بسبب تكاثر عددها، وترسخ وجودها رغم فشلها المشار إليه سابقاً، وأن أي توجه نحو أية وحدة عربية جزئية أو شاملة، يجب أن ينطلق من الدولة العربية القطرية نفسها، وفي إطار يأخذ بنظر الاعتبار التجارب الوحدوية الناجحة في العالم التي عالجت وتغلبت على هذه العقبة، مثل تجربة الاتحاد الأوروبي، التي تتضمن الحفاظ على الكيانات القطرية السياسية، مع تنازلها جميعاً عن جزء كبير من سيادتها القطرية إلى مؤسسات اتحادية تتولى قدراً متزايداً من الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدفاعية القطرية.

كما حصل تطور هام في الفكر القومي العربي خلال الثلاثين سنة الأخيرة في ما يتعلق بشكل الوحدة، حيث تم التخلي في غالبية هذا الفكر القومي، عن مبدأ الدولة الوحدوية الاندماجية المركزية، والتحول إلى صيغة الوحدة الاتحادية أو ما تسمى أحياناً «الوحدة الفدرالية»، حيث إن اتساع الوطن العربي، وتزايد عدد الوحدات القطرية فيه، لم تعد تصلح أو تسمح بقيام وحدة اندماجية، وإن صيغة «الوحدة الاتحادية» هي الصيغة الأكثر ملاءمة لأي توحد عربي مستقبلي، وهو ما انتهى إليه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، الذي قام به مركز دراسات الوحدة

العربية خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين ونشر تقريره العام عن المشروع بعنوان: «مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات» حيث تم تبني المشهد (السيناريو) الثالث، وهو خيار الوحدة الاتحادية.

كما حسم الفكر القومي العربي في «وسيلة تحقيق الوحدة العربية»، وأن تتم بخيار ديمقراطي وموافقة شعبية حقيقية، واستبعاد كل الوسائل الأخرى غير الديمقراطية التي تمت ممارستها سابقاً وبالقوة، سواء في قيام المملكة العربية السعودية، أو في قيام وحدات أوروبية سابقاً مثل توحيد ألمانيا. ولذلك، أصبح تحقيق الديمقراطية الحقيقية في الأقطار العربية مقدمة وشرطاً ضرورياً لأي عملية توحيد عربية جزئية أو شاملة.

كما لم يعد الفكر القومي العربي يصر على صيغة «الوحدة العربية الشاملة»، وأصبح من المقبول فكرياً وعملياً قيام وحدات عربية جزئية، تكون منفتحة على انضمام أقطار عربية أخرى إليها في ما بعد على ضوء نجاح تلك الوحدات الجزئية واقتناع أقطار عربية أخرى بالانضمام إليها.

كما أصبح مقبولاً لدى الفكر القومي العربي، الاستفادة من التجارب العالمية في أشكال توحيدها، وأن هناك مستويات مختلفة لهذه الاتحادات: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ودفاعية؛ وأنه ليس من الضروري أن يشترك جميع دول هذا الاتحاد في جميع مستويات الاتحاد، بل يمكن أن يشتركوا في مستوى واحد وأكثر منها دون الاشتراك في جميع مستوياتها، كما حصل ويحصل في الاتحاد الأوروبي، حيث إن هناك دولاً أعضاء في هذا الاتحاد، مثل المملكة المتحدة (بريطانيا) فهي لا تشارك في العملة الموحدة للاتحاد الأوروبي (اليورو)، كما لا يشارك بعضها في مستويات أخرى في ضوء التجربة الفعلية لنتائج تطبيق كل المستويات الأخرى من الاتحاد.

كما تمّ الاعتراف والاهتمام المتزايد بمقومات الفكر القومي العربي و«المصالح المشتركة»، وأن تكون للقطر الذي يدخل في أي مشروع وحدوي «مصلحة قطرية»،إضافةً إلى المقومات الأخرى للوحدة، من وحدة اللغة والتاريخ المشترك، ومتطلبات الأمن القومي العربي الحقيقي الذي يتعذر تحقيقه قطرياً، وتعذر تحقيق تنمية عربية حقيقية على المستوى القطري إلا من خلال الوحدة، وكذلك وحدة المصير المشترك.

* * *

ورغم البطء ومحدودية التطور الذي رافق نشأة وتطور «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» إلا أن السنوات الأخيرة شهدت إنجازات هامة لهذا المجلس، وبخاصة اجتماع قمته الأخيرة، التي تمثل إنجازاً متميزاً، وبارقة أمل وحدوية قادمة من الخليج العربي.

فإضافةً إلى قيام منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس عام ١٩٨٣، وقيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد في أول عام ٢٠٠٣، واتخاذ خطوات فاعلة لقيام الوحدة النقدية والعملة الخليجية الموحدة عام ٢٠١٠ (مع احتمال تخلف سلطنة عمان عن اللحاق بها في هذا التاريخ)، تبرز مشاريع

التكامل في مجال البنية الأساسية، والتقدم الذي تحقق في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين بلدان الخليج، وما تحقق من إنجاز جزئي في مشروع البطاقة الشخصية (البطاقة الذكية) واستخدامها في تسهيل التنقل بين دول المجلس، ودراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سكة الحديد لربط دول المجلس التي تمّ إعدادها، وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الربط المائي، التي يتمّ إعدادها، والتي من المتوقع أن يتمّ البت فيها جميعاً في اجتماع الدورة القادمة (القمة) التاسعة والعشرين التي ستعقد خلال هذا العام في سلطنة عمان.

إلا أن الإنجاز الوحدوي الأهم، ذا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الذي تحقق خلال اجتماع القمة الأخيرة في الدوحة بقطر، هو **إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من أول عام ٢٠٠٨ الحالي**، التي ستتضمن استفادة مواطني دول المجلس من قيام هذه السوق، وتعميق المواطنة الخليجية وتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتنقل رؤوس الأموال، والاستثمار بجميع أنواعه، والعمل، والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية في جميع دول المجلس. كما تم تشكيل **«لجنة السوق الخليجية المشتركة»** كلجنة دائمة تتبع لجنة التعاون المالي والاقتصادي التابعة للمجلس، لمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس الأعلى، والاتفاقية الاقتصادية، وتقييم المرحلة التي وصل إليها التطبيق وما يواجه ذلك من صعوبات وعقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها وإزالتها.

إن قيام **«السوق الخليجية المشتركة»** ووضعها موضع التنفيذ اعتباراً من أول العام الحالي، وما تضمنته من إقرار المواطنة الخليجية الكاملة، وإنشاء **«لجنة السوق الخليجية المشتركة لمتابعة التنفيذ ومعالجة وتذليل العقبات»**، هو إنجاز وحدوي هام بكل المعايير والمقاييس الموضوعية، والذي لا شك في أن التحضير الذي تم له وإقراره ووضعه موضع التنفيذ، ونجاح تطبيقه، سيمثل نموذجاً مشعاً ودعوة صريحة وصارخة للأقطار العربية الأخرى للاستفادة من هذه التجربة والاقتداء بها وعدم التقليل من أهميتها، بل تسليط الضوء عليها، وبيان أهميتها وقابليتها للتطبيق بين أقطار عربية أخرى.

كما يجب الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية التي يقوم مجلس التعاون بها لمشروع سكة الحديد لربط بلدان المجلس، وأن تتم الدراسة أخذاً بنظر الاعتبار مشروع السكة الحديدية لربط البلدان العربية جميعها، والذي كان قد أعدها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى مشروع الطريق العربي الذي كان الصندوق قد أعده للغرض نفسه[1]، وأن تتولى

---

(١) نظّم مركز دراسات الوحدة العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ندوة حول «المواصلات في الوطن العربي» تناول فيها مختلف أنواع المواصلات، من برية وبحرية وسكة حديد وغيرها، كما نوقش فيها مشروع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حول إقامة شبكة سكة حديدية عربية، وطريق بري عربي. انظر: **المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية** (بيروت: المركز، ١٩٨٢).

حكومات بلدان مجلس التعاون والبلدان العربية الأخرى ذات الموارد النفطية المهمة (مثل العراق وليبيا والجزائر) تمويل الجزء الخاص من السكة الحديدية العربية في الأقطار العربية غير القادرة حالياً على توفير هذا التمويل، من خلال تقديم قروض لها بدون فوائد لهذا القرض. ولعله من المفيد أن نذكر هنا الدور الذي لعبه مد السكة الحديدية في الولايات المتحدة في توحيدها وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي فيها[٢].

كما يجب الإسراع في تنفيذ الجسر المقترح بين قطر والبحرين وأن تساهم قطر في معالجة العبء المالي التي قد لا تكون البحرين قادرة على تحمله، لأهمية بناء هذا الجسر الذي سيساهم بربط بلدان مجلس التعاون جميعاً فيما بينها.

* * *

ورغم هذا الإنجاز الوحدوي الكبير، فإنه لا بد من إبداء بعض الملاحظات التالية لتكون موضع اهتمام حكومات وشعوب بلدان مجلس التعاون الخليجي:

١ ـ إن مجلس التعاون الخليجي بحاجة ماسة وملحة لمعالجة موضوع العمالة الوافدة، وغير العربية منها بشكل خاص. فالإحصاءات التي نشرت مؤخراً تشير إلى أن نسبة العمالة الوافدة تبلغ حوالى ٣٩ بالمئة من مجموع سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي (المواطنين والوافدين)، وأن هذه النسبة تصل إلى حوالى ٨٠ بالمئة في بعض بلدان المجلس، وإلى ٩٠ بالمئة من مجموع الأيدي العاملة فيها. ويشكل استمرار ذلك خطراً حقيقياً على عروبة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهناك مخاوف حقيقية من أن تضطر خلال العقدين أو الثلاثة القادمة، وتحت مظلة حقوق الإنسان، إلى إعطاء الإقامة الدائمة لبعض أو أغلبية الوافدين فيها، ثم إعطاء الجنسية المحلية للذين يولدون منهم في تلك البلدان، وأن يتم تحت شعار «حق تقرير المصير» تحويل معظم هذه البلدان (عدا السعودية) إلى حكم أكثرية تملك هويات آسيوية، ويصبح «مواطنو» معظم هذه البلدان حالياً «أقليات» في بلدانهم الأصلية، وما قد يترتب على ذلك من نشوء مشكلة عربية خطيرة لا تقل أهمية عما جرى لفلسطين، بخاصة أن تابعية معظم هذه العمالة الوافدة هي لدولتين آسيويتين نوويتين. هذا إضافة إلى المخاطر الاجتماعية والثقافية التي تترتب على الوجود المكثف لهذه العمالة الوافدة غير العربية في بلدان المجلس[٣].

---

(٢) على سبيل المثال لا الحصر، انظر: Alan R. Koening, «Railroad's Critical Role in the Civil War,» originally appeared in the September 1996 issue of America's Civil War Magazine and reprinted on the web the History Net, <http://www.historynet.com/magazines/american_civil_war/3026731.htm>; Albert Fishlow, *American Railroad and the Transformation of the Ante-bellum Economy*, Harvard Economic Studies; v. 127 (Cambridge MA, Harvard University Press 1965), review essay by John Majewski, on <http://eh.net/bookreviews/library/Majewski>, and Lei Wang and Michael Latham, «The Role of Railroad in the Development of the American West,» *Chinese Geographical Science*, vol. 11, no. 3 (September 2001).

(٣) عَقَدَ مركز دراسات الوحدة العربية ندوة في الكويت، وبتمويل من الأستاذ عبد المحسن قطان، عضو مجلس أمناء المركز، ناقش موضوع «العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي،» ونشر المركز وقائع هذه الندوة في كتاب بعنوان: **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط**، تحرير نادر فرجاني (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

وتحتاج معالجة هذه الأخطار المحتملة إلى أن تعي حكومات وشعوب بلدان مجلس التعاون الخليجي هذه الأخطار، وإلى إتباع سلسلة من السياسات العاجلة لتفادي تلك الأخطار وفي مقدمتها: **إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة كلما أمكن ذلك**، والتغلب على ما يقدم من سبب لتفضيل العمالة الوافدة على الوطنية من رخص الأولى مقارنةً بالثانية، وذلك باتباع سياسات تفرض على القطاع الخاص لاستخدام نسبة معينة من العمالة الوطنية، وأن تقدم حكومات تلك البلدان الدعم المالي للقطاع الخاص لتحمل الفرق بين كلفة العمالتين عليها، وأن يتم تدريب العمالة الوطنية على حساب حكومات هذه البلدان لتحل محل بعض العمالة الوافدة، وهي سياسة تتبعها سلطنة عُمان بنجاح ملحوظ وتحتاج إليها بقية بلدان المجلس للاستفادة من تلك التجربة.

إضافة إلى ذلك، وحيثما تضطر هذه البلدان إلى استمرار استخدام عمالة وافدة، **أن تعطى الأولوية لاستخدام العمالة العربية، وبخاصة من بلدان عربية غير خليجية لا تشكل أية مخاطر أمنية عليها**، مثل مصر والسودان والأردن وتونس والجزائر والمغرب، **وإدخال التعديلات اللازمة على قوانين الإقامة والجنسية** بحيث يعطى الحق لمن يعمل فيها لمدة معينة بالإقامة الدائمة والعمل والتملك له ولأولاده. لقد آن الأوان أن تتطلع حكومات هذه البلدان الخليجية إلى قوانين الإقامة والجنسية والتملك في بلدان غربية متقدمة مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها، والتي استفاد ويستفيد منها بعض سكان بلدان مجلس التعاون أنفسهم.

ومن الحلول الجذرية الأخرى لمعالجة مشكلة العمالة الوافدة غير العربية في بلدان مجلس التعاون هو قبول اليمن في عضوية المجلس، التي أبدت رغبة في ذلك، والتي تم تشكيل لجنة مشتركة بين المجلس وبينها لبحث مجالات التعاون المشترك، دون القبول المبدئي بعضويتها في مجلس التعاون. وهذا الموقف المتردد والرافض حتى الآن لعضوية اليمن في مجلس التعاون يعطي الانطباع بأن حكومات بلدان مجلس التعاون الحالية تريد المحافظة عليه كـ «نادٍ للأغنياء». ولعله من المفيد أن يدرس مجلس التعاون تجربة الاتحاد الأوروبي مع إسبانيا قبل دخولها إلى الاتحاد، والتي كانت في وضع قريب الشبه من وضع اليمن حالياً مع مجلس التعاون، حيث وضع الاتحاد الأوروبي (وكان يومها يسمى الجماعة الأوروبية) برنامجاً خاصاً لتطوير إسبانيا بتمويل من الجماعة الأوروبية قبل أن تنضم إسبانيا إليها، والتي أصبحت بعد انضمامها من الدول الأوروبية المتقدمة. ولذلك يمكن لليمن بانضمامها إلى مجلس التعاون أن تتطور كما تطورت إسبانيا من خلال الاتحاد الأوروبي، وأن تكون مجالاً رحباً للاستثمارات الخليجية التي يتسكع بعضها في الغرب، وأن تحل إلى حد كبير مشكلة العمالة الوافدة غير العربية في بلدان مجلس التعاون، خاصة بعد بدء تطبيق «السوق الخليجية المشتركة» وما تضمنته من تحقيق «المواطنة الخليجية».

٢ ـ إن بعض بلدان مجلس التعاون تقوم على أساس مورد طبيعي أساسي (النفط والغاز) قابل للنضوب، مهما كان طول مدة استخراجه، **وإن مشروع قيام أية دولة هو مشروع طويل الأمد، ولا يمكن أن يتم على أساس مورد قابل للنضوب، مهما طالت مدته**، ولذلك تحتاج هذه

البلدان لمواجهة احتمالات المستقبل للأجيال القادمة فيها إلى تبني سياسات تواجه هذه الحقائق بموضوعية وجدية، مهما كانت صعوبتها وصدمتها.

٣ ـ عبثاً تحاول بلدان مجلس التعاون أن تتبنى سياسة دفاعية مشتركة وقوة دفاعية مشتركة، لأنه ليس لديها مجتمعة الحد الأدنى من توفير مقومات مثل هذه السياسة، ولأنه لا يمكن، أن يكون هناك عملياً «أمن قومي خليجي» بمعزل عن «الأمن القومي العربي» مهما حصلت، طوعاً أو مكرهة، على أسلحة أمريكية وغير أمريكية، إلا باللجوء إلى اتفاقات أمنية ودفاعية مع بعض الدول الكبرى، مع كل ما يرتبه ذلك من قيود على سيادتها وأخطار عليها. وهي بحاجة إلى التفكير جدياً في إقامة «أمن خليجي» يكون جزءاً من الأمن القومي العربي، وتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وإقامة جيش عربي مشترك، على غرار حلف الأطلسي والقوات المشتركة فيه، يساهم في حماية أمنها، وبكلفة أقل مما تصرفه على أسلحة لا تحقق الأمن لها، وأن تكون إيران جزءاً من هذا الأمن القومي الخليجي ـ العربي» حيث إنه بدون أن يكون العرب جميعاً طرفاً في هذا الأمن الخليجي ـ الإيراني، فإن دخول بلدان مجلس التعاون وحدها في اتفاقية أمن خليجي مع إيران لا يحقق لها الضمانات الأمنية القومية اللازمة، بسبب عدم تكافؤ الطرفين: الخليجي والإيراني.

* * *

كانت الذكرى الخمسون لقيام وحدة مصر وسورية بالجمهورية العربية المتحدة، مناسبة للإطلال على موضوع الوحدة العربية، ووضعها في إطارها العربي والإقليمي والدولي، وبيان أهمية ما حصل مؤخراً في مجلس التعاون بقيام «السوق الخليجية المشتركة» وما يمكن أن يمثله من نموذج قدوة للعرب الآخرين. ومهما كانت العقبات الحالية في طريق قيام اتحادات عربية أخرى، جزئية أو شاملة، فإن هذا هو طريق المستقبل للأمم الحريصة على مستقبلها ومستقبل أجيالها. كما يجب أن نتخلى عن «حتمية الوحدة العربية» لأنها قد تتحقق وقد لا تتحقق، ولأن تحقيقها مرتبط بإرادة وعمل أبنائها، وتفعيل ذلك مرتبط بتحقيق الديمقراطية الحقيقية في الأقطار العربية ومشاركة شعوبها في القرارات المصيرية الخاصة بهم، وهو آت مهما طال السفر!

الفصل الخامس

الربيع العربي:
آلية تحليل أسباب النجاح والفشل(*)

مقدمة

كنت قد كتبت افتتاحية للمستقبل العربي في شهر نيسان/أبريل[1] من العام الماضي، حيث عمدت إلى استخلاص الدروس الرئيسية من الحركات الاجتماعية الواسعة النطاق التي كانت تتبلور في الوطن العربي والتغييرات التي كانت ترتسم حينها. أما اليوم فيبدو أنه ثمة حاجة إلى إعادة النظر في تلك الأحداث بطريقة تحليلية من أجل تفسير مختلف التطورات التي تشهدها المنطقة وإيضاح نتائج الربيع العربي، علماً أن الهدف من وراء هذا هو وضع فرضية تعنى بتفسير سبب نجاح بعض الانتفاضات في إسقاط أنظمتها، كمصر وتونس، وفشل المحاولات الأخرى، كما في سورية حتى الآن. من ناحية أخرى، فإني أنوي تبيان مدى قابلية تطبيق نموذج التسوية في اليمن - مع بعض التعديلات أو الاختلافات البسيطة - على مناطق أخرى من الوطن العربي حيث تأججت فيها الانتفاضات، أو من المحتمل لها أن تشتعل في المستقبل.

يتمحور هذا التحليل حول التئام أربعة عناصر أو شروط أساسية أو مسببات لقيام الانتفاضات، التي نجح توفرها جميعاً في تغيير أنظمة وإحداث تحولات جذرية في بلدَين عربيّين على الأقل. يمكن لهذه العوامل الأربعة أن تستخدم كمعايير تحليلية لتقدير لماذا لم تنجح بعض الانتفاضات

(*) نُشِرَ، في: المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٨ (نيسان/أبريل ٢٠١٢)، ص ٧ - ٢٤.

(١) خير الدين حسيب، «افتتاحية العدد: حول «الربيع» الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة،» المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٦ (نيسان/أبريل ٢٠١١)، ص ٧ - ١٥. وقد نُشِرَت هذه الافتتاحية أيضاً باللغة الإنكليزية تحت عنوان: Khair El-Din Haseeb, «On the «Arab Democratic Spring»: Lessond Derived,» *Contemporary Arab Affairs* (Routledge), vol. 4, no. 2 (April-June 2011).

في البلدان العربية في إسقاط أنظمتها، ومدى إمكانية قيام انتفاضات مدنية شعبية أخرى، أو لاستخدامها كمؤشرات يمكن لها توقع حصول بعض النتائج المعينة. وبالتالي، سوف أسعى في هذه الورقة إلى تحليل هذه العناصر في إطار الانتفاضات والثورات الحاصلة في الوطن العربي، بالإضافة إلى عرض آثارها في عدد من الأنظمة العربية كتونس ومصر، واليمن، والبحرين، وليبيا، وسورية ـ مع التعليق على بلدان عربية أخرى، وإضافة بعض الملاحظات حول الربيع العربي القائم.

وقبل تحديد العناصر الأربعة أو الشروط التي يمكن اعتبارها معايير تحليلية موضوعية لتقييم احتمالات التغيير، بما فيه من إسقاط بعض الأنظمة العربية الدكتاتورية وإطاحة الطغاة، ينبغي لفت النظر إلى أنه في إطار هذا التحليل تعمل هذه المعايير كمجموعة متكاملة؛ أي أن تزامن هذه العناصر الأربعة والتقاءها سوياً يؤثر مباشرة في احتمال قيام عمل اجتماعي شعبي يهدف إلى التغيير، بينما يحول غياب أيٍّ من تلك العناصر دون تحقيق ذلك، أو على الأقل يقلّل من احتمال تحقّقه. وهذه العناصر أو الشروط الأربعة هي: **أولاً**، ينبغي أساساً كسر «حاجز الخوف السيكولوجي»، حيث إن عامل الخوف لطالما قيّد الحركات الشعبية وصرفها عن محاولة التمرّد، رغم الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب والظلم الذي يتعرض له ويعانيه، أي رغم توافر المبررات التي تدعوه إلى التمرد؛ **ثانياً**، يجب على الثورة أو الانتفاضة أن تكون ذات طبيعة سلمية، وبخاصة أن إمكاناتها لا تقارن بالجهوزية الأمنية، العسكرية لقوى النظام على الأغلب، ولأن لجوءها للسبل العنفية في الدفاع عن ذاتها سيقدم تبريراً للنظام الحاكم باستخدام كل السبل المتاحة لقمع الثورات أو سحقها؛ **ثالثاً**، ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية بين مختلف مكوّنات المجتمع لكي لا تؤثر الفروقات الدينية والطائفية أو العرقية ـ في حال وجودها أو استمرارها ـ في إضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال المقاومة الشعبية؛ **رابعاً**، وهو العامل الأهم فيما لو توافرت جميع الشروط أعلاه، موقف الجيش أو القوات المسلحة من التمرد الشعبي المدني بحيث إنه إذا كان داعماً للحركات الشعبية، أو على الأقل وقف موقفاً حيادياً منها، فثمة فرصة أكبر لنجاح الثورة، بينما إذا ما تبنّى الجيش موقف النظام الحاكم، فسوف ينزل خسائر جمّة في صفوف المتظاهرين، وسوف ينعكس ذلك مباشرة على نتائج الانتفاضات.

إن تطبيق هذه العوامل والمعايير الأربعة يساعدنا على فهم النتائج المختلفة للربيع العربي حتى الآن، فبينما سجلت كل من تونس ومصر نتائج إيجابية لثوراتها، لم ينعكس الوضع كذلك على ليبيا، والبحرين، واليمن، وسورية، وعمان.

أولاً: تونس: نموذج اجتمعت فيه العوامل الأربعة كافة

اجتمعت العناصر الأربعة أعلاه في تونس، حيث إن قيام البائع المتجول محمد بوعزيزي بإضرام النار في نفسه أشعل نار الثورة في التونسيين جميعاً، وحملهم على كسر حاجز الخوف. من الناحية الديمغرافية، فإن المجتمع التونسي مجتمع متجانس بحيث إن كل أبناء المجتمع تقريباً

هم مسلمون، ينتمون إلى المذهب المالكي، والطبقة الوسطى تشكل حوالى ٥٠ بالمئة من عدد السكان. وقد شارك في الثورة مكونات المجتمع كافة بما فيه من متعلمين ونقابيين وشباب وغيرهم. كما بدأت الانتفاضات سلمية، واستمرت كذلك، رغم تعرضها لبعض المحاولات القمعية على يد النظام. أما الجيش التونسي فلم يكن يتمتع بتجهيزات عسكرية كبيرة وبقي على حياد طوال فترة الثورة. وبالتالي، يمكن القول إن العوامل الأربعة التي سبق ذكرها اجتمعت في تونس لتسهيل الثورة وإسقاط نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وحملته على اللجوء السياسي إلى العربية السعودية.

من ناحية أخرى، وإلى جانب دور تلك العوامل في إنجاح الثورة في تونس، فإن توافرها سهّل في الواقع العملية الانتقالية لمرحلة ما بعد إسقاط النظام؛ بحيث جرى انتخاب المجلس التأسيسي وفقاً لانتخابات ديمقراطية حرّة بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وتم تشكيل حكومة ائتلاف وطني وانتخاب رئيس جمهورية مؤقّت للمرحلة الانتقالية. وذلك أن المجلس التأسيسي سيقوم بصياغة مسودة دستور جديد يخضع للاستفتاء الشعبي وإجراء انتخابات برلمانية جديدة في تونس خلال سنة. وهكذا، عادت سيادة القانون والنظام في تونس إلى حدّ كبير، ولا تزال الثورة تفي بوعودها من ناحية احترام حقوق الإنسان وتعزيز الممارسات الديمقراطية. ويمكن القول إذاً، إن تونس استطاعت أن تقدّم نموذجاً يُحتذى به بدءاً من ثورتها الناجحة ووصولاً إلى الفترة الانتقالية التي تلتها من حيث إحلال ديمقراطية حقة حتى الآن. أما التحدي الأول الذي يواجه المرحلة الآنية في تونس فهو يتعلق بالجانب الاقتصادي، حيث إن الظروف والمشاكل التي تعرضت لها تونس تستوجب حلولاً طويلة الأمد، في حين أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في تونس تحتاج حلولاً سريعة ودعماً اقتصادياً ومالياً من الأنظمة العربية والمجتمع الدولي، الأمر الذي يحتاج إلى بعض الوقت لتحقيقه.

ثانياً: مصر: نموذج اجتمعت فيه العوامل الأربعة كافة وإنما على نطاق أوسع وأكثر تعقيداً

في مصر، كانت ثورة تونس هي من شجّع المصريين على «كسر حاجز خوفهم». أما الاختلافات الدينية والطائفية فلم تكن ذات أهمية، كما لم تكن ضمن الخلافات السياسية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وبالتالي شارك المسلمون والمسيحيون على حد سواء في الانتفاضة في ساحة التحرير ومنذ بدايتها. وتماماً كما النموذج التونسي، بقيت الحركات التظاهرية ذات طابع سلمي، رغم الممارسات العدائية للقوات الأمنية التابعة للرئيس المخلوع. كما بقي الجيش المصري على حياد في بادئ الأمر، ورفض قمع المتظاهرين بالقوة قبل أن يبدّل موقفه في مرحلة لاحقة وينضم إلى طرف المتظاهرين سياسياً. إن التقاء هذه العناصر ساهم في إسقاط نظام الرئيس السابق حسني مبارك في خلال ١٧ يوماً فحسب. وعلى الرغم من حجم البلاد وعدد سكانها، استطاعت «أم

الدنيا»، أكبر الدول العربية ديمغرافياً، إحداث تغييرات جذرية، الأمر الذي يستحق الثناء. فإذا كانت تونس قد قدمت لنا نموذجاً ناجحاً لالتقاء العناصر الأربعة المسببة للتغيير فإن تجربة مصر أثبتته لنا على نطاق أوسع.

خلال الفترة الانتقالية لمصر، قامت انتخابات حرّة ديمقراطية لمجلس الشعب ومجلس الشورى، وهما المسؤولان عن انتخاب لجنة مؤلفة من ١٠٠ عضو في المستقبل القريب لصياغة دستور جديد للبلاد. وتمهيداً لقيام الانتخابات الرئاسية في شهر أيار/مايو ٢٠١٢، تمّت دعوة المرشحين لتقديم طلباتهم، حيث من المفترض أن يقوم حينها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتسليم زمام السلطة إلى كلٍّ من الرئيس المنتخب وإلى مجلسَي الشعب والشورى.

وعلى الرغم من أن المرحلة الانتقالية في مصر لم تكن سهلة، بسبب الحجم الجغرافي والديمغرافي لمصر، إلى جانب أسباب أخرى، فإنه يبدو أن العقبات والعوائق التي تعرضت لها البلاد آخذة بالضمور والتلاشي، ومن المتوقع أن تنجح الثورة في تخطي تحديات المرحلة الحالية. ولكن في الوقت الحالي، ثمة ثلاثة تحديات على الأقل قد تعترض مسار تشكل الحكومة المصرية القادمة في نهاية المرحلة الانتقالية في حزيران/يونيو ٢٠١٢، وهي: (١) حزب النور السلفي المتشدّد الذي حاز نسبة ٢٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب؛ (٢) مصير المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية؛ (٣) ومشكلة الظروف الاقتصادية المصرية الصعبة والحاجة إلى معالجات سريعة لا يبدو أنها متوافرة أو ستتوافر بسهولة. بالطبع في الوقت الحالي، لا نزال نترقب إلى أي مدى سوف ينجح النظام الجديد في حل هذه المعضلات، أو ما هي الاستراتيجيات التي سوف يتّبعها من أجل ذلك؟ وكيف ستقوم الحكومة الجديدة بتقليص أو حسم دور الجيش المصري في الحياة السياسية، أو في إعادة النظر وتصحيح موضوع الامتيازات الاقتصادية وغيرها من الفوائد والمنح التي كان يتمتع بها ضباط الجيش أثناء حكم مبارك.

ثالثاً: اليمن: ثلاثة عوامل من أصل أربعة وصفقة فاوستية؟

نجحت الجماهير في اليمن في كسر حاجز الخوف عندما بدأت الاحتجاجات في التشكل في عدد من المدن الرئيسية أولاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قبل أن تنتقل الاحتجاجات إلى العاصمة صنعاء، حيث عدد قليل من اليمنيين يؤيدون الرئيس علي عبد الله صالح. وعلى الرغم من لجوء النظام للعنف في قمعه للتظاهرات، وقتله ٣ متظاهرين في إحداها، اتّصفت التظاهرات بالطبيعة السلمية، وتضمّنت شعارات مختلفة، منها «جمعة الغضب» في ١٨ شباط/فبراير في تعز وصنعاء وعدن، و«جمعة اللاعودة» في ١١ آذار/مارس ٢٠١١ على سبيل المثال. ولكن الوضع انفجر في العاصمة صنعاء عندما أطلقت القوات الحكومية النار على المتظاهرين في ١٨ آذار/مارس مسفرة عن مقتل ٥٢ شخصاً، الأمر الذي حثّ عدداً من أعضاء القوات المسلحة على الانضمام

إلى صفوف المتظاهرين. وعلى الرغم من ذلك، بقي الجيش بشكل عام تابعاً لنظام علي عبد الله صالح، خاصة وهو قائد الجيش إلى جانب أولاده وأقربائه ـ باستثناء أحد الفصائل الذي انشقّ عنه.

وقد حاول مجلس التعاون الخليجي الاتفاق مع الرئيس السابق للقيام بنقل السلطة بشكل سلمي، وقدّم مبادرة لهذا الغرض، ولكن صالحاً رفض توقيع الاتفاق في ٢٣ أيار/مايو، الأمر الذي جعل أحد مؤيديه الرئيسيين، شيخ صادق الأحمر، ينقلب ضدّه في ٣ حزيران/يونيو، كما تعرض الرئيس صالح إلى إصابة بالغة جراء انفجار وقع في قصره ونقل على إثرها إلى العربية السعودية لتلقي العلاج. وأخيراً لدى عودته، وافق الرئيس اليمني على توقيع اتفاق مجلس تعاون دول الخليج في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الذي يقضي بتسليم السلطة لنائب الرئيس، عبد ربه منصور الهادي، مقابل حصوله، وأولاده وأقربائه وجميع من عمل معه خلال ٣٣ عاماً من رئاسته، على حصانة من الملاحقة القانونية أو القضائية. لذا أقر البرلمان اليمني مشروع قانون يمنح الرئيس السابق حصانة كاملة من الملاحقة بناء على الاتفاق الموقّع، على الرغم من ردود فعل واسعة للشعب اليمني اعتراضاً على هذا القانون. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢، بعد فوز الهادي بنسبة ٩٩,٨ بالمئة من أصوات الناخبين، كونه المرشح التوافقي الوحيد للرئاسة، تسلم مقاليد الرئاسة اليمنية لمدة سنتين فقط، تليها انتخابات برلمانية، ثم الانتخابات الرئاسية الحرّة.

لذا نرى أن حالة اليمن مختلفة عن مثيلاتها، وتغيير النظام الذي حصل فيها، إذا أمكن اعتباره كذلك، لا يخلو من الالتباس والريبة. من ناحية أخرى، لم تجتمع إلا ثلاثة عوامل من أصل أربعة في حالة اليمن، وبالتالي فإن غياب عنصر دعم الجيش للثورة لعب دوراً حاسماً، وحال دون تحقيق هدف الثورة في إسقاط النظام. كما كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية من الثورة بالغ الأهمية، فكلاهما لم يكن يريد فوزاً صريحاً لقوى المعارضة على النظام، الأمر الذي يمكن أن يحمل إحراجاً للأنظمة الخليجية نفسها، وهو يسلط الضوء على السبب الذي أرغم في نهاية المطاف، حركة المعارضة الرئيسية «اللقاء المشترك» على الموافقة على تسوية مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

رابعاً: ليبيا: سفك دماء وتوافر عامل واحد من أصل أربعة

على النقيض من تونس ومصر، فإن الربيع العربي أدى إلى مجموعة النتائج الدموية المختلفة كلياً عن سابقاتها من التجارب في حالة ليبيا. حيث يمكن القول إن معظم الشعب الليبي من المسلمين الذين ينتمون إلى المذهب المالكي كما في تونس، باستثناء أقلية من الأمازيغيين التابعين للمذهب الإباضي، ولكن المجتمع مع ذلك لم يكن متماسكاً لوجود انشقاقات واختلافات قبلية وعشائرية ومناطقية، على الرغم من قيام تحالفات قبلية على مر التاريخ خففت من وطأة هذه الفروقات إلى حد ما. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، كسر الليبيون في بنغازي حاجز الخوف، ثم تبعهم أبناء بعض المدن الرئيسية الأخرى؛ ولكن في المرحلة الأولى من الثورة، غاب عامل الإجماع

والتوافق الوطني النسبي على إطاحة النظام، وذلك لوجود عدد كبير من المجموعات القبلية الموالية والمؤيدة لنظام القذافي كقبيلة ورفلة وترهونة والأصابعة والصيعان، بالإضافة إلى قبيلة القذاذفة في العاصمة طرابلس، ومدينة سرت وغيرها من المناطق الأخرى.

وكذلك على خلاف ظروف الثورة في تونس ومصر، سريعاً ما أصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة، وشرسة، لقيام القذافي بتوزيع عناصر مسلحة من الليبيين المؤيدين لنظامه يعملون وفقاً «لاستراتيجية» ثورة مضادة. من جانب آخر، كان عدم التوازن ملحوظاً بين الإمكانات العسكرية لقوات المعارضة وتلك التابعة للنظام؛ وفي تحليل نهائي لواقع النزاع في ليبيا، أثبتت قوات الجيش عن انقسام داخلي، حيث قام العديد من عناصره بالانسحاب من النزاع وتخلفوا عن خدمتهم للجيش، باستثناء كتائب القذافي التي لم يتخلف أحد من عناصرها، ودافعت عن القذافي ونظامه. كما شهد الجيش انشقاقات لعناصر رفيعة المستوى في الجيش الليبي كانشقاق اللواء عبد الفتاح يونس. ومع مرور الوقت ازدادت أعداد كتائب الجيش المنضمة إلى القوات المعارضة للنظام. والجدير بالذكر، أن القوات الجوية الليبية النظامية بقيت معطلة نسبياً لرفض الطيارين الحربيين تنفيذ مهام ضدّ الثوار، ممّا ألزم القذافي اللجوء إلى استدعاء طيارين أجانب والاعتماد على قواته الخاصة. وبالتالي لا يمكن القول إن عامل عدم تدخل الجيش أو القوات المسلحة بشكل عام، وهو العامل الرابع في هذا المقال، متوافر في الحالة الليبية، وذلك لخوض أعداد كبيرة من القوات المسلحة في اشتباكات ميدانية بين موالٍ للنظام ومعارضٍ له[٢].

ولكن تدخل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبما وفّرته للانتفاضة من مستشارين عسكريين وإمكانات لوجستية وفرضها منطقة حظر جوي أرسى التوازن بشكل حاسم وغيّر الواقع الميداني مباشرة لمصلحة الثوار، الأمر الذي أدى إلى إطاحة النظام. حيث يمكن القول ببساطة إن مصادقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار الرقم ١٩٧٣ في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، الناجم عن دعوة مجلس التعاون الخليجي في ٧ آذار/مارس، بالإضافة إلى دعوة الجامعة العربية في ١٢ آذار/مارس، الناجمة بدورها عن الائتلاف لحماية الشعب الليبي (مبادرة أطلقتها قطر، والإمارات العربية المتحدة، والأردن) فتح الباب أمام ذلك التدخل. إن القيام بغارات جوية وعمليات عسكرية مستمرة وواسعة النطاق من قبل قوات الناتو أدى إلى إلحاق خسائر بشرية كبيرة[٣]. لذا فإن غياب العوامل الأربعة بالتزامن مع بعضها البعض التي أنجحت الثورة في تونس ومصر، لم تتوفر في ليبيا، رغم «كسر حاجز الخوف»، وهو أحد العوامل

(٢) لقد زوّدني د. يوسف الصواني، بهذه المعلومات والتفاصيل الخاصة بالقوات المسلحة الليبية، وقد ساعدني مشكوراً على مراجعة هذه المقالة، إلا أنني أتحمل وحدي مسؤولية الآراء الواردة فيها.

(٣) بغضّ النظر عن رأينا في القذافي وسياساته، وما أوصل ليبيا إليه، والحاجة إلى إزالة نظامه، إلا أننا لا نستطيع إلا أن نستنكر الطريقة البشعة والمتوحشة التي تمّ فيها تعذيب القذافي وإعدامه في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وإعدام ابنه معتصم وعضو مجلس قيادة الثورة أبو بكر يونس جابر الذي لم يكن يمتلك أية سلطة.

الأربعة التي تم تحليلها في هذه المقالة، وبالتالي انعكس غيابها على الحالة الفوضوية التي تشهدها ليبيا اليوم[٤].

في الوقت الحالي، لا يزال المجلس الوطني الانتقالي الليبي، الذي أسسته المعارضة الليبية كحكومة انتقالية مؤقتة والذي أعلن عن الوثيقة الدستورية في آب/اغسطس ٢٠١١، بالكاد يمسك بزمام السلطة في البلاد، بينما يقوم مجلس الوزراء المنتخب من قبل المجلس الانتقالي بتصريف الأعمال اليومية، وهو مسؤول أيضاً عن الوضع الأمني في ليبيا. من جهة أخرى، سوف يتم انتخاب مجلس وطني جديد في حزيران/يونيو ٢٠١٢ وستوكل إليه مهمة صياغة دستور جديد لليبيا. ونظراً إلى كثرة الأطراف المحلية والخارجية التي شاركت في إسقاط نظام القذافي، ولاختلاف تجاربهم وأهدافهم، لن يكون من السهل إخضاعهم أو جمعهم تحت راية سلطة مركزية واحدة في المستقبل. ولكن ما يمكنه تيسير المرحلة الانتقالية الليبية أو تسهيل إدارتها يكمن في توفر فوائض النقد الأجنبي بما يعادل ١٤٠ إلى ١٦٠ مليار دولار أمريكي. في كل الأحوال، يكمن مستقبل البلاد في ضرورة إرساء قاعدة من التلاحم والتماسك الوطنيّيَن لتحقيق الوحدة بين مختلف القبائل والعشائر الليبية أو في تمكن التحالفات القبلية والتيارات الدينية (كالتيار السلفي على سبيل المثال) وكذلك الأقليات الإثنية (كالتواريغ والأمازيغ) من إثبات رغبتها في تخطّي اختلافاتها في سبيل مشروع الدولة الهش والجديد. وكما أن موضوع الجيش لعب دوراً هاماً في التأثير في نتائج الثورة، فإنه سينعكس كذلك على المرحلة الانتقالية في ليبيا حيث لا يزال غير واضح عمّا إذا كانت مختلف الميليشيات المسلحة ستنجح في الاندماج والانضمام تحت راية جيش وطني واحد فحسب.

خامساً: البحرين: تجربة طائفية في دول الخليج وعاملَين من أصل أربعة عوامل واستقرار مؤقت

في البحرين، قام أغلبية المواطنين البحرينيين الفقراء من الطائفة الشيعية، وغير الممثلين سياسياً تمثيلاً حقيقياً، والذين يعدّون مواطنين من الدرجة الثانية، بالتوجه إلى دوّار اللؤلؤة احتجاجاً على النظام ذي الأغلبية السنية، وعلى الظلم الذي يتعرضون له منذ عقود طويلة، في حين أن مشاركة المواطنين من الطائفة السنية كانت شبه معدومة، في تلك الانتفاضة. وبعد أن نجح المتظاهرون في قطع الطريق المؤدية إلى وسط المدينة، التي تشكل المركز التجاري الحيوي، والاقتراب من حي «الرفاعي»، حيث تقع قصور عائلة آل خليفة الحاكمة، أطلق عناصر الأمن النار على المتظاهرين. وفي بادئ الأمر، اقتصرت مطالب المتظاهرين على طلب إحداث إصلاحات سياسية في البلاد، بما

(٤) للمزيد حول تفاصيل الثورة الليبية، والتعرف إلى أهم اللاعبين في المشهد الليبي خاصة بعد سقوط نظام قذافي، انظر: Youssef Mohammad Sawani, «Post-Qadhafi Libya: Interactive Dynamics and the Political Future,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 5, no. 1 (January-March 2012), pp. 1-26.

فيها الانتقال إلى نظام ملكي دستوري. ولكن بعد أن شهد المتظاهرون تلك المشاهد الدموية التي تم عرضها مباشرة على التلفاز، تحول الكثير منهم نحو الدعوة إلى إسقاط النظام ـ الشعار الذي استخدم بكثافة في الربيع العربي. ولذا، رغم نجاح المتظاهرين البحرينيين في كسر حاجز الخوف، لم تكن المشاركة في التظاهرات على نطاق واسع شمل الطوائف الأخرى، كما لم يكن هناك توافق تام حول طبيعة المطالب التي يدعون إليها. ولكن الجدير بالذكر هو أنه عندما هدد الوضع بالخروج عن السيطرة قامت العربية السعودية في إرسال قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١ بذريعة حماية العائلة الملكية. ومع دخول قوات «درع الجزيرة»، اكتسب الوضع في البحرين بعداً جديداً كلياً؛ أولاً لوجود جيش غير مؤلف من البحرينيين، وثانياً كون هذا الجيش منحازاً حتماً لمصلحة النظام الحاكم. على إثرها، دعا ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة إلى البدء بحوار وطني. ورغم سكون التظاهرات وخمودها، إلا أن الوضع في البلاد لم يهدأ كلياً ولا يزال يشهد اضطرابات متفرقة. وحتى يومنا هذا، لم تستطع الانتفاضة في البحرين إحداث تغييرات ملموسة جديرة بالأهمية، علماً أن العوامل الأربعة التي تزامنت في تونس ومصر، لم تجتمع أو تتحقق في التجربة البحرينية(٥).

وتجدر الإشارة إلى أن البحرين، البلد الصغير جغرافياً، والفقير نسبياً، من حيث احتياطي النفط والعائدات النفطية، قد حصل أيضاً، إلى جانب اليمن وعمان، على مساعدات مالية من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ـ منحة بقيمة ٢٠ مليار دولار مدفوعة على مدى عشرة أعوام ـ وعلى ما يبدو أن القصد من ورائها إسترضاء الشعب البحريني(٦).

وقد تشكّلت مؤخراً في البحرين لجنة مستقلة لتقصي الحقائق، مؤلفة من مئة بحريني برئاسة علي فخرو، وزير الصحة والتعليم السابق، للتوسط بين النظام الملكي والمعارضة البحرينية. وحتى اليوم لم تحرز هذه الوساطة أي تطورات جديرة بالذكر. ويبدو على الأغلب، أن الأحداث الأخيرة في العربية السعودية التي قدمت الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية الحالي، كمرشح أقوى لولاية العرش ستزيد الوضع تعقيداً وتصعب التوصل إلى تسوية في البحرين. علماً أنه كلما تأجل إيجاد حل للأزمة البحرينية ازداد الوضع سوءاً وازدادت كلفته. وبينما يمكن اللجوء حالياً، ومؤقتاً إلى تسوية مماثلة لتلك المقترحة في اليمن ـ وإنما موجهة نحو إقامة نظام ملكي دستوري ـ إلا أنه من المستبعد أن تكون هذه المبادرة كافية في المستقبل، خاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار التطورات السياسية في العربية السعودية. إذاً سيبقى الاستقرار الحالي غير مستقر في دولة البحرين الصغيرة طالما استمرت المظالم الاجتماعية والسياسية والفروقات والتباينات الاقتصادية مع وجود بعد طائفي للأزمة.

---

(٥) للمزيد حول الانتفاضات في البحرين، انظر: Ali Mohammed Fakhro, «Repercussions of the Arab Movements for Democracy in Bahrain,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 4, no. 4 (October 2011), pp. 518-523.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥١٥.

سادساً: سورية: عامل واحد من أصل أربعة عوامل، و«اللعبة» الأخطر على الإطلاق

تشكّل سورية حالة استثنائية، حيث إنه لأسباب مختلفة عن ظروف ليبيا، لم تتوافر في سورية العناصر الرئيسية الكفيلة بنجاح ثورة ذات طبيعة سلمية؛ إذ بدأت التظاهرات بالتشكل في سورية بعد أن نجح الشعب التونسي والمصري في كسر حاجز الخوف وإسقاط أنظمته المستبدة. وعلى الرغم من أن التظاهرات في سورية بدأت سلمية في الفترة الأولى، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى تظاهرات عنيفة كردّ فعل لاستراتيجيات القبضة الحديدية المستخدمة من طرف النظام السوري. والجدير بالذكر أن الشعب السوري منقسم دينياً وطائفياً وعرقياً، ولم يشارك بالتالي معظم أبنائه في التظاهرات، كأبناء مدينة دمشق وحلب على سبيل المثال، متّخذين موقفاً موالياً، أو سلبياً، لنظام الرئيس بشار الأسد، ولأسباب مختلفة. وإلى جانب مدن أخرى، شهدت العديد من الاحتجاجات الرئيسية كمدينة حمص وحماه وجوارها من دير الزور وإدلب والزبداني، وكانت مدينة حماه قد شهدت عام ١٩٨٢ هجمات شرسة من قبل الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ضد عناصر إسلامية من جماعات الإخوان المسلمين في سورية الذين كانوا قد شنّوا هجمات على القوات الحكومية السورية حينذاك. كما يساهم في الانتفاضة المسلحة عناصر منشقة من الجيش السوري، لا يزال محدود العدد ويسمّى «الجيش السوري الحر» ـ ويُعتقد أنه هناك أكثر من «جيش سوري حرّ» واحد ـ كما هناك عناصر من السلفيين والإخوان المسلمين المسلحين الذين يعتقد أنهم مموّلون من أطراف عربية. وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه ثمة ادّعاءات أمريكية رسمية على وجود عناصر فاعلة تابعة لجماعة القاعدة، ومن المحتمل كذلك أن تكون قوات مرتزقة أجنبية تشارك في العمليات العسكرية المسلحة ضد القوات التابعة للنظام السوري. من ناحية أخرى، لم يشهد الجيش السوري وقوات الأمن السورية، اللَذين لم يتوانا عن استعمال قدراتهما المسلحة المدمرة ضد المعارضة، العديد من المنشقين عن الجيش بل بقيت المؤسسة العسكرية مخلصة للنظام.

لم يتمكّن أيٌّ من الطرفَين، حتى اليوم، من حسم المعركة لمصلحته في سورية، ولكن يبدو أن ميزان القوى لا يزال يرجح لمصلحة نظام الرئيس بشار الأسد. وفي كل الأحوال، فمع أن مجموعات من الشعب استطاعت «كسر حاجز الخوف» ونزلت إلى الشارع في مواجهة قوات النظام، إلا أن بقاء الجيش السوري موالياً للنظام، بالإضافة إلى انقسام الشعب السوري بين مؤيد للنظام وسلبي ومعادٍ له ـ أي غياب المعايير الثلاثة الأخرى التي تطرقنا إليها سابقاً ـ حالَ دون نجاح الثورة السورية حتى اليوم، أو على الأقلّ لم تتمكّن محاولة التغيير من منع إلحاق العديد من الخسائر البشرية والمادية في كِلَا الطرفين[٧].

---

(٧) للمزيد حول القوى المحركة في سورية وطبيعة الطرف المعارض لنظام الرئيس بشار، انظر: ميشيل كيلو، «سورية... إلى أين؟،» المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، ص ٧ ـ ١٩، نُشِرت أيضاً =

إن الأزمة التي تشهدها سورية اليوم تشكّل الطريق المسدود الذي وصلت إليه الحال بين قوى النظام والمعارضة السورية المسلحة التي ليست موحّدة، وبالتالي لا تمتلك برنامجاً مستقبلياً موحّداً كذلك، ولا بديلاً واضحاً يمكن أن يقنع الكثير من السوريين بالانضمام إليها. وبينما تدعم تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي (خاصة قطر والعربية السعودية) والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى بعض الدول الأوروبية كفرنسا، الانتفاضة السورية معنوياً ومادياً في بعض الأحيان، فإن إيران والاتحاد الروسي والصين تقف بالمقابل وراء النظام السوري، كما يقدم لبنان والعراق دعماً نسبياً له. وعلى الرغم من دعم الجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي، فقد فشلت كل المحاولات الإقليمية والدولية لخلع الرئيس بشار الأسد أو الضغط عليه للتنحي عن الرئاسة. وخلافاً لحالة ليبيا، فمن المستبعد الذهاب إلى حل عسكري للأزمة يتضمن تدخلاً عسكرياً خارجياً. أما النظام فيبقى مقاوماً لما يتعرض له، وقد لجأ إلى استراتيجية مواجهة تجمع بين وعود تنفيذ إصلاحات سياسية وتشديد الاستراتيجيات الأمنية لقمع الانتفاضة؛ بحيث إنه استجابة للبعد السياسي للأزمة، قام الرئيس بتفصيل نموذج دستوري جديد «على مقاسه» وقيامه باستفتاء شعبي حوله في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢ ـ وكان قد سبقه مشروع قانون انتخابي جديد، وقانون إعلام، وآخر للأحزاب الذي يتيح، نظرياً، التعددية السياسية.

فإذاً، على الصعيد النظري، يمكن القول إن هذه الإصلاحات السياسية حققت بعض المطالب التي دعت إليها الانتفاضة، ولكنها في الواقع أحادية تماماً، ولم تمر بمراحل الحوار أو المفاوضات مع الطرف الآخر. والجدير بالذكر، أيضاً، أن الإصلاحات السياسية المعتمدة، على الأقل نظرياً، ألغت دور حزب البعث السوري الذي كان مسيطراً بالكامل على الحياة السياسية في سورية منذ ١٩٦٣، وأدخلت نظام التعددية الحزبية، بالإضافة إلى دعمها لبعض الحقوق الديمقراطية الأساسية الأخرى. وبحسب القناة السورية الرسمية، فقد تمت المصادقة على مشروع الدستور الجديد بعد خضوعه لاستفتاء شعبي في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، بمشاركة ٥٧ بالمئة من الأصوات، وبتأييد ٨٩ بالمئة من الناخبين، مقابل اعتراض ١٠ بالمئة فقط. وكما كان متوقعاً ندّدت الأطراف الغربية، الميّالة إلى تنحية الرئيس بشار من منصبه، بمشروع الدستور ونتائج الاستفتاء الشعبي عليه، من دون تقديم أسباب أو اعتبارات سديدة حول انعكاس هذه المبادرات إيجابياً أو سلبياً في الاستجابة لمطالب المعارضة؛ حيث اعتبرتها هيلاري كلينتون وزيرة خارجية الولايات المتحدة «مثيرة للسخرية»، بينما دعاها غيدو فيسترفيله وزير خارجية ألمانيا بـ «المهزلة» واعتبر «عمليات التصويت صورية»[(٨)].
ولا بدّ من الاعتراف في كل الأحوال أنه لولا الانتفاضة السورية لما عمد النظام إلى تقديم هذه الإصلاحات لشعبه، بغضّ النظر عن جدّيتها.

= باللغة الإنكليزية تحت عنوان: Michel Kilo, «Syria... The Road to Where?,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 4, no. 4 (October 2011), pp. 431-444.

(٨) Zeina Karam and Ben Hubbard, «West Dismisses Syria Constitution Vote as «Farce»,» msnbc (26 February 2012), <http://www.msnbc.msn.com/id/46529956/ns/local_news-clarksburg_wv/t/west-dismisses-syria-constitution-vote-farce>.

ولكن في الوقت ذاته، طبق النظام الحل الأمني بقوة قبضة حديدية حتى بدأت القوات المعارضة الإقليمية، كقطر والعربية السعودية، بالدعوة صراحة إلى تسليح المعارضة السورية، التي كان بعضها يملك السلاح أصلاً. الأمر الذي دفع بعض عناصر المعارضة، من أمثال ميشال كيلو وآخرين في هيئة التنسيق، إلى التنبيه حول خطر استخدام المعارضة للسلاح من ناحية إضعاف الموقف المعنوي والسياسي لمطالبها المشروعة، ولجهة إمكانية تذرع النظام بالرد الشرس على قوات المعارضة في حال تم تسليحها، ثم الإفلات من العقاب. ورغم التدابير العسكرية الباطشة التي استخدامها النظام لاستعادة حي باب عمرو في حمص، إلا أنه لن يتوانى عن اتخاذ تدابير أكثر شراسة لقمع التظاهرات. علماً أن الوضع الداخلي للأزمة السورية، على الأرض، لا يطابق، أحياناً كثيرة، الصورة التي تبثها لنا وسائل الإعلام الرئيسية المعروفة عالمياً وعربياً.

من جانب آخر، فقد تعرّضت سورية للعديد من الضربات الموجعة جرّاء العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها أولاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ثم من قبل الجامعة العربية؛ حيث قطعت الأخيرة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ عملياً جميع العلاقات التجارية السورية مع البلدان العربية جراء ممانعة النظام السوري الذي بدأ من الموافقة على استقبال بعثة من المراقبين العرب، ولكنها أذعنت في وقت لاحق لاقتراح الجامعة العربية. لكن ما ساهم في إضعاف التأثير القوي للعقوبات الاقتصادية في سورية، ولو بشكل متواضع، يعود إلى سهولة اختراق الحدود التي تفصل سورية عن العراق ـ ومن خلاله أيضاً المساعدة الإيرانية ـ وعن لبنان؛ علماً أنه بحسب ما أفادته السلطات اللبنانية فقد تمّ تهريب أسلحة مموّلة من الخليج إلى المعارضة السورية عبر الحدود اللبنانية كذلك[٩].

ومن المستبعد للأزمة السورية أن تنتهي وفقاً لنموذج تونس ومصر، إلا أن التسوية اليمنية قد تكون أقرب إلى التحقق، مع إجراء بعض التعديلات عليها، ومع الأخذ بعين الاعتبار مسألة بالغة الأهمية هي أنه من غير الممكن، في أي حال مقترح، إقالة أو تنحّي الرئيس الحالي بشار الأسد عن منصبه. فإذاً لربما الحل الأمثل في هذه الظروف يقضي بإيجاد طرف ثالث، يحظى بثقة طرفَي النزاع وموافقتهما، ولكن يشترط لنجاحه انسحاب الأطراف الإقليمية والدولية من دعمها للمعارضة السورية

---

(٩) أصدرت السلطات اللبنانية ثلاث مذكرات توقيف بحق عمار عمر الأديب، محمد شاكر بشلة، ومحمد حمد الكيك من الجنسية السورية لتورطهم في قضية تجارة أسلحة غير شرعية؛ حيث أُلقيَ القبض على محمد شاكر بشلة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في مطار بيروت الدولي وهو في طريقه إلى الرياض بتهمة تهريب أسلحة إلى سورية. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أكد الأمن العام اللبناني أن عمار الأديب ومحمد بشلة قد تم نقلهما إلى سجن القبة في طرابلس، شمال لبنان. للمزيد حول هذا الموضوع، انظر إلى المقالات الصادرة في جريدة الـ دايلي ستار على النحو التالي: Syrian Arrested in Beirut on Arms Smuggling Charges,» *The Daily Star*, 31/10/2011, <http://www.dailystar.com.lb/News/Politics/2011/Oct-31/152672-syrian-arrested-in-beirut-on-arms-smuggling-charges.ashx#axzz1nvrw4OAG>; «Lebanon Issues Warrants for 3 Syrians Involved in Arms Trade,» *The Daily Star*, 3/11/2011, <http://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/2011/Nov-03/153061-lebanon-issues-warrants-for-3-syrians-involved-in-arms-trade.ashx#axzz1nvrw4OAG>, and «Lebanese Security Sends Two Syrian Detainees to Al-Quba Prison,» Now Lebanon, 10/11/2011, <http://www.nowlebanon.com/arabic/NewsArchive Details.aspx?ID=330777>.

الخارجية، ولما يسمى بالجيش السوري الحر، وبعض القوى المسلّحة من السلفيين والإخوان، المناهضة للنظام السوري. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن دعم القوى الإقليمية والدولية للمعارضة السورية لم يكن له ذلك التأثير القوي في سير الانتفاضة السورية، وإنما لعب دوره الأكبر في جعل بعض العناصر والظروف تعمل لمصلحة لاعبين إقليميين ودوليين، سواء عن قصد أو غير ذلك، للاستفادة من الأزمة في المنطقة. ولكن بصرف النظر عن نتائج الانتفاضة السورية، يبدو واضحاً أن صورة النظام وهيبته قد اهتزت إثر الأزمة الحالية. وأيّاً كانت المعادلة التي ستخرج بها سورية من ظروفها الحالية فإن النظام الحالي قد خسر الكثير من مكانته وهيبته، ولن يتمكن من لعب دوره الإقليمي أو الدولي الذي كان يلعبه في الأربعة عقود المنصرمة.

سابعاً: المغرب وعُمان والأردن: ديناميات مختلفة، وتدابير ذكية وإصلاحات سريعة، وبدايات مجهضة؟

١ ـ المغرب: تحول سلمي نحو نظام ملكي دستوري؟

على ضوء الأحداث والتطورات في تونس ومصر وليبيا، بالإضافة إلى نزول أعداد غفيرة من الشعب المغربي في تظاهرات سلمية، قام الملك محمد السادس في المغرب، حيث النظام ملكي مطلق، بالمبادرة الحكيمة نحو إنشاء لجنة مؤلفة من شخصيات وفعاليات مغربية محترمة وجديرة بالثقة لاقتراح تعديلات دستورية تضع المغرب في اتجاه التحول نحو نظام ملكي دستوري. وبالفعل، قدمت اللجنة مسودة مشروع دستور جديد، واقترحت فيه تعديلات طرحت لاحقاً لاستفتاء شعبي وحازت موافقة الأغلبية العظمى للشعب. وعلى إثره، تم إجراء انتخابات نزيهة فاز فيها الحزب الحائز أكثرية المقاعد برئاسة مجلس الوزراء، كما تم تشكيل حكومة ائتلافية تتكون من خمسة أحزاب لضمان قاعدة عريضة داخل مجلس النواب الجديد.

وعلى الرغم من أن المعادلة الدستورية الجديدة تشكل مزيجاً غريباً يستجيب لمختلف أطراف الحياة السياسية المغربية الحية منذ الاستقلال، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق نظام دستوري ملكي، مع أنها أخذت العديد من الخطوات بهذا الاتجاه، حيث إنه لا يزال بحوزة الملك العديد من السلطات إلى جانب لقب «أمير المؤمنين». ولكن في نهاية المطاف وباتخاذ تدابير سريعة ومدروسة، نجح الملك محمد السادس في تهدئة مطالب الشعب المغربي بشكل عام. ولذلك لم يكن من الممكن توفّر العوامل الأربعة التي تم تناولها في هذا المقال على حالة المغرب، ولعل السبب يعود إلى التركيبة السياسية والبيئة الخاصة بالمغرب[١٠].

---

(١٠) للمزيد حول التعديلات الدستورية المغربية في إطار الربيع العربي، انظر: عبد الإله بلقزيز، «المغرب... إلى أين؟: المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها ونتائجها،» المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، ص ٣٤ ـ ٥٩. نُشِرت أيضاً باللغة الإنكليزية تحت عنوان: Abdelilah Belkeziz,

٢ ـ عمان: السلطان قابوس لا يزال يتفادى التحديات بعد كل هذه السنوات

لقد حكم السلطان قابوس السلطنة العمانية منذ أن انقلب على والده وخلعه عن منصبه ليستلم سدّة الحكم في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠، وهو يعمل منذ ذلك الحين على تفادي تغيير النظام جذرياً، مع إصلاحات تدريجية محسوبة ومنضبطة نسبياً بالمعايير الخليجية؛ ففي عام ١٩٧٣، على سبيل المثال، لجأ السلطان قابوس إلى طلب يد العون والمساعدة العسكرية من شاه إيران الذي أرسل إليه نخبة من الفرق الإيرانية والطيارات المروحية، وبدعم من القوات البريطانية الخاصة (SAS) وأطراف أخرى[11]، لقمع ثورة ظفار الدموية التي كانت قد طالت. وعلى الرغم من قيام انتفاضة سلمية في عُمان عام ٢٠١١، إلا أن السلطان قابوس سرعان ما قرأ الإشارات وتداركها قبل تطورها، وبالتالي استطاع استباق الأحداث التي وقعت في أنظمة عربية أخرى عن طريق اتباع عدد من التدابير الذكية. حيث أذعن أولاً لمطالب المتظاهرين الرئيسية، ثم أقال بعض العناصر من الحكومة، وانتهى بإجراء عدد من التعديلات الدستورية، وهي تدابير أخمدت نار الانتفاضة بدون أن تعني عدم اتّقادها في المستقبل.

٣ ـ الأردن: القضية الفلسطينية ومسألة تطبيق العوامل الأربعةعلى الحالة الأردنية

شهد الأردن، من ناحيته، العديد من التظاهرات المتفرقة والمتكررة على مرّ السنين، الأمر الكفيل بالدلالة على أن الشعب الأردني قد كسر حاجز الخوف وهو دوماً مستعد لكسره. ولكن المجتمع الأردني غير متماسك نظراً إلى كون العديد من أبنائه هم من أصل فلسطيني ممّن تمّ تجنيسهم، مقابل الأردنيين الأصليين ذوي الأصول البدوية القبلية الذين عادة ما يكونون موالين للنظام الملكي الحاكم. هذا وقد زاد انقسام الفريقين بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧، حتى شهدت الأردن صراعات بين الجيش الأردني والفلسطينيين أثناء أحداث «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠. من ناحية أخرى، أشار أحمد عبيدات، رئيس الوزراء السابق، مؤخراً أنه حتى الأردنيون الأصليون قد ضاقوا ذرعاً من استفحال الفساد في الأردن، ولم يعد جميعهم على حد سواء يدعم الملك عبد الله من دون تحفظ، خاصة وأن أحد مظاهر الفساد يتمثل ببيع الموارد الأساسية الاستراتيجية بأسعار زهيدة إلى بعض الجهات الخارجية. ثم أنه في الواقع، كان قد تم طرح قضية «الجنسية» الفلسطينية ـ الأردنية، واقتراح قيام «ملكية دستورية» في الأردن، في دستور عام ١٩٥٢، وهما مذ ذاك الوقت موضوعان على «جدول الأعمال»، ولو نظرياً على الأقل، ولكن على مستوى التطبيق، لم يتحقق سوى القليل، خاصة بسبب غياب آليات عمل محددة، واضحة وصريحة[12].

«Morocco and Democratic Transition: A Reading of the Constitutional Amendments-their Context and Results,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 5, no. 1 (January-March 2012), pp. 27-53.

(١١) انظر: منى سالم سعيد جعبوب، قيادة المجتمع نحو التغيير: التجربة التربوية لثورة ظفار (١٩٦٩ ـ ١٩٩٢) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

(١٢) انظر: أحمد عبيدات، «تداعيات الثورة في الأردن،» ورقة قدمت إلى: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد =

لقد دعم الأردنيون إلى حدّ كبير انتفاضات الربيع العربي منذ نشأتها الأولى في تونس. وبالفعل، كسر الأردنيون حاجز الخوف، ونزل المواطنون إلى الشارع في تظاهرات سلمية، ولكنهم على عكس المتظاهرين في الدول المجاورة، هتفوا قائلين: «الشعب يريد إصلاح النظام» بدلاً من إسقاطه. وبالتالي، تحرك الملك عبد الله لتعديل الدستور، ولكن تعديلاته لم تمس جوهر النظام، على عكس التعديلات الدستورية التي أدخلت في المغرب، بل ولاتزال هذه التعديلات مجهولة المصير، وما من خطة واضحة حول كيفية تنفيذها. وكما كان متوقعاً، بقي الجيش، الذي يعد عالماً بذاته في الأردن والذي يشكل جهة صرف لمبالغ طائلة غير مبررة، داعماً للنظام الحاكم.

استجابة للربيع العربي شهدت الانتفاضات نشأة قوة جديدة شبابية على الساحة السياسية الأردنية التي عرفت فيما بعد باسم «الجبهة الوطنية للإصلاح» والمؤلفة من شخصيات مستقلّة، بالإضافة إلى أحزاب معارضة من إسلاميين وقوميين عرب ويساريين، ولكن المشكلة تكمن في أنه ما من ضمان لتماسك أو استمرارية هذا الائتلاف، كما يقول عبيدات. علاوة على ذلك، فإن الدرجة المطلوبة لقيام تماسك اجتماعي أو وطني في الأردن إما لم تكن متوافرة في الأفق، أو على الأقل لم تكن ملموسة مقارنة بدول أخرى، وقد يكون السبب من وراء ذلك يعود إلى الديناميات الديمغرافية التي لطالما سادت في الأردن إلى حد ما، حيث يمكن القول إن الأردن لا يزال امتداداً «للقضية الفلسطينية». وبغياب بيانات ميدانية، تجريبية صادقة، يمكن القول إن نسبة عالية من الشعب الأردني لا يزال يدعم الملكية الهاشمية؛ بمعنى أنه بالنسبة إليهم قد تكون استجابة النظام الحالي لمطالب سياسية متواضعة نسبياً وإيلائه عناية أكبر بمحاربة الفساد قد تشكل تدابير كفيلة ببقاء النظام الحاكم في الأردن، الأمر الذي يحول دون تبني مطالب جذرية أخرى، تدور حول فلك الربيع العربي الذي تقلصت أهميته في الأردن في الآونة الأخيرة. وأخيراً، ينبغي الإشارة إلى أن مجاورة الأردن لاسرائيل جغرافياً تلعب دوراً حاسماً في إمكانية سماح الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى إسرائيل نفسها، بقيام انتفاضات قد تأخذ منحىً خطراً، وذلك في حال نزول عدد غفير من الناس في مواجهة النظام أصلاً، الأمر المستبعد في الأردن.

• **البلدان العربية الأخرى**

لا تزال نتائج وتبعات الربيع العربي غير واضحة تماماً في عدد من البلدان العربية الأخرى، كالجزائر والسودان وموريتانيا والعربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ولبنان على سبيل المثال، لكونها شديدة التأثر بعواقب وتأثيرات تظاهرات الربيع العربي الحاصل في البلدان العربية الأخرى. وبخاصة أن في بعض هذه البلدان جالية كبيرة من الأقلية الشيعية، كالعربية السعودية والكويت، بينما تعتبر دول أخرى كموريتانيا أكثر تماسكاً وتجانساً، على الصعيد الديني

= السويدي بالإسكندرية، تحرير عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني، وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

أو الطائفي على الأقل. ومن ناحية أخرى، فإن السرعة التي تشكلت فيها الثورات قبل انتشارها عبر الحدود، بالإضافة إلى نتائجها التي عكست في الواقع رسالة إلى جميع أنحاء الوطن العربي؛ أن التغيير ممكن من الداخل وأنه في متناول الأيدي، ويوحي أنه ثمة المزيد من الأحداث التي يمكن لها أن تتشكل في المستقبل. ولكن في المقابل، قد تلجأ بعض الأنظمة العربية إلى اتخاذ تدابير للحؤول دون قيام الانتفاضات من خلال اتخاذ تدابير مالية معينة وإجراء تنازلات سياسية ثانوية أو توزيع إعانات مالية، وهي الإجراءات الكفيلة بتنفيس الضغط المحتقن أو حتى بشراء صمت الشعوب كما فعلت بعض أنظمة الخليج الغنية في الواقع. ومع ذلك، يرى البعض أن هذه الإصلاحات المؤقتة ليست سوى جرعات مسكنة لعاصفة الربيع العربي وأن المسألة مسألة وقت قبل أن تعود رياح التغيير لاكتساح هذه الأنظمة التي لا تزال آمنة نسبياً منه.

ثامناً: قضية دور الإعلام في الربيع العربي

من المفيد التذكير بأن العديد من ثورات العصر المعاصر نجحت من دون استخدام الفضائيات أو وسائل الإعلام الاجتماعي كثورتي إندونيسيا وإيران على سبيل المثال. ولكي يكتمل هذا المقال ينبغي التطرق، ولو باختصار أو بشكل مقتضب، إلى آثار الإعلام في الربيع العربي والدور الأساسي الذي لعبه في الإسهام بنجاح أو فشل بعض الثورات والانتفاضات؛ حيث كان دور وسائل الإعلام الاجتماعي كالـ «فيس بوك» والـ «تويتر» (Facebook, Twitter) في تقديم المساعدة والدعم اللوجيستي للثورات إلى جانب دورها في التعبئة الشعبية التي قد تكون قنوات الأخبار الفضائية كالجزيرة والعربية (بدرجة أقل) لعبت الدور الأهم فيه ـ ما عدا في البحرين ـ حيث لعبت في الواقع وسائل الإعلام الخارجي كالمحطات الإيرانية ووسائل الإعلام الروسي دورها في مسار الأحداث. ومع ذلك، لا يمكن البت بأن لوسائل الإعلام الفضائي دوراً حاسماً في مجرى أحداث جميع الثورات من دون استثناء، خاصة على ضوء الأحداث في سورية اليوم. ولكن بغضّ النظر عن مسألة فائدة وسائل الإعلام أو قيمتها الاستراتيجية الدقيقة في تعبئة وتقرير مصير الانتفاضات، لابد من الإقرار أن التغطية المباشرة للأحداث، وبثها عبر شباكات الإنترنت أو على التلفاز، بالإضافة إلى مشاهد الفيديو التي تلتقط عبر الهواتف النقالة ساهمت في نقل مختلف خطابات الثورات وشعاراتها إلى المجتمع الدولي، كما نجحت في جذب جمهور واسع من المشاهدين في أنحاء العالم كافة إلى قلب الثورات.

تاسعاً: دور اللاعبين العرب، والإقليميين والدوليين في الربيع العربي

وأخيراً، ينبغي تسليط الضوء على مواقف اللاعبين العرب، والإقليميين والدوليين تجاه الربيع العربي؛ حيث فضحت هذه الثورات والأحداث العربية، على المستوى العربي والدولي، المعايير المزدوجة الفادحة التي تقوم عليها مواقف ومصالح مختلف الأطراف الغربية والعربية. فبشكل عام،

لم تكن مواقف الأنظمة العربية مبنية على مبادئ قيمية ومعايير ثابتة وغير متناقضة؛ ففي حالة ثورتَي تونس ومصر، بقيت سورية والجزائر والمغرب، بالإضافة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء قطر حيث المقرّ الرئيسي لقناة «الجزيرة»، صامتة تجاه تلك الأحداث. أما الموقف القطري فجاء داعماً للثورة في تونس ومصر، وبذلت بالتالي الجزيرة تغطية إعلامية حصرية ذات تأثير كبير في مجرى الأحداث فيهما، ولكن قطر نفسها وفضائية «الجزيرة» تعاملت بشكل مختلف مع انتفاضة البحرين وعُمان، كما لم تسمح بإمكانية انتقال عدوى الثورة أو أحد أشكالها إلى أراضيها.

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية من جهتها، صراحة أنها تفاجأت بهذه الثورات، كما جاء على لسان الأكاديميين والمفكرين الأجانب ومختلف المؤسسات الفكرية التحليلية[١٣]، وهكذا ترددت الحكومات الغربية بدعم الثورة في تونس ومصر في البداية، ولكن حين اتّضحت معالم نجاحها تغيرت مواقفها تباعاً.

وبالعودة إلى مواقف الأنظمة العربية، يمكن الملاحظة أنه بعد نجاح ثورتَي تونس ومصر، خرجت دول مجلس التعاون الخليجي ومعظم الأنظمة العربية الأخرى عن صمتها، خاصة في دعمهم للثورة الليبية للإطاحة بنظام القذافي، باستثناء سورية والجزائر والمغرب. وفي هذا الإطار، تقدمت الجامعة العربية، بتوصية من مجلس التعاون الخليجي، بدعوة إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة طالبة التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي «ناتو» في ليبيا، وإقامة منطقة حظر جوي من أجل حماية الشعب الليبي وإسقاط النظام. وهكذا ومن خلال الناتو، شاركت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية عسكرياً في خلع القذافي وإبادة الموالين لنظامه، مع الإشارة إلى أن تركيا لم تدعم الانتفاضة الليبية في البدء لما يربطها من علاقات اقتصادية ومصالح جمّة مع نظام القذافي، ولكن سرعان ما غيّرت موقفها وتحولت إلى دعم الناتو. وبالمقابل، وعلى الرغم من التدابير العسكرية الصارمة التي اتخذها نظام علي عبد الله صالح لقمع الثورة في حالة اليمن، بقيت الجامعة العربية وكذلك القوى الغربية صامتة تماماً، فيما قدم مجلس التعاون الخليجي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة تسوية معدة خصيصاً لحفظ ماء وجه الرئيس اليمني وللحؤول دون قلب ميزان القوى فجأة في اليمن، وخاصة لاحتمال تأثير ما يحدث فيها على بقية الخليج والخوف من قيام حرب أهلية هناك. وفي حالة البحرين وعمان والأردن، بقيت دول مجلس التعاون الخليجي داعمة بالكامل للنظام الحاكم بينما حافظت الجامعة العربية على صمتها وذهبت القوى الغربية إلى التنديد الخجول بالأحداث والعنف المستخدم هناك. أما العربية السعودية فقد سارعت إلى إرسال قوات «درع الجزيرة» للحؤول دون تأزم الأوضاع في البحرين وتهديدها للمملكة السعودية. في المقابل، سارعت الجامعة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة قطر والعربية السعودية، في دعوتها ودعمها للعقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري، بينما

(١٣) انظر: F. Gregory Gause III, «Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability,» *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 4 (July-August 2011).

ذهب الغرب، وتركيا ـ على الرغم من العلاقات الثنائية التي تربطها بسورية خاصة في السنوات القليلة الماضية ـ نحو معارضة النظام السوري بكل الوسائل الممكنة لخلع الرئيس بشار الأسد، فيما بقيت روسيا والصين وإيران داعمة له. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الانقسام الذي حصل بين اللاعبين الدوليين؛ بحيث نجد فريقاً مؤلفاً من روسيا والصين وإيران مقابل فريق آخر يضم الغرب ومعظم الأنظمة العربية الأخرى، وخاصة فيما يعني قضيتَي ليبيا وسورية، إنما يعود إلى عوامل وأسباب خارجية غير مرتبطة مباشرة بالربيع العربي وحده.

وللاستفاضة بموضوع تأثير مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، في الربيع العربي لا بدّ من إجراء دراسة تحليلية خارج إطار هذه المقالة المتواضعة. ومع ذلك، ينبغي التذكير بأن الدعم الخارجي والمباشر للشعوب المتفضة لا يشكل أحد العوامل الضرورية لنجاح الثورة، وخير دليل على ذلك ثورتا تونس ومصر اللتان حدثتا من دون دعم خارجي، ولكن التدخل المباشر لتحالف الناتو في ليبيا، بناء على القرار ١٩٧٣ لمجلس الأمم المتحدة، لعب دوراً حاسماً في تعطيل قوات القذافي العسكرية الأمر الذي أطاح النظام.

ورغم عدم لجوء اللاعبين الدوليين والعرب، بخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، إلى التدخل العسكري في سورية، إلا أنهم لم يتوانوا عن فرض أقصى الضغوط على النظام السوري بشتى السُبل والوسائل من دون التمكن بعد من إسقاط نظام بشار الأسد، وهو الأمر الدال على أن الدعم الخارجي أو غيابه لا يشكل بالضرورة «شرطاً أساسياً» لنجاح أو فشل ثورات الربيع العربي، وبالتالي ثمة عناصر أخرى وظروف موضوعية تلعب دورها في كل دولة على حِدة، إلى جانب دور القوى الداخلية والإقليمية والدولية. وأما بالنسبة إلى المستقبل، وإلى احتمال تأثير الظروف التي يعيشها الوطن العربي اليوم في أنظمة الخليج بخاصة، فإن وجود قواعد عسكرية أمريكية مستترة في الخليج يحول دون احتمال حصول تغيير سياسي جذري هناك، على الأقل نظرياً وفي المستقبل القريب.

وفي كل الأحوال يبقى واضحاً أن المجتمع الدولي، كما هو حال العديد من الأنظمة العربية، يطبّق المعايير المزدوجة، وبالتالي لا يمكن اعتبار مواقفه تجاه الربيع العربي مبنية على مبادئ قيمية ومعايير ثابتة وغير متناقضة حتى ولو كانت الحالات والظروف مماثلة لبعضها البعض، الأمر الواضح في الاختلاف بين خطاب المجتمع الدولي وأفعاله على أرض الواقع. وكذلك أضحى جلياً مع مرور الوقت أن المشهد الدولي لم يعد تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أو القوى الغربية الأخرى، وأن موقف القوى الدولية، بخاصة روسيا والصين، يوحي بأن النظام العالمي الأحادي القوة الذي قام بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، قد أمسى شيئاً من الماضي.

خاتمة

ما من مجال للشك في أن الربيع العربي ونتائجه المستقبلية واحتمال استمراره سوف يبقى موضع اهتمام ودراسة وتحليل لأعوام عديدة مقبلة. ولا يمكن لأحد أن يدّعي فهم جميع الدروس

التي يمكن استخلاصها منه أو أن يقترح أنه استطاع استنباط نظرية مطلقة، أو بلورة نموذج تحليلي شامل متكامل في دراسته له. وبناء على الدراسة المستخلصة من التجربة السورية، لا يمكن اعتبار عامل التدخل العربي والخارجي والدولي، أو العامل الإعلامي في التأثير في الثورة له دور حاسم وحتمي في إنجاحها أو فشلها. ولكنني أقترح في هذه المقالة وجود مجموعة مؤلفة من أربعة عوامل تلعب دوراً حاسماً في إنجاح الثورات متى ما اجتمعت سوياً، وفي الوقت ذاته، وهي على الشكل التالي: كسر «حاجز الخوف»؛ التظاهر بشكل سلمي؛ وجود حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر الوحدة الوطنية؛ بالإضافة إلى مسألة موقف القوات المسلحة (الجيش) من الانتفاضات الشعبية.

يدعم التحليل الوارد في هذه المقالة الفرضية المذكورة في مقدمة الورقة، وأرجو أن أكون قد سلّطت الضوء على الديناميات والتطورات المستقبلية المحتملة حيث تشكلت الثورات، خاصة وأن العوامل الأربعة متى اجتمعت يمكن استخدامها كأدوات تحليلية مفيدة وكمعايير تفسر نتائج مختلف الانتفاضات العربية ونجاحها النسبي، بالإضافة إلى طرحها لسيناريوهات وتطورات ممكنة للمراحل الانتقالية المقبلة، وما يمكن أن يتشكل من انتفاضات أخرى في المستقبل.

الفصل السادس

المؤتمر القومي ـ الإسلامي: إلى أين..؟[*]

كان مركز دراسات الوحدة العربية منذ بداية عمله الفعلي في بيروت في أول عام ١٩٧٨، قد اهتم بموضوع العلاقة بين التيارين القومي والإسلامي، وكانت بسبب أهميتها هذه من أوائل أنشطته في عام ١٩٧٩، وقبل قيام الثورة الإسلامية في إيران، الدعوة إلى ندوة حول القومية العربية والإسلام[1] والتي عقدت خلال عام ١٩٨٠ ونشر المركز وقائعها في نيسان/أبريل ١٩٨١. وقد شارك في تلك الندوة سبعة وأربعون مفكراً وباحثاً من التيارين، مع تنوع مِن كل منهما، ولعل قائمة المشاركين فيها توضح ذلك. ومنهم من غادرنا إلى العالم الآخر من أمثال: د. إحسان عباس، د. أحمد صدقي الدجاني، أ. أمين هويدي، د. أنور عبد الملك، أ. جوزيف مغيزل، د. خلدون ساطع الحصري، أ. عادل حسين، د. عبد العزيز الدوري، د. قسطنطين زريق، إضافة إلى آخرين لا يزالون أحياء بيننا.

* * *

وفي عام ١٩٨٩، وبعد مواصلة اهتمامه بالموضوع، إضافة إلى اعتبارات أخرى مستجدة، فقد عقد المركز في القاهرة ندوة بعنوان «الحوار القومي ـ الديني» ولم تكن استكمالاً ومتابعة للندوة السابقة، ولكنْ فرضتْها نتائج «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي انتهى المركز منه عام ١٩٨٨ والذي توصل إلى أن أحد متطلبات المسار أو الطريق لتحقيق «مشهد الوحدة العربية الاتحادية» هو قيام حركة جديدة تتبنى مشروعاً حضارياً عربياً جديداً حدد مشروعُ الاستشراف عناصرَه الستة التي يدور حولها النضال العربي وهي:

(*) نُشِر، في: المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٣٥ (أيار/مايو ٢٠١٥)، ص ١٤٣ ـ ١٥٠.

(١) القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، وقد صدرت ثلاث طبعات (ط ١، ١٩٨١؛ ط ٢، ١٩٨٢ وط ٣، ١٩٨٨).

ـ الوحدة العربية، في مواجهة التجزئة بكل صورها القطرية والطائفية والقبلية.

ـ الديمقراطية، في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته.

ـ التنمية المستقلة، في مواجهة التخلف أو النمو المشوّه والتابع.

ـ العدالة الاجتماعية، في مواجهة الظلم والاستغلال بكل صوره ومستوياته.

ـ الاستقلال الوطني والقومي، في مواجهة الهيمنة الأجنبية الإقليمية والدولية.

ـ التجدد الحضاري، في مواجهة التجدد التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

وقد انتهى المركز، بعد عمل بحثي مُضْنٍ، ومشاركة واسعة من التيارين إلى صياغته «المشروع النهضوي العربي» ونشره عام ٢٠١٠[٢].

كما كان «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» قد انتهى أيضاً إلى أن «تقوم الحركة القومية الجديدة» ذات «المشروع الحضاري العربي الجديد» بحوار جاد مع فصائل القوى التقدمية العربية الديمقراطية الأخرى، ومع القوى الثورية الإسلامية المقتنعة بالديمقراطية بشكل خاص، وفي حدود الأسس والمعايير التي أشار إليها المشروع. واستجابة لذلك تبنى المركز عقد ندوة فكرية لحوار قومي ـ ديني بين التيارين بفصائلهما وتوجهاتهما المختلفة. وقد شارك في هذه الندوة خمسون من الباحثين والمفكرين، من الفصائل المختلفة للتيارين، المقتنعة بالديمقراطية، وقد غادرنا منهم إلى العالم الآخر كل من: د. إبراهيم سعد الدين، د. أحمد الربعي، د. أحمد صدقي الدجاني، د. إسماعيل صبري عبد الله، أ. أمين هويدي، أ. جوزيف مغيزل، د. عبد العزيز الدوري، د. عبد الله عبد الدائم، أ. فريد عبد الكريم، د. قسطنطين زريق، أ. محجوب عمر، د. محمد عابد الجابري، أ. محمد الغزالي، د. محمد المسعود الشابي، إضافة إلى ثلّة من المفكرين والباحثين الذين ما زالوا أحياء معنا.

وقد حققت تلك الندوة تقارباً وتفاهماً فكرياً بين التيارين أكبر كثيراً مما كان متوقعاً، وتم بحث قضايا رئيسية تهم التيارين، وتبين وجود توافق فكري بين أقطاب من التيارين لم يكن يُتصوَّر وجوده من قبل، ومهدت تلك الندوة إلى التفكير الجدي في صيغة أكثر دواماً تجمع بين التيارين. وقد نشرت وقائع هذه الندوة في العام نفسه[٣].

* * *

وفي عام ١٩٩٣، وفي ضوء نتائج ندوة «الحوار القومي ـ الديني»، وكان قد مضى على قيام «المؤتمر القومي ـ العربي» ثلاث سنوات، فقد أوصى المؤتمر السنوي للمؤتمر القومي ـ العربي

---

(٢) المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠). وقد صدرت منه ثلاث طبعات حتى الآن (ط ١، ٢٠١٠؛ ط ٢، ٢٠١١ وط ٣، ٢٠١٣).

(٣) الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، معدّو أوراق العمل طارق البشري [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ٣٨١ ص، كما صدرت طبعة ثانية منه عام ٢٠٠٧.

بإجراء الاتصالات اللازمة لبحث إمكانية قيام «مؤتمر قومي ـ إسلامي» يحقق خطوة وصيغة متقدمة للتعاون بين التيارين، وكلف الدكتور خير الدين حسيب بإجراء الاتصالات اللازمة مع الفصائل الإسلامية المختلفة المقتنعة بالديمقراطية لإقامة هذا المؤتمر.

وبعد قيامه باتصالات واسعة ومكثفة مع تلك الفصائل، تم الاتفاق والدعوة إلى «المؤتمر القومي ـ الإسلامي» الذي عقد في بيروت في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وبمشاركة مئة وثلاثة من أهل الفكر والعلم والسياسة والفعاليات المهنية والحركية، ومن بينهم أعلامٌ وقيادات من فصائل الفكر والمؤسسات والحركات الأكثر فعلاً في ساحات العمل القومي ـ الإسلامي، جاؤوا من مختلف قطاعات الأمة بتياراتها الفكرية ودياناتها ومذاهبها المتعددة وخصوصياتها اللغوية والثقافية. والذي أقر النظام الأساسي والداخلي للمؤتمر، كما أقر برنامج عمل للمؤتمر، ونشرت وقائع المؤتمر في كتاب صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في تموز/يوليو ١٩٩٥[٤].

وقد تضمن «البيان الختامي» الصادر عن الاجتماع التأسيسي للمؤتمر القومي ـ الإسلامي عدداً من القرارات، والمهام المرحلية على صعيد التفاعل الفكري، والعمل السياسي.

أولاً: القرارات

انطلاقاً من هذا الموقف التاريخي، قرر المؤتمرون ما يأتي:

١ ـ رفض التسويات المطروحة لإنهاء الصراع العربي ـ الصهيوني وإغلاق ملف القضية الفلسطينية على نحو يهدر حقوق شعب فلسطين ويهدد الأمة العربية، ومتابعة النضال لتحقيق هدف تحرير فلسطين والجولان وجنوب لبنان.

٢ ـ دعم الانتفاضة المجاهدة في فلسطين والمقاومة الباسلة في لبنان.

٣ ـ رفض التطبيع مع العدو الصهيوني تحت أيِّ صورة وفي أي مجال، وإدانة الخطوات التي تمت لاختراق المقاطعة لإسرائيل.

٤ ـ رفض الوجود الأجنبي وأشكال الهيمنة الأجنبية كافة.

٥ ـ متابعة النضال والجهاد والكفاح لتحقيق هدف الوحدة العربية، والعمل لإيجاد الحقائق الوحدوية على أرض الواقع في وطننا العربي الكبير، بما ينعكس على الحياة اليومية لأبناء أمتنا إقامة وتنقلاً وعملاً في نطاق التعبير عن مبدأ «المواطنة العربية».

٦ ـ الدعوة إلى مصالحة عربية شاملة تبدأ بمصالحة بين الحكومات العربية وشعوبها والانتقال مباشرة إلى تفعيل وإحياء مؤسسات العمل العربي المشترك، التي هي قوام نهوض النظام العربي في

(٤) المؤتمر القومي الإسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥هـ ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

مواجهة مخططات الهيمنة التي تستهدف الدول العربية بقدر ما تستهدف الأمة، وعلى طريق تحقيق هدف الوحدة العربية.

٧ ـ المطالبة بالرفع الفوري للحصار عن العراق بشكل كامل وكلي، ومن دون قيد أو شرط، ودعوة جامعة الدول العربية والحكومات العربية كافة، لبذل الجهود عربياً ودولياً لوضع حد لهذا الحصار، وفتح الحدود العربية مع العراق، وتزويد الشعب العراقي بكل الأدوية والأغذية التي يحتاجها لحين رفع الحصار الشامل، والعمل على استعادة العراق إلى الأمة العربية ليقوم بدوره القومي... وكذا رفع الحصار المفروض على بلدان الأمة العربية الأخرى وفي مقدمتها ليبيا والسودان.

٨ ـ دعوة الحكومة العراقية إلى العمل على إيجاد حل نهائي لمسألة «الأسرى والمفقودين الكويتيين».

٩ ـ التمسك بالوحدة الوطنية في مواجهة محاولات التفتيت والتفكيك، واعتماد الشورى منهاجاً لتبادل الرأي وتحديد سبل العمل والتعددية قاعدة، والديمقراطية آلية للعمل السياسي، والحوار وسيلة لإدارة الخلاف السياسي.

١٠ ـ التشديد على حق كل القوى السياسية في مباشرة العمل العام في ظل الشرعية الدستورية، والمشروعية القانونية.

١١ ـ إدانة كل انتهاك للحريات وحقوق الإنسان والعمل على إلغاء القوانين الاستثنائية في الوطن العربي، وضرورة الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتسهيل عودة المنفيين والمختطفين والمجاهدين.

١٢ ـ طرح قضية المدنيين المحتجزين والمعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية على الرأي العام العالمي وفضح الممارسات الصهيونية العنصرية، ودعوة المعنيين بحقوق الإنسان إلى الإسهام في ذلك.

١٣ ـ التشديد على خطورة سياسة الخصخصة، وكذا خطورة إنهاء دور الدولة في تأمين التنمية الداخلية، والخضوع لسياسة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، واعتبار هذه السياسات من وجوه التبعية التي يراد أن تُدفع أمتنا إليها، وتنبيه الرأي العام العربي وصناع القرار في الوطن العربي إلى مخاطر نظام الشرق الأوسط وسوقه على مختلف جوانب الحياة العربية واقتصادات البلدان العربية، واستنفار الطاقات العربية لإنجاح السوق العربية المشتركة.

١٤ ـ يستنكر المؤتمر حملات الإبادة التي تستهدف شعبَي البوسنة والهرسك ويؤكد حقهما في الدفاع عن النفس وضرورة رفع الحصار المضروب عليهما للتزود بالسلاح وشرائه.

١٥ ـ العمل على توثيق العلاقات بين الأمة العربية وشعوب الدائرة الحضارية العربية الإسلامية انطلاقاً من حقيقة أن النهوض العربي متكامل مع نهوض العالم الإسلامي، والدعوة إلى استنفار طاقاتنا العربية والإسلامية لمتابعة تحقيق تجددنا الحضاري والإسهام في عمران عالمنا.

ثانياً: المهام المرحلية

وإذ يرى المؤتمرون أن الخطوة التي تمت تمثل لحظة تاريخية مهمة، ينبغي أن تستثمر لصالح دفع مسيرة العمل الوطني في الأمة العربية، فإنهم يدعون إلى اتخاذ مجموعتين من الإجراءات، الأولى تتعلق بالتفاعل الفكري بينهما، والثانية تنصبّ على العمل المشترك في المجال السياسي.

١ ـ على صعيد التفاعل الفكري، فإن المؤتمر يوصي بـ:

أ ـ السعي إلى تنظيم سلسلة من الندوات والحوارات على المستوى القومي بين الطرفين حول القضايا الفكرية التي تهمهما، وفي مقدمتها صياغة المشروع النهضوي القومي الإسلامي بجميع أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية والإعلامية.

ب ـ السعي إلى تنظيم حوارات على المستوى القطري بين الطرفين للخروج بتصورات مشتركة منبثقة من حاجات المواجهة للتحديات المطروحة في كل قطر.

ج ـ بذل كل الجهود للارتقاء بمستوى الخطاب، خاصة في أجهزة الإعلام، بما يساعد على دفع الحوار وإثرائه، وتركيزه على القضايا والمصالح السياسية للأمة مع العمل على فتح المنابر الإعلامية المتوافرة للطرفين، من أجل الإسهام في مزيد من التفاعل الفكري بينهما.

٢ ـ وعلى صعيد العمل السياسي، فإن المؤتمر يوصي بـ:

أ ـ إعادة بناء وهيكلة مؤسسات مواجهة التطبيع في ضوء الظروف المستجدة، مع توسيع نطاق المشاركة فيها من قِبَل القوى الوطنية السياسية والنقابية المناهضة للتطبيع كافة، وتعزيز المقاطعة الشعبية للسلع والمنتجات وجميع صور التعاون الثقافي مع العدو الصهيوني، وإدانة المؤسسات أو الأشخاص التي تمارس التطبيع بأشكاله كافة على مستوى الوطن العربي.

ب ـ بناء مؤسسات لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بمدى التغلغل الصهيوني في مختلف المجالات الاقتصادية والأكاديمية والثقافية في البلدان العربية، وكشف مخاطرها دعماً للحملةِ المواجهةِ للتطبيع.

ج ـ إحياء لجان مناصرة المقاومة الفلسطينية واللبنانية وتعميمها في جميع البلدان العربية وتقويتها بالسبل المتاحة كافة.

د ـ العمل المشترك بين الباحثين في التيارين على إصدار سلسلة من الدراسات حول المشروعات المقترحة للسوق الشرق أوسطية وأضرارها المباشرة على الاقتصاد العربي وعلى مستقبل التعاون بين البلدان العربية، مع اقتراح السياسات البديلة لتفعيل آليات العمل العربي المشترك.

هـ ـ تكليف لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر لتنسيق الجهود الرامية إلى رفع الحصار عن الشعوب العربية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمحتجزين في السجون العربية، وتسهيل عودة المنفيين، ورفع الحصار عن المحاصرين.

و ـ التنسيق بين فصائل التيارين بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان من أجل اتخاذ المواقف الواضحة من جميع الانتهاكات التي تمس الحريات العامة وحقوق الإنسان في أرجاء الوطن العربي.

ز ـ دعوة التيارين القومي والإسلامي إلى التعاون والتنسيق في تعزيز الصف الوطني، وبخاصة في مجالات الانتخابات المحلية والتشريعية والنقابية.

ح ـ تكليف لجنة المتابعة بالسعي إلى دعم الحوار بين الحركة الإسلامية والدولة في أكثر من قطر عربي وخاصة في القطر الجزائري.

وقد تضمن النظام الأساسي والداخلي اختيار «منسق عام» للمؤتمر يتم اختياره مداورة بين التيارين، و«لجنة متابعة» لمدة أربع سنوات وتكون اللجنة مؤلفة من (٢٦) عضواً يتم اختيارهم مناصفة من قبل التيارين، وأن يعقد المؤتمر اجتماعه العام مرة كل سنتين.

* * *

وقد استمر مركز دراسات الوحدة العربية بالاهتمام بالجانب الفكري لما يهم التيارين فأصدر: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**(٥)؛ **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**(٦)، **والحركات الإسلامية في الوطن العربي**(٧) وكتباً أخرى.

وقد جرت الأمور بين التيارين، في حدود الحد الأدنى من برنامج «التفاعل الفكري» وأقل من الحد الأدنى على صعيد «العمل السياسي» وفي تقديري، ـ وأرجو أن لا أكون مخطئاً ـ فقد كان التيار القومي، الممثل في «المؤتمر القومي ـ الإسلامي» ينظر إلى «المؤتمر القومي ـ الإسلامي»

---

(٥) **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، مكتبة المستقبلات العربية البديلة. الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وطبع منه خمس طبعات.

(٦) أحمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤). (ط ٢، ٢٠٠٥).

(٧) **الحركات الإسلامية في الوطن العربي**، إشراف عبد الغني عماد، ٢ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

وبرنامجه كـ «قضية استراتيجية» في حين كان التيار الإسلامي عموماً، مع استثناءات قليلة جداً، ينظرون إلى المؤتمر وأهدافه وبرامجه كـ «قضية تكتيكية».

* * *

وقد عصفت بالساحة العربية خلال السنوات الأربع الأخيرة أحداث ما سمي بـ «الربيع العربي» وجرت على الساحة المصرية أحداث محزنة، كان من واجب المنسق العام ولجنة المتابعة للمؤتمر أن تنشغل بها وتعمل على حلّها، ولكن المنسق العام للمؤتمر جمّد نشاط المؤتمرات العامة للمؤتمر القومي ـ الإسلامي، ورغم قرار لجنة المتابعة قبل الأخير بخلاف ذلك وتأليف لجنة للسفر إلى القاهرة وإيجاد حلول للمشكلة هناك، إلا أنه لم يدعُ اللجنة وسافر وحدَه، واستمر تجميد نشاط المؤتمر، ولولا الإلحاح الشديد من بعض أعضاء المؤتمر لما تم عقد الاجتماع الحالي للمؤتمر القومي ـ الإسلامي.

* * *

ومن المفيد إلقاء نظرة ناصعة على طبيعة وحقيقة الخلافات داخل المؤتمر القومي ـ الإسلامي، وبيان الملاحظات الآتية:

١ ـ إن تنظيم الإخوان المسلمين في القاهرة هو جزء من تنظيم الإخوان المسلمين عموماً، وهم يمثلون فصيلاً مهماً من التيار الإسلامي، ولكنهم لا يحتلون أو لا يستطيعون احتكار تمثيل التيار الإسلامي عموماً.

٢ ـ إن ادعاء بعض الإخوان المسلمين في القاهرة، أن هناك خلافاً بينهم وبين الناصريين، لا يمثل الحقيقة. فالناصريون في مصر لا يمثلون كل الناصريين في الوطن العربي، كما أن موقف وسلوك الناصريين في مصر لم يكن موحداً وكانوا منقسمين، ولذلك فإن هذه الحجة غير موضوعية وواهية.

٣ ـ إن التيار القومي غير مسؤول عن خلافات جزئية بين أطراف قومية وإسلامية في ساحة معينة، وإن واجب المنسق العام ولجنة المتابعة هو حل هذه الإشكاليات الجزئية وليس الانكفاء وممارسة الوصاية على المؤتمر القومي ـ الإسلامي.

٤ ـ ومع ذلك فقد قام عضوا المؤتمر، الأخ راشد الغنوشي وكاتب هذا التقرير، بمحاولة في أوائل حزيران/يونيو ٢٠١٤، وعلى هامش انعقاد المؤتمر القومي العربي في القاهرة، لإيجاد حل للمشاكل القائمة في مصر بين الإخوان والآخرين، وقدم أ. حمدين صباحي باسم جبهة الإنقاذ ثلاثة مطالب يعتبرونها كافية لحل الخلاف بين الجبهة والإخوان المسلمين وهي:

أ ـ تشكيل حكومة جديدة مستقلة على أن يُتفَق بين الإخوان وجبهة الإنقاذ على اسم الرئيس ووزراء السيادة الستة، ويترك للرئيس محمد مرسي اختيار بقية الوزراء.

ب ـ أن يتم عزل نائب الادعاء العام الذي عينه الرئيس محمد مرسي خلافاً للقانون، وأن يعين مجلس القضاء الأعلى بديلاً له حسب صلاحيته ويقوم الرئيس مرسي بتعيينه.

ج ـ أن يتم الاتفاق على قانون الانتخاب.

٥ ـ وقد وجدنا أن هذه المطالب معقولة، وتولينا مهمة الاتصال بالإخوان لهذا الغرض، حيث قام أ. راشد الغنوشي بمقابلة رئيس الجمهورية ونقل له تلك المطالب، كما قابلت المرشد العام لهذا الغرض أيضاً، وخرج كلانا بنتيجة أن الإخوان يراوغون وغير مستعدين لقبول هذه المطالب المعقولة.

٦ ـ وقد استمرت محاولاتنا لعقد اجتماع عام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي وعقدنا لقاءين في بيروت مع بعض الإخوة من ممثلي الإخوان لهذا الغرض، وكان موقفهم سلبياً. ثم استعنت بالأخ أ. راشد الغنوشي لإقناع الإخوان المسلمين بعقد المؤتمر، ونجح في ذلك، وكان من المقرر أن يعقد في الحمامات بتونس في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ولكن عدم الحصول على موافقة من الحكومة التونسية لعقده في تونس، جعل الأمانة العامة تقرر تأجيله وعقده في بيروت في أواخر شهر آذار/مارس ٢٠١٥. كما قمت شخصياً بزيارة القاهرة والاتصال ببعض الإخوة من المتعاطفين مع الإخوان وأقنعتهم بحضور هذا المؤتمر.

* * *

ويبقى السؤال الأهم وهو: ما العمل؟ والجواب هو:

١ ـ أن يشدد المؤتمر على المنسق العام وأعضاء لجنة المتابعة، الذين يتمّ انتخابهم خلال المؤتمر الحالي، على عدم اللجوء إلى تجميد عمل المؤتمر القومي ـ الإسلامي خلافاً لقرارات لجنة المتابعة وأهداف المؤتمر نفسه.

٢ ـ أن المؤتمر القومي ـ الإسلامي لا يتحمل مسؤولية خلافات جزئية بين بعض أطراف التيارين، وأن واجبه هو حل تلك الخلافات.

٣ ـ أن يناقش المؤتمر من جديد الأهداف والبرامج المتفق عليها بين التيارين، وتأكيد الالتزام بها، أو تعديلها، وأن تكون النظرة إلى التعاون بين التيارين كقضية استراتيجية وليست تكتيكية، وبدون ذلك يصعب استمرار هذا التعاون.

٤ ـ أن يعاد النظر في جهاز المؤتمر القومي ـ الإسلامي، وفي حدود إمكاناته المالية، وهو أمر تعرّضتُ له بتفصيل عند مناقشة الوضع المالي.

الفصل السابع

نحو خطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن(*)

مقدمة

نظراً إلى موقع الوطن العربي الاستراتيجي، وإلى موارده الطبيعية المهمة من نفط وغاز، فهو موضع اهتمام بالغ للغرب بالدرجة الأولى، ولغيره أيضاً، وهو شريان مهم للحياة في العالم. لذلك خضع الوطن العربي لهيمنة مصالح القوى الخارجية، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، ويدرجات، ومن جانب لاعبين أساسيين مختلفين بين مرحلة وأخرى[1]. وقد ساهمت هذه المصالح

(*) تم إعادة النظر في الورقة الأصلية المقدمة إلى الندوة، حيث تم إضافة بعض التوضيحات والتوثيق لها بعد انتهاء الندوة. وتعتمد هذه الورقة على نتائج الدراسات المختلفة التي قام بها المركز حول مواضيع تطرقت إليها، وما توصلت إليه تلك الدراسات من مقترحات. ولكنها تشمل أيضاً مقترحات أخرى تمثل وجهة نظر الكاتب واجتهاداته التي توصل إليها بعد جهد فكري وممارسات عملية تجاوزت الخمسين عاماً، وهو وحده يتحمل مسؤوليتها. ونُشر هذا الفصل ضمن ملف، في: المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، ص ١٠٨ ـ ١٢٧.

(١) تشير الدراسات الوثائقية التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية حول «موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية» منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الوقت الحاضر، وبالاعتماد على الوثائق الرسمية التي أفرجت عنها هذه الدول كلما توافر ذلك، إضافة إلى مراجع أخرى، إلى أن الدول الكبرى، وبخاصة الغربية منها، كان لها موقف ثابت ومستمر، مع تبادل الأدوار أحياناً، ضد وحدة هذه الأمة بأقطارها المختلفة، وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ومصادر الطاقة فيها كما تراها هذه الدول الكبرى. انظر: علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)؛ علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)؛ علي محافظة: ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)؛ فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، وبريطانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٥، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. مواقف الدول الكبرى من الوحدة =

والتدخلات، إضافة إلى عوامل داخلية وبنى هيكلية متخلفة في الكثير منها، في تجزئة الوطن العربي واستمرار انقسام البلدان العربية وتخلفها وعدم وحدتها(٢).

هذا إضافة إلى العلاقة المباشرة لقضية العرب الأولى، وهي القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني، بالوضع الدولي والموقف من هذه القضية في وضعها الراهن أو حول مستقبلها.

لذلك ليس من الممكن موضوعياً بحث الواقع العربي الراهن ومستقبله بمعزل عن التطورات الحاصلة والمتوقعة في النظام الدولي، وبخاصة المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بما فيها الحرب الباردة، وبوجه خاص التطورات التي حصلت في النظام الدولي منذ العام ١٩٩٠ وحتى الوقت الراهن، وهو ما سيتناوله القسم الأول من الورقة، ثم نعرض في القسم الثاني منها الواقع العربي الراهن، ثم نتناول في قسم ثالث مقترحاتنا لخطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن، ولأن هذه الورقة هي جزء من أوراق أخرى مقدمة إلى الندوة، فإنها لم تتضمن تفاصيل مواضيع واقتراحات تناولتها أوراق كثيرة في الندوة، واقتصرت على العموميات من دون الدخول في التفاصيل إلا حين وجدت ذلك ضرورياً في الحالات التي لم يرد ذكر ذلك في الأوراق.

أولاً: النظام الدولي

يمكن تلخيص المظاهر الرئيسة للتطورات التي حصلت في النظام الدولي منذ العام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر، والتي تهمنا لأغراض هذه الورقة، بما يلي:

١ - إن النظام الدولي، بما فيه مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة عموماً، ما عاد يخضع لهيمنة أو توجيه قوة كبرى بعينها، كما كانت الحال بعدَ أوائل التسعينيات وانتهاء الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة وسيطرتها على النظام الدولي كالقوة الكبرى الوحيدة. لذلك لم يعد في إمكان

= العربية؛ ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)؛ نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفياتي وروسيا من الوحدة العربية: منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ومحمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية، ١٩١٨ - ٢٠٠٨، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية. مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

ويقوم علي الدين هلال حالياً، بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية، بإعداد كتاب تجميعي واحد لكل الدراسات، بعنوان موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية ١٩١٨ - ٢٠١٠.

(٢) حول دور الاستعمار في تجزئة الوطن العربي. انظر أيضاً: أحمد طربين، التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وصدرت ط ٢ (٢٠٠٣). حيث يشرح بتفصيل مدى ارتباط التجزئة العربية بالهيمنة الاستعمارية، إضافة إلى العوامل الداخلية.

انظر أيضاً: محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة: أين الخلل؟، ط ٣ (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٥)، ص ٥٤، حيث يقول: «وللمقارنة الإيضاحية، فإن موقع اليابان في جانب قصي من العالم جنّبها الكثير من مؤثرات التمزيق والتجزئة وأتاح لها الانسجام والتماسك القومي الذي نلحظه في تكوينها. فموقع اليابان نعمة من هذه الزاوية أما موقع العرب في الجغرافيا الطبيعية والسياسية في العالم فليس أقل من اختبار صعب مستديم لا يمكن أن تصمد فيه إلا إرادة جماعية قوية توحّد هي جسمها الجغرافي أكثر مما يوحدها كما هو الحال في اليابان...».

أي منها استخدام الأمم المتحدة لتبرير استخدام القوة المسلحة في حل المشاكل الدولية أو تحقيق أطماعها.

فقد انتهى الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ كقوة كبرى في مواجهة الولايات المتحدة، وأصبحت الولايات المتحدة القوة الكبرى الوحيدة في العالم، أي أننا دخلنا مرحلة القطبية الواحدة، إلا أن روسيا الاتحادية بدأت تدريجاً منذ أوائل القرن الحالي في استعادة مكانتها الاقتصادية والعسكرية، ثم بدأ النظام الدولي يتحول تدريجاً من نظام ذي قطب واحد إلى نظام يتجه إلى أن يكون متعدد الأقطاب.

لذلك، لم يعد ممكناً استخدام القوة في حل المشاكل في العالم، لأن الدول الكبرى، ولا سيّما الولايات المتحدة وروسيا، لديها أسلحة نووية، وأي استعمال لهذه الأسلحة من جانب أي طرف يؤدي إلى قتل الطرف الآخر مرتين (وأكثر)! ذلك أن تلك الإمكانية موجودة لدى الطرفين، وتالياً لم يعد ممكناً استخدام القوة المسلحة كما ذكرت سابقاً.

وهكذا لم يعد ممكناً استعمال ما يسمى «**القوة الخشنة**» (الحروب والتدخلات العسكرية... إلخ) وأصبح اللجوء متزايداً إلى استخدام ما يُسمى «**القوة الناعمة**».

٢ ـ ولعل من أفضل ما يشار إليه في تأييد ما ذهبنا إليه، هو ما قاله مؤخراً الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر[٣].

---

(٣) يؤكد ذلك:

أ ـ ما قاله بوتين في خطابه في نادي «فالداي ـ Valdai» أنه «بظهور الأسلحة النووية، أصبح واضحاً أنه لا يمكن أن يكون هناك رابح في نزاع عالمي. هناك نتيجة واحدة فقط: تحطيم متبادل مضمون. وقد حدث أن البشرية في محاولتها لإنشاء أسلحة أكثر دماراً، قد جعلت أي حرب كبيرة عديمة الجدوى». انظر: خطاب بوتين في اجتماع نادي مناقشة فالداي الدولي يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ المنشور على الموقع التالي: <http://valdaiclub.com/opinion/highlights/vladimir-putin-meets-with-members-of-the-valdai-discussion-club-transcript-of-the-final-plenary-sess/?sphrase_id=1063>.

ب ـ انظر أيضاً ما جاء في المقال الهام التالي: ادمون صعب، «حول صناعة الإرهاب في سوريا وتشكّل نظام دولي جديد»، جريدة السفير اللبنانية، ٢٠١٥/١١/٧، ص ١٤. علماً بأن ما جاء في المقال يجمع بين الاستشهاد والتفسير والاستنتاج من قبل الكاتب لما جاء في المصدرين السابق والتالي. ويقول إدمون صعب في مقاله: «والآن، وخلافاً لما قيل إن روسيا قد «علقت» في المستنقع السوري، يبدو أن أميركا وحلفاءها، ولا سيما السعوديين منهم، هم الغارقون في هذا المستنقع، وما كانوا ليواجهوا مثل هذا المأزق لو أخذوا بنصيحة كبير الأساتذة الاستراتيجيين هنري كيسينجر الذي أنهى الفقرة الأخيرة من كتابه الصادر حديثاً «نظام عالمي»، بعبارة «إن التاريخ يشبه النهر الذي تتغيّر مياهه باستمرار، لذلك لا يستطيع المرء أن يخوض مرتين في النهر الواحد»، وكأني به يقول لأميركا: ما كان يجب أن تكرري أخطاء أفغانستان، وتعتمدي الإرهابيين لإسقاط نظام الأسد في دمشق.وينصح كيسينجر الغرب بالاعتراف بحصول تبدُّل في ميزان القوى في العالم، وبالتخلي عن السلاح لحل النزاعات لأن «السلاح يلغي الحضارات والقيم، ويعبث بالتوازن». كما يوحي كيسينجر أن بوتين اتخذ القرار الصائب باعتباره الميدان السوري المكان المثالي للبحث في نظام دولي جديد، إذ يقول إن «ديناميات الأحداث قد تشجّع السياسيين على انتظار قضية ما، أكثر من استباق الأحداث واتخاذ قرارات منعزلة، للقيام بخطوات تعتبر مكمّلة للمسار التاريخي»، محذراً من «خطر اعتماد التضليل الإعلامي بدلاً من جعل التفكير أداة لاستكشاف الحلول السياسية»، ومضيفاً أن «هدف عصرنا يجب أن يكون إنجاز التوازن، بينما نكبح كلاب الحرب»». انظر: Henry Kissinger,
= *World Order* (New York: Penguin Press, 2014), p. 374.

٣ ـ كما يتطور وينتقل معيار تحديد من هي القوة (أو القوى) الكبرى في العالم، وعلى نحو متزايد، من «معيار القوة العسكرية» كمعيار أول وأساسي لتحديد القوى الكبرى كما أشرنا إليه سابقاً، إلى أن يأخذ «المعيار الاقتصادي»، بأوجهه المختلفة، أهمية متزايدة كمعيار أساسي. ووفقاً لهذا المعيار أصبح الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والهند والبرازيل لها وزنها وثقلها في المعيار الدولي لتحديد القوى الكبرى في العالم، من دون أن يفقد المعيار العسكري وزنه كلياً، ولكن المعيار الاقتصادي بدأ يؤدّي دوراً متزايداً ومزاحماً للمعيار العسكري.

٤ ـ وأيّاً كانت ملاحظاتنا وتحفظاتنا على النظام الدولي ومواقفه وممارساته في الوطن العربي، فإنه من الأفضل أن نظل متمسكين به، رغم نواقصه وعثراته، لأن العمل خارج هذا النظام الدولي يضعنا في غابة تكون السيطرة والغلبة فيها للأقوياء، ومن دون حدود وضوابط.

ثانياً: المأزق العربي الراهن

١ ـ يمكن، وباختصار شديد، وفي حدود الحاجة إلى توصيف الوضع العربي الراهن تمهيداً لوضع تصور مستقبلي له، أن نُميز بين المراحل التالية التي مرّت بها الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، كما يلي[٤]:

أ ـ في ما عدا السعودية واليمن الشمالي، كانت بقية أجزاء الوطن العربي خاضعة لنوع أو آخر من الاستعمار المباشر أو الانتداب أو الضم عند انتهاء الحرب العالمية الأولى.

ب ـ انتهت الحرب العالمية الأولى بانتهاء الخلافة العثمانية وبانفصال الأجزاء التي كانت تابعة للخلافة عنها.

ج ـ تم تقسيم المشرق العربي، وبموجب اتفاقيات سايكس ـ بيكو، بين بريطانيا وفرنسا، حسبما أملتها مصالحهما، وبغض النظر عن الوعود التي قطعاها للعرب قبل ذلك، ووقعت أجزاء من الوطن العربي تحت الانتداب البريطاني والفرنسي، إضافة إلى الأجزاء التي كانت خاضعة لهما قبل ذلك.

د ـ حقق العراق ومصر «استقلالهما» الشكلي عن الدول المستعمرة خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي وقبل الحرب العالمية الثانية.

= ج ـ انظر أيضاً ما جاء في المحاضرة التي ألقاها غسان سلامة في بيروت بمناسبة تكريمه بدعوة من «جمعية أعضاء جوقة الشرف في لبنان»، والمنشور معظمها في جريدة السفير، ٢٠١٥/١١/٢١ ص ١٥، والمنشور نصها الكامل على الموقع الإلكتروني للسفير <http://assafir.com/Article/217/457801/AuthorArticle> وفيها ما يشير إلى الاستنتاج السابق نفسه.

د ـ انظر أيضاً: Stratfor, «A New High for U.S.-China Military Ties,» 4 December 2015, <http://www.stratfor.com/sample/analysis/new-high-us-china-military-ties>.

(٤) حول تفاصيل هذه المرحلة، انظر: أحمد يوسف أحمد، «مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي،» ورقة قدمت إلى: مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦)، وبخاصة ما جاء فيها حول «دروس الخبرة الماضية».

هـ ـ تم بعد الحرب العالمية الثانية استقلال ليبيا من الاحتلال الإيطالي بقرار من الأمم المتحدة، كما حصلت سورية ولبنان والأردن على «الاستقلال» بعد الحرب العالمية الثانية.

و ـ حققت تونس والمغرب استقلالهما في الخمسينيات من القرن الماضي، كما حققت الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢، وتبعها في ما بعد اليمن الجنوبي وموريتانيا.

ز ـ قامت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، التي ضمت «الدول» العربية «المستقلة» حينئذ، وبدعم من بريطانيا حينذاك، وذلك لإجهاض المحاولات العربية الجادة للاتحاد بين بعض هذه الدول، ثم انضمت إليها لاحقاً جميع «الدول» العربية التي حصلت على «استقلالها».

ح ـ قررت بريطانيا، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانحسار نفوذها ودورها كقوة كبرى في العالم، وبدخول الولايات المتحدة المسرح العالمي كقوة كبيرة منتصرة وصاحبة نفوذ، انسحابها من الخليج العربي بعد أن قسمته حسب مصالحها، فحصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦٠، وبقية الإمارات (عدا السعودية) في أوائل السبعينيات من القرن الماضي.

ط ـ تم تأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» عام ١٩٨٢، الذي ضم السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية وعُمان.

٢ ـ يمكن التمييز بين مرحلتين مختلفتين للتطورات التي حصلت عربياً بعد الحرب العالمية الثانية، وما يُطلق عليها مع بعض التجاوز:

١ ـ مرحلة «الثورة بدون ثروة» وهي مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وهي التي شهدت بعد قيام جامعة الدول العربية، قيام ثورة ٢٣ تمّوز/يوليو ١٩٥٢ في مصر، وثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، والاتحاد بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، و«استقلال» البلدان العربية في المغرب العربي الكبير (ليبيا وتونس والمغرب والجزائر).

٢ ـ مرحلة «الثروة بدون ثورة» وهي المرحلة التي أعقبت غياب جمال عبد الناصر في أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٠، وبعد حرب عام ١٩٧٣ وما تلاها من توقيع مصر السادات اتفاقية كامب دايفيد، وتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية وانتقال مقرها موقتاً إلى تونس، وما تبعه من خروج مصر عملياً من النظام الإقليمي العربي.

٣ ـ وقد زاد الطين بلّة، بالنسبة إلى النظام الإقليمي العربي، دخول العراق في حرب مع إيران بدافع من طموحات نظامه حينذاك، وبتشجيع من الولايات المتحدة وبعض بلدان الخليج العربي. وكان يجب أن تكون تلك الحرب، في رأيي، الحل الأخير لمعالجة المشاكل التي قامت بين البلدين (العراق وإيران) بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وكان يجب أن يكون «آخر الدواء الكيّ» وليس «أول الدواء الكيّ»، وما ترتب على ذلك من انقسام عربي حول الموقف من تلك الحرب واستنزاف العراق اقتصادياً وعسكرياً.

٤ ـ كما كانت الضربة القاصمة للنظام الإقليمي العربي «غزو العراق للكويت» عام ١٩٩٠، خلافاً للمواثيق والاتفاقات العربية، وما ترتب على ذلك من شرخ كبير بين الأنظمة العربية ودخول بعضها في تحالف دولي عسكري تقوده الولايات المتحدة لتحرير الكويت من الغزو العراقي في أوائل عام ١٩٩١.

٥ ـ وكان من أهم المصائب ما حصل من احتلال أمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، من دون قرار دولي وبتشجيع وتسهيل من الأنظمة العربية الخليجية ومصر والأردن، وخلافاً لميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك.

٦ ـ وكانت خاتمة المصائب حتى الآن ما أعقب «الربيع العربي» وما حصل ويحصل في ليبيا وسورية واليمن بوجه خاص، بما في ذلك ما يسمى «الدولة الإسلامية ـ داعش»، حيث دخلت أطراف عربية، وبدرجات مختلفة، في إذكاء الخلافات داخل كل من هذه البلدان، خلافاً لميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك أيضاً[٥].

٧ ـ يعاني النظام الإقليمي العربي الشلل، منذ خروج مصر من دورها الفاعل فيه بعد اتفاقية كامب دايفيد وتجميد عضويتها في الجامعة العربية، وعدم استطاعة أي نظام عربي آخر أو مجموعة أنظمة عربية (سورية، العراق، السعودية، الجزائر أو غيرها) منفردة أو مجتمعة أن تحل محل دور مصر، الأمر الذي أدى إلى شلل هذا النظام. وزاد في هذا الشلل والتخبط محاولة بعض الأنظمة العربية الخليجية (السعودية وقطر بوجه خاص) الهيمنة عليه، وهو ما أدى إلى كوارث عربية كثيرة لا نزال نعانيها.

٨ ـ وكان لكل ذلك انعكاساته على الأمن القومي العربي، حيث قام عدد من هذه الأنظمة، والخليجية منها بشكل خاص، بعقد اتفاقات أمنية مستقلة مع أطراف من خارج النظام الإقليمي العربي، وأقامت فيها قواعد وترتيبات عسكرية مع عدد من الدول الغربية الكبرى[٦].

---

(٥) تنص المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية، الذي تم توقيعه عام ١٩٤٥، والذي وافقت وانضمت إليه كل «الدول العربية» التي استقلت بعد ذلك، على أن «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها».

(٦) وذلك خلافاً لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري:

أ ـ إذ تنص المادة الثانية منه على أن «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً ـ ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات». انظر: جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية، ص ٣٣.

ب ـ كما تنص المادة العاشرة من المصدر السابق (ص ٣٦) على أن «تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة». =

بعد كل هذه الصورة القاتمة لما نحن عليه الآن، من حقنا جميعاً أن نسأل عن كيفية الخروج من المأزق العربي الراهن، وهو ما سيكون موضع بحث القسم الأخير من هذه الورقة.

ثالثاً: نحو خطة طريق للخروج من المأزق العربي الراهن

يبقى بعد هذا كله سؤال ملح، وهو: ما العمل للخروج من هذا المأزق؟ سنركز في هذا الجزء وفي حدود الوقت والمساهمة المتاحين، على عدد من الأمور المهمّة والأساسية، وهي: الوحدة العربية، والنظام الإقليمي العربي، والأمن القومي العربي، والقضية الفلسطينية.

١ ـ الوحدة العربية

تشير الدراسات المستقبلية إلى أن المستقبل ليس قدراً محتوماً، وأن هناك بدائل مختلفة من هذا المستقبل، وأن بعضها أفضل من بعضها الآخر، وأن لكل منها ثمناً مطلوباً دفعه، وأن اختيار الأفضل منها يعتمد على مدى رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب لخيارنا المفضل.

ـ ومن أجل القيام بدراسة علمية لهذا المستقبل العربي، قام مركز دراسات الوحدة العربية خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، بتنفيذ مشروع طموح حول «استشراف مستقبل الوطن العربي»[٧] لمدة ٣٠ عاماً وحتى عام ٢٠١٥. ونشر المركز تقريره النهائي للمشروع بعنوان «مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات» عام ١٩٨٨، وتلا ذلك نشر الدراسات الفرعية للمشروع.

= وأكبر دليل صارخ على خرق هذه المادة هو القواعد العسكرية الأجنبية التي أقامتها بعض أنظمة الخليج العربي بالاتفاق مع دول أجنبية والتي استعملت للاعتداء على العراق.

(٧) انظر: مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق [وآخرون]، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨). وصدرت ط ٢ (٢٠٠٢).

المجتمع والدولة في الوطن العربي، سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨). وقد صدرت ط ٢ (١٩٩٦)، وط٣ (٢٠٠٥).

العرب والعالم، علي الدين هلال [وآخرون]، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «العرب والعالم». (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

التنمية العربية، إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل [وآخرون]. مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور «التنمية العربية» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وقد صدر للكتاب ط ٢ (١٩٨٩)، وط ٣ (٢٠٠٨)؛ غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وقد صدر للكتاب ط ٢ (١٩٩٩)، وط ٣ (٢٠٠٨)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧). وصدرت للكتاب ط ٢ مزيدة ومنقحة (١٩٩٢)، وط ٣ (١٩٩٩). =

وبعد أن درس المشروع «معطيات استشراف المستقبل: ماضٍ وحاضر وعالم متغير»، حيث درس إرث الماضي ودروسه؛ والحاضر بإيجابياته وسلبياته؛ والآفاق العالمية والخروج إلى القرن الواحد والعشرين، تبنى المشروع ثلاثة مشاهد «سيناريوهات» للمستقبل العربي مستندة إلى الواقع، والممكن، والمقدرة على دفع الثمن. وتضمنت هذه المشاهد الثلاثة:

أ ـ «**مشهد التجزئة: محدودية الآفاق واحتمالات التفتت**»، وتضمن هذا المشهد دراسة كل من النسق العالمي والإقليمي، التطورات الاقتصادية في إطار المشهد، التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية، تداعيات المشهد على مستوى المجتمع والدولة، الحصيلة، والسياسات الممكنة: صراع من أجل البقاء.

ب ـ «**مشهد التنسيق والتعاون: مصاعب الصمود وسط المعطيات**»، الذي درس الملامح العامة للمشهد، عوامل تزايد التحدي والاستجابة الفاعلة، القوى الدافعة للتعاون العربي، التطورات الاقتصادية في إطار هذا المشهد، الإطار العالمي والإقليمي، التداعيات الاجتماعية للمشهد، الحصيلة، والسياسات والآليات.

ج ـ «**مشهد الوحدة العربية: إرادة التحول وعالم الكيانات الكبيرة**»، وتضمن هذا المشهد دراسة كل من شروط قيام المشهد، والملامح العامة للمشهد وتداعيات المجتمع والدولة في المشهد، بما في ذلك التحول الديمقراطي وتلاحم المجتمع العربي وأنساق قيم جديدة ووجه الدولة الجديدة وطبيعتها، والدولة الاتحادية العربية في مواجهة العالم الخارجي، بما فيها الدول الكبرى وإسرائيل ودول الجوار، والآفاق التنموية لدولة الوحدة العربية، والمتطلبات بما فيها الطرق إلى دولة الوحدة، وحول السياسات وآليات دولة الوحدة العربية.

وقد درس المشروع هذه المشاهد الثلاثة من خلال ثلاثة محاور هي:

(١) محور العرب والعالم.

(٢) محور المجتمع والدولة.

(٣) محور التنمية العربية.

كما قام المشروع بإعداد «نموذج» لاستعماله في المقارنة بين المشاهد الثلاثة، وقياس متطلبات ونتائج كل منها، وانتهى نظرياً إلى خيار المشهد الثالث (الوحدة الاتحادية).

٤ ـ وقد انتهى المشروع إلى بيان أن المشهد الأول (مشهد التجزئة) هو أسوأ المشاهد الممكنة للمستقبل العربي، فهو مشهد واقع التجزئة، وقبول هذا الواقع وتكريسه. وقد جرت محاولات مستمرة لتحديه وتغييره حتى أوائل السبعينيات، ولكن الذي حدث في السبعينيات والثمانينيات هو

= انظر أيضاً: عبد المنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام العالمي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «العرب والعالم» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، والعرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «العرب والعالم» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

أن واقع التجزئة قد تعمق وتكرس. والأخطر من ذلك أنه أصبح إلى حد كبير مقبولاً نفسياً ورسمياً، على المستويين الحكومي والشعبي. والأخطر من هذا وذاك، أن القوى الرافضة مشروع التجزئة قد ضعفت أو تهمشت تدريجياً وحتى الآن.

إن هذا المشهد في أقل حالاته سوءاً، يعني بقاء الدولة القطرية الحالية على ما هي عليه في بداية فترة الاستشراف ١٩٨٥، من دون مزيد من التجزئة والتفتيت، ولكن مع زيادة ضعفها الاقتصادي و/أو العسكري، ثم زيادة تبعيتها للخارج وهيمنة إحدى الدول العظمى أو الإقليمية عليها، مع زيادة عدم الاستقرار والصراعات الداخلية، الطبقية والإثنية، يمكن أن يتفاقم مشهد التجزئة ويصيب الدولة القطرية نفسها.

وقد أطلق المشروع على هذا المشهد اسم «المشهد الإسرائيلي»، ليس فقط لأنه يمثل أقصى حالات الضعف العربي ويتيح لإسرائيل أن تصبح القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة، بل لأنَّه يحمل في طياته المزيد من التجزئة، تجزئة وتفتيت الكثير من الأقطار العربية الحالية، ولأن ذلك يتطابق مع المخططات المعلنة لإسرائيل والمخططات غير المعلنة لبعض دول الجوار. وإذا كان هذا التفتيت يمكن أن يكون تفتيتاً «قانونياً» معترفاً به من بعض القوى الدولية، فإن بوادره الفعلية بدأت تظهر بالفعل في عدد من الأقطار العربية.

وهذا المشهد (مشهد التجزئة) هو الذي توقعه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي لعام ٢٠١٥، وهو ما نراه حالياً.

٥ ـ أما مشهد التنسيق والتعاون، وعلى أساس تجمعات إقليمية أو وظيفية، فقد نشأ، بعد نشر نتائج المشروع، عام ١٩٨٨، تجمعان إقليميان هما **«الاتحاد المغاربي»** الذي ضم المغرب والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا، و**«مجلس التعاون العربي»** الذي ضم العراق والأردن ومصر واليمن. كما كان قد نشأ قبل ذلك في عام ١٩٨٢ **«مجلس التعاون لدول الخليج العربية»**. وقد تعثر **«الاتحاد المغاربي»** بسبب الموقف من «موضوع الصحراء» والخلافات حولها بين المغرب والجزائر، ودخول ليبيا طرفاً في الموضوع، ولم يستطع أن ينجز أمراً مهمّاً في ما عدا إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني الاتحاد في دول أعضائه، كما انهار **«مجلس التعاون العربي»** بعد غزو العراق الكويت، ولم يستطع **«مجلس التعاون لدول الخليج العربية»** أن يحقق أي إنجازات تذكر رغم مضي أكثر من ثلاثين سنة على قيامه، إضافة إلى نشوء الخلافات السياسية بين بعض أعضائه، وهكذا فشلت هذه الصيغة في التطبيق.

٦ ـ كما انتهى مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي إلى أن **«مشهد الوحدة العربية الاتحادية»** هو المشروع المفضّل، كما بين شروط قيام هذا المشهد، وملامحه العامة، وتداعيات المجتمع والدولة فيه، وفي مواجهة العالم الخارجي، والآفاق التنموية لدولة الوحدة العربية، والطريق إليها، وإلى سياساتها وآلياتها[٨].

---

(٨) عقد مركز دراسات الوحدة العربية ندوة كبيرة خلال عام ١٩٨٩ في صنعاء باليمن، حول «الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها»، تناولت، إضافة إلى أمور أخرى، بعض التجارب الوحدوية في العالم، مع مشروع دستورين، أحدهما حول =

٧ ـ كما انتهى مشهد الوحدة العربية الاتحادية، إلى الحاجة إلى إعداد مشروع نهضوي عربي(٩)، يقوم على أساس الأهداف الستة التالية:

ـ الوحدة العربية(١٠)؛

ـ الديمقراطية(١١)؛

ـ العدالة الاجتماعية(١٢)؛

ـ الاستقلال الوطني والقومي(١٣)؛

= «اتحاد فدرالي عربي» والثاني «اتحاد كونفدرالي عربي». انظر: كتاب: الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، ١٩٨٩، ١١٥٢ ص. كما قام المركز بدراستين ميدانيتين حول «اتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة» عام ١٩٧٩ وأخرى عام ٢٠١٠، وظهر في الحالين أن أغلبيّة الشعوب العربية التي شملتها الدراستان تؤيد بأغلبيتها «الوحدة العربية». انظر: سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، وصدرت ط ٢ (١٩٨١) وط ٣ (١٩٨٥) وط ٤ (١٩٩٢).

انظر أيضاً: يوسف الصواني، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).

(٩) انشغل مركز دراسات الوحدة العربية خلال السنوات العشرين التي أعقبت الانتهاء من «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» في إعداد الدراسات اللازمة لاستكمال الإعداد للمشروع النهضوي العربي، وشكّل عدداً من اللجان لهذا الغرض. كما عقد ندوة كبيرة في فاس المغربية عام ٢٠٠١ لهذا الغرض بعنوان «نحو مشروع حضاري نهضوي عربي». وشارك في الندوة نحو ١٠٠ باحث ومفكر من التيارات الفكرية الرئيسة في الأمة: التيار القومي العربي، والتيار الإسلامي الديمقراطي، والتيار اليساري الديمقراطي الوحدوي. ونُشرت وقائعها في كتاب بعنوان: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، صدرت (ط ٢) منه عام ٢٠٠٥ ومثلت وقائع هذه الندوة الخلفية الأساسية للمشروع العربي النهضوي.

(١٠) حول الدراسات التي قام بها مركز دراسات الوحدة العربية والمشاريع التي طرحها، انظر هامش (٩).

(١١) انشغل مركز دراسات الوحدة العربية منذ إنشائه بموضوع «الديمقراطية في الوطن العربي»، وأعد ونشر أكثر من ٤٧ كتاباً حول الموضوع وجوانبه المختلفة، بما فيها دراسة ميدانية حول «اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية». كما كان من بينها وأهمها ندوة «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» التي اضطر المركز إلى عقدها في ليماسول بقبرص عام ١٩٨٣ لتعذر عقدها في أية عاصمة عربية. انظر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤). وقد نشر المركز ثلاث طبعات من الكتاب (ط ١، ١٩٨٤)، (ط ٢، ١٩٨٧)، و(ط ٣، ٢٠٠٢) وتمخض عن تلك الندوة أيضاً «إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان». وكان لنشاط المركز في مجال الديمقراطية تأثير واسع في تبني التيار القومي العربي لموضوع الديمقراطية. كما كان له تأثير في التيارات الأخرى، وبخاصة التيار الإسلامي.

(١٢) أعد ونشر المركز عدداً من الدراسات حول الموضوع كجزء من التحضيرات للمشروع النهضوي العربي منها: ندوة «دولة الرفاهية الاجتماعية»، التي عقدت عام ٢٠٠٥ بمدينة الإسكندرية، ونُشرت وقائعها في كتاب صدر عن المركز: دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، إضافة إلى دراسات أخرى ومقالات حوله في مجلة المستقبل العربي.

(١٣) حول الاستقلال الوطني والقومي، نشر المركز العديد من الدراسات، منها ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. انظر: هامش رقم (٢٥).

ـ التنمية المستقلة[١٤]؛

ـ التجدد الحضاري[١٥]؛

٨ ـ وقد انشغل مركز دراسات الوحدة العربية على مدى أكثر من عشرين عاماً بإعداد هذا المشروع النهضوي العربي، وعقد الكثير من الندوات وورش العمل لهذا الغرض. وانتهى من إعداده والإعلان عنه في شباط/فبراير عام ٢٠١٠، وصدرت منه ثلاث طبعات حتى الآن، وقد أطلق عليه «المشروع النهضوي العربي ـ نداء المستقبل»، وقد تضمن إضافة إلى العناصر الستة المشار إليها سابقاً، قسماً عن «آليات تحقيق المشروع».

٩ ـ ويمكن أن نضيف الآن إلى ما جاء في ذلك المشروع وتلك الندوة ما يلي:

ـ يتجه العالم عموماً، وبخاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن، إلى قيام تكتلات اقتصادية كبيرة[١٦]، إذ ما عادت معظم الدول المتوسطة وصغيرة الحجم وحتى الكبيرة منها أحياناً، تستطيع وحدها المنافسة اقتصادياً في السوق العالمية، ولذلك اتجهت إلى تكتلات اقتصادية لا تقل عن ٣٠٠ مليون نسمة، كما حصل ذلك مع الاتحاد الأوروبي[١٧]، والنافتا (NAFTA) (بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك) والبريكس (BRICS) وتجمع شنغهاي وغيرها.

ـ إن ما يجمع بين الأقطار العربية هو أكثر كثيراً مما يجمع بين دول التكتلات الأخرى في العالم، التي كان بعضها قد دخل في حروب مع البعض الآخر، والتي تتكلم لغات مختلفة في معظمها، ولها تاريخ مختلف عن بعضها. ولكنها وبدوافع «المصلحة المشتركة» و«ديمقراطية أنظمتها» تجاوزت كل ذلك الماضي. ولذلك، يمكن القول وبدون قدر كبير من التعسف، إن غياب الديمقراطية في

---

(١٤) نشر المركز دراسات كثيرة حول الموضوع، كان منها كتاب ندوة فكرية: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ١٠٠٢ ص. ومنها أيضاً: سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، وصدرت ط ٢ (١٩٩٩)، ويوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢) (٣١٧ ص)، وإبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، محرران، **التنمية العربية**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(١٥) كان موضوع التجدد الحضاري موضع اهتمام المركز، كجزء من متطلبات «المشروع النهضوي العربي»، وكان منها الندوة الفكرية التي نظمها المركز في القاهرة خلال عام ١٩٨٤ بعنوان: «التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة)»، ونشر المركز وقائعها عام ١٩٨٥، وصدرت ط ٢ عام ١٩٨٧. انظر: **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥) (٨٧٢ ص).

(١٦) قام محمد محمود الإمام، بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية، بدراسة تجارب التكامل العالمية والدروس المستفادة منها للتكامل العربي. انظر: محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

(١٧) قام حسن نافعة، بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية، بدراسة تجربة الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة منها عربياً. انظر: حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤). ٦٢٦ ص.

الأقطار العربية، وحرص الحكام العرب عموماً وبدرجات مختلفة على الاستئثار بالسلطة، هو أهم عائق أمام قيام اتحاد عربي فاعل وديمقراطي.

ـ لا بد في أية محاولة توحيدية جزئية أو شاملة، من الانطلاق من الدولة القطرية نفسها، التي أعلن مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، وبصراحة وجرأة، المصالحة معها، وأنه ما عاد من الممكن تجاهلها بعد تكاثر عددها وتجاوزها في البقاء مراحل طويلة مختلفة.

ـ يجب أن لا يشترط قيام وحدة تشمل جميع الأقطار العربية، بل يمكن أن تشمل أي قطرين عربيين أو أكثر يتوافر فيها نظام ديمقراطي ورغبة شعبية في الاتحاد في ما بينها.

ـ يجب استبعاد «القوة» في تحقيق أي وجه من أوجه الوحدة العربية، إلا في الحالات التي يثبت بما هو قاطع توافر رغبة شعبية عارمة في أي قطر عربي بالوحدة مع بلد عربي أو أكثر، وأن حاكم ذلك البلد العربي يحول دون ذلك بالعنف وبالبطش.

ـ الاهتمام بالمشاريع العربية المشتركة التي تحقق التواصل الجغرافي والأمني والاقتصادي، والسكاني بين الأقطار العربية، مثل مشروع السكة الحديد العربية، ومشروع الطريق البري الذي يربط البلدان العربية، والتي سبق لـ «الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» أن أعد مشاريع لهذا الغرض، وأن تتولى البلدان العربية النفطية تمويل تكاليفه التي تقع على عاتق البلدان العربية الفقيرة، إما من خلال قروض بدون فائدة، وإمّا من خلال المشاركة في ما بينها لتوفير تلك التكاليف[١٨].

ـ يجب أن لا ننسى «الفرص الضائعة» للوحدة، فقد سبق أن أشرنا إلى مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، وكانت هناك فرص سانحة ولكنها ضاعت. كما حصل في فشل الاتحاد بين مصر وسورية والعراق عام ١٩٦٣، وبين أقطار عربية أخرى في فرص أخرى، منها مشروع إقامة اتحاد فدرالي بين العراق وسورية والأردن وفلسطين في أواخر عام ١٩٩١[١٩]، وهي فرص لا تتكرر غالباً وقد لا تعود أبداً.

ـ إن «الدولة» لا يمكن أن تقوم على أساس مصدر طبيعي واحد قابل للنضوب، كالنفط والغاز، مهما كان عمر هذا المصدر، وحتى إذا بلغ أو تجاوز الخمسين عاماً. فالدولة يجب أن تقوم على مقومات طويلة الأجل، ويدلنا التاريخ على أن هناك مدناً في القارة الأميركية نشأت حول مناجم الذهب، وكان بعضها أكثر مساحة وأكثر سكاناً من بعض بلدان الخليج العربي الحالية، ولكنها اختفت من الخريطة الآن، بعد أن انتقلت ثروتها إلى مناطق أخرى أكثر ديمومة.

---

(١٨) لعلّ من المفيد أن نذكّر بدور السكة الحديد في توحيد الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٩) انظر: خير الدين حسيب، «العرب... إلى أين؟: المصارحة والمصالحة،» المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٣٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ص٧ ـ ١٧.

ـ كما أودّ أن أنتهي بالقول إنني لست الآن ممن يعتقدون بـ «حتمية الوحدة» كما كنا نقول، وأعتقد الآن أنها «ليست حتمية بالضرورة» ولكنها يمكن ويجب أن تقوم، وأنه ليس هناك حتمية إلا الموت. وقيام الوحدة العربية يعتمد على مدى رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب لقيامها.

٢ ـ النظام الإقليمي العربي

أما بالنسبة إلى النظام الإقليمي العربي[٢٠]، وباختصار شديد، فإن إعادة الحياة إليه وتفعيله يتطلبان ما يلي:

أ ـ من الواضح أن خروج الكثير من الأنظمة العربية على ميثاق جامعة الدول العربية وعدم التزامها به، لم يحقق لأي منها طموحاتها غير المشروعة، كما أن استمرار بعض الدول العربية في سياساتها الحالية سينتهي بها جميعاً إلى صيغة خاسر/خاسر ـ يكون فيها الجميع خاسرين، وإن بدرجات مختلفة من الخسارة. لذلك، وانطلاقاً من مصالحها القطرية البحتة، فإنها بحاجة إلى تبني الصيغة الثانية التي تُعرف بصيغة رابح/رابح، بحيث يخرج الجميع رابحين، وبدرجات مختلفة، إذ يربح هذا أو ذاك في مجال معيّن ويخسر في مجال آخر. وتحتاج هذه الصيغة، وبخاصة في الأنظمة العربية التي تفتقد المؤسسات الدستورية والرقابة الشعبية، وحتى انطلاقاً من المصالح الذاتية لتلك الأنظمة نفسها على الزمن القصير والمتوسط، إلى قدر معقول من الرشد والعقلانية.

ب ـ يجب استعادة دور مصري فاعل في النظام الإقليمي العربي، وتوفير الإمكانيات المالية والاقتصادية اللازمة له عربياً لتمكين مصر من القيام بهذا الدور. هذا، إضافة إلى الحاجة إلى انتقالها إلى وضع ديمقراطي حقيقي لاستكمال مقوماتها الديمقراطية حتى تصبح نموذجاً يُقتدى به. هذا مع العلم أن مصر، حتى بعد عودتها الفاعلة إلى النظام الإقليمي العربي، لن تستطيع القيام بالدور نفسه الذي كانت تقوم به في الخمسينيات والستينيات لأن بعض الفوارق بينها وبين البلدان العربية الرئيسة الأخرى تقلص الكثير منها، ولكن يتبقى لها دور أساس في لملمة هذا النظام الذي لن يستطيع غيرها من الأعضاء القيام به[٢١].

ج ـ تعاون وتنفيذ وتقيد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بما توقعه من اتفاقيات في ما بينها، لأن الأنظمة العربية، وبدرجات مختلفة، وباستثناءات أقل من القليل فيها، لم تلتزم بالاتفاقيات

---

(٢٠) انظر أيضاً ما جاء في: أحمد، «مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي،» خاصة عن «بنية النظام العربي،» ص ٥١.

(٢١) لست من المقتنعين بنظرية «الإقليم ـ القاعدة» التي طرحها نديم البيطار في كتابه: من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ١٧ ـ ١٣١. وقد صدرت خمس طبعات منه (ط ٢، ١٩٨١؛ ط ٣، ١٩٨٢؛ ط ٤، ١٩٨٣، ط ٥ عام ١٩٨٦). وقد أشار إلى ذلك علي الدين هلال في تعقيبه على بحثي المقدم في الندوة والمنشور في الكتاب مستقبل التغيير في الوطن العربي (ص ٩٩٧ ـ ٩٩٩) ـ ولكن يبقى لمصر دورها الأساسي والفاعل في النظام الإقليمي العربي، شرط أن تتوافر لها وفيها المقومات اللازمة لذلك.

والمواثيق العربية التي وقعتها وبتنفيذها. وهناك اتفاقات وقّعها ممثلوها ولكن لم تتم المصادقة عليها، كما هناك اتفاقات وقعتها بعض الأطراف وصادقت عليها ولكنها لم تنفذها.

د ـ هناك خطر مصيري يواجه بعض أقطار الخليج العربي، فقد بلغت نسبة العمالة الأجنبية في معظمها، عدا السعودية، نحو ٩٠ بالمئة من مجموع سكانها ونحو ١٠ بالمئة من مجموع القوى العاملة فيها، وحتى في السعودية بلغت نسبة العمالة الأجنبية فيها نحو ٤٠ بالمئة من مجموع سكانها. وأغلب ما يسمى «العمالة الأجنبية» هي عمالة غير عربية. وهناك خوف حقيقي على مصير هذه البلدان الخليجية، حيث من المتوقع أنه إذا ما استمرت أوضاع العمالة الأجنبية غير العربية على ما هي عليه الآن، وانطلاقاً من الاتفاقيات الدولية وشرعة حقوق الإنسان العالمية وباسم حق تقرير المصير، فإن هذه العمالة الأجنبية غير العربية ستحصل على حق الجنسية في تلك البلدان، وستشكل حينئذ أغلبية سكان هذه البلدان وتصبح أغلبية السكان في كل منها غير عربية ويصبح سكانها العرب الحاليون أقليات فيها وستفقد هويتها العربية، وستشكل مشكلة عربية أكبر من مشكلة فلسطين[٢٢]. ومن بين الحلول التي يمكن طرحها لتجاوز هذا المستقبل المحتمل، هو ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة من حجم سكانه الكبير، وبعد القيام بالإعداد والتدريب اللازمين له، وحسب حاجات بلدان الخليج. كما هناك حاجة لتدارك هذا الخطر إلى النظر والبحث بجدية في مشروع تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد فدرالي لبلدان الخليج العربي.

هـ ـ **تفعيل جامعة الدول العربية وتعديل ميثاقها**[٢٣] من خلال:

(١) إقرار التعديلات المقترحة على الميثاق قبل عودة الجامعة إلى القاهرة، والتي لم تقرّها مؤتمرات القمة العربية حتى الآن.

(٢) تعديل نظام التصويت في ميثاق الجامعة العربية، فلا يمكن أن يُعطى حق التصويت لدولة سكانها ٢٥٠ ألفاً كحق التصويت لدولة تعدادها ٩٠ مليوناً. وقد عالج الاتحاد الأوروبي هذا الموضوع عبر توزيع نسب التصويت (التي تفاوتت بالنسبة إلى الدول الأعضاء استناداً إلى معايير

---

(٢٢) حول موضوع العمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربية وأمنها القومي، انظر: يوسف خليفة اليوسف، «مستقبل الإصلاح في الإمارات العربية وقطر،» ورقة قدمت إلى: مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، وما أشار إليه حول «تشييد الحجر وتهميش البشر»، ص ٧٠٧ ـ ٧٠٩، وحول «الأمن»، ص ٧٢٦ ـ ٧٢٧.

(٢٣) انظر أيضاً أحمد، «مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي،» خاصة عن «بنية النظام العربي»، ص ٥١.

(٢٤) كان موضوع «جامعة الدول العربية» محل اهتمام مكثف ومستمر من قبل مركز دراسات الوحدة العربية.

انظر الندوة التي عقدها المركز في تونس عام ١٩٨٢، وصدرت في كتاب تحت عنوان: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ١٠٠٣ ص، وقد صدرت ط ٢ عام ١٩٩٢.

انظر أيضاً الندوة التي عقدها المركز في بيروت تحت عنوان: **من أجل إصلاح جامعة الدول العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي العام في اليمن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ٧٥٥ ص. وقد صدرت ط ٢ عام ٢٠٠٥.

معينة، وبحيث لا تنفرد دولة أو دولتان في السيطرة على الاتحاد). كما يتطلب تعديل نظام التصويت أن يقتصر طلب الإجماع على أمور أساسية فقط.

(٣) إنشاء **محكمة عدل عربية**، لمعالجة المشاكل العربية سلمياً، ويوجد بهذا الخصوص مشروع متكامل لإنشاء المحكمة وجاهز للمصادقة عليه، ولكنه يؤجل من قمة إلى أخرى. ويعني قيام محكمة العدل العربية هذه أنه بدلاً من أن نذهب إلى مؤسسات دولية، يجب أن نحاول حل مشاكلنا بالتحكيم في ما بيننا أو من خلال محكمة العدل العربية. وإذا تعذَّر أمر حلها ضمن الإطار العربي، فيمكن أن نذهب عندئذ إلى محكمة العدل الدولية.

(٤) الاستفادة من تجربة «**الاتحاد الأفريقي**» الذي قام بعد قيام جامعة الدول العربية، ولكنه تقدم عليها في ما قطعه من خطوات وآليات تجعل منه أكثر فاعلية وقدرة على الحركة، مقارنة بجامعة الدول العربية.

٣ ـ الأمن القومي العربي

يمكن إبداء الملاحظات التالية حول هذا الموضوع:

أ ـ ليس في استطاعة أي قطر عربي، أو مجموعة أقطار فيه وبخاصة بلدان الخليج العربية، أن تحقق أمنها الوطني إلا من خلال الأمن القومي العربي، لأن حجم سكانها، والعمالة الأجنبية فيها التي تمثل في معظمها نحو ٨٠ بالمئة من مجموع السكان المقيمين فيها، ونحو ٩٠ بالمئة من القوة العاملة فيها، لا يمكنها من ذلك.

ب ـ لقد مثلت اتفاقية الدفاع العربي المشترك، الإطار القومي العربي لتحقيق الأمن القومي العربي، والتي تقول[٢٤]:

«إن أي دولة عربية تتعرض لاعتداء خارجي، فإن جميع الدول العربية ملزمة بالدفاع عنها، كما لو كان الهجوم عليها هي نفسها. إذاً، هناك التزام باتفاقية الدفاع العربي المشترك يفرض على الدول العربية بأن تدافع عن الخليج، لكن هذا يحتاج إلى إنشاء جيش عربي موحد وقد بدأ الحديث عن هذا الأمر مؤخراً، غير أن هذا الجيش، وهذه القوة العربية الموحدة، يجب أن تكون على غرار حلف الأطلسي مثلاً، كما يجب أن تتناول الخطة حلّ جميع هذه المشاكل المتضمنة في إعداد هذه القوة

---

(٢٤) تنص اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وبخاصة المادة الثانية منها على أن: «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات». انظر: جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية، ص ٣٣.

العربية بما فيها الجانب الأمني، وتالياً فمن طريق اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ومن طريق إنشاء جيش عربي موحد[25]، يتكون عندنا «أمن قومي عربي» يضم بلدان الخليج وبقية الأقطار العربية، وتصبح هذه القوة العربية المشتركة هي المسؤولة عن الدفاع عن الخليج. ولا تحتاج بلدان الخليج عندئذ إلى شراء الأسلحة التي تصرف عليها المليارات، وإلى بناء هذه الجيوش التي أكثرها من غير المواطنين.

ج ـ ويجب أن تعقب ذلك خطوة أخرى هي إقامة اتفاق بين الدول العربية مجتمعة وإيران لإقامة «أمن خليجي عربي ـ إيراني» وتصبح الأقطار العربية جميعها مسؤولة عن الدفاع عن الخليج. كما يمكن الاستفادة عربياً من التقدم الذي حققته إيران في مجال «التصنيع العسكري».

د ـ ويجب النظر وفي إطار الأمن القومي العربي، إلى إيران، وبغض النظر عن موقفها المرفوض عربياً خلال الاحتلال الأمريكي للعراق وبعده، إلى أنها تُمثل عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية، وأنه يجب التعامل معها على أساس أنها «صديق محتمل وليس عدواً محتملاً» مع الاحتياط والحذر منها وعلى أساس «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»[26].

---

(٢٥) تقوم جامعة الدول العربية بجهود متعثرة ببحث مشروع إقامة «قوة عسكرية عربية مشتركة». ويقوم مركز دراسات الوحدة العربية بإعداد دراسة مفصلة حول الموضوع يعدها اللواء المتقاعد طلعت مسلم، ويُتوقع الانتهاء منها ونشرها خلال العام ٢٠١٦. كما عقد المركز حلقة نقاشية في بيروت حول الموضوع ونشر وقائعها تحت عنوان: «نحو تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك (حلقة نقاشية)»، المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٣٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٥). ص ١٢٠ ـ ١٤٠.

انظر أيضاً: ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، وصدرت طبعة (٢) عام ٢٠٠٦، ٢٦٢ ص.

انظر أيضاً: طلعت أحمد مسلم، التعاون العسكري العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ٢٨٩ ص.

(٢٦) اهتم مركز دراسات الوحدة العربية بالعلاقات العربية ـ الإيرانية، بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وبادر إلى تنظيم ندوة كبيرة حول الموضوع في الدوحة بقطر عام ١٩٩٥، وكانت أول ندوة عربية في نوعها. وقد نُشرت وقائعها باللغتين العربية والإنكليزية وكان من المفروض أن تنشر بالفارسية أيضاً، ولكن الجانب الإيراني لم يتمكن من نشرها لصعوبات داخلية تتعلق به. انظر: العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ط ٢ (٢٠٠١) ١٠٠٦ ص. كما نشر المركز أبحاث الندوة باللغة الإنكليزية، انظر: *Arab-Iranian Relations*, edited by Khair el-Din Haseeb (Beirut: Centre for Arab Unity Studies, 1998), 2nd ed. published in 2015. p. 561.

كما عقد المركز ندوة ثانية حول الموضوع في طهران عام ٢٠٠٢ بعنوان ندوة «تطوير العلاقات العربية ـ الإيرانية»، ولم يتمكن المركز من الحصول من الجانب الإيراني على أوراق الندوة التي قدمها الجانب الإيراني في الندوة لترجمتها ونشرها مع أبحاث الندوة الأخرى، ولكن الجانب الإيراني نشر كتاباً عن الندوة بالفارسية من دون استشارة المركز، وقد حصل المركز عليه عرضاً، إلا أن المركز لا يتحمل مسؤولية ما جاء فيه.

انظر أيضاً: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية ـ الإيرانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١). وصدرت ط (٢) عام ٢٠٠٢.

ومع ذلك هناك حاجة إلى توضيح الموقف الإيراني من القومية العربية لأنه إضافة إلى ما أشير إليه حول موقفها المعلن من القضية الفلسطينية، إلا أن هناك أكثر من اتجاه داخل إيران حول موقفها من العرب والقومية العربية. وهناك في داخلها من يتبنى الاتجاه المذهبي ونشر المذهب الشيعي، الذي يثير إشكاليات كبيرة في العلاقات العربية ـ الإيرانية. فعلى الجانب العربي، درس وأوضح مركز دراسات الوحدة العربية هذا الموضوع من خلال الندوات والدراسات التي قام بها حول الموضوع، فرغم أنه يعتبر أن الدين كدين ليس مقوماً من مقومات العروبة والقومية العربية، إلا أنه يعتبر «أن المحتوى =

كما يجب أن نأخذ في الحسبان موقفها المتقدم، بتياراتها الرئيسة، حول «القضية الفلسطينية»، التي لا تزال متمسكة به وهو موقف متقدم على الموقف العربي عموماً، وكذلك ما تقوم به من تدريب وتسليح لأطراف المقاومة الفلسطينية.

٤ ـ القضية الفلسطينية

لا مجال في هذه الورقة لمتابعة تطور القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧ والمراحل التي مرت بها حتى الوقت الراهن.

وقد انشغل مركز دراسات الوحدة العربية، كما هو واجبه، بهذه القضية منذ قيامه حتى الآن، وكانت العلامة الفارقة في هذا النشاط هي الندوة الكبرى التي عقدها المركز، بعد تحضير واسع، بين ١٠ و١٣ آذار/مارس ١٩٩٨ عن **«العرب في مواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل ونحو استراتيجية وخطة عمل»**[٢٧].

وقد حددت هذه الاستراتيجية وخطة العمل الموقف أولاً، ثم الأهداف ثانياً، والأفكار ثالثاً، والسياسات رابعاً، و الخطط خامساً. وتُمثل هذه الاستراتيجية وخطة العمل مفخرة فكرية وسياسية للعقل العربي، بحيث كانت وما تزال صالحة للعمل بها.

وفي رأيي، وفي ضوء التطورات التي حصلت حول هذه القضية خلال الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة، وفشل اتفاق أوسلو وحل الدولتين، فإن ما قدمته هذه الندوة من «استراتيجية وخطة عمل» للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني لا يزال من أفضل وأعمق وأشمل ما قُدم حتى الآن حولها[٢٨].

وقد حددت هذه الاستراتيجية وخطة العمل الهدف النهائي للاستراتيجية بما يلي:

= الحضاري الإسلامي يمثل مكوناً رئيسياً من المحتوى الحضاري للقومية العربية، وأن هذا المحتوى الحضاري الإسلامي شارك فيه عرب مسلمون ومسيحيون، كما شارك فيه إسلاميون عرب وغير عرب». انظر: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠) (ط ٢، ١٩٨٠)، و(ط ٣، ١٩٨٤)؛ الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، معدّو أوراق العمل طارق البشري [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩) (ط ٢، ٢٠٠٧)، والمؤتمر القومي ـ الإسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥ هـ ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

(٢٧) شارك في هذه الندوة ١١٤ مشاركاً من المفكرين والممارسين العرب، من المختصين والمنشغلين بهذا الصراع. وقد نُشرت وقائع هذه الندوة تحت عنوان: العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، في مجلدين: المجلد الأول: تضمن الدراسات الأساسية، ١٣١٩ ص، والمجلد الثاني: تضمن استراتيجية وخطة عمل. وصدرت ط ٢ من الكتاب عام ٢٠٠٨، ١٨٠٠ ص.

(٢٨) ومن حقنا أن نتساءل ونسأل حكومات عربية وبعض المفكرين والسياسيين العرب، الذين يطالبون ويسعون إلى «حل الدولتين» لماذا لم يقيموا دولة فلسطينية على الضفة الغربية وغزة قبل احتلالها عام ١٩٦٧ من جانب إسرائيل، حيث كانت تحت سيطرتهم؟

أ ـ إعادة توحيد فلسطين في ظل نظام سياسي ديمقراطي يحقق عيشاً مشتركاً لكل الفلسطينيين واليهود من أهلها على قدم المساواة.

ب ـ كفالة حق العودة لجميع الفلسطينيين إلى منابتهم في فلسطين.

ج ـ إقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع سكان فلسطين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو غيره.

د ـ إقرار مبدأ المواطنة الكاملة لجميع سكان فلسطين.

هـ ـ إعادة الممتلكات والأراضي الفلسطينية إلى أصحابها الشرعيين وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

و ـ كفالة حق العودة لمن يرغب من اليهود العرب إلى أوطانهم العربية الأصلية[٢٩].

ز ـ إعادة توحيد الأرض الفلسطينية ونزع الطابع الاستيطاني عنها.

كما تضمنت الأهداف اقتراح ضمانات دستورية وقانونية، وضمانات سياسية واقتصادية، وضمانات بالنظر إلى الأبعاد الدولية للمشكلة اليهودية.

وهكذا يتبين أن هذه الاستراتيجية وخطة العمل قد تبنت حل «الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة» وشملت كل متطلبات تحقيقها وإمكانياتها، مما لا يتسع المجال للتفصيل حولها في هذه الورقة.

وقد تلا ذلك «مؤتمر حل الدولة الواحدة»، الذي عُقد في مدينة بوسطن بولاية ماساتشوستس الأمريكية خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتولى تنظيمه معهد الأبحاث العربية (TARI) تحت عنوان «حل الدولة الواحدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه». وقد نشر مركز دراسات الوحدة العربية وقائع هذا المؤتمر عام ٢٠١٢ باللغة العربية[٣٠]، كما نُشر بالانكليزية عام ٢٠١٣ بالاشتراك بين معهد الأبحاث العربية ومركز دراسات الوحدة العربية[٣١].

---

(٢٩) هناك من يدعو إلى أن يتضمن الحل النهائي للقضية الفلسطينية وإنشاء الدولة الفلسطينية الواحدة، عودة اليهود والمهاجرين إلى إسرائيل إلى أوطانهم التي جاؤوا منها، وهو اقتراح غير إنساني، ويخالف القانون الدولي، وغير عملي أيضاً. فعلى فرض تحقق الدولة الفلسطينية الواحدة الديمقراطية، الآن أو في مستقبل قريب، فإن جيلين تقريباً من اليهود المقيمين حالياً في إسرائيل قد ولدوا فيها بعد عام ١٩٤٨، وهم غير مسؤولين عن هجرة آبائهم وأجدادهم إلى إسرائيل، كما قد لا يملكون جنسية الآباء والأجداد من البلدان التي جاؤوا منها. لذلك يجب التمسك، للاعتبارات التي أشرنا إليها، بالمعايير الإنسانية والدولية، أو الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، في أي حل ديمقراطي للقضية الفلسطينية.

(٣٠) حل الدولة الواحدة للصراع العربي ـ الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه، إعداد وتحرير هاني فارس؛ ساهم في ترجمة فصول من هذا الكتاب سعد محيو، غزوان حميد، هاني أحمد فارس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٢).

(٣١) Hani A. Faris, ed., *The Failure of the Two-State Solution: The Prospects of One State in the Israel-Palestine Conflict* (London: I. B Tauris, 2013).

ويعرب ناحوم برنياع عن فشل كل المحاولات الدولية، وبخاصة الأمريكية منها، في إقناع إسرائيل بـ «حل الدولتين». وظهرت مؤخراً أصوات أمريكية وإسرائيلية تعترف بذلك، حيث يقول: «ثمة شيء ما في السباق للرئاسة في الولايات المتحدة يغلف المرشحين بهالة ما، هالة رئاسية. هذا لم يحصل بعد للمرشحين في الجانب الجمهوري، ولكن لهيلاري كلينتون، =

وقد بيّنت الاستراتيجية وخطة العمل التي وضعتها ندوة المركز المشار إليها سابقاً الموقف ثم الأهداف، ثم الإمكانيات، والسياسات، والخطط اللازمة لتحقيق أهدافها وما يمكن إضافته مرحلياً على الأقل هو الآتي:

(١) التمسك بالأهداف المعلنة في «استراتيجية وخطة العمل» للصراع العربي ـ الإسرائيلي، بجميع أقسامها المشار إليها سابقاً، وما يتطلبه ذلك من إعادة نظر وتصحيح لبعض المواقف العربية.

(٢) استبعاد إمكانية الحل العسكري لتحقيق هذه الأهداف، لاعتبارات مبدئية وعملية.

(٣) إعادة الاعتبار والأهمية للقضية الفلسطينية لتأخذ مكانتها السابقة كقضية العرب الأولى.

(٤) إن التطورات الحاصلة حتى الآن، والمتوقعة، في النظام الدولي، والتغييرات في إنتاج واستهلاك الطاقة في العالم، تمكن العرب إذا ما اتفقوا وعقدوا العزم، من حرية أكبر في العمل من أجل القضية الفلسطينية وتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

(٥) تجميد التطبيع المعلن وغير المعلن مع إسرائيل وبعض الأقطار العربية.

(٦) تجميد اتفاقيات الصلح المعقودة بين بعض البلدان العربية وإسرائيل، تمهيداً لإلغائها.

= المرشحة الرائدة في الجانب الديمقراطي، هذا حصل. فقد ألقت كلينتون أمس الخطاب الذي أنهى مداولات منتدى سبان في واشنطن. أبدت مرجعية، طلاقة، خبرة في التفاصيل، تجربة، براغماتية. ما قالته في المواضيع على جدول أعمال الشرق الأوسط لا يقول الكثير عن قراراتها إذا ما أصبحت رئيسة الولايات المتحدة. فهي ليست هناك بعد. وإذا ما كانت، فإنها سترى من هناك أموراً لا تراها من هنا».

انظر: ناحوم برنياع، «دولتان وخدعة واحدة: حل الدولتين مات وهذا ما يعرفه الأمريكيون وعندما يتحدث نتنياهو عنه فإنه يضلل،» يديعوت أحرونوت، ٢٠١٥/١٢/٧، والذي يختتم مقاله بالقول «في نهاية هذا الأسبوع تعلّم رجال الإدارة الأمريكيون من الإسرائيليين درساً مهماً: من ناحية حكومة إسرائيل حل الدولتين مات. عندما يتحدث نتنياهو عنه فإنه يضلل. نفتالي بينيت وأفيغدور ليبرمان قالا الأمور بهزل ما، بوجي هرتسوغ وتسيبي لفني بأسى. ولكن الإجماع كان عاماً».

انظر أيضاً نص المقال بالإنكليزية: Nahum Barnea, «The Two States Bluff,» *Yedioth Ahronoth*, 7/12/2015.

وإن الانطباع الذي يعطيه ناحوم برنياع عن أن هيلاري كلينتون يائسة من حل الدولتين، ليس دقيقاً. فخطابها في منتدى سابان في مركز بروكينغز، والذي كان «خطاباً انتخابياً» بامتياز، ولم تترك فيه مجالاً لدعم إسرائيل إلا قالته وأيدته من دون أية إشارة إلى مظالم الفلسطينيين، وكان جزءاً مهماً من خطابها الانتخابي حول «كيفية محاربة الجهاديين المتطرفين» وقدمت فيه أفكاراً مهمة. ولكنها أشارت في خطابها إلى أنه «فقط حل الدولتين يمكن أن يوفر للفلسطينيين الاستقلال والحكم والكرامة ويوفر لإسرائيل دولة يهودية ديمقراطية وبحدود معترف بها ومؤمنة، وأنه ليس سراً أن الجهود التي بذلت أخيراً للتقدم في مفاوضات مباشرة لم تثمر تقدماً ملموساً»، ولكنها تبقى مقتنعة بأنه من المهم أن يظل الجميع مقتنعين بأن السلم ممكن. وأضافت في خطابها الانتخابي «إنني أرفض التخلي عن هدف حل الدولتين لشعبين، ومهما كان أمر ما يبدو أنه غير قابل للحصول كلياً كما يبدو في اللحظة الراهنة، فإن على الإسرائيليين والفلسطينيين أن لا يتخلوا عنه كذلك». وتضيف قائلة «إن حل الدولة الواحدة ليس حلاً، إنه وصفة لصراع مستمر». انظر: The Brookings Institution, «Saban Forum 2015-Israel and the United States: Yesterday, Today, and Tomorrow,» Keynote Address: Former U.S. Secretary of State Hillary Rodham Clinton, <http://www.brookings.edu/events/2015/12/04-saban-forum-2015-israel-us-yesterday-today-tomorrow>.

وفي حين تكلمت ضد امتلاك إيران أسلحة نووية وتحدثت عن أن سياسة أمريكا «عدم الثقة والتفتيت» ـ (Distrust and Nerf)، لم تكن هناك أية إشارة في خطابها إلى الأسلحة النووية التي تملكها إسرائيل، وموضوع نزع أسلحة الدمار الشامل نهائياً من الدول في منطقة الشرق الأوسط.

(٧) تشديد المقاطعة العربية، وغير العربية، لإسرائيل وتوسيعها.

(٨) هذا، إضافة إلى أمور أخرى تتضمنها هذه الاستراتيجية وخطة العمل، التي ليس من المصلحة الإعلان عنها الآن، ولكنها تبقى ضمن المعايير المبدئية والأخلاقية التي أشارت إليها الاستراتيجية، وخطة العمل المشار إليها أعلاه.

خاتمة

كان كل ما سبق وقيل في هذه الورقة المتواضعة هو محاولة للتذكير بكل ما تم وأُنجز، وما فشل لسبب أو لآخر، خلال السنوات السبعين الأخيرة، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. ورغم الإحباطات الحالية والظروف الصعبة والبالغة الخطورة التي تمرّ بها الأمة العربية اليوم، فإن هذا التاريخ يحفل بالكثير من الأمل، وبالتفاؤل بأن ما نمر به هو مرحلة انتقالية، من مراحل أخرى مررنا فيها، كان فيها إنجازاتها، وهي تعطينا الأمل، رغم تشاؤم العقل، بتفاؤل الإرادة، وقد أثبتنا ذلك في تاريخ أمتنا القريب، وأن المستقبل يعتمد على خياراتنا، وعلى مدى رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب لتحقيق المستقبل الأفضل والمنشود.

الفصل الثامن

العراق ... إلى أين؟: نحو خطة لإنقاذه(*)

مقدمة

من أجل الإجابة عن القسم الأول من عنوان هذه المحاضرة، وقبل اقتراح خطة لإنقاذه، لا بد من توضيح، وباختصار شديد، ما حصل للعراق منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن:

١ ـ قد يختلف بعضنا حول تقييم النظام الذي كان قائماً في العراق قبل عام ٢٠٠٣، ولكنه من الصعب أن نختلف قانونياً ووطنياً على أن مسؤولية تغيير أي نظام لا يرتضيه مواطنوه، هي مسؤولية مواطنيه وأن ليس من حق بعضهم أو أي منهم الاستعانة بالأجنبي لتغيير ذلك النظام.

٢ ـ ويضاف إلى رفض هذا الأسلوب والاستعانة بالأجنبي في تغيير أي نظام، أن المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لوجودها في العراق، من امتلاكه أسلحة دمار شامل وإيوائه تنظيماً إرهابياً (القاعدة حينئذ)، كان يفتقر إلى قرار من الأمم المتحدة (مجلس الأمن) كما أكد ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، كما انتهت تحقيقات اللجنة التي شكلها الكونغرس الأمريكي بعد دخول القوات الأمريكية العراق إلى عدم صحة الادعاءات والمبررات الأمريكية للوجود فيه، فقد ثبت لها أنه لم يكن يملك أسلحة دمار شامل، ولا كان يؤوي القاعدة[1].

أما ما كان يدّعيه بعض المحافظين الجدد، من أن الغرض من اجتياح العراق هو تحويله إلى بلد ديمقراطي، فالرد على ذلك هو أن العراق الذي لم يكن البلد العربي الوحيد الذي لم يكن يتمتع بالديمقراطية بمفهومها الراهن؛ فجميع الأنظمة العربية لم تكن ديمقراطية وفق هذا المعيار، وإن

(*) في الأصل محاضرة ألقيت بدعوة من مؤسسة شومان، في عمان بتاريخ ٢٠١٦/٢/٨.

(١) انظر: تقرير اللجنة المختارة للاستخبارات المعنون: «Postwar Finding about Iraq's WMD and Links to Terrorism and How They Compare with Prewar Assessments, together with Additional Notes,» (8 September 2006), p. 148, <https://fas.org/irp/congress/2006_rpt/srpt109-331.pdf>.

انظر أيضاً تقرير: «Report on Prewar Assessments about Postwar Iraq, together with Additional views,» Select Committee on Intelligence, United States Senate, 110th the Congress, p. 226, <https://fas.org/irp/congress/2007_rpt/prewar.pdf>.

بدرجات متفاوتة، فلماذا الاهتمام بالعراق دون غيره. كما أن العراق لم يكن البلد العربي الوحيد الذي قد لا يكون شعبه اختار حكمه بشكل ديمقراطي، كما أنه ليس البلد العربي الوحيد الذي قد تكون أكثرية شعبه غير راضية عن حكامه، كما أنه ليس البلد العربي الوحيد الذي قد يكون شعبه غير قادر على استبداله، فلماذا استهداف العراق دون غيره.

٣ ـ كما ثبت من الوجود الأجنبي في العراق، أنه وخلافاً لما تنص عليه «اتفاقية الدفاع العربي المشترك» الموقّع عليها من جميع الدول العربية، فإن عدداً من الدول العربية، ومن بينها دول الخليج كافة ومصر والأردن، شجعت وسهلت لها ذلك، خلافاً لالتزاماتها بموجب الميثاق المشار إليه، بل إن القوات الأجنبية انطلقت لاجتياح العراق من خلالها، كما استخدمت القوة الأمريكية قواعدها منها لقصف العراق وتدميره[٢]. هذا إضافة إلى المخالفة الحصرية للمادة الثانية والعاشرة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري والمادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية[٣].

٤ ـ كما قامت بعض القوى العراقية «المعارضة» خارج العراق وداخله، بتشجيع اجتياح العراق عسكرياً والتعاون مع تلك القوات الأجنبية المجتاحة، وجاء بعضها معها[٤]، كما التحق البعض

---

(٢) حول دور دول الخليج العربية ومصر والأردن في تشجيع وتسهيل اجتياح العراق، انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack: The Definitive Account of the Decision to Invade Iraq* (New York: Simon and Schuster, 2004).
انظر أيضاً: Tommy Franks with Malcolm McConnell, *American Soldier* (New York: Harper Collins, 2004).
انظر على سبيل المثال وليس الحصر: ص ١٩٦، ٢٤٨، ٣٥٢، ٣٨٧، ٤٠٤ ـ ٤٠٦ و٤١٧ ـ ٤١٩.
كما تبين فيما بعد، أن سورية وإيران كانتا تتعاونان على إسقاط النظام في العراق. انظر: عبد الحليم خدام، التحالف السوري الإيراني والمنطقة (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، ٤٠٥ ص.

(٣) تم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وقد وافقت وانضمت إليه كل الدول العربية التي استقلت بعد ذلك، وتنص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري على أن «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً ـ ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات». انظر: جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية، ص ٣٣.
كما تنص المادة العاشرة من المصدر السابق (ص ٣٦) على أن «تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألّا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبألّا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة». وأكبر دليل صارخ على خرق هذه المادة هو القواعد العسكرية الأجنبية التي أقامتها بعض أنظمة الخليج العربي بالاتفاق مع دول أجنبية والتي استعملت للاعتداء على العراق.
كما تنص المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية (ص ٢٤)، الذي تم توقيعه عام ١٩٤٥، والذي وافقت وانضمت إليه كل «الدول العربية» التي استقلت بعد ذلك، على أن «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها».

(٤) على سبيل المثال وليس الحصر، وحول دور أحمد الجلبي في التحريض على اجتياح العراق، انظر: Richard Bonin, *Arrows of the Night:. Ahmad Chalabi's Long Journey to Triumph in Iraq* (New York; London: Aukland, 2011).

الآخر به بعد الاجتياح وهكذا تكون هذه القوى، أحزاباً وأفراداً قد ساهمت في مأساة وطنها من قبل القوات الأمريكية وبالتعاون معه.

أولاً: العراق تحت الوجود العسكري الأجنبي

وبعد اجتياح العراق، أقدمت القوات الأمريكية من خلال حاكمها الأمريكي، بول بريمر[٥]، على ما يلي:

١ ـ حل الجيش العراقي والقوات الأمنية، وحتى إلغاء وزارة الدفاع.

٢ ـ تشكيل «مجلس حكم مؤقت» على أساس توزيع طائفي وإثني.

٣ ـ لم تعد القوات الأجنبية تتكلم عن «شعب عراقي» بل عن «شيعة» و«سنّة» و«عرب» و«أكراد» و«تركمان» وغير ذلك من تسميات وممارسات «طائفية» و«إثنية»، وانخرطت معه في ذلك بعض القوى العراقية التي جاءت معه أو التحقت به فيما بعد.

٤ ـ أصدرت القوى التي اجتاحت العراق «قانون الحكم المؤقت» الذي تبني تلك الأسس الطائفية والإثنية، والذي تم اعتماده فيما بعد كأساس لـ «الدستور العراقي» الذي تضمن نصوصاً غير مألوفة في الدساتير العالمية.

٥ ـ شرّع الوجود الأجنبي ما سمي «قانون اجتثاث البعث» والذي أدى إلى فقدان الدولة، من مؤسسات مدنية وعسكرية، كوادرها الأساسية.

٦ ـ وهكذا نجح الوجود الأجنبي في العراق، ومعه ممارسات القوى العراقية المتعاونة معه، ليس في تغيير النظام السابق فقط، بل في تدمير وإنهاء الدولة العراقية نفسها، والذي نشاهد نتائجه، وكما سنشير إليه فيما بعد.

ثانياً: حصيلة حكومات الاجتياح الأجنبي في العراق

وفي ضوء ما قام به الاجتياح العسكري وممارساته، قامت حكومات الاجتياح الأجنبي في العراق وعلى ضوء تلك التشريعات والممارسات التي أرساها. فماذا كانت الحصيلة حتى الآن:

١ ـ بعد استبعاد الكفاءات الأساسية في الدولة، بأسباب وحجج مختلفة، أُعيد بناء جهاز الدولة وتوزيع المسؤوليات فيها على أسس من الطائفية والمحسوبية والقرائبية، والذي انعكس في انهيار كفاءاتها وانتشار الرشوة والمحسوبية فيها.

وانظر كذلك، على سبيل المثال لا الحصر دور إياد علاوي في هذا المضمار، في: Scott Ritter, *Iraq Confidential: The Untold Story of the Intelligence Conspiracy to Undermine the UN and Overthrow Saddam Hussein,* foreword by Seymour Hersh (London: I. B. Tauris, 2005), pp. 163, 238 and 259.

(٥) L. Paul Bremer III, *My Year in Iraq: The Struggle to build a Future of Hope,* with Malcolm McConnell (New York: Simon and Shuster 2006), pp. 57-80,

٢ ـ بعد انهيار الأمن أثناء الوجود الأجنبي، وبعد انسحابه في أواخر عام ٢٠١١، أُسِّس «جيش ميليشياوي» تم اختيار قياداته وأفراده على أسس طائفية وعرقيه وأثبت فشله في المهمات الأساسية التي أوكلت إليه.

٣ ـ انتشار الفساد والنهب والهدر، الذي ساعد عليه زيادة أسعار النفط وإيرادات الدولة منه، قبل انخفاض الأسعار الأخير، ولا حاجة إلى أدلة على ذلك بعد اعترافات مسؤولي الحكومات المتعاقبة خلال الوجود الأجنبي المختلفة في العراق، وبعد تقرير السفير الأمريكي في العراق السري إلى وزارة الخارجية الأمريكية حول «فساد الحكومة العراقية»[٦].

٤ ـ توسيع الطاقة الإنتاجية لإنتاج النفط في العراق خلافاً لإمكانات التصدير العالمية، ودفع تكلفة حفر آبار جديدة، وتكلفة صيانتها فيما بعد، وذلك من دون إمكان استخدامها، والتي ساهمت تلك النفقات، رغم تخفيض تلك الطاقة الإنتاجية المقررة أصلاً وبعد فوات الأوان، في الهدر المالي والعجز الحالي عن دفع بعض مستحقات تلك الشركات الأجنبية التي تولت وتتولى توسيع تلك الطاقة الإنتاجية.

٥ ـ فقدان الأمن، وزيادة الاغتيالات، والتوقيفات الاعتباطية وبلا محاكمات، وكان آخرها قيام «داعش» واحتلالها للموصل وما جاورها في حزيران/يونيو ٢٠١٤.

٦ ـ تدخُّل معظم دول الجوار، وبخاصة إيران، إضافة إلى تركيا والسعودية، في شؤون العراق الداخلية، وبصور وأشكال تخالف المواثيق والأعراف الدولية.

٧ ـ استمرار وزيادة هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج، بمعدلات غير مسبوقة، وإلى مختلف أنحاء العالم، مع ضعف إمكان عودة الغالبية منها إلى العراق، وهو ما يهدد، في حالة استمرار الأوضاع الراهنة إلى تفريغ العراق من كفاءاته وتسهيل السيطرة على من يتبقى من سكانه الذين لا يُمكِّنهم ضعف كفاءاتهم من الهجرة. هذا إضافة إلى نزوح عدد كبير من العراقيين إلى دول الجوار، وإلى مناطق أخرى في العراق بسبب التطهير الطائفي والعرقي.

٨ ـ ويعيش العراق حالياً أزمة على جميع الأصعدة: سياسياً واقتصادياً، وأمنياً، ومجتمعياً؛ وأصبح العراق مهدداً بالإفلاس نتيجة عدم تمكن الحكومة من دفع نفقات الدولة ورواتب العاملين فيها والمتقاعدين[٧].

٩ ـ لم يعد تقسيم العراق، على أسس طائفية وإثنية، ممكناً، حتى لو كان مرغوباً فيه من بعض القوى الخارجية أو الداخلية؛ فالعراق لم يعد مهدداً بالتقسيم فحسب، بل بالتفتت، إذ إن الخلافات بين المكونات الثلاثة الطائفية أو الإثنية هي من الحدة والتجذر بحيث إن أي تقسيم على أساس

(٦) انظر: «تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية،» المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٩٠ ـ ٩٦.

(٧) Tim Arango, «With Plunge in Oil Prices, Iraq Facing New Calamity: Nation Stung by Years of War Now Threatened with Economic Collapse,» *International New York Times*, 2/2/2016.

طائفي أو إثني ستتبعه حروب أهلية داخل كل مكون من هذه المكونات الثلاثة، وهو ما سيؤدي إلى تفتيت العراق.

ثالثاً: ما العمل...؟ نحو خطة طريق لإنقاذ العراق

استناداً إلى ما تقدَّم، ولتعذر إيجاد حلول داخلية للأزمة المتعددة الأبعاد التي يعيشها العراق حالياً؛ وفي غياب أي أفق وطني لدى القوى المختلفة المشاركة في العملية السياسية الحالية في العراق؛ فلم يعد هناك مفرٌّ ـ من أجل إنقاذ العراق، حاضراً ومستقبلاً ـ من اللجوء إلى حلول عربية و/أو دولية. فالعراق ليس أول من يلجأ إليها، إذ حدث ذلك في حالات عديدة مماثلة في أوروبا، ويحدث ذلك حالياً في سورية من خلال مجلس الأمن الدولي، وكذلك في اليمن وليبيا وربما غيرها.

١ ـ خلفية الخطة المقترحة

أ ـ سبق أن عقد مركز دراسات الوحدة العربية، بعد اجتياح العراق عام ٢٠٠٣، وخلال عام ٢٠٠٤، ندوة كبيرة حول «اجتياح العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً دولياً» والتي رسمت خارطة تفصيلية لواقع ونتائج الاجتياح في ضوء الرؤية الاستراتيجية الأميركية الجديدة الراهنة للمنطقة العربية والعالم آنذاك. ونتائج الاجتياح عراقياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، والإشكاليات التي أحدثها فعل الاجتياح في الواقع الوطني العراقي. وقد شارك في تلك الندوة مئة وسبعة وثلاثون مفكراً من مختلف الاتجاهات الوطنية. ونُشرت وقائع الندوة والأبحاث والمناقشات في كتاب صدر عن المركز[٨].

ب ـ ثم أعَدّ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بعد اجتياح العراق وعقد الندوة المشار إليها سابقاً، وخلال عام ٢٠٠٤ ـ «برنامجاً لمستقبل العراق بعد انتهاء الاجتياح، يتضمن خطة عمل للعراق بعد خروج كل القوات الأجنبية منه، بما في ذلك: دستور جديد، وقانون للانتخابات، وقانون للأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، ومشروع لإعادة الإعمار، وبرنامج لصناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، وتصور عن الإعلام في العراق وإعادة تشكيل الجيش العراقي، والقضية الكردية، والتعويضات». وتم ذلك من خلال لجان ألفها المركز لإعداد مشاريع لهذه الجوانب المختلفة. ثم عقد المركز خلال الفترة ٢٥ ـ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥ ندوة في بيروت، شارك فيها مئة وثمانية من المثقفين والباحثين والسياسيين العراقيين، منهم من داخل العراق (ستة وستون مشاركاً) ومن العراقيين المغتربين (اثنان وأربعون مشاركاً)، وعُرضت على مدى ثلاثة أيام، في تسع جلسات عامة وضمن ست لجان متخصصة تلك المقترحات، ونُشرت وقائع هذه الندوة في كتاب صدرت

---

(٨) احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ٢٠٠٤).

الطبعة الأولى منه عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بالعنوان المشار إليه سابقاً، كما صدرت طبعة ثانية منه في حزيران/يونيو ٢٠٠٧[٩].

ج ـ وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أطلق الدكتور خير الدين حسيب مبادرة حول العراق، بالتشاور مع القوى السياسية الناشطة المعارضة للوجود الأجنبي في العراق، وعُرضت في مقابلة فضائية مع الجزيرة، ونُشرت كملحق في الطبعة الثانية من كتاب برنامج مستقبل العراق بعد خروج القوات الأجنبية، ويبين الملحق الرقم (١) لهذه الورقة نص تلك المبادرة.

د ـ عُقد لقاء وطني عراقي في بيروت، وعلى مدى يومين، خلال الفترة ٢٩ ـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تحت عنوان «اللقاء العراقي للتحرير والديمقراطية»، وصدر عنه «مشروع المنهاج السياسي»، المبين في الملحق الرقم (٢) وفيه تداخل كثير مع المبادرة المشار إليها في الفقرة (ت) سابقاً.

٢ ـ الخطة المقترحة

واستناداً إلى كل ما تقدم، وإلى ما جاء في الفقرة «ثالثاً» في هذه الورقة حول «حصيلة الحكومات المتتالية خلال وبعد الوجود الأجنبي في العراق»، وبالاستفادة من كل ما جاء من مبادرات سابقة لإنقاذ العراق، ومن بعض ما نشر حول الموضوع من أشخاص وقوى وطنية عراقية، رأيت التقدم بالمبادرة التالية، على شكل خطة عمل، وستتم الدعوة إلى كل من يهمه الموضوع من الوطنيين العراقيين، من غير المشاركين في العملية السياسية الحالية، وبصفتهم الشخصية، إلى لقاء تشاوري يعقد في تونس يوم ١٩ آذار/مارس ٢٠١٦، ولمدة يوم واحد لمناقشة مسودة هذه المبادرة، وإجراء ما قد يرى المجتمعون إدخاله عليها من تعديلات، وتتضمن الخطة المقترحة ما يلي:

أ ـ دعوة مجلس الأمن، إذا أمكن (وبتوصية وتأييد من مؤتمر القمة العربي القادم والذي من المقرر أن يُعقد في المغرب في أواخر آذار/مارس ٢٠١٦، ونظراً لفشل الحكومات المختلفة في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣، بما فيها الحكومة الحالية، في الحفاظ على الأمن والنظام في العراق وصيانة حدوده، وتأمين الحد الأدنى من الحاجات الأساسية لمواطنيه)، إلى التدخل الفوري في العراق من خلال:

ب ـ تشكيل حكومة وطنية انتقالية، لفترة انتقالية لا تزيد على سنتين، يتم الاتفاق على رئيس لها، ويخول صلاحيات اختيار حكومة عراقية مؤقتة، بالتشاور غير الملزم مع ممثل للأمم المتحدة في العراق، من التكنوقراط، وأن تكون من عناصر مشهود لها بالكفاءة والنزاهة، ومن عناصر حيادية

---

(٩) برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق» (بيروت: المركز، ٢٠٠٥). كما صدرت طبعة ثانية مزيدة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧. والكتاب متوافر على موقع المركز على الإنترنت، ويمكن تحميله مجاناً: <http://www.caus.org.lb/Home/publication_popup.php?ID=363&h=1&MediaID=1>.

وغير حزبية، ويلتزم رئيس الحكومة والوزراء عدم الترشيح لأي انتخابات قادمة، والتي سيشار إليها فيما بعد. كما يُخوّل رئيس الحكومة، وبالتشاور غير الملزم مع ممثل الأمم المتحدة، صلاحية إعفاء أي وزير من مسؤوليته، وإضافة وزراء جدد حسب الحاجة والظروف. وتخوّل هذه الصلاحية الحكومة، خلال الفترة الانتقالية، الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمالية اللازمة لتنفيذ واجباتها، كما يحق لها إعادة النظر، بإلغاء و/أو تعديل، جميع القوانين والأنظمة والأوامر الصادرة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخ تشكيل هذه الحكومة، وكذلك أية قوانين وأنظمة وتعليمات صادرة قبل عام ٢٠٠٣.

ج ـ يتولى أمن العراق وحمايته قوة عسكرية عربية مشتركة، من دول عربية لم تشجع أو تسهل اجتياح العراق (من مصر ـ بعد أن تحررت من حكم حسني مبارك الذي شجع على اجتياح العراق، والجزائر والمغرب والسودان). يتولى مجلس الأمن، وبالتشاور مع الحكومة المؤقتة، تحديد حجمها ومهامها، والدول المشاركة فيها، وتمويلها ومدة بقائها. وتتولى هذه القوة العسكرية العربية، وتحت إشراف الحكومة المؤقتة، وإضافة إلى مهمة حفظ الأمن والنظام في العراق، مهمة إعادة تشكيل الجيش العراقي، حسب الأسس الواردة فيما بعد في هذه المبادرة.

د ـ مناشدة مجلس الأمن ضمان المحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه: ورفض كل تدخل عسكري من الدول الأجنبية أو المجاورة في شؤونه.

هـ ـ تبدأ الوزارة الجديدة فوراً، وبالتشاور مع القوى الوطنية الرئيسية المعارضة للاجتياح بإعادة تشكيل الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى، على أسس وطنية، وحسب الأسس والمعايير التي تراها مناسبة. ويتم تزويد الجيش والقوى الأمنية الأخرى بأحدث الأسلحة المختلفة التي تحتاجها ومن المصادر التي تراها مناسبة. كما يتم حل جميع الميليشيات الموجودة في العراق بالطريقة التي تحددها الحكومة.

و ـ لا يسمح للجيش والقوى الأمنية الأخرى الجديدة بالتدخل في السياسة وممارسة العمل الحزبي، وتكون تابعةً للقيادة السياسية للحكومة الجديدة، كما تمنع منعاً باتاً جميع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في العراق من أن تعمل حزبياً وسياسياً داخل مؤسسة الجيش والقوى الأمنية الأخرى في العراق.

ز ـ تقوم الحكومة الجديدة بما يلي، إضافة إلى تقدَّم:

(١) اختيار مجلس استشاري من ١٠٠ إلى ١٥٠ شخصاً من القوى السياسية والشخصيات والكفاءات العراقية التي لم تتعاون سياسياً مع القوات الأجنبية التي اجتاحت العراق عام ٢٠٠٣، وتكون اجتماعاتها ومداولاتها مغلقة ولا يُعلَن عن مناقشاتها.

(٢) يعتبر الدستور الدائم، الذي تم إعداده عام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، ملغى.

(٣) تُعِدّ الحكومة المؤقتة، وخلال فترة لا تزيد على سنة من تاريخ تنفيذ هذا الاتفاق، قانوناً للانتخابات، وآخر للأحزاب، وتجري انتخابات مجلسين للنواب والشيوخ مستفيدة من مسودة الدستور المؤقت المعَدّ في ندوة بيروت حول «مستقبل العراق» في تموز/يوليو ٢٠٠٥ والكتاب الصادر حولها بعنوان **«برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاجتياح: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الاحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات»** من دون أن تكون ملزمة به حصراً، بالتشاور مع عدد كبير من العراقيين في داخل العراق وخارجه.

(٤) أن تتم الانتخابات خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، وتحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية والمنظمات الدولية والعربية الأخرى، لضمان حريتها ونزاهتها وشفافيتها، وعلى أساس القوائم النسبية وعلى أساس المحافظة، كما هو وارد في مسودة الدستور المشار إليها في الفقرة (٩ ـ ج).

(٥) تلتزم الحكومة الجديدة خلال الفترة الانتقالية بالسياسة النفطية التي تم الاتفاق عليها في ندوة بيروت، وتُعتبر جميع الاتفاقات النفطية التي تمت خلال فترة الاجتياح قابلة لإعادة النظر فيها بالإلغاء أو التعديل لمخالفتها قرارَي مجلس الأمن ذواتي الرقمين ١٤٨٣ و١٤٥٦، إعادة النظر في جميع الاتفاقات التي عقدها مجلس حكم إقليم كردستان خلال الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣ وكذلك كل ما عقده من اتفاقات أثناء الاجتياح مع شركات أجنبية لاكتشاف وتطوير الإنتاج النفطي في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك.

(٦) مناشدة مجلس الأمن، بدعم ومبادرة من الولايات المتحدة، بإلغاء كل العقوبات على العراق والتي اتخذها مجلس الأمن بعد اجتياح العراق للكويت، والتي لم تُلغَ سابقاً، بما في ذلك إيقاف أي استقطاعات عن عوائد النفط العراقي المصدر ولمدة غير محددة، وأن يفرج مجلس الأمن عن أي أرصدة مجمدة للعراق.

(٧) يسعى مجلس الأمن لحث الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على تقديم مساعدات مالية على شكل منح، وبصورة تجعل العراق قادراً على تأهيل مؤسسات الدولة الخدمية والإنتاجية والتحتية، على أن توضع تحت تصرُّف الحكومة العراقية الجديدة. ومناشدة الحكومتين الأمريكية والبريطانية للسعي لدى الحكومات العربية التي لا يزال لديها ديون على العراق إلى شطب هذه الديون وكذلك التنازل عن التعويضات المطلوبة من العراق، بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة، وأن تعيد إلى العراق التعويضات التي استلمتها تلك الحكومات (عدا الأفراد، والمؤسسات) من خلال الأمم المتحدة من عوائد نفط العراق حسب اتفاقية النفط مقابل الغذاء.

(٨) يضع البرلمان العراقي المنتخب خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، مسودة دستور مستفيداً من مسودة دستور ندوة بيروت، ثم يعرض على استفتاء شعبي عام لإقراره. وحتى يتم إقرار الدستور، تعتمد الحكومة الجديدة مسودة الدستور التي أعدتها ندوة بيروت كدستور مؤقت ينتهي مفعوله بإقرار الدستور الدائم.

(٩) يقوم البرلمان العراقي المنتخب باختيار رئيس للجمهورية حسب الدستور الذي سيتم إقراره في الاستفتاء الشعبي.

(١٠) تتعامل الحكومة الجديدة مع القضية الكردية حسبما هو وارد في مسودة الدستور الذي أقرته ندوة بيروت والمشار إليه سابقاً.

(١١) تلتزم الحكومة العراقية الجديدة كذلك بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة في أي خلافات بينها وبين الدول العربية الأخرى والدول المجاورة غير العربية والتي حرّضت أو ساعدت أو ساهمت في اجتياح العراق بشكل أو آخر، فيما عدا حالات الدفاع عن النفس وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية.

(١٢) تلتزم الحكومة العراقية بإعطاء الحق لكل مواطن متضرر من قضايا ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في العراق وإرهاب الدولة وأعمال الخطف والقتل على الهوية والابتزاز وغيرها من الجرائم بتقديم شكوى قضائية إلى المحاكم العراقية وضمن صلاحيات القانون الجنائي والجنح العراقيين، وتتولى لجنة تحقيق منبثقة عن وزارة العدل جمع المعلومات عن جميع هذه الجرائم وبتّها، وعلى ضوء التجارب العالمية في التعامل مع هذه الجرائم.

(١٣) الاستفادة من المبادئ العامة في مبادرة «اللقاء الوطني العراقي للتحرير والديمقراطية»، المشار إليها سابقاً، وحسب اختيار الحكومة الانتقالية وبالتشاور مع المجلس الاستشاري.

(١٤) تعرض هذه المبادرة، بعد الاتفاق على صيغتها النهائية، في الاجتماع المقترح يوم ٢٠١٦/٣/١٩، على مجلس الأمن ومؤتمر القمة العربية الذي سينعقد في المغرب في الأسبوع الأخير من شهر آذار/مارس ٢٠١٦(*)، وعلى جميع الجهات والمؤسسات المعنية والتي يمكن أن تساعد في تبنّيه ودعمه وتسهيل تنفيذه.

(*) تأجل انعقادها إلى شهر نيسان/أبريل حيث ستستضيفها موريتانيا بعدما اعتذر المغرب.

الملحق الرقم (١)
نص المبادرة

في ما يلي نص المبادرة التي أطلقها د. خير الدين حسيب، الأمين العام السابق والمؤسس للمؤتمر القومي العربي، والشخصية العراقية البارزة، وبعد التشاور مع القوى العراقية الفاعلة في مناهضة الاحتلال ومع فصائل رئيسية في المقاومة العراقية:

١ ـ إعلان الجانب الأمريكي عن قراره بالانسحاب من العراق كلياً وبدون أية شروط ووضع جدول زمني قصير لذلك لا تزيد مدته على ستة أشهر كحد أقصى. ويتم بعد الاتفاق إعلانه انسحاب القوات الأمريكية وقوات الاحتلال الأخرى من كافة المدن العراقية إلى قواعد عسكرية محددة ومؤقتة يتفق عليها مع الحكومة الجديدة، ولا يكون لهذه القوات أي دور أمني أو عسكري خلال الفترة الزمنية لانسحابها، وتنسحب القوات الأمريكية وقوات الاحتلال الأخرى من تلك القواعد في نهاية مدة الستة أشهر كحد أقصى.

٢ ـ تعلن المقاومة الوطنية العراقية وقفاً لإطلاق النار، مع الإبقاء على سلاحها، إلى حين الانتهاء من انسحاب القوات الأمريكية وقوات الاحتلال الأخرى كلياً.

٣ ـ يتم الاتفاق، من خلال مجلس الأمن وبضمانته، وبالتشاور مع المقاومة الوطنية العراقية والقوى الوطنية السياسية التي لم تتعاون مع الاحتلال، على اختيار رئيس وزراء للعراق، لفترة انتقالية لا تزيد على سنتين، ويفوض صلاحية اختيار وزارة عراقية بالتشاور غير الملزم مع ممثل للأمم المتحدة في العراق، من التكنوقراط ومن عناصر حيادية وغير حزبية، ويلتزم رئيس الوزراء والوزراء عدم الترشيح لأية انتخابات قادمة، والتي سيشار إليها فيما بعد. كما يخول رئيس الوزراء بالتشاور غير الملزم مع ممثل الأمم المتحدة، إعفاء أي وزير من مسؤوليته وإضافة وزراء جدد حسب الحاجة والظروف. وتخول هذه الوزارة، خلال الفترة الانتقالية، الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمالية اللازمة لتنفيذ واجباتها، كما يحق لها إعادة النظر، بإلغاء أو تعديل، جميع القوانين والأنظمة والأوامر الصادرة منذ احتلال العراق حتى تاريخ الاتفاق، وكذلك أية قوانين وأنظمة وتعليمات صادرة قبل الاحتلال.

٤ ـ يلتزم مجلس الأمن الدولي بالمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه.

٥ ـ تبدأ الوزارة الجديدة فوراً وبالتشاور مع المقاومة الوطنية العراقية والقوى الوطنية الرئيسية المعارضة للاحتلال بإعادة تشكيل الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى، حسب الأسس والمعايير التي تراها مناسبة. ويتم تزويد الجيش والقوى الأمنية الأخرى بأحدث الأسلحة المختلفة التي تحتاجها ومن المصادر التي تراها مناسبة. كما يتم حل جميع الميليشيات الموجودة في العراق بالطريقة التي تحددها الحكومة.

٦ ـ يتم حل جميع فصائل المقاومة الوطنية العراقية، الملتزمة بوقف إطلاق النار، خلال مدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ هذا الاتفاق حال انسحاب جميع القوات الأمريكية والقوات الأخرى من العراق كلياً، وبعد إعادة تشكيل الحد الأدنى من الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى.

٧ ـ لا يسمح للجيش والقوى الأمنية الأخرى الجديدة بالتدخل في السياسة وممارسة العمل الحزبي، وتكون تابعةً للقيادة السياسية للحكومة الجديدة كما تمنع منعاً باتاً جميع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في العراق أن تعمل حزبياً وسياسياً داخل مؤسسة الجيش والقوى الأمنية الأخرى في العراق.

٨ ـ للحكومة العراقية، وبالتشاور غير الملزم مع الأمين العام للأمم المتحدة والمقاومة الوطنية العراقية، الحق باستدعاء قوات عربية محدودة من بعض الدول العربية التي لم تحرض أو تسهّل احتلال العراق، لأغراض حفظ السلام وبالحجم وللمدة التي تقررها الحكومة العراقية.

٩ ـ تقوم الحكومة الجديدة بما يلي، إضافة إلى ما ذكر أعلاه:

أ ـ اختيار مجلس استشاري من (١٠٠ ـ ١٥٠) شخصاً من القوى السياسية والشخصيات والكفاءات العراقية التي لم تتعاون سياسياً مع الاحتلال، وتكون اجتماعاتها ومداولاتها مغلقة ولا يعلن عن مناقشاتها.

ب ـ يعتبر ما يسمى بالدستور الذي تم إعداده تحت الاحتلال والذي تم تزوير الاستفتاء عليه (وخاصة في محافظة الموصل ـ نينوى وكذلك في محافظات المثنى والديوانية وذي قار) في ٢٠٠٥/١٠/١٥ والذي تم إسقاطه برفضه من ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات ملغى لافتقاده للشرعية وتلغى كافة الإجراءات التي تمت استناداً إليه.

ج ـ أن تقوم خلال فترة لا تزيد عن سنة من تاريخ تنفيذ هذا الاتفاق بإعداد قانون للانتخابات، وقانون للأحزاب، وأن يتم انتخابات مجلسين للنواب والشيوخ مستفيدة من مسودة الدستور المؤقت المعد في ندوة بيروت حول «مستقبل العراق» (تموز ٢٠٠٥) والكتاب الصادر حولها بعنوان **برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الاحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات** دون أن تكون ملزمة به حصراً، بالتشاور مع عدد كبير من العراقيين في داخل العراق وخارجه.

د ـ أن تتم الانتخابات خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، وتحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية والمنظمات الدولية والعربية الأخرى، لضمان حريتها ونزاهتها وشفافيتها، وعلى أساس القوائم النسبية وعلى أساس المحافظة، كما هو وارد في مسودة الدستور المشار إليها في الفقرة (٩ ـ ج).

١٠ ـ تلتزم الحكومة الجديدة خلال الفترة الانتقالية بالسياسة النفطية التي تم الاتفاق عليها في ندوة بيروت، وتعتبر جميع الاتفاقات النفطية التي تمت خلال فترة الاحتلال ملغاة شرعياً

لمخالفتها قرارات مجلس الأمن الرقم ١٤٨٣ و١٤٥٦، كما تعتبر جميع الاتفاقات التي عقدها الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني خلال الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣، وكذلك كل ما عقده من اتفاقات أثناء الاحتلال مع شركات أجنبية لاكتشاف وتطوير الإنتاج النفطي في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك غير قانونية وملغاة، وتطلب من تلك الشركات إيقاف أية عمليات لها في تلك المحافظات، كما ستكون خاضعة للملاحقة القانونية داخل وخارج العراق على تعاقدها مع جهات عراقية غير شرعية لاستثمار النفط في تلك المحافظات.

١١ ـ أن يقوم مجلس الأمن، بدعم ومبادرة من الولايات المتحدة، بإلغاء كافة العقوبات على العراق والتي اتخذها مجلس الأمن بعد اجتياح العراق للكويت، والتي لم تُلغَ سابقاً، بما في ذلك إيقاف أية استقطاعات عن عوائد النفط العراقي المصدر ولمدة غير محددة، وأن يفرج مجلس الأمن عن أي أرصدة مجمدة للعراق.

١٢ ـ أن تقدم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مساعدات مالية على شكل منح، لا تقل عن خمسين مليار دولار من الأولى وعشرين مليار دولار من الثانية، تدفع على شكل منح، وتوضع خلال مدة لا تزيد كحد أقصى عن ستة أشهر من تاريخ الاتفاق تحت تصرف الحكومة العراقية الجديدة، من أجل إعادة إعمار العراق، وللتعويضات عن الخسارة والأضرار التي لحقت بالعراق دولة وشعباً من جراء الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني غير المشروع وهي أقل من النفقات المالية الفعلية لبقاء القوات الأمريكية والبريطانية في العراق لمدة سنة إذا لم يتم هذا الاتفاق كما تسعى الحكومتان الأمريكية والبريطانية لدى الحكومات العربية التي لديها ديون على العراق بشطب هذه الديون وكذلك التنازل عن التعويضات المطلوبة من العراق، بموجب قرارات مجلس الأمن السابقة، وأن تعيد إلى العراق التعويضات التي استلمتها تلك الحكومات (عدا الأفراد، والمؤسسات) من خلال الأمم المتحدة من عوائد نفط العراق حسب اتفاقية النفط مقابل الغذاء.

١٣ ـ يضع البرلمان العراقي المنتخب خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، مسودة دستور مستفيداً من مسودة دستور ندوة بيروت، ثم يعرض على استفتاء شعبي عام لإقراره. وحتى يتم إقرار الدستور، تعتمد الحكومة الجديدة مسودة الدستور التي أعدتها ندوة بيروت كدستور مؤقت ينتهي مفعوله بإقرار الدستور الدائم.

١٤ ـ يقوم البرلمان العراقي المنتخب باختيار رئيس للجمهورية حسب الدستور الذي سيتم إقراره في الاستفتاء الشعبي.

١٥ ـ تتعامل الحكومة الجديدة مع القضية الكردية حسبما هو وارد في مسودة الدستور الذي أقرته ندوة بيروت والمشار إليه سابقاً.

١٦ ـ تلتزم الحكومتان الأمريكية والبريطانية بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية والأمنية بشكل مباشر أو غير مباشر.

١٧ ـ تلتزم الحكومة العراقية الجديدة بعدم تطوير أسلحة دمار شامل في العراق، على أن لا يحول ذلك دون حق العراق في استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية حسب القوانين الدولية.

١٨ ـ تلتزم الحكومة العراقية الجديدة كذلك بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة في أية خلافات بينها وبين الدول العربية الأخرى والدول المجاورة غير العربية والتي حرّضت أو ساعدت أو ساهمت في احتلال العراق بشكل أو آخر، فيما عدا حالات الدفاع عن النفس وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية.

١٩ ـ تشكل الحكومة العراقية الجديدة لجنة قضائية عراقية مستقلة، مع الاستفادة من الكفاءات القانونية العراقية والدولية المحايدة، للتحقيق في جميع الشكاوى عن قضايا ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في العراق والتواطؤ مع الاحتلال وإرهاب الدولة وأعمال الخطف والقتل على الهوية والابتزاز وغيرها من الجرائم منذ ما بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى مغادرة قوات الاحتلال للعراق، وتتولى لجنة التحقيق جمع المعلومات عن جميع هذه الجرائم، ويتولى البرلمان المنتخب تحديد طريقة البت فيها، على ضوء التجارب العالمية في التعامل مع هذه الجرائم.

٢٠ ـ بعد الاتفاق وبعد تنفيذ الجانبين الأمريكي والبريطاني ما جاء في الفقرات السابقة، تتعامل الحكومة العراقية الجديدة مع جميع الشركات والمؤسسات الأمريكية والبريطانية في قضايا إعادة إعمار العراق واستثمار النفط على قدم المساواة مع الشركات والمؤسسات الأخرى العالمية وبدون أي تحيز سياسي ضدها، وعلى أساس السياسة النفطية وبرنامج إعادة الإعمار المقرر من الحكومة العراقية الجديدة.

٢١ ـ يعتبر هذا العرض كلاً متكاملاً وغير قابل للانتقاء.

الملحق الرقم (٢)
اللقاء الوطني العراقي للتحرير والديمقراطية
مشروع المنهاج السياسي

مقدمة

منذ حوالى الست سنوات والعراق يئن تحت وطأة الاحتلال الأمريكي، وما ترتب عليه ليس في إسقاط نظامه السياسي فقط، ولكنه قضى على مقومات الدولة العراقية بحل الجيش والقوات الأمنية ونهب أسلحتها، وحرق ونهب وزاراته ومؤسساته المختلفة بسجلاتها ومعلوماتها، وكذلك تدمير وحرق ونهب مكتباته العامة وآثاره، واغتيال وتشريد علمائه ومفكريه.

وقد عانى ولا يزال يعاني الشعب العراقي نتائج هذا الاحتلال، من تدمير كبير لبعض بُناه التحتية، وفقدان للأمن وسيادة الفوضى، نتج منه ضحايا بشرية عراقية تجاوزت المليون، وساهمت بعض أجهزة النظام القائم نفسها في ذلك؛ بالإضافة إلى تشريد أكثر من مليوني عراقي خارج العراق في سورية والأردن ومصر وغيرها، وما يقارب نفس العدد داخل العراق نفسه، وما ترتب على هذا التشريد من متاعب اقتصادية واجتماعية ونفسية لهؤلاء المهجرين. كما أضحى الشعب العراقي يعاني وبشكل كبير نقصاً في الخدمات الرئيسية، من كهرباء وماء صالح للشرب وخدمات صحية، ومن بطالة متفاقمة، وارتفاع في الأسعار قضى على الزيادات في الرواتب. كما أُبعِدَتْ أعداد كبيرة من العاملين في العراق من قبل الاحتلال عن وظائفهم وتمّ حرمانهم من الرواتب التقاعدية التي يستحقونها. وانتفت مقاييس الكفاءة والنزاهة في تعيين الوزراء وكبار الموظفين، الذين تم اختيارهم وتعيينهم على أسس الولاء المذهبي والطائفي والإثني، وانتشر الفساد على نطاق واسع لم يعهده العراق من قبل، وتشهد التقارير الدولية وحتى تقارير سفارة الاحتلال الأمريكي في بغداد على ذلك. وتم تشكيل قوات أمنية جديدة، من جيش وشرطة، على أساس الولاء الطائفي والحزبي، بعيداً من الولاء الوطني، بحيث أصبحت قيادات معظم فرق الجيش تتبع في ولائها الأحزاب الطائفية والاثنية، وانتشرت المليشيات المسلحة وفرق الموت.

وفي مواجهة حالة الاحتلال وتداعي مؤسسات النظام القائم وانتشار الفوضى فقد ساهمت المقاومة العراقية، المسلح منها والسلمي، وفي مختلف مناطق العراق، التي انطلق بعضها بعد الاحتلال مباشرة، في التصدي للاحتلال وتكبيده الخسائر الكبيرة من القتلى والجرحى بما يتجاوز كثيراً الأرقام المعلنة من قبل الاحتلال، واتّسعت دائرة المقاومة بين قطاعات الشعب لتشكل حالة وطنية متقدمة في إفشال مخططات الاحتلال وتأكيد الثوابت الوطنية في الحرية والسيادة.

وفي الوقت نفسه فقد فشلت ما تسمى «العملية السياسية» التي خطط لها الاحتلال على أسس محاصصة طائفية ومذهبية وعرقية، وانتهت العملية السياسية إلى وضعٍ تتنازع مكوناتها علانية على

السلطة وعلى المكاسب المادية الفئوية، كما يتصرف بعض أطرافها بعيداً عمّا يسمى «الدستور» مما يهدد بانقسام العراق نفسه، ويعمق الصراعات ويثير الفوضى والتدمير الشامل.

وفي ظل هذا الوضع المتردي الذي يعيشه العراق ويعانيه شعبه الصامد، ومع تصاعد الدعوات في المجتمع الدولي وداخل مؤسسة الإدارة الأمريكية، وبشكل خاص الإدارة الجديدة للانسحاب من العراق، لأسباب تتعلق بدور المقاومة الوطنية وصمود الشعب العراقي وفشل مخططات الاحتلال، وبسبب الكارثة المالية والاقتصادية التي كان أحد أسبابها احتلال العراق، ولتعاظم المشاكل والمأزق الذي تعيشه في أفغانستان وباكستان، ولموقف الغالبية الساحقة من شعوب وحكومات العالم من الاحتلال الأمريكي للعراق والآثار السلبية المترتبة على صورة أمريكا ودورها السياسي والاقتصادي.

ومن المتوقع أن يشهد العراق خلال الفترة القادمة تطورات متسارعة نتيجة للتطورات الداخلية في العراق ولانتخاب رئيس جديد لأمريكا، تتطلب من القوى الشعبية المناهضة للاحتلال، التي تريد وتعمل من أجل تحرير العراق، والمؤمنة بنظام ديمقراطي للعراق بعد التحرير، والتي عارض معظمها العملية السياسية، أن توحّد جهودها وتتفق على رؤية وبرنامج عمل محدد لتحرير العراق وعلى طبيعة المرحلة التالية للتحرير. وهذا يتطلب وبأسرع ما يمكن لقاء هذه القوى المنظمة والأفراد المستقلين الذين يؤمنون بنفس الأهداف، في لقاء وطني يحدد الرؤية والبرنامج للمرحلة القادمة لطرد الاحتلال ولبناء الرؤيا والموقف الضروريين لمرحلة ما بعد الاحتلال.

ومن أجل ذلك، تنادى عدد من الوطنيين العراقيين المستقلين، وقاموا بإجراء أوسع مشاورات ممكنة، وتشكلت لجنة تحضيرية أخذت على عاتقها دعوة الذين تتوفر فيهم الشروط المذكورة أعلاه من جميع التيارات ـ السياسية في العراق، لحضور «لقاء وطني عراقي للتحرير والديمقراطية»، الذي تدعو الحاجة إلى عقده بشكل سريع استباقاً للتطورات المنتظرة، حيث اجتمعوا في بيروت لمدة يومين خلال يومي السبت والأحد في ٢٩ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الحالي بدعوة من اللجنة التحضيرية.

وبعد مداولات ومناقشات واسعة، يُعلن لقاؤنا الوطني أنه يسعى ليكون أداة سياسية حاضنة لمشروع وطني عراقي يضم الأطراف الوطنية الأخرى، ويكون حريصاً كل الحرص على تطوير أساليب العمل وتنشيطها لإقامة أوسع لقاء وطني يحمل في طياته خصائص الدولة العراقية لما بعد التحرير التي تستند إلى الديمقراطية ومبدأ المواطنة. وانطلاقاً من المعطيات الأساسية الداعية إلى إيجاد إطار عمل متكامل الأجهزة ومنسجم الأهداف ومتفاعل على الأرض في النشاطات السياسية والعملياتية ويؤطّر أهدافها الوطنية منهاجها السياسي فقد تمت صياغة البرنامج السياسي وبنوده وأبوابه بالشكل التالي:

أولاً: الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني

١ ـ رفض الاحتلال الأجنبي رفضاً تاماً؛ ورفض كل ما ترتب عليه من نتائج وما أفرزه من ظواهر.

٢ ـ العمل بكل الوسائل والسبل المتاحة والمشروعة لمقاومة هذا الاحتلال جنباً إلى جنب مع كل القوى والتنظيمات السياسية المناهضة للاحتلال ودعوة الشعب العراقي إلى تصعيد مقاومته للاحتلال بكافة الوسائل لإجباره على الانسحاب الكلي.

٣ ـ الإدانة بشدة لكافة الأنشطة والممارسات الإرهابية التي تستهدف أرواح المواطنين وممتلكاتهم؛ بما فيها إرهاب قوات الاحتلال الأمريكي والأحزاب السياسية المرتبطة بالاحتلال وبعض المنظمات التي دخلت العراق بحمايته.

٤ ـ إدانة أعمال الخطف والتعذيب والانتقام والاغتيالات واعتبارها من الأعمال الخارجة عن أهداف المقاومة العراقية تسيء إلى دورها وجهادها ضد الاحتلال.

٥ ـ تحديد جدول زمني لانسحاب قوات الاحتلال من العراق كلياً ومن دون أية شروط في مدة لا تزيد على سنة، ووضع جدول زمني قصير لذلك لا تزيد مدته على ستة أشهر كحد أقصى لانسحابها إلى قواعد عسكرية مؤقتة ومحددة يتفق عليها مع الحكومة المؤقتة. ويتم بعد الاتفاق إعلان انسحاب القوات الأمريكية وقوات الاحتلال الأخرى، ولا يكون لتلك القوات أي دور أمني أو عسكري خلال الفترة الزمنية لانسحابها، وتنسحب القوات الأمريكية وقوات الاحتلال الأخرى من تلك القواعد في نهاية مدة الستة أشهر كحدٍ أقصى.

٦ ـ أن تعلن المقاومة الوطنية العراقية وقفاً لإطلاق النار، مع الإبقاء على سلاحها، إلى حين الانتهاء من انسحاب القوات الأمريكية وقوات الاحتلال الأخرى كلياً.

٧ ـ رفض وإدانة التدخل والنفوذ الإيراني في العراق الذي ساعد في احتلال العراق وتثبيته، والإخلال بتوازن الدولة العراقية بدعمها لقوى نافذة في العملية السياسية.

٨ ـ رفض ما يسمى «العملية السياسية» التي يجري تطبيقها في العراق واعتبارها إحدى الإفرازات البغيضة للاحتلال الأجنبي لعراقنا؛ ورفض ما ترتب عليها من نتائج بما فيه الاتفاقية الأمنية الموقّعة مؤخراً.

٩ ـ دعوة القوى الوطنية المناهضة للاحتلال، التي لم تساهم في مشاريع الاحتلال ممن التحقت بالعملية السياسية بدوافع وهمية ثبت زيفها وبطلانها وخطورتها على مستقبل العراق، إلى الالتحاق بالقوى الوطنية الرافضة للاحتلال.

ثانياً: أهداف عامة

١ ـ التأكيد على وحدة العراق أرضاً وشعباً.

٢ ـ رفض المخططات الرامية إلى تقسيم العراق تحت أية ذرائع ومسميات بما فيها الفيدرالية التي يحاول المتعاونون مع الاحتلال تقسيم العراق على أساسها.

٣ ـ رفض المحاصصة المذهبية والطائفية والعرقية، واعتبار كلّ ما يثير الفتنة والفرقة والحقد بين أبناء الشعب العراقي جريمة ترقى إلى مستوى الخيانة العظمى، ووجوب أن ينصّ على ذلك الدستور كونه صمام أمان الوحدة الوطنية.

٤ ـ رفض العملية السياسية الناتجة من الاحتلال، بدءاً من قانون إدارة الدولة، ومروراً بالدستور وقانون الانتخابات، وانتهاءً بالقرارات والإجراءات التي تضررت بموجبها الوحدة الوطنية، بما فيها الاتفاقية الأمنية الأخيرة.

٥ ـ التأكيد على هوية العراق العربية الإسلامية لكونه جزءاً لا يتجزأ من الأمتَين العربية والإسلامية.

٦ ـ يتكوّن الشعب العراقي من العرب والأكراد والتركمان وأقليات أخرى متآلفة، جميعهم متساوون مساواة كاملة وفق حقوق المواطنة ومبادئ الحريات العامة ومواثيق حقوق الإنسان الدولية، وتضمين ذلك عند كتابة الدستور.

٧ ـ ضمان الحقوق القومية للشعب الكردي والقوميات المتآلفة في إطار وحدة العراق وسيادته، بالاستناد إلى قانون الحكم الذاتي الخاص بالمنطقة الكردية، مع ضرورة تطويره في أوضاع سلمية وطبيعية وفق مبدأ التآخي والمصير المشترك والوحدة الوطنية وضمن الأطر الدستورية.

٨ ـ إلغاء أية قوانين تنص على تهميش أو تغييب أو إلغاء دور أية فئة سياسية أو شعبية.

٩ ـ كفالة حرية الفكر والتعبير والعقيدة والعبادة لجميع المواطنين العراقيين وضمان العدالة السياسية والتكافؤ في الفرص والمساواة أمام القانون.

١٠ ـ على الدولة الالتزام بحقوق الإنسان الواردة في المواثيق الدولية بما فيها ضمان حقوق المرأة.

١١ ـ يتم التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وضمان حق كل القوى والشخصيات في المشاركة السياسية.

١٢ ـ ثروات العراق ملك للشعب العراقي، وللشعب وحده الحق بالتصرف بها من خلال ممثليه الحقيقيين وبموجب الدستور والقوانين والأنظمة المتفرعة عنه.

١٣ ـ تكون جميع مصادر وقواعد الثروات الطبيعية بما فيها النفط والغاز والمعادن الأخرى؛ في باطن الأرض أو في المياه الإقليمية؛ ملكاً للدولة؛ مع مراعاة مقتضيات الاقتصاد الوطني والأمن

القومي، والمصادقة على الاتفاقيات الخاصة بها، حسب الإجراءات المنصوص عليها في الدستور على أن يطلع الشعب عليها قبل تصديقها.

١٤ ـ يحق للعراقيين التنقل والسفر والعمل والتملك والسكن في أي أرض أو منطقة في العراق.

١٥ ـ التعليم حق للعراقيين، ويكون إلزامياً للذكور والإناث في المرحلة الابتدائية والمتوسطة وتعزز هيبة ومكانة المؤسسات التعليمية بمختلف فروعها؛ واحترام دورها الاجتماعي والاقتصادي في حياة المجتمع.

١٦ ـ التشديد على أن تكون مهمة القوات المسلحة العراقية الدفاع عن الوطن واستقلاله وسيادته والحفاظ على ثرواته.

ثالثاً: مقاومة الاحتلال

١ ـ دعم مقاومة الاحتلال بكافة السبل، سياسية كانت أم مسلحة، كونها عملاً وطنياً مشروعاً أقرّتها الشرائع والقوانين والأعراف الدولية.

٢ ـ ندعو وندعم التنسيق والتعاون بين أطراف المقاومة الوطنية المختلفة، بما يحقق استمراريتها وتفعيلها.

٣ ـ إدانة ورفض محاولات وادّعاءات قوات الاحتلال وتابعيه باستدراج بعض القوى المقاومة العراقية أو القوى السياسية المناهضة للاحتلال في فتح حوار بهدف اختراقها وإثارة الخلافات بينها وزرع الشكّ بين فصائلها، وإشغالها عن الهدف الرئيس المتجسد بتحرير الوطن من الاحتلال.

٤ ـ رفض الإرهاب وإدانته الذي تمخض عنه ثقافة التهميش والإقصاء والاغتيالات السياسية والاجتثاثية. والعمل على إشاعة ثقافة التسامح وفق القانون لإحلال السلم الأهلي والديمقراطية.

رابعاً: المرحلة الانتقالية وتشكيل حكومتها

١ ـ تكون هناك مرحلة انتقالية لمدّة سنتين، تبدأ بعد إقرار انسحاب قوات الاحتلال. يتم فيها تشكيل مجلس استشاري من ١٠٠ إلى ١٥٠ شخصية، يجري اختيارهم من القوى العراقية المقاومة والمناهضة للاحتلال، المسلحة منها والسياسية.

٢ ـ يتولى المجلس الاستشاري تشكيل حكومة وطنية انتقالية لإنجاز مهامها المنوطة بها خلال تلك الفترة.

٣ ـ دعوة مجلس الأمن الدولي ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة للمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، وإلزام دول الاحتلال السابقة للعراق، ودول الجوار، بعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية والأمنية بشكل مباشر وغير مباشر.

٤ ـ تبدأ الوزارة الانتقالية فوراً وبالتشاور مع المقاومة الوطنية العراقية والقوى الوطنية الرئيسية المعارضة للاحتلال بإعادة تشكيل الجيش العراقي والقوى الأمنية الوطنية الأخرى، حسب الأسس والمعايير التي تراها مناسبة.

٥ ـ لا يسمح للجيش والقوى الأمنية الأخرى الجديدة بالتدخل في السياسة وممارسة العمل الحزبي، وتكون تابعةً للقيادة السياسية للحكومة الانتقالية كما تمنع منعاً باتاً جميع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى في العراق من أن تعمل حزبياً وسياسياً داخل مؤسسة الجيش والقوى الأمنية الأخرى في العراق.

٦ ـ أن تطلب الحكومة المؤقتة من مجلس الأمن إلغاء كافة العقوبات على العراق والتي اتخذها مجلس الأمن بعد اجتياح العراق للكويت، والتي لم تُلغَ سابقاً، بما في ذلك إيقاف أية استقطاعات عن عوائد النفط العراقي المصدر ولمدة غير محددة، وأن يفرج مجلس الأمن عن أي أرصدة مجمَّدة للعراق.

٧ ـ يتم إطلاق سراح جميع الموقوفين والمعتقلين والمحجوزين والمحكومين لأسباب سياسية خلال فترة الاحتلال، ولا يشمل ذلك الذين تمّ اعتقالهم، أو احتجازهم، والحكم عليهم لأسباب إجرامية غير سياسية.

٨ ـ تلتزم الحكومة الانتقالية تعويض جميع المتضررين من الاحتلال، بأشكاله المختلفة من أرواح وممتلكات وغيرها، ودون انتظار الحصول على التعويضات المترتبة على قوات احتلال العراق، ودون إسقاطها.

٩ ـ تشكل الحكومة العراقية الانتقالية لجنة قضائية عراقية مستقلة، مع الاستفادة من الكفاءات القانونية العربية والدولية المحايدة، للتحقيق في جميع الشكاوى عن قضايا ارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في العراق والتواطؤ مع الاحتلال وإرهاب الدولة وأعمال الخطف والقتل على الهوية والابتزاز وغيرها من الجرائم منذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحتى مغادرة قوات الاحتلال للعراق، وتتولى لجنة التحقيق جمع المعلومات عن جميع هذه الجرائم، ويتولى البرلمان المنتخب تحديد طريقة البت فيها، في ضوء التجارب العالمية في التعامل مع هذه الجرائم.

١٠ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة الفورية والسريعة لعودة المهجرين العراقيين من خارج العراق الذين اضطرتهم ظروف الاحتلال لمغادرة العراق، وتقديم كل التسهيلات اللازمة لعودتهم وتعويضهم عن الإضرار التي لحقت بهم، ومعالجة المشاكل الوظيفية الخاصة لبعضهم بما يضمن إنصافهم وتقدير ظروف مغادرتهم العراق. كما يستوجب اتخاذ الإجراءات الفورية واللازمة لإعادة العراقيين النازحين داخل العراق نتيجة الاحتلال الاحتراب الطائفي الذي ولّده الاحتلال ومراعاتهم وإنصافهم وتعويضهم أسوة بالعراقيين الذين اضطرتهم ظروف الاحتلال لمغادرة الوطن.

١١ ـ العمل بِكُلّ الوسائل القانونية والسياسية والدبلوماسية والدولية السلمية، المتاحة والممكنة، لتعويض العراق عمّا لحقه من أضرار وخسائر مختلفة من قوات الاحتلال.

١٢ ـ تشكيل هيئة وطنية قانونية عليا، لإعداد ملف حول الحصار والحرب والجرائم المقترفة بحق الشعب العراقي، لتحصيل الحقوق القانونية والاعتبارية لشعبنا ودولتنا العراقية.

١٣ ـ تلتزم الحكومة خلال الفترة الانتقالية بسياسة نفطية تحفظ للوطن سيادته الاقتصادية، منطلقة من مصالح العراق العليا في الحاضر والمستقبل، ويعاد النظر في جميع الاتفاقات النفطية التي تمت خلال مدّة الاحتلال ومن ضمنها اتفاقات الاستكشاف والإنتاج بما يحقق مصلحة العراق في تطوير صناعة نفطية وطنية تستهدف تحقيق الاستقلال الأمثل للمصادر الهيدروكربونية في العراق. كما تعد جميع الاتفاقات التي عقدها الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني خلال الفترة ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣، وكذلك كلّ ما عقد من اتفاقات أثناء مدّة الاحتلال مع شركات أجنبية لاكتشاف وتطوير الإنتاج النفطي في محافظات العراق كافة غير قانونية وملغاة مع مراعاة حقوق العراق بما في ذلك حقه في التعويضات عن الأضرار التي نجمت عن تلك الاتفاقيات، ويطلب من تلك الشركات إيقاف أية عمليات لها في تلك المحافظات، وإلا ستكون خاضعة للملاحقة القانونية داخل وخارج العراق على تعاقدها مع جهات عراقية غير شرعية لاستثمار النفط في تلك المحافظات. كما تلتزم الوزارة الانتقالية بالحفاظ على الثروات الطبيعية بما فيها النفط والغاز والمعادن الأخرى في باطن الأرض أو المياه الإقليمية وبجميع مصادرها كونها ملكاً للشعب.

١٤ ـ يلتزم رئيس الوزراء والوزراء في الحكومة الانتقالية عدم تولي أي منصب وزاري في أول حكومة منتخبة دستورياً، وعدم الترشيح في الانتخابات البرلمانية التي تجري في المدّة الانتقالية لضمان الحيادية والنزاهة في الانتخابات.

١٥ ـ تُخوّل الحكومة الانتقالية الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمالية لتنفيذ واجباتها خلال المدّة الانتقالية، كما يحقّ لها إعادة النظر، بإلغاء أو تعديل، جميع القوانين والأنظمة والأوامر الصادرة منذ احتلال العراق حتّى تاريخ تشكيلها، وكذلك أية قوانين وأنظمة وتعليمات صادرة قبل الاحتلال.

١٦ ـ يتم حل كافة التشكيلات المسلحة خارج نطاق الجيش الوطني وقوات الأمن المركزية بما في ذلك الميليشيات والشركات الأمنية وقوات الحماية الخاصة.

١٧ ـ تلتزم الحكومة الانتقالية، خلال السنة الثانية من تاريخ قيامها، بإعداد قانون للانتخابات، وقانون للأحزاب، وأن تُجري انتخاباً لمجلس النواب، وبالتشاور مع مجلس الاستشاري ومع أكبر عدد من العراقيين في داخل العراق وخارجه.

١٨ ـ أن تتم الانتخابات خلال السنة الثانية من المدّة الانتقالية، تحت إشراف من الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، والمنظمات الدولية والعربية الأخرى ذات العلاقة وبإشراف قضائي عراقي، لضمان حريتها ونزاهتها.

١٩ ـ يضع البرلمان العراقي المنتخب، خلال السنة الثانية من الفترة الانتقالية، مسودة دستور يعرض على استفتاء شعبي عام لإقراره.

٢٠ ـ يقوم البرلمان العراقي المنتخب باختيار رئيس للجمهورية بحسب الدستور الذي سيتم إقراره في الاستفتاء الشعبي.

خامساً: مجال العلاقات العربية والإقليمية

١ ـ العراق المتحرر والمستقل لن يكون قاعدة لأية جهة كانت لتهديد الأمن القومي العربي والمحيط الإقليمي، ويرفض الانضمام إلى الأحلاف العسكرية إلا بما يتوافق مع أمنه الوطني ويرسّخ وحدة أرضه وشعبه، ومن خلال مؤسسات الدولة الدستورية.

٢ ـ اعتماد أسس متينة لبناء علاقات أخوية مع الدول العربية الشقيقة، واعتماد مبدأ علاقات حسن الجوار مع الدول المجاورة ضمن مبدأ ضمان المصالح المشتركة وتكافؤ الفرص. واستبعاد استعمال القوة في حلّ مشاكل العراق مع أشقائه العرب والدول المجاورة الأخرى إلا في حالة الدفاع عن النفس وحسب ميثاق الأمم المتحدة.

٣ ـ الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية وأخذ دور فاعل في فعالياتها لكونه عضواً مؤسساً فيها والالتزام بإعادة العراق إلى فعاليات منظمة المؤتمر الإسلامي.

٤ ـ متابعة الحصول على الأموال العراقية المنهوبة والمهدورة وفق القانون الدولي.

سادساً: مجال العلاقات الدولية

١ ـ الالتزام بعضوية العراق في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتعددة، والعمل على رفع الحيف الذي وقع على العراق، وفقاً لما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ تعد الاتفاقات والعقود التي أبرمت أو وقعت بين الدول والشركات خلال مدّة الاحتلال والضارة بمصالح العراق غير قانونية وغير ملزمة، مع الاستعداد لضمان حقوق الأطراف في تلك الاتفاقات والعقود وفق قاعدة تفاوضية جديدة. كما ندعو الدول والشركات المعنية إلى التوقف عن تنفيذ المشاريع تلك كتعبير عن حسن نيتها تجاه الشعب العراقي.

٣ ـ يحيي اللقاء الشعب العربي في أي مكان وشعوب الدول الإسلامية التي أسهمت في فعاليات رفض احتلال العراق، ومطالبة دول الاحتلال بالانسحاب الفوري.

٤ ـ نحيي المنظمات السياسية والثقافية والإنسانية والشعبية الأمريكية والبريطانية التي ساهمت في نشاط ضد الاحتلال من خلال استنكارها الدائم ومطالبتها بعودة القوات والانسحاب من العراق.

٥ ـ نحيي شعوب أوروبا الغربية وروسيا الاتحادية وشعوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا على موقفها الرافض للاحتلال وسنعمل جاهدين على تطوير علاقاتنا معهم خدمة للمصالح المشتركة.

٦ ـ نعمل بموجب القانون الدولي على تحصيل حقوق العراق المتنوعة التي يكفلها القانون المذكور. ونتوجه إلى وكالات المنظمة الدولية المتخصصة ولجانها القانونية والإنسانية تقديم العون للعراق في هذا المجال، وفقاً لأحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان واتفاقيات لاهاي وجنيف وتعديلاتها.

خاتمة

إن ما حصل في العراق يمثل تحدياً لكل القوى الوطنية العراقية؛ في داخله وخارجه؛ ولا بد أن نقر أنه ليس هناك من سينقذ العراق من معاناته وأزمته الدامية والراهنة وينجز مهمة طرد قوات الاحتلال الأجنبي من بلادنا غير الوطنيين العراقيين أنفسهم؛ مهما كانت التضحيات المطلوبة منهم؛ مدعوون إلى العمل المشترك لمواجهة هذه التحديات بشجاعة ونكران الذات.

الفصل التاسع

نداء إلى القادة العرب بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي القادم حول ضرورة المصالحة العربية وإصلاح النظام الإقليمي العربي(*)

أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء العرب،

تحية رجاء وأمل،

شهد النظام الإقليمي العربي، منذ عودة مقر الجامعة العربية إلى القاهرة عام ١٩٩٠، تراجعاً مخيفاً يقرب من انتهاء وجود فعلي لهذا النظام، تجلى في عدم التزام أغلبية الأنظمة العربية بالاتفاقات الجماعية الموقعة في إطار جامعة الدول العربية، وفي مقدمها ميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع العربي المشترك:

أ ـ فقد نصت المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية، الذي تم توقيعه عام ١٩٤٥، والذي وافقت عليه وانضمت إليه كل الدول العربية التي استقلت بعد ذلك، على أن «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها»؟![1]

(*) يعتمد هذا النداء وبشكل غير قليل، على ما جاء في الورقة التي قدمها مطلق هذا النداء إلى ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي، التي عقدت في بيروت خلال الفترة ٩ ـ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ونشر هذا النداء في مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٤٥ (آذار/مارس ٢٠١٦)، ص ٩ ـ ١٧.

(١) انظر: جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية. ص ٢٤. ويلاحظ في هذا الصدد أن بعض الدول ومجلس الجامعة العربية نفسه لم يحترم هذه المادة من الميثاق. فقد كان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، أياً كانت الذرائع، أو إصدار مجلس الجامعة قراراً لتجميد عضوية سورية في الجامعة العربية، واستجابة مجلس الجامعة العربية لاقتراح مجلس التعاون الخليجي، والطلب من مجلس الأمن التدخل العسكري في ليبيا، كلها مخالفات وطعنة في الميثاق. وقد سبق لكاتب هذا النداء، أن أعرب عن موقف واضح عند غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، أياً كانت المبررات. انظر: خير الدين حسيب، «داعش: المسؤولية الأمريكية «اللي شبكنا يخلصنا»،» المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، ص ١٠ ـ ١٢.

ب ـ كما نصت المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري على أن **«تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً ـ ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات»**[٢].

ويأتي موقف عدد من الأنظمة العربية من الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، خروجاً صارخاً وطعناً لهذا الاتفاق، وهو احتلال كان يفتقر إلى قرار من الشرعية الدولية، وهو ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة، كما ثبت من التحقيق الذي أجراه الكونغرس الأمريكي بعد الاحتلال بأن حجج أمريكا حول امتلاك العراق أسلحة دمار شامل واحتضان القاعدة غير صحيحة، لذلك فإن بعض الدول العربية بدلاً من أن تدافع عن العراق ضد ذلك الغزو، فهي لم تكتفِ بطعن المادة المشار إليها وتقوم بالدفاع عن العراق ضد ذلك الغزو، بل ثبت بما لا يقبل الشك أنها شجعت وسهلت ذلك الاحتلال، الذي تم من خلال دول عربية ومن قواعد وتسهيلات عسكرية من هذه الدول[٣].

ج ـ كما تنص المادة العاشرة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري، على أن **«تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبألّا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة»**. وأكبر دليل صارخ على خرق هذه المادة هو القواعد العسكرية الأجنبية التي أقامتها بعض أنظمة الخليج العربي بالاتفاق مع دول أجنبية، والتي استُعملت للاعتداء على العراق، وتمت إقامة معظم هذه القواعد قبل غزو العراق للكويت.

د ـ إضافة إلى انتهاكات ميثاق الجامعة نفسها، واتفاقية الدفاع العربي المشترك، المشار إليها أعلاه، فقد أدى غياب دور مصري فاعل في الجامعة العربية خلال فترة الرئيس حسني مبارك، إلى تولي الأمانةَ العامةَ للجامعة أشخاصٌ لم يحافظوا على استقلالية منصب الأمين العام، ورافقه «اختطاف» الجامعة العربية من أنظمة خليجية، وتسيير مجلسها بحسب أهوائهم، مع استعمال

---

(٢) جامعة الدول العربية، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٣) حول دور بعض الأنظمة العربية في تشجيع وتسهيل احتلال العراق، انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack: The Definitive Account of the Decision to Invade Iraq* (New York: Simon and Schuster, 2004).

وتنطبق مصداقية ما جاء في هذا الكتاب الموثق، من أن مؤلفه هو الذي سبب سقوط الرئيس الأمريكي نيكسون في كشفه عن تنصته على الحزب الديمقراطي في الانتخابات الأمريكية.

«مغرياتهم» المادية في سبيل ذلك عند الحاجة. ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما حدث وما يحدث في المغرب العربي الكبير، وإقفال الحدود بين الجزائر والمغرب، أياً كانت الأسباب والحجج التي نشأت لتبرير ذلك، وما أدى، إضافة إلى أمور أخرى، إلى تجميد فعلي لاتفاق «الاتحاد المغاربي» حتى الآن.

هـ ـ إضافة إلى كل ذلك، هناك عدد من الاتفاقات العربية التي تمت في إطار الجامعة العربية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، تلك المتعلقة بانتقال العمالة بين الدول العربية، وغيرها، التي وقّعها ممثلو الدول العربية المعنية، ولكن بعضها لم يصادق عليها رغم توقيعها من جانب ممثليها، وأن بعض الذين صادقوا عليها لم يلتزموا بتنفيذها، وهو انتهاك آخر صارخ لميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها وأنظمتها.

هكذا دخل «النظام الإقليمي العربي» من خلال جامعته العربية، وللأسباب والممارسات المشار إليها أعلاه، حالة من الشلل. وما يحدث في سورية والعراق واليمن وليبيا وغيرها أكثر من شاهد على ذلك.

* * * * * *

والآن، وبعدما استخدمت معظم الأنظمة العربية «سيوفها» في طعن المكونات الرئيسية للنظام الإقليمي العربي، وفشلت في تحقيق أهدافها غير الشرعية وغير المسؤولة من ذلك، لا بد من التساؤل عما إذا كان قد آن الأوان، أن يعود الجميع إلى رشدهم، وأن ترحم هذه الأنظمة العربية شعوبها التي تدفع ثمن هذا الشطط، وتعود إلى الالتزام بالمواثيق والاتفاقات العربية المعقودة في إطار ميثاق الجامعة العربية، الذي هو في مصلحة الجميع، أنظمة وشعوباً.

ومن أجل إخراج النظام الإقليمي العربي من محنته الحالية، وبمناسبة قرب انعقاد «مؤتمر القمة العربية» الذي كان مقرراً انعقاده في أواخر آذار/مارس من العام الحالي في المغرب، وتم تأجيله بطلب من السعودية إلى ٧ ـ ٨ نيسان/أبريل، ويبدو الآن أن المغرب قد اعتذر عن استضافته وأنه سيعقد في موريتانيا، فلعلها تكون فرصة لكي يقوم جميع الملوك والرؤساء، أو ممثلوهم الذين سيحضرون هذه القمة، بوقفة ضمير مسؤولة تعالج ما حصل من تدهور في الوضع العربي وأن تُؤخذ الدروس المطلوبة مما حصل، ولعل المقترحات التالية تساعد على إنارة الطريق أمامهم:

١ ـ إعادة الحياة إلى النظام الإقليمي العربي وتفعيله

وتأتي في مقدمة ذلك:

أ ـ تفعيل جامعة الدول العربية وتعديل ميثاقها، وإعادة الحياة إلى هذه الجامعة ومؤسساتها،

ويتم ذلك من خلال:

١ ـ اختيار أمين عام جديد للجامعة العربية، يضيف إلى المنصب ولا يأخذ منه، وأن يكون بعيداً من «المغريات الخليجية»، ومن «المواصفات» التي يجب أن يضعها القادة العرب أمام أعينهم عند اختيار الأمين العام الجديد للجامعة ـ «نماذج الأمناء العامين العمالقة».

٢ ـ كما أنه من المطلوب منهم، ومن مصر بخاصة، أن يفكروا ملياً في تقاليد الأمم المتحدة، التي تنفذ كتشريع ملزم لها، وهو أن لا يكون الشخص الأول (المدير العام أو المدير التنفيذي أو أي تسمية أخرى يأخذها هذا المنصب) من دولة مقر تلك المنظمة، وذلك حرصاً على إعطاء تلك المنظمة الاستقلالية اللازمة لعملها وعدم تدخل دولة المقر في عملها من خلال الشخص الأول فيها، إذا كان من دولة المقر.

٣ ـ وعلى الرغم من أنه ليس في ميثاق جامعة الدول العربية ما ينص على أن يكون منصب الأمين العام فيها من جنسية دولة المقر، إلا أن التقليد جرى على ذلك لسبب موقع وأهمية مصر عربياً، ولأهمية العمالقة المصريين الذين تولوا هذا المنصب في بدايات عملها.

٤ ـ وأعتقد أنها فرصة مواتية الآن ليعيد القادة العرب، وفي مقدمهم الرئيس المصري الحالي، بحث هذا الموضوع بموضوعية وصراحة وبعيداً من الحساسيات، وأن تكون مصلحة الجامعة العربية نفسها هي المعيار في اختيار الأمين العام الجديد.

٥ ـ إقرار التعديلات التي كانت مقترحة على الميثاق قبل عودة الجامعة إلى القاهرة، والتي لم تقرها مؤتمرات القمة العربية حتى الآن.

٦ ـ تعديل نظام التصويت في ميثاق الجامعة العربية، فلا يمكن أن يعطى حق التصويت لدولة عربية سكانها ٢٥٠ ألفاً كحق التصويت لدولة عربية أخرى تعدادها ٩٠ مليون نسمة. وقد عالج الاتحاد الأوروبي هذا الموضوع عبر توزيع نسب التصويت (التي تفاوتت بالنسبة إلى الدول الأعضاء استناداً إلى معايير معيَّنة)، بحيث لا تنفرد دولة أو دولتان في السيطرة على الاتحاد. كما يتطلب الأمر تعديل نظام التصويت في مجلس الجامعة وأن يقتصر طلب الإجماع على أمور أساسية فقط.

٧ ـ إنشاء محكمة عدل عربية لمعالجة وحل المشاكل والنزاعات العربية سلمياً. ويوجد في هذا الخصوص مشروع متكامل لإنشاء المحكمة وهو جاهز للمصادقة عليه، ولكنه يؤجل من قمة عربية إلى أخرى. ويعني قيام محكمة العدل العربية هذه أنه بدلاً من أن نذهب إلى مؤسسات دولية لحل خلافاتنا متى وُجدت وهي موجودة وكثيرة، يجب أن نحاول حل مشاكلنا بالتحكيم في ما بيننا أو من خلال محكمة العدل العربية، وإذا تعذر الأمر في حلّها ضمن الإطار العربي، فيمكن أن نذهب عندئذ إلى محكمة العدل الدولية.

٨ ـ الاستفادة من تجربة «الاتحاد الأفريقي» الذي قام بعد قيام جامعة الدول العربية، ولكنه تقدم عليها بأشواط في ما قطعه من خطوات وآليات تجعل منه أكثر فاعلية وقدرة على الحركة، مقارنة بجامعة الدول العربية.

٩ ـ الاهتمام بالمشاريع العربية المشتركة التي تحقق التواصل الجغرافي والأمني والاقتصادي والسكاني بين الأقطار العربية، مثل مشروع السكة الحديد العربية، ومشروع الطريق البري اللذين يربطان البلدان العربية، والتي سبق «للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» أن أعد مشاريع لهذا الغرض، وأن تتولى البلدان العربية النفطية تمويل تكاليفها التي تقع على عاتق البلدان العربية الفقيرة، إما من خلال قروض بدون فائدة، أو أن تتحمل فيما بينها تلك التكاليف.

ب ـ الخطوات المطلوبة لإعادة الحياة إلى النظام الإقليمي العربي

١ ـ أن تمارس الأنظمة العربية، وبخاصة تلك الأنظمة التي تفتقد المؤسسات الدستورية والرقابة الشعبية، وحتى انطلاقاً من المصالح الذاتية لتلك الأنظمة نفسها في المديين القصير والمتوسط، قدراً معقولاً من الرشد والعقلانية.

٢ ـ استعادة دور مصري فاعل في النظام الإقليمي العربي، وتوفير، عربياً، الإمكانيات المالية والاقتصادية اللازمة له لتمكين مصر من القيام بهذا الدور. هذا إضافة إلى الحاجة إلى انتقال مصر إلى وضع ديمقراطي حقيقي لاستكمال مقوماتها الديمقراطية حتى تصبح نموذجاً يُقتدى به. هذا مع العلم بأن مصر، حتى بعد عودتها الفاعلة إلى النظام الإقليمي العربي لن تستطيع القيام بنفس الدور الذي كانت تقوم به في الخمسينيات والستينيات، لأن الفوارق بينها وبين البلدان العربية الرئيسية الأخرى قد تقلّص الكثير منها، ولكن يبقى لها دور أساسي في لملمة هذا النظام الذي لن يستطيع غيرها من الأعضاء القيام به.

٣ ـ تعاون وتنفيذ وتقيُّد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بما توقعه من اتفاقيات في ما بينها، لأن الأنظمة العربية، وبدرجات مختلفة، وباستثناءات أقل من القليل فيها، لم تلتزم بالاتفاقيات والمواثيق العربية التي وقّعتها ولم تنفذها. وهناك اتفاقات وقّعها ممثلوها ولكن لم تتم المصادقة عليها، كما هناك اتفاقات وقّعتها بعض الأطراف وصادقت عليها ولكنها لم تنفذها.

٤ ـ هناك خطر مصيري يواجه بعض أقطار الخليج العربي، فقد بلغت نسبة العمالة الأجنبية في معظمها، عدا السعودية، نحو تسعين بالمئة من مجموع سكانها ونحو عشرة بالمئة من مجموع القوى العاملة فيها، وحتى في السعودية بلغت نسبة العمالة الأجنبية ما بين الثلاثين والأربعين بالمئة من مجموع سكانها. وأغلب ما يسمى «العمالة الأجنبية» هي عمالة غير عربية من دول أجنبية تعتمد على تحويلات هذه العمالة لها، وبعضها تمتلك قوة نووية. وهناك خوف حقيقي على مصير هذه الأقطار الخليجية، حيث من المتوقع أنه إذا ما استمرت أوضاع العمالة الأجنبية غير العربية على ما هي عليه الآن، وانطلاقاً من الاتفاقات الدولية وشرعة حقوق الإنسان العالمية وباسم حق تقرير

المصير، فإن هذه العمالة الأجنبية غير العربية ستحصل، آجلاً أم عاجلاً، على حق الجنسية في تلك البلدان، وستشكل حينئذ أغلبية سكان هذه البلدان وتصبح أغلبية السكان في كل منها غير عربية ويصبح سكانها العرب الحاليين أقليات فيها وستفقد هويتها العربية، وستشكل مشكلة عربية أكبر من مشكلة فلسطين. ومن بين الحلول التي يمكن طرحها لتجاوز هذا المستقبل المحتمل، هو ضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، والاستفادة من حجم سكانها الكبير، ومن القوى العاملة بعد إجراء الإعداد والتدريب اللازمين لها، وحسب حاجات بلدان الخليج. كما هناكِ حاجة، لتدارك هذا الخطر، إلى النظر والبحث بجدية في مشروع تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد فدرالي لبلدان الخليج العربي.

٥ ـ حل بعض المشاكل الحالية الملحة بين بعض الأنظمة العربية، كما هو الحال بين الجزائر والمغرب، التي مضى على إغلاق الحدود بينهما سنوات طويلة، بسبب مشكلة الصحراء. ومؤتمر القمة العربي القادم مدعو إلى عمل فوري أثناء القمة نفسها لإلغاء إقفال الحدود بينهما، ولإيجاد حل مناسب ومقبول للطرفين حول قضية الصحراء، ولإزالة هذه العقبة، وربما غيرها، لتفعيل «الاتحاد المغاربي». وهناك تحركات شعبية في البلدين تدعو إلى إلغاء إجراء إقفال الحدود بين البلدين، وتفعيل الاتحاد المغاربي. والرئيس بوتفليقة مدعو إلى أن ينهي حياته السياسية بهذا القرار. وحتى إذا ما تعذر الحل الآني لمشكلة الصحراء، فعلى الأقل أن يجمد الموضوع ويوضع جانباً وأن لا يؤثر في تفعيل «الاتحاد المغاربي».

كما من المفيد أن تستفيد الجزائر والمغرب من دروس أي صراع بينهما حول قيادة الاتحاد المغاربي، فقد حلّت فرنسا وألمانيا اللتان دخلتا في حروب بينهما من أجل الهيمنة على أوروبا، هذا الإشكال من خلال الاتحاد الأوروبي وتعاونهما من خلاله من دون الحاجة إلى انفراد إحداهما بالهيمنة.

٦ ـ تحقيقاً للمصالحة العربية، يجب أن يتولى مؤتمر القمة العربية إعادة النظر في قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سورية فيها، الذي كان مخالفاً لميثاق جامعة الدول العربية، كما أشير إلى تلك المادة سابقاً، ودعوة سورية إلى المشاركة في الجلسات التالية لمؤتمر القمة العربية نفسه.

٢ ـ الأمن القومي العربي

على مؤتمر القمة العربي الاهتمام بما يلي:

أ ـ ليس في استطاعة أي قطر عربي، أو مجموعة أقطار فيه، وبخاصة بلدان الخليج العربي، أن تحقق أمنها الوطني إلا من خلال الأمن القومي العربي، لأن حجم سكانها، والعمالة الأجنبية فيها التي تمثل في معظمها نحو ثمانين بالمئة من مجموع السكان المقيمين فيها، ونحو التسعين بالمئة من القوة العاملة فيها، لا يُمكّنها من ذلك.

ب ـ لقد مثلت معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي الإطار القومي العربي لتحقيق الأمن القومي العربي، والتي تشير المادة الثانية منها إلى أن أي دولة عربية تتعرض لاعتداء خارجي فإن جميع الدول العربية ملزمة بالدفاع عنها، كما لو كان الهجوم عليها هي نفسها، فإذاً، هناك التزام باتفاقية الدفاع العربي المشترك يفرض على الدول العربية بأن تدافع عن الخليج، لكن هذا يحتاج إلى إنشاء قوة عسكرية عربية موحدة. وقد بدأ الحديث عن هذا الأمر مؤخراً، غير أن هذه القوة العربية الموحدة، يجب أن تكون على غرار حلف الأطلسي مثلاً، كما يجب أن تتناول الخطة حلّ جميع هذه المشاكل المتضمنة في إعداد هذه القوة العربية بما فيها الجانب الأمني، وبالتالي فعن طريق اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وعن طريق إنشاء جيش عربي موحد، يتكون عندنا «أمن قومي عربي» يضم بلدان الخليج وبقية الأقطار العربية، وتصبح هذه القوة العربية المشتركة هي المسؤولة عن الدفاع عن الخليج ولديها قواعد ومطارات فيه. ولا تحتاج بلدان الخليج عندئذ إلى شراء الأسلحة التي تنفق عليها المليارات، وإلى بناء هذه الجيوش التي أكثرها من غير المواطنين، أو إلى بناء مظلة ضد الأسلحة النووية كما تعرض أمريكا عليها.

ج ـ ويجب أن تعقب ذلك خطوة أخرى هي إقامة اتفاق بين الدول العربية مجتمعة وإيران لإقامة «أمن خليجي عربي ـ إيراني» وتصبح الأقطار العربية جميعها مسؤولة عن الدفاع عن الخليج. كما يمكن الاستفادة عربياً من التقدم الذي حققته إيران في مجال «التصنيع العسكري».

د ـ ويجب النظر، وفي إطار الأمن القومي العربي، إلى إيران، وبغض النظر عن موقفها المرفوض عربياً خلال الاحتلال الأمريكي للعراق وبعده، إلى أنها تُمثل عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية، وأنه يجب التعامل معها على أساس أنها «صديق محتمل وليس عدواً محتملاً» مع الاحتياط والحذر منها وعلى أساس «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً». كما يجب أن نأخذ في الحسبان موقفها المتقدم، بتياراتها الرئيسية، تجاه «القضية الفلسطينية»، التي لا تزال متمسكة به وهو موقف متقدم على الموقف العربي عموماً، وكذلك ما تقوم به من تدريب وتسليح لأطراف المقاومة الفلسطينية.

هـ ـ ومع ذلك هناك حاجة إلى توضيح الموقف الإيراني من القومية العربية، لأنه إضافة إلى ما أشير إليه حول موقفها الإيجابي المعلن من القضية الفلسطينية، إلا أن هناك أكثر من اتجاه داخل إيران حول موقفها من العرب والقومية العربية. وهناك في داخلها من يتبنى الاتجاه المذهبي ونشر المذهب الشيعي، الذي يثير إشكالات كبيرة في العلاقات العربية ـ الإيرانية. ويحتاج الجانب الإيراني إلى تحديد وإعلان موقف واضح من هذا الموضوع يزيل الالتباس والشكوك الحالية عند بعض العربي[٤].

---

(٤) قام مركز دراسات الوحدة العربية بدراسة هذا الموضوع من خلال الندوات والدراسات التي عقدها حول الموضوع، فرغم أنه يعتبر أن الدين كدين ليس مقوماً من مقومات العروبة والقومية العربية، إلا أنه يعتبر «أن المحتوى الحضاري الإسلامي يمثل مكوناً رئيسياً من المحتوى الحضاري للقومية العربية، وأن هذا المحتوى الحضاري الإسلامي =

٣ ـ القضية الفلسطينية

آن الأوان لأن تلتفت القمة العربية إلى القضية الفلسطينية، التي لا تهم الفلسطينيين فقط بل تهم العرب جميعاً، وإن فشلت كل المحاولات والتنازلات التي بذلتها وقدمتها الجامعة العربية لإيجاد حل عادل للقضية. وقد آن الأوان لأن تتبنى القمة استراتيجية طويلة الأمد للقضية الفلسطينية.

وفي رأيي، وفي ضوء التطورات التي حصلت حول هذه القضية خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، وفشل اتفاق أوسلو وحل الدولتين، فإن ما سبق أن قدمه مركز دراسات الوحدة العربية في الندوة التي نظمها من تصور حول «استراتيجية وخطة عمل» للقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني لا يزال من أفضل وأعمق وأشمل ما قُدم حتى الآن حولها[٥].

وقد حددت هذه الاستراتيجية وخطة العمل الهدف النهائي للاستراتيجية بما يلي:

أ ـ إعادة توحيد فلسطين في ظل نظام سياسي ديمقراطي يحقق عيشاً مشتركاً لكل الفلسطينيين واليهود من أهلها على قدم المساواة.

ب ـ كفالة حق العودة لجميع الفلسطينيين إلى منابتهم في فلسطين.

ج ـ إقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع سكان فلسطين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو غيره.

د ـ إقرار مبدأ المواطنة الكاملة لجميع سكان فلسطين.

هـ ـ إعادة الممتلكات والأراضي الفلسطينية إلى أصحابها الشرعيين وتعويضهم من الأضرار التي لحقت بهم.

و ـ كفالة حق العودة لمن يرغب من اليهود العرب إلى أوطانهم العربية الأصلية.

ز ـ إعادة توحيد الأرض الفلسطينية ونزع الطابع الاستيطاني عنها.

كما تضمنت الأهداف اقتراح ضمانات دستورية وقانونية، وضمانات سياسية واقتصادية، وضمانات بالنظر إلى الأبعاد الدولية للمشكلة اليهودية.

= شارك فيه عرب مسلمون ومسيحيون، كما شارك فيه إسلاميون عرب وغير عرب». انظر: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٠) (ط ٢، ١٩٨٠)، و(ط ٣، ١٩٨٤)؛ الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، معدّو أوراق العمل طارق البشري [وآخرون] (بيروت: المركز، ١٩٨٩) (ط ٢، ٢٠٠٧)، والمؤتمر القومي الإسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت خلال جمادى الأولى ١٤١٥ هـ ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤م (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

(٥) شارك في هذه الندوة ١١٤ مشاركاً من المفكرين والممارسين العرب، من المختصين والمنشغلين بهذا الصراع. وقد نُشرت وقائع هذه الندوة تحت عنوان: العرب ومواجهة اسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ٢٠٠٠)، في مجلدين: المجلد الأول: تضمن الدراسات الأساسية، ١٣١٩ ص، والمجلد الثاني: تضمن استراتيجية وخطة عمل. وصدرت ط ٢ من الكتاب عام ٢٠٠٨ (١٨٠٠ ص).

وهكذا يتبين أن هذه الاستراتيجية وخطة العمل قد تبنت حل «الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة» وشملت كل متطلبات تحقيقها وإمكاناتها، وهو ما لا يتسع المجال للتفصيل حولها في هذا النداء.

وقد بينت الاستراتيجية وخطة العمل التي وضعتها ندوة المركز المشار إليها سابقاً الموقف ثم الأهداف، ثم الإمكانيات، والسياسات، والخطط اللازمة لتحقيق أهدافها. وما يمكن إضافته مرحلياً على الأقل هو الآتي:

أ ـ التمسك بالأهداف المعلنة في «استراتيجية وخطة العمل» للصراع العربي ـ الإسرائيلي، بجميع أقسامها المشار إليها سابقاً، وما يتطلبه ذلك من إعادة نظر وتصحيح لبعض المواقف العربية.

ب ـ استبعاد إمكان الحل العسكري لتحقيق هذه الأهداف، لاعتبارات مبدئية وعملية.

ج ـ إعادة الاعتبار والأهمية للقضية الفلسطينية لتأخذ مكانتها السابقة كقضية العرب الأولى.

د ـ إن التطورات الحاصلة حتى الآن، والمتوقعة، في النظام الدولي، والتغييرات في إنتاج واستهلاك الطاقة في العالم، تمكن العرب إذا ما اتفقوا وعقدوا العزم، من حرية أكبر في العمل من أجل القضية الفلسطينية وتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

هـ ـ تجميد التطبيع المعلن وغير المعلن مع إسرائيل من جانب بعض الأقطار العربية.

و ـ تجميد اتفاقيات الصلح المعقودة بين بعض البلدان العربية وإسرائيل، تمهيداً لإلغائها.

ز ـ تشديد وتوسيع المقاطعة العربية، وغير العربية، لإسرائيل.

ح ـ هذا إضافة إلى أمور أخرى تتضمنها هذه الاستراتيجية وخطة العمل، التي ليس من المصلحة الإعلان عنها الآن، ولكنها تبقى ضمن المعايير المبدئية والأخلاقية التي أشارت إليها الاستراتيجية وخطة العمل المشار إليها أعلاه.

خاتمة

كان كل ما سبق وقيل في هذا النداء هو صرخة لتذكير مؤتمر القمة العربي القادم بما يستطيع أن يقوم به لإنقاذ الأمة العربية من وضعها الراهن والانتقال بها، رغم الإحباطات الحالية والظروف الصعبة وبالغة الخطورة التي تمرّ بها الأمة العربية اليوم، للعودة إلى تاريخ هذه الأمة الذي يحفل بالكثير من الأمل وبالتفاؤل، وأن ما نمر به هو مرحلة انتقالية من مراحل أخرى مررنا فيها، كان فيها إنجازاتها، وهي تعطينا الأمل، بأن تفاؤل الإرادة قادر على تجاوز تشاؤم العقل، وقد أثبتنا ذلك في تاريخ أمتنا القريب، وأن المستقبل يعتمد على خياراتنا وعلى مدى رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب لتحقيق المستقبل الأفضل والمنشود. وهناك فرصة مواتية أمام مؤتمر القمة العربي القادم لنقلة نوعية لهذه الأمة وللتكفير عن الخطايا السابقة، وأن ندخل التاريخ من خلال مرحلة جديدة ناصعة من تاريخ أمتنا. اللهم اشهد لقد بلّغت.

القسم الثاني

صفحات من قضايا عربية

الفصل العاشر

مركز دراسات الوحدة العربية يتجاوز أزمته المالية(*)

من المعروف للمطلعين على طبيعة عمل مراكز الدراسات الجادة في العالم، أن أياً منها لا يستطيع أن يموّل نفسه ذاتياً وأن يغطي نفقاته من خلال دخله الخاص من حصيلة إنتاجه، وأن مراكز الدراسات تعتمد بدرجات مختلفة على الدخل من وقفيات تخصص لغرض تمويلها و/أو أشكال أخرى من الدعم المالي.

وحينما أعلن مؤسسو المركز في أوائل عام ١٩٧٥ تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية، لم يكن لديهم إلا الفكرة والهدف فقط، إذ أعلنوا في بيان التأسيس «أن المركز سيعتمد في تمويل نشاطاته وفعالياته على التبرعات والمساعدات المادية التي يمكن أن يحصل عليها من الحكومات والمؤسسات والأشخاص في الوطن العربي الذين يبدون الرغبة في تقديم تلك المساعدات من دون فرض شروط وقيود على عمل المركز وأهدافه وخطه الثقافي».

وقد قام المركز خلال الفترة بين إعلان بيان تأسيسه ومباشرة عمله في بيروت أول عام ١٩٧٨، بتأليف وفود من أعضاء مجلس أمنائه لزيارة بعض المسؤولين في الإمارات والكويت والبحرين وليبيا والعراق، وحصل المركز من هذه البلدان جميعاً على دعم مالي بلغ مجموعه حوالى المليون ونصف المليون دولار. ومنذ عام ١٩٨٠ لم يتلق المركز، كما لم يطلب، أي دعم مالي من أية حكومة عربية، إذ اعتمد حتى أوائل عام ٢٠٠٧ على تطوير مبيعات مطبوعاته، من كتب ومجلة، والتي أصبحت تغطي أكثر من خمسين في المئة من مجموع مصاريفه، إضافة إلى دعم سنوي من المؤسسة الثقافية العربية، وتبرعات فردية من بعض أعضاء مجلس الأمناء وأصدقاء آخرين للمركز، وهي تبرعات بدأت تتناقص تدريجياً. كما نجح المركز في إنشاء وقفيات من خلال تبرعات

(*) نُشِرَ في: المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٦ ـ ٧.

من بعض أعضاء مجلس أمنائه وأصدقائه للاستفادة من دخلها في تمويل كراسٍ خاصة وتمويل نشاطات أخرى تختص بكل منها.

ومع ذلك، لم يتمكن المركز في أية سنة منذ عام ١٩٨٠ وحتى نهاية عام ٢٠٠٦ من تغطية مصاريفه من موارده المختلفة، وقد ترتب عجز سنوي مستمر في ميزانيته في حدود ٣٠٠ ـ ٤٠٠ ألف دولار سنوياً، ويبلغ مجموع العجز المتراكم في نهاية عام ٢٠٠٦ حوالى أربعة ملايين دولار، مما أصبح يهدد استمرارية المركز بوقف نشاطه وتصفيته.

وقد تداعى عدد من أصدقاء المركز(*)، وبمبادرة من الصديق الدكتور عصام نعمان، وبدعم من الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص، وأطلقوا «نداء» «إلى نخبة الأمة من أجل أن يستمر مركز دراسات الوحدة العربية ينبوع عطاء ونهضة»، وتم توجيه النداء إلى عدد من الشخصيات العربية وإلى جميع المهتمين بنشاط المركز والحريصين على استمرار عطائه، لانتشال المركز من أزمته المالية وتأمين استمراريته. وقد فاقت الاستجابة التوقعات كلها، وتجاوزت حصيلة التبرعات، نتيجة لهذا النداء، المليون دولار.

كما استجاب سمو أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مشكوراً، لطلب عدد من أعضاء مجلس أمناء المركز الذين قابلوه لهذا الغرض، وتبرع بمبلغ ثلاثة ملايين دولار، منها مليون ونصف مليون دولار ثمن المبنى الخاص الذي اشتراه المركز وانتقل إليه، ومليون ونصف مليون دولار لتغطية جزء من العجز المالي للمركز.

وقد استطاع المركز، بفضل ذلك كله، أن يتجاوز إلى حد كبير أزمته المالية، وأن يستمر بعطائه الفكري ودوره الوحدوي، مع الأمل بأن يتمكن من الحصول على وقفية تضمن له تغطية العجز المالي السنوي في المستقبل.

إن مركز دراسات الوحدة العربية مدين باستمراريته لجميع الذين ساهموا في تجاوزه لأزمته المالية، ويعاهدهم على أن يستمر في عطائه مع الحفاظ على استقلاليته الفكرية والسياسية وعلى صيغة «الخبز مع الكرامة» في خدمة هذه الأمة العربية.

وأخيراً، نقول للأكثرية الغالبة ممن كانوا قلقين على مستقبل المركز واستمراريته أن يفرحوا ويطمئنوا؛ ونقول للقلة القليلة داخل الوطن العربي وخارجه ممن ساهم بعضها في «تجفيف المنابع» وتطلع بعضها الآخر إلى يوم إغلاق المركز، سامحهم الله!

(*) شارك في توجيه النداء، إضافة إلى الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص، السادة (ومع حفظ الألقاب): أحمد عبيدات، جورج قرم، خلدون النقيب، رياض صادق، عبد الحميد مهري، عبد القادر غوقة، عزمي بشارة، عصام نعمان، علي فخرو، ليلى شرف، محمد المسفر، محمد فائق.

الفصل الحادي عشر

«المستقبل العربي» على أعتاب العام الحادي والثلاثين(*)

بصدور العدد الرقم (٣٥٠) الخاص بشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تنهي مجلة المركز المستقبل العربي عامها الثلاثين، لتدخل العام الحادي والثلاثين.

وكانت مسيرة الثلاثين عاماً مليئة بالأحداث والصعوبات، التي استطاعت المجلة تجاوزها، مستمرة في الصدور والوصول إلى القارئ العربي، من المحيط إلى الخليج.

لقد صدر العدد الأول من المستقبل العربي في أول أيار/مايو ١٩٧٨، وسط «الحرب الأهلية» في لبنان، وكانت ابتداءً تصدر مرّة كلّ شهرين، ثم بدأت اعتباراً من أول العام ١٩٨٠ بالصدور شهرياً ولا تزال. وقد استمرت في الصدور، وبدون انقطاع، على الرّغم من استمرار «الحرب الأهلية»، وعلى الرّغم من الغزو الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وعلى الرّغم من إغلاق مطار بيروت أكثر من مرّة، واضطرار المركز لإرسالها من خلال قبرص أو دمشق أو عمّان (وهو الغالب). وعلى الرّغم من كلّ صعوبات الحياة في أثناء تلك الحرب، لم تنقطع المجلة عن الصدور حتى ولو لعدد واحد، في حين توقفت مجلات عربية أخرى في لبنان وغيره. ولذلك كانت الاستمرارية طابعاً مميزاً للمجلة مما أكسبها طابعاً نضالياً.

* * *

ويمكن أن نستخلص من تلك المسيرة السمات التالية حول طريقة عمل المجلة والأهداف التي حققتها:

(*) نُشِر في: المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٥٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، ص ٦ ـ ٩.

أولاً: لقد تمّ تشكيل لجنة استشارية للمجلة من داخل المركز وخارجه من بعض المفكرين الموجودين في لبنان، وكان من بينهم في مرحلة أولى المرحوم المفكر الكبير قسطنطين زريق. وكان جميع أعضاء اللجنة الاستشارية يشاركون في تقييم المواد الواردة بالبريد للنشر في المجلة، وكذلك بعض الأبحاث المقدمة إلى بعض ندوات المركز، مع الاستعانة بخبراء من خارج اللجنة الاستشارية في الحالات التي تتطلب اختصاصاً معيناً لا يتوفّر بين أعضاء اللجنة الاستشارية للمجلة. ولذلك كانت المجلة محكمة لكل ما ينشر فيها. ولا تهتم اللجنة الاستشارية بأسماء الكتّاب بقدر اهتمامها بمحتوى المادة المرسلة للنشر. وقد حصل، أكثر من مرّة، أن مقالةً ما وردت بالبريد من كاتب غير معروف للمركز، ولكنها قبلت للنشر لأنها كانت على مستوى عال، ونشرت كمقالة أولى في المستقبل العربي.

ثانياً: وفيما عدا المواد التي تَرِدُ للمجلة من ندوات المركز وحلقاته النقاشية، فإن كلّ ما ينشر فيها يَرِد بالبريد أو بوسائط النقل الأخرى.

ثالثاً: إن «المستقبل العربي» لا تدفع مكافآت نقدية عن المواد التي تُقبل للنشر فيها، ولم تشعر المجلة يوماً بنقص في المواد جَرَّاء ذلك، فإن سعة توزيع المجلة وانتشارها كانا حافزاً مغرياً للمفكرين والكتّاب للنشر فيها، وقد وصلت إلى مرحلة، وباستثناءات قليلة، كانت فيها المادة المقبولة تحتاج إلى الانتظار لمدة ما بين ستة أشهر وسنة، وأحياناً أطول من ذلك، ليأتي دورها في النشر. وهكذا كانت وفرة المواد المجازة للنشر وجودتها طابعاً مميزاً للمجلة، وقد ساعدها، هذا في رفع مستوى ما ينشر فيها، كما ساعدها بالتخفيف من الضغط على النشر فيها.

رابعاً: حققت المجلة تواصلاً فكرياً وثقافياً بين المفكرين والكتّاب في المشرق والمغرب العربيين. وهناك الكثيرون في الوطن العربي، في مغربه ومشرقه وخليجه، ممن يعرفون بعضهم البعض من خلال المستقبل العربي دون أن يعرفوا بعضهم البعض شخصياً. وأذكر واقعة فعلية خلال الندوة التي عقدها المركز في تونس في أواخر عام ١٩٨٨ لمناقشة المسودة الأولى لنتائج «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»، فقد التقى المفكر العربي محمد عابد الجابري، لأول مرة، في رحاب الندوة بالدكتورة مارلين نصر، وقمتُ بالتعريف بينهما. وقد بادر الدكتور الجابري بالقول للدكتورة مارلين نصر: «إنني لم أكن أتصور أنك صغيرة الحجم إلى هذا الحد»! فردّت عليه بعفوية قائلة: «إنني لم أكن أعرف أن رأسك كبير إلى هذا الحد»! وهذا مثال واحد لأمثلة كثيرة.

خامساً: وحرصاً على أن يجد كلّ قارئ للمجلة، أيّاً كان اختصاصه واهتمامه، ما يهمه من خلال مقالة واحدة على الأقل، لذلك تحرص المجلة على تنويع المواد المنشورة فيها، بحيث يجد كلّ قارئ مادة أو أكثر تهمه. وللسبب نفسه، يحرص المركز، بالرّغم من اتجاهه الوحدوي، على أن يكون في كلّ عدد من المجلة مادة أو كاتب من المناطق الجغرافية العربية الرئيسية: المغرب العربي، والمشرق العربي، والخليج العربي.

سادساً: وبالنسبة إلى الشريحة التي تتوجه إليها المجلة، فهي تستهدف القرّاء العرب من مفكرين ومثقفين وصحافيين وطلبة الجامعات، التي تنتقل من خلالهم، وفي حدود اقتناعهم بها، إلى شرائح أخرى من القرّاء، وذلك من خلال كتاباتهم وما يستعينون به من أفكار ومصادر من المجلة، ومن خلال ما تتأثر به الصحافة من تلك الأفكار وما يصل منها إلى طلبة الجامعات العربية.

سابعاً: إضافة إلى المقالات والدراسات والأبحاث التي تنشرها المجلة، فهناك أبواب أخرى فيها: مثل باب آراء ومناقشات الذي لا يزال بحاجة إلى تطوير؛ وباب كتب وقراءات الذي يتضمن إضافة إلى مراجعة بعض الكتب الصادرة عن المركز، مراجعة لكتب عربية وأجنبية أخرى، إضافة إلى خلاصات وإشارات إلى أهم التقارير التي تصدر عن بعض مراكز الأبحاث والدراسات الأجنبية الخاصة بالمنطقة العربية؛ وباب مؤتمرات؛ وباب يوميات عربية عامة وقطرية، وببليوغرافيا للكتب والمقالات المنشورة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية في الوطن العربي؛ كما تنشر المجلة بين عدد وآخر ملفاً لمؤشرات إحصائية اقتصادية واجتماعية وتعليمية للوطن العربي.

ثامناً: اهتمت المجلة منذ أول صدورها بأن تصل إلى القارئ حيثما كان، ولذلك حرص المركز على إقامة شبكة تسويق للمجلة ومطبوعاته الأخرى، ويمكن القول، بكل تواضع، إنها من أفضل، إن لم تكن أفضل، شبكة تسويق للمطبوعات في الوطن العربي. وهذا ما دفع المجلة إلى الحرص على ان تصل المستقبل العربي إلى قارئها في أثناء «الحرب الأهلية» في لبنان وحتى في حالات إقفال مطار بيروت.

تاسعاً: يمكن القول بقدر من التقدير، إنه بعد أن وثقت الأنظمة العربية عموماً من استقلالية المركز، أصبحت الرقابات العربية عموماً، وباستثناءات قليلة، ولفترات محدودة جداً، تتعامل مع «المستقبل العربي» بشكل تفضيلي، مقارنة بمجلات عربية أخرى، وإن ما يمنع من المجلة في الوقت الحاضر، هو من الحالات النادرة، وحتى حينما تجد إحدى الرقابات العربية في مقال أو خبر معيّن ما لا توافق عليه فإنها لا تمنع عدد المجلة كلّه، وإنما تكتفي بنزع تلك الصفحة أو الصفحات، والسماح بدخول ذلك العدد من المجلة.

عاشراً: لقد ناقش المركز ابتداءً عند صدور المجلة مقدار جرعة الدعوة إلى الإصلاح والتغيير من خلال «المستقبل العربي»، وكان الاتجاه هو أن تكون تلك الجرعات صغيرة ومستمرة ومتزايدة، ولكن على أن لا تصل إلى الخط الأحمر، وهو أن يؤدي ما ينشر فيها إلى أن يمنع نظام عربي معين المجلة، وكل مطبوعات المركز من الدخول والتوزيع في ذلك البلد العربي و/أو أن يؤدي ذلك إلى استهداف المركز كمؤسسة وكأشخاص. وقد استطاع المركز، باستثناءات قليلة أمكن معالجتها، تحقيق هذه السياسة للمجلة، وكثيراً ما نشرت المجلة مقالات كانت تقدّر مسبقاً أنها ستؤدي إلى منع ذلك العدد من المجلة من دخول بلد عربي معين، دون أن يؤدي ذلك إلى بلوغ الخط الأحمر.

حادي عشر: ونظراً لكثرة المواد الواردة إلى المجلة، وعدم قدرة المستقبل العربي على استيعابها جميعاً، والذي أدى أحياناً إلى عتب من كتّاب تلك المقالات، وهو ما نتفهمه، ونظراً لأن المجلات

الفصلية التي تصدرها الجمعيات المهنية العربية الأخرى، التي بادر المركز إلى إنشائها، ثم أصبحت مستقلة، لم تستطع الصدور بصورة منتظمة، على الرغم من الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسة الثقافية العربية لها، ونظراً لكثرة المواد المقبولة للمجلة، فقد اتفق المركز مع هذه الجمعيات: وهي **الجمعية العربية للعلوم السياسية، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والجمعية العربية لعلم الاجتماع**، على أن يتولى المركز إصدار هذه المجلات الفصلية (تحريراً وطباعة وتسويقاً) بالتعاون بين كلٍّ من هذه الجمعيات والمركز.

لذا، أضيف إلى اللجنة الاستشارية للمجلة ممثلون لهذه الجمعيات، ليشاركوا في اختيار المواد المناسبة للنشر في كلٍّ منها. وهكذا بدأت **المجلة العربية للعلوم السياسية**، التي تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومجلة **بحوث اقتصادية عربية**، التي تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ومجلة **إضافات**، التي تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، تصدر، كلّها، من قبل جهاز إصدار وتوزيع **المستقبل العربي** نفسه، وقد حقق ذلك لتلك المجلات الثلاث ارتفاعاً في المستوى، وانتظاماً في الصدور، وسعة في التوزيع والانتشار. وهكذا ساهمت **المستقبل العربي** في إصدار ثلاث أخوات.

ثاني عشر: ما زالت **المستقبل العربي** موجهة إلى القارئ العربي داخل الوطن العربي وخارجه. وقد وجد المركز أنه آن الأوان لأن يطلع القارئ بالإنكليزية، خارج الوطن العربي، على الأوضاع العربية المختلفة من خلال كتّابٍ عرب، سواء كانوا داخل الوطن العربي أو خارجه. ولذلك اتجه التفكير إلى إصدار مجلة باللغة الإنكليزية تستفيد من بعض ما يُنشر في **المستقبل العربي** وأخواتها، بعد ترجمته إلى الإنكليزية، وكذلك تستفيد من مساهمات أخرى من كتّاب عرب بالإنكليزية، مع بعض الاستثناءات القليلة المحدودة من كتّاب أجانب مهتمين بالوطن العربي. وقد تم الاتفاق مع دار نشر معروفة في بريطانيا وهي روتلدج (Routledge) لنشر هذه المجلة الإنكليزية الفصلية للمركز، التي أطلق عليها **شؤون عربية معاصرة** (*Contemporary Arab Affairs*) حيث تتولى هذه الدار طباعتها وتوزيعها. وقد صدر العدد الأول منها (شتاء ٢٠٠٨) خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وستصدر الأعداد الفصلية تباعاً لربيع، وصيف، وخريف من كلّ سنة. وقد لاقى العدد الأول من المجلة ترحيباً واسعاً وتقييماً إيجابياً، وهناك إقبال كبير على الكتابة فيها.

ثالث عشر: وتسهيلاً للاطلاع على مجلة **المستقبل العربي**، فقد قام المركز بوضعها على موقعه على الشبكة العنكبوتية مما أدى إلى سهولة الحصول عليها، وعلى أخواتها. كما يمكن الاطلاع، من خلال التقرير السنوي، على نشاط مركز دراسات الوحدة العربية، والمنشور آخره في العدد ٣٤٩ (آذار/مارس ٢٠٠٨) وهو يتضمن تفاصيل التوزيع المباشر، والاشتراكات في **المستقبل العربي**، والجوانب الاقتصادية للمجلة.

رابع عشر: ولتسهيل الرجوع إلى ما نشر في المجلة، فقد سبق أن أعدَّ المركز فهرساً مفصّلاً للمجلة، لأول خمس وعشرين سنة، حسب المؤلف والموضوع والعنوان، وسيصدر المركز، قريباً جداً فهرساً يشتمل على الثلاثين سنة من عمر المجلة.

خامس عشر: يبقى هناك واجب، وهو واجب محبّب، وهو التعبير عن الشكر والامتنان والاعتزاز للمفكرين والمثقفين الذين ساهموا بأقلامهم وأفكارهم في تمكين المستقبل العربي من الاستمرار والمحافظة على مستواها، على الرغم من كلّ الصعوبات التي مرّت بها، والتي ما كان من الممكن بدونهم أن تحتل المجلة المكانة التي تحتلها حالياً، فلهم جميعاً كلّ الشكر والتقدير والاعتزاز.

الفصل الثاني عشر

في ذكرى بشير الداعوق
صداقة حيّة عمرها أربعة وخمسون عاماً(*)

تعرّفتُ إلى المرحوم بشير الداعوق منذ أربعة وخمسين عاماً تقريباً، عندما التحقت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، لدراسة الماجستير هناك. وبعد أيام قليلة من وجودي هناك، تعرفت إلى المرحوم بشير الداعوق والمرحوم محمد سلمان حسن، حيث كانا يدرسان هناك دراسة عليا، وقد دعواني سوية إلى عشاء في منزل الأخير. وكانت تلك البداية مع بشير الداعوق، التي توثّقت فيما بعد، ولكنه لم يكمل المشوار، هناك، وقرر الانتقال إلى الولايات المتحدة لإكمال دراسته العليا في الاقتصاد في جامعة ويسكونسن.

بعد حصوله على الدكتوراه عاد إلى بيروت، والتحق بالتدريس في قسم الاقتصاد بالجامعة الأميركية في بيروت، وعدت أنا في تاريخ مقارب بعد حصولي على الدكتوراه من جامعة كمبردج التي انتقلت إليها بعد الحصول على الماجستير من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. واستأنفنا علاقتنا الشخصية التي توثقت من خلال زياراتي المتتالية إلى بيروت، وزيارته أحياناً إلى بغداد.

ومن خلال بشير، تعرّفت إلى المرحوم سعدون حمّادي، الذي كان يدرس الاقتصاد مع بشير في جامعة ويسكونسن.

ثم أنشأ بشير «دار الطليعة» كشركة مساهمة، وجاء إلى بغداد للحصول على مساهمات فيها وشراء بعض أسهمها، وكنت واحداً ممن دعموا إنشاءها والمساهمة فيها، ثم أصدرت الدار مجلة دراسات عربية وأصدرت الكثير من الكتب، وكانت لي مساهمة فيها بنشر بعض كتبي، والكتابة أحياناً في المجلة. وتقف دار الطليعة شامخة بما أنجزته خلال حوالى ستين عاماً.

(*) نُشِر في: المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥١ (أيار/مايو ٢٠٠٨)، ص ١١٣ ـ ١١٥.

ثم كانت أحداث شباط/فبراير ١٩٦٣ ثم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ وما حصل في العراق، وزادت هذه الأحداث تلاحماً بين بشير وبيني، بالدرجة الأولى، وبيننا وسعدون حمّادي بالدرجة الثانية، واستمرت هذه العلاقة الثلاثية تزداد وداً وتلاقياً فكرياً عاماً، حيث كان هو والمرحوم سعدون من أعضاء حزب البعث، ولم أكن كذلك في العراق، ولكن ما كان يجمعنا من أهداف عامة كان هو الأهم في علاقاتنا.

وشهد العراق خلال الستينيات أحداثاً سياسية وانقلابات عصفت بنا. ويقول بشير إنني ما ذهبت مرّة إلى بغداد إلا ووجدت سعدون وخيري أحدهما في الداخل والآخر في الخارج، دون أن يؤثّر ذلك في صداقتهما الحميمة، بل عمل كل منهما ما استطاع للتخفيف من محنة الآخر.

ثم ساهمنا سوية (بشير وأنا) في إنشاء «اتحاد الاقتصاديين العرب» واختيرت بغداد مقراً له، وتمّ انتخابي أول رئيس للاتحاد.

ثم كانت أحداث تموز/يوليو ١٩٦٨، ووصول حزب البعث إلى السلطة، وتوقيفي لمدة اقتربت من سنتين وأربعة أشهر. ولم يترك بشير جهداً إلّا وبذله للإفراج عني، وهكذا فعل المرحوم سعدون، ثم استأنفنا علاقتنا الشخصية بعد إطلاق سراحي في أواخر عام ١٩٧٠، بعد وفاة عبد الناصر.

وكان أن نُصِحتُ بمغادرة العراق في صيف عام ١٩٧٤ بعد مجيئي إلى بيروت، حيث اتفقنا على إنشاء «مركز دراسات الوحدة العربية»، وأعددنا بيان تأسيس المركز، الذي أعدّ مسودته المرحوم سعدون حمّادي، ثم أجرينا الاتصالات مع عدد من المفكرين الوحدويين في لبنان وخارج لبنان، ثم صدر فيما بعد، في آذار/مارس ١٩٧٥، بيان تأسيس المركز.

وبحكم وجود المرحوم بشير ووجودي كأعضاء في مجلس أمناء المركز ولجنته التنفيذية فقد كان تعاوننا وثيقاً ومستمراً حتى وفاته.

ثم كانت «الحرب الأهلية» في لبنان وتطوراتها واتفاق الطائف وتزايد النفوذ السوري في لبنان، وامتداد ذلك إلى الصراع بين جناحي حزب البعث في سورية والعراق، وامتداداتهما في لبنان وغيرها. كانت هناك تصفيات لبعض البعثيين التابعين لبعث العراق في لبنان. ولأن بشيراً كان ما يزال عضواً في حزب البعث التابع للعراق، فقد اضطر مرغماً أن يغادر لبنان، مع زوجته غادة، إلى باريس. واستمر التواصل بيننا في أثناء وجوده في فرنسا، والفترة التي قضاها في العراق.

وبعد «اتفاق الطائف» وانتهاء «الحرب الأهلية» أعرب بشير عن رغبته في العودة إلى لبنان مع الابتعاد عن أيّ نشاط سياسي. وكان من مهمتي، من خلال بعض اتصالاتي، أن أمهد لعودته مع عدد من الأصدقاء في سورية، والجهات ذات العلاقة. فقمت بالاتصالات اللازمة مع الجهات ذات العلاقة في لبنان لضمان ذلك. وهكذا قرر المرحوم بشير وغادة العودة إلى بيروت، وساهم الأخ الرئيس سليم الحص في ترتيب استقبال لائق له في مطار بيروت، وتم استقباله في صالون الشرف في مطار بيروت.

وفي أثناء زيارة لباريس، أجرى بشير بعض الفحوصات الطبية، فتبين أنه مصاب بسرطان البروستات (أو المثانة ـ لست متأكداً) والذي تطلب معالجة كيميائية، وتشافى منه بعد انتهاء فترات علاجه، وعاد إلى بيروت ليستأنف نشاطه من خلال دار الطليعة، حيث كان يشرف عليها من بعد في أثناء وجوده في باريس. وللأسف عاوده المرض، حيث كان السرطان الذي أصابه من النوع الخبيث، على حد ما أعلمني، وبدأ بعظم في الكتف، ممّا اضطره إلى العودة إلى باريس للمعالجة، وكان ذلك خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧.

وصادف أن كان بشير في زيارة قصيرة لبيروت، وكان في زيارة لي، حينما وصلتني محادثة هاتفية من زوجة المرحوم سعدون تخبرني فيها بعودة مرض السرطان إلى سعدون وانتشاره، بعد أن كان قد تشافى منه حيث كان قد أصابه في الكِبَر. وكان وقع الخبر على بشير وقع الصاعقة، وأحسست بالصدمة التي تركها الخبر عليه، وكان ذلك آخر لقاء لنا.

ثم انقطعت أخباره عني، وقلقت عليه، ولم أستطع الاتصال به هاتفياً، فكتبت له رسالة بالفاكس أعبّر له فيها عن قلقي عليه راجياً منه الاتصال بي، فإذا بغادة تكلّمني من باريس لتخبرني أن المرض قد انتشر في جسمه، وأنه في المستشفى في العناية الفائقة. وبينما كنت أعدّ نفسي للسفر إلى باريس لرؤيته، بعد أن استطعت أن أحدثه هاتفياً في المستشفى، وعلى اتصال يومي مع غادة حوله، وبينما كانت تحاول غادة نقله إلى مستشفى آخر، فإذا بها تفاجئني بنبأ وفاته قبل نقله إلى المستشفى الجديد.

* * *

رغم أن بشيراً كان عضواً في حزب البعث قبل انقسامه وبعده، إلا أنني لا أعرف حتى الآن بعثياً آخر يمكن أن تعيش معه صديقاً لسنوات دون أن تختلف معه ضرورياً حول أمور أساسية. ولا أذكر نقاشاً معه أو جدالاً خرج خلالها عن طوره الهادئ والرزين، أو أن يرفع صوته عالياً.

وكان بشير شديد التواضع، وقلّما تحدث عن نفسه وإنجازاته، رغم أنه قدّم من خلال دار الطليعة ومجلتها وكتبها خدمة فكرية هائلة، وخاصة في المراحل الأولى لنشاطها حيث كانت شبه الوحيدة في مجالها.

كما كان، رغم خلفيته الاجتماعية، تقدمياً وبقناعة فكرية، ومن خلال ذلك، ساهم عام ١٩٦٤ مع لجنة تشكّلت منه ومن د. سعدون حمادي ود. عدنان شومان ـ إثر صدور القرارات الاشتراكية في العراق في تموز/يوليو ١٩٦٤ ـ في إعداد القرارات الاشتراكية التي صدرت في سورية في أثناء حكم البعث هناك.

ورغم صداقتنا المتينة والحميمة، إلا أنه لم يكن يجامل على حساب العمل العام. فطيلة عملنا في اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية، حيث كنت مديراً عاماً للمركز وعضواً في لجنته

التنفيذية، ثم رئيساً لها، لم يجاملني في أي موضوع معروض على اللجنة التنفيذية إذا كانت لديه قناعات أو وجهة نظر تختلف عن رأيي حولها.

بشير الداعوق من جيل ومن نوعية من الأصدقاء، وبالنسبة إليّ بالذات، يصعب أن أعدّد أو أحدّد البعض من أمثاله. خسارتي الشخصية به كبيرة، وأفتقده كثيراً، وهو من القلائل الذين وافتهم المنية ولكنهم ما زالوا أحياءً في ذاكرتي، ولم أستطع حتى الآن أن أتصورهم أمواتاً، وفي مقدمتهم بشير وسعدون ومصطفى الجاف.

يبقى أن أقول، كما يقول المثل، «مَنْ خلّف ما مات»، ولنا في ابنه حازم وخلفه أمه غادة بعض العزاء.

الفصل الثالث عشر

حول العدوان الإسرائيلي على غزة: مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي(*)

لخّص المحلل الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان، الخبير في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، في تقريره، عمّا حققته إسرائيل في عدوانها على غزّة، صورة ما جرى قائلاً: إن إسرائيل نجحت في تحقيق «مكاسب تكتيكية وفشل استراتيجي»[1].

فما هي الصورة بعد كلّ الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والعربية التي عُقدت أثناء وقف إطلاق النار وبعده بصورة منفردة من قبل إسرائيل والمقاومة الفلسطينية في غزة؟ وماذا كانت الحصيلة إسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً؟

* * *

على الجانب الإسرائيلي، كان الهدف على حدّ زعمهم أن تستعيد إسرائيل «قوة الردع» التي فقدتها عملياً بعد عدوانها على لبنان عام ٢٠٠٦، وأن تصفّي «حماس» أو أن تطيح على الأقل بقدراتها العسكرية، وأن تمنع إطلاق الصواريخ عليها من غزة، وأن تُطلق سراح أسيرها جلعاد شاليط! وكما تبين ممّا تسرب من معلومات من داخل إسرائيل، أثناء العدوان وبعده، فإن إسرائيل أعدت للعدوان منذ عدة أشهر، ولم يكن ذلك بسبب عدم تجديد المقاومة في غزّة لاتفاق التهدئة الذي انتهى قبل العدوان (٢٠٠٨/١٢/١٩) والذي رفضت المقاومة تجديده بسبب عدم التزام إسرائيل من جانبها بفتح المعابر. فهل حققت إسرائيل تلك الأهداف؟

(*) نُشِر في: المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٦٠ (شباط/فبراير ٢٠٠٩)، ص ٦ ـ ٩.

(١) Anthony H. Cordesman, «The War in Gaza: Tactical Gains, Strategic Defeat?,» Center for Strategic and International Studies (9 January 2009), <http://www.csis.org>.

وفيما عدا الدمار الذي ألحقته إسرائيل بالبنى التحتية والحياتية، والجرائم التي ارتكبتها في حق المدنيين الفلسطينيين: قتلى وجرحى في غزّة، وضمنها جرائم الحرب التي يجرّمها القانون الدولي، فإن ما لحق بالمقاومين الفلسطينيين في غزّة من خسائر كان محدوداً، وظهر أن قدرات المقاومة في غزّة تجاوزت توقعات الإسرائيليين، حيث ظلّت صورايخ المقاومة تُطلق على المستوطنات والمدن الإسرائيلية حتّى آخر يوم من العدوان. وعجزت إسرائيل عن الانتقال إلى ما سمته «المرحلة الثالثة» لاحتلال غزّة، بعد أن دبّ الخلاف بين أركانها حول الدخول في تلك المرحلة، وأعلنت إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد، بسبب تلك الخلافات، وقبل يوم من انتقال السلطة في الولايات المتحدة إلى الرئيس الجديد، وكان إيقاف إسرائيل إطلاق النار من جانبها هي المرة الأولى التي تُعلن إسرائيل في تاريخها وقفاً للنار من جانب واحد في نهاية إحدى حروبها.

وهكذا يتبين أن إسرائيل رغم ما ألحقته بغزّة من قتل جماعي وخراب ودمار، لم تتمكن من استعادة قدرتها على الردع، أو إضعاف القدرات العسكرية للمقاومة، و«حماس» بشكل خاص، بما في ذلك قدرتها الصاروخية، ناهيك عن هدف القضاء عليها، أو إضعافها عسكرياً، كما لم تتمكن من إطلاق سراح جنديّها الأسير.

إلا أن إسرائيل من خلال «مذكرة التفاهم» التي عقدتها وزيرة خارجيتها تسيبي ليفني مع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس حول منظومة الرقابة على «تهريب» الأسلحة إلى غزّة، وما أعقب ذلك من قرارات في اجتماع «شرم الشيخ» (٢٠٠٩/١/١٩)، ومن مقررات الاتحاد الأوروبي حول ذلك، قد حقق لإسرائيل، نظرياً على الأقل حتّى الآن، توسيع نطاق مسؤوليات ومجال «حلف شمال الأطلسي» ليشمل شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن، بحجة مراقبة ومنع «تهريب» الأسلحة إلى غزّة، وهو تطور خطير لمصلحة إسرائيل. ويبقى أن نرى كيف ستواجه المقاومة في غزة هذا التطور، والموقف العربي منه!

* * *

على الصعيد الفلسطيني، أثبتت المقاومة الفلسطينية في غزّة قدرتها على الصمود، ولم يكن مطلوباً منها أكثر من ذلك، وكانت الخسائر البشرية بين مقاوميها محدودة، وأثبتت أنها كانت قد خططت لمواجهة العدوان بشكل أذهل إسرائيل وتوقعات بعض العرب! وخرجت المقاومة الفلسطينية في غزّة، و«حماس» بشكل خاص، أكثر قوة وشعبية سياسياً، فلسطينياً وعربياً. وبدلاً من أن يقضي هذا العدوان الإسرائيلي على «حماس» أو يضعفها على الأقل، فإنه ساهم في تقويتها وزيادة شعبيتها مما أصبحت معه رقماً كبيراً في المعادلة الفلسطينية لا يمكن تجاهله. كما أثبتت أن المقاومة هي الوسيلة الأساسية للتعامل مع إسرائيل وتحرير الأرض الفلسطينية.

كما حققت القضية الفلسطينية نتيجة فشل ذلك العدوان، زخماً كبيراً فلسطينياً وعربياً ودولياً، وأتاحت للجيل الفلسطيني والعربي الناشئ أن يعي ويتشبع بالقضية الفلسطينية، والطبيعة العدوانية لإسرائيل، وهو استثمار يشكل ضماناً لقيام هذا الجيل باستمرار حمل عَلَم القضية في المستقبل.

وبسبب جرائم إسرائيل أثناء عدوانها، وما نقلته وسائل الإعلام العربية والدولية، وفي طليعتها فضائية «الجزيرة» العربية والإنكليزية، من صور للمجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في غزّة، أخذت القضية الفلسطينية بُعدها الدولي أكثر من أي وقت مضى، وساهمت هذه الوسائل في كشف الصورة الحقيقية لإسرائيل أمام العالم، وبخاصة في تركيا، وفي ذلك كسب كبير للقضية الفلسطينية دولياً، إذا ما أُحسن استثماره والاستفادة منه في المستقبل.

* * *

أما على المستوى العربي، فكانت هناك مفارقة كبيرة بين الموقف الشعبي والرسمي، ففي حين أثار العدوان الإسرائيلي على غزّة والجرائم البشعة التي ارتكبتها الدولة الصهيونية هناك، المشاعر العربية من تظاهرات واعتصامات وأشكال أخرى من التعبير والتضامن، بشكل لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٤٨، حتّى هذا الاعتداء الوحشي، واستمرار هذه الانتفاضة الشعبية العربية من المحيط إلى الخليج طيلة فترة العدوان، فإن الموقف الرسمي العربي أظهر ضعفه وكشف عن خلافاته العميقة، وهو ما تجلّى في اجتماعاته ومؤتمراته ومناوراته المختلفة، وكما وصفه الرئيس سليم الحص «كان ضعيفاً أو ملتبساً أو مشوهاً»، وظهر البون الشاسع بين موقف الشعوب العربية وموقف معظم أنظمتها، مما اضطر بعض الأنظمة العربية إلى منع التظاهرات، وبالقوة أحياناً.

* * *

ما الذي نخرج به من حصيلة كلّ ما جرى إسرائيلياً وفلسطينياً وعربياً ودولياً؟

١ ـ أثبتت اعتداءات إسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦، وعلى غزّة عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ أن المقاومة هي الوسيلة الأساسية لوقف العربدة والعدوان الإسرائيليين، وأن كلّ التسويات من «مدريد» إلى «أوسلو» إلى «وادي عربة» وما تلاها لم تحقق للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من مطالبه.

٢ ـ عادت القضية الفلسطينية «قضية عربية»، بعد أن تاهت لفترة طويلة في «فلسطينية القضية»، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات.

٣ ـ إن الأوضاع الدولية والعربية، واختلال ميزان القوى الدولي والإقليمي، لا يتيح في المستقبل القريب أية تسوية سياسية تحقق الحد الأدنى المقبول فلسطينياً، سواء ما يتعلق بالقدس، أو إزالة المستعمرات الصهيونية، أو عودة اللاجئين. كما أن الأوضاع الداخلية الإسرائيلية وانتخاباتها القريبة وعدم توفر قوى سياسية إسرائيلية راغبة وقادرة على تحقيق حل الدولتين، تجعل احتمالات هذا الحل ضعيفة للغاية. ولذلك فإن المرحلة القادمة هي مرحلة «الصمود»، وتمكين الشعب الفلسطيني من مقومات الصمود على أرضه، وهي مرحلة تتطلب توفير حاجاتها وشروطها عربياً، حتّى يتغير ميزان القوى ويكون هناك نظام عربي مختلف وقادر على استعمال الأوراق التي لديه من نفط وغاز وأرصدة مالية للضغط والحصول على الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة وتحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على الأقل.

٤ ـ يتضاءل تدريجياً وباستمرار حلّ «الدولتين» وبدء التفكير والعودة إلى حلّ «الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة» التي تجمع الفلسطينيين واليهود في إسرائيل في دولة اتحادية واحدة. وفي حين يتزايد ترداد ومناقشة هذا البديل فلسطينياً، سيحتاج الأمر إلى وقت طويل وتغير واضح في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل، ليبدأ الإسرائيليون بالتفكير الجدي فيه، ويبدأ الرأي العام الدولي بالاعتراف بجوانبه الإيجابية وطابعه العملي، حتّى وإن كان على المدى الأبعد.

٥ ـ كلّ ما تقدّم يحتاج إلى تحقيق «الوحدة الفلسطينية» والانتقال من الصراعات الداخلية إلى توحيد الجهود، والالتزام بالديمقراطية بِكُلّ شروطها ومتطلباتها، والاتفاق على خطّة طويلة الأمد لتحرير الأرض الفلسطينية.

٦ ـ وقبل ذلك وبعده، هناك الحاجة السريعة والملحّة لإعادة إعمار غزّة البطلة وتضميد جراحها، وأن لا تعطي الأطراف الفلسطينية الحجة لتلكؤ المال العربي في إعادة إعمار غزّة بأحسن ممّا كانت عليه.

٧ ـ كما تبقى مهمة تطويق محاولة إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي توسيع مهمة حلف شمال الأطلسي، بحجة مراقبة «تهريب» الأسلحة إلى غزّة، لتشمل شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن، وقد سبق أن أفشل العرب مشاريع سابقة من أمثال «حلف بغداد» و«الشرق الأوسط الكبير» و«الشرق الأوسط الجديد» وغيرها. وهكذا فقد كُتِبَ علينا أن نقاوم امتداد حلف شمال الأطلسي إلى ظهرانينا.

٨ ـ كما يجب أن يُعطى موضوع ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين أثناء العدوان على غزة أولوية بتوثيق هذه الجرائم وإحالتها إلى المحاكم الدولية.

* * *

ألا يحقّ بعد كلّ ما سبق، أن يقول أنتوني كوردسمان، وتقول الواشنطن بوست والفايننشال تايمز إن «إسرائيل فشلت استراتيجياً» في عدوانها على غزّة، وأليس من حقّ البعض القول «إن الحرب الإسرائيلية على غزّة هي آخر حروب إسرائيل العدوانية»؟

الفصل الرابع عشر

العراق: تعقيدات المشهد وفرص الخروج من المأزق(*)

يجتاز العراق خلال العام الحالي تطورات مهمة ومصيرية، فما هي هذه التطورات، وما هي الآفاق المحتملة أو الممكنة التي يمكن أن تنتهي إليها أوضاع العراق؟ وما هي إمكانيات خروج العراق منها، بما يضعه على طريق استرجاع استقلاله ووحدته؟

أولاً: التطورات الحالية

يمكن إجمال التطورات الحالية في ما يلي:

١ ـ نفذ الاحتلال سياسة «فَرّق تَسُد» في العراق، حيث ساهم في خلق المحاصصات الطائفية والعرقية وإذكائها، ثم أحدث انقسامات داخل كل طائفة، وعمل على تطوير «عملية سياسية» يدين أطرافها جميعاً للولاء له. كما قام بحل الجيش العراقي والقوات الأمنية الأخرى (بما يخدم إسرائيل بالدرجة الأولى) والإخلال بالتوازن الاستراتيجي في الخليج. كما قام بتسهيل نهب آثار العراق والقضاء على مؤسسات الدولة التي كانت قائمة، وليس على النظام السابق فقط. وقد تمخضت «العملية السياسية» التي رعاها الاحتلال عن «حكومة» موالية له عقد معها «اتفاقية أمنية» تمت تسميتها تجاوزاً «اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق» تضمن لـ «الحكومة» الدعم العسكري وغير العسكري في حالة تعرضها إلى مخاطر داخلية أو خارجية، وغض النظر عن التعويضات المستحقة للعراق من جراء الاحتلال والدمار الذي ألحقه بالبشر والحجر.

(*) نُشِر تحت عنوان «العراق... إلى أين،» في: المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٦٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، ص ٦ ـ ١١.

٢ ـ لقد أصبح واقعاً أن قوات الاحتلال الأمريكي في العراق ستجلو عنه، آجلاً أو عاجلاً، لأسباب فرضت المقاومة العراقية المسلّحة بعضها، ولأسباب أخرى أمريكية فرضتها الأوضاع المالية والاقتصادية الراهنة في أمريكا، والتي ساهم احتلالها للعراق في جانب مهم منها، إضافة إلى أوضاعها الحرجة والمتدهورة في أفغانستان.

٣ ـ ولقد تحقّق في الفترة القصيرة الماضية تحسّن نسبي هش في الأوضاع الأمنية في العراق، التي تدهورت منذ عام ٢٠٠٦، بتشجيع سلطات الاحتلال وبعض الأطراف والأحزاب والمليشيات المشاركة في «حكومات الاحتلال»، وقد أصبح هذا حاجة أمريكية لتمكينها من الانسحاب من العراق دون أن تترك فوضى بعدها تتحمّل المسؤولية عنها، علماً بأن انخفاض عدد القتلى والجرحى من قوات الاحتلال تصاحبه زيادة في عدد الضحايا العراقيين من مدنيين وعسكريين. إلا أنه ما يزال هناك ما يزيد على أربعة ملايين عراقي مهجّرين خارج العراق وداخله بسبب الاحتلال وما أجّجه من صراعات طائفية ومذهبية وعرقية، منهم ما يزيد على مليونين في سورية والأردن ومصر وغيرها، ومنهم حوالى مليوني مهجّر داخل العراق، والجميع يعانون مشقّة العيش ومهانة الهجرة، و«الحكومة» غير قادرة على توفير الأمن والشروط المادية اللازمة لعودتهم إلى ديارهم واستقرارهم فيها.

٤ ـ إن ما يسمّى «العملية السياسية»، وما تمخّض عنها من «حكومات» طائفية وعرقية، قد فشلا حتى الآن في توفير الخدمات الرئيسية للمواطنين، من ماء وكهرباء وخدمات صحية، وقد انتشرت البطالة، رغم الموارد المالية الكبيرة التي أتيحت لها. كما إنها تعاني الفساد واستغلال وضعها، ليصبح البلد في ظلّها واحداً من أكثر بلدان العالم فساداً.

٥ ـ إن نشاط وفاعلية المقاومة الوطنية المسلّحة قد تضاءلا نسبياً في الفترة الأخيرة، كنتيجة لاستهداف بعض أطرافها من قبل «القاعدة»، الحقيقية منها والمشبوهة، وما نتج من انسلاخ بعض أطراف المقاومة وتعاونها مع قوات الاحتلال تحت عناوين مختلفة من «صحوات» و«أبناء العراق» و«مجالس الإسناد»، والتي ساهمت بسبب طبيعة الأمور بكشف بعض أسرارها وعمليات الأطراف التي استمرت في المقاومة المسلحة للاحتلال. هذا إضافة إلى اختراق بعض الأنظمة العربية لأطراف من هذه المقاومة، وتضاؤل مصادرها الذاتية للتمويل والتسلّح، وإلى فشلها في إقامة صيغة تعاونية حقيقية في ما بينها، والاتفاق على برنامج سياسي لمرحلة ما بعد التحرير، ولمرحلة انتقالية على الأقل. ورغم استمرار بعض التفجيرات الانتحارية لبقايا القاعدة، والتي لا تعتبر ضمن المقاومة الوطنية للاحتلال، فإن ذلك لا يغير من الصورة العامة للمقاومة التي أُشير إليها رغم التعتيم الإعلامي على بعض عملياتها المحدودة. كما فشلت المقاومة الوطنية السلمية، من تنظيمات وشخصيات وطنية، داخل وخارج العراق، في الاتفاق في ما بينها على برنامج عمل سياسي لمرحلتي التحرير والمرحلة الانتقالية بعد التحرير.

٦ ـ قامت «حكومات الاحتلال» بإنشاء قوات أمنية وعسكرية على أساس طائفي وعرقي، ليس لديها ولاء وطني، بل إن ولاء قياداتها موزّع بين الأطراف السياسية المتعاونة مع الاحتلال، وتفتقر

هذه القوات إلى العقيدة القتالية والتسليح الحقيقي، كما يمكن أن تصطدم في ما بينها عند اصطدام القوى السياسية التي تواليها تلك القوات.

٧ ـ إن الكلام عما يسمى «المصالحة الوطنية» هو أمر بعيد المنال، فليست هناك إمكانية عملية للمصالحة بين الأطراف العراقية التي جاءت مع الاحتلال والذين التحقوا به بعد الاحتلال وشاركوا في ما يسمى «العملية السياسية» من جهة، وبين الذين عارضوا الاحتلال وقاوموه، بوسائل مختلفة مسلحة وسلمية، ورفضوا الاشتراك في العملية السياسية من جهة أخرى، والوسيلة الوحيدة الممكنة هي أن يُترك للشعب العراقي في انتخابات عامة حرة وبإشراف هيئات عربية ودولية موثوقة، أن يختار بنفسه من يعتقد أنهم يمثلونه حقاً، ولا أحد يستطيع أن يعترض على اختيارات الشعب الحرة.

ثانياً: المآزق الحالية للأطراف المختلفة

تعيش قوات الاحتلال، والأطراف السياسية العراقية المتعاونة مع الاحتلال، والمقاومة العراقية المسلّحة والسلمية، وبعض الأطراف المجاورة للعراق، مآزق خاصة بكل منها، وتحتاج إلى صيغة لحفظ ماء الوجه للخروج من مآزقها الحالية. فما هي تلك المآزق:

١ ـ المأزق الأمريكي يتمثل أولاً في حرص الولايات المتحدة على انسحاب قواتها من العراق بصيغة تحفظ لها ماء الوجه، وثانياً أن لا تترك وراءها فوضى في العراق تكون مسؤولة عنها. وإذا كانت «الاتفاقية الأمنية» أو ما سمّيت «اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية» من العراق قد حقّقت لها صيغة تحقق الهدف الأول، مؤقتاً على الأقل، ولكن هذا الانسحاب مهدّد بنتائج الاستفتاء الذي أقرّه «البرلمان العراقي»، والذي يجب أن يتمّ في موعد لا يتجاوز نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٩، والذي إذا ما جاءت نتيجته رفض الاتفاقية، فإن «الحكومة» مضطرة إلى إعطاء إنذار إلى الحكومة الأمريكية لسحب جميع قواتها خلال سنة من تاريخ الإنذار، أي في تموز/يوليو ٢٠١٠، وقبل نهاية عام ٢٠١١، كما تنصّ الاتفاقية الحالية.

أما بالنسبة إلى مأزق الولايات المتحدة الثاني، فليس هناك ما يضمن تحقيق هدفها الثاني بعدم حصول فوضى في العراق بعد مغادرتها، إلا بالدخول مع الأطراف الأخرى المعنية بأوضاع العراق في اتفاق يحفظ ماء وجه الجميع، كما سنبين بعد قليل.

٢ ـ إن «الحكومة» الحالية التي فشلت في تحقيق الأمن وتقديم الخدمات الضرورية للشعب، تعيش مأزق ضمان استمرار رئيسها المالكي في الحكم، وهي تعاني تفكّكاً بين الأطراف التي دعمت تأليفها، وقد عكست «انتخابات المحافظات» الأخيرة ذلك التمزّق والانقسام بين تلك الأطراف نفسها، وليس هناك ما يضمن استمرار «المالكي» على رأس «الحكومة» رغم التأييد الأمريكي له، إضافة إلى أنه لم يحصل على أغلبية في معظم المحافظات التي خاض فيها انتخابات، رغم وجوده في السلطة وما توفره له من إمكانيات مالية. وقد حصل في معظمها على أكثر مما حصلت عليه الأطراف الأخرى من الأصوات، ولكنه لم ينل الأغلبية، ناهيك عن عدم إمكانية تحقيق التعديلات

الدستورية التي يريدها. كما سيزداد مأزقه شدة أو تعقيداً بعد انسحاب القوات الأمريكية، وخاصة إذا ما رفض الشعب العراقي هذه الاتفاقية، وتم تقديم موعد الانسحاب إلى منتصف عام ٢٠١٠.

٣ ـ تعاني المقاومة الوطنية المسلحة والسلمية ظروفاً صعبة ومتداخلة، انعكست على مقاومتها وفي تعثرها في الاتفاق والتنسيق في ما بينها. وإذا كانت قد ساهمت في أوج مقاومتها في إجبار الاحتلال على تحديد جدول زمني لانسحاب قواته من العراق، إلا أنه لا يبدو حتى الآن ما يؤكد أنها قادرة على فرض شروطها على الاحتلال وعلى الأطراف العراقية المتعاونة معه في الداخل، وأن الصراع بينها وبين «الحكومة» وأجهزتها الأمنية سيطول لفترة طويلة دون حسم في أحسن الأحوال، وذلك بعد انسحاب قوات الاحتلال من العراق.

٤ ـ إن التحالف الكردي الحالي (الذي يضمّ حزبَي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) يعاني أزمات داخلية وخارجية. وهو في مأزق الخوف على مستقبله بسبب النزاع بين الطرفين اللذين يتألف منهما، إضافة إلى وجود خلاف بينه وبين الحكومة المركزية ومحيط إقليمي يتوجس من تلك السياسات. وقد جاءت انتخابات المحافظات الأخيرة، التي لم تطبّق بعد في منطقة كردستان وكركوك (والتي من المتوقع أن تجري في شهر أيار/مايو القادم)، لتشير إلى أفول نفوذ هذا التحالف في محافظتي نينوى وبغداد وغيرهما. كما إنه يعاني خلافات داخلية، حيث لم يستطع حتى الآن دمج أربع وزارات أساسية موزّعة بين الحزبين في حكومة كردستان، إضافة إلى الانقسامات داخل أحد أطراف التحالف (الاتحاد الوطني الكردستاني)، وتحركات قوى سياسية كردية أخرى ضد سياسة وتوجّهات التحالف، ناهيك عن تذمّر واسع في أوساط الشعب الكردي في منطقة كردستان من سطوة وممارسة وفساد الحكم القائم هناك.

٥ ـ إن كلّاً من الدول المجاورة للعراق تعاني مأزقاً خاصاً بها، ولا يبدو أن أياً منها قادرة على فرض سيطرتها على العراق، سواء قبل انسحاب القوات الأمريكية أو بعد انسحابها. فالنفوذ الإيراني في العراق، هو في انحسار على ما يبدو، ودلّت انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة على انحسار الأطراف العراقية الأكثر قرباً وخضوعاً لتوجّهاته، وأن المشاعر الوطنية العراقية تزداد في ولائها للعراق ولاستقلاليته، إضافة إلى مقاومة متزايدة من بعض النظم العربية لهذا النفوذ، والحرص على عروبة العراق.

أما بالنسبة إلى تركيا، فهي تواجه وجود طموحات لدى الحكومة الحالية الإقليمية في كردستان، ونشاط حزب العمال الكردستاني فيها، والخوف من أن تخرج هذه الحكومة عن الطوق، وتشكّل نموذجاً لأكراد تركيا، لا تحتمله الأخيرة.

أما بالنسبة إلى السعودية ومصر والأردن وبلدان الخليج عموماً، فهي تعاني مأزق الخوف من توسع النفوذ الإيراني في العراق وحل الجيش العراقي الذي أخلّ بالتوازن الاستراتيجي في الخليج، واختلال تركيبة القوى السياسية فيه، وفشلها، رغم اختراق بعضها وعلاقاتها مع بعض قوى المقاومة

الوطنية، وبعض الأطراف العراقية المشاركة حالياً في العملية السياسية، في تحقيق أهدافها المشروعة وغير المشروعة في العراق.

أما سورية، فهي، وبالمعايير النسبية، في وضع أفضل، حالياً ومستقبلاً، من دول الجوار الأخرى. فهي لم تشجّع ولم تسهّل احتلال العراق من قبل أمريكا، وهي تأوي أعداداً كبيرة من العراقيين أكثر من أي بلد عربي آخر، وتقدم لهم وفي حدود إمكانياتها الكثير من المساعدة والذي يشكل ضغطاً على إمكانياتها في مجالي التعليم والصحة. كما إنها على علاقة، بدرجات مختلفة من الإيجابية، مع المقاومة الوطنية، ومع عدد من الأطراف العراقية المشاركة في «العملية السياسية»، كما تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الحكم القائم في العراق. كما إنها على علاقة جيدة مع الأطراف الخارجية الأخرى المهتمة بالعراق؛ فعلاقتها مع إيران وتركيا جيدة، وهي على أبواب علاقات إيجابية ومتطورة مع أمريكا، كما إن هناك بدايات متطورة لتصالحها مع السعودية ومصر كما تم في الاجتماع الرباعي الأخير في السعودية. والمأزق السوري، رغم أن سورية في وضع نسبي أفضل من الأطراف الأخرى جميعاً، فإنها بحاجة إلى وضع مستقر في العراق يمكّنها من إعادة جميع اللاجئين العراقيين الموجودين حالياً فيها. وهي تحتاج إلى التوفيق بين الحدّ الأدنى من حاجة الأطراف الأخرى للخروج من مأزقها، وتحقيق طموحاتها المشروعة في عراق متحرر وعربي الهوية، ولا يهدّد مصالحها وأمنها.

ثالثاً: الخروج من المأزق

إن التحدّي الحقيقي هو إيجاد مخرج يحقّق لكل من الأطراف المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه الافتتاحية، الخروج من مآزقها، وهو تحدّ تبدو سورية في الوضع الأفضل نسبياً بين كل الأطراف الأخرى ذات العلاقة، في إيجاد هذا المخرج. ويمكن نظرياً تصوّر حلّ يتعاون فيه أكبر عدد ممكن، مثل أمريكا والأطراف العراقية والعربية ودول الجوار، على الخطوات التالية، وبالتزامن:

١ ـ قيام حكومة عراقية مستقلة، تطمئن إليها جميع الأطراف، وتنتهي مهمتها بقيام المجلس النيابي المنتخب الجديد.

٢ ـ حلّ أو تجميد «مجلس النواب» الحالي وإجراء انتخابات نيابية عامة، بعد تعديل القانون الانتخابي وآليات تطبيقه، سواء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر القادم أو بعد هذا التاريخ إذا تطلّب الأمر، وتحت إشراف هيئات عربية ودولية موثوقة، ودون أي عزل سياسي، وتعطى فيها الفرصة لمشاركة جميع العراقيين، وأن يترك للشعب العراقي من خلال هذا الانتخاب اختيار الأطراف المختلفة التي تريد المشاركة فيه والحكم عليها.

٣ ـ التعجيل بانسحاب قوات الاحتلال من العراق من خلال الاستفتاء حول «اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية»، والذي من المفروض أن يتم قبل نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٩، وأن تتعاون الأطراف

المختلفة في التشجيع على رفض الاتفاقية في الاستفتاء، والذي سيعجّل في انسحاب قوات الاحتلال ليتمّ في منتصف عام ٢٠١٠ بدلاً من نهاية عام ٢٠١١.

٤ ـ إصدار عفو عام يشمل جميع أطراف المقاومة الوطنية، المسلحة والسلمية، وإطلاق سراح جميع الموقوفين.

٥ ـ إلغاء قانون اجتثاث البعث، وما سمّي في ما بعد «قانون المساءلة والعدالة»، على أن يحال جميع الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية، سواء في النظام السابق أو في مرحلة ما بعد الاحتلال، إلى محاكم عادلة.

٦ ـ دعوة القوى الوطنية والقومية والإسلامية المناهضة للاحتلال إلى إجراء مراجعة جريئة وشفافة لتجاربها في الحياة الوطنية العراقية بما يسمح بتمهيد الأجواء لمصالحة وطنية حقيقية تشكل قاعدة جدية لتعزيز الوحدة الوطنية وطرد قوات الاحتلال وفتح الآفاق لنظام ديمقراطي تعددي يكفل احترام حقوق العراقيين جميعاً، أفراداً وجماعات.

٧ ـ إيقاف إطلاق النار من قبل جميع أطراف المقاومة المسلحة في العراق.

٨ ـ اتخاذ الإجراءات اللازمة وإعطاء التطمينات الضرورية من أجل عودة جميع المهجّرين والنازحين العراقيين داخل وخارج العراق، بعد توفير الظروف والضمانات الأمنية والمادية لعودتهم إلى سكناهم.

٩ ـ تلتزم الحكومة المستقلة تعويض جميع المتضررين من الاحتلال بأشكاله المختلفة من أرواح وممتلكات وغيرها، ودون انتظار الحصول على التعويضات المترتبة على قوات احتلال العراق، ودون إسقاطها.

١٠ ـ أن يتولى المجلس النيابي الجديد المنتخب تشكيل حكومة عراقية ووضع دستور جديد للعراق، يعرض على الاستفتاء الشعبي. كما يتولى هذا المجلس إعادة النظر في جميع القوانين التي صدرت منذ الاحتلال حتى الآن، وإصدار قانون يحرّم ويجرّم ممارسة الطائفية والمذهبية والعرقية في العراق.

١١ ـ الاستعانة بقوات عربية، ومن خلال جامعة الدول العربية والقمة العربية، بصورة مؤقتة لا تتجاوز السنة، للحفاظ على الأمن ولتطبيق وتسهيل عودة المهجّرين والنازحين، ولتمكين الحكومة المنتخبة من إعادة تشكيل وتسليح جيش وطني عراقي بعيد عن الحزبية والمحاصصة.

آمل أن تجد جميع الأطراف العراقية والعربية والأجنبية في هذه المقترحات ما يسهّل عليها جميعها الخروج من مآزقها بصيغة عادلة وهادفة تحفظ ماء الوجه لها.

يبقى هناك السؤال حول من يعلّق الجرس؟ والمجال مفتوح للقادرين والراغبين في التقاط الكرة.

الفصل الخامس عشر

في وداع عبد العزيز الدوري(*)

- ١ -

في صباح يوم الجمعة التاسع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر، لفظ عبد العزيز الدوري أنفاسه الأخيرة بعد معاناة شديدة خلال هذا العام، من المرض والقهر التي حلّت عليه جميعها، بعد أن ظل يقاوم ويعمل وينتج خلال وجوده في عمّان بالأردن، منذ واحد وأربعين عاماً، ومنذ أن شرّده وطنه العراق.

إن علاقتي بالدكتور عبد العزيز الدوري ترجع إلى حوالى خمسة وستين عاماً، امتزجت فيها علاقة التلميذ بالأستاذ ابتداءً، ثم تطورت إلى علاقة زمالة وصداقة وأخوّة، تجاوزت العمل الأكاديمي إلى حقل العمل العام، وقد ذقنا خلالها سوية بعض نتائج قسوة التجربة التي مرّ بها العراق حتى أحداث عام ١٩٦٨، وانتهت بكلينا خارج الوطن، ومع ذلك فأظننا كنا متمسكين سوية، قولاً وفعلاً، بمبدأ «بلادي وإن جارت عليّ عزيزة»!

إن د. عبد العزيز الدوري هو الأب الفعلي لجامعة بغداد ابتداءً، وجامعات عراقية أخرى فيما بعد. فقد أنشأ في الخمسينيات، وقبل أن تقوم جامعة بغداد، الكلية الجامعية للآداب والعلوم في بغداد وكانت النواة الفعلية لجامعة بغداد فيما بعد من خلال ما أرساه فيها من تقاليد علمية وأكاديمية جامعية ما لبثت أن أصبحت أساس جامعة بغداد عند إنشائها، إضافة إلى الكليات الأخرى التي كانت قائمة آنذاك وانضمت إليها، ومنذ أن استلم رئاسة جامعة بغداد منذ أوائل عام ١٩٦٣ وحتى أواسط عام ١٩٦٨، لم يرسّخ جامعة بغداد فقط، بل عمل على توسيع التعليم الجامعي في العراق، وأنشأ جامعات أخرى في شمال العراق وجنوبه.

(*) نُشر في: المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، ص ٧ ـ ٩.

وخلال تلك المسيرة كلها، وبعدها، لم ينقطع د. الدوري عن العمل الأكاديمي، وقد ألف ونشر عدداً كبيراً من المؤلفات منها:

- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري؛
- مقدمة في تاريخ صدر الإسلام؛
- نشأة علم التاريخ عند العرب (باللغتين العربية والإنكليزية)؛
- العصر العباسي الأول: دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي؛
- دراسات في العصور العباسية المتأخرة؛
- مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بعدة لغات)؛
- النظم الإسلامية (باللغتين العربية والإنكليزية)؛
- الجذور التاريخية للقومية العربية؛
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (باللغتين العربية والإنكليزية)؛
- أوراق في التاريخ والحضارة: أوراق في علم التاريخ؛
- أوراق في التاريخ والحضارة: أوراق في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي؛
- أوراق في التاريخ والحضارة: أوراق في التأريخ العربي الإسلامي؛
- أوراق في التاريخ والحضارة: أوراق في الفكر والثقافة؛

وقد نشر مركز دراسات الوحدة العربية الأعمال الكاملة للدوري، كما نشر العديد من الطبعات لمعظم كتبه.

ـ ٢ ـ

ومنذ تعرفت إليه وهامته تعلو باستمرار كلما علت قدراته وقيمته ومكانته، فضلاً عمّا يستند إليه ذلك كله من صفات شخصية وأخلاقية رفيعة. فهو مثال نادر من المثقفين والمفكرين والباحثين العرب الذين نذروا أنفسهم بكل التواضع والتجرد ـ مقرونين بالكفاءة والحكمة والاقتدار ـ لخدمة العلم، ووضع محصلة هذا العلم في خدمة الأمة العربية. فكان نموذجاً رائعاً للعالم الملتزم، الذي يخدم المبدأ ولا يستخدمه، والعالم الذي يكون السؤال الأول على لسان صاحبه كم أعطيت؟ لا كم أخذت؟ والعلم الذي ينفع الناس فيمكث في الأرض، لا العلم الذي يفيد صاحبه فيمكن أن يذهب جفاء. وكان نموذجاً رائعاً للعالِم الذي يهب نفسه لخدمة قيم إنسانية ومثل عليا، فضلاً عن أن يجعل العلم باستمرار في خدمة المجتمع.

وإذا كان «العلم للعلم» ترفاً لا تتحمله الشعوب النامية ولا تقدر على تبعاته، فإن مسيرة عبد العزيز الدوري تعطي نموذجاً حياً لعالِم أصيل كبير نذر نفسه لخدمة قضايا أمته وتطلعها الدائم إلى التحرر والتقدم والوحدة، حيث يمكنني القول إنه تبنّى في البحث والدرس عملة ذات وجهين:

على الوجه الأول منها منهج «العِلْم للعِلْم».. إعلاءً للحقيقة وحدها.

وعلى الوجه الآخر منهج «العِلْم للمجتمع».. إعلاءً للحق بعد الحقيقة.

ثم مكّنته قدراته وكفاياته العلمية والفكرية والشخصية من الجمع بينهما ـ بين «العلم للعلم» و«العلم للمجتمع».. أو بين الحق والحقيقة ـ في منظومة علمية وفكرية بغير تناقض أو ادعاء.. مؤكداً أن العلم الحقيقي هو الذي ينفع الناس، فيوسع مداركهم ومعارفهم، ويرتقي بنوعية حياتهم، ويفتح أمامهم أبواب تحريرهم وتقدمهم، وأن العلم الذي تحتاجه أمتنا هو ذلك العلم الذي يحدد أصول هويتها الحقيقية، ويعلي من شأنها، ويحميها من الاستلاب والضياع.. وهو العلم الذي يمكنها من اكتشاف العلل التي تعوق طريق تقدمها، ويرسم لها سبل تحقيق غاياتها، ويؤكد مستقبلها الوحدوي استناداً إلى الحقائق العلمية وحدها التي تكشف عن مدى عمق وضرورات الحقائق التي يصنعها اتصال الأرض والتاريخ واللغة والثقافة والمصلحة والأمن المشترك بين شعوبها.

ـ ٣ ـ

وقد استمرّ عبد العزيز الدوري في عطائه الفكري والعلمي بدون انقطاع حتى الأشهر الأخيرة قبل وفاته، وهو يكاد يتم العام الأول من عقده العاشر، وظلّ يضيف ويبدع خلال ذلك.

إننا إزاء عالِم كبير وأصيل.. يؤكد سجل علمه وفكره ـ فضلاً عن ملكاته الشخصية والأخلاقية ـ أن نال الجائزة التقديرية للثقافة العربية من المنظمة العربية للتربية والتقانة والعلوم عام ٢٠٠١ التي نالها بكل اعتبارات الجدارة والاستحقاق. وكثيرون هم الذين منحوا جوائز التقدير بحق، فأضافت إليهم شرفاً ومكانة.. وقليلون هم الذين منحوا مثل هذه الجوائز، فأضافوا هم إليها شرفاً ومكانة. وبين هذه الفئة الأخيرة يقع بكل تأكيد عبد العزيز الدوري.

إنني إذ أنعى وأودّع عبد العزيز الدوري، فإن خسارتي الشخصية وخسارة مركز دراسات الوحدة العربية الذي كان الدوري ركناً من أركانها الفكرية كبيرة في فقدانه، فقد فقدت بغيابه أكثر من صديق، وهو، بالنسبة إليّ، من القليلين جداً الذين كنت أستطيع أن أفتح له صدري وقلبي، وقد عزّ علي أنني لم أستطع أن أراه طيلة هذا العام، رغم مرضه، ورغم حرصي على رؤيته، لظروف قاهرة كانت تحول دون زيارتي للأردن.

لقد مات عبد العزيز الدوري جسداً، ولكنه باقٍ معنا وبعدنا فكراً، وهذه هي عظمة أمثاله من عمالقة المفكرين.

الفصل السادس عشر

مركز دراسات الوحدة العربية على مشارف مرحلة جديدة(*)

ابتداءً من مطلع العام ٢٠١١، سأترك مسؤولياتي كمدير عام لمركز دراسات الوحدة العربية وكرئيس تحرير لمجلة المستقبل العربي لتنتقل إلى غيري (= د. يوسف الشويري)، عملاً بمبدإ التداول المؤسَّسي، بعد أن شغلت المهمتين معاً لمدى ثلاثين عاماً. وكنتُ قد حاولتُ، منذ سنوات عدّة، أن أتخفَّف من أعباء هذه المسؤوليات في المركز كي أتفرغ لإنجاز جدولِ أعمالي العلميّ الشخصيّ المؤجَّلِ طيلة كلّ هذه السنوات، غير أن إخواني أعضاء «مجلس الأمناء» و«اللجنة التنفيذية» كانوا ـ كلّما تعذّر الاتفاق بينهم على مدير جديد ـ يضعونني أمام خيار التمديد مراهنين فيه، وفي قبوله، على حرصي على تجنيب هذه المؤسسة العلمية العريقة تبِعات حالِ الفراغ. وإذِ اهتديْنا، أخيراً، إلى الاتفاق على اختيار د. يوسف الشويري لهذا المنصب، لما يتمتع به من سمعة علمية وأخلاقية عالية في العمل وفي العلاقة بالمجتمع الثقافي العربي، سأظل حريصاً على نجاحه في أداء عمله من موقعي كرئيس لمجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية في الوقت الحاضر، واضعاً خبرتي بتصرفه وبتصرُّف المركز.

ليس لي، في مثل هذا المَقام، أن أتحدث عن نفسي وعمّا قمتُ به في المركز طيلة هذه العقود الثلاثة المنصرمة، أترك لغيري من الأصدقاء والقرّاء الكرام أن يفعل ذلك كما تقتضي الأصول. ولكن ما يَسَعُني أن أقوله، بكل اطمئنان، إنّني أشعر بالرضا عمّا بذلْتُه من جَهْدٍ لأخدم قضية البحث العلميّ من خلال مركز دراسات الوحدة العربية، ولأكرّس المركز ـ مع مَن عَمِلوا معي فيه ـ منارةً فكرية في المجتمع العربيّ المعاصر، وفي الساحة الثقافية والعلمية فيه على نحوٍ خاص. ولقد كان في الوُسْع فِعْلُ أكثر ممّا قدَّمنا حتى الآن لو كانت ظروف المركز المالية تُسْعِف. ولستُ أفشي سرّاً حين

(*) نُشِر في: المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ٧ ـ ٨.

أقول إن المركز عانى الضائقة المالية ـ طيلة العشرين عاماً الماضية ـ أكثر ممّا عانى الرقابة على مطبوعاته، وإن هذه الضائقة أوشكت ـ في مناسبات عدّة ـ على دفعنا إلى اتخاذ قرار إغلاقه. ولولا بعض الإرادة والعناد الإيجابي ومبادرات الخَيِّرين من أبناء الأمّة بدعمه، ولو باليسير من التبرّعات، لكان أمْرُه انتهى منذ زمن. وهذه واقعة تكفي لبيان مقدار ما يعانيه البحث العلمي حصاراً وتضييقاً في وطننا العربيّ، ورغبة كثيرين في إنضاب ينابيعه!

ولكن من أهم ما أفصحت عنه تجربة المركز ومعها «المستقبل العربي» أنه «إذا توفرت الإرادة فإن هناك غالباً وسيلة لتحقيق الأهداف»، وكما يقال بالإنكليزية «Where there is a will there is a way» هذا ما أثبته المركز، فمنذ تأسيسه لم يكن لدى مؤسسيه غير الفكرة، ولكن الإصرار والإرادة أثبتا أن من الممكن تحقيق قيام مركز فكري عربي مستقل يخدم قضية الوحدة العربية بمفهومها الواسع، وأمكن تحقيق استقلاله الفكري والسياسي والمالي. وهذا ينطبق أيضاً على مجلة المركز المستقبل العربي التي استمرت تصدر بانتظام منذ صدورها عام ١٩٧٨ حتى الآن وبدون توقف وحتى خلال «الحرب الأهلية» حيث ظلت تصل إلى قرّائها، ورغم إقفال مطار بيروت أكثر من مرة، في حين توقفت مجلات فكرية عربية أخرى ولم تستطع الصمود.

لقد تكوَّن وجداني، منذ ما يزيد على ستين عاماً، على الآمال العظيمة: الأمل في رؤية الأمّة العربية موحَّدة، الأمل في ترشيد المشروع القومي نحو المزيد من المضمون الديمقراطي، الأمل في بناء كتلة تاريخية تجمع القوى الحيّة في الأمّة على مشروع اجتماعيّ ـ سياسيّ مشترك، الأمل في بناء مشروع نهضويّ جامع، الأمل في كسب معركة التقدّم ضدّ الاحتلال والتجزئة والتبعية والاستغلال واللّامساواة، الأمل في انتشار العلم والثقافة وازدهار البحث العلمي... إلخ. لكني تعلَّمت في الوقتِ عينِه، ومن خلال التجارب المُرَّة، كيف أكون واقعيّاً ولكن بدون الاستسلام للواقع على حساب الطموح، فلا يَجْنَح بي الخيال بعيداً عن الواقع والممكن، ولكن من دون أن أفقد الأمل، لأنه وحده البوصلة التي بها يهتدي الإنسان في المحيط المضطرب. ولولا أن في النفس بقيةً من أمل، لما كان لي أن أكَرِّس كل هذا الشطر من حياتي لمركز دراسات الوحدة العربية ولغيره من المؤسسات، ولما شغلني أن أكرِّس جديداً لإنشاء جامعة مستقلة في بيروت للدراسات الاجتماعية والإنسانية، يجري حالياً إعداد دراسة الجدوى لها، وهي جامعة للنخبة، طلاباً وأساتذة، وذات طابع عربي، لتخريج قيادات عربية.

وإذْ أودّع المنصبيْن العلميَّيْن (مدير عام المركز ورئيس تحرير مجلّته)، لا أودِّعُ القرّاء والأصدقاء، فلي معهم مواعيد أخرى بعناوين أخرى.

الفصل السابع عشر

«الربيع» الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة(*)

- ١ -

حدثت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة موجة ثورات وانتفاضات واضطرابات في عدد كبير من الأقطار العربية، تهدف إلى تحقيق الديمقراطية بمفاهيمها الرئيسية، ابتدأت بثورة سلمية غير عنيفة في تونس، ثم امتدت هذه الثورة السلمية غير العنيفة إلى مصر، ونتيجة لذلك سقط النظامان فيهما، وهما تخطوان خطوات مهمة من أجل استكمال مقوّمات الثورة وإقامة نظام جديد فيهما، رغم بعض المخاوف التي ما تزال موجودة، ولكنها متناقصة، وكان ذلك ربيعها. ثم انتقلت هذه الانتفاضة السلمية إلى اليمن، حيث بدأت بمطلب تحقيق إصلاح جذري لم يستبعد «المفاوضات» مع النظام كوسيلة لتحقيق هذا الهدف، ثم تطورت بعد استخدام السلطة للعنف في مواجهتها إلى مطلب إسقاط النظام القائم، وتقدم النظام يوم ٢٣، وبعد فوات الأوان، بعرض يوافق فيه على ما عُرِضَ عليه سابقاً ورفضه في حينه، كما أعلن حالة الطوارئ، وهي توشك أن تتحوّل إلى ثورة. وحدثت «تظاهرات» في عُمان، استطاع النظام، بحكمة، تطويقها والاستجابة لمطالب رئيسية لها، واحتواءها حتى الآن.

كما حدثت «انتفاضة» سلمية في البحرين، قامت بها أساساً فئات مهضومة الحقوق تمثّل غالبية الشعب البحريني، وتبنى الفصيل الأكبر فيها (الوفاق)، طلب إدخال تعديلات جذرية في النظام وتحويله إلى ملكية دستورية، وقوبلت بعرض النظام للحوار مع إجراءات قمعية دفعت فئات أخرى من المعارضة إلى رفع شعار إسقاط النظام، لتتطور الأحداث بعد ذلك إلى طلب النظام الدعم

(*) نُشِر في: المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٦ (نيسان/أبريل ٢٠١١)، ص ٧ - ١٥.

العسكري من السعودية والإمارات، وهو ما تمّ، حيث أعلنت حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وتم استعمال العنف المُفرط من قبل النظام، من خلال جيش هجين في غالبيته، مع تأييد بدون تحفّظ من أنظمة مجلس التعاون الخليجي للنظام في البحرين. وكانت هناك إرهاصات لتظاهرات واعتصامات محدودة في السعودية والكويت، تم تطويقها حتى الآن من خلال منح عدة إجراءات ذات طابع مادي، ولكنه جرحٌ يلتئم موقتاً «على زغل».

كما انتقلت هذه الظاهرة إلى الأردن، ولكنها ما زالت بشكل محدود حتى الآن، وتباينت مطالب المتظاهرين بين طلب «ملكية دستورية» أو «ملكية برلمانية» وطلب «إسقاط النظام»، ولكن النظام يحاول تطويقها بجرعات تسكينية، وتشكيل لجنة حوار لمعالجة المطالب المشروعة لها. كما تشهد سورية تظاهرات في مدن سورية مختلفة، معظمها ذو مطالب ديمقراطية، والقليل منها ذو مطالب اجتماعية واقتصادية محلية، تسبّبت بعدد من القتلى في درعا. وقد أصدرت القيادة السورية يوم ٢٠١١/٣/٢٤ عدداً من القرارات الاقتصادية والسياسية لتهدئة الأوضاع. وتعتمد نتائج تأثيرات هذه القرارات السياسية على مدى الإسراع والجدّية في تنفيذ تلك الوعود السياسية. كما امتدت هذه التظاهرات إلى العراق بمعظم مكوناته، حيث ما تزال معظم المطالب خدماتية، وبعضها الآخر سياسياً، كما شملت مناطق عربية وكردية.

وفي بلدان المغرب العربي، وتحديداً في المغرب بالذات، استبق ملك المغرب التظاهرات بتشكيل لجنة لإعادة النظر في الدستور لزيادة صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء وأمور أخرى بهدف تخفيف طبيعة «الملكية المطلقة» حالياً إلى «ملكية دستورية»، إلا أن التظاهرات ما لبثت أن اندلعت يوم ٢٠١١/٣/٢١ في أكثر من (٦٠) مدينة مغربية للمطالبة بإصلاحات سياسية ودستورية واقتصادية، شارك فيها عشرات الآلاف من المغاربة وتهدف إلى تحقيق «ملكية دستورية» بصيغ مختلفة في التعبير عنها. أما في الجزائر، فقد حصلت فيها بعض التظاهرات التي تم قمعها بالقوة، ولكن الوضع فيها يختلف إلى حدّ كبير عمّا حدث في الأقطار العربية الأخرى التي تمّت الإشارة إلى أحداثها، حيث إنه، كما يقال، «إذا كانت لكل دولة جيش، فإن لجيش الجزائر دولة». ويمثّل ذلك امتداداً لجيش التحرير الجزائري الذي أوصل الجزائر إلى التحرير والاستقلال، وهو منذ الاستقلال يمارس السلطة بشكل مباشر أحياناً، من خلال بعض قادته، وبصورة غير مباشرة، ومن خلف الستار في أحيانٍ أخرى. وتحاول القيادة الحالية للجزائر، استباق الأحداث، وخصوصاً بعد وفاة الرئيس بومدين، وما يمكّنها من ذلك إمكانياتها المالية الكبيرة من عوائد النفط والغاز، وذلك باتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية لاحتواء المطالب المحتملة، وذلك بإلغاء حالة الطوارئ، مع إجراءات اقتصادية واجتماعية أخرى.

أما في موريتانيا، فإن «التسونامي» الديمقراطي لم يصلها بعد بشكل مؤثّر. وأما لبنان، فهو موضوع آخر يتعذّر فيه القيام بعمل شعبي يتجاوز الخطوط الطائفية والمذهبية والمصالح المادية لبعض الطبقة الحاكمة. ويشهد لبنان حالياً محاولات أوّلية محدودة، ولكنها متّسعة، لتظاهرات

أسبوعية (يوم الأحد من كل أسبوع، وهي يوم العطلة الرسمية في لبنان) شبابية تدعو إلى إلغاء الطائفية والمذهبية، وإلى إصدار قانون انتخاب ديمقراطي، وقانون موحّد للأحوال الشخصية، وهي تتّسع عددياً، ويتوقف مستقبلها على طول نَفَسِها إلى حدٍّ كبير، إلا أنه لا يتوقّع أن يصل التسونامي الديمقراطي الهائج عربياً إلى لبنان بسبب تركيبته الاجتماعية والسياسية.

ـ ٢ ـ

أما حول الدروس المستفادة، فيمكن ملاحظة ما يلي:

١ ـ هناك تعميم خاطئ ومبالغٌ فيه، في إطلاق تعبير «الثورة» على جميع الأحداث التي أُشير إليها آنفاً. وكثيراً ما يستخدم مصطلح «الثورة» بدون التأكّد من الدلالة الصحيحة لهذا التعبير، إذ غالباً ما يستعمل هذا التعبير لوصف انقلاب عسكري أو انتفاضة أو هبّة شعبيّة مؤقتة، تقود إلى تغيير تجميلي ومحدود في نظام الحكم السائد، بينما المعنى الدقيق للثورة يصف «مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية». ويصرّ العديد من علماء الاجتماع على تعريف «الثورة» بأنها عبارة عن «تغيير شامل وجذري في توزيع مصادر الثروة وعمليات الإنتاج في المجتمع»[1].

وإذا كان هذا التعريف ينطبق إلى حدّ كبير على ثورتيْ مصر وتونس، وقد ينطبق قريباً على انتفاضة اليمن، إذا ما استطاعت اقتلاع نظام الرئيس علي عبد الله صالح، كما ينطبق على الوضع في ليبيا، إذا ما استطاعت المعارضة هناك اقتلاع ما تبقّى من نظام القذافي، وهي مهمة يبدو أنها قد تطول نسبياً مقارنةً بما تمّ في مصر وتونس.

وحتى يتم ذلك، فإنه من الصعب أن يوصف ما يحدث حالياً في اليمن وليبيا بالثورة، بل هي أقرب إلى وصف «الانتفاضة» حتى الآن، التي يمكن أن تتحول إلى ثورة إذا ما استطاعت اقتلاع النظامين ونتج منها تغييرات جذرية في طبيعة النظامين. وأما ما يحدث في الأقطار العربية الأخرى، فهي لا تتعدّى حتى الآن إرهاصات انتفاضات محدودة الاتّساع الأفقي بدون استبعاد إمكانية تحوّلها إلى انتفاضات شاملة، وربما إلى ثورات حقيقية.

ومن المهم التشديد على الطابع السلمي وغير العنفي لكل هذه الثورات والانتفاضات، حتى في حالات الدفاع عن النفس، فيما عدا حالات المعارضة الليبية التي اضطرت إلى استعمال العنف أحياناً دفاعاً عن النفس. ويمثل ذلك تطوراً نوعياً مهماً في الوسائل التي تلجأ إليها المعارضات

(١) نصير عاروري، «استشراف لمآلات الثورات العربية،» الجزيرة نت (الدوحة)، ٢٠١١/٣/١٨، <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/61d2e551-b85b-470b-bb9f-c0f22648b8bb.htm>.

العربية، والتي ما كان يمكن أن تحقق ما تحقق حتى الآن لو أنها سلكت أو جُرّت إلى سلوك العنف لتحقيق مطالبها(٢).

٢ ـ ثبت بالتجربة العملية، وفي تجربتيْ تونس ومصر، وخلافاً للقناعات السابقة عكس ذلك لدى الكثيرين، وهو أن التغيير الجذري من الداخل ممكن وبدون حاجة إلى الخارج، كما حاول البعض تبرير الاستعانة بالخارج للتغيير في العراق مثلاً.

٣ ـ تبيّن أيضاً أن إسقاط نظام أسهل كثيراً ونسبياً من بناء نظام جديد، كما تشير إلى ذلك تجربتي مصر وتونس. فالاتفاق بين القوى المعارضة، أفراداً وجماعات، على إسقاط نظام مستبدّ أسهل كثيراً من الاتفاق على طبيعة النظام الجديد وخريطة الطريق للوصول إليه، بل إن إقامة نظام جديد معرّض لمخاطر ومخاوف الاختلافات بين أطراف الثورة وإعطاء الفرصة لقوى الثورة المضادة للنشاط وعرقلة إقامة النظام البديل. وقد استطاعت ثورتا مصر وتونس تخطّي بعض هذه العقبات حتى الآن، ونجحتا في فرض جدول زمني لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وتشريع دستور جديد في كل منهما، ولكن ما تزال أمامهما عقبات ومخاطر تحتاج إلى تخطّيها.

٤ ـ وتوضيحاً واستكمالاً لما ورد في الفقرة السابقة، فإن تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للثورات التي تحققت حتى الآن وما يتوقع استكماله في اليمن وليبيا، من تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية حقيقية تعالج مشاكل البطالة فيها لا يمكن تحقيقها جميعاً من خلال إقامة نظام ديمقراطي فقط. ف «الديمقراطية شرط ضرورة وليست شرط كفاية» وهي ضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لكل ثورة، ولكنها لا تكفي وحدها. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف للثورة من دون تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة مع عدالة اجتماعية أي «زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع»، وهي مسألة أكثر تعقيداً وصعوبة من إسقاط نظام مستبد وفاسد. ناهيك أن الثورة في مصر وتونس قد حرمت القطرين مؤقتاً من إيرادات السياحة وانخفاض الإنتاج والخدمات في بعض القطاعات، وهروب بعض الأموال إلى الخارج وغيرها من الآثار السلبية، وهذا يتطلب توعية الشعوب بعدم المبالغة في توقعاتها الاقتصادية والاجتماعية حتى لا تصاب بإحباط كبير.

٥ ـ يجب أن يُسجل لتونس براءة الاختراع في المبادرة إلى الثورة، وذلك من خلال كسر حاجز الخوف الذي كان عقبة رئيسية في تفجير الغضب الشعبي تجاه الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردّية التي كانت بحاجة إلى إطلاق شعلة تفجيرها، وهو ما قامت به ثورة تونس، ثم انتقل إلى مصر وغيرها. ورغم الأهمية المحدودة لتونس في النظام الإقليمي العربي، إلا أن دورها في كسر حاجز الخوف كان له أهمية كبيرة يجب عدم التقليل منها أو الاستهانة بها، وهي تتجاوز أهميتها الإقليمية.

---

(٢) لا يبدو من المقابلات التي أجريتها في مصر أن شباب الثورة في تونس ومصر كانوا مطلعين على أدبيات جين شارب (Gene Sharp) حول «المقاومة السلمية غير العنيفة»، انظر: Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action*, with the editorial assistance of Marina Finkelstein, Extending Horizons Books; 3 vols. (Boston, MA: Porter Sargent Publishers, 1984-2005).

٦ ـ إن من أهم ما حدث عربياً حتى الآن هو الثورة في مصر، بسبب ثقلها ودورها الإقليمي العربي الذي غاب لفترة طويلة، وكان غياب هذا الدور هو أحد أسباب تدهور النظام الإقليمي العربي. وإذا كان من المفهوم والمقبول مؤقتاً أن لا تطرح الثورة في مصر بُعدها العربي، حتى لا تثير خصوماً في مرحلة هي أشد ما تكون حاجة إلى تقليل و/أو تجميد الخصوم. ولذلك غاب أي نقد جدي عربي لعدم إعلان الثورة في مصر عن البعد العربي لها، والإعلان عن تمسكها بالاتفاقات الدولية (والتي تشمل ضمناً اتفاقية كامب ديفيد)، إلا أنها بحاجة الآن إلى توجيه رسائل تطمينية للعرب حول رؤيتها العربية بدون أن تفتح على نفسها مشاكل دولية جديدة. ومن بين هذه الرسائل المطلوبة هي فتح معبر رفح بين مصر وغزة، ليس بشكل مؤقت وللأشخاص فقط كما حصل حتى الآن، بل أن يكون الفتح دائماً وللأشخاص وللسلع معاً. كما أن الرسالة الثانية المطلوبة هي إيقاف ضخ الغاز المصري إلى إسرائيل أياً كان المخرج الذي ستتبناه لذلك، حيث نشرت تقارير متضاربة حول الموضوع، علماً بأن الاتفاق بين مصر والشركة الإسرائيلية لا يقع ضمن الاتفاقات الدولية. كما أن من الرسائل المطلوبة هي تصفية المشروع المشترك للإنتاج الصناعي بين مصر وإسرائيل وعلى الأراضي المصرية والذي يطلق عليه «الكويز» لأن الكويز يشكل نوعاً من التطبيع وهو غير ملزم لمصر في اتفاقية كامب دايفيد.

٧ ـ يشير ما حدث من ثورات وانتفاضات وإرهاصات، وبشائر وبوادر نهضة عربية شاملة، إلى وحدة وتفاعل كبير في الوعي العربي، وإلا فلماذا لم ينتقل ما حدث عربياً إلى بعض البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، التي يعاني بعضها مثلما يعاني الكثير من الأقطار العربية الاستبداد والفقر والفساد؟

٨ ـ من التعسف بمكان إطلاق تعبير «ثورة الشباب» على ثورتي تونس ومصر والانتفاضات والإرهاصات التي حدثت حتى الآن. فإذا كان الفضل يعود إلى الشباب في إطلاق الشرارة، إلا أن جميع أو معظم فئات الشعب التي كانت تعاني جور تلك الأنظمة في مصر وتونس واليمن ساهمت في تلك الثورات والانتفاضات. ولذلك من الموضوعي إطلاق تعبير «ثورة الشعب» في مصر وتونس و«انتفاضة الشعب» حتى الآن في اليمن وليبيا.

٩ ـ تبين من تجربة ما حدث حتى الآن أن الانتفاضات نجحت وتحولت إلى تحقيق ثورات، حيثما استطاعت تحييد الجيش من أن يقف ضدها وقمعها بعد عجز الأنظمة الأمنية الأخرى عن ذلك. فقد نجحت ثورة تونس لأن الجيش التونسي صغير الحجم وغير مسيّس وضعيف التسلّح. كما نجحت ثورة مصر لأنها استطاعت تحييد الجيش أولاً عن قمعها ثم تقبل أهدافها عندما اتسع حجمها ونطاقها وبان أفق نجاحها. ولكن التجربة اختلفت في اليمن والبحرين، حيث بدا أولاً أن الجيش يقف وراء النظام، ثم ما لبث في الأيام الأخيرة أن انقسم وانتقل معظمه إلى تأييد الانتفاضة فيما عدا الحرس الجمهوري، العائليّ القيادة، الذي لا يزال يدعم الرئيس اليمني الحالي. كما وقف الجيش البحريني، والذي يضم العديد من المرتزقة ومن غير البحرينيين، إلى جانب النظام ومارس

القمع ضد الانتفاضة. كما تشير وسائل تحقيق هذه الثورات والانتفاضات إلى استبعاد اللجوء إلى الجيش ابتداءً كوسيلة لإحداث التغيير لأن التجارب العربية أثبتت تحول ذلك التغيير إلى «حكم عسكري»، لا يشير سجل إنجازاته فيما عدا ثورة تموز/يوليو في مصر، إلى ما يغري باللجوء إليه في التغيير.

١٠ ـ تبيّن الأحداث خطأ تبني نفس شعارات ثورتي مصر وتونس حول إسقاط النظام في كل حالات التغيير. فحيثما كانت هناك أنظمة ملكية (أو ما يشابهها) فإن رفع شعار إسقاط النظام يعني إسقاط الملك والملكية، والذي يدفع هؤلاء الملوك إلى الاستعانة بكل ما لديهم داخلياً وخارجياً بما فيه القواعد العسكرية الأجنبية، لإحباط تلك الانتفاضات. والأصح، نظرياً وعملياً هو المطالبة بـ «ملكية دستورية» وهو يمكن أن يحظى بتعاطف شعبي عربي وخارجي، وتحقيقه أسهل.

١١ ـ يمكن الاستنتاج، بقدر من الاطمئنان، أن دور التيارات الإسلامية في هذه الأحداث، عدا البحرين، لم يكن أساسياً، بدون التقليل من مشاركتهم حيثما وجدوا. لذلك لم يعد من الممكن أن تتذرع تلك الأنظمة والقوى الدولية الداعمة لها من مخاوف سيطرة الإسلاميين على هذه الأنظمة. وأظهرت الأحداث الأخيرة أن دور «المسجد» في تجييش التظاهرات قد ضعف كثيراً لحساب وسائل التواصل الاجتماعي كـ «الفيسبوك» وما شابه. كما أضعفت هذه الثورات والانتفاضات والإرهاصات تنظيم «القاعدة».

١٢ ـ هناك مبالغة في دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق هذه الثورات والانتفاضات. صحيح أن هذه الوسائل (من إنترنت Facebook, Twitter وغيرها) ساعدت ابتداءً في إشعال فتيل هذه الأحداث، إلا أن تلك الثورات والانتفاضات ما كانت لتضم كل هذه الفئات الاجتماعية لولا تراكم الوعي بضرورة الإصلاحات الجذرية والتي ساهمت فيها جهات مختلفة فكرية وسياسية على مدى الأربعين سنة الماضية. إضافة إلى حدوث ثورات في التاريخ المعاصر في إيران وإندونيسيا بدون توفر مثل وسائل التواصل الاجتماعي هذه.

١٣ ـ تباين موقف الإعلام العربي، والفضائيات بخاصة، تجاه هذه الثورات والانتفاضات والإرهاصات. ففي حين لعبت فضائية الجزيرة دوراً هاماً بالنسبة إلى ثورتي تونس ومصر وانتفاضة المعارضة في ليبيا واليمن، إلا أنها مارست قدراً كبيراً من التعتيم على ما حدث ويحدث في أقطار مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة عُمان والبحرين والسعودية، مما يؤثر في مصداقيتها عربياً وخارجياً. وينطبق ذلك على الفضائيات العربية وعلى إعلامها عموماً، وبخاصة الإعلام الخليجي وإعلام المغرب والجزائر وغيرها حيث كان السكوت و/أو الانحياز مكشوفاً، وقد حدا ذلك بالمشاهد والقارئ العربي على اللجوء إلى إذاعة وفضائية الـ BBC العربية والتي كانت أكثر موضوعية نسبياً في شمول تغطيتها، من الإعلام العربي عموماً، وهو أمر مؤسف.

١٤ ـ هناك مخاوف من أن لا يتحقق الإجماع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة التي ساهمت في إسقاط النظام في مصر وتونس والتي توشك أن تسقطه في اليمن، أي أن لا تتفق

على مواصفات النظام الجديد التي تحاول إقامته، والذي قد يفسح في المجال للثورة المضادة في استغلال هذه الاختلافات والفرقة لتعطيل تحقيق الأهداف العامة للثورة في النظام الجديد. وهذا يتطلب قيام «كتلة تاريخية» أو «جبهة» أو «تجمع» تتفق من خلاله فيما بينها حول برنامج مرحلي لمدة ٢ ـ ٣ سنوات، وتلتزم به وتدخل انتخابات اختيار المجالس النيابية وتشريع دساتير جديدة وإقامة النظام الجديد عموماً على أساسه. وإضافة إلى خطر فسح المجال لنشاط الثورة المضادة إذا لم يتحقق ذلك، فإن هناك أيضاً الخطر من أن تتمخض الانتخابات البرلمانية الجديدة عن عدم تحقيق أغلبية منسجمة ومتفقة على برنامج مرحلي، وأن تتمخض هذه الانتخابات عن قيام كتل برلمانية صغيرة تجعل من الصعب على هذه البرلمانات المنتخبة تبني ما هو متوقع منها من تغييرات جذرية، وهي إحدى السلبيات الممكنة والمحتملة أحياناً في الانتخابات الديمقراطية البرلمانية.

١٥ ـ تباينت، وتناقضت أحياناً، مواقف الأنظمة العربية والإقليمية من هذه الثورات والانتفاضات والإرهاصات، تبعاً لطبيعة تركيبتها السياسية ومصالحها، وعبّرت عن ازدواجية في المعايير تجلب الانتباه. ففي حين سكتت الأنظمة الخليجية عمّا حدث في تونس ومصر واليمن والأردن وسورية، إلا أنها أيّدت بحماس الانتفاضة الليبية، كما وقفت بجانب الأنظمة في عُمان والبحرين، وبخاصة تأييد النظام في البحرين ضد انتفاضة قطاع كبير من البحرينيين والتدخل العسكري من قبل السعودية والإمارات لدعم النظام في البحرين. كما تقف، عدا قطر، موقفاً سلبياً من انتفاضة اليمن وتحرص على بقاء النظام الحالي.

كما اختلفت المواقف الإقليمية في كلٍّ من تركيا وإيران مما يحدث عربياً، ففي حين أيدت إيران كل ما حدث مع محاولة غير موفّقة لإطلاق تعبير «ثورة الشرق الأوسط الإسلامية» عليها، إلا أن موقف تركيا كان يغلب عليه التردد والحياد وبتأثير واضح من مصالحها الاقتصادية في المنطقة. أما إسرائيل، فقد كان أن أصابها الذعر من التغييرات التي حصلت في مصر وتونس، وكان موقفها سلبياً منها.

١٦ ـ أمّا بالنسبة إلى الموقف الدولي، وبشكل خاص موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، فيجب إزالة الأوهام حول حقيقة موقف الولايات المتحدة بشكل خاص والاتحاد الأوروبي إلى حد ما من حقيقة موقفها من الأنظمة العربية ومدى رغبتها في تحوّلها إلى أنظمة ديمقراطية. فبغض النظر عن بعض الشعارات التي ترفعها أحياناً، فإن جوهر موقفها الحقيقي هو الحفاظ على الأنظمة العربية المستبدة والفاسدة وغير الديمقراطية، لأنها هي التي تحقق مصالحها والتي تتناقض مع مصالح شعوب هذه الأقطار العربية. فتحوّل هذه الأنظمة إلى أنظمة ديمقراطية تشارك شعوبها في اتخاذ القرارات الرئيسية فيها، لن يسمح ببقاء أمنها القومي تحت رحمة الولايات المتحدة ومن معها وما يترتب عليه من شراء أسلحة مفروضة عليها بمليارات الدولارات وبدون تحديد العدو الحقيقي، والإبقاء على القواعد العسكرية الأمريكية البرية والبحرية التي فيها حالياً، والتي تتحمل بعض تلك الأنظمة الخليجية تكاليفها. كما لن تسمح هذه الشعوب باستمرار

حكامها، باستثناء الكويت، الاستيلاء على عوائد النفط والغاز التي فيها وأن تخصص هي ما تشاء منها لميزانية شعوبها. كما أنها لن تبقى على استثمارات فوائضها الخاصة والعامة على ما هي عليه، بغضّ النظر عن مصالحها الحقيقية. كما لن تسمح بتغريب شعوب هذه الأقطار وتشويه هويتها العربية بفرض التعليم عليها بمراحله المختلفة باللغة الإنكليزية، إضافة إلى دور العمالة الأجنبية غير العربية في تشويه تلك الهوية. كما ستطالب تلك الشعوب بأسعار «عادلة» لثروتها الناضبة من النفط والغاز، تتناسب مع الزيادات الحاصلة في أسعار السلع المختلفة في الغرب، ولن تسمح لأنظمتها باستمرار بيع النفط للغرب بالأسعار الحالية، التي لا تزال حتى بعد ارتفاعها تمثل تقريباً أسعار السبعينيات، بعد الأخذ بنظر الاعتبار التضخم الذي حصل خلال هذه الفترة.

أما روسيا والصين، فتنطلقان أساساً من مصالحهما الاقتصادية في الوطن العربي، مع مراعاة التزاماتهما ومصالحهما مع الولايات المتحدة وأوروبا.

١٧ ـ وعموماً بانت ازدواجية المعايير بشكل واضح لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من التغييرات الديمقراطية الحاصلة والتي يمكن أن تحدث عربياً. فقد ظلت ساكتة ثم محايدة حتى بدا واضحاً لها سقوط النظامين في مصر وتونس ليتحول موقفها تدريجياً إلى تأييد فاتر للثورة في كل منهما. وفي حين أنها أيدت بحذر الانتفاضة الليبية ثم تبنّت تحت شعار أهداف إنسانية، وبغطاء من الجامعة العربية وبمبادرة خليجية، فرض حظر جوي في ليبيا لمنع قوات القذافي من الاعتداء على المدنيين، إلا أنها ظلت ساكتة عن اعتداءات النظام اليمني على المتظاهرين وسقوط ضحايا كثيرة منهم، كما أيّدت الأنظمة في عُمان والبحرين والسعودية في مواقفها من الانتفاضات فيها، مع الإشارة باستحياء إلى عدم استعمال العنف مع المتظاهرين. أما روسيا والصين، فقد تجنبتا أخذ مواقف واضحة، انطلاقاً من حرصهما على مصالحهما الاقتصادية، كما امتنعتا عن التصويت في مجلس الأمن عند التصويت على مشروع فرض حظر جوي على ليبيا، رغم أن اعتراض أي منهما (حق الفيتو) كان سيحول دون تمرير المشروع في مجلس الأمن.

ـ ٣ ـ

أما بالنسبة إلى المستقبل؛ فإن احتمال تطور الأحداث في الأقطار العربية ذات العلاقة وحاجاتها فيمكن إجمالها فيما يلي:

١ ـ إن نجاح الثورة الديمقراطية في مصر وتونس، واليمن فيما بعد، يحتاج إلى دعم خارجي اقتصادي ومالي، من أجل تحقيق مهامها ووعودها الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، والتي لا تمكّنها مواردها الداخلية من تنميتها بالسرعة وبالقدر المطلوب. ومن أجل عدم تركها لرحمة وشروط المساعدات الأمريكية والأوروبية التي قد تأتي وقد لا تأتي، مع كل الضغوط السياسية والاقتصادية التي من المحتمل أن ترافقها، فان هناك حاجة ملحّة لإقامة صندوق دعم مالي عربي تتم إقامته سريعاً من خلال مؤتمر قمة عربي اقتصادي تساهم الأنظمة العربية النفطية ذات الفوائض

المالية (السعودية ـ الكويت ـ قطر ـ الإمارات، والجزائر) في إقامته، لإبداء حسن نيتها وللتكفير عن مواقفها السلبية، لمعظمها، من تلك الثورات.

٢ ـ من المتوقع أن يستكمل الربيع الديمقراطي في مصر وتونس مسيرته بنجاح، وأن تستكمل الانتفاضة في اليمن ثورتها، وأن يسقط نظام الرئيس علي عبد الله صالح قريباً، وربما قبل صدور هذا العدد من المجلة.

٣ ـ أما في ليبيا، فمن المتوقع للأسف أن يستمر حمام الدم الحالي لبعض الوقت، وأن يستمر العقيد القذافي في تدمير الحرث والنسل، ولكن النظام سيسقط وينتهي بعد كلفة إنسانية ومادية عالية. وعلى المعارضة، رغم تفهم ظروفها وحاجتها اضطراراً إلى المساعدة الخارجية في فرض الحظر الجوي على نظام العقيد القذافي، إلا أنها يجب أن تبتعد عن طلب دعم الغرب على الأرض في استكمال ثورتها، مهما ترتب على ذلك الرفض من طول الوقت وكثرة التضحيات، لأن الاستعانة بالغرب على الأرض يمثّل «قبلة الموت» لها.

٤ ـ أما في البحرين فلعل الحكمة تسود أخيراً، وينتقل النظام فيها إلى الحوار مع المعارضة جميعاً لتحقيق إصلاحات دستورية جوهرية متدرجة ومستمرة تؤدي بالنتيجة إلى تحقيق «ملكية دستورية».

٥ ـ وأما في المغرب فمن المتوقع أن تسبق حكمة ملكها وما سينجزه من تغييرات تقترب حثيثاً من ملكية دستورية سيغني الشعب المغربي عن الحاجة إلى الثورة.

٦ ـ أما في الجزائر، فإن رفع حالة الطوارئ فيها يشير إلى إدراك النظام لخطورة الوضع، ولكن ذلك سيعتمد على مدى قدرة يد الرئيس الجزائري المغلولة أن يستبق الأمور ويحقق الحد الأدنى من الخطوات الديمقراطية الحقيقية في الجزائر.

٧ ـ وأما في الأردن فالأمل أن يتصرف النظام بعقلانية تمكّنه من تحقيق إصلاحات حقيقية على درب الملكية الدستورية، ولعل تشكيل لجنة من القيادات الوطنية في الأردن لاقتراح تلك التعديلات تمثل خطوة في هذا الاتجاه.

٨ ـ أما في سورية التي يختلف وضعها إلى حد كبير عن الأنظمة العربية الأخرى، بسبب الموقف الأمريكي منها وسياستها الفلسطينية، فإنها مضطرة إلى إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية جديّة ومكافحة الفساد فيها، والأمل أنها ستستوعب الدرس قبل فوات الأوان، وهو ما تشير إليه قرارات النظام السياسية والاقتصادية، يوم ٣/٢٤، كبداية.

٩ ـ أما في السعودية فمن المشكوك فيه أن تمكّنها طبيعة نظامها وعقلية حكامها من تحقيق قدر من الإصلاحات يمكن أن يعفيها من مغبة ما يحدث عربياً.

- ٤ -

والخلاصة، يمكن القول، أياً كان قدر وصعوبة استكمال نجاح ما تمّ حتى الآن، فإن ما تحقق حتى الآن هو كثيرٌ، ومن الصعب العودة إلى الوراء، وأن النهضة العربية الجديدة تدّق أبواب الأنظمة العربية جميعاً، والخيار هو: بين مبادرة الأنظمة نفسها إلى انتقال تدريجي سلمي ومنظّم إلى الديمقراطية؛ وبين تغيير ثوري، نأمل أن يكون بدون عنف، تفرضه الشعوب التي لا تزال تحت نير الاستبداد...

وهكذا فإن بعض الأنظمة العربية المستبدة والفاسدة قد قضى نحبه، ومنها من ينتظر! ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٣]. وقد دلّت ثورتا مصر وتونس أن: الليالي حبالى تلدن كل عجيب!

(٣) القرآن الكريم، «سورة آل عمران،» الآية ١١٧.

الفصل الثامن عشر

المشهد الليبي في مرحلة ما بعد القذافي(*)

يصادف الأول من أيلول/سبتمبر الذكرى الثانية والأربعين لقيام «الثورة» الليبية عام ١٩٦٩، التي كان العرب يتطلعون إليها لتسهم في دعم ثورة ٢٣ يوليو في مصر، لكن شاء القدر أن يخطف الموت جمال عبد الناصر، بعد سنة من قيام ما سمّي حينئذ «ثورة ليبيا»، وهو (عبد الناصر) وسط معركة الاستنزاف والاستعداد لاستعادة سيناء والأرض العربية الأخرى المحتلة من جانب إسرائيل، فاختل توازن العقيد القذافي وخُيّل إليه أنه يستطيع أن يحل محل عبد الناصر في قيادة الأمة العربية. وراح يتخبّط بين «وحدة عربية» و«وحدة أفريقية» غير مؤهل لهما، لا بحكم تكوينه وتجربته وخبرته، ولا بحكم المعطيات الموضوعية للبلد الذي يحكمه. وبعد فشله في ذلك، راح يحاول أن يميّز نفسه من الحكام العرب الآخرين بتبنّي سياسة «خَالِف تُعرَفْ»، سواء كانت المخالفة إيجابية أو سلبية، وهي كانت سلبية في معظم الحالات، فقام بتغيير الأسماء، ابتداء بأسماء أشهر السنة والتقويم الزمني، واسم دولة ليبيا نفسه، وأسماء الوزارات والسفارات، ورافق ذلك إصداره «الكتاب الأخضر» وتأسيسه «المؤتمرات واللجان الشعبية» كـ «نظرية ثالثة»، ليتوّج نفسه ملكاً لملوك أفريقيا وقائداً فعلياً لليبيا رغم ادعاءاته عدم ممارسة دورٍ في السلطة، وليقوم بهدر قدر غير قليل من ثروات الشعب الليبي على الانقلابات والمؤامرات خارج الوطن العربي وداخله، وممارسة أبشع أنواع القمع والظلم، واغتيال الخصوم السياسيين، والتمثيل بجثثهم، وغير ذلك ممّا تفنن فيه وضمن سياسة «خالف تعرف!».

وبدلاً من أن يجعل من ليبيا، بمواردها النفطية الكبيرة وبعدد سكانها المحدود، ومن خلال حكم ديمقراطي سليم، دولة حديثة تكون نموذجاً يشع عربياً ويؤثر إيجابياً في الدائرة الأفريقية أيضاً،

(*) نُشِرَ تحت عنوان: «ليبيا... إلى أين؟: سقوط نظام القذافي... ولكن؟،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩١ (أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، ص ٦ ـ ١٠.

أصبح النموذج الذي يثير السخرية، ويمثّل واحداً من أبشع الأنظمة القمعية العربية، وتميز بامتياز بذلك واستحق الإسقاط. وهكذا انتهى ما سمِّيَ «ثورة ليبيا»، تفاؤلاً عند قيامها، إلى نظام فردي وعائلي قمعي مارس كل موبقات الحكم المطلق الفاسد، واستحق زواله وإسقاطه غير مأسوفٍ عليه.

* * *

وكان من الممكن أن ينتفض الشعب الليبي على نظامه لإسقاطه، كما فعل الشعب العربي في تونس ومصر، وكما تحاول شعوب عربية أخرى فعله في أقطارها، من خلال ثورات شعبية سلمية (غير مسلحة)، تشارك فيها أطياف الشعب كافة، وخاصة في المدن الرئيسية، وتحييد الجيش أو كسبه إلى جانبها، إلا أن هذه الظروف لم تتوافر جميعها للشعب الليبي، واضطرت الأحداث أن تجر أطرافاً منه الى «انتفاضة مسلحة»، وهي مهما كانت التبريرات المقدمة لذلك، لا تكافؤ بينها وبين «كتائب القذافي» المدججة بالسلاح والتي يقود معظمها أبناؤه، كما لم يشارك في بداية الانتفاضة الشعب الليبي في مدن رئيسية أخرى غير بنغازي، وهو ما اضطر «المجلس الوطني الانتقالي»، الذي قامت الانتفاضة بتشكيله في أيامها الأولى، والمؤلّف من خليط من العناصر الليبية الوطنية، وفي مقدمتها رئيس المجلس السيد مصطفى عبد الجليل، ورئيس المكتب التنفيذي السيد محمود جبريل، والناطق الرسمي للمجلس السيد عبد الحفيظ عبد القادر غوقة، وربما آخرون ممّن لم تُعلن أسماؤهم لأسباب أمنية، أو ممّن كانوا موجودين في الداخل والخارج، إلى أن يضم إليه أيضاً خليطاً من العناصر الليبية التي يشيع أنّ لديها ارتباطات خارجية، وتدور حولها الكثير من علامات الاستفهام الجدية والخطيرة النتائج على مستقبل «الانتفاضة الليبية». ثم قامت قيادة هذه الانتفاضة، وبتشجيع من جهات مشبوهة في الداخل والخارج، وبمبادرة مشبوهة من أنظمة الخليج العربي ثم من جامعة الدول العربية، بالاستعانة بالقوات الجوية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بتبريرات مختلفة، الأمر الذي أثار لغطاً وشكوكاً ومخاوف حول أهداف الحلف في دعم هذه الانتفاضة، وماذا سيكون موقف هذا الحلف ودوره في النظام الليبي الجديد، وهو ما يتطلب الحذر والمراقبة. فمع وجود عناصر وطنية مطمْئِنة في قيادة الثورة يُطمأن إليها، فإنّ الغرب علّمنا أنه ليس جمعيات خيرية، بل إن له مصالح جشعة يسعى إلى تحقيقها من وراء أي عمل أو مبادرة يقوم بها.

إن الرفض المبدئي للتدخل الأجنبي ـ الذي يجد لنفسه سوابق يتسلح بتجاربها المريرة ـ ينطوي على موقف متيقظ ممّا قد يحيق بليبيا لاحقاً؛ إذ هو يسعى إلى التأسيس أيضاً لنهج مقاومة أي تدخل خارجي مستقبلاً بعد أن يستتب الأمر للثورة، مثلما يسعى إلى تحصين الحراك الشعبي العربي عموماً من آفة استسهال الاستعانة بالتدخل الأجنبي.

وما نراه في العراق بعد احتلاله يبرر هذه المخاوف، ويجعل من رفع الأصوات بالحذر والتنبّه مشروعاً ومطلوباً. كما يجب ألّا تكون هذه الاستعانة بالخارج لإسقاط نظام قمعي عربي سابقة تقتدي بها معارضات عربية أخرى. إضافة الى أن المادة الثامنة من ميثاق الجامعة العربية تنصّ على

أن «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبر حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها»، ولا تسمح لمجلس التعاون الخليجي ولا لجامعة الدول العربية التدخل لتغيير نظام عربي مهما يكن سيئاً وأياً يكن رأينا فيه.

❁ ❁ ❁

والآن، ونظام القذافي ورأسه يلفظ أنفاسه الأخيرة، قتلاً أو انتحاراً أو هرباً، ورغم جميع الملاحظات التي أشير إليها حول التدخل الخارجي الأجنبي في إسقاط هذا النظام، فإن المطلوب التركيز على مستقبل ليبيا، ووضع معايير له تكون هي الفيصل في الحكم على وطنية النظام القادم الذي سيتشكل في القريب العاجل، ومدى استطاعة القيادات الوطنية الليبية إزالة علامات الخوف والشك من التدخل الأجنبي.

يمكن تلخيص تلك المعايير في ما يلي:

١ ـ الحرص على قيام نظام ديمقراطي يتضمن توفير الحقوق الديمقراطية الأساسية للشعب الليبي: **أولها، الحريات**، بما فيها حرية الرأي والتعبير والنشر والتنظيم...؛ أي جملة ما يجعل الأفراد مواطنين، يمارسون حقهم في مواطَنتهم، بدون قيدٍ على حرياتهم إلا ما يفرضه احترامُ حريات الآخرين، وبدون رقابةٍ على أفكارهم إلا ما يدعو منها إلى تهديد نظام الحريات والديمقراطية ويحرِّض على العنف السياسيّ الأهلي، وبدون انتقاصٍ من الحق في التنظيم وتشكيل الجمعيات السياسية إلا ما يقوم منها على أساسٍ عرقي أو طائفي أو مذهبي أو عشائري...

وثانيها، التعدّدية السياسية، والحق في المشاركة، أي إقامة السياسة على مقتضى الحق العام، أو الإقرار بأنها حق عام لطبقات المجتمع وفئاته ونخبه؛ بما يعني منع أي شكل من أشكال احتكار التمثيل السياسي من قِبَلِ حزب حاكم واحد، أو حزبٍ قائد لجبهةِ أحزابٍ «حاكمة»، وأيّ شكل من أشكال مُصَادَرَةِ الحياة السياسية وإسقاط نظام الحزبية بدعوى عدم تمزيق وحدة الشعب! ولا يكفي إقرار التعددية السياسية إن لم يُكفل حق الأحزاب والمنظمات كافة في المشاركة السياسية والتنافس المشروع في التمثيل السياسي وكسب الرأي العام بالوسائل الديمقراطية.

وثالثها، النظام التمثيلي (المحليّ والنيابي) المشمول بالضمانات القانونية والدستورية التي تكفل:

ـ حرية الاقتراع لكل المواطنين البالغين حق التصويت والمسجَّلين في القوائم الانتخابية، وإحاطة العملية الانتخابية بأسباب الشفافية والنزاهة، ومنع أي شكلٍ من أشكال مصادرة الإرادة الشعبية وتزوير التمثيل، إمّا من خلال التدخل غير المشروع للإدارة في نتائج الانتخابات، وإمّا من خلال استعمال المال السياسي لشراء الأصوات والذمم والضمائر والتحكّم في اتجاهات اختيار الناخبين.

ـ حق الرقابة على السلطة وممارستها من خلال وسائط الرقابة كافة: المُسَاءَلَة النيابية للسلطة التنفيذية، والرقابة على صرف المال العام، والرقابة الشعبية على إدارة السلطة.

إن النظامَ التمثيليَّ في الديمقراطيات الحديثة هو الشكل المؤسَّسيُّ للتعبير عن مبدأ السيادة الشعبية أو عن المبدأ القائل بأن الشعب مصدر السلطة: يمارسها عبر ممثّلين ينتخبهم بحرية.

ورابعها، إقامة النظام السياسي على قاعدة الفصل بين السُّلطات، واحترام استقلالية القضاء.

وخامسها، التداول الديمقراطي للسلطة، وإقرار مبدأ حق الأكثرية السياسية التي أفرزتها الانتخابات النزيهة في تشكيل السلطة التنفيذية وإدارتها، عملاً بمبدأ أن السلطة حق عام للشعب والأمة، وليست حقاً خاصّاً لحزبٍ أو فئةٍ أو أسرةٍ أو فرد.

وسادسُها، الذي تتوقف عليه سائر المبادئ المذكورة، هو النظام الدستوري الذي يمثّل النظام الأساسي للدولة، وينظّم سلطاتها كافة والعلاقات بين أجهزتها والحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها. وهو النظام الذي ينبغي أن توكَلَ كتابتُه إلى هيئة تأسيسية منتخبَة، ويجري إقرارُهُ بواسطة الاستفتاء الشعبيّ عليه.

وسابعها، نظام اجتماعي اقتصادي عادل يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية، وفرص متكافئة على النحو الذي يوفّر لهم الحماية ضد انتهاك إرادتهم السياسية، وحريتهم في التعبير عن آرائهم، واختيار من يرونه الأصلح لتمثيلهم.

إن تطبيق مبدأ من هذه المبادئ دون آخر يُسْقِط عن النظام ماهيته الديمقراطية؛ فالديمقراطية نظام شامل وكُلٌّ لا يَقْبَل التجزئة.

٢ ـ أن يُعطى جميع الليبيين حق المشاركة في هذا النظام الديمقراطي، بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو اجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين كافة.

٣ ـ الابتعاد عن سياسة الانتقام، واللجوء إلى القانون والمحاكمة العادلة بشأن أية مخالفات وانتهاكات سابقة.

٤ ـ من حسْن حظ الانتفاضة الليبية أن لدى ليبيا أموالاً فائضة يُعتقد أنها تزيد على ١٤٠ مليار دولار، يستطيع النظام الجديد أن يستفيد منها في إعادة تأهيل البلاد، وتعويض المتضررين في أثناء الانتفاضة، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها للشعب الليبي بشكل سريع يشعر به المواطن. ويجري حالياً التمهيد لرفع الحجز الجزئي على بعض الأموال الليبية المجمدة لهذا الغرض من خلال مجلس الأمن، وهو ما لم يكن متوافراً ومتاحاً للثورة التونسية والمصرية، ويمكن أن يشكّل أحد مصادر النجاح للنظام الليبي القادم. كما سيساعد ذلك النظام الجديد على عدم الخضوع لشروط المنظمات الدولية للاقتراض منها. وهناك معلومات متوافرة (نقلاً عن Tom Coghlan في جريدة *The Australian* بتاريخ ٢٠١١/٨/٩ نقلاً عن جريدة *The Times* اللندنية)،

تشير إلى أنه تم إعداد خطة للمرحلة الانتقالية بعد سقوط القذافي. وفي حدود ٧٠ صفحة، أُوكِلَ إعدادُها إلى مجموعة من الخبراء من المجلس الانتقالي المؤقت في بنغازي وبمساعدة غربية.

٥ ـ الحرص على عدم تدخّل القوى الخارجية، والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا، وهو ما سيتضح جزئياً وابتداءً من نتائج الاجتماع الدولي بشأن ليبيا، الذي حدّد موعد انعقاده في باريس في الأول من أيلول /سبتمبر ٢٠١١، عدا ما هو مشروع من حصولها وغيرها على النفط الليبي، ومشاريع إعادة إعمار ليبيا بمنافسة مفتوحة ومشروعة أمام الأطراف الخارجية الدولية الأخرى كافة، وبدون ابتزاز النظام الجديد من خلال ما قدمه من دعم جوي للانتفاضة.

٦ ـ الإسراع في قيام جيش وطني ليبي محترف، وبعيد عن الحزبية والقبلية، ومنع الأحزاب من أن تكون لها تنظيماتها داخل القوات المسلحة، وأن يتم تسليح الجيش في حدود ما هو ضروري فقط للأمن الوطني الليبي، مع إمكانية الاستعانة بجيوش عربية لمرحلة انتقالية إلى حين استكمال تشكيل الجيش الوطني وتدريبه وتسليحه.

٧ ـ أن تقوم ليبيا الجديدة بالنهوض بدور إيجابي في النظام العربي الجديد، وخاصة في إطار إحياء وتطوير وتفعيل «اتحاد المغرب العربي»، الذي كان نظام القذافي «أحد» أسباب جموده، وأن يتجاوز النظام الليبي القادم الحساسية التي أثارها موقف النظام الجزائري من إسقاط القذافي.

٨ ـ الحفاظ على الهوية العربية ـ الإسلامية، لليبيا، بكلّ مكوناتها، مع تعزيز دورها في تحمّل مسؤولياتها تجاه القضايا العربية والإسلامية وفي طليعتها قضية الصراع مع العدو الصهيوني.

❊ ❊ ❊

إن الانتفاضة الليبية أمام المحك، فإسقاط نظام دكتاتوري قد يكون أسهل كثيراً من قيام نظام ديمقراطي حقيقي يمثّل أماني الشعب الليبي. ونجاح العناصر الوطنية الليبية في الانتقال بليبيا إلى هذا النظام الجديد هو المعيار الوطني الحقيقي لوطنيتها ونضجها وحكمتها، وهو وحده سيوفر الرد لها على كل الشوائب التي لحقت بها من خلال عملها وتعاونها مع الخارج. والأمة العربية تتطلع جميعاً إليها بأمل كبير، لتضيف زخماً جديداً إلى الربيع العربي.

الفصل التاسع عشر

مركز دراسات الوحدة العربية في عامه الخامس والثلاثين: «حيثما تتوافر الإرادة يتوافر الطريق للإنجاز»(*)

أمضى مركز دراسات الوحدة العربية خمسةً وثلاثين سنة مذ بدأ عمله الفعلي في بيروت في مطلع عام ١٩٧٨؛ ويحق لمجلس أمناء المركز، وللجنته التنفيذية، ولإدارته العليا وجميع العاملين فيه، أن يفخروا بما تم إنجازه خلال هذه السنوات المديدة من عمره، وقد استطاع أن يحقق ما يلي:

الاستمرارية: استمر المركز في عمله من دون انقطاع، ولم يقفل أبوابه يوماً، على الرغم من كل ما مرّ لبنان به أثناء ما سمّي الحرب الأهلية، واستمرت مجلته المستقبل العربي في الصدور شهرياً من دون انقطاع، وكذلك كتبه التي ظلت تصل إلى قرّائها بانتظام، على الرغم من إقفال مطار بيروت في كثير من الأحيان واضطرار المركز إلى إرسالها بحراً وبراً إلى قبرص أو عمّان وإرسالها من هناك جواً إلى مشتركيها ووكلاء توزيعها. وعلى الرغم من أن اللجنة التنفيذية للمركز خوّلت إدارته العليا في حينه الانتقال إلى أي عاصمة أخرى، فإن الحد الأدنى من الشروط اللازم توافرها لعمل المركز لم تتوافر للأسف في أي عاصمة عربية أخرى، كما أن التكلفة العالية لعمل المركز في العواصم الأجنبية لم تكن ضمن قدرات المركز المالية، واضطر المركز إلى الاستمرار في عمله من بيروت، فأكسب ذلك العملُ في تلك الظروف المركزَ طابعاً نضالياً يفخر ويعتز به. هذا في حين توقفت مجلات عربية أخرى شهرية وفصلية عن العمل خلال تلك الفترة ولم تستطع الصمود.

المؤسسية: ما ينقص العمل الفكري والثقافي في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، هو غياب العمل المؤسسي، وارتباط المؤسسات غالباً، باستثناء حالات قليلة، بالأشخاص وارتباط استمراريتها ونشاطها بهم. وعلى الرغم من أن تغيير الإدارة العليا في أي مؤسسة كهذه، قد يؤثر قليلاً أو كثيراً،

(*) نُشِرَ في: المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٤٠٨ (شباط/فبراير ٢٠١٣)، ص ٧ ـ ١١.

بحسب مرحلة الانتقال، في نشاط المؤسسة، فإن الطابع المؤسسي يضمن استمرار المؤسسة في عملها، وهذا ما افتقدناه عربياً، إلا في حدود ضيقة. ويستطيع المركز أن يفخر ويعتز بأنه أصبح الآن مؤسسة، لا تتأثر بتغيير شخص ما فيها، في أيٍّ من المستويات المختلفة من الإدارة العليا فيه، وبأن استمراريته «المؤسسية» قد تحققت، وأثبتها نشاطه خلال عام ٢٠١٢.

الاستقلالية الفكرية والسياسية والمالية: أصرّ المركز منذ انطلاقته في عمله، على استقلاليته الفكرية والسياسية على الرغم من صعوبات تحقيق ذلك. لكنّ المركز أصرّ على التمسّك بهذه الاستقلالية على الرغم ممّا سبّبت له من مشاكل أحياناً. لكنْ، ومن باب الإنصاف، بعدما تأكدت الرقابات العربية من استقلالية المركز السياسية، تعاملت مع مطبوعاته بصورة أفضل مما تتعامل فيه مع أنشطة فكرية كثيرة لمؤسسات أخرى لا تتمتع بما يتمتع المركز به من استقلالية فكرية وسياسية؛ واستطاع المركز، على الرغم من بعض الظروف الصعبة التي مرّ بها، التمسك بشعار «الخبز مع الكرامة».

أما الاستقلالية المالية، ولأنه قلّما تتوافر للمراكز الفكرية والبحثية استقلالية مالية، إلّا إذا توافرت لها «وقفية» كبيرة منذ البداية، فقد عانى المركز غياب الاستقلالية المالية، واضطر إلى بذل جهود كبيرة سنوياً وباستمرار لتوفير التمويل اللازم له مع المحافظة على استقلاليته الفكرية والسياسية، وهي معادلة صعبة التحقيق عربياً وأوشكت أن تؤدي عام ٢٠٠٧ إلى أزمة مالية كادت تسفر عن إقفال المركز. لكن بفضل النداء الذي وجهته نخبة من أصدقاء المركز برئاسة الرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص، تمكّن المركز من التغلب على تلك الأزمة، كما تمكّن من تأسيس عدد من الوقفيات يتولى إدارتها، مثل وقفية جمال عبد الناصر للفكر القومي، ووقفية عبد الله الطريقي للنفط والتنمية، ووقفية عبد المحسن قطّان للقضية الفلسطينية، ووقفية جاسم القطّامي للديمقراطية وحقوق الإنسان، تقدّر قيمة كل منها بنحو مليون دولار أمريكي. ويعمل المركز الآن على تأسيس وقفية باسم وقفية الدكتور سليم الحص للتكامل والمشاريع العربية الوحدوية، التي أطلق النداء من أجل جمعها عدد من أصدقاء ومحبّي الرئيس الحص، وسيتولى المركز إدارتها أيضاً. كما نجح المركز بفضل عدد من أعضاء مجلس أمنائه وأصدقائه في تأسيس المؤسسة الثقافية العربية بوقفية بلغت نحو مليوني دولار أمريكي، وهي تتولى دعم المؤسسات والمراكز الفكرية والثقافية العربية مالياً، وفي مقدمها مركز دراسات الوحدة العربية، إذ تخصص له ما بين ١٢٥ و٢٠٠ ألف دولار سنوياً، تبعاً لمدخولها السنوي من الوقفية. ونتيجة لكل ذلك، ولحسن استثمار وقفياته المختلفة، ونتيجة لتطوير مبيعات مطبوعاته التي وصلت إلى نحو المليون دولار صافية من العمولات سنوياً، وهي تغطي أكثر من نصف نفقاته السنوية، استطاع المركز أن يصل، لأول مرة في تاريخه، إلى ما يقرب الاستقلالية المالية، وتحققت تقريباً معجزة الاستقلالية المالية للمركز وقدرته على تنفيذ برامجه الفكرية والثقافية بتمويل ذاتي، وأصبحت له من المصداقية ما تمكّنه من

الحصول على أي تمويل إضافي يحتاج إليه من خارج ميزانيته لتمويل بعض أنشطته الكبيرة، ومن دون أي تنازل أو مسّ باستقلاليته الفكرية والسياسية.

ولعلّه من الضروري والمفيد الإشارة إلى أن المركز تعرّض خلال السنوات العشر الأخيرة لسياسة تعتيم إعلامي؛ فهناك تعتيم واضح ومتزايد على مطبوعات المركز وأنشطته المختلفة، إضافة إلى تجفيف المنابع المالية عنه. وقد امتد هذا التعتيم إلى وسائل إعلام تدّعي عروبيتها واستقلاليتها. أما المحاولات المستمرة لتجفيف المنابع المالية للمركز، فقد نجح بعضها في دفع حاكم عربي للأسف إلى التراجع عن تقديم تبرع إلى المركز كان سبق أن أعلن عنه، كما نجح في دفع مموّلين عرب إلى التوقف عن تقديم تبرعات سنوية من جانبهم إلى المركز. وكانت التبرعات الحكومية غير المشروطة، باستثناء حالتين، قد توقفت منذ عام ١٩٨٠؛ كما نجحت الضغوط في إيقاف الكثير من التبرعات الفردية التي انخفضت إلى حد كبير. لكن على الرغم من كل ذلك استطاع المركز الصمود والاستمرار بل تحقيقَ استقلاليته المالية تقريباً.

معالجة القضايا العامة الشائكة في الوطن العربي: أتاحت الاستقلالية المالية شبه الكاملة للمركز، إضافة إلى استقلاليته الفكرية والسياسية، فضلاً عن الانفراج النسبي لحرية التعبير في بعض البلدان العربية، الاقتراب من القضايا العربية خلال العامين الماضيين (٢٠١١ ـ ٢٠١٢)، والتصدي لبحث ومعالجة هذه القضايا العربية الشائكة:

فإضافة إلى نشاط المركز في موضوع الوحدة العربية، كان موضوع الديمقراطية شاغلاً رئيسياً له خلال هذه الفترة، وكانت ندوة المركز في ليماسول في قبرص عام ١٩٨٣، التي لم يستطع أن يعقدها في أي عاصمة عربية آنذاك، حول «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» علامة فارقة في هذا النشاط، إذ تم على هامشها تأسيس «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» كمنظمة مستقلة مقرها في القاهرة، التي قامت بنشاط واسع للدفاع عن حقوق الإنسان العربي وفضح انتهاكاتها، وإصدار تقرير سنوي يفضح تلك الانتهاكات من دون أي تمييز أو محاباة. وقد نشر المركز حتى الآن ما يزيد على ٥٠ دراسة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي من مختلف جوانبها، وأنشأ وقفية خاصة لهذا الغرض قيمتها مليون دولار بتبرع مشكور من المرحوم جاسم القطّامي عضو مجلس أمناء المركز. وكان لنشاط المركز في هذا المجال تأثير واسع في تبنّي قضية الديمقراطية من جانب الفصائل الرئيسية للتيار القومي العربي، كما كان له تأثيره أيضاً في فصائل رئيسية من التيار الإسلامي. وكان آخر نشاط عقده المركز خلال عام ٢٠١٢ هو تنظيم ندوة كبيرة في الحمامات في تونس حول «الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق»، حيث حاولت الندوة رسم «خطة طريق» لكيفية انتقال الأقطار العربية الرئيسية، على اختلاف أوضاعها، إلى قدر معقول من الديمقراطية الحقيقية. كما امتد اهتمام المركز إلى قضايا محورية أخرى، مثل «أزمة الدولة في الوطن العربي» و«الدين والدولة في الوطن العربي»، تناولت قضايا رئيسية شائكة لدى الأمة.

ويحرص المركز على أن يكون نصف عدد المشاركين في كل ندوة من ندواته من الوجوه الجديدة التي لم يسبق لها أن شاركت في تلك الندوات. كما يحرص على مشاركة مفكرين وباحثين من أجيال مختلفة لتحقيق التواصل الفكري بين الأجيال، فضلاً عن حرصه على أن يكون المشاركون من مناطق جغرافية عربية مختلفة، وأن يكونوا ينتمون إلى مدارس فكرية متنوعة ووجهات نظر مختلفة، حيث يكون لكل بحث معقّبٌ أو أكثر من وجهات نظر مختلفة، إضافة إلى حصول مناقشة عامة لكل بحث، ثم ينشر المركز وقائع ندواته كاملة، من أبحاث وتعقيبات ومناقشات، متيحاً الفرصة للقارئ، للاطلاع على وجهات النظر المختلفة، الأمر الذي يساهم في تنمية عقلية جدلية لدى القارئ.

وقد ساهم المركز من خلال ندواته وكتبه ومجلته المستقبل العربي، في إقامة تواصل وتفاعل فكريين واسعين بين المثقفين العرب في المغرب العربي ومشرقه، بعدما كان هذا التواصل محدوداً جداً في الماضي، الأمر الذي يساهم بدوره في تحقيق الوحدة الثقافية العربية.

ونظراً إلى غياب العمل الوحدوي الرسمي، بادر المركز وساهم في إنشاء مؤسسات فكرية وثقافية مهنية؛ فإضافة إلى إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي أشير إليها سابقاً، أنشأ المركز المنظمة العربية للترجمة بعد ندوة أقامها لهذا الغرض، نظراً إلى ما تمثّله الترجمة من حجر أساس في أي نهضة حضارية. ثم تولى تأسيس المنظمة بصفة مستقلة عن المركز وحرص على رعايتها وانطلاقها؛ وقد قامت المنظمة حتى الآن بترجمة ونشر أكثر من ٢٠٠ كتاب من أمهات أصول المعرفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى برنامج مهم لترجمة الكتب العلمية البحتة من اللغات المختلفة (وبخاصة الإنكليزية) إلى اللغة العربية لتسهيل تدريس العلوم البحتة في الجامعات العربية باللغة العربية.

إضافة إلى المنظمة العربية للترجمة، عقد المركز ندوة مهمة حول «الفساد والحكم الصالح»، وأسس عقب ذلك المنظمة العربية لمكافحة الفساد، وهي تعمل بصفة مستقلة، وقد عقدت عدداً من الندوات والحلقات النقاشية في هذا المجال.

كما قام المركز، وعلى هامش ندوة قبرص حول «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» بتأليف لجان تحضيرية من أجل تأسيس جمعيات مهنية عربية لعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والبحوث الاقتصادية، التي عقدت مؤتمراتها التأسيسية ثم بدأت نشاطاتها، بدرجات مختلفة من النجاح، وأخذت تصدر مجلاتها الفصلية. ونظراً إلى تعثر صدور تلك المجلات، فقد تولى المركز إصدارها بالتعاون مع كل جمعية منها، مستفيدة من المقالات التي ترد إلى المستقبل العربي والتي تفيض عن قدر استيعابها لها. ويتولى المركز اليوم تحرير هذه المجلات وطباعتها وتوزيعها، كما يتم تمويل إصدارها من «المؤسسة الثقافية العربية».

كما ساهم المركز على نحو فعّال في تأسيس المؤتمر القومي العربي عام ١٩٩٠ كمرجعية قومية غير رسمية، وكذلك المؤتمر القومي ـ الإسلامي عام ١٩٩٤، وتم الاتفاق على برنامج فكري

وسياسي يجمع التيارين، على الرغم من أن التطورات السياسية العربية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ بدأت تلقي ظلالاً من الشك وعلامات الاستفهام حول مدى التزام التيار الإسلامي الديمقراطي بما التزم به في ذلك البرنامج.

تبنّى المركز أيضاً وخطّط لمشاريع بحثية كثيرة، منها «استشراف مستقبل الوطن العربي» حتى عام ٢٠١٥ الذي نشرت نتائجه ودراساته باللغتين العربية والإنكليزية، وموسوعة الثقافة العربية في القرن العشرين، والأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، التي غطت الفترة منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر، وكذلك موسوعة الأحزاب والحركات والتنظيمات الإسلامية في الوطن العربي التي غطت الفترة منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر. كما أوشك المركز على الانتهاء من مشروع بحثي واسع حول «موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية»، وكيفية «صنع القرار في الدول الكبرى تجاه الأقطار العربية» و«الجوالي العربية في الخارج» تمهيداً لعقد مؤتمر لها لمناقشة هذه الدراسات وإنشاء مؤسسة تجمع بينها.

وأطلق المركز خلال السنتين الأخيرتين سلسلة «أوراق عربية» على شكل كتيّبات بحجم الجيب، يتألف كل منها من ٣٢ صفحة فقط، وهي موجّهة إلى القارئ غير المتخصص، لتزويده بثقافة عامة. وقد صدر من هذه السلسلة حتى الآن نحو ٤٠ كراساً.

* * *

إن خلاصة تجربة ونجاح المركز حتى الآن تؤكد مقولة «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة» وأنه حيثما تتوافر الإرادة فإن هناك طريقاً لتحقيقها (Where there is a will there is a way). وتمثل تجربة المركز خلال الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية تجربة صغيرة، لكن لها دلالاتها الواسعة، وبخاصة وسط الظلام العربي الدامس. وهي تعطي الأمل لمن يريد أن يعمل ويفعل.

الفصل العشرون

الوضع العربي بين تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة(*)

ـ ١ ـ

إذا ما اعتبرنا الأوضاع العربية الحالية هي نهاية المطاف «للربيع العربي»، وهو افتراض غير تاريخي وغير موضوعي، فقد يقودنا ذلك إلى اليأس والإحباط[1]. ولكنَّ التاريخ العربي المعاصر يدلنا على أن المآزق والمخاطر الحالية ليست أول ما تواجهه الأمة العربية، والتي استطاعت في كثير منها أن تتغلب عليها وتحولها إلى انتصارات، والخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تحفل بالكثير منها.

والدراسات المستقبلية تشير إلى أن هناك بدائل (مشاهد أو سيناريوهات) مختلفة للمستقبل، وأن المستقبل ليس قدراً مكتوباً علينا، وأن بعض هذه البدائل أفضل من غيرها، ولكل منها ثمنه ومتطلباته، واختيارنا للأفضل منها يعتمد على مدى رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب لذلك الخيار الأفضل.

وكان مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي حتى عام ٢٠١٥ الذي أنجزه المركز في نهاية الثمانينيات[2]، وشمل الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠١٥، قد أشار إلى مشاهد ثلاثة هي: مشهد استمرار التجزئة،

(*) نشر تحت عنوان: «العرب... إلى أين؟ بين تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٣٣ (آذار/مارس ٢٠١٥)، ص ٧ ـ ١٣. وقد ورد في الأصل في نص المداخلة التي قدّمها الكاتب في «مؤتمر الأمن الإقليمي والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية» الذي انعقد في مقرّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بين ٢٣ و٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، وأضيفت إلى النص المصادر التي استند إليها المؤلف لإيراد المعلومات التي أدلى بها في المؤتمر.

(١) انظر مقال فهمي هويدي بعنوان: «أجراس انفراط عقد العرب الفريد،» الشروق (المصرية)، ٢٠١٥/٢/٢٤. ونشر أيضاً في: السفير (اللبنانية)، ٢٠١٥/٢/٢٤.

(٢) انظر التقرير النهائي للمشروع في: مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، المشرف ورئيس الفريق خير الدين حسيب [وآخرون]، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

ومشهد التعاون الإقليمي والوظيفي، ومشهد الوحدة الاتحادية. وقد أسهبت الدراسات المفصلة التي صدرت عن المشروع في بيان المشاهد الثلاثة ومتطلباتها ونتائجها. ووصفت نتائج «مشهد استمرار التجزئة» العربية بما سمته «المشهد الإسرائيلي»؛ أي لو أن إسرائيل خططت لمستقبل الوطن العربي لما كانت خططت لأكثر من نتيجة هذا المشهد العربي، ولذلك أطلقنا عليها اسم «المشهد الإسرائيلي» للأمة العربية.

* * *

وقد جرت مياه كثيرة تحت جسور هذه الأمة وانتهت بنا إلى ما نحن عليه الآن، وهي مرحلة يعتمد الخروج منها على مدى قدرتنا ورغبتنا في اختيار المشهد الأفضل ودفع ثمنه ومتطلباته. ومهما كان الواقع العربي الحالي سيئاً ومؤلماً، فإننا نستطيع الخروج منه إلى ما هو أفضل وأحسن، كما يقول المثل الإنكليزي «حيثما تتوافر الإرادة فهناك مخرج» (Where There is a Will There is a Way) أو كما تحدث غرامشي عن «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة».

لكن الخروج من المأزق الحالي يتطلب التعرّف أولاً إلى الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن.

- ٢ -

وهناك عدد من الأسئلة لا بد من الإجابة عنها بصراحة وصدق من أجل أن نتمكن من تحديد العلاج اللازم للخروج من أوضاعنا الحالية:

هل من المناسب أن نبحث في كيفية تفعيل وسائل حل النزاعات العربية البينية الحالية، من دون البحث في أسباب نشوء هذه النزاعات ومن كان وراءها؟

هل من الصحيح أن نعالج الأوضاع الملتهبة في العراق وسورية وغيرها وكيفية حل تلك النزاعات من دون البحث عمّن أشعل هذه النار فيها؟

أليست الولايات المتحدة مسؤولة مباشرة عن غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، من دون قرار دولي وباعتراف مكتوب منها لمجلس الأمن، وبحجة وجود أسلحة دمار شامل لديه ودعمه للإرهاب، رغم أن الكونغرس الأمريكي أثبت من خلال لجنة تحقيق عدم صحة ذلك[٣]، ثم قيام الاحتلال (بقرار من بريمر)[٤] بحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وإقدامه ليس فقط على تغيير

---

(٣) انظر: Report of the Select Committee on Intelligence on Postwar Findings about Iraq's WMD Programs and Links to Terrorism and How They Compare with Prewar Assessments Together with Additional and Minority Views, September 8, 2006, <http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CRPT-109srpt331/pdf/CRPT-109srpt331.pdf>.

(٤) L. Paul Bremer III, *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope* (London; New York: Simon and Schuster, 2004). =

النظام الذي كان قائماً، ولكن أيضاً على تدمير الدولة العراقية نفسها وتفكيكها، والتي قادت كلها إلى ما هو عليه العراق الآن؟

وهل من المشروع أن نبحث في كيفية معالجة المنظمات الإرهابية في العراق وسورية من دون أن نبحث عمّن أنشأها وغذاها؟

وهل من المعقول والمفيد، وبغض النظر عن رأينا في النظام الذي كان قائماً في ليبيا، أن نبحث في كيفية إطفاء الحريق القائم هناك، من غير أن نبحث عن مبررات قيام مجلس جامعة الدول العربية (وباقتراح من مجلس التعاون الخليجي) بالطلب من مجلس الأمن التدخل العسكري في ليبيا (تحت ذريعة حماية المدنيين) والذي ساهم في تدمير البلد؟

كيف نتوقع من دول عربية ساهمت في إشعال هذه الحرائق التي تتزايد، وخلافاً للمواثيق والاتفاقيات الموقعة عليها، بحث كيفية إطفائها؟ وهل يسمح ميثاق جامعة الدول العربية، وخاصة المادة الثامنة منه التي تنص على أن[5]: «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها»، والتي خالفتها أنظمة عربية بعينها بالتدخل في شؤون أنظمة عربية أخرى وإسقاط عضويتها في جامعة الدول العربية كما جرى مع سورية؟ وهل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وبخاصة المادة الثانية[6] منه التي تنص على أن: «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً ـ ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما»؟ هل يسمح هذا النظام وهذه المادة بما قامت به دول عربية معينة من تشجيع وتسهيل الاحتلال للعراق وتدميره[7]؟ وهل ينسجم ذلك مع الاتفاقيات التي عقدتها دول الخليج العربي مع الدول

= والذي يشير فيه أيضاً (ص ٥٧ ـ ٥٨) إلى إصدار الأمر الرقم (٢) (CPA order No. 2) بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٣ بحل الجيش العراقي وجميع الأجهزة الأمنية، كما يشير إلى الأطراف العراقية التي رحبت بحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية. إن ادعاء بريمر بأنه عند إصدار أمره الرقم (٢) بحل الجيش العراقي كان الجيش العراقي غير موجود، هو ادعاء يجافي الحقيقة، إذ كان هناك فيلقان من الجيش العراقي (الفيلق يتألف من ثلاث فرق عسكرية) أحدهما في الموصل والآخر في كركوك، ولم يدخلا الحرب. وعند إصدار بريمر أمره الرقم (٢) ترك القادة والجنود ثكناتهم وأسلحتهم وذهبوا إلى بيوتهم. وقد استولى على الأسلحة بصورة أساسية (وفق شهود عيان) جماعة النقشبندية والأكراد وبعض العشائر.

(٥) جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٨)، ص ٢٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٧) حول تفاصيل تشجيع وتسهيل احتلال العراق، وموقف كل من بلدان الخليج، ومصر والأردن، انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004).

والمؤلف معروف بدقته في كتاباته وهو الذي كان السبب الرئيسي في إسقاط الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بما كشفه عن تنصُّته على الحزب الديمقراطي أثناء الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الكتاب من التفاصيل مما يندى له الجبين =

الأجنبية ومكّنتها من إقامة قواعد عسكرية فيها والتي استُعملت في غزو العراق؟ وهل يسمح هذا الميثاق بتعليق عضوية سورية فيها، وتشجيع وتمويل الحركات الإرهابية وهي التي نحاول الآن بحث وسائل تفعيل القضاء عليها وتحقيق السلام والاستقرار؟ وماذا عن المادة العاشرة من «معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري» والتي تقول: «تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألّا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة، وبألّا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة»؟

وبغض النظر عن رأينا في النظام الذي كان قائماً في العراق قبل احتلاله، وفي سورية قبل إشعال وتمويل القوى «المعارضة» فيها، حيث هناك مآخذ جدية على طريقة الحكم فيهما، فإنّ إسهام أنظمة عربية في تشجيع وتسهيل تدميرهما بتمويلٍ وتدريبٍ للمعارضة المسلحة، بالرغم من ميثاق الجامعة واتفاقية الدفاع العربي المشترك، هو أمر غير معقول. وهل العراق وسورية البلدان العربيان الوحيدان اللذان تحكمهما أنظمة لم يتم اختيارها ديمقراطياً كما يرى البعض؟ وهل هما الدولتان الوحيدتان اللتان قد يكون شعبهما غير موافق على النظام القائم فيهما؟ وهل هما البلدان الوحيدان اللذان شعبهما قد يكون غير قادر على تغيير النظام فيهما سلمياً؟ وهل الأنظمة العربية التي شجعت وسهلت تدميرهما هي أحسن حالاً منهما وهل هي ديمقراطية؟

أليس من الواجب، مع أهمية إطفاء هذه الحرائق في العراق وسورية وليبيا واليمن وغيرها، أن نبحث عن القوى الرئيسية العربية والإقليمية والدولية التي كانت وراء ما حدث؟ وهل القانون الدولي يسمح لتلك القوى الإقليمية والدولية بعمل ما قامت به خلافاً للقانون الدولي والاتفاقات والمواثيق الموقع عليها في ما بين بعضها؟ وماذا يترتب على الخروج عن القانون الدولي والانتقال إلى شريعة الغاب؟

وكيف نفسر أن تعطي الجامعة العربية مقعد العراق فيها للحكومة التي أنشأها الاحتلال الأمريكي، وهو احتلال تمّ بدون قرار من مجلس الأمن، واعترف الأمين العام للأمم المتحدة بأن غزوها للعراق غير قانوني، وقد اعترفت أمريكا خطياً للأمم المتحدة بعد الغزو أن غزوها كان غير

= ويدمي القلب، وبخاصة موقف السعودية وبلدان الخليج ومصر والأردن. وقد تمت ترجمة الكتاب إلى العربية من قِبل دار نشر سعودية وحذفت من الأصل ما لا يعجبها من الكتاب، وهو أمر مؤسف ومحزن. انظر: بوب ودورد، خطة الهجوم، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤).

انظر أيضاً: Tommy Franks, *American Soldier*, with Malcom McConnell (New York: Regan Books, 2004), pp. 248 and 404-406.

وكان تومي فرانكس حينئذ قائد القوات المركزية للولايات المتحدة.

كما تبين مؤخراً من بعض مذكرات بعض المسؤولين أن أنظمة عربية أخرى ساهمت في الاتجاه نفسه قبل غزو العراق والتعاون مع إيران لإسقاط النظام فيه، رغم محاولتها التكفير عن موقفها ذلك فيما بعد الاحتلال ومساعدتها للمقاومة العراقية: انظر: مذكرات عبد الحليم خدام: التحالف السوري الإيراني والمنطقة (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠)، وبخاصة الفصول السادس والسابع والثامن. حيث قاد عبد الحليم خدام المفاوضات مع الجانب الإيراني حول العراق منذ الثمانينيات حتى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

قانوني؟ وهل غاب عن ذاكرة الجامعة العربية كيف تصرّف «الحلفاء» تجاه «حكومة بيتان» التي قامت في فرنسا في ظل الاحتلال الألماني (النازي) خلال الحرب العالمية الثانية وكيف تعامل الحلفاء مع هذه الحكومة بعد تحريرها من الاحتلال الألماني حيث تم إعدام جميع أعضاء تلك الحكومة باستثناء «المارشال بيتان» القائد الفرنسي المشهور في الحرب العالمية الأولى، حيث حُكم عليه بالسجن المؤبد ومات في السجن؟

وفي مقدمة العلاج، وقبله، يجب أن نقر أن هناك تخلفاً فكرياً وسياسياً بنيوياً لدى النخب، باستثناءات قليلة وربما أقل من القليل، ناهيك بعامة الشعب، يحول دون فهم القضايا الرئيسية التي تواجه هذه الأمة على المستوى الدولي والإقليمي والعربي، والتي تحتاج معالجتها إلى خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. وقد وصل الحد بنا إلى مرحلة أنه إذا أردنا الخروج منها، أصبحنا نطالب الاستعمار بأن يأتي إلى بلادنا ليحل مشاكلنا، الأمر الذي لا يمكن إلقاء اللوم بشأن ذلك على القوى الخارجية فقط، فهو في أحيان كثيرة من صنع أيدينا، بوعي منا أو من دون وعي.

إن الولايات المتحدة بعد حرب عاصفة الصحراء في الخليج وبنتيجتها ومشاركة أقطار عربية رئيسية فيها، وبغض النظر عن رأينا في خطيئة غزو العراق للكويت، قد أصبحت من خلال بعض الأنظمة العربية وثقلها في تلك المنظمات، عضواً فاعلاً ومؤثراً، وإن كان غير رسمي، في منظمتين إقليميتين هما: جامعة الدول العربية ومنظمة أوبك؛ وأصبحت تتحكم في عقد اجتماعاتها وقراراتها في الأمور الأساسية التي تهمها.

تلك أسئلة لا بد من الوقوف أمامها والإجابة عنها ومعالجتها ووضع حد لها في المستقبل، وهل من الحكمة أن «نداوي مآسينا بالتي كانت هي الداء»؟!

* * *

تبقى بعد ذلك كله الحاجة إلى الإجابة عن سؤال: ما العمل. وللإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من أن نبيِّن:

١ ـ أن هناك مؤشرات كثيرة إلى أن صفقة كبيرة قد تمت على المستوى العالمي بين الولايات المتحدة وحلفائها الدوليين والإقليميين وبين روسيا وحلفائها وشركائها، تظهر نتائجها تباعاً وبإخراج متقن، ابتداء من قضية أوكرانيا إلى قضايا الخليج وسورية والعراق واليمن وغيرها، وهو أمر يتطلب منا عربياً أن نتفهم ونتابع ونخطط لمجابهتها ولكيفية التعامل معها وما يجب علينا أن نقوم به.

٢ ـ ومن أجل فهم ما سبق، فإن الذين يعتقدون ويقولون ويروِّجون أن الولايات المتحدة تتخبط في سياساتها في المنطقة وأن ليس لها أهداف وسياسات واضحة تعمل على تنفيذها، هم على الأرجح مخطئون وواهمون. فقد لا تكون الإدارة الحالية (أوباما) تريد أن تتدخل بقوات برية، إلا عند الضرورة القصوى وبعدد محدود من القوات، وليس على غرار ما تم في أفغانستان والعراق، بيد أن ذلك لا يعني خلوّها من التخطيط للمنطقة العربية ولمناطق أخرى في العالم؛ وأن فشل سياسة

وخطط معينة لها لا يعني بالضرورة أنه ليس لديها بدائل أخرى. ومن الخطأ التصور والاعتقاد بأنها تستمر دائماً في محاولة تنفيذ الخطة التي فشلت فيها.

٣ ـ ولما كان «النظام الإقليمي العربي»، قد خسر إلى حد كبير فعاليته ودوره المستقل عن المصالح والرغبات الغربية والأمريكية بشكل خاص، وباتت أنظمة خليجية نفطية بعينها تتحكم فيه من خلال أموالها وإغراءاتها، وبسبب غياب الدور الفاعل لأنظمة عربية رئيسية مثل مصر والعراق وسورية، وبخاصة غياب الدور العربي الفاعل لمصر منذ مرحلة الرئيس السادات ثم الرئيس مبارك ـ لذلك كله ـ فإن عودة مصر إلى أمتها العربية كلّها، على أن لا تكون طرفاً في أيٍّ تحالفات عربية خليجية أو غيرها، لتؤدي دوراً فاعلاً وقيادياً في تبنّي وتحقيق المطالب العادلة والشرعية لأمتها، لا تقل أهمية عن عودة مصر إلى شعبها. وعلى المصريين والعرب أن يدركوا ذلك ويعملوا لتحقيقه. ولا شك في أن التمهيد لهذا يتطلب تخفيف اعتماد مصر على المعونات الغربية، وبخاصة الأمريكية، وتحقيق استقلالية القرار المصري والقيام بواجبها تجاه أمتها، بعد أن تقوم الأنظمة النفطية العربية بواجبها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والعسكري لمصر.

٤ ـ كما يجب الامتناع عن الاستعانة بالخارج ورفض أي تدخل عسكري أجنبي من أية جهة غير عربية، وبخاصة الأمريكية، وكذلك من الأنظمة الإقليمية غير العربية، مهما كانت الحاجة والظروف.

٥ ـ التزام الأنظمة العربية جميعاً بتطبيق الاتفاقات العربية التي وافقت ووقعت عليها، بما في ذلك ميثاق الجامعة العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك، ومحاسبة المخالفين لذلك.

٦ ـ تنفيذ المشاريع المختلفة التي أُعدت لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وتفعيله، والذي تم إعداده منذ أن كانت الجامعة العربية في تونس، وكذلك اتفاقية إنشاء محكمة العدل العربية، وإعادة النظر في نظام التصويت في مجلس الجامعة والقمة العربية، على غرار المعايير التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، إذ ليس من المعقول أن يكون لنظام عربي يضم (٢٥٠) ألفاً من المواطنين الوزن نفسه في اتخاذ القرارات مع نظام عربي آخر يضم (٨٠) مليوناً من البشر!

٧ ـ لما كانت كل دولة عربية عاجزة وحدها عن تأمين أمنها القومي، ولما كانت دول الخليج العربية غير قادرة وحدها على تأمين أمنها القومي، في ظل مخاوفها من جيرانها بسبب صغر حجم سكانها مقارنةً بحجم سكان الدول التي تخشاها وبقدراتها، فإن هناك حاجة ماسة إلى تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وإنشاء جيش عربي (قوة عربية موحدة)[٨]، يتم تمويله من الأنظمة العربية

---

(٨) يقوم مركز دراسات الوحدة العربية بإعداد دراسة تفصيلية حول الموضوع، كما ينظم حلقة نقاشية لهذا الغرض يوم ٢٠١٥/٣/١٢ في بيروت، تضم عدداً من المختصين في الموضوع.

[نشرت الحلقة بعنوان: «نحو تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك،» شارك فيها أحمد عبيدات [وآخرون]؛ قدّم للحلقة وأدار الحوار خير الدين حسيب؛ قدّم ورقة العمل طلعت مسلّم، المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٣٤ (نيسان/ أبريل ٢٠١٥)، ص ١٢٠ ـ ١٤٠].

النفطية أساساً مع مشاركات رمزية من الآخرين، وأن تتم الاستفادة من نماذج حلف الأطلسي (الناتو) وغيرها من الصيغ المتبعة في «الاتحاد الأفريقي» وقبلها حلف وارسو، وهي أقل تكلفة مما تنفقه البلدان الخليجية العربية على شراء الأسلحة المختلفة. كما سنجد في المستقبل القريب أن مثل هذا الجيش العربي سيكون مفيداً جداً إن لم يكن ضرورياً لتوفير قوة سلام عربية لحل المشاكل القائمة في سورية والعراق واليمن وليبيا وربما غيرها، وبشكل خاص لمواجهة العدوان الصهيوني والاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني.

٨ ـ التعامل مع التاريخ بصورة موضوعية، والاعتراف والعمل على أساس أننا لا نستطيع تغيير الأحداث التي تمت في الماضي وأن كل ما نستطيع فعله هو أخذ العبرة والاستفادة من تجربة تلك الأحداث في التخطيط للمستقبل. وأن نقر ونفهم أنه ليس هناك «أعداء» دائمون بل هناك «مصالح» دائمة وأننا يجب أن نخرج من كابوس الصراع العربي ـ الفارسي في الماضي، وأن نتعاون مع إيران ـ (بالرغم من موقفها من الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك استناداً إلى ما تبنّاه «المؤتمر القومي العربي» حول الموقف منها) ـ على أساس «أنها يمكن أن تشكل عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية» كما يجب أن نتعامل معها على أساس أنها «يمكن أن تكون صديقاً محتملاً وليس عدواً محتملاً» مع الأخذ والاستفادة من التجارب الأخيرة، وأن نعمل لدنيانا كأننا نعيش أبداً وأن نعمل لآخرتنا كأننا نموت غداً»! وفي هذا المجال تأتي أهمية ما ذُكرَ سابقاً حول تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك «وإنشاء جيش عربي» أو «قوة عربية موحدة» تكون أساساً لبلورة «أمن قومي عربي» ومن ثم الاتفاق على «أمن عربي ـ إيراني» يحقق لبلدان الخليج العربية أمنها ويزيل مخاوفها، وهذا هو الحل الأفضل لتحقيق أمنها القومي بدلاً من القواعد الأجنبية التي أقامتها في بلدانها وقيمة الأسلحة التي اشترتها وتشتريها وهي ترتيبات تعلم هي جيداً أنه لا يمكن الاطمئنان إلى ديمومتها وفعاليتها، وبخاصة في ضوء نتائج المفاوضات التي تتم حالياً بين الولايات المتحدة وحلفائها (٥ + ١) وبين إيران وانعكاساتها على الخليج العربي.

٩ ـ يخصص عوائد مليون برميل يومياً من دول الفائض النفطي لدعم الدول العربية الفقيرة ودول وقوى المواجهة سنوياً، وذلك من خلال تأسيس مصرف عربي لهذا الغرض، على غرار البنك الأوروبي للإعمار الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي، أو تكليف الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإدارة هذا الصندوق.

١٠ ـ توسيع وتمديد مشروع شبكة سكك الحديد المقرر إقامتها بين بلدان الخليج العربي، لتشمل الوطن العربي كله، وقيام الحكومات العربية النفطية بتمويل حصة الحكومات العربية المحدودة الإمكانات المالية من خلال قروض طويلة الأمد وبدون فائدة، أو من خلال المنح لبعضها الفقير جداً، مثل موريتانيا والصومال.

١١ ـ تنفيذ شبكة الخطوط البرية التي تربط البلدان العربية بعضها ببعض، والتي سبق أن أعدها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* * *

وأخيراً هل هذه طموحات، في الوقت الذي نرى فيه تفتُّت بعض الدول العربية، والعودة إلى مرحلة ما قبل الدولة؟ الجواب، كما بدأنا في هذه الافتتاحية هو: «**حيث تتوافر الآن الإرادة فهناك مخرج**» و«**مهما كان تشاؤم العقل فهناك تفاؤل الإرادة**».

الفصل الحادي والعشرون

العرب والعالم بعد الاتفاق النووي الإيراني: ما العمل عربياً(*)؟

تمهيد

خلال حوارٍ أجرته قناة «الميادين» مع الدكتور خير الدين حسيب [بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٠] جرى التطرّق إلى التطوّرات في الوضع العربي وفي العالم بعد اتفاق فيينا (في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥) بين إيران ومجموعة الدول ٥+١ [تضم هذه المجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي + ألمانيا]. وفي ما يأتي مضمون المداخلة التي قدّمها د. حسيب ردّاً على أسئلة «الميادين».

أشكر لكم إعطائي هذه الفرصة للحديث عن المرحلة الجديدة بعد الاتفاق الإيراني مع الدول ٥+١. وقبل أن أدخل في تَفاصيل التطوّرات، أرى من المهم الإشارة إلى أنّ النظام الدولي، منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية، دخل [تدريجياً] مرحلة الانتهاء من حالة «القطب الواحد» حيث:

أولاً: لم يعدْ ممكناً استخدام القوّة في حل المشاكل، لأنّ الدول الكبرى، ولا سيّما الولايات المتحدة وروسيا، لديها أسلحة نووية، وأيّ استعمال لهذه الأسلحة من قبل أيّ طرف يؤدّي إلى قتل الطرف الآخر مرّتين [وأكثر]، ذلك أنّ إمكانيّة ذلك موجودة عند الطرفين، وبالتالي لم يعد ممكناً استخدام القوة كما ذكرت آنفاً.

ثانياً: انتهى الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ كقوة كبرى في مواجهة الولايات المتحدة، فأصبحت الولايات المتحدة القوة الكبرى الوحيدة في العالم، أي إننا دخلنا مرحلة القطبيّة الواحدة. ومنذ ذلك الوقت [١٩٨٩ ـ ١٩٩٠] حتى الآن، استعادت روسيا الاتحاديّة إمكاناتها الاقتصادية والعسكريّة، ثم بدأ النظام الدولي يتحوّل تدريجياً من نظام ذي قطب واحد إلى نظام يتجّهُ إلى أن يكون متعدّد الأقطاب. وهكذا لم يعدْ ممكناً استعمال ما يُسمّى «القوة الخشنة» (الحروب،

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٣٨ (آب/أغسطس ٢٠١٥)، ص ٧ ـ ١٦.

والتدخلات... إلخ) فلجأوا عندئذ إلى ما يُسمّى «القوة الناعمة». وهنا لا بُدّ أنّ نشير، بصورةٍ خاصة، إلى أنّه بعد غزو الولايات المتحدة وحلفائها لأفغانستان والعراق، وما ترتّب على ذلك من نتائج كارثيّة، ثم مجيء أوباما بالذات وسحبه الجيوش الأمريكية من العراق وأفغانستان، وامتناعه عن الدخول في حروب أخرى، واتجاهه إلى أن أمريكا لن تنفرد وحدَها في معالجة مشكلات العالم، يمكن القول هنا، إنّ أوباما دخل التاريخ بما قام به، سواء في ما يتعلّق بالخروج من الأزمة الاقتصاديّة عام ٢٠٠٨، أو بسحب الجيوش من العراق، (وهو على وشك سحب الجيوش من أفغانستان) أو بخصوص إنجاز مشروع التأمين الصحّي للشعب الأمريكي، وهذا كلّه لم يقمْ به أيّ رئيس قبله (في القرن العشرين)... إضافةً إلى ما تمّ بين أمريكا وإيران من اتفاق. وهكذا ضمن هذه السياقات، يبدو أنه ستبذل محاولة «جادّة»، ولأوّل مرّة، من أجل حلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي عبر اعتماد حلّ الدولتين.

* * *

والآن، من الطبيعي أن نسأل عمّا سيترتّب على هذا الاتفاق بعد أن تحدّثنا عن المعالم الرئيسية للنظام الدولي؟... وهنا يجب أن نشير إلى أنّ أوباما وصل إلى قناعةٍ مفادها أنّ موضوع امتلاك إيران قنبلةً نوويّة لا يمكن حلُّه عسكرياً، أي إنّه إمّا يصدّق كلام إيران بأنّها لا تسعى إلى قنبلة نوويّة، وإمّا لا يصدّق كما تريد إسرائيل التي ترغب في ضرب إيران. ومن الواضح أن ضرب إيران قد يؤخر امتلاكها للقوة النووية سنتين أو ثلاثاً أو .. خمس سنوات، إذا افترضنا أن إيران تريد ذلك، ولكنّ هذا الحل العسكري سيؤدّي في النهاية إلى أن إيران ستمتلك القنبلة النوويّة. ومن هنا نرى أنّ الاتفاق الذي حصل يؤجّل، على الأقل، إمكانيّات إيران لصناعة قنبلة نوويّة عشر سنوات أو أكثر. أما إسرائيل، وبكلٍّ وقاحة، فتعترض على هذا الأمر، بالرغم من أنّها ـ كما تفيد ذلك مصادر دولية موثوقة ـ تمتلك ما بين مئة ومئتي رأس نووي، وترفض التوقيع على الاتفاقيات في إطار الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّيّة.

انطلاقاً من كلّ هذه الأمور، واستناداً إلى الظروف التي تحيط بالاتفاق بين إيران والدول ٥+١، هناك من يعتقد بحصول تفاهمات دولية واسعة لمعالجة كل المشاكل الرئيسية العالمية. وهذهِ التفاهمات هي بدرجاتٍ مختلفة من التفاصيل، وبدرجاتٍ مختلفة من النضج، وهي ذات طابع شامل، أي لا تقتصر على الولايات المتحدة وإيران فقط، بل أوسع من ذلك، فهي تمتدُّ من أوكرانيا إلى قبرص.

ففي أوكرانيا، ما كان يُسمى ثورة، هو نتيجة تحرّك عدد من مؤسسات المجتمع المدني الأوكرانية، التي موّلتها الولايات المتحدة كي تقوم ـ (أي هذه المؤسسات) ـ بهذه الانتفاضة[1]. وهنا نشير إلى أنّ روسيا ضمّت شبه جزيرة القرم على أساس أنّ أغلبيّة السكان هم من الروس، كما أنّها

(١) انظر: John J. Mearsheimer, «Why the Ukraine Crisis is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin,» *Foreign Affairs*, vol. 93, no. 5 (September-October 2014), pp. 79-80. =

أجرت استفتاء للموافقة على ضمّ القرم إليها، فماذا نلاحظ؟ إن الغرب نسي موضوع القرم، فلا أحد منه يذكره الآن. وحصلت في شرق أوكرانيا مواجهات عسكرية، وانتهت بوقف إطلاق النار، وقبل بضعة أيّام، اقترح الرئيس الأوكراني مشروع دستور جديداً يُعطي قدراً كبيراً من اللامركزية لشرق أوكرانيا.

أمّا في قبرص، ومنذ استقلالها بعد انسحاب الإنكليز، انقسمت إلى جزأين: قبرص الشمالية التركية، وقبرص الجنوبيّة اليونانيّة، وبالرغم من كل محاولات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لم يتمّ الاتفاق على توحيد قبرص، ولكن قبل أسبوعين ـ وبقدرة قادر ـ اقترح رئيس قبرص الشمالية التفاوض مع قبرص الجنوبيّة لتوحيد الجزيرة، وذلك على الرغم من معارضة تركيا.

كذلك، هناك ما تم من مصالحة بين أمريكا وكوبا وبعد سنوات طويلة من القطيعة، ـ وبقدرة قادر ـ اعترفت أمريكا بكوبا وجرى تبادل السفراء.

وهكذا، في هذا السياق، نسأل: ماذا عن المنطقة العربية؟... هناك بخصوصها تفاهمات أيضاً لمعالجة المشاكل المختلفة الملتهبة.

وعلى سبيل المثال، نُشِرَ تقرير في إحدى الصحف العربية[2] جاء فيه أنّه قبل المفاوضات الأخيرة المعلن عنها بين إيران و٥+١، كانت هناك اتصالات على مدى أربع سنوات بين أوباما وخامنئي، جرى خلالها تبادل رسائل بينهما، وبين هذهِ الرسائل هناك رسالتان أساسيتان: الأولى يتعهّدُ فيها أوباما بأنّه لن يستخدم إمكانات أمريكا لإسقاط الرئيس بشار الأسد. والثانية يتعهدّ فيها خامنئي بأنّه إذا تمّ الاتفاق مع الولايات المتحدة فإنّ إيران ستضع كل إمكاناتها للتعاون من أجل القضاء على الإرهاب؛ وهكذا فإنّ الاعتقاد هو أنّ الخطوة التالية هي سورية. وهنا نستطرد إلى القول، إنّه بعد بروز داعش، أعلنت أمريكا أنّ ما تقوم به من تدريب وغيره هو ضدّ داعش وليس ضدّ النظام في سورية. أمّا الإخراج فيجري الآن عن طريق روسيا: موسكو١ وموسكو٢، وربّما سنشهد موسكو٣، وبحسب المعلومات المتوافرة، فإن النظام في سورية سيبقى، بغضّ النظر عن رأينا فيه، ولكن سيتمّ ممارسة ضغوط على سورية حتى من قبل أصدقائها: روسيا وإيران؛ لإدخال إصلاحات

= انظر أيضاً رد كلٍّ من مايكل ماكفاول وستيفن سيستانوفيتش على المؤلف بمقالتين: Michael McFaul, «Moscow's Choice,» pp. 167-171, and Stephen Sestanovich, «How the West Has Won,» pp. 171-175, in: *Foreign Affairs*, vol. 93, no. 6 (November-December 2014).

انظر أيضاً: رد على الرد من قبل المؤلف (صاحب المقالة الأولى) جون ميرشيمر (Mearsheimer)، في المجلة نفسها (ص ١٧٥ ـ ١٧٨).

(٢) سليم نصار، «هل يصح اتفاق أوباما ـ روحاني بديلاً عن اتفاق عبد العزيز ـ روزفلت،» الحياة، ٢٠١٥/٧/١١، ص ٩، مع الشكر الكثير للأخ سليم نصار الذي زودني بمعلومات عن مصادره فيما بعد برسالته المؤرخة ٢٠١٥/٧/٢٧. وإضافة إلى ذلك، انظر أيضاً: Jay Solomon and Carol E. Lee, «Obama Wrote Secret Letter to Iran's Khamenei about Fighting Islamic State,» *Wall Street Journal*, 6/11/2014; Rasha Elass, «A Roadmap for the Middle East after the Iran Nuclear Deal,» *The Guardian*, 14/7/2015, and David Blair, «Why Barack Obama is Writing Letters to Iran's Supreme Leader,» *The Telegraph*, 7/11/2014.

سياسيّة داخلية جدّية. فلذلك من المتوقّع أن نشهد خلال الأشهر الخمسة الباقية من هذا العام حلاً مبنيّاً على هذه التفاهمات، ويحافظ على وحدة سورية.

إضافة إلى ذلك، فإن ما يُقال عن وجود مؤامرة هو إلى حدٍّ كبير صحيح، فالانتفاضة كانت في الشهرين [أو الثلاثة] الأولَين سلميّة، ثمّ تحوّلت إلى انتفاضة مسلّحة سواء بدأ بذلك المتظاهرون أم لا. إن من قاموا بالانتفاضة [السلمية] في البداية ذهبوا إلى بيوتهم، ثم تدخلت القوى الخارجيّة، وجرى التحوّل إلى العمل المسلّح.

وهذا التفاهم المتعلّق بسورية سينعكس على لبنان، فجميع الأطراف الإقليمية والدوليّة لا تريد تفجير الوضع في لبنان، لأنه هو الساحة المتاحة التي تلعب فيها كل القوى الإقليمية والدولية، وبالتالي فإنّ من مصلحتهم جميعاً المحافظة عليها. ولكنْ، بالرغم من أنني لا أحبّ الدخول في السياسة اللبنانية الداخلية، فأنا أميل إلى الاعتقاد أنه بعد توقيع الاتفاق سيبدأ الميزان الداخلي في لبنان يتغيّر لمصلحة حزب الله وبقية ٨ آذار، وأنه بعد انحسار الدور السعودي سيضعف ١٤ آذار مع ما سيترتب على ذلك من تغييرات[٣].

أما بالنسبة إلى سورية، وما حصل فيها وحولها منذ أوائل عام ٢٠١١ فأود الإشارة إلى ما يتعلق بتجميد عضوية سورية في الجامعة العربية، فهناك ميثاق جامعة الدول العربية الذي تمّ توقيعه عام ١٩٤٥، ثم وافقت ووقعت عليه كل «الدول العربية» التي استقلّت بعد ذلك، أي إن جميع «الدول» العربية موافقة عليه. المادة الخامسة من الميثاق تقول: «لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفضّ المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلّق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفضّ الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً». وتنص المادة الثامنة على أنْ: «تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقّاً من حقوق تلك الدول، وتتعهدّ بأن لا تقوم بعملٍ يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها»[٤] إذاً، كل ما قامت به الجامعة العربية (تعليق عضوية سورية مثلاً...إلخ) هو مخالف للميثاق.

ولا بُدّ هنا من الإشارة إلى أنه بعد غياب عبد الناصر عام ١٩٧٠، ومجيء السادات، وعقده اتفاقية كامب ديفيد، لم تعدْ مصر تلعب الدور الذي كانت تلعبه في الخمسينيّات والستينيّات في الجامعة العربيّة، وحلّت مكانها قطر والسعودية في تسيير شؤون الجامعة.

إنّ الدراسات تشير إلى أن المستقبل ليس قدراً، فالله أعطانا العقل، وعلينا أن نفكّر؛ فهناك خيارات بعضها أفضل من الآخر[٥]، واختيار ما هو أفضل يعتمد على أي درجة نحن راغبون وقادرون

---

(٣) وما سيترتب على ذلك من تغييرات داخلية في ميزان القوى المحلية والإقليمية داخل لبنان.

(٤) جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٧٨)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٥) ولكل خيار ثمن مطلوب من الإمكانات ولا تكفي الرغبات فقط.

على دفع الثمن المطلوب، فالمستقبل ليس قضية حتميّة، بل هو يعتمد على طبيعة خياراتنا، وعلى مقدرتنا على اتخاذها أم لا[٦].

❊ ❊ ❊

وخطة الطريق التي سأتكلّم عنها هي، لإعادة تكوين النظام الإقليمي العربي مع متطلّبات معيّنة.

وفي إطار هذهِ الأمور كلّها، ولا سيّما التفاهمات، فإنّ هناك صيغتين من التفاهمات (المفاوضات): الصيغة الأولى، تعرف بصيغة: خاسر/خاسر يكون فيها الجميع خاسرين، أما الصيغة الثانية، فتعرف بصيغة: رابح/رابح، بحيث يخرج الجميع رابحين، بدرجاتٍ مختلفة، إذ يربح هذا أو ذاك في مجالٍ معيّن ويخسر في مجال آخر. وهكذا، فإنّ التفاهمات الأخيرة مبنيّة على صيغة رابح/ رابح.

ومن هنا فالسعودية في تقديري، ستخرج صفر اليدين من سورية[٧]، هي وتركيا والأردن وقطر. ومن المفيد التذكير أن تركيا قبل الانتفاضة في عام ٢٠١١ كانت مع سورية: «خبز ودبس»[٨] فما الذي تغيّر في ذلك النظام؟ النظام لم يكن ديمقراطياً، لكن ليست سورية هي الوحيدة التي لا يوجد فيها ديمقراطية، وليست سورية هي الوحيدة التي «قد» لا يقدر شعبها على تغيير النظام.

وهكذا فالسعوديّة ستخسر في سورية غير أنّها ستربح في اليمن. فاليمن، وحتى قبل أيام قليلة، كان الحوثيّون قد وصلوا إلى عدن وحتى تجاوزوها، فما الذي حصل في الساعات الأربع والعشرين الأخيرة؟ فبقدرة قادر تحرّرت عدن وتمّ الاستيلاء على المطار وغيره، وهذا التطوّر هو جزء من التفاهمات، وأتوقّع بحسب المعلومات المتوافرة، أنّ الحوثييّن لن يخسروا كلياً، ولن يتعرّض الإيرانيون كذلك إلى الإحراج، ولكن ستتحقق صيغة حفظ ماء الوجه للحوثيين ولإيران، حيث يكون الحوثيّون جزءاً من الحكومة [الائتلافية] التي ستنشأ، وذلك بحسب حجمهم قياساً بعدد السكان، أي إنّ حفظ ماء الوجه سيجري بالفعل ولكن لن يكون للحوثيين ولإيران دور أساسي في اليمن.

أما بالنسبة إلى العراق، وللأسف، فحتى الآن ليس لديّ معلومات كاملة حول ما تمّ الاتفاق عليه بخصوصه[٩]، وما بدا حتى الآن هو أن هناك تعاوناً بين أمريكا وإيران في العراق، وهذا التعاون بين أمريكا وإيران كان منذ احتلال العراق.

---

(٦) وقدرتنا في توفير الإمكانات اللازمة لذلك.

(٧) مع قدر من حفظ ماء الوجه.

(٨) ودخلوا ووقعوا اتفاقات كثيرة للتعاون بينهما على مختلف الأصعدة.

(٩) توافرت المعلومات في ما بعد وستكون جزءاً مهماً من «خطة الطريق» التي لم يتح الوقت لعرضها كاملة خلال هذه المقابلة.

وبالنسبة إلى إيران فلا بد من التذكير بموقفنا القومي منها، وهو الموقف الذي عبّر عنه المؤتمر القومي العربي مراراً[10]، **فإيران تمثّل عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية، ويجب أن نتعامل معها على أساس أنّها «صديق محتمل» وليست «عدوّاً محتملاً»**، ولكن يجب الاحتياط على مبدأ: «إعملْ لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً».

* * *

أما بالنسبة إلى **خطة الطريق**[11] التي أشرت إليها في حديثي، فهي تجمع بين تشخيص المشكلات وبين المبادرة، والتي أعددتها شخصياً ولا علاقة لها بالتفاهمات الدولية، ففي ما يتعلّق **بإيران والخليج** سيحاول الأمريكان إخافة الخليجيين من إيران، وأن يقولوا لهم، سنقيم مظلّة نوويّة لحماية الخليج. وتعليقاً على ذلك نعيدُ التذكير أولاً بأنه لم تعدْ هناك إمكانية لا لإيران، ولا لأمريكا، ولا روسيا، لاستعمال القوة الخشنة، فهذا الزمن انتهى. وثانياً، الهدف من اقتراح المظلّة النووية هو تشغيل الصناعة العسكرية الأمريكية، كي تتمكّن الولايات المتحدة من بيع الأسلحة لدول الخليج. هذا ما تريده أمريكا التي تدير سياستها ثلاثةُ أطراف هي: **المجمّع الصناعي والعسكري والمصرفي، ومراكز الأبحاث، والأحزاب السياسيّة**[12]، مع الإشارة إلى أن تأثير مراكز الأبحاث على صانع القرار في أميركا هو أكبر مما هو عليه في بريطانيا وفرنسا. وبعض السياسات، خاصة قبل مجيء أوباما، كانت تتمّ بتأثيراتٍ من هذهِ المراكز، بما في ذلك غزو العراق.

* * *

كيف نعالج هذا؟...

الخطة تقترح ما يأتي:

بالنسبة إلى الأمن القومي، لا تستطيع بلدان الخليج وحدها أن تدافع عن أمنها ضدّ أي تحرّش إيراني عسكري لو حدث، لذلك لا بد من اللجوء إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك التي تقول[13]

---

(١٠) والذي يعكس الموقف القومي العربي بدلاً من جامعة الدول العربية، التي خطفتها السعودية وقطر خلال السنوات الأخيرة منذ غياب دور مصر الفاعل ثم غياب دور العراق وسورية والجزائر.

(١١) نظراً لضيق الوقت المخصص لهذه المقابلة، فلم يُتَح الوقت اللازم لعرض الخطة بخطوطها الرئيسية.

(١٢) انظر: فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٨٤.

(١٣) اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وبخاصة المادة الثانية منه التي تنص على أن: «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً ـ ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما. وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات». انظر: جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية ومع الهيئات الدولية، ص ٣٣.

إن أي دولة عربية تتعرض لاعتداء خارجي فإن جميع الدول العربية ملزمة بالدفاع عنها، كما لو كان الهجوم عليها هي نفسها، فإذاً، هناك التزام باتفاقية الدفاع المشترك يفرض على الدول العربيّة بأن تدافع عن الخليج، لكن هذا يحتاج إلى إنشاء جيش عربي موّحد[١٤] وقد بدأ الحديث عن هذا الأمر مؤخراً، غير أنّ هذا الجيش، وهذه القوة العربية الموحدة، يجب أن تكون على غرار حلف الأطلسي مثلاً، كما يجب أن تتناول الخطة حلّ جميع هذهِ المشاكل المتضمنة في إعداد هذه القوة العربية بما فيها الجانب الأمني، وبالتالي فعن طريق اتفاقية الدفاع العربي المشترك، وعن طريق إنشاء جيش عربي موحّد، يتكوّن عندنا «أمن قومي عربي» يضمّ الخليج وبقية الأقطار العربية، وتصبح هذهِ القوة العربية المشتركة هي مسؤولة عن الدفاع عن الخليج ثم تأتي خطوة أخرى هي أمن خليجي «عربي - إيراني»، وتصبح البلدان العربية جميعاً مسؤولة عن الدفاع عن الخليج، ولا تحتاج بلدان الخليج عندئذٍ إلى شراء هذهِ الأسلحة، وإلى بناء هذهِ الجيوش التي أكثرها من غير المواطنين. وهنا نتذكر موضوع عبد الكريم قاسم في الستينيات عندما تتطلّع إلى ضمِّ الكويت للعراق، وكان هناك احتمال وقوع تدخل إنكليزي، فقام عبد الناصر من خلال الجامعة العربية وأقنع الكويت بأن يذهب إليها جيش عربي وهذا ما حصل بالفعل، وعولجت المشكلة.

كما، على البلدان العربية أن تعدّل ميثاق الجامعة العربية، وأن تعالج مشاكلها سلمياً، عن طريق إنشاء محكمة عدل عربية، ويوجد بهذا الخصوص مشروع متكامل وجاهز للمصادقة عليه، ولكنّه يُؤجّل من قمة إلى أخرى، وهذا يعني أنه بدلاً من أن نذهب إلى مؤسسات دولية يجب أن نحاول حلّ مشاكلنا بالتحكيم في ما بيننا أو من خلال محكمة العدل العربية، وإذا تعذر الأمر في حلها ضمن الإطار العربي فيمكن أن نذهب عندئذٍ إلى محكمة العدل الدولية.

ومن بين ما يجب أن تشمله تعديلات ميثاق الجامعة هو نظام التصويت، فلا يمكن أن يُعطى حق التصويت لدولة سكانها مئتان وخمسون ألفاً كحق التصويت لدولة مثل مصر تعدادها تسعون مليوناً.

الاتحاد الأوروبي عالج هذا الموضوع عبر توزيع نسب التصويت [التي تتفاوت بالنسبة إلى الدول الأعضاء] بحيث لا تنفرد دولة أو دولتان في السيطرة على الاتحاد. أما بالنسبة إلى الجانب الاقتصادي فالخطة تعالجه من مختلف نواحيه. وهنا نشير إلى أننا نحن وأوروبا بدأنا في العام ١٩٥١ باتفاقية التجارة الحرّة، فالأوروبيون وصلوا إلى الاتحاد الأوروبي ونحن ما زلنا نراوح في اتفاقية التجارة الحرّة.

وعندما نتحدّث عن كل هذهِ الأوضاع في المنطقة، لا بُدّ من التوقّف عند الممارسات التي برزت مؤخراً، على أيدي عدد من الحركات المسلحة، فعلى سبيل المثال مَنْ خلق داعش؟ كل الأطراف [دولية وإقليمية وعربية] ساهمت في إنشائها وتمويلها. كما جرى استغلال العفو العام

(١٤) أي قوة عسكرية عربية موحدة.

الذي أصدرته سورية، لتهدئة الوضع بعد الانتفاضة، والذي شمل بعض من كانوا في القاعدة وغير القاعدة[١٥]، وبعض الجماعات التي كانت في طرابلس. ثم نسأل: من أتى بالقاعدة إلى العراق؟ أليسوا الأمريكان. بوش غزا العراق من دون قرار من الأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة أكد ذلك[١٦]، ثم أمريكا نفسها اعترفت بذلك لاحقاً.

❁ ❁ ❁

كما تعاونت أمريكا مع إيران في غزو العراق، ونحن ندين كل ما قامت به إيران في العراق بالتعاون مع أمريكا، في ما حصل في الغزو، وفي ما بعد وحتى الآن.

❁ ❁ ❁

وخُتِمَ الحوار بسؤالٍ عن مركز دراسات الوحدة العربيّة، فقال د. خير الدين حسيب:

مركز دراسات الوحدة العربية أعلنّا عن إنشائه في بيانٍ في أوائل عام ١٩٧٥، ولم يكن لدينا آنذاك غير الفكرة فقط، ولكن كان عندنا مؤسسون مهمون ممن يتبنَّوْنَ الفكرة، مثل أحمد السويدي، وبرهان الدجاني، وبشير الداعوق، وسعدون حمّادي، ووليد الخالدي، ويوسف صايغ وغيرهم. هؤلاء كانوا مؤمنين بالفكرة.

ولسوء حظنا بدأت في تلك المرحلة «الحرب الأهلية» في لبنان، وعقدنا الاجتماع التأسيسي في الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، وصادقنا على النظام الأساسي والداخلي وتحول المؤسسون إلى مجلس أمناء، ثم جرى انتخاب مجلس أمناء، وقررنا بسبب الوضع الأمني في لبنان حينئذ، أن ننشئ مكتباً مؤقتاً في الكويت، وتم ذلك فعلاً ولسوء حظنا أيضاً تمّ تعليق الدستور في الكويت بضغط من السعوديّة بعد أن عُلِّق الدستور في البحرين في السنة نفسها، فأقفلنا المكتب في هذه الحالة... وفي أول العام ١٩٧٨ سمح الهدوء النسبي في لبنان بالبدء بالعمل، فبدأنا في بيروت من الصفر. وفي شهر أيار/مايو ١٩٧٨ صدر العدد الأوّل من مجلة **المستقبل العربي**، وفي النصف الثاني من العام ١٩٧٨ صدر أول كتاب عن **النفط والوحدة العربية** أعده الدكتور محمود عبد الفضيل.

وقد أعدّ المركز ونشر حتى الآن، أكثر من ٨٥٠ عنواناً في مختلف فروع المعرفة. ومجلة **المستقبل العربي** أصبح عمرها ٣٨ سنة، وإضافة إلى ذلك، عقدنا في العام ١٩٨٣ ندوة عن أزمة الديمقراطيّة في الوطن العربي، وللأسف لم نستطع أن نعقدها في أي عاصمة عربية فذهبنا إلى ليماسول في قبرص، وكانت ندوة تأسيسية في موضوع الديمقراطية، ولا بُدّ أن نشير إلى أن قضية

---

(١٥) لتحميل سورية مسؤولية خلق داعش والتي تحاربها سورية الآن!

(١٦) أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في مقابلة بثتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن القرار الأمريكي باجتياح العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣ «غير شرعي». انظر: **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٤/٩/١٧.

يشير قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ الخاص بالعراق في أحد فقراته والصادر بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة سلطة الائتلاف المؤقتة.

الديمقراطية وحقوق الإنسان هي قضية رئيسية عندنا في المركز مُنذ تأسيسه حتى الآن، وهي جزء أساسي من المشروع النهضوي العربي[١٧].

أما الآن فلدينا برنامج الخمس سنوات، بعد أن انتهينا من برنامج ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ ونحن على وشك الانتهاء من إعداد برنامج ٢٠١٥ ـ ٢٠١٩[١٨]، ثم بالإضافة إلى الدراسات والندوات والحلقات النقاشية سننشئ مركزاً للتفاكر أو للتفكير، من أجل تقديم الدراسات والاستشارات إلى صانعي القرار ونخب الأحزاب والإعلام... إلخ. وأتوقّع أن نبدأ بعد شهر بهذا المشروع، ثم سننطلق نحو مشروع «التاريخ الشفوي»، وغيره، مع الإشارة المهمة إلى أننا حققنا ـ إضافة إلى استقلالنا الفكري والسياسي ـ استقلالنا المالي أيضاً بالرغم من كل الحصار الذي عانيناه بسبب «تجفيف المنابع المالية». ويجري الآن «الحصار الإعلامي للمركز» الذي سنتجاوزه مثلما تجاوزنا الحصار المالي.

---

(١٧) لعناصره الستة: الوحدة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، التنمية المستقلة، الاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري.

(١٨) فيها دراسة عن «الجاليات العربية في الخارج» حيث انتهينا من إعداد الدراسة الخاصة بها عدا الجاليات الغربية في أوروبا التي يتم إعدادها حالياً، وسيتم عقد مؤتمر كبير لهذه الجاليات في أواخر عام ٢٠١٦ أوائل عام ٢٠١٧ حيث تناقش هذه الدراسات ويتم تأسيس منظمة دولية للجاليات العربية في الخارج وتحديد ما يمكن أن تقدمه تلك الجاليات لأوطانها التي جاءت منها، وما يمكن أن تقدمه الأوطان لتلك الجاليات لدعمها في تحقيق أهدافها حيث هي الآن.

الفصل الثاني والعشرون

انتفاضة تونس: تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب(*)

عدتُ أوائل الشهر الماضي من إجازة اضطرارية في الحمامات بتونس لمدة أسبوعين، وكنتُ أزور تونس باستمرار خلال السنوات الخمس الماضية، ولديَّ علاقات فكرية وعامة بأطراف رئيسية من نخبها.

* * *

كانت تجربة تونس مع «الربيع العربي» من أنجح التجارب، نسبياً، على الصعيد العربي، بسبب اجتماع ظروف موضوعية فيها، وبسبب توفر نخب سياسية فيها لم تتوفر مجتمعة في بعض الأقطار العربية الأخرى التي كان لها ربيعها!

فقد توفر لها من أشعل انفجار «كسر حاجز الخوف» الذي كان يهيمن على شعبها، وعلى شعوب عربية أخرى، رغم كل الظروف الموضوعية لحدوثه، وكان استشهاد محمد البوعزيزي، وبحرقه نفسَه، تلك الشعلة التي التقطها الشعب التونسي وثار و«كسر حاجز الخوف»، والذي أشع أيضاً على شعوب عربية أخرى كمصر وغيرها.

وحدث هذا الانفجار الشعبي بعد كسر الشعب التونسي حاجز الخوف وسط «مجتمع متجانس» إلى حد كبير، نسبياً؛ فهو شعب مسلم من مذهب واحد «مالكي»، وهو أمر لم يتوفر في «بعض» الأقطار العربية الأخرى التي كسرت حاجز الخوف ولكنها لم تكن تتمتع بالقدرِ عينِه من الاندماج الاجتماعي، مثل سورية، والبحرين، وغيرهما، وكان ذلك أحد أسباب محدودية انتفاضة ربيعها فأثر ذلك في مسيرة ومستقبل انتفاضاتها.

وكان تبني الانتفاضة التونسية أسلوب «المقاومة اللاعنفية» سبباً ثالثاً في نجاحها النسبي، لأن استعمال العنف في الانتفاضة يعطي المبرر القانوني والعملي لاستخدام النظام نفسه

(*) نشر تحت عنوان: «تونس... إلى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٤٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، ص ٧ ـ ١٠.

أسلوب العنف رداً على عنف الانتفاضة، وهو، أي النظام، أكثر قدرة على استخدام العنف، ناهيك بتبريره.

وكان العامل الرابع في نجاح الانتفاضة هو «موقف الجيش» الذي لم يقمع الانتفاضة وبقي محايداً في تونس، لاعتبارات موضوعية بسبب صغر حجمه ووسائله وفقر خبرته في قمع التظاهرات الشعبية، وعدم تسييسه، مما أتاح للانتفاضة أن تأخذ مداها وتتسع.

***

هكذا ساهمت هذه العوامل الأربعة في أن تحصد الانتفاضة نتائجها سريعاً، وتجتاز مرحلة انتقالية أولى في إجراء «انتخابات حرّة» (للمجلس التأسيسي) متعددة الأطراف السياسية، وأن يتم الاتفاق على إعداد دستور جديد حَظِيَ بإجماع شعبي واسع عليه، ثم انتخاب مجلس تشريعي جديد على أساسه، ولولا أنَّ «أساسه وجود نخب سياسية»، كان لها من النضج السياسي وفهم طبيعة المراحل الانتقالية في الانتفاضات ومتطلباتها من الحاجة إلى «كتلة تاريخية» أو تجمع من القوى السياسية الرئيسية لاجتياز المرحلة الانتقالية، لما أمكن اجتياز الانتفاضة في تونس، وبنجاح نسبي، الجزء الأهم والأكبر من هذه المرحلة الانتقالية.

وقد أدت شخصيتان تونسيتان دوراً فاعلاً، وربما رئيسياً، في مسار الانتقال إضافة إلى أدوار أقل تأثيراً لشخصيات أخرى، وهاتان الشخصيتان هما راشد الغنوشي (رئيس حزب «حركة النهضة») والباجي قايد السبسي «رئيس حزب نداء تونس». فقد أدركا، وبدرجة عالية من الشعور بالمسؤولية الوطنية، طبيعة المرحلة والحاجة إلى اتفاق القوى السياسية في تونس على التعاون خلال هذه المرحلة الانتقالية، وهو ما ساعدهما على تصحيح بعض العثرات أثناء المسيرة. فقد استطاع راشد الغنوشي، بفكره المتقدم على سائر قوى الإسلام السياسي عموماً، وبتأثيرات لجوئه الاضطراري للإقامة في بريطانيا، لفترة طويلة نسبياً، وتأثره بممارساتها الديمقراطية، أن ينحو بحركة النهضة، التي ارتبطت بنوع ما من العلاقة مع حركة «الإخوان المسلمين»، منحىً مختلفاً عما مارسته حركة «الإخوان المسلمين» في مصر وما انتهت إليه تجربتُها من كارثة سياسية هناك، رغم محاولاته المتكررة والفاشلة لتصحيح مسارها، ورغم بعض الأخطاء التكتيكية التي ارتكبتها «حركة النهضة» أثناء الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية، إلا أنه استطاع، وبقدر كبير من المسؤولية والشجاعة، أن يعيد «حركة النهضة» إلى مسارها الصحيح، ويقدم حالياً نموذجاً هاماً للقيادة السياسية التي ترجح الأهداف الطويلة الأمد، وتلك الوطنية، على الأهداف القصيرة الأمد وعلى الشغف بالسلطة. كما تمكن الغنوشي من إنهاء الخطاب المزدوج الذي كان شطرٌ منه موجهاً إلى النهضة وشطرٌ آخر إلى الجمهور التونسي عموماً، واستطاع بنجاح توحيد خطاب النهضة المعلن لقواعدها وللرأي العام التونسي عموماً، كما يبدو أن هذا الخطاب الموحد المتميز بات يلقى قبولاً متزايداً أكبر داخل قواعد النهضة نفسها. كما تنتظر الغنوشي مهمة «عقلنة تيار الإسلام السياسي» خارج

تونس، وربما كان الوحيد، في حدود معلوماتي، القادر على ذلك، وهذا قد يتطلب منه إبعاد «حركة النهضة» مؤسسياً عن حركة «الإخوان المسلمين» لتكون لديه حرية أكبر في الحركة لإنجاز هذه المهمة الصعبة، لكن غير المستحيلة.

وعلى الجانب السياسي أيضاً، توفر لهذه المرحلة الانتقالية قائد سياسي آخر، كبير الخبرة والممارسة السياسية، هو الباجي قايد السبسي؛ الذي استطاع أن يجمع طيفاً واسعاً من النخب السياسية التونسية تحت مظلة «نداء تونس»، وساهم حتى الآن بقسط كبير، من خلال تجربته وحكمته الكبيرتين، في اجتياز القسم الأصعب من المرحلة الانتقالية، وسيحتاج في خلال المؤتمر القادم لـ «نداء تونس» في أواخر العام الحالي، أو أوائل العام القادم، أن يُحْرِز نجاحاً في تحقيق قدر من الانسجام المبدئي والعملي بين الأطراف المختلفة، وأحياناً المتناقضة، التي يضمها حزبه، ليخرج بصيغة تنظيمية وبرنامج عملي يُمَكِّنه من الحفاظ على استمرار حزبه، وعلى قدر معقول من الانسجام؛ وهي عملية ليست سهلة ولكنها، أيضاً، غير مستحيلة.

أما «القوى السياسية الأخرى» فقد مارست، وبدرجات مختلفة، قدراً كبيراً من المسؤولية الوطنية الديمقراطية أثناء ما مرّ من المرحلة الانتقالية، وتحتاج هذه القوى إلى إعادة النظر في برامجها وتحالفاتها، وحتى في سلامة وقدرة بعضها على الاستمرار.

* * *

يبقى هناك «الوضع الاقتصادي» المأزوم حالياً، الذي لم يكن أحسن كثيراً قبل «ربيع تونس»، والذي ساهمت الأعمال الإرهابية التي حصلت مؤخراً في أحد فنادق تونس أثناء «عزّ» فترة الصيف، وكان معظم الضحايا من البريطانيين، وما صاحبها من تغطية إعلامية واسعة نجم عنها إحجام السواح الغربيين عن الذهاب إلى تونس وإلغاء الحجوزات السابقة، وتأثير ذلك، سلبيّاً، في بقية الموسم السياحي عموماً. وقد خفف من الأثر السلبي لذلك، توجه السيّاح الجزائريين بأعداد كبيرة إلى تونس، وكان وجودهم الواسع في المصايف التونسية واضحاً. كما ساهم في تقليل أثر توقف السياحة الأجنبية، حصاد موسم الزيتون الجيد استثنائياً، الذي ساهم في زيادة الصادرات والحصول على بعض العملة الأجنبية.

* * *

ويشير موضوع تخفيف السياحة الجزائرية في تونس من وطأة غياب السياحة الأجنبية، إلى أنه لو كانت الأوضاع في ليبيا عادية، لتمكن السيّاح الجزائريون والليبيون من التعويض لتونس عن السياحة الأجنبية إلى حد كبير. كما كان من الممكن أن تساهم السياحة والاستثمارات العربية الأخرى، وخاصة الخليجية منها، في دفع عجلة الاقتصاد التونسي أيضاً، ولكن يبدو أنه ليس في تونس من «الإغراءات» الكافية لجذب بعض السياحة الخليجية، ولكن ذلك يفترض أنه لا ينطبق على الاستثمارات التي يجب أن تبنى على اعتبارات اقتصادية.

وقد ساعد على تدفق السيّاح الجزائريين أنه نتيجة لقيام «اتحاد المغرب العربي» في أواخر ثمانينيات القرن الماضي (١٨ شباط/فبراير ١٩٨٩)، فقد أُلغِيَتْ تأشيرات الدخول بين بلدان الاتحاد، وكان ذلك أحد أهم إنجازات ذلك الاتحاد حتى الآن. وهذا يضعنا أمام نتائج عدم تفعيل «اتحاد المغرب العربي»، الذي يبدو أن «قضية الصحراء» القائمة بين الجزائر والمغرب هي العقبة الأساسية أمام تنفيذه وحصد نتائجه الاقتصادية الإيجابية المختلفة. ولعل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد يُحْسِن إنهاء ولايته السياسية بإزالة هذه العقبة وتفعيل هذا الاتحاد، على غرار الاتحاد الأوروبي، مع استكمال ربط بلدان الاتحاد بشبكة طرق برية وسكك حديد، تكون جزءاً من شبكتين عربيتين مماثلتين تربطان المغرب العربي بالمشرق والخليج العربيَّين.

* * *

ومهما كانت الصعوبات التي مرّت بها التجربة التونسية مع الربيع العربي، فإنها تبقى، بالمعايير النسبية، أفضل التجارب العربية في هذا المجال حتى الآن، وبإمكان العرب الاستفادة منها ومن دروسها، وبخاصة من دستورها الجديد والتوافق الذي يسيّرها، كما أنها لا تزال في مرحلتها الانتقالية وفيها دروس للعرب الآخرين.

الفصل الثالث والعشرون

داعش: المسؤولية الأمريكية
«اللي شبكنا يخلّصنا»(*)

تعمدتُ استخدام مصطلح «داعش» وليس «الدولة الإسلامية»، من وجهة نظري، ليس بسبب ملاءمة اسم «داعش» وموضوعيته فقط، ولكن لأنني أعتقد أن مصطلح «الدولة الإسلامية» مضلل إلى حد كبير؛ إذ إن داعش ليست «إسلامية» وليست «دولة». كما تترتب آثار سلبية على استخدام مصطلح «الدولة الإسلامية» حيث تكمن في طياته دلالة ضمنية مضللة تجذب وتثير اهتمام بعض الأجيال الجديدة من العرب والمسلمين (غير العرب) في الغرب وتحثهم وتدفع بعضهم إلى الانضمام إلى تلك «الدولة الإسلامية». لذلك، ومن منطلق سيكولوجي وعملي، أعتقد أن مصطلح «داعش» ينبغي أن يستخدم بدلاً من مصطلح «الدولة الإسلامية» في وسائل الإعلام والحملات التي تستهدفها.

قام الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش الابن بغزو العراق عام ٢٠٠٣، من دون تفويض دولي من مجلس الأمن كما أكد ذلك الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان حينذاك، وفي وقت لاحق أشار عنان إلى أن التدخل الذي أقدمت عليه إلى حد كبير جهة واحدة لم يمتثل بميثاق الأمم المتحدة وكان «غير قانوني»[1]. وبرّر بوش هذا الغزو بالإشارة إلى «علاقة العراق بالإرهاب بما فيه تنظيم القاعدة». كما ادعى أن العراق يملك أسلحة الدمار الشامل. وقد أنشأ مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة بعد الاحتلال لجنة تحقيق حول الموضوع باسم «اللجنة المختارة للاستخبارات» للتحقيق في تلك المزاعم، وقام تقرير اللجنة بتفنيد هذه الادعاءات[2] وأثبت عدم صحتها. حيث

(*) نشر في: المستقبل العربي، السنة ٣٨، العدد ٤٤٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، ص ٧ ـ ١٧.

(١) BBC World Service, «Iraq War Illegal, Says Annan» (16 September 2004), <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3661134.sm>.

(٢) انظر: تقرير اللجنة المختارة للاستخبارات المعنون: «Postwar Finding about Iraq's WMD and Links to Terrorism and How They Compare with Prewar Assessments, together with Additional Notes,» (8 September 2006), p. 148, <https://fas.org/irp/congress/2006_rpt/srpt109-331.pdf>. =

كان واضحاً في كلا التقريرين أن تنظيم القاعدة، الأب الشرعي لداعش، لم يكن موجوداً في العراق قبل احتلاله من قبل إدارة بوش في عام ٢٠٠٣، وأن تنظيم القاعدة، ومن ثم وريثه داعش، لم يزدهر في العراق إلا أثناء الاحتلال الأمريكي.

❋ ❋ ❋

إذاً، لم يكن الإرهاب وامتلاك أسلحة دمار شامل من قبل العراق هما السببان الحقيقيان للغزو الأمريكي للعراق واحتلاله. فماذا كانت الأسباب الحقيقية الأمريكية وراء ذلك؟

١ ـ إذا كان السبب الحقيقي هو أن النظام لم يكن ديمقراطياً آنذاك، وأن إدارة بوش والمحافظين الجدد، الذين كانوا وراءه، يريدون إدخال الديمقراطية إلى العراق، وبغض النظر عن رأينا في عدم ديمقراطية النظام العراقي آنذاك، الذي كُنتُ أحد ضحاياه، فإن حجة الديمقراطية، يمكن الرد عليها وتفنيدها بما يلي:

(أ) إن النظم العربية كلها غير ديمقراطية، وإن كانت تختلف في درجة عدم ديمقراطيتها. ويمكن للمرء أن يضيف أن العراق لم يكن البلد العربي الوحيد الذي لم يختر حاكمه بشكل ديمقراطي، وأنه ليس البلد العربي الوحيد الذي قد تكون أغلبية شعبه غير راضية وغير موافقة على بقائه، وأنه ليس البلد العربي الوحيد الذي لم يكن شعبه قادراً على تغيير النظام. والسؤال هو لماذا تهتم أمريكا بعدم ديمقراطية النظام في العراق وتحاول تغييره دون غيره من الأنظمة غير الديمقراطية في البلاد العربية؟ وهل هناك أسباب أخرى غير موضوع «الديمقراطية» وراء رغبة أمريكا في تغيير النظام في العراق.

(ب) بالنسبة إلى أمريكا، فإن السمات الرئيسية للنظام العراقي لم تتغير خلال السنوات الخمس والعشرين قبل احتلاله. ومع ذلك، فأمريكا تعاونت مع العراق خلال الثمانينيات أثناء حربه مع إيران، والتي شجعته ودفعته إليها وزودته بمعلومات وبأسلحة وقروض... إلخ. فلماذا تغير موقف أمريكا من العراق، مع أن السمات الرئيسية للنظام لم تتغير.

نحن الآن في وضع نستطيع أن نفهم فيه الأمور أكثر من السابق بعدما نشرت المذكرات عن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. حيث نشر شوارزكوف، الذي قاد الحرب، مذكراته بعد حرب الخليج[٣]. وهي في قسمين: الأول عن حرب فيتنام التي شارك فيها، والثاني عن حرب الخليج. يقول شوارزكوف إنه في عام ١٩٨٨ عُيِّن قائداً للقوات المركزية في أمريكا، وهي ما نسميه نحن قوات التدخل السريع. وفي عام ١٩٨٩ طُلب منه تقييم الأخطار التي تتعرض لها أمريكا في

= انظر أيضاً تقرير: «Report on Prewar Assessments about Postwar Iraq, together with Additional views,» Select Committee on Intelligence, United States Senate, 110th the Congress, p. 226, <https://fas.org/irp/congress/2007_rpt/prewar.pdf>.

(٣) H. Norman Schwarzkopf, *It Doesn't Take a Hero: General H. Norman Schwarzkopf, the Autobiography*, written with Peter Petre (London: Bantam Press, 1992), pp. 267-308.

الشرق الأوسط. ويحكي عن الزيارات التي قام بها إلى الخليج، بما فيه السعودية، ومصر، وقد عاد من زياراته في أواخر عام ١٩٨٩ وقدم تقريراً قال فيه، وأنا استعمل تقريباً كلماته: «إن الخطر الأول والرئيسي الذي يواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو العراق». لذلك يُلاحظ أنه منذ أواخر عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ بدأ الكلام في الإعلام الأمريكي، والغربي بالتبعية، عن «المدفع العملاق» (قام النائب البريطاني كين ليفينغستون بإخبار مجلس العموم بالتورط المزعوم لمارك ثاتشر في المشروع)[٤]، وأوقفوا القروض من بنك التصدير الأمريكي للعراق، وبدأ التحريض في بعض الإعلام الأمريكي والبريطاني ضد العراق. فلماذا تغيّر الموقف الأمريكي من العراق؟ ويضيف شوارزكوف أن لدى القوات المركزية تمريناً سنوياً، وأن التمرين الخاص لعام ١٩٩٠، ولأول مرة، تم تخطيطه على أساس أن العدو هو العراق وليس الاتحاد السوفياتي، كما كان الأمر سابقاً. وبدأ التمرين في تموز/يوليو ١٩٩٠ على هذا الأساس، وتداخل مع حرب الخليج. وفي مجال التحضير لهذا التمرين، وقبل أن تبدأ حرب الكويت، وُضعت الأهداف التي تقصف في العراق وكل التفاصيل الخاصة به.

(ج) ولكن لماذا كانت أمريكا تريد أن تضرب العراق وتحتله؟ الجواب عن ذلك هو أنه خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، حيث ساعدت أمريكا ودول أخرى العراق، لمصالح خاصة بها، استطاع العراق أن يستفيد من التكنولوجيا التي أُمِدَّ بها، وأن يطور بعض الأسلحة التي تشكل نوعاً من الردع لإسرائيل. وقد رأت أمريكا أن ذلك غير مقبول استراتيجياً لها، ويشكل خطراً على إسرائيل وعلى مصالحها في الخليج، لذلك كان المطلوب ضرب العراق.

(د) واستنتاجاً مما أشير إليه في الفقرات السابقة، فهناك من يعتقد، وأنا منهم، أن الهدفين الرئيسيين لاحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة كانا: **أولاً**، القضاء على الجيش العراقي لمصلحة إسرائيل[٥] ومصلحة الولايات المتحدة بالنسبة إلى مصالحها في الخليج، وبخاصة بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، وهو ما تم فعلاً بعد احتلال العراق، كما هو مبين بشكل مفصّل في هذه الافتتاحية لاحقاً. وأما **الهدف الثاني** فكان موضوع النفط وزيادة الطاقة الإنتاجية لنفط العراق، لضمان حاجات أوروبا ولتحكم أمريكا في هذه الورقة في علاقاتها مع أوروبا والعالم، وهو ما تم فعلاً، حيث تم، أثناء الاحتلال الأمريكي منح شركات نفطية عالمية (من أجل كسب تأييدها للفكرة) مختلفة عقوداً لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في العراق إلى ١٢ مليون برميل يومياً، وهي طاقة لا يستطيع العراق تسويقها، لأن السوق العالمية للنفط لا يمكن أن تستوعب ذلك، أي أن

---

(٤) Tim Kelsey and Peter Koenig, «The Mark Thatcher Affair: Professional Fixer Whose Deals Have Made Millions: Tim Kelsey and Peter Koenig Trace the Career of a Sports-mad Schoolboy Who Failed as an Accountant but Still Accumulated Pounds 40m,» *The Independent*, 10/10/1994, <http://www.independent.co.uk/news/uk/the-mark-thatcher-affair-professional-fixer-whose-deals-have-made-millions-tim-kelsey-and-peter-1441991.html>.

(٥) حيث كان العراق البلد العربي الوحيد الذي شارك في الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨ ولكنه لم يوقع اتفاقية هدنة مع إسرائيل.

العراق كان سيدفع كلفة توسيع طاقته الإنتاجية التي لن يستعملها كلها، في حين كان عليه تحمّل كلفة صيانة هذه الآبار الجديدة. ونتيجة للضجة التي أثارتها القوى الوطنية في العراق، وبسبب انخفاض أسعار النفط وعدم استطاعة العراق دفع كلفة زيادة هذه الطاقة الإنتاجية للشركات المنفذة، إضافة إلى اعتبارات السوق، فقد تم تخفيض استهداف توسيع طاقة النفط من ١٢ مليوناً إلى ٨ ملايين برميل يومياً. وحتى هذه الطاقة الجديدة للإنتاج لن يستطيع العراق استغلالها كاملة، ولكنها ستبقى ورقة بيد الولايات المتحدة والغرب عموماً لاستخدامها عند الضرورة. وما يؤيد موضوع النفط كهدف من أهداف احتلال أمريكا للعراق، هو ما جاء في مذكرات رئيس الاحتياطي الفدرالي ألن غرينسبان حين سئل عن رأيه عن سبب إقدام أمريكا على احتلال العراق فقال إن «السبب كان هو النفط» ـ «It was about oil»[٦].

***

وفي ما يتعلق بغزو العراق للكويت، فأود أن أبيّن، وبقدر من الاختصار، رأيي حول هذا الموضوع:

أولاً، أود ابتداء القول، منعاً لأي سوء فهم أو تأويل لما سأقوله فيما بعد، إنني ضد استعمال القوة في حل أي خلاف بين بلدين عربيين أو أكثر، مهما كانت طبيعة تلك الخلافات. ومن هذا المنطلق فإنني أرفض غزو العراق للكويت، أيّاً كانت أسباب الخلافات بينهما التي سأشير إلى معظمها فيما بعد. كما أن غزو الكويت يتعارض مع ما سبق أن طرحه العراق عربياً عام ١٩٨٠ في «الإعلان القومي» حيث نصت الفقرة الثانية منه على «تحريم اللجوء إلى استخدام القوات المسلحة من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى وفضّ أية منازعات يمكن أن تنشأ بين الدول العربية بالوسائل السلمية وفي ظل مبادئ العمل القومي المشترك والمصلحة العربية العليا». كما لا يمكن اللجوء والاستناد في العقد الأخير من القرن العشرين (حينذاك) وفي ظل النظام الدولي القائم إلى دعاوى تاريخية لتغيير الحدود ولغزو الكويت وضمها إلى العراق من دون موافقة شعبها، مهما كانت قوة تلك الحجج التاريخية، لأن اللجوء إلى الأسباب والتبريرات التاريخية سيغير الكثير في الخارطة العربية الحالية وفي «دول» عربية قائمة الآن، بغضّ النظر عن رأينا في تلك «الدول».

ثانياً، أسارع إلى القول إنني أعتقد أن العراق كان هدفاً لضربة أمريكية، سواء غزا الكويت أم لا، للأسباب التي سأشير إليها فوراً. ولا يعني هذا تبرير غزو العراق للكويت، لأن نتائج الضربة الأمريكية للعراق من دون غزوه للكويت كانت ستكون مختلفة، عربياً ودولياً، وكان سيكون من المتعذر على أمريكا أن تجمع كل «التحالف» العربي والدولي الذي جمعته، ولما كانت الأنظمة العربية وقفت مع أمريكا، مختارة أو مضطرة.

---

(٦) انظر: Alan Greenspan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World* (New York: Penguin Press, 2007), p. 463.

ثالثاً، أما استهداف العراق من أمريكا، الذي بدأت بعض ملامحه قبل أكثر من سنة من غزو العراق للكويت، حيث بدأت حملة إعلامية أمريكية ـ بريطانية واسعة ومنظمة على العراق حول امتلاكه أسلحة دمار شامل (أسلحة كيميائية... المدفع العملاق... إلخ) وإثارة قضايا حول حقوق الإنسان في العراق، علماً أن أمريكا تعاونت مع النظام في العراق خلال معظم فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية تعاوناً وثيقاً، وأن سمات النظام العراقي الأساسية لم تتغير بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية عما كانت عليه أثناءها، فإن هذه الحملة الإعلامية كانت تهيئة الرأي العام الأمريكي، والغربي بعامة، لتوجيه ضربة عسكرية للعراق، للأسباب التالية:

أ ـ لقد حصلت تغييرات أساسية في النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة، وانتقل العالم من مرحلة «الحرب الباردة» بين الجبارين (أمريكا والاتحاد السوفياتي) إلى «مرحلة الوفاق» بينهما، بعد حل الاتحاد السوفياتي وظهور «روسيا الاتحادية» وما ترتب عليها من برامج نزع وتحديد أسلحة الدمار الشامل. وكان المعيار الرئيسي في مرحلة الحرب الباردة لتحديد «القوى الكبرى» في العالم هو «القوة العسكرية»، ولذلك كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي القوتين العظميين في العالم. أما في مرحلة «الوفاق»، فقد بدأ معيار «القوة الاقتصادية» يأخذ أهمية تدريجاً ليصبح بشكل متزايد المعيار الرئيسي لتحديد «القوة الكبرى» في العالم. ولأن الولايات المتحدة كانت تعاني أوضاعاً اقتصادية سيئة حينئذ: ركود اقتصادي وعجز كبير في ميزانيتها وميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها، ونظراً إلى نشوء مجموعات كبرى في العالم مثل الجماعة الأوروبية واليابان، فقد كانت ستظهر قوى عظمى أخرى في العالم على أساس المعايير الاقتصادية ولن تكون أمريكا إلا واحدة منها. كما أن اعتماد أمريكا على النفط المستورد كان في تزايد حينذاك، وهي كانت تستورد خلال عام ۱۹۹۰ أكثر من نصف حاجة استهلاكها من النفط، وأن بعض التقديرات الأمريكية حينئذ كانت تشير إلى أنها قد تضطر إلى استيراد ثلثي حاجتها من النفط من الخارج، وبصورة خاصة من بلدان الأوبك وبلدان الخليج بوجه خاص.

ب ـ لقد خرج العراق من الحرب العراقية ـ الإيرانية بانتصار أكبر مما كانت الولايات المتحدة ترغب فيه. كما استطاع العراق تطوير التقانة التي مكنته أمريكا والغرب منها أثناء تلك الحرب، لاعتبارات خاصة باستراتيجيتها في المنطقة، وتمكن من تطوير تلك التقانة وبعض الأسلحة لديه، بحيث أصبح يمتلك قدراً من «الردع» يمكن أن يحول دون العربدة الإسرائيلية حيث يؤثر في أمن إسرائيل[7] وفي بعض مشاريع التسوية الأمريكية في المنطقة، وفي تصحيح جزئي لميزان التسلح المختل بين العرب وإسرائيل لصالح إسرائيل. لذلك كان تدمير القدرة العسكرية العراقية الناشئة، التي بدأت تخرج عن الطوق الأمريكي، هدفاً أمريكياً ملحاً.

(۷) قام العراق خلال الحرب عليه عام ۱۹۹۱ بضرب إسرائيل لأول مرة في تاريخ إسرائيل منذ قيامها، بصواريخ أرض ـ أرض، والتي خلقت حالة من الرعب فيها.

لهذين السببين معاً، كانت الولايات المتحدة تحضّر لتوجيه ضربة عسكرية للعراق، وكانت الحملة الإعلامية على العراق، قبل غزوه للكويت، هي المقدمات الضرورية لذلك، لتهيئة الرأي العام الأمريكي والغربي والعالمي لتلك الضربة.

رابعاً، كان هناك استفزاز كويتي غير مبرر للعراق، إذ تشير بعض الوثائق والمعلومات، التي تكشفت فيما بعد إلى أن الأمر لم يخلُ من تنسيق بين الكويت وأمريكا حوله.

فقد كانت هناك محاولة للضغط الاقتصادي على العراق، كانت الكويت إحدى أدواتها، من خلال تخفيض أسعار النفط بزيادة الإنتاج عن الحصص المقررة من قبل الأوبك. وكان العراق قد وضع خططه على أساس دخل معين من عوائد نفطه، على أساس حصته المقررة من الأوبك والأسعار المتفق عليها، ليموّل هذا الدخل حاجاته من الاستيراد الضروري ولتسديد فوائد وأقساط ديونه وتمويل برنامجه العسكري، وبالتالي فإن أي تخفيض لأسعار النفط وبالتالي لدخل العراق من إنتاجه النفطي كان سيحدث له إرباكات اقتصادية لا يستطيع تحملها. وقد قامت الكويت والإمارات بزيادة إنتاجهما من النفط بأكثر من حصتهما التي حددتها لهما الأوبك، وهو ما أدى إلى تخفيض الأسعار العالمية للنفط في حدود وصلت أحياناً إلى ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة من أسعاره. والذي يجلب الانتباه أن الكويت والإمارات لم تكونا بحاجة ملحة إلى دخل إضافي لتمويل برامجهما التنموية أو عجزهما، وأنه في حالة الكويت بالذات لم تكن لها أي «مصلحة اقتصادية» في ذلك، لأنها زادت إنتاجها من حوالى ١,٥ مليون برميل يومياً إلى حوالى ٢ مليون برميل يومياً، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط في الحدود المذكورة أعلاه، أي أن حصيلة مجموع دخلها من حجم الإنتاج الجديد لم تزد على دخلها السابق. ولا بد في هذه الحالة أن تكون لديها دوافع أخرى غير اقتصادية لهذا العمل الذي أضر بالعراق وبالأقطار العربية الأخرى ذات الإنتاج القليل للنفط والتي تحتاج إلى عوائده بصورة ماسة (مثل الجزائر ومصر واليمن وسورية). وقد كشف وزير النفط الكويتي حينئذ (الشيخ علي خليفة العذبي الصباح) عن هذا الدافع حينما عاتبه وزير النفط الجزائري (بو سنة) حينما كان رئيساً للأوبك، وزار الكويت وغيرها للبحث معهم حول تخفيض أسعار النفط، حيث أكد له وزير النفط الكويتي أن تخفيض الأسعار ليس موجهاً ضد الجزائر وإنما ضد العراق!

كما تبين أن الكويت قامت أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية بالتجاوز على احتياطي العراق من حقل الرميلة المشترك بين العراق والكويت، الذي يقع أكثر من ٩٠ بالمئة منه في الأراضي العراقية، وكان العراق قد قام بإغلاق آبار هذا الحقل لديه أثناء الحرب مع إيران، إلا أن الكويت استمرت تضخ من هذا الحقل ومن المخزون النفطي فيه العائد للعراق، وهو ما أكده مهندسون كويتيون عملوا فيه وأكدته بعض المصادر الوطنية الكويتية المعارضة[٨]. وهذا بدوره يثير التساؤل أيضاً، لماذا

(٨) هذا ما أكده لي د. أحمد الخطيب، بحضور المرحوم جاسم القطامي، أثناء لقائنا نحن الثلاثة في مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في لندن بعد الغزو مباشرة.

تلجأ الكويت إلى هذا الاستفزاز في حين أنه لديها من الاحتياطي النفطي في الكويت ما يمكّنها من إنتاج كل ما تريده؟

وهذا كله يثير تساؤلاً مشروعاً، وهو لماذا يلجأ بلد صغير مثل الكويت إلى استفزاز جار كبير مثل العراق وهو يعلم طبيعة النظام الحاكم فيه؟ وهل كان النظام الكويتي في تلك الاستفزازات «ينطق عن الهوى» أم هو «وحي يوحى»؟!

خامساً: إن مأساة حرب الخليج تمثّل مجموعة من الأخطاء والخطايا، تم الرد على كل منها بما هو أكبر. فقد رد العراق على خطأ الكويت واستفزازها له بخطأ أكبر بغزوها. وردت السعودية مختارة أو طائعة، بما ترتب عليه تعقيدات كثيرة. وجاء مؤتمر القمة العربية، الذي عُقد بعد غزو العراق للكويت، ليتخذ قراراً بأغلبية بسيطة يعطي فيه تغطية عربية للتدخل الأمريكي ثم المشاركة مع هذه القوة الأجنبية في الحرب.

سادساً: إن هذه الأخطاء والخطايا التي ارتكبت أثناء أزمة الخليج ولا تزال، توضح، في رأيي، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ومدى الحاجة الملحّة إليها. فلو كانت هناك ديمقراطية في الكويت، ولو لم يُحَلّ مجلس الأمة الكويتي، لما أقدمت حكومة الكويت على الاستفزازات التي قامت بها تجاه العراق. ولو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في العراق، لما استطاع النظام العراقي غزو الكويت. ولو كان هناك ديمقراطية في السعودية، لما استطاعت طلب أو قبول التدخل الأمريكي فيه. ولو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في الأقطار العربية المشاركة في القمة العربية، لما استطاعت القمة أن تغطي عربياً التدخل الأمريكي ثم تشارك في حرب الخليج.

تلك هي مأساة الديمقراطية في وطننا العربي، فغيابها هو السبب، ومنها وبها يبدأ الخلاص.

سابعاً: لقد كان موقفي من غزو العراق، وبعد ثلاثة أشهر فقط من ذلك الغزو، ومن خلال الندوة الذي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة حول «أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي» في نيسان/أبريل ١٩٩١، من الوضوح والجرأة بحيث لا يدع مجالاً للشك في هذا الموقف[٩].

إلا أنه، وللأسف، كان تأثير هذا الغزو العراقي للكويت في الأخوة الكويتيين كبيراً لدرجة أن كثيرين منهم فقدوا صوابهم كما فقدوا القدرة على التعامل الموضوعي مع الأمور. وامتد هذا الموقف غير العقلاني إلى موقف البعض منهم مني شخصياً ومن مركز دراسات الوحدة العربية[١٠].

---

(٩) انظر: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٩٧)، ص ١٦٦.

(١٠) وكان أبلغ دليل على رد الفعل هذا، المنفعل وغير الموضوعي، تجاه مركز دراسات الوحدة العربية، هو موقف المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الأخ والصديق عبد اللطيف الحمد، الذي كان عضواً مؤسساً في مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، وكان الصندوق العربي يقدم دعماً متواصلاً وكبيراً للمركز، والذي أوقف كل دعم وتعاون بين الصندوق والمركز بعد غزو العراق للكويت، وهو موقف غير موضوعي ومنفعل ومبني على انطباعات غير موضوعية، كما يتبين سابقاً. إضافة إلى ما أثبتته الوقائع بعد ذلك، أن مركز دراسات الوحدة العربية =

ورغم وجود أقلية في الكويت وهي أقل من القليل منهم ـ من أمثال المرحوم جاسم القطامي عضو مجلس الأمناء المؤسس لمركز دراسات الوحدة العربية واسماعيل الشطي ـ التي استمرت في تفهمها لحقيقة ما تم وأن قرار غزو العراق للكويت تم بقرار من الرئيس صدام حسين ومن دون معرفة وموافقة الشعب العراقي، ولا حتى رئيس أركان جيشه آنذاك، إلا أن بعض هذه المواقف الانفعالية استمر حتى بعد تحرير الكويت. وكمثال على ذلك ما جاء في كلام الصحافي الكويتي آنذاك، فؤاد الهاشم، في مقاله في صحيفة الوطن يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣: «الكويتيون يا شعب العراق ـ لا قائده ـ أرفع منكم وأطهر»... «نقول للعراق ولشعبه كله لا لنظامه الحالي أو المستقبلي ـ أنتم أسفل السافلين ... فاللهم سلّط على العراق غضبك واللهم لا تبقي فيها حجراً على حجر»!. ولكن مثل هذه المواقف المنفعلة لم تؤثر في موقفي، وفي موقف مركز دراسات الوحدة العربية، المبدئي من الموضوع، واستمر التعامل مع الكويت والشعب الكويتي على أنه «جزء من هذه الأمة العربية».

يكشف العرض السابق الخلفية التي تفسر إلى حدّ كبير «التبرير» المعلن وغير المعلن للتدخل الأمريكي في العراق قبل انتهاء الحرب مع إيران وبعدها. كما تلخص الأسباب الرئيسة لاجتياح هذا البلد العربي ولتدميره المنهجي بحيث مهّدت لقيام الشروط الموضوعية والذاتية لقيام تنظيم «داعش».

قد يتساءل أحدهم عن السبب وراء عدم إنهاء بوش الأب «المهمة» وعدم السيطرة على بغداد وإسقاط نظام صدام حسين في عام ١٩٩١. الجواب هو أنه لم يملك الصلاحية من مجلس الأمن للقيام بذلك، حيث إن الهدف الرئيسي الذي فوضه مجلس الأمن كان تحرير الكويت من الاحتلال العراقي وليس إسقاط النظام في العراق. ومع ذلك، فإن بوش الأب حاول ، خلال الأشهر الأولى بعد انتهاء الحرب تحقيق ذلك مباشرة من خلال تشجيع المعارضة العراقية في جميع أنحاء العراق، بما فيها الأكراد في الشمال، بسبل مختلفة، على الانتفاض ضد صدام حسين. وهذا ما فعلوه، ولكنهم منيوا بهزيمة قاسية. و إن أحد أسباب هذه الهزيمة هو تقاعس الولايات المتحدة عن احترام التزامها تجاههم حيث أنها لم توفر وسائل كافية للإطاحة بنظام الحكم. بالإضافة، إن الأميركيين لم يكن لديهم أي تفويض من الأمم المتحدة للقيام بذلك. ومع ذلك، استمرت الولايات المتحدة في إضعاف نظام صدام حسين، عبر عقوبات اقتصادية شديدة تمكنت من فرضها على العراق من خلال مجلس الأمن، وحظر الطيران فرضته بحكم الأمر الواقع على عدد من المناطق أولاً في الشمال وبعد ذلك في الجنوب، دون الحصول على التفويض اللازم من الأمم المتحدة.

= قادر على الاستمرار والتطور والقيام برسالته من دون أن يضطر إلى الاعتماد على مصدر واحد لتمويله ودعمه. ولكنه موقف مؤسف على أي حال ولا يزال الوقت غير متأخر للرجوع عن الخطأ فهو «فضيلة»!.

وعلاوة على ذلك، قام الأمريكيون بتشجيع ودعم انقلاب في عام ١٩٩٦ ضد نظام صدام حسين[١١]، الذي خطط له إياد علاوي من الولايات المتحدة ، وللأسف حظي بمساعدة وتسهيل الملك حسين في الأردن، ولكنه فشل وأدى إلى مجزرة ضد ضباط الجيش العراقي الذين شاركوا في تلك المحاولة التي باءت بالفشل.

واصلت الولايات المتحدة خلال السنوات المتبقية من التسعينيات وحتى احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، على توظيف وتشجيع ما يسمى بالمعارضة العراقية لإضعاف النظام العراقي تمهيداً لاحتلال عام ٢٠٠٣.

❊ ❊ ❊

وفي ضوء ما تقدم يصبح تحديد مسؤولية الدور الأمريكي في قيام «داعش» وتمددها واتساعها ممكناً تبعاً للشواهد التالية:

١ ـ لقد ساعد تفكيك الجيش والأجهزة الأمنية، إضافة إلى حل وزارة الدفاع العراقية، من قبل بول بريمر، قيام وتوسيع هذه المنظمات الإرهابية في العراق بعد الاحتلال، فبريمر هو الذي عُيّن «المحافظ الأمريكي للعراق» بعد الاحتلال في أيار/مايو ٢٠٠٣، وذلك فور تسلّمه منصبه مباشرة[١٢]. ونتيجة ذلك، فقد تسبب الأمريكيون بحصول فراغ وفجوة أمنية وطنية، وفّرا الوضع المثالي لازدهار الجماعات الإرهابية.

كما أصدر بريمر أيضاً «قانوناً»، عين من خلاله ما أسماه «مجلس الحكم المؤقت» الذي تشكل على أسس وقواعد طائفية ومذهبية وعرقية وكرّسها بموجبه، وما عاد الأمريكيون يتكلمون عن شيء اسمه «الشعب العراقي»، بل عن عرب وأكراد وتركمان، وعن شيعة وسنّة. كما أصدر قانوناً يسمى «قانون اجتثاث البعث»، وهو ما أسفر عن إقصاء الآلاف من كبار موظفي الحكومة العراقية لأنهم «بعثيون». ولم يؤخذ بعين الاعتبار أن النظام السابق (البعث) قد حكم لأكثر من خمسة وثلاثين عاماً، وأنه ما من موظف حكومة يرتقي بالوظائف الحكومية العليا إلا «بالتسجيل» كمنتسب للحزب، وبغض النظر أيضاً عما إذا كان مقتنعاً فعلياً بذلك أم لا، وبغض النظر عما إذا كان أي من الذين تم اجتثاثهم قد انتهك القانون بأي طريقة. وفي مقابلة مع قناة «العربية» التلفزيونية، حاول بريمر أن يبرر ويدافع عن «حل الجيش العراقي»، فادعى أن الجيش العراقي لم يكن موجوداً في ذلك الوقت. لكن هذا الادعاء لم يكن صحيحاً، حيث إنه في الوقت الذي أصدر فيه أمره الرقم ٢، كان هناك فيلقان من الجيش العراقي في شمال العراق، أحدهما في الموصل والآخر في كركوك، وكل منهما

---

(١١) Scott Ritter, *Iraq Confidential: The Untold Story of the Intelligence Conspiracy to undermine the UN and overthrow Saddam Hussein* (New York: Nation Books, 2005), pp. 91-205.

(١٢) انظر: L. Paul Bremer III, *My Year in Iraq: The Struggle to build a Future of Hope*, with Malcolm McConnell (New York: Simon and Shuster 2006), pp. 57-80,

حيث يشير في كتابه إلى إصداره الأمر رقم (٢) في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣، الذي تم بموجبه حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية. كما يعدد الأطراف العراقية وغير العراقية التي رحبت بحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية.

كان مؤلفاً من ثلاث فرق ولم يشارك الفيلقان في الحرب. وحين أصدر بريمر «التعليمات»، ووفقاً لشهود عيان، قام قادة وضباط كلا الفيلقين بترك ثكناتهم وأسلحتهم، التي استولى عليها الأكراد، وبعض القبائل العربية وجماعة النقشبندية (وهي طريقة صوفية). كما أن بعض هذه الأسلحة استخدمت في وقت لاحق من قبل المقاومة العراقية، وتنظيم القاعدة، وبعد ذلك من قبل داعش. كما أن بعض هذه الأسلحة تم بيعها من قبل سلطات الاحتلال على أنها «خردة».

٢ ـ دفعت الإجراءات المشار إليها سابقاً أعداداً كبيرة من ضباط الجيش العراقي السابقين وموظفي الحكومة المقصيين، الذين تُركوا من دون أي وسيلة عيش، أن يصبحوا مرشحين طبيعيين للتجنيد من قبل تلك المنظمات الإرهابية. كما أنه من المعروف جيداً الآن، أن عدداً غير قليل من قيادات داعش هم ضباط سابقون في الجيش العراقي المنحل وبعضهم ذوو خلفية دينية بالأصل[١٣]. وبهذه الطريقة صبت إجراءات الاحتلال الأمريكي في مصلحة تنظيم القاعدة وداعش فيما بعد، سواء عن قصد أو عن غير قصد، وسواء كان ذلك عن جهل أو عن عدم فهم لخلفية البلد الذي قاموا باحتلاله. وفي النهاية، كانت نتيجة الاحتلال ليست تغيير النظام فحسب، بل تدمير الدولة العراقية أيضاً.

٣ ـ كما أن داعش كانت تمارس سلطتها في الموصل في ظل الاحتلال وقبل انسحابه في نهاية عام ٢٠١١. وكانوا يفرضون الضرائب على الناس وفقاً لمهنهم تحت أعين سلطة الاحتلال.

٤ ـ كان البغدادي، «أمير» داعش، في سجن بوكا في جنوب العراق وأفرج عنه الأمريكيون قبل انسحابهم من العراق. وتفيد تقارير شهود عيان بأن البغدادي كان يجند ويدرب أتباعه داخل ذلك السجن، كما أنه كان ينسق مع ضباط بعثيين سابقين موجودين في السجن نفسه. وكان يلقي عدداً من المحاضرات أسبوعياً أثناء سجنه وفي السجن نفسه على مسجونين إسلاميين متطرفين وبعثيين،

---

(١٣) يقول عبد الباري عطوان في كتابه عن الدولة الإسلامية، (ص ٤٤) أنه كان لدى أبو بكر البغدادي نائبان اثنان عراقيان هما: أبو علي الأنباري الذي كان سابقاً لواء في الجيش العراقي، وهو من الموصل، والثاني هو أبو مسلم التركماني الذي كان «مقدّم» في الاستخبارات العسكرية للرئيس صدام حسين. وهناك دراستان، الأولى أعدتها الحكومة السعودية والثانية أعدها مركز دراسات (Think Tank) إسرائيلي، وجدتا أن معظم المقاتلين الأجانب لم يكونوا جهاديين قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وأنهم مالوا إلى التطرف بعد الاحتلال الأمريكي. ورغم أنه لم يكن للعراق تاريخ في التطرف، فإن جيلاً من العقوبات الاقتصادية على البلاد، التي فرضتها أمريكا على العراق في التسعينات من خلال مجلس الأمن جعلت العراقيين يلتحقون بجماعة الزرقاوي. انظر: Abdel Bari Atwan, *Islamic State: The Digital Caliphate* (London: Al-Saqi, 2015), p. 44.

انظر أيضاً النسخة العربية لكتاب: عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحّش، المستقبل (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٥).

وهو أيضاً مؤلف الكتاب السابق باللغة العربية عن تنظيم القاعدة. انظر: عبد الباري عطوان. التاريخ السري لتنظيم للقاعدة (لندن: دار الساقي، ٢٠٠٦). المنشور باللغة الإنكليزية، انظر: Abdel Bari Atwan, *The Secret History of Al-Qa'ida* (London: Al-Saqi, 2006).

وهكذا كان يعامل كسجين «خمسة نجوم» أثناء سجنه[١٤]، كما أطلق سراحه من قبل قوات الاحتلال الأمريكية قبل انسحابها من العراق.

٥ ـ كما أن الطريقة التي سيطرت داعش بواسطتها على الموصل (في العراق)، في حزيران/ يونيو ٢٠١٤، تبقى لغزاً محيِّراً. فقد كانت هناك ثلاث فرق من الجيش العراقي التي تشكلت أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق، وعلى أسس طائفية وإثنية، وهي يُفترض أنها كانت مدربة من قبل قوات الاحتلال ومجهزة بأسلحة أمريكية حديثة، وكانت قياداتها قد تم اختيارها من قبل قوات الاحتلال، وعلى الأقل بالتشاور معه. وفجأة، وما إن بدأت داعش بهجومها في الموصل حتى قام قادة هذه الفرق الثلاث وضباطها من ذوي الرتب العليا بالفرار وهجر فرقهم وترك أسلحتهم الضخمة وراءهم. وقامت داعش بأخذ تلك الأسلحة التي مكنتها، إضافةً إلى عوامل أخرى، من إنشاء «دولتها». وعلى الرغم من كل التحقيقات التي قام بها ما يسمى «البرلمان العراقي» وجهات خارجية أخرى، فلا يزال من غير الواضح حتى اللحظة من هو المسؤول عن ذلك النزوح، رغم أن العديد من الاتهامات وُجِّهت نحو الأمريكيين، وذلك استناداً إلى علاقاتهم بقادة الفرق الثلاث في الموصل، حيث زُعم أن الأمريكيين كان لهم القرار الأبرز في ما يتعلق بالاختيار والتدريب وتوريد الأسلحة.

٦ ـ إن دور الولايات المتحدة وتركيا والسعودية وقطر في المرحلة الأولية من تجنيد وتدريب وتمويل داعش لا يمكن تجاهله، وبغض النظر عن المرحلة الحالية، حيث إن داعش لم تعد تخدم مصالحهم. إضافة إلى ذلك فقد قامت بعض الجهات في الغرب بتشجيع و/أو تسهيل انضمام بعض مواطنيها إلى داعش، لدوافع مختلفة، بما فيها التخلص منهم.

تشير أدلة دامغة إلى الدور الذي لعبته تركيا كمنصة انطلاق وتسهيل دخول شباب وغالباً مقاتلين سذج تم تجنيدهم عبر الإنترنت إلى العراق وسورية للقتال مع داعش. بالإضافة، إن عناصر إجرامية متشددة ومرتزقة من مناطق بعيدة مثل أستراليا، وشباب يطمحون لأن يكونوا «جهاديين» تم إقناعهم عبر التمويل السعودي من خلال التلقين الأيديولوجي أو «غسل الدماغ» بأنهم يقاتلون من أجل قضية الإسلام. تمكنت هذه العناصر من عبور حدود شرق تركيا بحرّية دون أن تطرح عليها أي أسئلة.

علماً بأن هذه الحدود كانت في الماضي أحد أكثر الحدود سيطرة من قبل تركيا وذلك بسبب الحرب المستمرة بينها وبين سكانها الأكراد. إن الدعم السعودي المباشر لعناصر إرهابية في سورية، بما فيها تلك التي قد تدفعنا مصالح معينة أن نعتقد بأنها «معتدلة»، ليس بسر، كما هو حال التسليم

(١٤) وحسب معلومات السيد عبد الباري عطوان، التي استقاها مباشرة من مسجون من جماعة أبو مصعب الزرقاوي كان مع البغدادي في سجن بوكا، أن البغدادي كان يلقي أثناء وجوده في سجن بوكا محاضرات يحضرها مسجونون كانوا معه من إسلاميين وبعثيين من الجيش العراقي، وبمعدل حوالى ثلاث إلى أربع محاضرات في الأسبوع، وأن العلاقة بين ذلك المسجون والبغدادي استمرت بعد خروجه من السجن، وحسب أقوال السجين الأردني من جماعة أبو مصعب الزرقاوي، فإن البغدادي كان معجباً بزميله السجين الأردني. انظر: عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحّش، المستقبل، ص ٤٩.

الأخير لـ ٥٠٠ صاروخ أمريكي الصنع. إن زمن الحد الرسمي من انتشار الأسلحة بين الدول من خلال اتفاقيات تراخيص المستخدم النهائي الصارمة هو شيء من التاريخ القديم في الفوضى الحالية التي تبيح انتشارها في كل الأنحاء، إلا أنه من الصعب تصور أن دور السعودية وتركيا في نمو داعش حصل دون ما لا يقل عن إدراك الولايات المتحدة وموافقتها الضمنية.

٧ ـ لا يمكن للمرء إلا أن يستنتج مما ذكر أعلاه، أن الولايات المتحدة بالدرجة الأولى إضافةً إلى تركيا والسعودية وقطر، كانت مسؤولة بصورة رئيسية عن تسهيل قيام داعش وما ترتب على ذلك من دمار وخسائر بشرية ومعاناة وسط شعبي العراق وسورية[١٥] على أيدي داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية في سورية والعراق، بما فيها تلك التي يُحاوَل تصويرها على أنها «معتدلة».

* * *

لقد أعطت أعمال العنف الأخيرة التي قامت بها داعش في فرنسا ودول غربية أخرى دافعاً لبعض السياسيين الغربيين ووسائل الإعلام الغربية لمهاجمة العرب وغير العرب من المسلمين الذين يعيشون في الغرب. وكان صوت دونالد ترامب (Donald Trump) مثالاً صارخاً لذلك، حيث إنه أراد أن يمنع المسلمين من دخول الولايات المتحدة في حال انتخابه رئيساً. هذه الأصوات، كما نأمل، لا تعبر بالضرورة عن رأي الأغلبية في الغرب. وقد نشرت جريدة الغارديان مقالة ذكرت فيها أسماء اثني عشر مسلماً أمريكياً (من العرب وغير العرب) بارزين، على سبيل المثال وليس الحصر، ممن ساهموا في بناء الحضارة الأمريكية. فاستناداً لما قاله كاتب المقال، ستيوارت جيفريز، إن هؤلاء الأشخاص «صاغوا أمريكا» على حد تعبيره[١٦]. وبالرغم من بوادر إيجابية كهذه، فإن الأقوال

---

(١٥) اتُهم النظام السوري، وبغض النظر عن رأينا فيه، بأنه كان وراء قيام «داعش في سورية». والمعلومات المتوافرة لدينا تشير إلى أنه بعد بدء الانتفاضة في سورية، قام الرئيس بشار الأسد بإصدار عفو عام تم بموجبه إطلاق سراح الآلاف من المسجونين والموقوفين، وكان من بينهم أفراد من داعش.

(١٦) انظر: تصريحات لمرشحين ديمقراطيين للحزب الديمقراطي، مثل هيلاري كلينتون، وتصريحات الرئيس أوباما، إضافة إلى أشخاص آخرين أدانوا فيها الأصوات المتطرفة في الغرب مثل دونالد ترامب.

انظر: Stuart Jeffries, «The Muslims Who Shaped America – From Brain Surgeons To Rappers,» *The Guardian*, 8/12/2015.

حيث سرد، كأمثلة، أسماء اثني عشر مسلماً أمريكياً بارزاً، مثل: (١) بامبت محمد، الذي حارب تحت راية الجنرال جورج واشنطن ضد الاستعمار البريطاني. (٢) بيتر باكمنستر، الذي أطلق الطلقة النارية التي أودت بحياة اللواء البريطاني جون بيتكايم في معركة بانكر هيل (Bunker Hill)، كما شارك في حملات أخرى ـ وقد غيّر اسمه فيما بعد إلى سالم أو سليم. (٣) فازلور رحمان خان، وقد ولد في دكا، عاصمة بنغلادش، وهو حائز الجنسية الأمريكية، وقد لقب بـ «آنشتاين الهندسة البنيوية» لقاء ما قدمه من ابتكارات رائدة في مجال البناء. وقد شغر عدة مناصب هامة في البنك المركزي في الولايات المتحدة وفي ميلواكي وفي أكاديمية القوات الجوية الأمريكية في ولاية كولورادو. (٤) شاهد خان، وهو باكستاني الجنسية، وقدم إلى الولايات المتحدة وعمل فيها كغاسل للصحون براتب ١,٢ دولار في الساعة، والآن بات يمتلك صناعة لقطع الغيار تقدر بـ ٤,٩ مليار دولار أمريكي. (٥) همة عابدين، التي قد تكون أقوى امرأة مسلمة في الولايات المتحدة، فهي من أهم المستشارين والمساعدين لهيلاري كلينتون وكانت نائبتها في وزارة الخارجية، وهي الآن مساعدة هيلاري كلينتون في حملتها الرئاسية لعام ٢٠١٦. (٦) أيوب أمية طبيب مختص في جراحة الأعصاب، باكستاني حائز الجنسية الأمريكية، مسؤول عن اختراع عدة ابتكارات طبية أنقذت وتنقذ حياة العديد من البشر حول العالم. (٧) كما هناك شخصيات عديدة من =

والتصريحات والتصرفات التي تشبه أسلوب دونالد ترامب، ومع أنها قد تكون آراء الأقلية، إلا أنه من الممكن ومن المرجح أن تخيف العرب والمسلمين الذين يعيشون في الغرب كمواطنين صالحين، والذين قد يصغون لتلك الأصوات الشاذة ويعيرونها انتباههم فيعملوا برد الفعل وينضموا إلى داعش.

* * *

وفي الختام، وبغض النظر عن دور الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة في خلق وتعزيز داعش، فإن مصلحة العالم بأسره تكمن في التعاون، بصدق وبشكل كامل، في مواجهة هذه الظاهرة والقضاء عليها. كما أنه يتوجب على هذه الأطراف أن تأخذ على عاتقها معالجة الأضرار والمآسي التي نجمت عن دعمها ابتداءً لهذه الجماعات الإرهابية، ولغايات رخيصة، وأن تتحمل مسؤولية الأضرار التي لحقت بشعوب بعض الدول العربية مثل العراق وسورية واليمن وليبيا والتي دفعت ثمن جرائمهم هذه، ولذلك، وكما يقول مغنٍ عربي شعبي مشهور هو عبد الحليم حافظ «إللي شبكنا يخلّصنا» وعليهم أن يقلعوا الشوك بأيديهم ويعيدوا بناء وتعويض ما ألحقوه بشعوب هذه البلدان من مآسٍ وأضرار.

= مغني الراب الذين ساهموا في تقديم رؤية مختلفة عن الإسلام والمسلمين إلى الرأي العام الغربي مثل: ياسين باي، ويليام غريفين أو ما يسمى به الآن ركيم الله، آيس كيوب والعديد غيرهم... (٨) إضافة إلى العديد من الرياضيين الذين دخلوا التاريخ، مثل كاسيوس كلاي أو كما أطلق على نفسه فيما بعد «محمد علي» ومايك تايسون وهما بطلان في الملاكمة، وكريم عبد الجبار وشاكيل أونيل وحكيم عليوان، الذين هم من عمالقة كرة السلة. (٩) فرح بانديث، التي عملت في إدارة جورج دبليو بوش في مجلس الأمن القومي كمديرة لمبادرات الشرق الأوسط ومن ثم كمستشارة في وزارة الخارجية حول قضايا الجاليات المسلمة في أوروبا. (١٠) مالكولم إكس، من أهم مناضلي حقوق الإنسان ومحاربي عدم المساواة. (١١) أحمد حسن زويل، عالم كيميائي مصري وأمريكي الجنسية حاصل جائزة نوبل في الكيمياء لسنة ١٩٩٩ لأبحاثه في مجال كيمياء الفيمتو حيث قام باختراع ميكروسكوب يقوم بتصوير أشعة الليزر في زمن مقداره فيمتوثانية يمكن من رؤية الجزيئات أثناء التفاعلات الكيميائية. (١٢) عزيز أنصاري، وهو أحد كبار الكوميديا والمسرح في الوسط الأمريكي.

وأضاف الكاتب: «دونالد ترامب يريد أن يحظر المسلمين من دخول الولايات المتحدة، ولكن لولاهم لكان البلد مكاناً أكثر فقراً».

القسم الثالث

حـول شـؤون الأمـة

الفصل الرابع والعشرون

العراق وأعباء الاحتلال(*)

■ أرحب بكم في حلقة جديدة من برنامج «الحوار الديمقراطي». نستضيف الأخ الكاتب والمفكر السياسي الدكتور خير الدين حسيب.... سؤال الندوة بشكل عام هو العراق... إلى أين؟... منذ عدة أشهر التقيت الدكتور خير الدين حسيب في حوار، ولاحظ الذين شاهدوا ذلك الحوار أن الدكتور حسيب يرى كل الأوضاع الاستثنائية عابرة، وستزول. فقال بعض الناس: هذا التفاؤل في غير محله، وقال بعضهم الآخر: هذه قراءة استراتيجية صائبة للأوضاع. اليوم نمتحن هذه القراءة في ظل التطورات التي حصلت خلال الفترة الماضية.

الدكتور خير الدين حسيب أرحب بكم مرة ثانية في قناة «المستقلة»... أهلاً وسهلاً بك.

□ حسيب: الأخ هاشمي شكراً لك على هذه الفرصة المتاحة للحديث حول العراق... إلى أين؟ في ضوء التطورات التي حصلت خلال الشهرين الماضيين.. وبخاصة جلسات الاستماع في الكونغرس لتقرير ديفيد بترايوس[1] وتقرير راين كروكر[2] وتقارير أخرى.

■ كان الانطباع لدى الكثير من الناس وفي وسائل الإعلام أن الرئيس بوش حقق ما يريد من خلال جلسات الاستماع لتقريري بترايوس وكروكر، والديمقراطيون فشلوا في فرض أي تغيير جوهري على السياسة الأمريكية في العراق، ما هو تقييمك لذلك؟

(*) مقابلة الدكتور خير الدين حسيب مع قناة المستقلة في لندن بتاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠٠٧، وقد نُشِرَت تحت عنوان: «العراق... إلى أين؟» في: المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٤٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٦ ـ ٢٢.

(١) القائد العام للقوات الأمريكية في العراق وقد قدم التقرير إلى الكونغرس الأمريكي مباشرة.

(٢) السفير الأمريكي في العراق وقد قدم التقرير إلى الكونغرس الأمريكي مباشرة.

□ حسيب: أولاً يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هناك من الاستراتيجيين من يعتقد أن الإعلام في الحروب يشكل الآن نصف الحرب، وبوش تهيأ لهذه المرحلة، فقد زار العراق مع وزير الدفاع ووزيرة الخارجية وطبخا مع راين كروكر وبترايوس الاتجاهات العامة للتقرير. صحيح أن بترايوس قال إنه لم يطلع الرئيس الأمريكي على التقرير ويأخذ موافقته، ولكن العملية تم طبخها في بغداد، ولا حاجة إلى إطلاعه عليه.

التقرير الذي قدمه بترايوس واحد من عدة تقارير قدمت في الفترة ذاتها. وهناك تقرير قدمته لجنة الاستخبارات القومية التي تضم ١٦ مؤسسة استخبارات[٣]، وهناك التقرير الذي قدمه المراقب العام للحسابات بشأن الأوضاع في العراق[٤]، كما إن هناك التقرير الذي قدمه المعهد الأمريكي للسلام[٥]، و«تقرير اللجنة المستقلة بشأن قوات الأمن العراقية»[٦]، وتقارير أخرى[٧] صدرت خلال الأشهر الأخيرة، ومنها تقارير الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان.

لنأخذ تقرير بترايوس نفسه ونر إلى أي مدى يعكس صورة العراق الحقيقية. بترايوس استخدم الإحصاءات والرسوم البيانية... إلخ، ولكنه أخذ فترة قصيرة، وهي بضعة أسابيع، فإلى أي حد تعكس هذه الفترة حقيقة التقدم الذي حصل؟ زيادة القوات الأمريكية بدأ في شباط/ فبراير الماضي (٢٠٠٧)، والتقرير يغطي الفترة حتى منتصف أيلول/ سبتمبر الماضي، فإلى أي حد تمثل الأرقام التي أعطاها الواقع للفترة كلها؟ لقد كان المعدل الشهري لخسائر الأمريكيين خلال عام ٢٠٠٦، ٦٩ قتيلاً و٥٣٣ جريحاً. وخلال سبعة أشهر ونصف من عام ٢٠٠٧، أي خلال فترة زيادة عدد

(٣) National Intelligence Estimate, «Prospects for Iraq's Stability: Some Security Progress but Political Reconciliation Elusive,» update to NIE, Prospects for Iraq's Stability: A Challenging Road Ahead (August 2007).

(٤) Statement of David M. Walker, Controller General of the United States, Testimony before the Committee on Foreign Relation, U.S. Senate, in: United States Government Accountability Office (GAO), Report to Congressional Committees, «Securing, Stabilizing, and Rebuilding Iraq: Iraqi Government Has Not Met Most Legislative, Security, and Economic Benchmarks,» (GAO-07-1195, September 2007).

(٥) Daniel Serwer, «Iraq: Time for a Change,» United States Institute of Peace (Washington, DC) (September 2007).

(٦) General James L. Jones, USMC (Ret.), Chairman, «The Report of the Independent Commission on the Security Forces of Iraq,» (6 September 2007).

(٧) انظر: «Measuring Stability and Security in Iraq: September 2007, Report to Congress in Accordance with the Department of Defense Appropriations Act 2007,» (Section 9010, Public Law 109-289).

انظر أيضاً التقارير التالية لأنتوني كوردسمان: Anthony H. Cordesman: «Twenty Questions on Progress and Problems in Iraq,» Center for Strategic and International Studies (Washington, DC) (September 2007); «Iraq's Insurgency and Civil Violence: Development Through Late August 2007,» with the assistance of Elizabeth Detwiler, working draft, Center for Strategic and International Studies (Washington, DC) (22 August 2007); «Iraqi Force Development: Conditions for Success, Consequences of Failure,» with Adam Mausner, Center for Strategic and International Studies (Washington, DC) (September 2007); «America's Last Chance in Iraq: Changing US Strategy to Meet Iraq's Real Needs,» Center for Strategic and International Studies (Washington, DC) (September 2007), and «Iraqi Force Development: A Progress Report,» working Draft with the assistance of Samantha Lomeli, Center for Strategic and International Studies (Washington, DC) (23 August 2007).

انظر كذلك التقرير الأخير الصادر عن البيت الأبيض: «Benchmark Assessment Report,» White House (14 September 2007).

القوات (Surge)، كان المعدل الشهري لخسائر الأمريكيين ٩٣ قتيلاً و٥٨٨ جريحاً[٨]، أي أن المعدل الشهري لخسائر الأمريكيين البشرية في العراق بعد زيادة عدد القوات منذ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ أعلى مما كان عليه خلال عام ٢٠٠٦ بنسبة ٤٥ في المئة تقريباً في عدد القتلى وأكثر قليلاً من ١٠ في المئة في عدد الجرحى. وإذا قارنّا المعدل منذ الاحتلال الأمريكي حتى الآن، نرى أن المعدل الشهري للقتلى كان ٦٩ قتيلاً والجرحى ٥٠٩ جريحاً، مما يعني أن معدلَي عدد القتلى وعدد الجرحى خلال عام ٢٠٠٧ بعد زيادة القوات الأمريكية هما أعلى من معدلي عام ٢٠٠٦، وأعلى من المعدل منذ بدء الاحتلال حتى تاريخ تقديم التقرير. أشار باتريوس إلى أسابيع قليلة فقط، وأعطى صورة مضللة عن الواقع، وكذلك فعل البنتاغون، الذي يقدم تقريراً فصلياً عن الأوضاع في العراق[٩]، وقد قال في الصفحة ١٩ من آخر تقرير له قدمه قبل أيام: «إن مجموع الحوادث التي بادر العدو [يقصد المقاومة] إلى تنفيذها في أيار/مايو وحزيران/يونيو كان الأعلى وفي المرتبة الثانية من حيث العلو بالتتابع مقارنةً مع أي هجمات منذ ٢٠٠٣. وبلغت الهجمات ضد قوات الائتلاف أرقاماً قياسية في حزيران/يونيو، وارتفعت نسبة مجموع الهجمات الموجهة إلى قوات الائتلاف إلى أعلى مستوياتها منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ومثلت ٧٣ في المئة من مجموع الهجمات. أما الهجمات ضد القوات العراقية فقد انخفضت قليلاً في حزيران/يونيو، ولكن المجموع يقارن مع المستوى الذي كان في الأشهر الستة الماضية».

ثم يقول التقرير في الصفحة ٢٠، وأنا أقتبس: «ما برحت قوات الائتلاف [الاحتلال] القوات المستهدفة في معظم الهجمات، في حين استمرت قوات الأمن العراقية والمدنيون في تكبد أغلبية الإصابات».

ومن تقرير مراقب الحسابات الذي أشرت إليه سابقاً[١٠]، وأقتبس ما يلي من الاستنتاجات الواردة في الصفحة ١٣: «**حتى تاريخ ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٧، قامت الحكومة العراقية فقط بتحقيق ثلاثة من المعايير [بصورة كاملة] وأربعة منها بصورة جزئية، ولكنها لم تستجب لتحقيق ١١ من مجموع ١٨ من المعايير التشريعية والأمنية والاقتصادية [التي حددها الكونغرس]. ولم تنفذ الحكومة العراقية الالتزامات التي تعهدت بها ابتداءً من حزيران/يونيو ٢٠٠٦ لتحقيق تقدم في الأمور التشريعية والأمنية والاقتصادية التي ستساعد في المصالحة الوطنية بين الأطراف المتقاتلة. وهناك وبشكل**

---

(٨) انظر: «Operation Iraqi Freedom (OIF), U.S. Casualty Status,» (Fatalities as of: 17 September 2007, 10 a.m. EDT), at: <http:/ / www.defenselink.mil/ news/ >, and Iraq Coalition Casualty Count, Latest Coalition Fatality as of: 14 September 2007, <http://icasualties.org/oif/>.

(٩) انظر: «Measuring Stability and Security in Iraq: September 2007, Report to Congress in Accordance with the Department of Defense Appropriations Act 2007,» (Section 9010, Public Law 109-289).

(١٠) انظر: Statement of David M. Walker, Controller General of the United States, Testimony before the Committee on Foreign Relation, U.S. Senate, in: «Securing, Stabilizing, and Rebuilding Iraq: Iraqi Government Has Not Met Most Legislative, Security, and Economic Benchmarks,» United States Government Accountability Office (GAO), Report to Congressional Committees, GAO-07-1195 (September 2007).

(والتشديد بالحرف الأسود من المحرّر).

خاص عدم تحقيق تقدم في مراجعة تشريع اجتثاث البعث الذي يمكن أن يساعد في تحقيق مشاركة سنّية أكبر في الحكومة...». ويقول التقرير، وأنا أقتبس أيضاً: «والمصالحة قد أسست على أساس خفض العنف. وفي حين أن خطة بغداد الأمنية قد قصد منها تخفيض العنف الطائفي إلا أنه من غير الواضح فيما إذا كان العنف قد انخفض. ومن الصعب قياس مثل هذا العنف لأن نوايا القائمين به غير معروفة بوضوح. والمعايير الأخرى مثل عدد الهجمات التي قام بها العدو تبين أن العنف بقي عالياً حتى نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٧».

وفي تقرير آخر من اللجنة المستقلة التي ألّفها الكونغرس لتقييم أداء القوات في العراق[١١]، وأنا أقارن ذلك مع تقرير ديفيد باتريوس المشار إليه سابقاً، ورد أن: «**القوات الأمنية العراقية لن تكون قادرة على تنفيذ مسؤولياتها الأمنية الأساسية بصورة مستقلة خلال فترة الـ ١٢ ـ ١٨ شهراً القادمة**». وبالنسبة إلى الشرطة الوطنية العراقية، يوصي التقرير بحلها، إذ يقول: «**إن الشرطة الوطنية قد أثبتت أنها غير فاعلة عملياتياً، وأن الطائفية في هذه الوحدات تحدّ بصورة أساسية من قدراتها على توفير الأمن. وهذه القوة غير قابلة للاستمرار بشكلها الحالي**». ويضيف التقرير قائلاً: «**إن الشرطة الوطنية يجب أن تُحَلّ ويعاد تنظيمها تحت إمرة وزارة الداخلية تحت اسم مختلف وأن تصبح منظمة أصغر وبمسؤوليات عالية التخصص... إلخ**».

■ **هذه مجموعة تقارير أمريكية، هل ما زالت فيها معلومات أخرى؟**

□ حسيب: هناك تقرير الاستخبارات الأمريكية[١٢] الذي يمثل آراء ١٦ مؤسسة استخبارية أمريكية، حول احتمالات الاستقرار في العراق. يقول التقرير في عنوانه: إن المصالحة السياسية خادعة.. ويشير أحد استنتاجات التقرير إلى ما يلي: «**وعلى كل حال فإن مستوى العنف بشكل عام، بما في ذلك الهجمات والإصابات بين المدنيين، تبقى عالية؛ والمجموعات الطائفية العراقية تبقى غير متصالحة؛ والقاعدة في العراق تحتفظ بالقدرة على القيام بهجمات ذات سمعة عالية، وحتى هذا التاريخ فإن القادة السياسيين العراقيين لا يزالون غير قادرين على الحكم بفاعلية...**». ويمضي التقرير قائلاً: «**إن مستوى التمرد والعنف الطائفي سيبقى عالياً وستبقى الحكومة العراقية تكافح لتحقيق مصالحة على المستوى الوطني وتحسين الحكم**»[١٣].

---

(١١) انظر: General James L. Jones, USMC (Ret.), Chairman, «The Report of the Independent Commission on the Security Forces of Iraq,» (6 September 2007), pp. 8, 10, and 20.
حيث تضمّ اللجنة ٢٠ خبيراً ورئيسها الجنرال جيمس جونز، وتضمّ عدداً من القادة السابقين ومن كبار رجال الشرطة ونائب وزير دفاع سابق وعدد من الخبراء الآخرين الذين يبلغ مجموع خبرتهم المتراكمة (٥٠٠) سنة من الخدمة العسكرية وأكثر من (١٥٠) سنة من تجربة فرض القانون. (التشديد بالحرف الأسود من المحرّر).

(١٢) انظر: National Intelligence Estimate, «Prospect's for Iraq's Stability: Some Security Progress but Political Reconciliation Elusive,» update to NIE, Prospects for Iraq's Stability: A Challenging Road Ahead (August 2007).

(١٣) المصدر نفسه، ص ١. (التشديد بالحرف الأسود من المحرّر).

وجاء في تقرير الجنرال بترايوس في جلسة الاستماع في الكونغرس، وفي معرض تقييمه للواقع العسكري في العراق: «**كانت لنا في الماضي تطلعات لا يمكن بكل بساطة تحقيقها.. إنني أشعر بالإحباط في كل يوم أمضيه في العراق لعدم إحراز تقدم كاف على صعيد المبادرات التشريعية... والعراقيون أنفسهم يشعرون بالخيبة**». ويضيف محذراً: «**لن تكون هناك لحظة واحدة يمكننا إعلان النصر فيها**»[١٤].

ويقول أنتوني كوردسمان في أحد استنتاجات تقريره المعنون: «**التمرد [المقاومة] العراقي والعنف المدني: التطورات حتى أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٧**»، والمشار إليه سابقاً: «**ومع ذلك فإن القوات الأمنية [العراقية] لا تزال قليلة العدد، وقليلة الاستعداد، ولا تزال تعج بالولاءات الطائفية**».

كانت تلك مجموعة من التقارير المختلفة الصادرة خلال فترة شهر والتي تزامنت مع تقارير ديفيد بترايوس والسفير كروكر، وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية إضافة إلى سفر الرئيس بوش ووزيري الخارجية والدفاع إلى بغداد للالتقاء مع بترايوس وكروكر وموظفين آخرين، حيث طبخوا التوجهات العام لتقريريهما، فإنهم إضافة إلى ذلك خصصوا للتقريرين يومين بجلسات الاستماع لهما في الكونغرس.. وخصصوا بشأنهما يوماً آخر للصحفيين، مع فضائية «فوكس نيوز» فقط، وسلطوا الأضواء عليهما، بينما أتت الإشارة إلى التقارير الأخرى في سياق الأخبار ولم تُعط فرصة مماثلة لمناقشتها وتسليط الضوء على ما ورد فيها، رغم ما تحمله من تناقض مع استنتاجات شهادة بترايوس أمام الكونغرس، كما بينت.

.. إعلامياً، نجح بوش في تقديم صورة غير موضوعية إلى الكونغرس والرأي العام الأمريكي، وجاءت نتائج استطلاعات الرأي العام الأمريكي بعد هذه التقارير لتؤكد عدم قناعة الرأي العام الأمريكي بتقارير بترايوس وكروكر والرئيس بوش.

يقول بعض الإخوة عني إنني متفائل، وأنا في الواقع أستند في تفاؤلي إلى ما تورده التقارير الأمريكية، ومراكز الأبحاث... إلخ، وأنظر إلى الصورة بشمولية. إنني أتفهم مشاعر العراقيين وغيرهم الذين يعانون الإحباط واليأس نتيجة ما يحصل يومياً في العراق، لأنهم كمن في غابة ينظر إلى الشجرة الكبيرة التي أمامه فقط ولا يستطيع النظر إلى الغابة ككل.

لدى الرئيس بوش اهتمام بمجموعة من الأهداف المتناقضة. فهو أولاً يريد أن يحسن صورته في التاريخ بعد أن يترك الرئاسة. يهمه ما سيقوله التاريخ عنه وعن صورته، التي هي إلى الآن سلبية، ويحتاج إلى إنجاز شيء ما يحسّن تلك الصورة. وفي الوقت نفسه يحتاج إلى أن يساعد الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية القادمة. ولكن ما هو الشيء الذي يمكن أن يحققه لهذا الغرض؟ إنه يحاول أن يحصل على هزيمة «مشرفة» في العراق.. أي انسحاب مع حفظ ماء الوجه.. وحتى الآن هم يدرسون مشاهد (سيناريوهات) مختلفة لهذا الغرض، فهناك كلام حول الاستعانة

---

(١٤) انظر: David H. Petraeus, «Report to Congress on the Situation in Iraq,» (10-11 September 2007).
(التشديد بالحرف الأسود من المحرّر).

بجيوش عربية.. أو جيش سوري بصيغة مختلفة، في حال تركوا العراق. لكن هذا الهدف (الهزيمة المشرفة) والانسحاب يتعارضان مع الوضع في إيران.. فالإدارة الأمريكية، ويشاركها في هذا الأمر حتى الكثير من الديمقراطيين، لا يمكن أن تسمح بإيران نووية تمتلك سلاحاً نووياً، وتعتبر هذا خطراً على المصالح القومية الأمريكية في الخليج. وهناك محاولات لتسوية سلمية مع إيران حتى الآن، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية وصلت إلى اتفاق أولي مع إيران لاستكمال الإجابة عن بعض الأسئلة وتوضيح بعض الأمور غير الواضحة، ولكن الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هاجما معاً السيد محمد البرادعي، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بسبب هذا الاتفاق. ويوم ١٨/ ٩ قالت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إنه لا يحق للبرادعي التدخل في الأمور السياسية، وكأنما الأسلحة النووية ليست قضية سياسية.. والسؤال هو أن أمريكا حين غزت العراق لم تكن تفكر في الخروج منه أو الفشل والانسحاب، فقد حلت الجيش العراقي والقوى الأمنية، وأسست لها قواعد في العراق على أمل البقاء فيه.. والآن إذا أجبرها فشل خطتها على التفكير في الانسحاب من العراق، فإن إيران موجودة بكامل جيشها، ناهيك عما يقال حول قدراتها النووية، فإنها تشكل خطراً على المصالح الأمريكية في الخليج، بالإضافة إلى إمكانية حصولها على الأسلحة النووية، حيث السباق جارٍ بين التسوية السلمية وبين الضربة الجوية لإيران، مع العلم أن هناك اختلافاً واضحاً بين ما كان عليه وضع العراق سابقاً قبل الاحتلال، حيث كان لديه جيش كبير مدرب وذو خبرة قتالية أثبتها في الحرب العراقية ـ الإيرانية، ولكن هذا الجيش قد تم حله وغير موجود الآن ولا سلاحه، وبين وضع إيران حالياً. إضافة إلى ذلك، فإنه في حالة غزو العراق، لم تكن فرنسا وألمانيا موافقتين على احتلال العراق، وكذلك روسيا والصين. أما في حالة إيران، فإن هذه القوى كلها لا تريد أن تمتلك إيران أسلحة نووية. ولا ننسى أن مجلس الأمن سبق أن فرض مرتين وبالإجماع عقوبات اقتصادية على إيران، والآن هناك محاولة ومداولات حول فرض عقوبات أخرى، كما أن هناك كلاماً عن أن دول الاتحاد الأوروبي ستفرض عقوبات اقتصادية فردية على إيران وبمعزل عن مجلس الأمن وأن الولايات المتحدة ستفعل ذلك أيضاً (عقوبات الراغبين). ولذلك فإنه ما لم تستطع إيران أن تصل إلى حل لمشكلتها النووية على طريقة كوريا الشمالية أو على طريقة ليبيا أو أي وسيلة أخرى (مثل إنشاء مركز دولي تحت الرقابة لتخصيب اليورانيوم، وتقوم إيران بتخصيب اليورانيوم فيه) بحيث يطمئن الغرب كله وكذلك روسيا والصين إلى أن إيران لن تستطيع امتلاك السلاح النووي، فهناك احتمال أن تقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربة جوية إلى إيران خلال الفترة المتبقية من رئاسة الرئيس بوش. وهناك معلومات وتقارير مختلفة تتحدث عن تحديد ما بين ١٢٠٠ ـ ٢٠٠٠ هدف في إيران لضربها بهدف إعاقة عملية تطوير أسلحة نووية من قبل إيران[١٥]، إلا إذا كان لدى إيران إمكانية سريعة لصنع قنبلة نووية، مستفيدةً من اليورانيوم المخصب الذي قيل بعد انحلال

---

(١٥) على سبيل المثال لا الحصر، انظر: Sarah Baxter, «Pentagon «Three-Day Blitz» Plan for Iran,» *Sunday Times* (2 September 2007).

الاتحاد السوفياتي أن كميات منه قد بيعت في الأسواق سراً، وهذا غير مؤكد. وفي التجارب السابقة المماثلة، كانت أمريكا معارضة للهند وباكستان وكوريا الشمالية حول امتلاك أسلحة نووية، ولكن بعد أن امتلكت هذه الدول السلاح النووي نشأ أمر واقع واضطرت الولايات المتحدة إلى الاتفاق معها. وبالنسبة إلى هذه الدول الضعيفة، قد يكون امتلاك السلاح النووي الوسيلة الأساسية لإيقاف العربدة الأمريكية، ولكن دون ذلك أهوالاً!

■ وما علاقة ذلك بمستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق؟

□ حسيب: واضح أنه إذا انسحبت أمريكا قبل أن تحل مشكلة إيران فإن موقفها سيكون ضعيفاً تجاه إيران وستبقى إيران أكبر قوة إقليمية مسلحة في الخليج. لذلك فإنها تريد حسم القضية الإيرانية سلماً أو حرباً قبل التوجه إلى معالجة هزيمتها في العراق. ويتكلمون مؤخراً، وربما من باب الإعلام، وربما عن نوايا حقيقية، على وجود أمريكي طويل الأمد في العراق على غرار كوريا الجنوبية، وهذا كله سيتوقف ليس على ما يحدث داخل أمريكا فقط وإنما على ما يحدث وسيحدث في العراق نفسه. وهناك كلام عام للمرشحين الديمقراطيين للانتخابات حول الانسحاب من العراق، ولكنهم عموماً لم يبلوروا حتى الآن سياسة واضحة للانسحاب الأمريكي، ويستعملون هذا الشعار لأغراض انتخابية داخلية للهجوم على سياسة الإدارة الحالية الجمهورية فقط. كما سيعتمد الانسحاب من العراق، في الوقت نفسه، على القوى السياسية المناهضة للاحتلال والتي تسعى إلى تحرير العراق وإقامة نظام ديمقراطي، وإلى أي حد هي قادرة على إقامة جبهة أو تحالف بينها في هذا المجال والتنسيق مع المقاومة الوطنية المسلحة. ولهذه الأسباب كلها، يبدو أن الرئيس بوش قد يعمد إلى تأجيل اتخاذ قرار نهائي بالانسحاب من العراق حتى نهاية مدة رئاسته، ويترك ذلك إلى الرئيس الأمريكي القادم، إلا إذا فرضت التطورات في العراق عليه غير ذلك، وهو أمر ممكن ويعتمد على تلك التطورات داخل العراق وداخل الولايات المتحدة نفسها.

■ السيد علي خامنئي صرح قبل ثلاثة أيام لمناسبة حلول شهر رمضان في خطبة هنأ فيها الشعب الإيراني على التقدم الكبير الذي قال إن إيران حققته بحيث أصبحت القوة الرئيسية في الشرق الأوسط، وقال إن الأمريكيين حاولوا تغيير الحكومة الوطنية الصديقة لإيران الموجودة في بغداد وفشلوا. هذا كلام خامنئي في إشارته وثنائه على الحكومة التي وصفها بالوطنية في بغداد، وكان السيد المالكي وفي زيارته لدمشق قال: إذا أمريكا أرادت أن تتخلى عنا.. فللعراق أصدقاء يمكن أن يتجه إليهم.

واليوم نشرت صحيفتا الأهرام والسياسية حواراً مع محمد الدايني، عضو البرلمان العراقي وداعية حقوق الإنسان المعروف، وهو يقول زاعماً أن مسؤولين كباراً في الحكومة هم أعضاء في جهاز إيراني لمدة طويلة، وأن السفير الإيراني الحالي في بغداد مسؤول رفيع المستوى في تلك الأجهزة، وهو رئيس مزيف يحكم العراق فعلياً وبارتباط كامل بالحكومة الإيرانية، فالإيرانيون على

ما يبدو من هذا التقرير هم أقل شيء شركاء في حكم العراق، وإذا أخذنا كلام خامنئي في ظاهره فهم أقوى من أمريكا داخل العراق.

□ حسيب: لا أعتقد أنهم أقوى من أمريكا داخل العراق، أما أن لديهم نفوذاً قوياً داخل العراق فهذا صحيح في رأيي؛ وأنهم يؤيدون ويريدون بقاء حكومة المالكي، هذا صحيح أيضاً؛ وأن المالكي يستعين بهم لتخفيف الضغوط الأمريكية، فهذا صحيح كذلك.

للأسف الشديد، وبالرغم من تطلعات الكثيرين من العرب الذين ينظرون إلى إيران بصفتها عمقاً إسلامياً للأمة العربية، فإن موقف إيران من احتلال العراق وبعد احتلال العراق وتعاونها مع مجلس الحكم المؤقت، وما تقوم به داخل العراق، وبخاصة الجنوب وحتى في غيره، كل ذلك أدى إلى إثارة مشاعر كثيرة ليس داخل العراق فقط، ولكن عربياً أيضاً، ضد سياسة إيران وتصرفاتها وسياساتها في العراق، وأمريكا تحاول أن تستغل هذه المشاعر التي تولدت نتيجة سياستها لتأليب الأنظمة العربية على إيران تمهيداً لتوجيه ضربة جوية لها، كما فعلت في العراق.. الآن أمريكا تسير بالسياسة نفسها التي اتبعتها مع العراق في تأليب الرأي العام والدول الأخرى ولكن مع الفارق الذي سبق أن أشرت إليه.

في حال العراق كانت هناك دول كثيرة لا توافق على غزو أمريكا للعراق، بخاصة دول أوروبية وروسيا والصين، أما في حال إيران فإن كل هذه الدول لا تريد أن تمتلك إيران أسلحة نووية، ولكنها تختلف في كيفية مواجهة ذلك، فالاختلاف هو حول الوسائل وليس حول الهدف، ولا تستطيع إيران أن تعوّل على روسيا والصين لمنع توجيه ضربة أمريكية إليها، لأنهما، إضافة إلى فرنسا وألمانيا، لم تستطيعا منع أمريكا من غزو العراق واحتلاله.

■ **لو كنت أنت مسؤولاً إيرانياً، أو أي واحد آخر، وهو محل النخبة الإيرانية الحاكمة، ووجد أن حلفاءه العراقيين الذين احتضنهم ودعمهم أيام المعارضة يحكمون في بلدهم، ووجد أن دولة جاره، جاءه منها عدوان كبير عام ١٩٨٠، الحرب العراقية ـ الإيرانية، فعندما تتوفر لهم فرصة للهيمنة على أمورها حتى لا تصبح مصدر خطر مرة أخرى عليهم، لا يلامون، ثم إن الإيرانيين لديهم حافز آخر.. أمريكا تستهدفهم علناً وتهددهم، فإذا سكتوا حتى تستتب الأوضاع لأمريكا في العراق فسوف يكونون الهدف الثاني، وبعض الناس يقولون إنها [إيران] تنتقم من العراق، وتحيّد جبهة خطرة عليها.**

□ حسيب: إن سياسة الحقد والانتقام في العلاقات الدولية، هي، في رأيي، سياسة غير ناجحة ولا تخدم المصالح الإيرانية في المديين المتوسط والطويل. أمامنا الاتحاد الأوروبي الذي يضم دولاً أوروبية دخلت في صراعات وحروب بعضها ضد بعض، وكان عدد القتلى بالملايين، ولكن مصالحها المستقبلية جعلتها تتعاون، وهي الآن في اتحاد أوروبي.

وبغض النظر عن تبريرات أو عدم تبريرات الحرب العراقية ـ الإيرانية، فإن هذا الموضوع انتهى، وهو موضوع من الماضي، ومهما ناقشناه لا نستطيع أن نغير ما حدث في الماضي وليس أمامنا إلا أن نأخذ منه العِبرَة وأن نتطلع إلى المستقبل... العراق سبق وأن غزاه المغول وغيرهم، ولكنه خرج من تلك الغزوات منتصراً في النهاية.. الاحتلال الأمريكي احتلال قد يطول أشهراً أو سنة أو أكثر ولكنه سينتهي حتماً، أما العلاقة مع إيران فهي شيء مختلف لأنها دولة جارة، ومحاولة الهيمنة على العراق لا يمكن أن تدوم. ودعنا نأخذ بعين الاعتبار، أن اتهام الشيعة العرب (وأنا آسف لاستخدام تعابير شيعة وسُنة، وهي كلمات غريبة عليّ وثقيلة على لساني) بالولاء لإيران أمر يعتبره ويعده العرب الشيعة إهانة لهم.. مذهبياً قد يكونون من المذهب نفسه، مع وجود اختلاف حتى داخل المذهب أيضاً، لكن الشيعة في العراق وفي غالبيتهم الساحقة عرب وولاؤهم هو للعراق، وقد أثبتوا ذلك خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. كما أن مواقفهم الوطنية معروفة منذ ثورة العشرين. فإيران لا تستطيع سياسياً أن تعتمد طائفياً على العراق ومن مصلحتها إعادة النظر في ذلك.

■ **ما هو تقييمكم للقوى السياسية في العراق.. الحكومة والمعارضة والمقاومة؟**

□ حسيب: كانت سياسة أمريكا عند احتلال العراق أن تُقيم العملية السياسية وأن تؤدي هذه العملية إلى قيام حكومة موالية لها تتوصل معها إلى اتفاقية أمنية للانسحاب من المدن والبقاء في القواعد. وفي هذه الفترة تقوم بتدريب الجيش وقوات الشرطة لتحل محلها عند انسحابها من المدن إلى قواعدها العسكرية في العراق، ويصبح دورها الإسناد الجوي للقوات العراقية بشكل أساسي.

وبالنسبة إلى العملية السياسية، فقد فشلت فشلاً ذريعاً؛ إذ إن الحكومة الحالية تحكم في المنطقة الخضراء فقط، وبحماية أمريكية، ومعظم الوزراء لا يستطيعون الذهاب إلى وزاراتهم، ونصف الوزراء مُستقيلون، وحتى الائتلاف الذي كانت تستند إليه الحكومة بدأ يتفكك، حيث انسحب من الائتلاف حزب «الفضيلة» و«التيار الصدري»، اللذان كان الائتلاف يضمهما مع المجلس الأعلى الإسلامي وحزب الدعوة. كما انسحبت كتلة «التوافق» والقائمة «العراقية» و«التيار الصدري» من الحكومة الحالية، وأمريكا غير قادرة حتى على إقامة حكومة بديلة من هذا الخليط.

بالإضافة إلى أنه كان المفروض أن تُشكَّل لجنة لإعادة النظر في ما يسمى «الدستور» وإدخال تعديلات عليه، كما نص «الدستور» على ذلك، وأن تقدم اللجنة تقريرها خلال ١٢٠ يوماً من تاريخ تشكيلها. وها هي سنة تقريباً مضت حتى الآن واللجنة لم تقدم التقرير النهائي، حيث هناك خلافات بينها تركتها للمجلس.. والمجلس مدد عمل اللجنة إلى آخر السنة مع أن المفروض أن تنتهي منها خلال ١٢٠ يوماً، وبعدما تبت الحكومة والبرلمان في التعديلات المقترحة، يجب أن تعرض هذه التعديلات على الاستفتاء خلال ٩٠ يوماً، وإذا ما قررت ثلاث محافظات وبأكثرية الثلثين رفض تلك التعديلات يُرفَض الدستور كله. إذاً العملية السياسية فاشلة، والحكومة غير قادرة على القيام بمسؤولياتها الأساسية في توفير الأمن والخدمات، ولا اللجنة الخاصة بتعديل الدستور أنجزت

عملها، ولا مجلس النواب ناقش تعديلات الدستور رغم انتهاء المدة المحددة، والاستفتاء معطل، لذلك فإن عملية تعديل الدستور متوقفة[16].

وإضافة إلى ذلك، أخفقت هذه الحكومة مع قوات الاحتلال في تحقيق الأمن في العراق... فالأمن في العراق متدهور.. أنا ذكرت لك بعض الإحصائيات حول الأمن في العراق، وثمة إحصائية إضافية أعدتها وكالة أنباء الأسوشيتد برس حيث تُبيّن أن التعزيزات العسكرية الأمريكية في العراق فشلت في تحقيق أي إنجاز ملموس على صعيد الأوضاع الأمنية، حيث تضاعفت محصلة ضحايا الهجمات الطائفية الدموية التي تجتاح العراق، كما أن العمليات العسكرية المتعددة لم تنجح في تحجيم الميليشيات. وأشارت الإحصائية إلى أن نصيب بغداد من الضحايا ما زال أكثر من نصف قتلى العراق برغم العمليات العسكرية الواسعة التي تنفذها القوات الأمريكية هناك وبرغم نشر ٣٠ ألف جندي أمريكي إضافي منذ شهر شباط/فبراير الماضي[17].

هذا ناهيك عن الهجرة إلى خارج العراق وفي داخله بعد الاحتلال، فقد تجاوز عدد العراقيين الذين اضطروا إلى الهجرة من العراق المليونين، ويقدر عدد الذين هاجروا داخل العراق من منطقة إلى أخرى بحوالي مليونين، أيّ تجاوز المجموع الملايين الأربعة. فأي حكومة تؤدي إلى هجرة هذا العدد الكبير من المواطنين يجب أن تستقيل، ولكن هذه «الحكومة» باقية، «والحكومة» والأمريكان يتحدثون عن هذه المسألة وكأنهم غير مسؤولين عن ذلك[18]. إن السبب الرئيسي لهذه الهجرة الواسعة هو فقدان الأمن والتجاوزات الطائفية الأخرى. وعلى «الحكومة» وقوات الاحتلال المسؤولة عن الأمن في العراق أن تعالج السبب الحقيقي للهجرة حتى يعود العراقيون إلى بلدهم، بدلاً من أن يحاولوا ترتيب بعض أوضاع المهجرين في الأردن وسورية ومصر. فبأي مقاييس ديمقراطية وحتى غير ديمقراطية في العالم يمكن تبرير هذه الهجرة؟ هذه حكومة فاشلة.

هذا ناهيك عن الخدمات، حيث خدمات الكهرباء متدهورة.. وفي بغداد الناس، حتى مؤخراً، كانت تحصل على الكهرباء لمدة ساعتين في اليوم، وأحياناً تنقطع الكهرباء لأيام[19].. والمياه

---

(١٦) من الغريب أن تشير الإدارة الأمريكية في تقريرها المقدم إلى الكونغرس في ١٤ أيلول/سبتمبر حول «تقييم المعايير» التي حدّدها الكونغرس إلى اعتبار أن «الحكومة» العراقية الحالية قد أنجزت بشكل مقبول ما هو مطلوب منها حول «معيار تعديل الدستور». انظر: «Benchmark Assessment Report,» (14 September 2007), pp. 11-12.
حيث يشير التقرير إلى «استكمال المراجعة الدستورية»! ومتناقضاً في ذلك مع ما جاء في التقارير الأخرى حول الموضوع نفسه.

(١٧) الأهرام، ٢٠٠٧/٨/١٧، نقلاً عن وكالة الأسوشيتد برس.

(١٨) وبحسب إحصائيات منظمة الصليب الأحمر العراقية فقد قفزت محصلة المهجرين العراقيين منذ بداية العام الحالي بأكثر من الضعف من (٤٤٧٣٣٧) شخصاً إلى (١,١٤) مليون شخص. وتشير وكالة أسوشيتد برس إلى أن هذه الإحصائيات تأتي مناقضة لتصريحات قائد تخطيط العمليات في هيئة الأركان المشتركة بالبنتاغون رتشارد شيرلوك التي أكّد فيها أن تراجع أعمال العنف في العراق يتواصل وأنه وصل إلى أدنى معدلاته منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٦. انظر: المصدر نفسه.

(١٩) حول أوضاع الكهرباء في العراق، انظر: James Janega, «After 4 Years, Electricity Still Luxury: Iraqi Struggles Endure Despite Billions Spent,» *Chicago Tribune*, 25/6/2007, p. 1, and Tina Susman, «Electricity Rationing in Iraq,» *Los Angeles Times*, 18/7/2007.

لا تزال في معظمها غير نقية، الأمر الذي جعل الكوليرا تنتشر، أولاً في المنطقة الكردية في العراق، حيث هناك، بحسب تقارير منظمة الصحة العالمية، ١٦ ألف حالة.. والحكومة تقول إنها مشتبهة فيها وغير ثابتة.. ثم انتقلت الكوليرا إلى بغداد، حيث أُعلنَ أمس (٩/١٨) وجود حالتين تم اكتشافهما في بغداد وربما تنتقل إلى مدن أخرى وسط تكتم رسمي[٢٠].. فالخدمات غير متاحة، وأسعار البنزين ارتفعت أكثر من ٥٠ مرة، والأسعار مرتفعة، ونسبة البطالة عالية[٢١].

هذا بالنسبة إلى العملية السياسية، أما بالنسبة إلى القوات الأمريكية التي من مسؤوليتها أن تفرض الأمن، فقد بلغ عدد قتلاها حتى تاريخ ٢٠٠٧/٩/١٧ (٣٧٧٣) والجرحى حوالى (٢٨) ألفاً[٢٢]، ونصفهم غير قادرين على العودة إلى الخدمة في القوات الأمريكية، وأكثر من ثلثهم مصابون بأمراض عقلية[٢٣]، كما ازدادت حالات الانتحار بينهم[٢٤]. وتجاوز عدد الذين فروا من الخدمة الـ ٤٠٠٠ جندي. ويواجه الجيش الأمريكي صعوبة في تطويع العدد اللازم من الجنود[٢٥]..

---

(٢٠) الزمان (بغداد)، ١٥ ـ ٢٠٠٧/٩/١٦.

(٢١) حول المؤشرات المهمة عن الأوضاع في العراق، انظر: Nina Kamp, Michael O'Hanlon and Amy Unikewicz, «The State of Iraq: An Update,» *New York Times*, 16/6/2007.

هذا إضافة إلى حالة الفساد المتفشية على جميع المستويات.

(٢٢) «Operation Iraqi Freedom (OIF), U.S. Casualty Status,» (Fatalities as of: 17 September 2007, 10 a.m. EDT), at: <http://www.defenselink.mil/news/>.

وكان عدد الجرحى بالتحديد هو (٢٧٨٤٨). ويشير أحد التقارير إلى أن أكثر من (٨٠٠) منهم قد فقدوا ذراعاً أو ساقاً أو أصابع يد أو رجل. وأن أكثر من مئة منهم قد أصبحوا عميان، وأن أعداداً منهم تحتاج إلى أنابيب ومكائن للإبقاء عليهم أحياء، وأن مئات منهم قد تشوهوا بالحرائق، وأن آلافاً منهم يعانون من جروح في الدماغ أو عقول متضررة، انظر: «High Survival Rates for Wounded in Iraq,» Associated Press, 24/6/2007.

هذا عدا عن عدد قتلى وجرحى المقاولين (Contractors) الموجودين مع القوات الأمريكية في العراق، حيث بلغ عدد القتلى بينهم، حتى نهاية عام ٢٠٠٦ حوالى ٧٧٠ قتيلاً و٧٧٦١ جريحاً ولا تنشر البنتاغون معلومات عن عدد قتلاهم وجرحاهم. انظر: Howard Witt, «America's Hidden War Dead,» *Chicago Tribune*, 26/3/2007, p. 1.

كما يقدر عدد هؤلاء المتعهدين بحوالى ١٨٠ ألفاً. انظر: القدس العربي (لندن)، ٢٠٠٧/٧/٥، ص ٣.

(٢٣) ذكر السيد غيتز وزير الدفاع الأمريكي في معرض ردّه على بعض الأسئلة، حول زيادة حالات الأمراض النفسية عند زيادة مدة البقاء في الجبهة القتالية، بأن «٣٨ في المئة من الجنود النظاميين، و٣١ في المئة من المارينز، و٤٩ في المئة من الحرس الوطني، و٤٣ في المئة من احتياطي المارينز، كان لديهم أعراض الكآبة، والقلق، ومشاكل نفسية أخرى خلال ثلاثة أشهر بعد عودتهم من الخدمة الفعالة». انظر: Simon Tisdal, «Troops Crashing under Stain of Combat in Iraq, Pentagon Told,» *The Guardian*, 22/6/2007.

(٢٤) تشير جريدة أخبار العرب الإماراتية، ٢٠٠٧/٩/٦، نقلاً عن تقرير للجيش الأمريكي عن حوادث الانتحار بين صفوفه خلال عام ٢٠٠٦، أن ٩٧ جندياً أمريكياً قد انتحروا في العام الماضي أثناء الخدمة أو بعدها في العراق وأفغانستان، وأن ذلك كان أكبر عدد من الجنود المنتحرين منذ عام ١٩٩١، أي منذ حرب الخليج ضد العراق، ولكن نظراً لانخفاض حجم الجيش الأمريكي الآن بالمقارنة بأوائل التسعينات فإن عدد المنتحرين عام ٢٠٠٦ يعد أعلى رقم منذ ٢٦ سنة.

كما يشير تقرير لمحطة (CNN) بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٦، أشار إليه العدد ٥٥ من دار بابل للدراسات الإعلامية، أن معدلات الانتحار بين الجنود الأمريكيين ارتفعت بنسبة تصل إلى ١٥ في المئة، خلال عام ٢٠٠٦، مقارنة بالعام السابق (٢٠٠٥).

(٢٥) «الجيش الأمريكي فشل في تطويع العدد اللازم من الجنود خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو،» القدس العربي (لندن)، ٢٠٠٦/٧/١١، ص ٣.

والقوات الأمريكية غير قادرة على أن تدرب قوات عراقية كافية لتحل محلها(٢٦). ويشير أحد التقارير إلى أن الوحدات العراقية من الجيش العراقي، التي كانت قادرة على العمل منفردة، تراجع عددها، كما يفتقر «الجيش العراقي» الذي أنشأه الأمريكان إلى السلاح(٢٧).

فبالتالي العملية السياسية فاشلة والجيش الأمريكي تزداد خسائره، والأمريكيون عجزوا عن تشكيل قوات أمنية عراقية تستطيع أن تحل محلهم، وليس لديهم خيار غير الانسحاب آجلاً أو عاجلاً.

■ إذاً إلى أين تسير العملية السياسية في العراق؟

□ حسيب: ليس أمام إدارة بوش إلا أن تعترف بالهزيمة.. وتصل إلى حل الانسحاب من العراق.. بطريقة تجعلها «هزيمة مشرفة»!

■ مع حكومة المالكي؟

□ حسيب: كلا.. المالكي لا يقدر ولا يضمن تنفيذ ما يتفق عليه مع أمريكا. على أمريكا أن تتفق مع القوى الوطنية المقاومة للاحتلال، سواء كانت مقاومة مسلحة أو سياسية، وتذهب للأمم المتحدة لتسلمها الملف وتستعين بقوات عربية حتى إعادة بناء الجيش العراقي. فإما أن تتقدم بهذا الحل إدارة بوش الحالية، وإما أن يتبنى الديمقراطيون هذه السياسة وهم متبنونها من حيث المبدأ. ولكن سرعة تحقيق هذا الخيار للانسحاب يعتمد على المقاومة.. المقاومة بحاجة إلى تكثيف عملياتها أكثر في الميدان وصولاً إلى التأثير على الإدارة الأمريكية داخل أمريكا. كما أن ذلك يعتمد أيضاً على المقاومة السياسية وإلى أي مدى تستطيع المقاومة السياسية غير المسلحة أن تقوم بالتوافق فيما بينها لتساهم في عملية تحرير العراق، حيث لا يستطيع أي تيار وطني عراقي معاد للاحتلال أن يقومْ بهذا العمل بمفرده.. ولا بد للتيارات الرئيسية، أي التيار القومي العروبي والتيار الإسلامي العروبي والتيار اليساري العروبي والتيار الليبرالي الوطني في العراق، أن تجتمع في كتلة تاريخية موجهة لهذا الغرض.. ولقد بدأت محاولة أولية في العراق في هذا الاتجاه؛ ففي ٢٠ حزيران/يونيو الماضي اجتمع أكثر من ١٠٠ شخصية عراقية من تلك التيارات وشكلوا «التحالف العراقي للتحرير والبناء»، وأقروا برنامجاً سياسياً لهم ولديهم موقع خاص على الإنترنت ويعملون داخل العراق وخارجه. إن هناك حاجة لتوسيع هذا التحالف ليشمل كل القوى السياسية المعارضة للاحتلال والمؤمنة بالديمقراطية، وهناك محاولة لعقد اجتماع بعد العيد المقبل يضم القوى السياسية المعادية للاحتلال لإيجاد جبهة وطنية تشمل هذه القوى كلها.

---

(٢٦) على سبيل المثال لا الحصر، انظر: David S. Cloud and Thom Shanker, «Gaps in Training Iraqi Forces Worry Top U.S. Commanders,» *New York Times*, 14/7/2007, p. 5.

(٢٧) انظر: Molly Hennessy-Fiske, «Lack of Equipment Hampers Iraqi Army,» *Los Angeles Times*, 28/8/2007.

■ من هذه هي القوى المعارضة للاحتلال الآن؟

□ حسيب: هناك التحالف العراقي للتحرير والبناء، والتيار القومي العربي، وحزب البعث، والمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي، وهيئة علماء المسلمين، وحزب الإصلاح وقوى أخرى سياسية صغيرة في هذا الاتجاه.

■ وبالنسبة إلى أوضاع جماعة التوافق وعلاقتها بالحكومة.. كيف تقيّم ذلك؟

□ حسيب: يجب أن نفرق بين القوى العراقية التي جاءت مع الاحتلال، والقوى التي انضمت إلى العملية السياسية بعد الاحتلال. التيار الصدري والتوافق (وضمنها الحزب الإسلامي العراقي) وجبهة الحوار انضموا بعد الاحتلال للعملية السياسية، وتبين لهم بشكل واضح إلى أي مدى حقق انضمامهم للعملية السياسية نتائج إيجابية، ومنها توفير الحماية لهم.

أنا أتيحت ليَ مؤخراً فرصة في دمشق للقاء الدكتور عدنان الدليمي رئيس «التوافق» والدكتور صالح المطلق (رئيس جبهة الحوار) على انفراد، وكان لقاءً غير مخطط له.. وقد سألت الدكتور عدنان الدليمي، وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة اجتهادهم للالتحاق بالعملية السياسية، إلى أي حد حققت مشاركتهم في العملية السياسية الأهداف التي كانوا يطمحون إليها[٢٨]؟.. وقال فشلنا في تحقيقها. وسألته أنه مع افتراض حسن النية في مشاركتكم في العملية السياسية، ولكن بعد فشلكم في تحقيق ما كنتم تتوقعونه، فما هو مبرر استمراركم بالعملية السياسية بعد أن وصلتم إلى قناعة بالفشل؟ وقد وعد بطرح موضوع الانسحاب من العملية السياسية مع جماعته بعد عودته إلى بغداد. وقد طرحت التساؤل نفسه مع الدكتور صالح المطلق والذي قال إنه مستعد وجماعته للاستقالة من مجلس النواب إذا وافق «التوافق» كذلك على الانسحاب من العملية السياسية!

وعلى هذه الجهات، بما فيها التيار الصدري، الانسحاب من العملية السياسية للمساهمة بالاسراع في إنهاء الاحتلال. هذه هي بعض الأشياء المطلوبة للتعجيل في إنهاء الاحتلال.

■ كثير من العراقيين الذين يشاهدونكم في التلفزيون، يريدون، بعد أن سمعوا تقييمكم لموازين القوى ولأداء الحكومة، معرفة وجهة نظركم، ماذا تريد أنت للعراق، وما هي خطة العمل التي يمكن أن تقود العراق للخروج من أزمته الحالية، ومن هي القوى الكفيلة بتنفيذ هذه الخطة، وما هي النتائج التي يمكن أن تترتب على تنفيذ تلك الخطة؟

□ حسيب: سبق لي أن أطلقت قبل سنتين مبادرة بهذا الاتجاه. أنا برأيي أن الإدارة الأمريكية وصلت إلى فشل، باعتراف كل الأطراف الأخرى والمنظمات الدولية، وحتى وزير خارجية فرنسا تكلم مؤخراً عن «هزيمة» الولايات المتحدة في العراق. أنا أعتقد، وكما طرحت في مبادرتي، أن على الولايات المتحدة أن تسلم الموضوع كله للأمم المتحدة، أي إلى مجلس الأمن، وأن يشكل

(٢٨) قام الجيش الأمريكي بتفتيش مسكن الدكتور عدنان الدليمي، رئيس «التوافق»، واعتقل بعض حراسه رغم أنه يتمتّع بالحصانة النيابية!! كما تم اغتيال عدد من أقرباء الأمين العام للحزب الإسلامي المشارك في «التوافق».

مجلس الأمن حكومة عراقية مؤقتة انتقالية لمدة سنتين وبصلاحيات تشريعية وتنفيذية كافية مع مجلس استشاري، والاستعانة مؤقتاً بقوات عربية، وقد تكون الأكثر عملية قوات سورية أو قوات عربية من الدول التي لم تشجع ولم تسهل احتلال العراق، مثل سورية ولبنان وتونس والجزائر والمغرب... إلخ، وخلال الستة الأشهر الأولى من المرحلة الانتقالية يعاد تكوين الجيش العراقي السابق ومن ثم تنسحب القوات العربية بعد إعادة تكوين الجيش العراقي. وخلال الفترة الانتقالية في السنة الثانية يتم إعداد قانون للانتخاب، ويجري الانتخاب وبإشراف دولي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، وبالتالي فإن المجلس الذي سيتم انتخابه يضع دستوراً للعراق يعرض على الاستفتاء، ثم يُنتخب رئيس للجمهورية وتبدأ العملية السياسية بتشكيل حكومة جديدة، بدل الحكومة الانتقالية، على ضوء نتائج الانتخابات.

■ **إذا لم تأخذ أمريكا بهذه النصيحة ولم تسلم الأمر للأمم المتحدة، ما الذي سيحدث؟**

□ حسيب: أنا أعتقد أنه في هذه الحالة سوف تلجأ المقاومة إلى عملية تحرير المدن، مثل الموصل وصلاح الدين والأنبار وبغداد وديالى وربما غيرها. إن ما يهمني ويقلقني ليس عملية التحرير من الاحتلال، بل الفترة التي تلي التحرير من الاحتلال وأن ينتقل العراق بعد ذلك إلى حكم ديمقراطي، حيث ليس من المؤكد أن عملية تحرير المدن والسيطرة التامة للمقاومة ستؤدي إلى حكم ديمقراطي في العراق، لأن أطراف المقاومة لديهم أيديولوجيات مختلفة، وليس لديهم إرث أو ممارسة ديمقراطية.. أنا سعدت كثيراً بالنداء الذي وجهته هيئة علماء المسلمين إلى المقاومة[٢٩]، في رسالة مفتوحة في ٢٠٠٧/٩/٥، وتضمنت الفخر بالمقاومة والنصح والتوجيه، وهو نداء على درجة عالية من الوعي والمسؤولية.

يقول النداء: عدة مآلات ستنهي الأحوال عليكم بالتفكير بها وعدم إهمالها ومنها مآلان هما في غاية الخطورة:

«الأول: أن يقطف ثمرة الجهاد والمقاومة غير أصحابها الشرعيين».

«الثاني: الاقتتال بين الفصائل».

ثم يمضي النداء بتوجيه التحذير والنصائح للمقاومة.. يقول:

أولاً: يجب أن تدركوا حقيقة مهمة للغاية، وهي: أنكم لستم وحدكم من يمثل الشعب العراقي، وأصحاب المشروع الجهادي فيه، مع الإقرار بأنكم قلبه النابض، وفي مقدمته، وأصحاب ركنه الأعظم، لأن العمل المقاوم لا يتوقف نجاحه على وجود ثلة مباركة تحمل السلاح ضد العدو، بل تقف وراء ذلك مجموعة من العوامل، تساهم مجتمعة في إنجاح مثل هذا المشروع العظيم.

---

(٢٩) نصّ الرسالة المفتوحة الموجهة من هيئة علماء المسلمين إلى المجاهدين المرابطين الصابرين على أرض العراق. انظر الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة علماء المسلمين، <http://www.iraq-amsi.org>. وأنا أشير إلى خلاصات منها.

ومن ذلك: البيئة الحاضنة للعمل الجهادي المقاوم، التي من دونها يغدو العمل مستحيلاً.

ومنها: الجهات الممولة لهذا العمل، التي تعد ـ بكل المقاييس ـ عصب الحياة له... إلخ.

ومنها: القوى السياسية وغير السياسية الرافضة للاحتلال، والمقاومة لمشاريعه في البلاد، التي نأت بنفسها عن أن تساهم في أية مرحلة من مراحل الاحتلال في إنجاح المشروع الأمريكي ولم تروج له، والتي ارتفع لها صوت في التنديد بالمحتل وكشف أوراقه، ودعم فعالياتكم في الجهاد بكلمة في فضائية، أو مذياع، أو في جريدة أو مقالة في صحيفة أو على مواقع الإنترنت، أو خطاب في ملتقى شعبي أو دولي... إلخ.

ومنهم: أصحاب الوظائف والأعمال والكفاءات من السلك العسكري والمدني بكل صنوفهم، الذين رفضوا العمل في ظل الاحتلال، والذين يملكون من القدرة والكفاءة ما يمكنهم من العمل في مؤسسات (الدولة) التي أنشأها المحتل، ولكنهم لم يفعلوا، وآثروا البعد، وعدم تقديم أي دعم أو تأييد لمشاريع المحتل، وكان لمقاطعتهم الأثر الكبير في الحيلولة بين المحتل وبين تأسيس دولة تمكنه من البقاء، هم الآخرون شركاؤكم في هذا المشروع.

ومنها: عامة الشعب بكل طوائفه وأعراقه، من الذين لم يتواطأوا مع المحتل ولا مع عملائه، وصمدوا على الظروف الصعبة التي تمرّ بالبلاد... وإذاً حين يكون هؤلاء شركاء لكم جميعاً، فلا يمكنكم ـ وهذا ما قصدنا بيانه من هذا العرض ـ أن تتجاهلوا إرادتهم في رسم مستقبل العراق... إلخ.

ثانياً: لا بد أن تضعوا في عين الاعتبار حال اختياركم أي مشروع سياسي خصوصية المنطقة، والوضع الدولي القائم، وتصور ذلك على حقيقته وواقعه... وبالتالي لا يستطيع أي قادم إلى سدة الحكم في هذه البلد أن يتجاهل المحيط من حوله، أو الوضع الدولي القائم فيه في عصره... إلخ.

وثالثاً: المقاومة وحدها لا تستطيع أن تبني دولة، وهذا لا يقدح في كفاءتها، فهي جزء من كل، والدولة إنما تقوم بالكل... إلخ. وليس كل من حمل السلاح يصلح لإدارة دولة... إلخ.

وهذا يضعكم أمام أمرين: الأول: أن تعملوا على كسب ثقة جميع المخلصين والشرفاء من كل أبناء الشعب على اختلاف وظائفهم، وأعراقهم، وأديانهم، وتمدوا الجسور معهم... إلخ.

الثاني: لا بد أن تنبهوا أخوانكم في الجهاد أنه ليس كل من حمل السلاح في وجه العدو قادراً على أن يتسلم شأناً من شؤون الدولة، سياسياً كان أم عسكرياً أم مدنياً... إلخ.

رابعاً: يفترض لضمان نجاح المشروع السياسي الذي يقع اختياركم عليه، أن يكون له نموذج تم تطبيقه، ومعرفة مواطن القوة والضعف فيه على نحو تجريبي، أو تكون لديكم نماذج عديدة قابلة للانتفاع منها والتعويل على تجربتها... إلخ.

وأخيراً وليس آخراً: نوصيكم خيراً بهذا الشعب من شماله إلى جنوبه، وبكل أطيافه وطوائفه، وأنكم أهل لذلك.

■ إذاً أنت منشغل بمستقبل العراق وإذا نجحت المقاومة في العراق ما الذي سيجري فيه وهل سيتجه نحو الديمقراطية أم لا؟..

□ حسيب: وهنا أهمية قيام جبهة وطنية لكل القوى المناهضة للاحتلال والمؤمنة بالديمقراطية.

■ هل أنت متفائل في إمكانية تشكيل مثل هذه الجبهة الوطنية؟

□ حسيب: نعم.

■ هل هناك مقومات لقيامها أم أن هناك انقسامات كثيرة في الساحة العراقية لا تسمح بقيامها؟

□ حسيب: أعتقد أنه بعد العيد سيعقد الاجتماع لقيام الجبهة، ليس في دمشق، حيث كان من المفروض أن يعقد الاجتماع في دمشق خلال الأسبوع الأخير من شهر تموز/يوليو الماضي، وفي اللحظة الأخيرة غيرت دمشق رأيها.. وسيتم الاجتماع في بلد عربي آخر. ليس فقط الجبهة الوطنية مطلوبة بل المطلوب أيضاً من كل العراقيين بمختلف مواقعهم وحيثما كانوا أن يساهم كل واحد منهم بالعمل في المجالات التي يستطيعها وأن يأخذ هو المبادرة في ما يستطيع عمله لمقاومة الاحتلال وتحرير العراق.

■ هل هناك مقومات موضوعية حقيقية تدعو إلى تفاؤلك الدائم بشأن العراق؟

□ حسيب: الدراسات المستقبلية تقول إن المستقبل ليس قدراً، وأن هناك خيارات وبدائل مختلفة للمستقبل، وهناك خيارات أفضل من خيارات أخرى، واختيار الخيار الأفضل يعتمد على مدى رغبتنا وقدرتنا على دفع الثمن المطلوب. أنا متفائل لأن هناك قوى داخل العراق، وفي المقدمة المقاومة الوطنية المسلحة والسياسية. كما أن في فشل العملية السياسية، وكذلك خسائر الجيش الأمريكي وفشلهم في تدريب وتكوين قوات أمنية عراقية تحل محلهم، كل ذلك مؤشرات تقنعني بأن أكون متفائلاً بأن النصر قريب.

■ بالنسبة إليك شخصياً ما هو الحافز الذي يجعلك في قلب تلك الجهود ومستمراً بالعمل والمبادرة؟

□ حسيب: هناك أغنية عراقية تقول:

إلّـــلـــي(*) يـضـيّـع ذهـب	بـسـوق الـذهـب يـلـكـاه(**)
وإلّـلـي مـضـيـع وِلِـــفْ(***)	يـمـكـن بـعـد شـهـر يـنـسـاه..
بَـــسْ(****) إلّـلـي مضيع وطن	ويـــن الـــوطـــن يـلـكـاه؟!

(*) إلّلي باللهجة العراقية تعني «الذي».

(**) يلكاه باللهجة العراقية تعني «يلقاه».

(***) الولف يعني «الحبيب».

(****) بَسْ تعني «ولكن».

أنا مهتم بشيء اسمه الوطن في العراق، وأهميته ليست للعراق فقط بل للأمة العربية كلها.

■ إن شاء الله نرى العراق حراً بسيادة حقيقية.

□ حسيب: شكراً.

■ كان هذا حواراً مباشراً قدم من قبل قناة «المستقلة» في لندن مع الكاتب والمفكر القومي الدكتور خير الدين حسيب، أرجو أن تكونوا قد وجدتم فيه وجهة نظر حول الأوضاع في العراق.

الفصل الخامس والعشرون

جولة أفق عربية(*)

■ د. محمد الهاشمي الحامدي (مدير فضائية «المستقلة»): مشاهدينا الكرام في كل أرجاء الدنيا، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أهلاً وسهلاً ومرحباً بكم إلى هذا اللقاء الحواري الفكري الإخباري الجديد، أقدمه لكم على الهواء مباشرة من قناة المستقلة في لندن. ضيف الندوة هذا اليوم هو المفكر العربي والعراقي الدكتور خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. وموضوع النقاش هو تقديم د. خير الدين حسيب ورأيه في تطورات الأحداث في لبنان وفلسطين وفي موطن رأسه: العراق. لكننا نبدأ الحوار بالسؤال عن أوضاع مركز دراسات الوحدة العربية.

أرحب بكم جميعاً وأرحب بالدكتور خير الدين حسيب.

دكتور أهلاً وسهلاً بك في لندن في المستقلة.

□ د. حسيب: شكراً أخ الحامدي. وسعيد أن أكون مع المستقلة، وحريص إذا كان عندي أي جديد أن أقوله من خلال «المستقلة».

■ أولاً، ما أخبار المركز؟

□ د. حسيب: مركز دراسات الوحدة العربية مرّ بأزمة مالية شديدة خلال السنة الماضية، وكانت هناك محاولات «لتجفيف المنابع»، ولا أريد ذكر التفاصيل، لكن كانت هناك محاولات، ووصلنا

(*) نصّ المقابلة التي أجراها محمد الهاشمي الحامدي مع د. خير الدين حسيب على قناة «المستقلة» الفضائية في لندن مساء يوم ٢٠٠٨/٥/٢٧. وقد نُشِرَت في: المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٣ (تموز/يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٠٣ ـ ١٣٠.

إلى مرحلة لم يكن بإمكاننا أن نسدد الفواتير لأول مرة منذ ٣٠ عاماً. ونتيجة هذا الوضع، تطوع مشكوراً الرئيس سليم الحص والرئيس حسين الحسيني و١٣ شخصية عربية أخرى، ووجهوا نداءً عاماً لإنقاذ المركز، وفوجئنا بالحصيلة، إذ كانت حصيلة التبرعات أكثر من أربعة ملايين دولار؛ وبهذا سددنا ديوننا، وكل الوقفيات التي كنا قد اضطررنا للتصرف بها، وسددنا أيضاً ثمن البناية التي انتقل إليها المركز.

المركز الآن ينطلق انطلاقة كبيرة، وبدأنا منذ أول العام الحالي بإصدار مجلة انكليزية من لندن، من دار روتلدج (Routledge)، واسمها (*Contemporary Arab Affairs*)، أي **شؤون عربية معاصرة**، وصدر العدد الثاني منها. الفكرة من المجلة هي أن معظم ما كان يكتب وينشر عن البلاد العربية في الغرب عموماً، كان من قبل أشخاص من الغرب أو من خارج البلاد العربية. ونشعر أنه قد آن الأوان لكي يقرأ الغرب وغيره عن البلاد العربية من خلال كتّاب عرب.

بدأنا هذه التجربة، وهي الحمد الله تجربة ناجحة، ولدينا مواد لعددين قادمين. واستكملنا هذه التجربة بمحاولة أخرى، إذ أصدر المركز حتى الآن ٦٥٠ دراسة باللغة العربية، وقررنا أن نختار عدداً من هذه الدراسات لتترجم وتنشر بالإنكليزية، واتفقنا مع دار نشر في لندن آي. بي. توريس (I. B. Tauris)، على ترجمة ونشر ستة كتب من كتبنا باللغة الإنكليزية، وسيكون هذا برنامجاً سنوياً نأمل أن يصل في السنة القادمة إلى عشرة كتب.

إضافة إلى هذا، سنعلن قريباً جداً المسودة الخامسة **للمشروع الحضاري النهضوي العربي**، وسيرسل إلى عدد كبير من المفكرين والسياسيين والممارسين لإبداء الرأي حوله، وستعقد ندوات في بعض العواصم العربية الرئيسية حوله، ونأمل قبل نهاية السنة، أن نستفيد من المدخلات التي ستأتي ونعلن المشروع الحضاري النهضوي بشكله الأخير.

وكنّا عام ١٩٧٩، قد قمنا بدراسة ميدانية حول «**اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية**»، وقد مضى على ذلك حوالى ٣٠ عاماً، وسنقوم بدراسة ميدانية جديدة حول «**اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة العربية والديمقراطية**»، وسنرى إذا كانت القومية العربية ماتت أو أن الناس لا تزال تذكرها بخير وتطمح إليها.

لدينا كذلك مشروع حول «**كيفية صنع القرار في البلاد العربية**»، وأخذنا عشر دول عربية، ويوجد فريق قام بالدراسة، ونأمل بنشرها قبل نهاية العام. كما لدينا عدد آخر من المشاريع الطموحة في المركز، منها فريق يقوم باستشراف مستقبل الوطن العربي حتى عام ٢٠٣٠، وهو تحديث للمشروع السابق الذي أنجزه المركز في أواخر الثمانينيات حول «**استشراف مستقبل الوطن العربي**»، ونأمل الانتهاء منه خلال العام القادم. وللذين حاولوا تجفيف المنابع أحب أن أقول لهم، إن المركز خرج من الأزمة ومستمر في العمل ويتوسع.

■ موتوا بغيظكم.

□ د. حسيب: أنت قلت ذلك، ولست أنا!

■ المشروع الحضاري العربي الذي تعدّون له، هناك من يقول د. خيري إن العرب توحدوا لأول مرة في القرن السابع الميلادي، في بعثة النبي عليه الصلاة والسلام؛ وعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عزّز هذه الوحدة ونشرها؛ خلفاء بني أمية وبني العباس، ورغم كل التجاوزات أو التقصير حافظوا عليها تحت الراية الإسلامية؛ وفي أوقات الضعف عرف صلاح الدين الأيوبي كيف يحافظ عليها، حتى الذين دخلوا في الأمة العربية والإسلامية في مصر حافظوا عليها، وكذلك الذين رفعوا راية الإسلام تحديداً كانوا بوضع ينسجم مع هذه الأمة، بمن فيهم الذين خسروا بعض المعارك مثل عمر المختار وأمثاله، حيث نجد أن هذه الروح تستنهض الأمة وتستحث الجماهير على الدفاع عن نفسها والتمسك بهويتها الجامعة، ومن دون هذه الراية، فإن القومية العربية بشكل عام، مهما حاولت، ومهما اتجهت إلى منظومات علمانية متشدّدة، أو منظومات علمانية معتدلة، لن تستطيع أبداً أن تلمس هذا الاتجاه. وآخر ما يستشهدون به يقولون حزب الله وإيران، العرب كلهم يريدون مشروع الأمس، وحسن نصر الله يقول إنه ملتزم بتعليمات خامنئي والولي الفقيه. لكن العبرة في الموضوع هو الراية الدينية. أنتم في المركز ألا تخشون من إغفالكم لهذا الموضوع، أو تناولكم إياه فقط من الجانب البحثي؟ أم هل أضعتم فرصاً كثيرة لدفع فكرة وحدة الأمة؟

□ د. حسيب: دعنا أولاً نتحدث عن قضية الوحدة، إذا استبعدنا الجانب الأيديولوجي والفكري والعاطفي، العالم كله متجه نحو وحدات كبيرة انطلاقاً من «المصلحة» وصعوبة أن تنافس الكيانات الصغيرة (حتى لو كانت في حدود خمسين مليون نسمة ومتقدمة صناعياً) في عالم العولمة. أوروبا التي كان بين بعض دولها حروب، ولديها لغات مختلفة وتاريخ مختلف، وخلال ال ٥٠ سنة الأخيرة التقت مع بعضها البعض، أولاً في «مشروع الحديد والصلب»، ثم تطورت إلى «الجماعة الأوروبية»، ثم إلى «الاتحاد الأوروبي». الولايات المتحدة التقت مع كندا والمكسيك وعملوا منطقة الـ «نافتا» للتجارة الحرة. وفي جنوب شرق آسيا حصلت تجمعات مماثلة كذلك. وتتجه أمريكا اللاتينية إلى اتجاه مماثل الآن. هذا هو التوجه المستقبلي للعالم، فالكتلة البشرية التي تقل عن ٣٠٠ مليون، ليس لها مستقبل في أن تنافس في هذا المحيط العالمي.

إذاً، نحن ما يجمعنا هو أكثر من المصلحة، هناك تاريخ مشترك، ولغة مشتركة، ومصير مشترك، ولكن السبب الرئيسي في عدم وحدتنا هو غياب الديمقراطية في البلاد العربية، فالشعوب لا تقرر مصيرها، إنما الأنظمة هي التي تقرر مصيرها، ولذلك يغلقون الحدود أحياناً، وفي أحيان أخرى يمنعون تصدير النفط... إلخ، هذه «مشكلة أنظمة»، وليست «مشكلة فكر».

■ لكن الشعوب نفسها إذا أتيحت لها، مثلاً بين الجزائر والمغرب الحدود مغلقة، الكويتيون ينتخبون انتخابات حرة حقيقية، لكن «البدون» في الكويت لا يهتم بهم الناخبون الذين يسمح

لهم بالتصويت، يعني الديمقراطية ليست ضمانة، ولكن قد يكون الإسلام بالنسبة إلى البيئة العربية ضمانة أكبر.

□ د. حسيب: الديمقراطية ليست كافية وحدها، وهي كما تسمى بالتعبير التراثي: شرط ضرورة، ولكنها ليست شرط كفاية، ومن دونها لا يمكن الوصول إلى الوحدة، ولكنها لا تكفي وحدها. وأنا أعتقد أنه يجب أن ننطلق الآن في أي مشروع وحدوي من اعتبارات المصلحة في الدرجة الأولى، فإذا تركنا أي اعتبارات أخرى، فإن البلد العربي الذي لديه مصلحة يلتقي مع بلدان عربية أخرى لديها مصلحة مشتركة. وليس المقصود بالوحدة «دولة اندماجية» واحدة، فهذا لم يعد مطروحاً، فمنذ مشروع استشراف المستقبل العربي الذي قام به المركز في أواخر الثمانينيات[1]، تكلمنا على مشروع «وحدة اتحادية».. أي اتحاد فدرالي. كما أنه ليس من الضروري أن تتحد الدول العربية كلها مرة واحدة، فمن تجد لديها مصلحة مشتركة فلتتحد، والآخرون إذا رأوا أن العملية ناجحة ولديهم مصلحة بإتمامها فليلتقوا.

■ **مصر وسورية والعراق، كل بلد من هذه البلدان الثلاثة المهمة يسير في اتجاه؛ فالعلاقات المصرية ـ السورية فاترة جداً؛ العراق يعود باتجاه إيران.**

□ د. حسيب: أنت تتكلم على أنظمة، ولكن أنا أتكلم على شعوب. مهما طال الزمن.. فالشعوب ستفتش عن مصلحتها وتتجه نحو مصلحتها.

■ **سؤالي الرئيس لك كان، الشعوب يحركها الإسلام؟**

□ د. حسيب: نأتي إلى موضوع الإسلام. لقد كان من أوائل الندوات التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية بعد بدء عمله كانت عن «القومية العربية والإسلام» عام ١٩٨٠[2]، وانتهينا فيها إلى أن أحد المحتويات الرئيسية للقومية العربية هي الحضارة العربية الإسلامية. فالإسلام دين وحضارة، وأحد المكونات الرئيسية للمحتوى الحضاري للقومية العربية هو الجانب الحضاري من الإسلام.

وفي عام ١٩٨٩ عقدنا في القاهرة ندوة كان لها تأثيرات مهمة فكرية وسياسية[3]، حيث أجرينا حواراً «قومياً ـ دينياً»، وسمي كذلك، وليس «حواراً قومياً ـ إسلامياً» حتى لا يفهم أن القوميين ضد الإسلام، وكانت الندوة نقطة تحوّل ما بين التيارين، وكانت معظم التيارات ممثلة في هذه الندوة.

---

(١) انظر: مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٢) انظر: القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٨).

(٣) انظر: الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ٢٠٠٧).

بعدها عقدنا المؤتمر القومي ـ الإسلامي، وأعددنا برنامجاً مشتركاً بين القوميين والإسلاميين واتفقوا فيه حول الديمقراطية والتعدّدية السياسية، كما اتفقوا حول الوحدة العربية حتى لو كانت بالنسبة إلى الإسلاميين مرحلة إلى وحدة أكبر؛ كما اتفقوا على الموقف من أمريكا، وعلى القضية الفلسطينية، وعلى برنامج عمل فكري وسياسي ... إلخ. لذلك فكون أن هناك مجموعات صغيرة تغرّد خارج السرب، فذلك لا يشمل كل التيار القومي. ومؤخراً في كانون الأول/ديسمبر الماضي (٢٠٠٧)[٤]، كانت لدينا جولة ثانية من الحوار القومي ـ الديني في الإسكندرية.

■ **ولكن ألا يزعجك، ويسترعي الانتباه أن الأحزاب القومية في الدول العربية ليس لها وجود حقيقي في الانتخابات التي تجري، مع أن الانتخابات منقوصة النزاهة. في المغرب، مثلاً، هناك حراك سياسي، ونستطيع أن نرى أن الإسلاميين واليساريين بدرجات ما يتنافسون، ونرى ذلك في انتخابات الكويت، والانتخابات المصرية، الذين يرفعون الراية القومية بشكل مجرد.. حضورهم السياسي ضعيف، مع أن الفكرة الوحدوية موجودة عند الأحزاب الأخرى القومية المتنافسة في الساحة؟**

□ د. حسيب: دعنا نتكلم على وقائع ومعلومات، ولا نتكلم على انطباعات. ولنأخذ الانتخابات المصرية الأخيرة مثلاً، فإن عدد الذين شاركوا في الانتخابات كان ٢٣ في المئة من مجموع الذين يحق لهم التصويت، ونستطيع أن نفترض أن النظام الحاكم وحزبه، أي الحزب الوطني، جنّد كل من يستطيع تجنيده للمشاركة في الانتخابات، وأن الإخوان المسلمين جنّدوا بدورهم كل من يستطيعون أن يجنّدوهم، وكانت النتيجة أن من بين الـ ٢٣ بالمئة الذين شاركوا في التصويت كان ثلثان منهم للحزب الوطني، وثلث للإخوان؛ يعني أن الإخوان المسلمين أخذوا ٨ بالمئة من مجموع الأصوات.

■ **لكن القوميين شاركوا ولم يحصلوا على مقعد واحد أو حتى مقعدين؟!**

□ د. حسيب: جيد.. جيد. ولكن دعنا نستكمل.. أنا قلت هذا الكلام وتحدثت به مع المرشد العام للإخوان المسلمين، ووافقني عليه، وكان ذلك في القاهرة؛ فإذا جرت انتخابات حرة، وأتت مجموعة جديدة ببرنامج يلقى قبولاً عند الناس، والمشاركة زادت من ٢٣ إلى ٥٠ بالمئة، فهذا معناه أن لا الإخوان المسلمين، ولا الحزب الوطني ينجحان في الحصول على الأكثرية، لأن الانتخابات الأخيرة التي جنّدوا فيها كل من يستطيعون تجنيده، بيّنت أن للحزب الحاكم حوالى ١٥ بالمئة، وللإخوان المسلمين ٨ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين.

---

(٤) نُشِرَت أعمال الندوة ضمن كتاب: الحوار القومي ـ الإسلامي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨).

■ **وفي المغرب؟ أقصد بين اليسار والإسلاميين؟**

□ د. حسيب: الأحزاب القومية تعاني نتائج فشل وأخطاء وخطايا الأنظمة التي كانت محسوبة على القومية.. مثل ليبيا، وسورية، والعراق... إلخ.

❁ ❁ ❁

■ **المهم أن هذا السؤال هو ضمن المحور الأول، وهو المشروع الفكري للمركز، ولكن بما أن الموضوعات كثيرة، وبما أنك قادم من لبنان، اسمح لي أن أنتقل إلى لبنان، فهناك من يقول إن اتفاق الدوحة الأخير كرّس للمرة النهائية هيمنة إيران الحقيقية الفعلية المطلقة على لبنان، فكيف ترى الوضع هناك في لبنان؟**

□ د. حسيب: هناك محاولة دولية وإقليمية للتقليل من أي انتصار عربي، وأن نعزي هذا إلى أطراف أخرى. أنا لن أتدخل في الأمور الداخلية اللبنانية، لأن طبيعة وجودنا وعملنا في المركز تقتضي ذلك. لكن سأتكلم على أهم نتائج هذه القضايا. لا أشك في أن هناك تيارين ـ ليس في لبنان فحسب، بل على الصعيد العربي ـ أحدهم مع المقاومة ومع الموقف ضد سياسات أمريكا ومع التحرير؛ وتيار ثانٍ، مع افتراض حسن النية، يرى أنه بالحوار والمفاوضات مع أمريكا يمكن تحصيل ما نريد. ولا شك في أن ما حصل في لبنان من أحداث أخيرة، وما تُوّج في اتفاق الدوحة، كان انتصاراً لفريق المقاومة أي الفريق الأول. فرئيس الجمهورية أولاً الذي تم اختياره، كان في الأصل مرشحاً للمعارضة: وثانياً حكومة الوحدة الوطنية التي حصل الاتفاق عليها وستشكل، حصلت فيها المعارضة على الثلث الضامن، أي ١١ وزيراً من مجموع ٣٠ وزيراً. والكثيرون لا يعرفون معنى الثلث الضامن، ولذلك سأشرح ذلك. فبحسب الدستور اللبناني هناك قضايا يصادق عليها مجلس الوزراء بالأغلبية، وقضايا أخرى رئيسية يحتاج فيها إلى الثلثين، فبالتالي الثلث الضامن هو الذي تستطيع المعارضة بموجبه الاعتراض على قرار أساسي ما، فلو افترضنا وجود ٣٠ وزيراً، وكان ٢٠ وزيراً من هؤلاء يؤيّدون الحكومة في أي قرار، فعندها يفوز قرار الحكومة بأكثرية الثلثين، أما إذا كان للموالاة ١٩ وزيراً فقط يؤيّدون الحكومة، فلا يستطيعون المصادقة على القرار. فالثلث الضامن معناه أن ما تسمى الآن المعارضة لديها الإمكانية للاعتراض وعدم الموافقة على أي قرار من القضايا الرئيسية التي قد لا توافق عليها. ثالثاً، مجلس النواب الحالي تمّ على أساس قانون الانتخاب لسنة ٢٠٠٠ الذي لم يكن لمصلحة «المعارضة»، وتم الاتفاق في الدوحة على الرجوع عن هذا القانون، كما تم الاتفاق على أن تجري الانتخابات القادمة (عام ٢٠٠٩) على أساس قانون عام ١٩٦٠ مع بعض التعديلات، وهو ما كانت تطالب به «المعارضة». إذاً، ما تمّ هو تحقيق المطالب الرئيسية للمعارضة مع حفظ ماء الوجه للحكومة والموالاة. هذا في ما يتعلق بالمعارضة. أما في ما يتعلق بالموقف الإقليمي، فلا شك في أن سورية كانت مع المعارضة، والسعودية أساساً مع الموالاة، وهناك دول كبرى مثل أمريكا هي مع السعودية، وإيران مع سورية.

هذه الأحداث الأخيرة وما نتج منها حسمت أيضاً موضوعاً مفاده أنه ليس باستطاعة أي نظام عربي أن يقود الأمة العربية وحده.

■ **النظام الإيراني يستطيع؟**

□ د. حسيب: لا.. أنا أتكلم على العرب. لقد قمنا بدراسة عن كيفية قياس قوة الدولة، وفي الخمسينيات والستينيات استطاع عبد الناصر على رأس مصر أن يقود الأمة العربية إلى حدّ كبير، لأن الفرق بين مصر وبقية الدول العربية، مثل سورية والسعودية والعراق والجزائر، كان فرقاً شاسعاً.

وحينما أتكلم على قياس قوة الدولة[5]، فأنا أتكلم على ما يسمى بـ «مؤشرات مركّبة»، حيث نأخذ المؤشرات المادية وغير المادية بنظر الاعتبار. فإذا طبق هذا المقياس المركب على مصر الآن، وحتى لو كان عبد الناصر موجوداً فيها، فلا يستطيع أن يقود الأمة العربية كما قادها في الخمسينيات والستينيات. هذا من الناحية النظرية. أما في الوضع العربي الراهن، فإن طبيعة النظام السياسي في السعودية لا يغري أنظمة عربية أخرى لكي تمشي معها. والمال وحده لا يكفي لكي تقود الأمة العربية. والسعودية حتى قبل سنة مضت كانت قد اتخذت موقفاً عربياً هادئاً وخجولاً يسمى بـ(Low Key Profile)، لكن منذ أكثر من السنة، بدأت تأخذ موقفاً مغايراً ومبادراً يحاول قيادة النظام الإقليمي العربي، كما حصل في مكّة في الاتفاق بين فتح وحماس، وفي قضية لبنان. ففي لبنان وخلال الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) كان هناك صراع بين النفوذين السعودي والسوري في لبنان، وسورية استطاعت أن تخرج النفوذ السعودي إلى حدّ كبير من لبنان. وبعد القرار رقم ١٥٥٩، وبعد انسحاب سورية، حاولت السعودية العودة بنفوذها، وحصل ما حصل. وعلى السعودية أن تراجع دورها، وهي لا تستطيع أن تقود النظام الإقليمي العربي، كما لا تستطيع أيضاً، لا سورية ولا ليبيا، ولا أي دولة عربية أخرى، أن تقوده وحدها.

■ **لكن السعوديين على الأقل يقولون ـ أحدهم كان معنا في الحوار ـ إننا حاولنا في فلسطين، بخلاف الإرادة الأمريكية، جمعنا محمود عباس ومشعل وهنية. وفي لبنان حاولنا أن لا نترك الساحة لإيران فحسب. أي سعودي يقول لك: تصريح السيد نصر الله وحدَه أمس، يقرّ ويعترف بأنه يتّبع تعليمات الولي الفقيه.**

□ د. حسيب: لا.. لقد سمعت النص الكامل، وأنا متابع لكل مسيرة «حزب الله» وخطاباته. دعني أقول إن نتيجة ما حصل، رجعت سورية قوة أساسية في لبنان لا يمكن إهمالها. لا أقصد عودة الجيش السوري والممارسات السورية، فهذه مرفوضة من كل اللبنانيين بمن فيهم المعارضة، لكن لبنان دولة مجاورة لسورية، وهي الخاصرة الأمنية لسورية، فكل من يتصور أن لبنان يمكن أن

---

(٥) جمال علي زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي ـ الإسرائيلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

يكون معادياً لسوريا هو مخطئ في هذا الموضوع. هذا ما حصل بالنسبة إلى سورية، وبالنسبة إلى لبنان.

■ لكن هل يستدعي هذا توجيه التهنئة لإيران، لأنها استطاعت أن تحقق أمراً فشل بوش نفسه في تحقيقه؛ فالدولة الوحيدة التي تستطيع أن تؤيد الاحتلال في العراق، وترفع رايات المقاومة في لبنان هي طهران، إذ تدعم كل أنصار الاحتلال الأمريكي للعراق، وتدعم الذين يحملون رايات المقاومة في لبنان؛ فلماذا لا نتقدم بالتهاني الحارة القلبية والصادقة لآية الله السيد علي خامنئي في طهران، لنجاحه هذا الذي لا يضاهى؟

□ د. حسيب: لا.. لا.. سنأتي إلى موضوع العراق وسنتكلم على إيران.

حزب الله في الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦، يقولون ـ وقد سمعتها منهم، ولا يجرؤون على قولها إعلامياً لعدم إحراج سورية ـ إننا في تموز/يوليو ٢٠٠٦، حاربنا بسلاح سوري، وإن سورية كانت مشتركة معنا في السلاح. فالصواريخ المضادة للدبابات ـ بحسب قول إسرائيل، وكان أكثر الإصابات في جنودها بسبب هذه الصواريخ ـ كانت كلها سورية، وليست إيرانية. وبالتالي يجب أن لا نبالغ في الدور الإيراني في تلك الحرب.

■ ولاية الفقيه؟

□ د. حسيب: أنا شخصياً، في العدد الأخير (ربيع ٢٠٠٨) من المجلة الإنكليزية للمركز[٦]، وهناك ملف خاص حول تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان، كتبت وناقشت موقف حزب الله، وقلت إن لحزب الله قضيتين تحتاجان إلى معالجة: موضوع ولاية الفقيه، وموضوع التكوين المذهبي للحزب؛ فإذا أراد حزب الله أن يتحول إلى حزب وطني يجب أن يتخذ موقفاً آخر. وتكلمت على موضوع ولاية الفقيه. وهذا موضوع يحتاج إلى معالجة من قبل حزب الله، ومن قبل السيد حسن نصر الله، ولكن لماذا لا تذكر الأمور الأخرى التي ذكرها السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير؟ إذ قال إنهم لا يطمحون إلى السيطرة على لبنان، ولبنان غير قابل لأن يدار من قبل فئة معيّنة، وغير ذلك من أمور هامة.

■ ولو سيطر أحد على مركزك (مركز دراسات الوحدة العربية) ـ بعد الشر عنك ـ لو دخلت قوة مسلحة إلى مركز دراسات الوحدة العربية، وأخرجت الموظفين، وأخذت كل أجهزة الكمبيوترات جميعها، حزب الله يسيطر على شوارع بيروت، ومقرات جنبلاط والحريري، وبعد ذلك يقول: نحن لا ننوي أخذ السلطة. بالمنطق إذا أخذت المدينة كلها، ماذا تحتاج بعدها؟ وكما قال الآخرون: المسدسات في رؤوس الخصوم؟

(٦) انظر: Khair El-Din Haseeb, «The Israeli-Lebanese War of 2006 and its Repercussions: An Overview,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 1, no. 2 (April 2008), pp. 169-186.

□ د. حسيب: أخ الحامدي، المثل يقول «مو صوج (ذنب) القاتل، ولكن صوج المقتول». أنا لم أكن أريد أن أدخل في الموضوع الداخلي اللبناني، لكن ما حصل في الأيام السابقة في بيروت وغيرها كان نتيجة لقرارات اتخذتها الحكومة، فمنذ أن انتهت ولاية رئيس الجمهورية السابق، أخذت الحكومة صلاحيات رئيس الجمهورية، وكان هناك اتفاق غير مكتوب بين المعارضة والموالاة والحكومة، أن لا تقوم الحكومة بأي عمل استفزازي تجاه المعارضة، وفجأة أخذت الحكومة قراراً حول شبكة الاتصالات الهاتفية الخاصة بحزب الله، وتمّ توقيف مدير أمن المطار عن العمل، وطلبت الحكومة اتخاذ إجراءات قانونية وملاحقة المسؤولين عن إقامة هذه الشبكة الخاصة للاتصالات الهاتفية. المقاومة لا يمكن أن تسكت عن هذا؛ فالمقاومة ـ في رأيي أنا ـ وقد أكون مخطئاً ـ كانت في حالة دفاع عن النفس، واضطرت إلى وضع حدّ لهذا الموضوع، فكل المراكز الخاصة بالحكومة والموالاة تم الاستيلاء عليها، وجرّدوا من كان فيها من السلاح، وسلمت بالتالي إلى الجيش. أنا كنت في بيروت وأعرف ماذا حصل.

■ ألا يدل هذا، الراية الإسلامية، وما جرى في بيروت، إنه بإمكان إيران، وممكن باكستان لاحقاً، الله وأعلم، أن ترفع الراية الإسلامية، كما حصل في التاريخ سابقاً، كما قام صلاح الدين من العراق واستعاد بيت المقدس؟ الدولة الإيرانية برفعها للراية الإسلامية، وليست سورية برايتها العلمانية التي لا تقنع أحداً من مقاتلي حزب الله. سورية ممكن أن تعطي سلاحاً، لأن هناك تفاهماً استراتيجياً، لكن الجو السوري الإعلامي هو جو علماني، أما جو حزب الله فهو جو تعبّر عنه قناة «المنار»؛ المواكب الدينية؛ التزام الزعيم مع المرشد؛ ألا يدل هذا على نفوذ الراية الدينية، وباستطاعة إيران برفعها الراية الإسلامية أن تخترق، ليس الوسط الشيعي فحسب، بل حتى الوسط السنّي عبر حماس، بينما يبقى النظام العربي الرسمي على الهامش، ويبقى أيضاً الوضع العربي الذي تعبّر عنه حضرتك وآخرون، القومي العلماني، على الهامش؟

□ د. حسيب: لقد زرت إيران أوائل التسعينيات، للتمهيد لندوة حوار عربي ـ إيراني، وهناك في أثناء الزيارة، أجروا لي محاضرات، وكانت إحداها من مجموعة مراكز الأبحاث ... إلخ، وقلت ما يلي: أي تفكير لإيران في أن تصدّر الثورة، وتقوم بثورة في الوطن العربي وتقوده، هو حلم غير قابل للتحقيق، لأن ٩٥ بالمئة ـ وآسف أنني أتكلم بمنطق طائفي ـ من الأمة العربية هم من المسلمين، ومن الـ ٩٥ بالمئة هناك ٩٠ بالمئة سنّة، فلا يمكن لـ ٥ بالمئة أن تقود ٩٠ بالمئة، لا يمكن هذا. هذا إضافة إلى ما ورد في دستورها من مواصفات مذهبية لرئيس الجمهورية.

■ إلا إذا ضحّوا أكثر.. إلا إذا أبدوا شجاعة أكبر؟ الدنيا للمبادرين.

□ د. حسيب: لا.. يا عزيزي، الشجاعة التي أبداها حزب الله.. هي الشجاعة من أجل تحرير الأرض من العدو، وليست للسيطرة على الآخرين.

■ اليوم لبنان عنده أغلبية شيعية؟

□ د. حسيب: أبداً لا، فهم والمسلمون السنّة في لبنان متساوون بالنسبة إلى عدد السكان.

■ لكن النفوذ أكبر. أمريكا ٣٠٠ مليون. والصين أكثر من مليار، ولكنها (أمريكا) الأكثر نفوذاً في العالم في أمور كثيرة. وإيران الآن نشيطة.. تضحّي.. وتدعم.

□ د. حسيب: عندما يكون هناك نظام ديمقراطي حقيقي في لبنان، فلكل واحد صوت واحد، وبالتالي العدد هو الذي يقرّر.

■ الذي لديه جيش كالذي ليس عنده؟ الذي لديه قوة؟

□ د. حسيب: السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير أكد ووافق على ما تم الاتفاق عليه في الدوحة، من أن المقاومة لن تستخدم السلاح داخل لبنان لتحقيق مكسب سياسي.

■ لكن الواقع الحالي ما زال محكوماً بما جرى من هيمنة حزب الله على بيروت؟

□ د. حسيب: ما جرى كان نتيجة للقرارات التي اتخذتها الحكومة.

■ دعني أسألك سؤالاً أخيراً، عندي أسئلة عن فلسطين، صحيح؟ لكن أنا أريد أن أنطلق من لبنان إلى العراق، ثم أعود إلى فلسطين لو سمحت لي. لماذا؟ لأن هناك سؤالاً مدخلاً قبل التطرق إلى أمور تفصيلية في العراق. ألا تعترف كباحث وكمواطن عربي أن إيران تستطيع في الوقت نفسه أن ترفع راية المقاومة في لبنان، وأن تساوم أمريكا وتفاوضها في بغداد على تقاسم النفوذ في العراق المحتل؟

□ د. حسيب: عزيزي، أنا لست في مجال الدفاع عن إيران. نحن، ومنذ زمن، وفي المؤتمر القومي ـ العربي، اتخذنا موقفاً مبدئياً، هو أن إيران يجب أن تكون «عمقاً استراتيجياً إسلامياً للأمة العربية»، وأن نتعامل معها، ونحاول أن نكون لها «صديقاً محتملاً»، وليس «عدواً محتملاً». ولكن في ما يتعلق بالعراق، وابتداء من الاحتلال حتى الأسبوعين الأخيرين، إيران سهّلت عملية الاحتلال. محمد علي الأبطحي، مساعد رئيس الجمهورية حينئذ، قال بملء الفم: نحن ساعدنا الأمريكان في احتلال العراق. وأول من اعترف بمجلس الحكم المؤقت الذي عيّنه الحاكم الأمريكي بول بريمر، كان وزير خارجية إيران، الذي دعاهم إلى طهران واعترف بهم. مسيرة إيران في العراق مسيرة خاطئة، جملة وتفصيلاً، وكانت تحاول أن تقضي على الهوية العربية للعراق.

■ سأعطيك تفسيراً محتملاً للنقاش اطلعت عليه قبل أيام. فقد قرأت لكاتب أوروبي مستعرب زار مصر وفلسطين والشام (سورية)، وزار العراق، وزار إيران وأفغانستان، واصفاً الإيرانيين (وقد عاش معهم سنة، واتصل بالمسؤولين الكبار وبالمواطنين، وأحبهم واختلط بهم)، قال: اكتشفت أنهم لم يتعافوا حتى اليوم (القرن الحادي والعشرين) من عقدة الفتح العربي في عهد عمر بن الخطاب (ﷺ). وقال: بعد فترة من الصدمة، أعادوا تفسير الإسلام، وقالوا إن هؤلاء العرب الأشرار أجرموا بحق آل بيت رسول الله (ﷺ) وقتلوا الحسين وقتلوا أبناء الحسين. نحن أبناء الإسلام

الحقيقي، نحن سوف نثأر لآل بيت رسول الله (ﷺ) من هؤلاء العرب الأشرار. وقال: آنذاك أصبح بالإمكان تبرير ذلك الثأر من العرب الذين قدموا، وأصبح الاحتفال سنوياً بالمواكب لإحياء هذه الثارات، ولذلك قال: الإيرانيون يكرهون العرب.

لم أكن أصدّق ذلك إطلاقاً، وكنت أسمع بعض العراقيين يقولون لي إن الإيرانيين يكرهون العرب كرهاً شديداً. فكنت أقول إن هذه هي آثار الجيرة والمماحكة. ولكن هذا الرجل يقول إن المسألة تاريخية عميقة، وأنت تقول إنهم يجب أن يكونوا عمقاً للعرب، وهو يقول إن أكره شعب بالنسبة إلى الإيرانيين هم العرب، وأكره الناس هو عمر بن الخطاب لأنه أصدر توجيهات.

□ د. حسيب: يا أخ الهاشمي، فرنسا وألمانيا، كم حرباً دخلوا مع بعضهم البعض؟ وكراهية بعضهم البعض أكبر من كراهية الإيرانيين للعراق والعرب للإيرانيين، وهم الآن عضوان في الاتحاد الأوروبي.

■ هل ترى مواكب سنوية للثأر ينادى بها في باريس أو لندن؟ ألا تصلك أصداء الاحتفالات السنوية التي تنادي بالثأر للحسين، وممن الثأر؟ هل سألت نفسك يوماً ممن يؤخذ الثأر؟ أوفّر لك الجواب، إذ يقول بعض الناس إن الثأر يؤخذ من العراق. ولذلك العراق اليوم يراد أن تعاد المدائن في عاصمته، لذلك يقول البعض: لماذا أنت تطمع أو تأمل أو تستغرب حتى من إيران أن تستعيد نفوذها القديم في العراق؟

□ د. حسيب: يا أخ الهاشمي، إن الأغلبية الساحقة الشيعة في العراق هم عرب.

■ نتكلم على إيران، وليس عن العرب.

□ د. حسيب: العرب الشيعة، وإن كانوا يلتقون مع إيران بالمذهب، لكن يعتبرون أنها إهانة إذا قلت لهم إن ولاءكم هو لإيران.

■ هؤلاء يكتبون العرائض مثلك، ويشتكون من النفوذ الإيراني ومن تصفيات جسدية لزعماء عشائرهم الشيعية العربية في العراق. نحن لا نتحدث عن هؤلاء، بل نتحدث عن إيران ودورها الحالي في العراق ونفوذها، وكيف تستطيع أن تكون حليفةً للاحتلال هنا وشريكة فيه، وتكون رافعة لراية المقاومة؟ كيف يستطيع الإيرانيون أن يلعبوا بالبيضة والحجر؟

□ د. حسيب: أنتم وكثيرون أخذوا من خطاب السيد حسن نصر الله ما ورد حول ولاية الفقيه... إلخ. وكنت أتمنى لو أنه لم يتطرق إلى هذا الموضوع. لكن هناك أشياء مهمة جداً ذكرها في ما يتعلق بالعراق والمقاومة. وهو يطلب من كل العراقيين مقاومة الاحتلال وإخراجه.

■ بعد كم سنرى هذا الشيء؟

□ د. حسيب: يعني ...؟

■ هو قال إن فرق الموت يدربها حزب الله، ويقال لدى البعض إن بعض فرق الموت الذين أبادوا أحياء كاملة في بغداد، تم تدريبهم من مقاتلي حزب الله؟

□ د. حسيب: هو طلب من كل العراقيين أن يقاوموا أي محاولة للحكومة الحالية العميلة أن تعقد اتفاقاً مع أمريكا.

هذا خطاب جديد.

■ لا تقُل جديداً، أنا أسمع عنه من خمس سنوات؟!

□ د. حسيب: دعني أقول لك أمراً آخر، هناك موقف إيراني جديد في ما يتعلق بالحكومة العراقية. حسين شريعة مداري، مستشار المرشد الأعلى لإيران، انتقد المالكي، وهاجم الحكومة العراقية الحالية والاتفاق، وطلب من العراقيين أن يرفضوا هذا الاتفاق. كذلك فعلت صحيفة «جمهوري إسلامي» الرسمية وهاجمت الاتفاق والمالكي بشدة، ودعت العراقيين إلى «ثورة شعبية» من أجل «طرد المحتلين من العراق»[7]. هناك تحول، ولا أعرف إذا كان هذا الموقف الإيراني هو موقف تكتيكي يريد شيئاً أو مقابلاً من أمريكا؟ لكن في ما يتعلق بموقف حزب الله، أنا من الأشخاص الذين يثقون بما يقوله السيد حسن نصر الله، والسيد حسن نصر الله لا يكذب أبداً، وليس عنده تقية. حتى الإسرائيليون يثقون بكلامه. فكلام السيد حسن نصر الله حول دعم المقاومة العراقية، ودعوة كل العراقيين، سنّة وشيعة، أن يقاوموا الاحتلال، وأن يقاوموا هذه المعاهدة، أنا آخذه على محمل الجدّ.

■ لماذا اليوم وليس السنة الماضية؟ وما ردّك على التقارير التي تقول إن كثيرين من أعضاء فرق الموت الذين هجّروا وأبادوا أحياء كاملة في بغداد، يتم تدريبهم في معسكرات حزب الله؟

□ د. حسيب: لا .. قد يكون الإيرانيون قد قاموا بهذه الأعمال ودرّبوا، لكن في ما يتعلق بحزب الله، أنا لست في حلّ في أن أبوح بما لدي من معلومات، ولكن إذا كان يدرّب فهو يدرّب مقاومة عراقية شريفة.

■ إذاً، كنت د. خير الدين قد جئت من المغرب العربي مثلاً، وأيدت القطرية والنزاعات القطرية هناك.

□ د. حسيب: أنا؟

■ لا.. لا.. مثلاً أقول. ثم ذهبت إلى بيروت ورفعت الراية القومية، سوف يصعب عليّ أنا وأكثر الناس أن يصدّقوا قوميتك هنا وقطريتك هناك. عندما تكون حليفاً لدولة تحتل بلداً عربياً

---

(7) انظر: الشرق الأوسط، ٢٠٠٨/٥/١٣، ص ٧. وقد نشرت تقريراً طويلاً حول الموضوع بعنوان: «إيران منتقدة اتفاق واشنطن ـ بغداد: يحول العراق لمستعمرة أمريكية.. المالكي استسلم ووصفته بأنه «اتفاق الإهانة» ودعت العراقيين إلى انتفاضة شعبية ضده وقالت إنه يهدد بـ «احتواء إيران»».

وتشارك باحتلاله، وفي الوقت نفسه ترفع رايتها في بلد آخر، وتقول إنها نصير للمقاومة؛ باختصار هناك من يقول إن حزب الله طالما كان مبايعاً من السيد علي خامنئي الذي يرعى الدور الإيراني في العراق، فلا يمكن أن يكون في الوقت نفسه خادماً للمصلحة العربية في لبنان، وعدواً للمصلحة العربية في العراق؛ فهذا يحتاج إلى قدر من العبقرية لكي توافق، أو قدر من - اسمح لي - السذاجة حتى تقبل ذلك؟ لكن نحن نترك الأمر، بالنسبة إلى الدور الإيراني في العراق، ما هي كلمتك الخاتمة فيه، لأن هناك من يقول إنه يتم الإيحاء للسيد السيستاني حتى باحتمال تغيير بعض الفتاوى، لأن الإيرانيين، في الوقت الحالي، لديهم خطط مختلفة، فكل مرحلة لها عناوينها وفتاواها وشعاراتها.

□ د. حسيب: أولاً، أخ الهاشمي، أتمنى عليك بكل أخوية أن لا تعطي مجالاً واسعاً لمناقشة القضايا المذهبية والطائفية في «المستقلة». عدد من الأصدقاء سألوني: لماذا اخترت «المستقلة»، ولماذا تظهر دائماً في «المستقلة»؟ أجبتهم عن ذلك. لكن خلال وجودي في لندن شاهدت بعض النقاشات مع محمد الخضري ومع محمد الخزاعي، وتدور حول قضايا مذهبية وطائفية، ولا أرى من المصلحة العامة الاسترسال فيها.

■ الاثنان شيعة لكنهما مختلفان في موقفهما من الحكومة.

□ د. حسيب: أعرف. وبالنسبة إلى حزب الله وإيران، أرجو أن لا تصير هناك نظرة إلى أن الاثنين متماثلان، وأن ما يعمله حزب الله هو دائماً بإيعاز من إيران. أقول لك، على سبيل المثال، إن هناك خبيراً استراتيجياً معروفاً في أمريكا، وهو أنتوني كوردسمان[8]، وفي أثناء حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، ذهب وزار إسرائيل، واجتمع بالقيادات السياسية، ثم ذهب إلى الجبهة وقابل ضباطاً إسرائيليين. وعاد ونشر تقريراً يقول فيه: إنه متأكد أن إيران لم يكن لها دور في الحرب الحاصلة، وقد تستفيد إيران، وقد تستفيد سورية، من هذه الحرب، لكن هذا كان قرار حزب الله وحده[9].

هذا رجل أمريكي، وذهب في زيارة إلى إسرائيل، وهو في معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، وهو من أهم المراكز الأمريكية؛ فلا يجب أن ننطلق من آراء مسبقة ونلبس النظارات السوداء، وكل ما نراه يصبح أسود. الأبيض/أسود، والأخضر/أسود.

■ نحن نبني على معلومات.. معلومات نأخذها من حضرتك ومن آخرين ينشطون في الساحة. المهم أن يكون الإنسان متحرراً في تفكيره، وينظر إلى المعطيات بموضوعية.

□ د. حسيب: خلال حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، خطابات السيد حسن نصر الله كانت خطابات عروبية قومية، ولم يكن إسلامياً ولا طائفياً في خطاباته. وتستطيع أن تأخذ الخطب وتحللها.

---

(٨) يعمل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن وهو مركز معروف ومحترم أكاديمياً.

(٩) Anthony H. Cordesman, «Preliminary «Lessons» of the Israeli-Hezbollah War,» Center for Strategic and International Studies (CSIS) (Washington, DC), Revised Working Draft (17 August 2006).

■ هناك من يرى، دكتور، أن هذه علامة نجاح كبيرة لحزب الله طبعاً. وهناك من قال لي في الأيام الأخيرة: أرجو أن تقيم ندوات يكون عنوانها «من فضائياتهم تعرفونهم». وادرس فضائية حزب الله وفضائيات أطراف النزاع في لبنان، وسترى، وقل لي أين تجد المسلم؟ وقال لي: إن السعوديين أنفسهم غير مطمئنين لحزب الله. ولكن إذا جعلتهم يقارنون بين قناة «المنار» وقنوات الفريق الثاني المحسوبة على المملكة، ستجد أن هناك قناة مهتمة في فلسطين والتعبئة، وقناة أخرى مهتمة باختيار الفتيات الصغيرات في عمر الزهور والإتيان بهن في مسابقات تهبط بالذوق العام. وقال: الفرق بين قناة «المنار» المهتمة بفلسطين ولبنان وبالعرب، والأخرى مهتمة بإسقاط الذوق العربي إلى أسفل السافلين. بعض الناس اقترحوا هذا الأمر، ولكن قلت إن الموضوع حسّاس وصعب.

***

■ بالنسبة إلى العراق، هل تعتقد أن المالكي استطاع أن يهزم خصومه المختلفين: إياد علاوي وجبهة التوافق وحزب الفضيلة، واستطاع أن يثبت وضعه باعتباره الرجل القومي للعراق؟

□ د. حسيب: هذه الحكومة منذ أن وجدت منذ سنة ونصف الوزراء مستقيلون، ولم تستطع الإتيان بغيرهم. هذه حكومة تحكم في المنطقة الخضراء، هذه حكومة بالشكل، العملية السياسية فشلت. دعني أقول إن الأمريكيين الذين ادعوا أن الوضع الأمني تحسن، ويقولون إن عدد القتلى والجرحى في السنة الماضية (٢٠٠٧) انخفض، فهل فعلاً انخفض العدد؟ أولاً عدد القتلى في عام ٢٠٠٧ (٩٠٢) كان أكثر مما كان عليه في عام ٢٠٠٦ (٨٢٢)، وكان أكثر من معدلات السنوات السابقة. وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٧، انخفض عدد القتلى والجرحى فعلاً وكان عدد القتلى في تشرين الأول/أكتوبر ٣٨؛ وتشرين الثاني/نوفمبر ٣٧؛ وكانون الأول/ديسمبر ٢٣. ولكن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ارتفع عدد القتلى إلى ٤٠، وفي شباط/فبراير ٢٩، وآذار/مارس ٣٩، ونيسان/أبريل ٥٢. كل هذه الأرقام هي أعلى من الأشهر الثلاثة الأخيرة في نهاية عام ٢٠٠٧، فأين التحسن؟، علماً أن الشيء نفسه ينطبق على الجرحى، فآخر ٣ أشهر من عام ٢٠٠٧ ـ وأنا أتكلم على إحصاءات أمريكية منشورة على موقع البنتاغون ـ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ كان عدد جرحى الأمريكيين ٢٩٧ جريحاً، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ كان ٢٠٣ جرحى، وفي كانون الأول/ديسمبر كان ٢١٢. وهذه السنة كان عدد الجرحى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ قد بلغ ٢٣٤، وفي شباط/فبراير ٢١٥، وفي آذار/مارس ٢٢٦، وفي نيسان/أبريل ٣٢٣، أين هو التحسن إذاً؟ أما عدد قتلى قوات الأمن العراقية والقتلى المدنيين، فقد كان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (٦٧٩)، وفي تشرين الثاني/نوفمبر (٥٦٠) وفي كانون الأول/ديسمبر (٥٤٨)، في حين ارتفعت خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨ إلى ٥٥٤، ٦٧٤، ٩٨٠، ٧٤٤، على التوالي[١٠].

---

(١٠) حول أرقام القتلى والجرحى، انظر موقع البنتاغون على الإنترنت: <http://www.defenselink.mil/news/casualty.pdf>, and <http://icasualties.org/oif>.

إضافة إلى هذا، فإن من بين أسباب عدم تزايد عدد القتلى والجرحى الأمريكيين، هو أن التيار الصدري أعلن هدنة لمدة ستة أشهر ثم قام بتمديدها، كما أن كثيراً من القتلى والجرحى الأمريكيين أصيبوا نتيجة تنقلهم، وكذلك بسبب نقل المؤن على الطريق البرية وتعرضهم للمتفجرات التي تزرع على جانب الطرق (Road Side Bomb)، أما الآن فمعظم النقل للأعتدة والغذاء وغيرها يتم بالطائرات على الرغم من الكلفة الزائدة. كما أن القوات الأمريكية كانت تخرج بدوريات لتوقيف بعض المسلحين من مناطق مختلفة، والآن توقفوا عن استعمال الدوريات واستبدلوها بطائرات تقصف من الجو المنزل المستهدف على مَن فيه. ولولا هذا لكان عدد جرحاهم وقتلاهم أكثر بكثير. وبالرغم من هذا، فالعدد لم ينخفض.

هذه الأرقام ليست هي أرقام كل القتلى والجرحى للجيش الأمريكي، لأن الجيش الأمريكي كما سبق وأوضحت، يتألف من أربع مجموعات: ١) من يحملون الجنسية الأمريكية، ٢) ومن لديهم إقامة دائمة (Green Card) فقط، ٣) ومن لا يحملون لا هذا ولا ذلك، ٤) وهناك مقاولون (متعهّدون) (Contractors). وزارة المحاربين القدماء، وهي مؤسسة حكومية، نشرت قبل حوالى أسبوعين نتائج عدد «قتلى الجيش الأمريكي»، وهو يشمل المجموعات الأربع كلها، في العراق وفي أفغانستان، وكان عدد القتلى أكثر من ٧٣ ألفاً (٧٣٨٤٦)؛ وعدد جرحى ومصابي الجيش الأمريكي يفوق المليون وستمئة ألف (١٦٢٠٩٠٦) جريح[11]. وبحسب التقارير الأمريكية، فإن نصف الجرحى لا يستطيعون العودة إلى الجيش[12] هذا إضافة إلى تزايد حالات الانتحار

---

(١١) انظر موقع وزارة المحاربين القدماء الإلكتروني (United States Department of Veterans Affairs)، <http://www.va.go>. وقد نشرت الوزارة هذه الإحصاءات على موقعها الرسمي يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وقد حذف التقرير فيما بعد من موقع وزارة شؤون المحاربين القدامى بناءً على أوامر عليا من البيت الأبيض. وتشمل أعداد القتلى والجرحى في العراق الفترة منذ ١٩٩١ حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وإذا ما استبعدنا منها عدد القتلى والجرحى الأمريكيين في أفغانستان، والتي بلغت ٤٩٧ قتيلاً وحوالى ٢٠٠٠ جريح، فإن الأرقام تمثل العراق أصلاً.

ومما يؤكد أن الأخبار التي تنشرها الإدارة الأمريكية عن انخفاض أعمال العنف في العراق غير صحيحة، ما نشرته مؤخراً (بعد إجراء المقابلة) صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية عن تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي التابع للإدارة الأمريكية «حيث وجّه التقرير انتقاداً شديد اللهجة لإدارة الرئيس جورج بوش، ووصف تقييمها للتقدم الاقتصادي والسياسي والأمني في العراق بأنه مغلوط وغير دقيق». كما اعتبر تقرير مكتب المحاسبة أن الخطة التي تنتهجها الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في العراق، تفتقر إلى الإطار الاستراتيجي المناسب لتحقيق أهداف إدارة بوش هناك. وأكد أن هذه الخطة لا تمت للواقع العراقي بصلة، وبها العديد من الأخطاء التي تجلت لدى التطبيق العملي لها. و«أشار التقرير إلى أن النسب والأرقام، **التي تعرضها الحكومة الأمريكية لإثبات التقدم الذي يحرزه العراق، مضلّلة ومغلوطة في أحيان كثيرة**»، «**كما اتهم إدارة بوش بتعظيم المكاسب التي يحققها العراق على الكثير من الأصعدة، مثل مدى استعداد الجيش العراقي، وإنتاج الكهرباء، والمبالغ التي ينفقها العراق على إعادة الإعمار**». (التشديد من قبل المحرر). كما أشار التقرير إلى «أن التقدم الأمني في العراق يعتمد إلى حد كبير على المكاسب السياسية والمصالحة الوطنية، ومدى فاعلية الحكومة العراقية، وهي الجوانب التي ما زالت تعاني الضعف والهشاشة». نقلاً عن: الأهرام، ٢٠٠٨/٦/٢٥، ص ١ و٤.

(١٢) هذا عدا الأعداد الكبيرة من الجنود الذين هربوا من الخدمة، إضافة إلى الصعوبات في تجنيد الضباط للجيش، وصعوبة توفير العدد الكافي من القوات ليحلوا محل القوات الأمريكية الموجودة حالياً في العراق، والذين ستنتهي مدة وجودهم في العراق (بعد خدمة ١٥ شهراً)، مما يضطر الإدارة الأمريكية إلى فرض «التجنيد الإجباري» إذا ما أرادت =

بين الجنود الأمريكيين في العراق[13]. كما أن ثلث الجيش الذي خدم في العراق يعانون أمراضاً عقلية[14]. فالأمريكيون يخدعون أنفسهم ولا يستطيعون الاستمرار في وجودهم في العراق. هذا عدا التكاليف الاقتصادية للحرب وآثارها على الولايات المتحدة.

■ سألتك عن المالكي. أجبتني عن الأمريكيين؟

□ د. حسيب: من هو المالكي؟ هو دمية أمريكية، لأنه إذا ذهب المالكي لا يستطيعون تشكيل وزارة بديلة؟ فالمالكي في بغداد يحكم في المنطقة الخضراء وتحت الحماية والوصاية الأمريكيتين. وبالنسبة إلى الخدمات، من كهرباء وماء وصحة لا تزال متردية رغم المليارات التي صُرفت عليها. فعلى سبيل المثال وخلال اليومين السابقين، أردت أن أتأكد من المعلومات التي لديّ، فقد تبين لي أنه يعطي الكهرباء لمدة ساعة ونصف فقط يومياً في بغداد، ونحن في فصل الصيف، على الرغم من أنهم صرفوا مليارات الدولارات على الكهرباء، أين راحت هذه الأموال؟

■ أين راحت؟

□ د. حسيب: راحت في الفساد الخاص بهم.

■ من دون أسماء.

□ د. حسيب: لا، لن أذكر أسماء. السفير الأمريكي في العراق السيد كروكر، أرسل مؤخراً تقريراً سرياً إلى وزارة الخارجية الأمريكية عن فساد الحكومة العراقية، وقد حصلنا على هذا التقرير، وترجمناه بالنص الحرفي ونشرناه في المستقبل العربي. أنا لا أريد غير شهادة كروكر نفسه، ففيها ما يكفي عن فساد الحكومة العراقية[15]. وقبل أيام، نشر المفتش العام الأمريكي تفاصيل المليارات التي أهدرت.

■ مع ذلك يبدو أن المالكي استعاد السيطرة في البصرة وفي الشمال، وهناك معارك ضد المتمردين؟

= تعويضهم، وهو أمر يصعب على الإدارة الأمريكية الحالية اتخاذه لأنه إجراء غير شعبي ويؤثر سلباً في نتائج الانتخابات الرئاسية.

(13) انظر: Demetri Sevastopulo, «US Army Suicide Cases at Record 115,» *Financial Times*, 29/5/ 2008.

(14) أشار تقرير في صحيفة الواشنطن بوست يوم 17/4/2008 إلى أن أرقام نشرتها مؤسسة راند (Rand Corporation) وهي واحدة من أهم مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة أن 300 ألف جندي أمريكي شاركوا في الحرب على العراق يعانون اضطرابات نفسية وكآبة شديدة، وأن 320 ألف جندي أمريكي آخر يعانون دماراً شديداً في المخ نتيجة الخدمة العسكرية في العراق.

(15) انظر: «تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية،» المستقبل العربي، السنة 30، العدد 345 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2007)، ص 90 ـ 96.

□ د. حسيب: أي معارك هذه؟ أولاً القاعدة كلهم هربوا من الموصل، وأنا أستشهد بكلام النائب الدكتور أسامة النجفي[16] الذي أدلى به في الموصل في أثناء بدء الحملة، حيث قال إن القوائم الخاصة بالذين ألقي القبض عليهم قديمة وتمّ إعدادها عام ٢٠٠٤، وقد وجد قسم منهم أموات، وقسم منهم موجودون في «القوات العراقية» الحالية. كما حاولوا تشكيل «صحوة» في الموصل، ولكنهم لم يستطيعوا، ومعظم الذين اعتقلوا كانوا ضباطاً عراقيين سابقين.

أما في البصرة، فلم تستطع «القوات الحكومية» أداء مهمتها وأن تصمد، رغم استعانتها بالقوات البريطانية، واضطرت القوات الأمريكية إلى التدخل براً وجواً لإنقاذ المالكي.

■ **إلى أين تتجه الأمور في العراق؟ (الأخ سالم النجيفي يشرفنا باتصال، لتوضيح هذه المسألة، وحق الردّ مكفول لك ومرحباً بك في أي وقت). هل تتجه إلى تعزيز وضع الحكومة العراقية الحالية؟**

□ د. حسيب: الحكومة العراقية فالج ولا تعالج. تقول لماذا يتمسك الأمريكيون بالمالكي؟ أقول لك إن هناك مثلاً عراقياً يقول: «من قلة الخيل شدّوا..... السروج»!!

الوضع يتوقف على ما سيحصل داخل العراق في ما يتعلق بالمقاومة، وما سيحصل في أمريكا. الإدارة الأمريكية الحالية من غير المحتمل أن تقوم بأي انسحاب قبل الانتخابات الرئاسية، ومن المحتمل أن تقلل في الصيف والخريف من السنة الحالية من عدد القوات الإضافية الـ ٣٠ ألفاً التي أضافتها إلى قواتها في العراق في أوائل عام ٢٠٠٧)، وهي أساساً حلّت مكان القوات الأخرى الأجنبية التي كانت مع الأمريكيين وانسحبت. ويعتمد الانسحاب الأمريكي على نتائج الانتخابات الأمريكية. هناك جون ماكين المرشح الجمهوري، وهناك الديمقراطيون، ويبدو حتى الآن أن أوباما هو من سيكون مرشح الديمقراطيين. فإذا ما نجح جون ماكين في الانتخابات الرئاسية في أواخر العام الحالي، فمعنى ذلك أن أمامنا مرحلة صعبة جداً.. مرحلة دموية، لأن السياسة المعلنة التي سيعتمدها في العراق تقول إنه لن ينسحب. أما إذا جاء أوباما، فسيبدأ بالانسحاب فوراً، ويكمل الانسحاب خلال ١٦ شهراً. كما أن هناك تطورات أخرى ستحصل بالنسبة إلى العراق، حيث هناك اتجاه لتصعيد المقاومة المسلحة في وسط وجنوب العراق، وخطاب السيد حسن نصر الله الأخير مؤشر مهم على ذلك[17]. كما أن هناك محاولات جادة لتوحيد حزب البعث في سورية والعراق، وهذا ليس إشاعة، وسيكون لذلك نتائج هامة في العراق.

---

(١٦) الذي يسمي نفسه بـ «النجيفي»؛ وهو ينتمي إلى عائلة محترمة مشهورة في الموصل، وحتى لا يفهم أنه من النجف حوّل اسمه إلى «النجيفي». وأنا أتمنى عليه أن يحترم اسم عائلته.

(١٧) كما أعلن السيد مقتدى الصدر تشكيل قوات خاصة لمقاتلة ومحاربة القوات الأمريكية والأجنبية الموجودة في العراق حصراً، وأن يتفرغ بقية جيش المهدي إلى الأمور الثقافية والاجتماعية.

■ يعني أن الذي لم يتوحّد خلال الـ ٣٠ سنة الماضية يتوحّد اليوم؟ عندما كان الحزب في السلطة هنا وهناك لم يتحد؟! ولكن ممكن ما بين طرفة عين وغمضتها يغير الله من حالٍ إلى حال.

□ د. حسيب: هناك لجنة في القيادة القومية في حزب البعث، جناح عزت الدوري آتية للمفاوضات في دمشق، كما إن هناك مسوّدة نظام للجنة التوحيد، والاتجاه هو أن يعقد مؤتمر قطري في العراق، ومؤتمر قطري في سورية، ثم يشكلون قيادة قومية، وكل الأطراف الأخرى، بمن فيهم محمد يونس الأحمد والآخرين الذين يجلسون على جنب، يعودون ليتحدوا بالحزب. هذا التطور، إذا نجحت المحاولة، ويبدو أن القيادة السورية جادة في هذا الموضوع، سيؤدي إلى نتائج كبيرة وبالغة الأهمية داخل العراق، وعلى المقاومة.

■ لكن حزب البعث العراقي عدو لدور إيران، وإيران حليف قوي لسورية، فكيف تستطيع سورية في الوقت نفسه أن تحافظ على علاقتها الاستراتيجية مع إيران، وتتعاون مع حزب البعث العراقي العدو الأكبر لإيران؟

□ د. حسيب: دعنا نرى الوقائع. إيران تقول إن إسرائيل يجب أن تزال. سورية تتفاوض مع إسرائيل، على الرغم من تحالفها مع إيران، وهناك مفاوضات غير مباشرة بين سورية وإسرائيل.

■ لكن ألا يتناقض هذا بالنسبة إلى إيران؟ لأنه من المعروف والموثّق، على الرغم من كل هذه الشعارات، أن إيران كانت تعمل مع إسرائيل أيام الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتشتري منهم السلاح. وهناك كتّاب استراتيجيون يقولون إن إيران وإسرائيل وتركيا هم الحلفاء الرئيسيون الثلاثة لكل القوى في المشرق العربي؛ فليس غريباً على إيران أن تلعب بالشعارات.

بالمناسبة هناك سياسي عراقي معروف، لا أدري إذا كنت أستطيع أن أسمّي اسمه أم لا، أرسل لي الـ SMS التالية:

Please ask your guest about Iftikhary's Statement to a Middle East paper recently last week, in which he said that Iran had founded and established Hizbo Allah?

أعتقد أن هذا لا يحتاج إلى شهادة افتخاري، فإيران هي من أسست حزب الله، ولا نقاش في ذلك.

□ د. حسيب: لا نقاش في ذلك. عام ١٩٨٢ تأسس حزب الله في لبنان.

■ هو يقول إنك حاولت الفصل بين إيران وحزب الله، ويقول إن هذا مشروع أسسه الإيرانيون.

□ د. حسيب: كون أنهم ساعدوا في تأسيسه لا يعني أنه مرتبط بإيران في كل شيء، ولقد ذكرت لك مثالاً عن أنتوني كوردسمان، في ما يتعلق بحرب تموز/يوليو ٢٠٠٦.

■ نعود إلى حزب البعث. هل توافق على أن الإيرانيين أعداء ألداء لحزب البعث، وبخاصة في العراق؟

□ د. حسيب: لا توجد عداوة دائمة ولا صداقة دائمة. هناك مصالح. السياسات الخارجية الآن للدول، والسياسات الإقليمية والدولية، لا تحكمها الأخلاق، بل تحكمها القوة والمصالح.

بالنسبة إلى حزب البعث، وقبل الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد كانت لدينا ندوة في طهران حول «العلاقات العربية ـ الإيرانية»، وكان وزير الخارجية العراقي ناجي الحديثي موجوداً في زيارة هناك، واتفقوا على حلّ جميع المشاكل. الموقف قد يتغيّر.

■ **هذا معطى من المعطيات بنيت عليه بعض التحليلات، إذ حصل تعاون بين البعث السوري والبعث العراقي، ولكن إذا لم يحصل، ما هي بقية المعطيات؟**

□ د. حسيب: هذه الحكومة عاجزة عن توفير الأمن، وعاجزة عن توفير الخدمات: لا كهرباء.. ولا ماء صالحاً.. لماذا تفشت الكوليرا في المنطقة الكردية؟ لأن المياه غير صالحة[١٨].

■ **يقولون هم إن المقاومة أو المتمردين ـ وأنا مضطر إلى أن أستخدم عبارات مختلفة لأنني أدير الحوار ـ يفسدون ويقطعون إمدادات الكهرباء ... إلخ؟**

□ د. حسيب: ألا يقولون الآن إنهم قد سيطروا على الأمن وإلى ما هناك، فإذا كان هذا صحيحاً، فليمنعوا نسف خطوط التوزيع.

■ **ممكن إذا أسقطوا الديون عن الحكومة العراقية وأخذوا تعويضات. هل تؤيد جهود الحكومة العراقية لإسقاط الديون عن العراق؟**

□ د. حسيب: أولاً دعنا نرى ما هي هذه الديون؟

خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، التي شجعت السعودية أساساً الرئيس صدام عليها، والملك فهد رحمه الله بالذات، وكذلك بقية دول الخليج شجعته على دخول الحرب. وقد أوقفت سورية ضخّ النفط العراقي من خلال خط الأنابيب الذي ينتهي في بانياس في سورية، وكان العراق يضخ ٣٠٠ ألف برميل يومياً من خلال بانياس. وقد اتفقت الكويت والسعودية مع العراق، لتأمين استمراره في الحرب مع إيران، على أن يصدّروا نفطاً لحساب العراق؛ ١٠٠ ألف من الكويت، و٢٠٠ ألف من السعودية، على أمل أنه عندما يفتح خط بانياس في المستقبل، فإن على العراق أن يعوضهم عيناً بالنفط الذي صدّروه لحسابه، هذا جزء من الديون. أما القسم الثاني من الديون، فهي مبالغ حُوّلت إلى العراق.. ولا يوجد أي اتفاق مكتوب حولها.. هذه هي الديون.

---

(١٨) هذا ناهيك عن استكمالها ما يسمى «العملية السياسية»، حيث فشلت حتى الآن في تعديل ما يسمى «الدستور» العراقي، بحسب المادة (١٤٢) منه، ولم تستطع بناء جيش وطني مستقل وقوات أمنية أخرى يكون الولاء فيها للوطن، وليس للميليشيات والأحزاب الطائفية.

■ هل السعودية والكويت فقط أو دول أخرى؟

□ د. حسيب: لا أساساً السعودية والكويت، وهناك تعويضات بموجب قرار من مجلس الأمن؛ والكويت قدر لها تعويض مقداره ٢٣ مليار دولار، استلمت قسماً منه، حيث كانت الأمم المتحدة، بحسب قرار مجلس الأمن تستقطع ٢٥ بالمئة من عائدات النفط لأغراض التعويض، والآن أصبحت النسبة ٥ بالمئة. وقد استلم جميع الأفراد والشركات تعويضاتهم، فيما عدا الحكومات التي لم تستلم بعد كل ما أقرته لها اللجنة، وهي تستقطعه من المبالغ المحتجزة من عوائد نفط العراق.

نأتي إلى التعويضات، وهذه المشاكل هي ما بين ديون وتعويضات، ومن حيث المبدأ، احتلال العراق تمّ على الرغم من قرار القمة العربية قبل الاحتلال برفض الاعتداء على العراق، وعلى الرغم من قرار مجلس تعاون دول الخليج العربي، وعلى الرغم من اتفاقية الدفاع العربي المشترك، كما لا يوجد قرار من مجلس الأمن يسمح بهذا الاحتلال، والمادة الرقم (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة لا تنطبق على حالة العراق، لأن العراق لم يعتدِ على أمريكا، ولم يهدّد أمريكا.

القوات الأمريكية وغير الأمريكية، جاءت من الكويت، والقصف الجوي كان من قاعدة «سلطان» في السعودية، ومن القطع البحرية الأمريكية، ومن القاعدة الرئيسية في قطر «سيلية»؛ والقاعدة البحرية في البحرين؛ والمطار في الإمارات؛ إضافة إلى عُمان ومصر والأردن التي قدمت تسهيلات للقوات الأمريكية. إذاً، هناك اعتداء غير قانوني على العراق، والعرب ملزمون حسب قرارات القمة واتفاقية الدفاع العربي المشترك بأن يساعدوا العراق، ولكنهم على العكس شجعوا الاحتلال وسهلوا مهمته. ولمن يريد الاطلاع على دورهم، عليه قراءة كتاب بوب وودوارد (Bob Woodward) خطة الهجوم (*Plan of Attack*)، وسيرى ما كان موقف السعودية، وماذا قال الأمير بندر لبوش قبل الحرب[١٩].

■ هل تقدم لحكومة المالكي نظرية في موضوع التعويضات أم ماذا؟ أم نعطيك رأي العمانيين والبحرينيين والسعوديين؟

□ د. حسيب: دعني أكمل .. هذه هي الوقائع، وبالتالي إذا جاءت السعودية والكويت وغيرهما تطالب العراق بديون، فلنتحاسب. لها تعويضات من العراق، وللعراق تعويضات أضعاف.. أضعاف.. أضعاف ذلك منها، ومن الأمريكيين والبريطانيين وغيرهم ممن اشتركوا في غزو العراق، وما حدث للعراق من خسائر بشرية ومادية.

■ هل تقترح على هوشير زيباري أن يطرح الموضوع؟

□ د. حسيب: لا.. بعد أن ينتهي الاحتلال، نرى إذا كنا أجزاء من الأمة العربية، ونتعامل ـ بغضّ النظر عما حصل في الماضي ـ كأعضاء في الجامعة العربية، وكجزء من هذه الأمة العربية، فلا

(١٩) انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), pp. 263-269.

ندخل بكل هذه التفاصيل، بل نأتي إلى مؤتمر قمة عربي يقرّر حلّ المشاكل بين الأطراف المختلفة بالطرق السلمية، ويؤلف لجنة تحكيم، ويوافق الطرفان على أن يلتزما بقرار لجنة التحكيم، وتنهي كل المشاكل العالقة بما فيها الحدود والديون والتعويضات وغيرها. أما إذا قالوا: لا نحن دول جوار فقط، ولدينا حقوق أقرّها مجلس الأمن ... إلخ، فالجواب حينئذ: حسناً، العراق له حقوقه أيضاً، فلنذهب إلى محكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية ذات العلاقة، ويأخذ العراق حقوقه من خلالها، وتتم المقاصة بين ما لهم وما عليهم[٢٠].

■ **نقطة مهمة، قلت عندما ينتهي الاحتلال. هناك ثلاثة أسئلة حول الموضوع، أولاً متى ينتهي الاحتلال؟ البعض يرى حصول ذلك بعد ٥٠ سنة، لأنه إذا فاز الرئيس الأمريكي اليميني، فهو يتكلم على ٥٠ سنة.**

□ د. حسيب: الأحداث في العراق والمقاومة ستجبره على الانسحاب، شاء أم أبى.

■ **تتوقع متى؟**

□ د. حسيب: أنا لا أستطيع أن أحدّد موعداً.. هذا يعتمد على المقاومة وتعاونها فيما بينها وعلى تعاون القوى السياسية المناهضة للاحتلال والرافضة للعملية السياسية، وموقف سورية، حيث لا توجد دولة عربية تقف إلى جانب العراق غير سورية.

■ **بالنسبة إلى بعض الدول، وأنت شخصية مهمة.**

□ د. حسيب: كل الدول الأخرى غير العربية شطبت ٨٠ بالمئة من ديونها على العراق، وبعضها شطب ديون العراق، إلا السعودية والكويت، وقد شرحت لك طبيعة ديونها!!

■ **هل تحثهم على شطب الديون؟ هناك بعض الوطنيين العراقيين المعارضين للحكومة يقولون: لا نريد أي إجراء يسهل مهمة الحكومة الحالية.**

□ د. حسيب: على العكس، أنا مع أي شطب للديون، وما قامت به الحكومة بمساعدة أمريكا في شطب الديون ٨٠ بالمئة، وروسيا شطبت كل الديون، أعتبر أنه عمل جيد.. وإذا وافق السعوديون والكويتيون على أن يشطبوا الديون، فهذا عمل جيد.

■ **إذا أنت تؤيد وتدعم جهود السيد نوري المالكي في هذا الأمر؟**

□ د. حسيب: أنا أدعم أي جهد من أي جهة كان لشطب الديون على العراق؟

---

(٢٠) استولت الكويت على خمس ناقلات نفط عراقية عملاقة منذ العام ١٩٩١ ورفضت تسليمها للعراق بذرائع شتى ثم باعتها باعتبارها «غنائم حرب» أو «تعويضات». والناقلات هي «طارق بن زياد» وتبلغ حمولتها أكثر من (١١٨) ألف طن، و«حطين» و«القادسية» اللتان تبلغ حمولة كل واحدة منهما (١٥٥) ألف طن، و«المتنبي» التي تبلغ حمولتها (١٣٠) ألف طن، بالإضافة إلى ناقلة ألفا والتي تضررت جراء الحرب آنذاك. انظر جريدة: الصباح (العراق)، ٢٠٠٨/٤/٢٨.

■ تدعم جهود الحكومة العراقية المؤيدة من الأمريكيين لشطب الديون؟

□ د. حسيب: أدعم وأؤيد جهود الحكومة «العميلة» في محاولة شطب الديون؟

■ مفكر وسياسي عراقي وعربي معروف، وحديثك مهم. إذا رآنا معالي وزير الخارجية العُماني أو الأمير سعود الفيصل، أو وزير خارجية البحرين، قد يكون من حقهم عليك في الحوار أن تعرف وجهة النظر المخالفة.

□ د. حسيب: أنت لست مقصّراً.

■ لا أكلمك على الكويت والسعودية وعُمان نهائياً. لكن ما أعرفه مثلك أن العُمانيين حتى أيام الحصار على العراق حافظوا على العلاقات مع العراق.

□ د. حسيب: كان موقفهم جيداً.

■ وبعض الدول معارضة في هذا الاتجاه، لكنهم أصرّوا على أن يبقوا على صلة بالرئيس الراحل صدام حسين وحكومته حتى آخر لحظة.. هم يقولون نحن لسنا شركاء في أي عدوان على العراق. بالنسبة إلى البحرينيين، البحرين دولة صغيرة لديها ظروف صعبة.

□ د. حسيب: الجيوش الأمريكية والبريطانية، من أين أتت؟ أليس من الكويت؟ البحرين لديها قاعدة بحرية أمريكية، وفي الإمارات مطار أمريكي خاص، وهكذا...

■ لا أعرف عن دور الإمارات والسعودية، ما أعرفه هو الموقف المعلن. لكن أقول لك إن الموقف المعلن من السعودية فيه أمران: الأول، بالنسبة إلى الرئيس صدام حسين، أن الملك فهد رحمه الله، قال له أو لم يقل في حديث بينهما، وكأنك تطلب مني نسخة من هذه المجلة، وأنا مموّلها، لكن إذا لم يكن لدي تمويلها، فينبغي أن أتحمل نتيجة أفعالي، فالرئيس صدام حسين رجل عاقل ويتحمل مسؤولية أفعاله، وقد يكون عرض الأمر على السعوديين بطريقة ما، وأن إيران تريد استهداف المنطقة كلها، أو لا. ويقولون إن سياسة السعودية عدم التورط في مشاكل. أما الأمر الثاني، فيقولون إننا عارضنا ـ على لسان الأمير عبد الله، وكان ولياً للعهد آنذاك ـ الحرب مع أمريكا. ويقولون إننا أبلغنا أمريكا أنكم إذا دخلتم العراق ستتورطون. أنا سمعت من مسؤول سعودي، أنه قال لبوش في زيارته الأخيرة: أنتم تحصدون ثمن تجاهلكم لنصائحنا، قلنا لكم إن العراق بلد صعب، لا تدخلوا العراق.

□ د. حسيب: إنهم ينتقدون الأمريكيين لاعتماد الأمريكيين على «الشيعة» ضد «السنّة». هذا ما يقصدون.

■ لا.. قالوا لهم لا تدخلوا العراق.

□ د. حسيب: جيد.. جيد (خوش).

هل تعتقد أن بوب وودوارد شخصية موثوق به أم لا، وهو الذي أسقط نيكسون؟

■ نعم في موضوع نيكسون، أما ماذا يقول غير ذلك، فالله أعلم.

□ د. حسيب: اقرأ من كتابه خطة الهجوم (*Plan of Attak*)، الصفحات ٣١٢ ـ ٣١٥ على سبيل المثال. أنت تقول إنهم ضد الاحتلال؟

■ هم يقولون.

□ د. حسيب: الوقائع تقول غير ذلك. فالأمير بندر اطّلع على خطة غزو العراق قبل الغزو في مقرّ وزارة الدفاع في البنتاغون، في حضور كوندوليزا رايس ورامسفيلد، ولم يكن وزير الخارجية حاضراً. وقد اطلع على الخريطة، وطلب إذا كان بالإمكان أخذ نسخة، فقالوا له: كلا.. النسخ سرية، ولكنهم سمحوا له بتسجيل بعض النقاط. ثم طلب منهم رؤية الرئيس بوش للتأكد، فتم إثر ذلك ترتيب موعد له، وذهب والتقى الرئيس بوش. وكانت هناك طلبات معيّنة من السعودية لغرض الاحتلال الأمريكي للعراق، ما دفع به (بندر) إلى الذهاب إلى السعودية والعودة برسالة شفوية من الأمير عبد الله (كان أميراً حينئذ). ويقول وودوارد: إن الأمير بندر ذهب إلى السعودية والتقى بالأمير عبد الله، وفي العودة نقل الرسالة الشفوية التالية: «أولاً نحن على استعداد لأن نقدم التزاماتنا على شرط أن تقضوا على صدام حسين، لا تبعدوه ولا تقوموا بأي تسوية». ثانياً، ينقل عن الأمير بندر أنه قال للرئيس بوش على لسان الأمير عبد الله، إنه عندما كان الرئيس كلينتون رئيساً للإدارة الأمريكية، عرضنا عليه مليار دولار لعمل انقلاب ضد صدام حسين. وفي الفترة التي سبقتها، عندما كان الأمير تركي الفيصل مديراً للاستخبارات صرفنا أربعة مليارات دولار لعمل انقلاب ضد صدام حسين. هذا هو موقف السعودية.

■ هل نصدق الآن هذا الصحافي الأمريكي بوب وودوارد؟

□ د. حسيب: هذا الصحافي أسقط نيكسون.

■ صحّ، هل نصدقه نحن أم نصدق أن القاعدة الأمريكية الجوية نقلت من السعودية إلى خارج السعودية بطلب سعودي؟ الذي كنا نعرفه أنه كانت هناك قاعدة أخرى في دولة عربية مجاورة، وكانت المؤتمرات الصحافية تنظّم منها، والطائرات تنطلق منها. لا نريد ذكر الدولة المجاورة، فلا تنقصنا المشاكل، ولكن هل نصدق ما نقله وودوارد عن الأمير بندر، والأمير بندر لم يتحدث علناً، وإنشاء الله لو كان يسمعنا في هذا الحوار، رجاء أمير بندر أن تعطينا فرصة، لكي أعرض عليك ما نقله د. خير الدين حسيب عن بوب وودوارد...

□ د. حسيب: لا.. لا.. هذه القصة لها تتمة، فقبل الحرب بثلاثة أو أربعة أيام، ذهب الأمير بندر إلى لقاء الرئيس بوش، وكان الجميع هناك، وكان قد أطال لحيته، فالرئيس بوش سأله: لماذا تطلق للحيتك العنان؟، فأجاب: لقد قررت أن لا أقص (أحلق) لحيتي إلا بعد أن تحتلوا العراق.

■ هذا ما نقله الصحافي، هذا الكلام كله سأطرحه على الأمير بندر بن سلطان. الأمر الثاني...

□ د. حسيب: لم أحدثك بعد عن دور مصر والأردن...

■ نحن بدأنا نخاف على الأقل. بالنسبة إلى الملك عبد الله، وأتكلم كصحافي وأنا محايد في الحوار، وكثير من العرب كان يقولون إنهم يصدقون الملك عبد الله وهو يحتضن عزت الدوري، ويحاول في اللحظات الأخيرة إدماج العراق في الحياة العربية من جديد في قمة بيروت، ويأمر بإخراج القاعدة الجوية الأمريكية من السعودية، ويقول علناً أمام مجموعة من الكتّاب العرب في كلام: إنه ضد الحرب ويأمل أن لا تقوم الحرب. طبعاً لقد حضرت هذا الاجتماع شخصياً، لأنني كنت مع مجموعة من الكتّاب العرب مثل بلال الحسن، والطيب صالح، وآخرين، وجلسنا مع الملك، وهو لم يزل ولياً للعهد، وقال: أنا ضد الحرب، ولا أريد أن تقوم الحرب، وآمل أن لا تقوم الحرب. وكان هذا قبل فترة من انطلاقها. هذه بعض الاجتماعات التي حضرتها، وبعض الأمور الأخرى عبّرت عنها الحكومة السعودية علناً، وقبل أيام قال لي بعض من حضر المباحثات...

□ د. حسيب: قلت لك إنه كان هناك مؤتمر قمة ومؤتمر لوزراء الخارجية، واتخذت قرارات ضد الحرب، ولكنها، والخليجية منها أساساً، إضافة إلى مصر والأردن، شجعت وسهلت الاحتلال الأمريكي للعراق، فما يهمني هو «الأفعال» وليس «الأقوال»!!.

■ فهل وودوارد، أصدق من الأمور التي سمعناها مباشرة، ومن الكلام الذي نقله لي أحد الذين حضروا المباحثات الأخيرة السعودية ـ الأمريكية. لقد قال إن السعوديين قالوا لبوش ـ حتى إنه كان هناك إعلان في الـ سي. إن. إن. (C.N.N.) يومها (Saudi Snap Bush) أو (Oil Prices Rises after Saudi Snap) ـ قلنا لكم لا تدخلوا العراق، ودخلتم، فتحمّلوا مسؤولية أفعالكم، لا تحمّلوها لنا. وجهة النظر الأخرى تقول إن السعودية أخرجت القاعدة الجوية الأمريكية من السعودية، ووقفت ضد الحرب، على لسان الملك عبد الله، وما تزال تسعى اليوم إلى أن يتحد أهل العراق، وتستضيف الكثير من القيادات الشيعية العراقية داخل المملكة؛ أي بذل أي جهد وطني ليكون العراق للعراقيين، وليس للسعودية أو غيرها. أخيراً، لم نسمع الأمير سعود الفيصل يطالب بهذه الديون المستحقة.

□ د. حسيب: لكن رفضوا شطبها، والأمريكيون استعملوا القاعدة الجوية (قاعدة سلطان) في احتلال العراق قبل نقلها إلى خارج السعودية لأسباب خاصة بموقف «القاعدة» من وجود قواعد عسكرية أمريكية في السعودية.

■ لكن لم نسمع أنهم عملوا منها قصة أو Issue، الشيء الوحيد الذي سمعناه أنهم رفضوا استضافة نوري المالكي.

□ د. حسيب: سأروي لك قصة أخرى تبيّن الموقف الحقيقي. إنه كشف حساب العراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، فعندما أغلقت سورية خط النفط الذي يصدّر منه العراق بعض نفطه إلى

بانياس في سورية، مدّ العراق بموافقة من السعودية خطاً آخر من خلال ينبع في السعودية، وصرف على هذا الخط من ماله الخاص ملياري دولار. وتوجد اتفاقية ما بين شركة النفط الوطنية العراقية وأرامكو حول تشغيله وصيانته، وكان العراق يدفع تكاليف ذلك. ومنذ احتلال الكويت، أوقفت السعودية استعمال هذا الخط من قبل العراق واستمرت حتى الآن. هذا الخط تحمّل العراق تكاليفه بما يوازي ملياري دولار(٢١).

■ **العراق عندما يحتل الكويت.**

□ د. حسيب: أنا ضد الاحتلال. ولكن عام ١٩٩٦ أقرّ مجلس الأمن اتفاقية النفط مقابل الغذاء، وسمح بتصدير النفط العراقي، فلماذا لم يسمحوا للعراق بتصدير نفطه من خلال الخط السعودي آنذاك؟ والآن، بعد أن احتل الأمريكيون العراق، ورحل صدام حسين، لماذا لا يسمحون للعراق بأن يصدّر من هذا الخط؟ ولماذا بقيت الحكومة الحالية العميلة ساكتة حول هذا الموضوع، ولم تثره مع السعودية؟

■ **من سوريا؟**

□ د. حسيب: لا، أنبوب النفط الذي يمرّ من جنوب العراق إلى السعودية في ينبع.

■ **الآن في هذا الوقت، ربما هناك كثير من المواطنين العراقيين يقولون إن هذا لا يصحّ، ولا نتعاون مع حكومة وصفتها أنت قبل قليل، وأيدت جهودها في موضوع الديون، ولكن وصفتها بصفة أخرى. وقد يقال القائل، وربما لدى كثير من العرب خوف من أن الحكومة الحالية...**

□ د. حسيب: العراق كان يصدر مليون برميل يومياً من هذا الخط الذي كان يمر من خلال السعودية.

* * *

■ **قد يقول قائل إن هذه الحكومة إيرانية، ولا نريد أن نتعاون مع خطر محدق في المنطقة. بالنسبة إلى الأكراد، هل ترى أن أداءهم واضح الآن وجيد وطيب؟ كيف ترى موقفهم في الصورة العراقية الحالية؟**

□ د. حسيب: إخواننا الأكراد لم يستفيدوا من تجاربهم في التعاون مع القوى الخارجية: مع الإنكليز.. ومع الأمريكيين.

الإنكليز في أوائل العشرينيات، وعندما تمرّد الأكراد قصفوهم بالطائرات والغازات السامة. وهناك فيلم عن الموضوع بُث من الـ BBC Channel 4. وعام ١٩٧٥، عندما كانت أمريكا وإيران تساعدان الأكراد، ذهب صدام حسين واتفق مع الشاه في اتفاقية الجزائر، وخلال ٢٤ ساعة انهار

---

(٢١) تمّ الحصول على هذه المعلومات من أشخاص مسؤولين في النظام السابق كانوا على اطلاع مباشر حول هذه الأمور، وقد اعتذروا عن ذكر أسمائهم.

الأكراد. وأقام الكونغرس لجنة تحقيق سميت «لجنة بايكس» (Pikees Committee)، ونشروا نصاً بكل البرقيات المتبادلة بين المرحوم الملا مصطفى البرزاني ووزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر آنذاك وغيره، وهي تشير أيضاً إلى فشل اعتماد بعض القيادات الكردية على القوى الخارجية (الإنكليز سابقاً والأمريكان مؤخراً).

القيادات الكردية يجب أن تعتمد على العراق وعلى العراقيين، لا على الأمريكيين، ولا إيران... وأن يتوقفوا عن هذه الأحلام التي يضعون من خلالها خرائط عن المنطقة الكردية وكردستان.

■ **لو كنت كردياً، وأنت تتكلم على القومية العربية، وبدأت حوارك بالحديث عن القومية العربية؛ وإذا سمعنا أي أخ كردي سيقول لك: يا دكتور خير الدين حسيب، أنت تحلم بالقومية العربية والوحدة العربية، وأنا كردي ولست عربياً، وأنا مثلك أرفع راية القومية الكردية؟**

□ د. حسيب: سؤال مشروع. أولاً كردستان التي قسمت بمعاهدة سيفر، ليس العراق هو من قسّمها: كردستان قُسمت ما بين تركيا وإيران والعراق. هناك فقط جزء منها موجود في العراق، وهو أصغرها من حيث عدد السكان. وفي اليوم الذي يسمح الوضع الدولي ويُمَكِّن الأكراد في كردستان ككل، بتقرير مصيرهم، ويقرّرون الاستقلال، فأنا من الناس الذين يؤيدون أن ينضم القسم الخاص بالعراق إلى بقية كردستان، إذا ما رغب الشعب الكردي في العراق بذلك. أما في غير تلك الحالة فإن العراق لا يستطيع أن يعطيهم حق تقرير المصير بما فيه الاستقلال لأنه سيضع العراق أمام مشاكل أمنية مع تركيا وإيران تهدد أمنه القومي، وسيكونون في منطقة مقفلة (Land Locked) ولا تستطيع الحياة اقتصادياً وجغرافياً وحدها. أما إذا أراد هذا الجزء من كردستان الموجود في العراق إقامة فدرالية، وهي في الحقيقة «كونفدرالية»، لأنه يريد ممثلين له تجاريين وثقافيين في السفارات العراقية، فقل لي أي دولة اتحادية تقبل ذلك، وهل الولايات المتحدة الأمريكية تسمح للولايات (States) أن يكون لديهم ممثلون في السفارات الأمريكية في الخارج؟ سبق أن أعطي الأكراد عام ١٩٧٠ حكماً ذاتياً، ويمكن توسيع هذا الحكم الذاتي وأن يطبق فعلياً وليس على الورق فقط.

هذه هي التصرفات وهذه هي الطموحات من بعض القيادات الكردية الحالية غير مقبولة. والآن البشمركة الذين يستعملونهم في الموصل، قسم منهم لا يعرف اللغة العربية، لأنه في فترة التسعينيات توقفوا عن تدريس اللغة العربية، فهناك أكراد اليوم لا يعرفون العربية.

وبالتالي هذه شوفينية كردية، فهم يطالبون أن نكتب على جوازات السفر العراقية باللغتين العربية والكردية، وهم لا يمثلون إلا ١٦,٤ بالمئة من مجموع السكان، فكيف يريدون أن تكون اللغة الرسمية عربية وكردية؟ من حقهم أن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في مناطقهم إضافة إلى اللغة العربية. إن من مصلحتهم تدريس اللغة العربية، حتى يستطيع الكردي أن يعمل في بغداد أو البصرة أو الموصل، فإذا كان لا يعرف اللغة، فكيف يعمل خارج المنطقة الكردية؟ إن كل هذه

التصرفات تثير الشكوك حول نواياهم الحقيقية في العراق[22]. هذا ناهيك عن انتهاكات حقوق الإنسان والفساد[23] في المنطقة الكردية وعدم استطاعة الحزبين الكرديين الرئيسيين دمج جميع الوزارات المحلية فيما بينها، مثل المالية والبشمركة وغير ذلك، والمواقف غير الوطنية للحكومة المحلية هناك من موضوع إسرائيل[24].

❊ ❊ ❊

■ **بقيت دقيقة، هل تحب أن تنهيها بكلمة عن العراق، أو عن الوضع العربي العام، أو عن المركز؟**

□ د. حسيب: أولاً، بالنسبة إلى الوضع العربي، وبما أن سورية هي رئيسة القمة، أتمنى أن يدعوا إلى قمة عربية طارئة، ويعملوا مصالحة عربية.

وثانياً، أن تساهم الدول العربية النفطية في تخفيف نتائج ارتفاع أسعار النفط على الشعوب العربية في البلدان العربية التي لا تنتج النفط وتستورده، مثل تونس والمغرب ودول عربية أخرى، حيث يجب أن يجدوا صيغة لإعطاء هذه البلدان التي ليس لديها نفط أسعاراً منخفضة، وأكثر من منخفضة، لحاجتها من النفط، وهو ما يستحق أن يكون أيضاً موضع بحث في قمة عربية طارئة.

ثالثاً، قام مجلس التعاون الخليجي مؤخراً بخطوة مهمة، وهي إقرار «السوق الخليجية المشتركة» و«المواطنة الخليجية»، حيث إن كل خليجي يستطيع أن يتملك أو يعمل ويتنقل في أي بلد خليجي. وقد بدأ تنفيذ هذا الاتفاق اعتباراً من أول عام ٢٠٠٨. وأعتقد أن ما تم هو خطوة متقدمة عربياً، ويمكن أن يستفيد منه ويحذو حذوه أي عدد من البلدان العربية الأخرى غير الخليجية، مجتمعة أو بعض منها.

رابعاً، كما أقرت دول مجلس التعاون الخليجي مشروع سكة حديد تربط دول الخليج بعضها ببعضها الآخر. وأتمنى أن يتم توسيع هذا المشروع، وأن يتم ربط البلدان العربية كلها بشبكة السكة الحديد، وبشبكة من الطرق البرية.

وكان الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قد أعدّ خطة (Master Plan) لهذا الغرض. ويمكن للبلدان العربية النفطية (الخليجية وغير الخليجية) أن تساهم في تمويل حصة

---

(٢٢) حول تفاصيل الموقف من موضوع الأكراد، انظر: خير الدين حسيب، العراق: من الاحتلال إلى التحرير، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٤٢٦ ـ ٤٣١.

(٢٣) انظر التقرير بعنوان «خبير أمريكي يميط اللثام عن الفساد في كردستان» المنشور من قبل وكالة الملف برس: <http://www.almalafpress.net> وهو يشير إلى الخبير الأمريكي «مايكل دوبلن» خبير الشرق الأوسط في معهد المشروع الأمريكي لبحوث السياسة العامة (AEI).

(٢٤) ذَكَرَ نيجرفان إدريس بارزاني، رئيس ما يسمى «حكومة إقليم كردستان» في مقابلة له مع جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٠، وفي ردّ على سؤال حول موقف «حكومته» من إسرائيل حيث قال: «حكومة إقليم كردستان لم ولن تعادي إسرائيل مطلقاً، بل وتتعامل معها كأي دولة أخرى في العالم»... إلخ.

البلدان العربية غير النفطية من كلفة هذين المشروعين، سواء من خلال قروض دون فائدة أو من خلال تقديم المنح إلى بعضها الفقيرة جداً. وعلينا أن نتذكر أن أمريكا توحدت بالسكة الحديد، وأن ربط البلدان العربية بمواصلات كهذه تقلل كثيراً من كلفة النقل وتساعد في نمو التجارة البينية وتحقيق الاتصال بين السكان.

خامساً، وهناك حاجة ملحة لإيجاد «نظام أمني خليجي عربي - إيراني» يضم إيران والدول العربية كافة، من خلال اتفاقية الدفاع العربي المشترك، لضمان أمن بلدان الخليج عربياً لأنها غير قادرة وحدها أن تضمن أمنها مقابل إيران، كما أن ما تصرفه بلدان الخليج على شراء الأسلحة يكفي لتمويل جيش عربي، حسب اتفاقية الدفاع العربي المشترك، يدافع عنها جميعاً ويبدد أية مخاوف لديها من إيران، كما يردع إيران من أي تفكير عدواني، إن وجد.

سادساً، وفي ما يتعلق بالعراق، أقول، فليكفّوا عنا شرّهم، لأنهم هم من قبلوا أن يجلس في مقعد العراق في الجامعة العربية بعد احتلاله ممثل مجلس الحكم المؤقت الذي عيّنه بول بريمر. وكل منهم يعمل على كيفه ولا يهمه سوى المصلحة الذاتية، فأحدهم يشجع الوهابية، والآخر يتمنى بقاء القوات الأمريكية في العراق. وهم يتفرجون على ما يحصل في العراق من مآسٍ. فهم يؤيدون «الحكومة الحالية العميلة» بشكل أو آخر، وكذلك ما يسمى بـ «العملية السياسية». ليكفّوا عنا شرَّهم. هذا في ما عدا سورية التي يظل موقفها أفضل بالمعايير النسبية من موقف غيرها من الأنظمة العربية.

وبالمقارنة مع موقف الأنظمة العربية، فإن بعض المؤسسات الأجنبية تقترح الآن مشاريع أفضل للعراق. وهناك مؤسسة تدعى (Transnational Foundation)، وهي مؤسسة سويدية راقية، اقترحت في تقريرها الأخير عشر نقاط كأساس لحلّ للعراق عنوانه: «نحو سلام في ومع العراق». والنقاط العشر هي: ١ ـ إنهاء الاحتلال؛ وسحب القوات الأجنبية والمرتزقة والقواعد العسكرية؛ ٢ ـ إعادة سيادة العراق وسلامته الإقليمية؛ ٣ ـ بعثة بقيادة الأمم المتحدة لبناء السلام في العراق؛ ٤ ـ شطب الديون؛ ٥ ـ تعويضات دولية عن العقوبات والغزو والاحتلال؛ ٦ ـ السيادة على الموارد النفطية؛ ٧ ـ جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ ٨ ـ عملية الحقيقة والمصالحة؛ ٩ ـ تعاون بين الشعوب؛ ١٠ ـ تسوية شاملة للمنطقة بكاملها[٢٥]. هذا هو آخر ما اقترحته بعض المؤسسات الدولية، وهو أفضل من كل مواقف الأنظمة العربية؛ الساكتة أو الخائفة أو المتواطئة علناً أو المتواطئة سراً، وسبق أن اقترحت قبل أكثر من سنة مبادرة مماثلة وأكثر شمولاً.

---

(٢٥) انظر: «Towards Peace in and with Iraq: A Proposal from TFF - The Transnational Foundation,» Lund (Sweden) (January 2008).

وقد نشرت المستقبل العربي ترجمة عربية كاملة لهذا التقرير في العدد ٣٥٣ بعنوان: «نحو سلام في العراق ومع العراق: خطة مقترحة».

■ دكتور خير الدين حسيب، شكراً جزيلاً لك، طرحت الكثير من الأفكار كالعادة، وهي تحتاج ربما إلى حلقات أخرى للتفصيل فيها، ومشاهدينا الكرام قد يكون لديكم تفاعل مع هذه الأفكار، ولديكم بريدنا الإلكتروني ورقم الفاكس، وإن شاء الله تتاح لنا فرص أخرى للحوار مع الدكتور خير الدين حسيب.

□ د. حسيب: إن أي معلومات ذكرتها ممكن لمن يريد من المشاهدين أن يعرف مصدر هذه المعلومات، وتفاصيلها، أن يرسل لي بريداً إلكترونياً، وسأرسل له كل المعلومات التفصيلية ومصدرها.

■ وبهذا مشاهدينا الكرام نصل إلى نهاية هذه الندوة الحوارية الإخبارية التي قدمتها لكم من قناة «المستقلة» في لندن. ودمتم في رعاية الله وحفظه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

□ د. حسيب: شكراً د. الهاشمي.

الفصل السادس والعشرون

العراق... وفرص التحرر من إرث الاحتلال(*)

■ كنتَ وما زلتَ من دعاة فكرة الوحدة العربية وتُصْدرُ مجلة شهرية منذ سنين طويلة تبشّر بهذه الفكرة. وقد شرحت لك قبل البرنامج فكرتنا الجديدة، فكرة «الحلم العربي»، وقيام هذا الاتحاد الفدرالي من موريتانيا إلى العراق ومعه الأحواز العربية.

هل تعتقد أننا بعيدون جداً عن الواقع عندما يحلم جيلنا بفكرة أن يتحد العرب وأن ندخل في اتحاد فدرالي واحد، وأن يكون لأبناء الاتحاد الحرية في إدارة شؤونهم السياسية واختيار حكّامهم. ما تعليقك على الفكرة ونظرتك إلى مغزاها ورسالتها؟

□ د. حسيب: كون الوحدة العربية لم تتحقق حتى الآن، لا يعني أن هناك خللاً أو شكّاً في صحة الفكرة. العالم كله يتجه إلى تكتلات كبيرة، فأوروبا بدأت بالجماعة الأوروبية، ثم تحوّلت إلى السوق الأوروبية المشتركة، ثم نشهد الآن الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح يتألف من ٢٥ دولة، علماً أن لدول أوروبا تاريخاً طويلاً من الاختلاف والصراع في ما بينها، عدا اختلافها في اللغات، لكن المصلحة هي التي دفعتهم إلى هذا.

ونشهد بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك منطقة للتجارة الحرّة. وكذلك جنوب شرق آسيا. للأسف نحن وأوروبا بدأنا في بداية الخمسينيات سوياً، والآن وصل الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه من تعاون وحدوي. والسبب الأساسي في نجاح هذا الاتحاد أن الدول الأوروبية تحكمها حكومات ديمقراطية، والحكومة التي تخالف رغبات الشعب، فإن الشعب يسقطها في انتخابات تالية. نحن لا يوجد عندنا أوضاع ديمقراطية. والعلاقات السياسية بين الأنظمة العربية يستعملها

(*) تمّت هذه المقابلة مع فضائية «المستقلة» مساء يوم الخميس المصادف ٢٠٠٨/١١/٢٧. وقد نُشِرَت تحت عنوان «العراق... إلى أين؟،» في: المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، ص ٦-٢٩.

الحكام لأغراض سياسية، والشعوب مغيّبة في صنع القرار، وكذلك في أمورها المهمة. وإني أعتقد أنه في اليوم الذي يكون للشعوب رأي في قضاياها الأساسية، في مصيرها، ستتجه إلى الوحدة. هذا لا يعني أن الصيغة هي وحدة مركزية، بل يمكن أن تكون صيغة وحدة اتحادية. والنموذج الأوروبي نموذج صالح، لأن الشعور القطري أصبح قوياً، رغم فشل الدولة القطرية، وبات الناس متعلقين بدولتهم القطرية. وكما في حالة الاتحاد الأوروبي، فإن المطلوب من كل دولة عربية أن تتنازل عن بعض صلاحياتها لمؤسسة مركزية.

مؤخراً، خطا مجلس التعاون الخليجي خطوة كبيرة في هذا الاتجاه، ففي آخر اجتماع لمجلس التعاون الخليجي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أقروا اتفاقية المواطنة الخليجية، والسوق الخليجية المشتركة، واعتباراً من أول هذا العام (٢٠٠٨) يستطيع أي خليجي أن يعمل في أي بلد من بلدان الخليج، وبإمكانه أن يتملك، كما توجد خطوات تنفيذية تسير في هذا الاتجاه. وهذا لا يمنع دولاً عربية أخرى أن تقوم بمثل هذه الخطوة. وليس من الضروري أن تقوم بذلك الدول العربية كلها، مرة واحدة. المهم أن نبدأ: دولتان، ثم ثلاث، فأربع، وهكذا. وتستطيع أي دولة ترى أنه عندها مصلحة في هذا التكتل أن تنضم إلى هذه المجموعة. إن الوحدة العربية تتميّز بأنها يمكن الدخول إليها من باب فكري أيديولوجي، أو من باب المصلحة، أو من باب أمن قومي. إن الوحدة ضرورية؛ لذا أعتقد أن القضية قضية وقت ومرتبطة بالقضية الديمقراطية إلى حدّ كبير.

■ إذا شاركتَ في حملة انتخابية في يوم الحرية الذي تطمح له وتدعو إليه. ما هو التيار أو المنهج الذي ترى أنه أقدر من غيره على قيادة الأمة لتعزيز وحدتها وحماية حريتها ومصالحها في هذا العالم الذي نعيشه؟

□ د. حسيب: أعتقد أن حزب البعث ساهم منذ الأربعينيات في طرح شعارات هامة من ضمنها الوحدة والحرية والاشتراكية. وبغضّ النظر عن الممارسات التي حصلت في ما بعد في بعض الأنظمة التي جاءت باسم حزب البعث، إلا أن الناصرية، وعبد الناصر بالذات، نقلا الأماني إلى واقع. إن ما قام به عبد الناصر منذ قيام الثورة حتى نهاية الستينيات تجاوز فيه ما كان يطالب به، ليس فقط الشعب المصري، بل كل الأحزاب التي كانت موجودة في مصر، والتي كانت تطلق بعض هذه الشعارات من أجل المزايدة، لكن عبد الناصر تجاوزها.

فالإصلاح الزراعي في سورية قبل الوحدة لم يستطع دعاته إلا أن يمرّروا قانوناً من مادة واحدة تمنع تهجير الفلاح من أرضه، لكن بعد الوحدة تم تشريع قانون الإصلاح الزراعي. والعراق بعد ثورة ١٩٥٨، أخذ قانون الإصلاح الزراعي من سورية حرفياً في ما عدا الحدود العليا للملكية، وتلت العراق الجزائر. فالناصرية ما تزال تصلح للمستقبل كمبادئ عامة. المشروع النهضوي العربي الحالي الذي نحن نعتمد مبادئه الستة: الديمقراطية، الوحدة، العدالة الاجتماعية، الاستقلال الوطني والقومي، التنمية المستقلة، والتجدّد الحضاري، هذه الشعارات كان قد طرحها عبد الناصر، بغضّ

النظر عن الذين جاؤوا بعد عبد الناصر، إذا كانوا يقومون بحمل الرسالة بشكل صحيح أم لا. أنا أتكلم على المبادئ وعلى المستقبل، لذلك نجد أن الكلام على عبد الناصر بعد مماته أكثر مما كان في حياته. معنى ذلك أنه يوجد شيء ما يزال يتفاعل مع الناس.

■ **ما رأيك في تصويت مجلس النواب العراقي اليوم[1] على إجازة الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة؟**

□ د. حسيب: أنا أعتقد أنه يجب عدم البدء في الكلام على التصويت اليوم، بل يجب البدء في، ماذا كانت أهداف الاحتلال الأمريكي؟ وفي هذا الإطار يجري تقييم موضوع التصويت على الاتفاق الأمني.

في ما عدا أهداف احتلال أمريكا للعراق في موضوع النفط، وموضوع أمن إسرائيل، فإن أمريكا جاءت إلى العراق بهدف أن تبقى. كانت هذه رؤيتها وهذا تصميمها. أمريكا لم تقضِ على النظام فقط، إنما قضت على الدولة العراقية. فقد حلّت الجيش العراقي، وليس صحيحاً ما قاله برايمر في كتابه الذي نشره أنه لم يجد جيشاً عراقياً، وأن الجيش العراقي اختفى، هذا غير صحيح. حتى بعد سقوط بغداد في ٩ نيسان/أبريل كان الفيلق الأول (الفيلق مكوّن من ثلاث فرق) موجوداً في كركوك، والفيلق الخامس كان في الموصل، وكان هناك فيلق آخر في العمارة، كانوا موجودين في أماكنهم، لكن لم يطلب أحد منهم أي شيء. كان من الممكن لهذه الفيالق أن تأتي وتحافظ على الأمن، على أمن بغداد وغير بغداد. لكن المحتل أمر بحلّ الجيش العراقي، وأوعز للعسكريين في الجيش بأن يذهب كل واحد إلى بيته. فالمحتل جاء ليبقى، لذا حلّ القوات العسكرية، وكان اتجاههم أو كانت خطتهم أن ينفذوا ما يسمى «العملية السياسية»: دستور، انتخابات، ثم بعد ذلك أن يأتوا بحكومة موالية، إذا لم نقل عميلة، وأن يعقدوا اتفاقاً معها. وبموجب هذا الاتفاق ينسحب الأمريكيون إلى القواعد ويساعدون القوات المحلية (المحدودة والضعيفة التسليح) في الحماية الجوية والتدخل البري عند الحاجة. هذا ما يحدث الآن. هذه الاتفاقية بقدر ما كانت رغبة إدارة بوش، هي كذلك رغبة الفئة الحاكمة في العراق، لأنه دون وجود الجيش الأمريكي في العراق لا يستطيعون البقاء. الأمريكان دخلوا العراق، وهم الذين أدخلوا قضية الطائفية والمحاصصة. منذ أن دخلوا العراق ما عادوا يتكلمون على الشعب العراقي، بل يتكلمون على سنّة وشيعة، وعرب وأتراك وتركمان، وهم أنشأوا مجلس الحكم المؤقت على أساس المحاصصة الطائفية والإثنية. في البداية حاولوا تقسيم البلد إلى سنّة وشيعة، وبسببها حدثت المذابح. وبعد ذلك بدأوا في تقسيم الشيعة فيما بينهم؛ فالتيار الصدري على خلاف مع المجلس الأعلى، وهناك قسم من الشيعة مع جيش المهدي، والآن المالكي وحزب الدعوة الذي يمثله وهو أحد فروع حزب الدعوة، مع المجلس الأعلى.

---

(١) ٢٠٠٨/١١/٢٧.

الأمر نفسه حصل للسنّة، فالحزب الإسلامي ضد الصحوة، وضد المقاومة. لقد قسموا البلد. الآن كل الأطراف العراقية المولجة بالعملية السياسية أمامها انتخابات المحافظات، وكل طرف يريد أن يحسّن صورته استعداداً لذلك. المالكي يظهر بمظهر العراقي الوطني، فهو يدافع عن حقوق العراق، حتى يحسّن صورته، لأنه من المعروف أن وجوده هو وغيره، كونهم جاؤوا على متن الدبابات العراقية، في الحكومة الحالية، مرتبط ببقاء الأمريكيين.

سأتكلم على الاتفاقية الأمنية، وبعض الثغرات الأساسية الموجودة فيها، وحتى القوى الأخرى التي أرادت بعض المكاسب للإصلاح السياسي، فهي مكاسب تريد أن تستفيد منها لغرض الانتخابات في المحافظات. أعتقد أن موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية ومجيء أوباما قضية أصبحت محسومة.

■ **الاتفاقية الأمنية كانت مطروحة قبل معرفة فوز أوباما**

□ د. حسيب: يقول أوباما في خطبة له في أثناء الحملة الانتخابية: «ولذلك في أول يوم استلم فيه السلطة سأعطي القوات العسكرية مهمة أساسية في إنهاء هذه الحرب»، ويحدّد ١٦ شهراً.

هذه الاتفاقية التي أنجزت اليوم وصدّقت، وسيجري استفتاء عليها خلال ٦ أشهر، أي في نهاية تموز/يوليو ٢٠٠٩ كحد أقصى، هي أصلاً اتفاقية تتضمن البند التالي: «يمكن لأي طرف أن يطلب إنهاء الاتفاقية، لكن يجب أن يعطي مدة سنة». بعد ٦ أشهر من المرجح من خلال الاستفتاء أن ترفض الأغلبية الاتفاقية، فالعراق عندئذ ملزم أن يعطي مدة سنة لأمريكا، وعندها تصبح مدة سريانها هي المدة نفسها التي يقترحها أوباما.

بخصوص هذه الاتفاقية، أنا لدي النص الإنكليزي وليس العربي فقط، والذي لم تنشره الولايات المتحدة، ويقال إن نصوصه مختلفة عن النصوص العربية، أنا لم أدقق بعد.

أحد جوانب الغموض في هذه الاتفاقية هو «أن يلتزم أفراد القوات المسلحة الأمريكية (وأفراد العنصر المدني) بواجب احترام القوانين والأعراف والتقاليد والعادات العراقية». وانظر الخدعة هنا، من سيحدّد ما هي الأعراف؟ وما هي التقاليد والعادات العراقية؟ هذا الكلام مجرد إنشاء، فالقوانين معروفة، لكن الأعراف والتقاليد والعادات شيء مختلف!

عن المهمات تقول الاتفاقية: «تطلب الحكومة العراقية المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة [يوجد أكثر من قاعدة، وأكثر من زرقاوي] والمجموعات الإرهابية الأخرى [من يعرف من هي الجماعات الأخرى ومن هو الإرهابي]، والجماعات الخارجة على القانون وبقايا النظام السابق»، هذه كلها غير محددة، وبالتالي هذه

الحكومة تستطيع أن تطلب، حسب تفسيرها وحسب اجتهادها، من القوات الأمريكية المساعدة في هذا المجال كما تريد هي.

■ أمريكا سوف تستجيب عندما تجد أن لديها مصلحة. مثلاً إذا أراد المالكي مواجهة، لنفترض، جيش المهدي أو مجموعات في ديالى أو أي مكان آخر، فإذا أقنع الأمريكيين بوجهة نظره وطلب المساعدة، فسوف يساعدونه، وإذا شعروا أن الأمر خاص به فلن يساعدوه.

□ د. حسيب: يوجد بعض المصالح المتبادلة، دعني أكمل بعض الملاحظات ثم أقول لك رأيي.

كما تنصّ الفقرة (١) من المادة السابعة والعشرين حول ردع المخاطر الأمنية: «عند نشوء أي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقوع عدوان ما عليه من شأنه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي أو وحدة أراضيه أو مياهه أو أجوائه أو تهديد نظامه الديمقراطي أو مؤسساته المنتخبة، يقوم الطرفان، بناءً على طلب من حكومة العراق، بالشروع فوراً في مداولات استراتيجية، ووفقاً لما قد يتفقان عليه في ما بينهما، وتتخذ الولايات المتحدة الإجراءات المناسبة، التي تشمل الإجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو أي إجراء آخر للتعامل مع مثل هذا التهديد». يعني كلما رأى النظام نفسه إزاء أيّ تهديد، فإن القوات الأمريكية ملزمة بالدفاع عن العراق.

هذا في ما يتعلق بهذه الاتفاقية. هذه الاتفاقية لم تأخذ شكل معاهدة، لأن المعاهدة حسب النظام الدستوري الأمريكي يجب أن تحال إلى الكونغرس، بينما الاتفاقية هي جزء من الإجراءات التنفيذية، وهي من حق الرئيس. أما ما يقال عن هذه الاتفاقية من أنها سوف تحفظ لنا الأموال العراقية، فهو كلام غير صحيح نهائياً.

■ ويخرج العراق من سلطة البند السابع في مجلس الأمن؟

□ د. حسيب: البند السابع انتهى ولم يعد نافذاً. والاتفاقية سوف تنقل العراق ليكون تحت الاحتلال الأمريكي فقط، ويتخلص من رقابة مجلس الأمن، ليصبح الأمر علاقة احتلال بين أمريكا والعراق، وبالتالي، ليس لمجلس الأمن أي رقابة عليه.

كما تشير الاتفاقية في الفقرة (أ) من المادة الخامسة والعشرين إلى أن «تضمن الولايات المتحدة بذل أقصى الجهود في سبيل دعم العراق لإعفائه من الديون الدولية الناتجة من سياسات نظام الحكم السابق، والتوصل إلى قرار شامل ونهائي بشأن مطالب التعويضات التي ورثها العراق عن نظام الحكم السابق، ولم يتم البت فيها بعد، بما في ذلك مطالب التعويضات المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي...». لا يوجد التزام من أمريكا بهذا الأمر، وهي غير قادرة على فرض هذا الموضوع على مجلس الأمن، أو أن تبذل فقط أقصى الجهود!

بالنسبة إلى الاتفاقية، لا يوجد أي إشارة إلى التعويضات. يعني أن الأمريكيين قاموا بجرائم، خربوا ونهبوا... إلخ، وفي المقابل ما هي التعويضات التي تهدّدنا بها أمريكا؟

■ **التعويضات التي تخشى الحكومة العراقية الحالية أن تطالب بها الولايات المتحدة في حال عدم توقيع الاتفاقية؟ أريد المشاهد في الموصل، العمارة، الناصرية أن يفهم، أريد المشاهد في تلمسان ومراكش وأم درمان أن يفهم.**

□ د. حسيب: سأعطيك نماذج من التعويضات التي تطلبها أمريكا من العراق[٢]:

ـ قصة أولى حكمت محكمة أمريكية للمواطنيْن الأمريكييْن وليام مارلون وديفيد ولابتلي بتعويض قدره (١٥٠) مليون دولار. وقصتهما أنهما دخلا العراق بصورة غير مشروعة فجر يوم ١٩٩٥/٣/١٦، وألقت قوات السواحل العراقية القبض عليهما قرب أم قصر، وقد أثار دخولهما العراق بصورة غير مشروعة شكوكاً عالية في نواياهما، وخاصة أن الحدود الكويتية ـ العراقية كانت مغلقة، وبعد ذلك حكمت عليهما محكمة جنايات الكرادة بالسجن ٨ سنوات وفقاً لإحدى المواد ذات الصلة، وأودعا سجن أبو غريب. توسطت الإدارة الأمريكية والرئيس كلينتون شخصياً للعفو عنهما، وزار ممثل الرئيس كلينتون وصديقه الشخصي عضو الكونغرس بيل ريتشاردسون بغداد والتقى الرئيس صدام حسين الذي أصدر العفو عنهما. وحال وصولهما إلى الولايات المتحدة قدما شكوى إلى إحدى المحاكم الأمريكية ادعيا فيها أن العراق احتجزهما لمدة ١٢٦ يوماً بغير وجه حق، وطالبا بتعويض قدره (١٥٠) مليون دولار، وحصلا على حكم المحكمة بالتعويض.

ـ قصة ثانية أعجب وأغرب، ١٧ طياراً أمريكياً أسقطت طائراتهم فوق العراق عام ١٩٩١. الدعوى تتهم حكومة العراق بسوء معاملتهم خلال أسرها لهم، الذي لم يتجاوز ٤٥ يوماً، وحكمت محكمة أمريكية لهم بتعويض قدره (٩٥٩) مليون دولار.

ـ قصة ثالثة حصل طفل أمريكي على تعويض قدره (٥٠) مليون دولار، لأن الرئيس صدام حسين مسح على رأسه خلال زيارته مقر إقامة الأسرة في أحد المنشآت لحجز الرهائن، وقد أشار جلال الدين الصديق في خطبته عام ٢٠٠٨ عن هذا التعويض بقوله: «بعض المطالبات فيها ما يضحك الثكلى». هذا الطفل الأمريكي الذي مسح صدام على رأسه، يقول: «إن ذلك أوجد عندي حالة رعب، ومنذ ذلك اليوم أعيش حالة الرعب. تعالوا ادفعوا لي تعويضاً بقيمة (٥٠) مليون دولار». وقد حكمت له المحكمة الأمريكية بـ ٥٠ مليون دولار.

ـ قصة رابعة شركة أمريكية صدّرت إلى العراق أفراناً صغيرة تستخدم في صناعة الأطراف الصناعية، ثم ادّعت أن العراق استخدم هذه الأفران لتصنيع الأسلحة النووية خلافاً للعقد،

---

(٢) انظر: عبد الواحد الجصاني، «أمريكا الغازية تطالب العراق الضحية بتعويضات فلكيّة،» شبكة البصرة، ٢٠٠٨/١١/٢٢، <http://www.albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage=../ar_articles_2008/1108/jsani_221108.htm>.

واستندت إلى تقرير مفتشي الأسلحة الذي يشير إلى وجود أحد هذه الأفران في منشأة صناعية راقية. صاحب الشركة ادعى أن هذا التصرّف قد أودى بسمعة شركته وطالب بـ (٥٠) مليون دولار تعويضاً. وحكمت له المحكمة بذلك.

هذه نماذج من التعويضات التي تطالب بها الحكومة الأمريكية. لكن تعويضات العراق عن الذين قتلهم الاحتلال الأمريكي، إذ إن عوائل بكاملها قضت بالقصف، وما حصل في أبو غريب، وما حصل خلال سنوات الاحتلال من مجازر، فمن يقوم بالتعويض عن ذلك كله؟ فالاتفاقية لا تتكلم على شيء من هذه التعويضات.

■ ما علاقة هذه الأمور التي ذكرتها بالاتفاقية؟ لم أفهم ذلك؟

□ د. حسيب: إذا لم يوقّعوا على هذه الاتفاقية، فأموال النفط من الممكن أن تحتجز من قبل هؤلاء الناس كلهم الذين أخذوا أحكاماً من المحكمة.

■ هل هي هذه كامل التعويضات المطلوبة؟

□ د. حسيب: أنا قلت فقط أمثلة؟

■ كم حجمها؟

□ د. حسيب: لجنة التعويضات التي أقرّها مجلس الأمن، كل الأفراد والشركات تم التعويض عليهم، بما في ذلك الحكومات، فالكويت مثلاً حكموا لها بـ ٢٢ مليار دولار. وأظن أنها استلمت ١٧ ملياراً منها، وبقي لها مبلغ، وكذلك السعودية. والمبالغ الباقية هي تعويضات الحكومات المؤيدة للاحتلال.

■ مثلاً هل هناك تعويضات أخرى لأمريكا غير التي ذكرتها أنت؟

□ د. حسيب: سابقاً، كان يوجد تعويضات بقيمة ٢ مليار دولار دفعت من أموال العراق التي كانت موجودة عندهم[٣]. هم يقولون الآن أموال العراق موجودة في بنوك أمريكية، ولدى صندوق التنمية مبالغ أخرى مجموعها يبلغ ٥٤ مليار دولار. هذه المبالغ إذا رفعت أمريكا الحماية عنها، فمن الممكن أن يطالب الناس العراق بالتعويضات، وأن يضعوا الحجز على أموال النفط... إلخ.

■ إذا وقّع الأمريكيون مثلاً الآن، فهو يعني أنهم سوف يضمنون دفع التعويضات؟

□ د. حسيب: الأمريكيون ليس عندهم صلاحيات إلا أن يحموا هذه الأموال من طلب تعويضات داخل أمريكا، لكن لا يستطيعون أن يحموها من تعويضات تطالب بها دول أخرى. هذا يحتاج إلى قرار من مجلس الأمن.

---

(٣) المصدر نفسه.

■ لكن بالنسبة إلى التعويضات الأمريكية نفسها، هل تستطيع أمريكا حتى في حالة توقيع الاتفاقية أن تمنع مواطناً أمريكياً إذا حصل على حكم له من المحكمة بتعويض، هل تستطيع أن تحمي العراق من دفع هذه التعويضات؟

□ د. حسيب: هناك قرار من الكونغرس حول دفع هذه التعويضات، لكن الرئيس بوش استعمل حق الفيتو وجمّد القرار.

■ الكونغرس يطالب بدفع التعويضات. نقطة إضافية، أريد أن أعلّق وأقول: كثيرون سيرون في الأمثلة التي ذكرتها دليلاً على مكانة المواطن الأمريكي في بلاده عند القضاء الأمريكي، يعني القاضي الأمريكي الحرّ الذي لا يحكم بأمر من الحكومة، عندما يحفظ كرامة طفل أو جندي أو مواطن احتجز، لأن الولايات المتحدة معتادة أن تحمي مصالح مواطنيها في أي مكان في العالم. وهذا القضاء الحر لا يتحكم فيه الرئيس بوش، وهو ليس مثل القضاء في الدول العربية حيث الحكومة تأمر بفدية معينة أو تعويضاً معيناً. هذا القضاء مستقل يحكم بما يعزّز ويحفظ مكانة المواطن الأمريكي. هذا تعليق عمّا ذكرته من حالات. فهناك الكثيرون يرون في ذلك دليلاً على مكانة وقيمة المواطن الأمريكي في بلده ولدى القضاء.

□ د. حسيب: يا ليت كل دول العالم، يا ليت الدول العربية تكون كذلك. في العراق مثلاً، إذا حصل لك شيء في أي مكان، فهل بإمكانك أن تشتكي وأن يحكم لك بتعويض عن أي مضايقة تحصل لك؟ يا ليت الدول العربية تهتم بمواطنيها في العالم عندما يتضايقون في المطارات وتحكم لهم بتعويضات على ما يلحق بهم، فهذا مثال يحتذى.

■ لماذا لم تعترض الحكومة العراقية على هذه الأحكام القضائية؟

□ د. حسيب: لا... كان العراق وقتذاك تحت الحصار، ولم تكن عنده إمكانيات لتوكيل محامين لاستئناف هذه القرارات. والحكومة الحالية، لم تكلّف نفسها بتعيين محامين للدفاع عن العراق في هذه القضايا.

■ لنترك المسائل القانونية تعالج بالقانون. الآن ما هو اعتراضك الرئيسي على الاتفاقية؟

□ د. حسيب: اعتراضي الرئيسي، وهنا استشهد بالقانوني باسيل بجك الذي كتب دراسة قانونية مفصلة منشورة في المستقبل العربي[٤]. إنه يرى أن هذه المعاهدة تعتبر فاقدة للشرعية حسب القانون الدولي، لأنها تمت بين طرفين أحدهما يحتل البلد الآخر، وهدد بالويل والثبور إذا لم يصادق العراق عليها، فبالتالي هذا يسمونه «اتفاقية إذعان». وبالتالي، فالقانون الدولي لا يعتبر هذا النوع من الاتفاقيات شرعياً. هناك «اتفاقية المعاهدات الدولية» عام ١٩٦٩، التي

---

(٤) باسيل يوسف بجك، «مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية: الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأمريكية،» المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٤ (آب/أغسطس ٢٠٠٨)، ص ٦٧ ـ ٨٧.

أقرت لاحقاً وأصبحت نافذة سنة ١٩٨٠، تبيّن بتفصيل أن حكومة العراق هذه هي حكومة غير شرعية، وهي تحت الاحتلال. لذا هي غير مخوّلة أن تعقد اتفاقية مع أمريكا؛ اتفاقية على ماذا؟

■ **لتنظيم الوجود الأمريكي إلى غاية عام ٢٠١١، أي لمدة ثلاث سنوات؟**

□ د. حسيب: إن الحكومة الحالية، أو ما يسمى الحكومة، هذه الحكومة فاشلة بكل المعايير. أمنياً لم تستطع أن توفر للفرد العراقي الأمن، حيث يوجد أكثر من أربعة ملايين عراقي هُجِّروا بعد الاحتلال: أكثر من مليونين منهم هم خارج العراق، وما تبقّى هم نازحون داخل العراق وخارج مناطق سكنهم الأصلية. لماذا؟ لأنه لا يوجد أمن، فتفرّقوا ما بين الأردن، وسورية، ومصر، وأماكن أخرى[٥]. وهم يبحثون عن مؤسسات دولية تمنحهم مساعدات. هذه مسؤولية الحكومة العراقية. إذا كانت فعلاً حكومة شرعية وتمثل الشعب، عليها أن توفّر فعلاً الظروف اللازمة كي يعود هؤلاء الناس، وخصوصاً بعض الذين فقدوا إمكانياتهم المالية، ولم يعد لديهم إمكانات مادية. هؤلاء يريدون أن يرجعوا.

هل هذا هو الأمن؟! يدّعي الأمريكيون أن ضحاياهم قلّت وأن الأمن قد تحسن في بغداد[٦]، ولكن في الوقت نفسه زادت الضحايا من جنود وشرطة من العراقيين والمدنيين. وانظر إلى الخدمات: الكهرباء مثلاً. لقد مضى أكثر من ٥ سنوات ونصف على الاحتلال، والعراق دخلته مليارات الدولارات وصرفت، وإلى الآن لا يوجد كهرباء إلا لساعات محدودة، والطاقة الإنتاجية للكهرباء ما تزال أقل مما كانت عليه قبل الاحتلال وتحت الحصار. لماذا؟ المياه: الكثير من المناطق لا يوجد فيها مياه صالحة للشرب، ونتيجة ذلك انتشر مرض الكوليرا في كردستان، وفي عدد من المحافظات العراقية الأخرى. وانعدمت العناية الصحية، فالحكومة عاجزة عن تقديم

---

(٥) حول موضوع المهجّرين في العراق، يقول باتريك كوكبرن (Patrick Cockburn) في مقالة هامة بعنوان: «الهزيمة الكاملة للولايات المتحدة في العراق» نُشرت يوم ٢٠٠٨/١٢/١١: «إن أفضل مقياس حول إلى أي حد أن وضع العراق هو «أفضل» هو مدى رغبة ٤,٧ مليون لاجئ عراقي، أي واحد من كل خمسة عراقيين الذين هربوا من بيوتهم وهم يعيشون الآن داخل أو خارج العراق، في العودة إلى بيوتهم. وحتى تشرين الأول/أكتوبر [٢٠٠٨] عاد ١٥٠,٠٠٠ فقط منهم وبعضهم فعل ذلك فقط ليلقي نظرة على الوضع ثم يعود إلى دمشق أو عمان». انظر: Patrick Cockburn, «It's All Spelled Out in Unpublicized Agreement: Total Defeat for U.S. in Iraq,» *Counter Punch* (11 December 2008), <http://www.counterpunch.org/patrick12112008.html>.

(٦) وأما عن تحسن الوضع الأمني في بغداد فيقول باتريك كوكبرن في مقال أخير له: «إن العراق ما يزال واحداً من أخطر الأماكن في العالم». ويمضي قائلاً: «إن بغداد مقسمة إلى جيوب شيعية وسنّية يُدافع عنها من خلال جدران كونكريتية عالية ضد الانفجارات، وغالباً بمدخل واحد للدخول والخروج». ويمضي قائلاً: «إن نقاط التفتيش والجدران، وهي الإجراءات التي اتُّخِذَت لتقليل العنف، جعلت بغداد قريبة إلى الشلل وحتى عندما لا يكون هناك قنابل. ويمكن أن يتطلب الأمر ساعتين أو ثلاث لتقطع عدة أميال. والجسور فوق دجلة غالباً ما تكون مقفلة، وتدهور هذا الوضع مؤخراً إلى الأسوأ...». انظر: المصدر نفسه.

الخدمات الصحية بكاملها[7]. كما أن إنتاج النفط في العراق، رغم المليارات التي صُرفت عليه بعد الاحتلال، ما يزال أقل من إنتاج النفط قبل الاحتلال، وهو ينخفض حالياً[8].

أما ما يسمى بالجيش العراقي، فهناك دراسة ممتازة نشرها الفريق رعد الحمداني في المستقبل العربي[9] يقيّم فيها المؤسسة العسكرية الحالية، جاء فيها، أن الجيش العراقي هو عبارة عن مجموعات مليشيات: هناك فرقتان، ولاء قيادتهما إلى المجلس الأعلى، وهناك فرقة ولاؤها إلى حزب الدعوة (فرع المالكي)، وهناك فرقتان تتبع مسعود البرزاني، وفرقة تتبع جلال الطالباني، وفرقة تتبع المجلس الإسلامي. تصوّر لو حصل خلاف بين هذه الأطراف واستعملت القوة في ما بينها، فماذا سيحصل في العراق، هل هذا جيش وطني من الممكن أن يحمي البلد؟!

وبالتالي هذه الحكومة تحتاج إلى بقاء القوات الأمريكية. وبعد أن تنتهي السنوات الثلاث سيجدّدون للأمريكيين، لتبقى قواتهم، لأنهم يحتاجون إلى حمايتها للبقاء في مناصبهم. لكن هناك إدارة أمريكية جديدة لا تريد استمرار هذا الوضع، ليس لأسباب مبدئية فقط، ولكن لأسباب مالية، فأمريكا في حالة لا تحسد عليها؛ العجز الذي عندهم، والأزمة المالية، وتراجع خدمات البنى التحتية، توجب عليهم إعادة النظر في كل شيء، إضافة إلى أنه من الناحية المبدئية أوباما ضد الحرب، ويريد الانسحاب. ولأسباب مالية أمريكا تحتاج إلى أموال، فهي تنفق ٥٨ بالمئة من ميزانيتها على الحرب، على الدفاع (البنتاغون)، و٤٢ بالمئة على بقية الخدمات، وما تصرفه على الجيش والحرب يعادل ميزانيات وزارات الدفاع في العالم كله. هذا الأمر لا تستطيع أن تستمر فيه، فقد تجاوزت ديونها (١٠) تريليونات دولار[10]، وعدد القتلى والجرحى أكثر بكثير

---

(٧) حول هذا الموضوع، انظر: «العراق: الملايين في خطر من المياه الملوثة،» تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، البيان الصحفي رقم ٢٠٠٨/١٩٦ (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، <http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/htmlall/iraq-news-291008?opendocument>.

وانظر أيضاً: Cockburn, Ibid.، حيث يقول: «إن أربعين في المئة من سكان العاصمة ليس في متناولهم مياه صالحة للشرب. وإن أصل سبب انتشار الوباء [الكوليرا] هو شراء مواد كيميائية انتهى مفعولها لتعقيم المياه من إيران من قبل موظفين فاسدين. وإن كل الناس يتكلمون عن الكوليرا فيما عدا «المنطقة الخضراء» حيث يندر أن سمع الناس فيها عن هذا الوباء».

(٨) انظر تصريحات وزير النفط السابق في العراق (أثناء الاحتلال) السيد إبراهيم بحر العلوم، الذي صرّح لجريدة الزمان العراقية ونُشِرَت تصاريحه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ (ص ٤) «إن صادرات النفط بعد أن قاربت المليوني برميل يومياً في بداية السنة الجارية (٢٠٠٨) بدأت بالانخفاض منذ بداية شهر أيار [مايو] الماضي بمقدار (مئة ألف برميل) شهرياً، حتى وصل معدّل التصدير اليومي لشهر أيلول [سبتمبر] الماضي إلى (مليون و٦٤٠ ألف برميل) بانخفاض قدره (٢٥ بالمئة) عما كان يصدره في بداية العام الجاري».

(٩) انظر: رعد الحمداني، «واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح،» المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٦ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، ص ١٠٨ ـ ١١٥. انظر أيضاً: Antony H. Cordsman and Adam Mausner, «How Soon is Safe?: Iraqi Force Development and «Conditioned-Based» US Withdrawals,» Center for Strategic and International Studies, Final Review Draft (1 December 2008), <http://www.csis.org/media/csis/pubs/081201_isf_report.pdf>.

(١٠) حول الأسباب المالية والاقتصادية التي تضطر أمريكا للانسحاب من العراق، انظر: وليم بولك، «التحديات التي تواجه الرئيس المنتخب أوباما،» المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٨ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ٦ ـ ١٣. وهي =

مما هم يصرّحون به[11]. لقد قدر اقتصاديان كبيران تكاليف الحرب على العراق بـ ٣ تريليونات دولار[12]، وأن نصف الجرحى لا يستطيعون أن يعودوا إلى الجيش مرة أخرى، وثلث هؤلاء لديهم أمراض عقلية، وبالتالي أمريكا مضطرة إلى الانسحاب من العراق. هؤلاء الناس الموجودون في الحكم الآن في العراق، ليس لديهم خيار، فهم يهيئون أنفسهم ولديهم بيوت في لندن، وإسبانيا، وأمريكا... إلخ. وسوف يخرجون مع خروج آخر الدبابات الأمريكية.

■ ما هي البدائل الأخرى في حال عدم توقيع الاتفاقية؟

□ د. حسيب: البدائل الأخرى متاحة. وأنا ـ هنا ـ أعتقد أن أوباما سوف يرجع إلى تقرير بيكر ـ هاملتون، الذي يوصي بتسليم الموضوع كله إلى مجلس الأمن، أو إلى الأمم المتحدة، ومجلس الأمن يبعث قوات سلام لتحلّ محل القوات الأمريكية إلى حين إعادة تشكيل الجيش العراقي والقوات الأمنية الأخرى، والقوات الأمريكية سوف تترك.

قوات السلام هذه من الممكن أن تكون قوات عربية من بلدان عربية لم تشجع على الاحتلال أو تساهم في تسهيل الاحتلال! هناك سورية، ولبنان، واليمن، وتونس، والجزائر، والمغرب... إلخ. يمكن الاستعانة بقوات سلام تتولى حفظ الأمن إلى حين إعادة تكوين الجيش العراقي. أما ما يسمى بالجيش العراقي الحالي فهو جيش لا يستطيع ولا يقدر أن يقوم بالمهمة. هذا ليس جيشاً وطنياً، هذا الجيش بعد خمس سنوات ونصف ليس لديه سلاح طيران، وليس عنده دفاع جوي، وليس لديه صواريخ. هذا ليس جيشاً بالشكل المطلوب. هذا الجيش هو أقرب إلى قوة أمنية داخلية. لقد عملوا على تقويض تكوين الجيش، فقد رفضوا إعادة قيادات سابقة إلى الجيش، وبعض القيادات الموجودة هي مثل على هذا الخلل الكبير. مثال على ذلك: عسكري عراقي كان برتبة ملازم ثانٍ، ورحل إلى إيران، وبقي في إيران إلى حين احتلال العراق، ثم عاد إلى العراق، فأعطوه رتبة لواء أو فريق، وهي رتبة تعادل من كان سابقاً معه برتبة ملازم ثانٍ في دورته، ولكنه بقي في الجيش في العراق وترقى. فهذا الشخص الذي هاجر، ولم يعد يعلم شيئاً عن الجيش، ونسي حتى كل ما تعلمه في الكلية العسكرية في أثناء إقامته خارج العراق، من الممكن أن تعطيه راتب تقاعد، أو من

= في الأصل محاضرة ألقاها في مؤتمر «Oil and Money 2008 Conference» الذي عُقد في لندن بتاريخ ٢٨ ـ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(١١) تشير أرقام وزارة الدفاع (البنتاغون) المنشورة حتى تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥ أن عدد ضحايا الولايات المتحدة في العراق قد بلغ (٤٢٠٦) قتلى و(٣٠٨٤٠) جريحاً، <http://www.defencelink.mil/news/casually.pdf>.

في حين يشير تقرير رسمي صادر عن وزارة شؤون المحاربين الأمريكيين أن أعداد القتلى والجرحى في صفوف القوات الأمريكية في حربي الخليج الأولى عام ١٩٩١ وحرب احتلال العراق الحالية حتى أيار/مايو ٢٠٠٧ قد تجاوزت (٧٣) ألف جندي، أما أعداد الجرحى والمصابين فقد تجاوزت المليون وستمئة ألف. انظر: <http://www.va.gov/roc-gwvi/docs/GWVIS-May2007.pdf>.

(١٢) انظر: Linda Bilmes and Joseph E. Stiglitz, «The Economic Costs of the Iraq War: An Appraisal Three Years after the Beginning of the Conflict,» paper prepared at: The ASSA Meeting, Boston, MA, January 2006, <http://www2.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/Cost_of_ War_in_Iraq.pdf>.

الممكن التعويض عليه، لكن لا يجوز أن تعطيه رتبة فريق أو لواء مثل الشخص الذي استمر في الخدمة. هذا هو النوع الموجود في الجيش الحالي، وهذه هي القيادات الموجودة. لا شك في أن هناك بعض الضباط الوطنيين... إلخ، لكن غالبية هذا الجيش هي مليشيات.

■ **بالنسبة إلى الحكومة، أنت تتكلم بداية وتقول بأن تأتي قوات عربية لتكون بدلاً من القوات الأمريكية. هذا غير واقعي بالنسبة إلى الحكومة الحالية.**

□ د. حسيب: هذا ليس خيار الحكومة الحالية. تقرير منظمة الشفافية الدولية يقول إن أسوأ بلدين في العالم، من حيث الفساد، هما العراق والصومال. سفير الولايات المتحدة في بغداد كروكر أرسل تقريراً سرياً إلى وزارة الخارجية عن فساد الحكومة العراقية. نحن حصلنا على التقرير وترجمناه ونشر في **المستقبل العربي**[13]. إن فساد الحكومة العراقية يعدّ من أكبر أنواع المصائب. فهي حكومة لا تقدر أن توفر الأمن لمواطنيها[14]، ولا تقدر أن تقدم الخدمات الرئيسية لهم، فالفساد منتشر فيها. فلماذا هذه الحكومة؟ على هؤلاء الحكام الحاليين الموجودين كلهم أن يتذكروا فرنسا وحكومة فيشي ومارشال بيتان، الذي كان رئيسها، وماذا حصل له بعد ذلك، أي بعد تحرير فرنسا من الاحتلال النازي، وأين أصبح الذين كانوا يتعاونون مع الألمان في حكومة فيشي؟ وماذا حصل للجزائريين الذين كانوا يتعاونون مع الفرنسيين لما رحل الفرنسيون عن الجزائر وحصل الاستقلال.

■ **هل تنكر أن هناك طبقة واسعة من العراقيين اضطرت إلى التعاون مع الوجود الأمريكي، وترى أن أمريكا اليوم ساهمت في إيجاد وضع جديد للعراق؟ يوجد تشاور، وبرلمان، ويوجد حرية، البرلمان الذي ناقش الاتفاقية لمدة شهر تقريباً.**

□ د. حسيب: أي برلمان؟ هم لم يعرفوا عن الاتفاقية إلا قبل أسبوع أو أسبوعين، الناس لا يعرفون ما هي هذه الاتفاقية. سبق لمحطة بي. بي. سي. (BBC) مع محطة أمريكية ومحطة يابانية أن قامت بمسح شمل كل العراقيين. لقد جاء في هذا التقرير أن أغلبية العراقيين، أو ٧٦ بالمئة منهم، كانوا يريدون أن تغادر القوات الأمريكية. في أمريكا نفسها، أغلبية الشعب الأمريكي يريد مغادرة القوات الأمريكية من العراق. أليسوا هم (الأمريكيون) الذين يقولون نحن نريد ديمقراطية؟ إن الشعب العراقي في أغلبيته يريد لهؤلاء أن يغادروا، والأمريكيون أنفسهم في أغلبيتهم يريدون أن يغادر الأمريكيون العراق.

---

(١٣) انظر الخلاصة التنفيذية لـ: «تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٩٠ ـ ٩٦.

(١٤) حول رأي العراقيين في حكومتهم، يقول باتريك كوكبرن: «ينظر العراقيون نظرة واطئة إلى ممثليهم المنتخبين، وغالباً ما ينددون بهم بأنهم مهووسون بالسرقة وغير كفوئين». انظر: Cockburn, «It's All Spelled Out in Unpublicized Agreement: Total Defeat for U.S. in Iraq».

■ البرلمان العراقي يقول إن هناك فوضى سوف تحصل إذا خرج الأمريكيون.

□ د. حسيب: طالما هذه الحكومة موجودة فالفوضى موجودة، ثم إن الفوضى خلقها الأمريكيون. قبل الاحتلال لم تكن هذه الفوضى موجودة. لم يكن هناك مسيحيون يُقتلون ويُهجّرون. لم تكن هناك صراعات قتل وذبح بين شيعة وسنّة... إلخ. ألم يقولوا إن الأمن قد تحسّن؟ هذا غير صحيح. فبغداد كلها مجموعة كانتونات، وفي كل محلة يوجد سياج كونكريتي أعلى من قامة الإنسان، وفيها مخرج ومدخل واحد فقط، وهكذا انقسمت بغداد كلها إلى كانتونات ويصعب الانتقال من محل إلى آخر. أي أمن هذا؟ وأي تحسّن في الوضع الأمني؟ هناك أعداد من القتلى والجرحى يومياً، وهناك قتلى يعثر عليهم من دون هوية، والانفجارات الأخيرة تشهد على ذلك. فعن أيّ أمن يتحدثون؟ هل انخفاض عدد قتلى الأمريكيين من مئة إلى عشرين شهرياً يعني أن الأمن قد تحقق رغم زيادة عدد القتلى العراقيين من أفراد جيش وشرطة ومدنيين أبرياء.

■ لو أجيزت الاتفاقية ووقّعت عليها الحكومة وصادق عليها البرلمان، كيف ترى أثرها في المستقبل العراقي في السنتين أو الثلاث المقبلة؟

□ د. حسيب: أنا لا أعتقد أن العراق سيشهد أي تحسن نتيجة هذه الاتفاقية، هم يدّعون أنه في آخر هذه السنة (٢٠٠٨) ستكون ما تسمى القوات الأمنية العراقية قادرة على أن تستلم الأمن في كل المحافظات، وحسب هذه الاتفاقية في حزيران/يونيو القادم (٢٠٠٩) فإن القوات الأمريكية ستترك المدن وستذهب إلى قواعدها، فلماذا يبقى الأمريكيون؟

■ لأن وجودهم هو، حسب الاتفاقية في العراق، يعطي أماناً للعراق ويجعل الدول المحيطة بالعراق، والتي يمكن أن تفكر في تهديد العراق، تعمل حسابها ألف مرة.

□ د. حسيب: أمريكا تهدد دول الجوار أم دول الجوار تهدد أمريكا؟

■ عندما تقول الآن إن الحكومة عندما صاغت هذه الاتفاقية وشاركت فيها أو ناقشتها، فقد ناقشتها لأنها تقول إنها هي الحكومة: لأول مرة وافقت الولايات المتحدة على تحديد تاريخ محدد لانسحابها، أليس هذا مكسباً للعراقيين؟ عرفنا اليوم بمقتضى الاتفاقية أنه في العام ٢٠١١ سوف تنسحب أمريكا من العراق، وهذه مهلة للعراقيين كي يصلحوا أوضاعهم الداخلية ويعزّزوا مصالحهم.

□ د. حسيب: مضى خمس سنوات وأكثر، ولم يصلح العراقيون وضعهم الداخلي، فالانقسامات زادت. فسابقاً كان «الائتلاف» يضم حزبَي الدعوة والمجلس الأعلى، والتيار الصدري والفضيلة. انسحب التيار الصدري والفضيلة من «الائتلاف»، وبقي فقط الدعوة والائتلاف. الآن انفصل الدعوة عن الائتلاف. والأمور حالياً ليست متجهة إلى وحدة وطنية، بل هي متجهة إلى زيادة الانقسامات، والأمر نفسه نشاهده حاصلاً في الطرف الآخر، أي الطرف السنّي من المعادلة، وهو موجود عند الأكراد بدرجة أقل.

لا يمكن الكلام على مصالحة وطنية في العراق، ولا يمكن أن يكون تصالح مع الذين أيدوا الاحتلال وساهموا فيه مع الذين هم ضد الاحتلال.

■ من هم الذين يقفون ضد الاحتلال اليوم؟ من؟ نحن نعرف أن الأحزاب الممثلة في البرلمان هي أحزاب كثيرة.

□ د. حسيب: لا ليس البرلمان، هؤلاء لم يشاركوا في العملية السياسية. المقاومة بأطرافها المختلفة (اترك القاعدة هي ليست مقاومة)، وبقية المقاومة سواء المدنية أو العسكرية.

■ من هي المقاومة المدنية؟ من هم الرافضون في العملية السياسية؟

□ د. حسيب: هناك عشرات القوى.

■ ينبغي للناس أن يعرفوا من هي جبهة التحرير الجزائرية بالمعنى العراقي؟ ومن يعادل حركة فتح في العراق، وحماس أو الجهاد الإسلامي؟

□ د. حسيب: ليس هناك جهة واحدة تمثل الكل. هذا هو التحدي. وإذا لم تكن هناك جهة واحدة، فليس الذنب ذنب القوى الوطنية، إنما هي إلى حد ما مسؤولية النظام السابق. فعلى مدى ٣٥ سنة لم يُسمح لأي قوة وطنية في الداخل أن تتبلور وتمارس مسؤوليتها. الذين كانوا في الخارج هم الذين أتوا مع الاحتلال. لقد نشأت خلال هذه الفترة منذ الاحتلال بدايات لقوى وطنية، ولديهم اجتماع في بيروت السبت والأحد القادمين[١٥]. إنه لقاء وطني لكل القوى الوطنية التي تدعو إلى التحرير والديمقراطية، بما فيها التيار الصدري وحزب الفضيلة، وأتوقع أن يطلعوا ببرنامج وخريطة طريق للمرحلة القادمة.

■ هل من الممكن أن نعرف ما مدى تمثيلية اجتماع بيروت الذي تحدثني عنه بالقوة الحقيقية في الشارع العراقي؟

□ د. حسيب: في الشارع العراقي، ليس هناك طريقة تعرف فيها مَنْ يمثل مَنْ، ومدى شعبيته. ليس هناك طريقة علمية لرصد ذلك.

■ انتخابات المحافظات، في الوضع الحالي الجديد، هناك من يقول أمريكا رغم كل الانتقادات على ما جرى، الانتقادات التي يبديها الأمريكيون، حتى إن أوباما نفسه يتحدث عنها، إنما اليوم العراق فيه أحزاب، المجتمع يعبّر عن نفسه في أحزاب، هناك تيارات وقيادات وشخصيات، توجد جرائد، توجد حالات تفاعل وأخذ ورد. وقبل ٣٠ عاماً كان الوضع أسوأ مما

(١٥) ٢٩ و٢٠٠٨/١١/٣٠. وللاطلاع على وقائع هذا اللقاء، انظر: «اجتماع اللقاء الوطني العراقي للتحرير والديمقراطية، بيروت، ٢٩ ـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨،» المستقبل العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، ص ٢١٤ ـ ٢٢٣.

عليه اليوم، حتى بين هذه القوة اليوم أكثر اعتدالاً، أكثر حكمة، فالمجتمع الآن يعبّر عن نفسه، البديل كان المجتمع المكبوت الذي تحدثت عنه الآن قبل دقيقتين، اليوم هناك موعد زمني محدد لانسحاب القوات الأمريكية في عام ٢٠١١، هذا بموافقة بوش وأوباما إن لم يسرّع الموعد ولم يتجاوزه، يكون العراق خرج إلى جو ديمقراطي جديد، إلى جوّ اعتراف بالكتل الموجودة، جو فيه إمكانية للإصلاح، بدل ما كان عليه العراق، الذي كان يعيش حكم الرجل الواحد والخوف، فأيهما أفضل؟

□ د. حسيب: هل الديمقراطية تعني الأحزاب الطائفية أو الإثنية؟ هل الديمقراطية الحقيقية تعني ما نشهده من أحزاب طائفية؟

■ ممكن، أنت تقيم في بيروت، حزب الله يمثل الشيعة، حركة أمل حركة شيعية أخرى، السنّة عندهم أحزاب أخرى معروفة، الموارنة عندهم حزبان أو ثلاثة، في الواقع لن تجد مارونياً في حزب الله، ولن تجد شيعياً موجوداً في تيار سنّي، ومع ذلك هناك اعتراف تمثيلي للطوائف في البرلمان.

□ د. حسيب: في لبنان أولاً ليس هناك طائفة عندها أغلبية، كلهم مجموعة أقليات. في لبنان حرية تعبير بسبب التركيبة الاجتماعية، لكن ليس هناك ديمقراطية. فالذي يحكم هو عوائل وأحزاب طائفية. ليس هناك ديمقراطية، هناك حرية تعبير.

في العراق هناك أحزاب طائفية دينية وإثنية تحكم. هذا جديد على العراق، حتى حزب البعث كانت أكثريته شيعية، كانت أكثر قياداته شيعة، والـ ٥٥ شخصاً الذين أعلن الأمريكيون عنهم كانوا في أغلبيتهم شيعة. لم تكن هناك أحزاب طائفية.

■ أنت الآن في العراق، وهذه الأحزاب موجودة، الأحزاب الدينية السياسية موجودة. هل النظرية الأمريكية في التعامل مع هذه القوى وإتاحة الفرصة لها أفضل؟ أم يحتاج العراق إلى ضابط جديد أو مغامر أو انقلابي جديد ليكبت هذه الأحزاب ويدخل في حرب ٥٥ سنة أخرى؟

□ د. حسيب: لا هذا ولا ذاك، العراق بحاجة إلى مرحلة انتقالية لمدة سنتين، تأتي خلالها حكومة من كفاءات وطنية مستقلة وتهدّئ الأوضاع، وفي السنة الثانية تعمل انتخابات تحت إشراف دولي من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وينبثق مجلس جديد للنواب يعدّ دستوراً جديداً، وتبدأ حياة سياسية، والشعب هو الذي يقرر إذا كان يؤيد هذه الأحزاب وهؤلاء الأشخاص الذين ترشحوا أو سواهم. الشعب يقرر، ويأتي برلمان يمثل الشعب. أما هذا البرلمان الحالي فلا يمثل الشعب.

■ النظام الحالي في العراق يسمح للعراقيين بتغيير الحكومة في الانتخابات المقبلة، لكن إذا قلت اليوم المالكي، بعض الناس يقولون المالكي يريد مجالس الإسناد لدعمه، وأنت قلت قبل قليل في جولتك الأولى إنه أراد أن يظهر بمظهر وطني استعداداً للانتخابات. معنى ذلك أن

المالكي حريص على صوت الناخب العراقي لأنه يعرف أنه يحتاج إليه، فلو كان في دولة عربية أخرى مثلاً لا يحتاج إلى ذلك، لأن الناخب لو لم يصوّت له يعاقب، أما هنا فالفرصة موجودة للعراقيين في الانتخابات المقبلة كي يغيّروا المالكي بقائد جيش المهدي مثلاً، أو بتيار مرشح صدري أو مرشح من جماعة علاوي أو غيره.

□ د. حسيب: هو يريد زيادة نفوذه، ليس لمصلحة وطنية، بل لمصلحة بقائه في السلطة، حتى يزداد الهدر أكثر، وتزداد السرقة أكثر، ويزداد الفساد أكثر. وهذا الفساد كله، ألم يكن موجوداً، وهو رئيس وزراء الفساد الذي يتكلم عليه كروكر في التقرير لوزارة الخارجية عن هذه الحكومة؟ على أي حكومة تكلم كروكر، أليست هي حكومة المالكي؟

■ قد لا يكون هو موافقاً على ذلك. قد يكون الوضع الحالي والفترة الحالية والانتقالية هي التي جعلت ومكّنت لهذا الفساد.

□ د. حسيب: أصبح لهم خمس سنوات ونصف.

■ هذا الاحتلال. لكن السيد المالكي لم يكن طيلة هذه الفترة رئيساً للوزراء.

□ د. حسيب: أصبح له ثلاث سنوات في السلطة.

■ عن السيد المالكي في الشهر الماضي سمعت عن فضائية عراقية إشادة بمجموعة تصريحاته، ويقولون إنه استطاع إعادة الأمن إلى البصرة بعد أن كانت ساحة فوضى للمليشيات. وقف موقفاً يقولون إنه قوي من بعض أجنحة التيار الصدري، مع العلم أنه كان حليفاً له، ودخل في حوارات مع الأكراد ومع جبهة التوافق. هناك نوع من الحركية السياسية لوجود شخصيات تبحث وتتقدم وتعالج الأوضاع، هذه فرصة للقوة العراقية الأخرى كي تدخل وتسهم في تطوير الأوضاع.

□ د. حسيب: فرصة غير مقبولة.

■ البدائل، هل عندها فرصة للتطبيق أو الخيال؟

□ د. حسيب: البدائل هي أن تأتي حكومة انتقالية، بأن يستلم مجلس الأمن الموضوع ويرسل قوات عربية الجنسية بصورة مؤقتة للحفاظ على الأمن إلى حين إعادة تشكيل الجيش العراقي، وتشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية مستقلة لمدة سنتين، وعمل انتخابات حرة وبرقابة دولية وعربية، ثم تتوالى العملية السياسية ويشترك فيها كل الناس.

■ من يقنع القوات الحاكمة في العراق بهذه الفكرة؟

□ د. حسيب: سيّدها.

■ أتقصد الولايات المتحدة؟ هل هناك فرصة أن الرئيس أوباما سيقبل هذه الفكرة؟

□ د. حسيب: أنا أعتقد هذا هو الاتجاه.

■ هل تعتقد أن أوباما سيكفّ عن التعاون مع هذه الحكومة؟

□ د. حسيب: لا أنا لم أقل هذا. قلت إن الاتجاه، حسب تقرير بيكر ـ هاملتون، سيصار إلى عقد مؤتمر دولي، ومجلس الأمن يستلم مسؤولية العراق.

■ يعني أن الأمريكيين سيتخلون عن الحكومة الحالية؟

□ د. حسيب: الأمريكيون، أنت في إدارة جديدة لا تريد البقاء في العراق، لأسباب مبدئية، لأسباب مالية، لأسباب مختلفة، وكيف تخرج من العراق؟ تريد أن ترى طريقة لتخرج من العراق.

■ سؤال آخر في الأوضاع الحالية الموجودة في العراق. في الأيام الماضية عندما كانت جبهة التوافق تتفاوض مع الحكومة مع المالكي ومع المسؤولين الأمريكيين لإقناعهم بالمشاركة والمصادقة على الاتفاقية، لاحظتُ وجود فقرة لفتت انتباهي في بعض التقارير الصحافية. إنهم يطالبون بالإفراج عن المعتقلين، حسب قانون أجازه البرلمان قبل أشهر، ولم يطبق، ولم يتمّ تسليم المعتقلين إلى السلطات العراقية. هل هذا يعني أن أمن المعتقل العراقي أفضل منه عند قوات الاحتلال مما هو عند قوات الحكومة؟ هل هناك تفسير آخر غير هذا؟

□ د. حسيب: دعنا نجيب عن الشك باليقين. هناك تقرير في جريدة الإندبندنت لروبرت فسك[١٦] كشفت فيه الصحيفة البريطانية أن حكومة نوري المالكي «الديمقراطية» تنفذ إعدامات سرية في سجون بغداد ذات الإجراءات الأمنية المشدّدة، كما كان يحدث في عهد الرئيس الراحل صدام حسين. وقالت الصحيفة إن الإعدام شنقاً ينفّذ بشكل منتظم في مركز الاستخبارات السابق في عهد صدام حسين في الكاظمية دون أن يكون هناك أي سجلات رسمية لعمليات الإعدام في مراكز الاحتجاز في بغداد. كما أن الضحايا الذين يتجاوز عددهم مئات منذ دخول أمريكا الديمقراطية إلى العراق هم أشخاص اتهموا بالانتساب إلى حركات التمرد وواجهوا مصيراً مشابهاً لمصير ضحاياهم. وقالت الـ إندبندنت في المقال بعنوان: «أسرار غرفة الإعدام العراقية» للصحافي المخضرم روبرت فسك، إن الإعدامات تطال المتهمين بعلاقات مع الجماعات المسلحة في محاكاة النظام البعثي السابق بشنق ضحاياهم. هل هذه عدالة؟

■ في الحالة هذه نقول أمام المشاهد العربي إن القوات الأمريكية إذاً أرحم بالمعتقل العراقي الذي تقوده ظروفه إلى الاعتقال؟

□ د. حسيب: لا.... نحن نعرف ماذا فعل الأمريكيون في أبو غريب.... وماذا فعلوا في حديثة وغيرها من الجرائم.

---

(١٦) Robert Fisk, «Secrets of Iraq's Death Chamber Prisoners are Being Summarily Executed in the Government's High-security Detention Centre in Baghdad,» *The Independent*, 7/10/2008.

■ الذي يجعل حزباً سياسياً يطالب بأن لا يسلّم معتقلوه ولا معتقله إلى السلطة، ومن مطالبه ألا يسلّم المعتقلون إلى القوات العراقية، لماذا؟

□ د. حسيب: الأعور أحسن من الأعمى.

■ يعني أمريكا أحسن من الحكومة.

□ د. حسيب: لا أمريكا سيئة كذلك.

■ لكن أحسن من الحكومة؟

□ د. حسيب: في الحالة هذه هل نأتي بأمريكا تحكمنا؟

■ أنا أريد أن أسأل أو أفهم الموقف.

□ د. حسيب: حتى في الإدارة الأمريكية عندهم سرقات، وقد كشفت عنها تقارير المفتش العام الأمريكي المعيّن من قبل الكونغرس الأمريكي، بعد مغادرة بريمر للعراق والحديث عن مليارات الدولارات التي لا توجد وثائق صرف قانونية تؤيدها، وقسم كبير منها أموال العراق نفسه، وغيرها من سوء التصرفات[17].

■ يبحثون عنها. وقد لا يكون سرقها. نحن نتحدث في هذا البرنامج ونقول للسادة المشاهدين، وكما هو، أننا دائماً مكتوب في شريطنا الإخباري نحن نستمع إلى وجهة نظر ضيفنا، وكل من له وجهة نظر أخرى أو من يرى أنه يستحق حق الرد، ليتفضل وليس لنا الاعتراض على الإطلاق، نرحب ونؤمِّن لكل من يطلبه دون تحفظ ودون تردد ودون مماطلة.

بالنسبة إلى البدائل، أنت الآن تعول على الرئيس أوباما. إنه هو يمشي في اتجاه تقرير بيكر ـ هاملتون.

□ د. حسيب: أنا أقول أولاً ـ أوجه كلامي إلى القوى المعارضة للاحتلال، إلى القوى الوطنية المعارضة للاحتلال ـ في ما يتعلق بالمقاومة المسلحة، يجب أن يلتقوا وينسقوا مع بعضهم البعض، وأن يتفادوا أي انقسام بعد تحرير العراق. الخطر الآن هو ما سيحدث بعد خروج الاحتلال. فبعد خروج الاحتلال، على القوى الوطنية التي هي ضد الاحتلال أن تهيئ نفسها وتتجمع وتبني برنامجاً للمرحلة الانتقالية بعد الانسحاب الأمريكي، وأن لا تسمح لبعض الأنظمة العربية التي شجعت

---

(١٧) انظر: تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق، وقد نُشر هذا التقرير بالإنكليزية تحت عنوان: «Management of Rapid Response Program: Contracts in South-central Iraq» (SIGIR-05-023) (23 January 2006), <http://www.sigir.mil/reports/pdf/audits/05-023_dfi_contracts-final_report.pdf>.

وقد قامت مجلة المستقبل العربي بترجمة قسمين منه: الخلاصة التنفيذية وقسم بعنوان «الاستنتاجات» وهو القسم الأساسي منه، ونشر تحت عنوان: «قضايا الفساد في إعادة إعمار العراق تحت الاحتلال: تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الإعمار في العراق،» المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٥ (آذار/مارس ٢٠٠٦)، ص ٨٤ ـ ٩٩، وفيه يشير إلى عدد من الفضائح المالية لقوات الاحتلال في العراق.

وسهلت الاحتلال الأمريكي على اختراقها لمشاريعها الخاصة. وهناك معلومات تفيد أن قسماً من هؤلاء فتح طريقاً على مصر، وقسماً منهم على السعودية، وهذا لا يؤدي إلى نتيجة.

نحن نريد أن نخلص من الاحتلال. وننتقل إلى الوضع الديمقراطي، وهذا لا يتم إلا في تعاون كل القوى على برنامج خطة طريق من الآن إلى ما بعد خروج الاحتلال، وحتى يقوم نظام ديمقراطي في العراق.

■ أين إيران من كل ما يجري حالياً؟

□ د. حسيب: إيران، أنا سبق أن قلت في مناسبة سابقة، على الرغم من أننا نحن من ناحية المبدأ ننظر إلى إيران على أنها عمق استراتيجي إسلامي للأمة العربية، ويجب أن نتعامل معها على هذا الأساس، ونريد أن تكون صديقاً محتملاً، وليس عدواً محتملاً، لكن في ما يتعلق بدورها وسياستها في العراق، فقد كانا سيئين للغاية.

■ كيف؟ ما دليلك؟

□ د. حسيب: دليلي هو ما صرّح به السيد محمد علي الأبطحي الذي كان يعمل مساعداً لرئيس الجمهورية في فترة خاتمي، فقد قال: نحن ساعدنا أمريكا في احتلال العراق. وإضافة إلى ذلك، ما شهدناه لمجلس الحكم الذي أنشأه الأمريكيون بعد الاحتلال. فلقد كان وزير الخارجية الإيرانية هو الوحيد الذي جاء إلى بغداد واجتمع بمجلس الحكم هذا، وبعد ذلك دعا وزير خارجية إيران وفداً من مجلس الحكم إلى طهران واعترف بمجلس الحكم، ودعم العملية السياسية... إلى آخره، حتى معارضته الاتفاقية في الأيام الأخيرة خفّت كثيراً، ولم تضغط فعلاً على القوى العراقية الموالية لها والممثلة بما يسمى «البرلمان» كي يعترضوا على الاتفاقية. فللأسف الشديد دور إيران في العراق سيئ.

■ والرئيس الإيراني، هل هو الرئيس الوحيد الذي زار العراق؟

□ د. حسيب: نعم... وحسب معلوماتي، حتى بعض الإخوان في سورية يقولون: نحن حتى الآن لا نعلم نوايا إيران الحقيقية في العراق؟ حاولوا، لكن لا يعلمون نوايا إيران الحقيقية في العراق. إضافة إلى ذلك فإن إيران تهدّد عروبة العراق.

■ كلمة كبيرة هذه، ماذا تقصد؟ وما تعني بهذا؟

□ د. حسيب: أعني أن إيران تريد استخدام الأطراف التي تمون عليها من الشيعة في العراق، لتوسيع نفوذها في العراق.

■ وكيف يؤدي هذا إلى مقولة إن إيران تهدد عروبة العراق؟

□ د. حسيب: في إيران هناك جزء من القيادات الإيرانية عندها مشروع مذهبي.

■ ماذا تقصد؟

□ د. حسيب: مشروع مذهبي يعني تصدير الثورة الإيرانية إلى المناطق الأخرى.

■ وكيف يهدد هذا التوجّه عروبة العراق؟

□ د. حسيب: عندما يصير الولاء على أساس مذهبي، كيف لا يهدد عروبة العراق؟ العروبة ليس فيها مذهبية، سنّة أو شيعة، وغير ذلك. الولاء ليس الولاء لمذهب معين أو لولاية فقيه، ليس ولاية العراقيين لإيران، لأن هذا يعتبر عند العرب الشيعة إهانة لهم، فهم يلتقون مع إيران بالمذهب، لكن عندما نقول لهم: إن ولاءكم لإيران، يعتبرون ذلك إهانة.

■ إذاً لماذا تخاف مما أسميه تهديد إيران؟

□ د. حسيب: توجد محاولات وتطورات مختلفة على الأرض، إذهب وانظر ماذا يجري في البصرة والنجف وغيرها.

■ أنا لا أعرف.

□ د. حسيب: هناك تقارير صادرة عن صحافيين أجانب زاروا المنطقة وشاهدوا بأعينهم ما يجري.

■ ماذا يقولون؟

□ د. حسيب: يقولون إن النفوذ الإيراني في البصرة وفي الجنوب نفوذ سائد، وقيل أيضاً قبل أيام، من خلال رسالة من أيمن الظواهري تتكلم على العلاقة ما بين الحرس الثوري الإيراني والقاعدة، إنهم يموّلون كلّ القوى التي تقوم بالعنف في العراق.

■ يعني إذا كانت إيران تموّل وترعى عملاً مذهبياً في العراق أو في جزء منه، وتهدد عروبة العراق أو جزءاً منه، وإذا كانت إيران على علاقة بالقاعدة وتدمر الشعب العراقي وتقتل على الهوية وتقتل على أساس مذهبي، وتثير الفتن في العراق. ألا يجعلك هذا تراجع موقفك من الوجود الأمريكي في العراق والاتفاقية الأمنية، لأن في هذه الحالة، يقول الكثير من العراقيين، إن أمريكا تصبح صمام أمان وقوة مساندة تحمي العراق في هذا الوضع المضطرب من هذا الخطر الإيراني الذي هو أكثر شراً وسوءاً؟

□ د. حسيب: قبل أن يأتي الأمريكيون، هل كان هناك نفوذ وخطر إيراني؟ قبل أن يأتي الأمريكيون، هل كانت هذه الخلافات المذهبية؟ قبل أن يأتي الأمريكيون هل كان هذا التردّي في الحالة الأمنية؟ قبل أن يأتي الأمريكيون هل كان هذا الوضع المتردّي والمتخلف من الخدمات في الكهرباء والصحة؟

■ السادة المشاهدون ينبغي أن يفهموا أنني أسأل د. خير الدين حسيب ضيفي، أسأل لغياب وجهة نظر أخرى، فأنا أطرح أسئلة لتكون معبّرة عن كل الاتجاهات. أنا لا أعبّر عن موقف شخصي، إنما أطرح أسئلة. فلا أريد أن يغضب أحد من أسئلتي. سؤال من وحي ما أجبت عنه الآن، إذا ردّ عليك أحد وقال قبل عام ٢٠٠٣ لم تكن هذه الأوضاع التي تتحدث عنها، لكن هناك كانت أوضاع تفرض على العراقيين أن يصوّتوا ١٠٠ بالمئة لصالح الرئيس، فاليوم العراقيون كما ترى كأي مجتمع متحضر. في بريطانيا مثلاً: الرأي العام منقسم حسب استطلاعات الرأي ٤٠ بالمئة لحزب المحافظين، و٣٧ بالمئة لحزب العمال، و١٥ بالمئة للأحرار ومجموعة أحزاب.

العراق اليوم فيه برلمان، حوالى ٥٠ بالمئة شيعة، و٢٠ بالمئة سنّة، مع أحزاب أخرى مؤيدة له، و٢٥ بالمئة أكراد. في العراق اليوم صحيح أنه توجد فيه هذه الأوضاع، لكن يوجد عراق يعبّر عن نفسه، والأوضاع الآن أحسن من الأوضاع من سنتين قبل.

□ د. حسيب: قبل الاحتلال، كان هناك انقسام شيعي ـ سنّي؟ الآن انقسام شيعي ـ سنّي وشيعي ـ شيعي، وسنّي ـ سنّي.

■ لأن الطائفية تراجعت وأصبح التقييم سياسياً. في السابق قبل ثلاث سنوات كان الموقف طائفياً فقط، غريزياً كل الشيعة مع بعضهم البعض، كل السنّة مع بعضهم البعض. في هذه السنة أصبح الشيعة يفكّرون، بعض الأحزاب تلتقي ليس على المذهب فقط، لكن دخل الاعتبار السياسي، فيقول لك هذه علامة نضج في الديمقراطية العراقية، ولماذا لا تعطي هذه الديمقراطية العراقية خمس سنوات أخرى، أو عشر سنوات أخرى. في هذه الحالة من يدعم هذه الديمقراطية؟ إيران لن تدعمها كما أنت تقول، لكن أمريكا كانت تدعمها، خاصة أن أمريكا لديها مشكلة مع إيران، مشكلة البرنامج النووي الإيراني، من هو الحليف الذي لديه القوة لكي يحمي العراق اليوم من أن تحكمه إيران بالكامل؟

□ د. حسيب: أن يحكم العراقيون أنفسهم بأنفسهم.

■ أنت تقول اليوم الوضع الحالي مفكك.

□ د. حسيب: إذا غادر الأمريكيون العراق، فكثير من المشاكل تزول بذهابهم، لأن كثيراً من هذه المشاكل يخلقها الأمريكيون أنفسهم. وزارة البنتاغون خصصت ٣٠٠ مليون دولار على مدى ٣ سنوات للدعاية وعمل مواد إعلامية لتبرير السياسة الأمريكية في داخل العراق(١٨). يعني أنت توزع في السنة الواحدة ١٠٠ مليون. وتعمل مقالات صحافية وتعطي صحافيين... إلى آخره، حتى يبرّروا السياسة الأمريكية. هذه عملية غسل دماغ.

(١٨) Karen DeYoung and Walter Pincus, «U.S. to Fund Pro-American Publicity in Iraqi Media,» *Washington Post*, 3/10/2008, p. 1, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/story/2008/10/03/ST2008100301216.html>.

■ كل الدول تعمل نشاطاً إعلامياً. أنت إذا دخلت مشروعاً كلفك مليارات، ألا تدفع ١٠٠ مليون لتسويقه؟

□ د. حسيب: لأي شيء ولأي غرض؟ ما الذي جاء بالأمريكيين إلى العراق، لا يوجد قرار في الأمم المتحدة. لا يوجد أسلحة دمار شامل، لا توجد علاقة مع القاعدة، ما الذي أتى بهم؟

■ اللبن وانسكب، ماذا نفعل؟ لقد كسرت الجرة.

□ د. حسيب: الذي سكب اللبن لا تتوقع منه خير، فليغادر.

■ تأتي إيران وتتحكم.

□ د. حسيب: ليس إيران.

■ من سيحمي الحكومة العراقية؟ من سيؤمن حماية الأوضاع في العراق إذا انسحبت أمريكا اليوم؟

□ د. حسيب: تأتي قوات حفظ سلام عربية إلى العراق.

■ من يأتي بها؟

□ د. حسيب: مجلس الأمن يأتي بها. أنت تحتاج إلى شرعية لأي نظام، لوضع جديد في العراق.

■ في هذه الحالة أنت تطلب من أمريكا أن تقوم بهذا الجهد. من يستطيع أن يعمل ذلك؟

□ د. حسيب: أمريكا هي التي سوف تنسحب لأسباب أمريكية بحتة مالية وعسكرية. أمريكا لا تستطيع إدامة هذا العدد من الجنود في العراق. ليس لديها بديل، فهي ملزمة بفرض خدمة عسكرية إجبارية إذا أرادت استمرار وجودها في العراق، وهو أمر ترفضه غالبية الشعب الأمريكي.

■ إذا انسحبت أمريكا سنة ٢٠١١ كما هو في الاتفاقية أو قبل ذلك، كيف ستتطور الأوضاع؟ إذا لم يعمل برأيك هذا، إذا لم تأت قوات دولية، كيف ستتطور الأوضاع؟ هل الحكومة الحالية قادرة على أن تحمي نفسها بما بنته من أجهزة عسكرية وأمنية في هذه السنوات الماضية؟

□ د. حسيب: أنا أعتقد أن الانقسامات سوف تزداد في الانتخابات في المحافظات، إذا بقيت هذه الحكومة.

■ ما معنى هذا؟

□ د. حسيب: يعني تتطور الانقسامات إلى صدامات.

■ بالنسبة إلى قانون المحافظات وانتخابات المحافظات، المالكي أطلق تصريحات يعارض بها توسيع صلاحيات المحافظات على حساب المركز، هل تؤيده في ذلك؟

□ د. حسيب: هذا ما يسمى «الدستور العراقي». مطلوب إصدار أكثر من ٥٠ قانوناً لتنفيذه. لم يصدر من هذه القوانين أي قانون حتى الآن، إلا قانون المحافظات. خمسون قانوناً بما فيها قانون تصديق المعاهدات، كما لم يتم تعديل الدستور، وهو الذي كان يجب أن يتم خلال ١٢٠ يوماً، وبعد ذلك يعرض على الاستفتاء، وقد مضى عدة سنوات، وإلى الآن لم يصدر. هذه حكومة عاجزة.

■ بالنسبة إلى الموقف الكردي، الرئيس الطالباني ساهم في مفاوضات وأمور سابقة لإجازة الاتفاقيات. الأكراد هم الطرف الوحيد الذي حافظ على وحدته، حتى قبيل انتخاب المحافظات لم ينقسموا مثل الشيعة أو السنّة، فهذا يعبر عن نضج سياسي، أليس كذلك؟

□ د. حسيب: هذا الحفاظ على ما تسميه وحدة الأكراد، هو كما في المثل: تحت الرماد نار، فالحزبان الكرديان الأساسيان لم يستطيعا حتى الآن (مع أنهما في الحكومة)، أن يوحّدا وزارات المالية، ولم يستطيعا أن يوحّدا الوزارات المسؤولة عن البشمركة، وما زالت خدمات الخليوي في منطقة السلمانية تختلف عن المنطقة الموجودة فيها جماعة البرزاني، ولا يستطيعون أن يتصلوا مع بعضهم البعض مباشرة. وداخل حزب الطالباني هناك انقسامات.

■ تحدثنا عن الاتفاقيات، تحدثنا عن البدائل المحتملة. ماذا عن مؤتمر بيروت؟ هل ترى أنه من الممكن أن يحقق شيئاً؟

□ د. حسيب: أتأمل أن يطلع منه نتيجة. ربما برنامج وخطة طريق للمستقبل، وإذا الناس اقتنعت، فسيؤيدون ذلك.

■ الرئيس أوباما بانتصاره أعطى تفاؤلاً إضافياً عند الشعب العراقي، ربما عبّر عنه من أفكار وآراء.

□ د. حسيب: هناك مؤشرات تدعو إلى التفاؤل، لكن القضية لا تعتمد فقط على أوباما. أوباما من الممكن أن ينسحب. القضية تعتمد على العراقيين، حتى القوى المعارضة للاحتلال تستطيع أن تقدم بديلاً للشعب العراقي، وإيجاد وضع أفضل من الوضع الحالي.

■ التيار الصدري، هل سيحضر معك اجتماع بيروت؟

□ د. حسيب: دُعي إلى المؤتمر.

■ لكن هم والبعثيون على طرفي نقيض، كيف يقودون جبهة مشتركة؟

□ د. حسيب: ليس جبهة مشتركة، هناك خارطة طريق، إذا تم الاتفاق على مرحلة انتقالية لمدة سنتين، فستتشكّل حكومة من كفاءات وطنية مستقلة، وبعدها تُجرى انتخابات، وبعد الانتخابات كل واحد يذهب في طريقه. لكن في هذه المرحلة، وفي هاتين السنتين، من الضروري أن يتعاونوا في ما بينهم.

■ اليوم مقتدى الصدر أصدر بياناً يعلّق فيه على مطالب جبهة التوافق، ويعلق على مطالب وقف المحاكمات في حق النظام السابق، ووقف قرار المساءلة. في ما يخص البعثيين لم يعترضوا على مطالب جبهة التوافق، إلا على هذين المطلبين. وقال هذه محاولة لإعادة البعثيين المجرمين القتلة إلى الساحة، وأنا استغرب كيف هو والبعثيون يجتمعون؟

□ د. حسيب: أنا أقول لك ليس لديهم خيار إلا أن يلتقوا مع بعضهم البعض لمرحلة انتقالية لوضع خطة طريق للوصول إلى انتخابات عامة.

■ التيار الصدري مشارك في الانتخابات؛ وشارك في الانتخابات السابقة، وسيشارك في الانتخابات المقبلة.

□ د. حسيب: قال إنه لن يشارك كتيار صدري، لكن من خلال أشخاص مستقلين ويؤيدهم.

■ النتيجة واحدة، إذاً سيشارك في العملية السياسية.

□ د. حسيب: في جزء من العملية السياسية، لن يشارك في الوزارة.

■ متى انسحب من الوزارة؟ قبل خمسة أشهر؟

□ د. حسيب: قبل أكثر من سنة أو سنتين.

■ يعني كان في الوزارة؟

□ د. حسيب: كان في الوزارة وانسحب.

■ وأنت ترى أنه من الممكن حضوره في اجتماعكم؟

□ د. حسيب: من المفروض أن يسموا مندوبهم خلال يوم أو يومين.

■ الدور السوري في العراق أو في مثل هذه الجهود، هل لديك تعليق عليه؟

□ د. حسيب: أنا أعتقد أن سورية يمكن أن تلعب دوراً مهماً، خاصةً أن أوباما وإدارته يلتزمان في خطتهما أن أول ما سيبدآن به هو التفاوض مع سورية، ومن الممكن أن يتفقا على صيغة للانسحاب من العراق، ويكون لسورية دور في المرحلة الانتقالية.

■ ما هي الأفكار التي تريد أن تقولها في نهاية البرنامج للعراقيين؟

□ د. حسيب: أنا أتمنى أن يخرج العراقيون من حالة اليأس والقنوط، فليس فقط هناك ضوء في آخر النفق، لكن نحن على أعتاب تطورات دراماتيكية في العراق، ومن الممكن أن تكون نحو الأحسن، كما من الممكن أن تكون نحو الأسوأ، وهي تعتمد إلى أي حدّ تستطيع القوى الوطنية، التي هي ضد الاحتلال، وتريد التحرير، وتريد الديمقراطية، أن ترتفع إلى مستوى هذه الأحداث والتطورات، وتتعاون في ما بينها وتساهم في تغيير الأمور إلى ما يحقق طموحات الشعب العراقي.

■ كان ضيفي د. خير الدين حسيب... بارك الله فيك... وإن شاء الله نستضيفك وتكون أوضاع العراق أفضل. أنا استمعت باهتمام إلى أفكارك، لكن من الحاجات التي تعلمتها واستفدت منها، وأرى على الحكومات العربية أن تقتدي بها، هي أن يتمكن القضاء في هذه البلدان من حماية كرامة وحقوق مواطنيها في العالم.

إن ما ذكرته عن انتصار القضاء الأمريكي للمواطنين الأمريكيين الذين واجهوا صعوبات من أي نوع في العراق، يجعلني أقول حبذا لو أن الهيئات القضائية في الدول العربية تحذو حذو القضاء الأمريكي، إذا اشتكى لها مواطن عربي من مضايقات يعانيها في أي مكان في العالم بسبب اسمه، أو بسبب جوازه أو بسبب دينه. إذاً المفروض أن يتلقى قضاؤنا دروساً من القضاء الأمريكي الذي يقف مع مواطنيه ويحميهم ويستمع إلى شكاواهم ويتفاعل معهم طبقاً للقانون، فهذه تجربة يحتذى بها ويُقتدى بها في الوطن العربي، فاستمعوا إليها أيها الحكام، واستمعوا إليها أيها المسؤولون في لجنة القضاء والعدالة في الوطن العربي.

كان ضيفنا الدكتور خير الدين حسيب، الكاتب والمفكر السياسي العراقي المعروف، وحديثنا كان عن التطورات السياسية في العراق في هذا اليوم الذي أجاز فيه البرلمان العراقي الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل السابع والعشرون

المشهد العراقي عشية الانسحاب الأمريكي(*)

■ أيّها المشاهدون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أهلاً وسهلاً ومرحباً، إلى هذا اللقاء الخاص مع الكاتب والمفكر السياسي العراقي د. خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، والوجه المعروف في الساحة السياسية العراقية.

هذا اللقاء الخاص، يبثّ على الهواء مباشرة، يوم انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية. والسؤال الأول، يفرض نفسه فرضاً، وهو: ما تعليق الضيف على الحدث، الذي اعتبرته الحكومة العراقية عيداً وطنياً.

د. حسيب، الحكومة تقول إنه عيد وطني في العراق. وحضرتك، بصفتك باحثاً ومديراً عاماً لمركز دراسات الوحدة العربية، وبصفتك في «المؤتمر القومي العربي»، وبصفتك مواطناً عراقياً؛ هل تشارك الحكومة العراقية وجهة نظرها، القائلة إن اليوم هو يوم احتفال وفرحة، وهو عيد وطني في العراق؟

□ د. حسيب: من حقّ العراقيين أن يرحّبوا، جزئياً، بهذا الانسحاب من المدن. ولكنه لا يعني الانسحاب الكلي للقوات الأمريكية، لأنها ما تزال موجودة في قواعد قريبة من المدن، وما تزال تملك القوة الجوية. وعندما تطلب الحكومة العراقية (ما تُسمّى بالحكومة الحالية) منها دعماً، ستُقدِّم الدعم الذي تحتاجه الحكومة، وتقدّم الدعم الجويّ من خلال السلاح الجوي.

هذا من حق العراقيين. أما احتفال الحكومة فهو صفاقة منقطعة النظير.

(*) مقابلة لفضائية «المستقلّة» أجراها محمد الهاشمي الحامدي مع خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية في ٢٠٠٩/٦/٣٠، وقد نُشِرَت هذه المقابلة تحت عنوان: «جولة أفق مع خير الدين حسيب العراق والعرب.. إلى أين؟،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٢، العدد ٣٦٦ (آب/أغسطس ٢٠٠٩)، ص ٧ ـ ٢١.

■ لماذا؟!

□ د. حسيب: لأن الذين يحتفلون هم الذين جاؤوا بالاحتلال، وهم الذين جاؤوا مع الاحتلال. وهناك تصريحات مسجلة لجميع الذين شاركوا في العملية السياسية، ما عدا التيار الصدري، مِمَّن كانوا ضد الانسحاب الأمريكي، من الأكراد إلى المالكي إلى طارق الهاشمي إلى أحمد الجلبي إلى عبد العزيز الحكيم، كلهم كانوا ضد انسحاب القوات الأمريكية. كما ساهم في هذه الجوقة ـ للأسف الشديد ـ الأمين العام لجامعة الدول العربية، والرئيس المصري، وكلاهما صرحا أنهما ضد انسحاب القوات الأمريكية. ولا أعرف من خوَّلهم ليقولوا هذا الكلام: هل الشعب العراقي، أم مجلس جامعة الدول العربية، لا أدري؟! وبالتالي، فليس هناك فضل للمجموعة الحاكمة الحالية في العراق تحت الاحتلال.. حكومة الاحتلال.. ليس لها فضل في الانسحاب، الانسحاب تقرر من قِبل الإدارة الأمريكية الحالية الجديدة.

■ كم جندياً انسحب من العراق اليوم؟

□ د. حسيب: هم انسحبوا من المدن إلى قواعد خارجها.

■ ألم ينسحب جندي واحد اليوم؟

□ د. حسيب: لا، سبق انسحاب حوالى الـ ٣٠,٠٠٠ جندي، الباقي الآن حوالى الـ ١٣٠,٠٠٠ جندي. وبحسب الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه مع الحكومة العراقية، المفروض أنه في حزيران/يونيو ٢٠١٠، تنسحب القوات القتالية، وفي نهاية ٢٠١١، تنسحب جميع القوات الأمريكية من العراق. هذا الانسحاب تم، لأن رئيس الإدارة الأمريكية الحالية، أوباما، التزم في برنامجه الانتخابي أن يسحب القوات الأمريكية في حال فوزه، خلال ١٦ شهراً، ولأن المقاومة العراقية، أجبرت أمريكا على هذا الانسحاب، ولأن الأوضاع الداخلية الأمريكية اقتصادياً وعسكرياً، فرضت هذا الانسحاب؛ فالفضل في هذا الانسحاب ليس لحكومة الاحتلال، بل الفضل هو للمقاومة العراقية، ولأسباب داخلية أمريكية.

■ ومع ذلك، إن الحكومة العراقية بمن فيها، هي من سيتولى مسؤولية ضبط الأمن في المدن العراقية، وهو ما يعتبر دليلاً على دورها المتنامي الأهمية في العراق؟

□ د. حسيب: دعنا نرى هذا الدور المتنامي في العراق! حتى الآن وبعد ست سنوات، لا يوجد كهرباء في العراق كله من الشمال إلى الجنوب، إلا لساعات قليلة يومياً، بالرغم من المليارات التي صُرفت؛ وكذلك سوء حال الأوضاع الصحية ومياه الشرب. ومن «فمك أدينك»، فقبل ثلاثة أو أربعة أيام، وبالضبط في يوم ٢٠٠٩/٦/٢٢، وفي جريدة **الشرق الأوسط**، جرت مقابلة مع موفق الربيعي؛ مما قاله فيها: «أن إدارة صدام للخدمات والمجال الزراعي والصناعي في البلاد كانت أفضل بكثير»[1] هذا ليس كلامي، بل كلام موفق الربيعي. فما هو إنجاز هذه الحكومة؟ السرقات

(١) انظر المقابلة التي أجرتها شذى الجبوري مع موفق الربيعي، في: **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٩/٦/٢٢، ص ١١.

والرشاوى والفساد. العراق ثالث دولة في العالم من حيث درجة الفساد[٢]؛ فما هو الإنجاز الذي قدمته هذه الحكومة؟! حتى القوات المسلحة عندها ليس لديها ولاء وطني، بل هي عبارة عن ميليشيات: ففرقتان منها ولاء قيادتهما للمجلس الإسلامي الأعلى، وكانت هناك فرقة تتبع حزب الدعوة، والآن أضيفت إليها قوة ضاربة في بغداد وأصبح للدعوة ما يعادل ثلاث فرق؛ وفرقتان يعود ولاؤهما إلى مسعود البارزاني، وفرقة إلى جلال طالباني، وفرقة إلى طارق الهاشمي. فأي جيش وطني هذا؟

■ **أنت ذكرت أسماء بعض الأشخاص، وقلت إنهم معارضون للانسحاب الأمريكي.**

□ د. حسيب: هذا كلام موثّق، بما فيه كلام موفق الربيعي الذي يطالب، من خلال المقابلة التي أشرت إليها، بالإسراع في الانسحاب «كثر خيرك» يا موفق الربيعي!

■ **سياستنا في البرنامج، أننا نكفل لموفق الربيعي وطارق الهاشمي وإياد علاوي ورئيس الحكومة، والجلبي، وكل شخص معني بالحوار، إذا أراد أن يمارس حق الرد، نحن نكفل هذا الحق، ولكل شخص يريد التوضيح أو الرد أن يُرسل لنا بـ (Email) أو رسالة بالفاكس. فنؤمّن له حق الرد، ونعطيه وقتاً أكثر من الوقت الذي أعطي للدكتور حسيب.**

بعد الانسحاب الأمريكي من المدن العراقية، ما هي السيناريوهات المحتملة الآن؟

□ د. حسيب: هناك أولاً السيناريو الأمريكي. وهنا أتكلم على معلومات، وهذه المعلومات لا تمثل وجهة نظري بالضرورة، لكن هذا السيناريو الأمريكي هو من مصادر موثوقة وعلى صلة بالبيت الأبيض. فالإدارة الأمريكية الحالية تميل إلى بقاء المالكي رئيساً للوزراء حتى بعد الانتخابات القادمة، وهناك شخصان من مجلس الأمن القومي سبق أن قاما بمقابلات مطولّة مع المالكي وقدما تقارير تقول إن المالكي غير خاضع لإيران. ويعتقد الأمريكيون «أن العملية السياسية تصحح نفسها بنفسها تدريجياً»، كما حصل في انتخاب المحافظات؛ فالأحزاب الدينية، والجهات الخاضعة للنفوذ أو الولاء الإيراني، خسرت في الانتخابات، ويعتقد الأمريكان أن هذه العملية ستستمر. وهذه الشعارات التي يطلقها الآن المالكي، كشعارات وطنية... إلخ، يريد منها أن «يركب الموجة» تحضيراً للانتخابات القادمة، حتى يشكل الائتلاف، وهناك من يخطط له لذلك، وأن الرهان سيكون عليه في المستقبل. وتشير المعلومات كذلك إلى أن الإدارة الأمريكية غير معنية حقيقة بالمصالحة الوطنية، وهي ظاهرياً لا تمانع، لكنها غير معنية، ولا تعمل من أجل ذلك. كذلك هي غير معنية بالديمقراطية، لا في العراق، ولا في غير العراق. وهي تعتقد، ربما عن حق، أن الديمقراطية في أي بلد هي مسؤولية شعب ذلك البلد. وما يقال عن مفاوضات مع البعث أو غير البعث، هذه كلها اتصالات، تقوم بها الجهات الأمريكية في العراق لجمع المعلومات وجس النبض... إلخ. الشيء

---

(٢) انظر: جاسم داخل، «٤ منظمات دولية: العراق الأكثر فساداً.. والثالث بين ٦٠ دولة «فاشلة»،» الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٥/٨، ص ١٢.

الوحيد الذي تخافه أمريكا هو ـ وهذا تحليل ـ أنه إذا انسحبت، فإنها لا تريد أن تحدث فوضى في العراق بعد انسحابها، لأنها تتحمل مسؤولية هذه الفوضى، وهذا ما لا تستطيع أن تضمنه من خلال الحكومة الحالية الموالية لها. ولذلك هناك اتصالات مع تركيا وسورية، لمساعدة الإدارة الأمريكية لملء الفراغ الأمني بعد انسحابها.

أحب أن أضيف للمعلومات التي أشرت إليها، فأقول إن موضوع انسحاب القوات الأمريكية من العراق محسوم، والأمر الآخر المحسوم أنه لن تبقى قواعد عسكرية في العراق لا دائمة ولا مؤقتة.

وأقول، هنا، للتذكير، أن الرئيس أوباما أثناء زيارته إلى تركيا، وفي أحد خطاباته، قال إنه يتوقع من تركيا أن تساهم أمنياً في العراق بعد الانسحاب الأمريكي. كما قال رئيس الجمهورية التركية في إحدى خطبه منذ حوالى ثلاثة أسابيع، أن تركيا مستعدة للقيام بدور أمني في العراق عند الانسحاب الأمريكي، إذا طُلِبَ منها ذلك. وهناك مفاوضات ما بين أمريكا وتركيا وسورية حول هذا الموضوع. لم يتبلور الشكل النهائي لهذه الصيغة، لكن هذا الدور لتركيا أو سورية، أو للاثنين، لن يتم إلا برغبة أمريكا أي موافقة أمريكا، لأنه يحتاج إلى قرار من مجلس الأمن.

هذا هو السيناريو الأمريكي إذا استمرت الأمور على ما هي عليه؛ أما السيناريو الآخر الوطني، فهو إذا اتفقت كل أطراف المقاومة، سواء المسلحة منها أو السلمية (وللعلم المقاومة المسلحة الوطنية تزداد فعاليتها) إذا اتفقت هذه الأطراف في ما بينها. وهنا أتكلم على جبهتي المقاومة؛ إحداهما يتزعمها حزب البعث، والثانية حارث الضاري، إذا اتفق الطرفان مع التيار الصدري.. ومع هيئة علماء المسلمين، ومع المؤتمر الوطني التأسيسي، ومع بعض الأطراف الوطنية العراقية الأخرى المنظمة، فإذا ما اتفقوا في ما بينهم على تشكيل حكومة مستقلة، لها صلاحية تشريعية، ويتم أيضاً تجميد ما يسمى مجلس النواب الحالي، وكذلك القوانين الخاصة بالانتخاب، فإن هذه الحكومة المستقلة تجري من خلالها انتخابات يشارك بها الجميع، دون منع لأي جهة كانت، والشعب يقرر من يريد، وهذا المجلس يعدّ دستوراً جديداً، ثم يتم الاستفتاء عليه.. ومن ثم ينتخب رئيساً للجمهورية وتبدأ العملية السياسية.

هذه هي الطريقة التي تحفظ ماء الوجه لكل الأطراف، سواء للأطراف المشاركة في العملية السياسية حالياً، أو المعارضة الوطنية، المسلحة وغير المسلحة، والاحتكام يكون للشعب.

يبقى بعد ذلك، إلى أي حدّ ستقدر المقاومة الوطنية، سواء المسلحة أم السلمية المشار إليها سابقاً، على أن تتفق على هذا المطلب فقط، وتقنع الأطراف العربية المؤثرة بذلك، وأن تقنع الولايات المتحدة بذلك من خلال سورية و/أو تركيا، فإن ذلك سيجيب عنه الزمن.

■ طبعاً، قبل أن أسألك عن كركوك، هل حان الوقت ليعترف مراقب سياسي عراقي مثل حضرتك، بأن المقاومة العراقية هي اختراع لفظي أكثر منه كياناً سياسياً مثل بقية الدول. يعني، كان هناك جبهة التحرير في الجزائر أيام الاستعمار الفرنسي، وكان هناك حركة شعبية بقيادة جون

غارنغ لتحرير السودان التي عقدت اتفاقية نيفاشا. اليوم ما زال هناك أطراف في دارفور في السودان يفاوضون الحكومة السودانية. أي دولة قد تذكرها، وكان فيها احتلال.. استطيع أن أذكر لك حركة... أو كيان... لها قيادات وسياسة معروفة.. ومطالب معروفة، إلا في العراق، لا نستطيع قول ذلك. فالسيد حارث الضاري يقول إن هناك فصائل قد فوضته، ولكن لا تعرف من فوّضه؟ حزب البعث، ماذا يعمل، وماذا لا يعمل؟ أناس يظهرون في برامج يقولون: نحن ممثلو المقاومة العراقية؟

من زمان عندما أراد البريطانيون الصلح في إيرلندا الشمالية، كان يُعرف مع مَنْ يتحاورون، واليوم عندما يريد ميتشيل شيئاً من فلسطين، يذهب إلى محمود عباس، ويرسل سراً إلى دمشق من يقابل حماس مثلاً، أو يذهب كارتر إلى حماس. لا يوجد في العراق حراك في هذا المعنى؟!

□ د. حسيب: نستطيع أن نحكم على المقاومة ونتائجها من خلال إحدى طريقتين. الأولى، نتكلم فيها على المقاومة وأطرافها... إلخ. والثانية، تتمثل في نتائج أعمال هذه المقاومة. فإحصاءات البنتاغون المنشورة حتى يوم ٢٠٠٩/٦/٢٦[٣]، تقول إن عدد القتلى الأمريكان بلغ ٤٣١٩ قتيلاً، وعدد الجرحى بلغ ٣١٣٦٨، فقط للأمريكيين، عدا الآخرين. هؤلاء مَنْ قتلهم ومَنْ جرحهم؟

■ صحيح أن هذه الأعمال موجودة، والحكومة الأمريكية تعترف بها. لكن هذا لا ينفي أن هناك فوضى، وحتى الحكومة الحالية تقول، دعونا نرى هذه المقاومة لكي نتفاوض معها.

□ د. حسيب: المقاومة لا تتفاوض مع حكومة جاءت مع الاحتلال وموالية للاحتلال. المقاومة هذه نتائجها: مَنْ يقتل الأمريكان؟ ومَنْ الذي يجرح الأمريكان؟

أنا لا أتكلم على القاعدة وغيرها، التي لا أسميها مقاومة، فالقاعدة وغيرها التي تقوم بأعمال غير مقبولة لا تدخل ضمن المقاومة، فهي تستهدف المدنيين والأبرياء في كثير من الحالات. أنا أتكلم على مقاومة موجهة ضد الاحتلال. خذ أيضاً عدد الدبابات التي حُطّمت وعدد الطيارات التي أسقطت. وهناك ما يسمى بـ (Road-Side Bomb) حيث هناك سباق تكنولوجي بين المقاومة ووزارة الدفاع الأمريكية؛ حيث وزارة الدفاع الأمريكية أتت بأحد الأشخاص وهو جنرال متقاعد إلى وزارة الدفاع، ووفرت له جهازاً، وخصصت ٣,٢ مليار دولار لمجابهة هذه المقاومة، ولم تستطع أن تقضي على هذه الوسيلة للمقاومة.

إلا أن الأمر الذي نجح فيه الجيش الأمريكي، والفضل فيه يعود إلى القاعدة، أن هذه كان لديها إمكانيات، من مال وسلاح، وبعض من أراد المساهمة في المقاومة، ذهبوا إلى القاعدة وأخذوا السلاح والمال، ووصل الغرور بالقاعدة إلى حد أنها شكّلت «حكومة إسلامية»، وطلبت من أطراف المقاومة الأخرى أن تنضوي تحت لوائها، والأطراف التي رفضت ذلك، استهدفتها القاعدة بدل أن تستهدف الأمريكان: فبعض أطراف المقاومة ودفاعاً عن النفس، أقاموا ما يسمى «الصحوات»

---

(٣) انظر: «Operation Iraqi Freedom (OIF) U.S. Casualty Status,» Fatalities (26 June 2009), 10:00 a.m. EDT, <http://www.defenselink.mil/news>.

و«مجالس الإسناد» أو «أبناء العراق»، مما أدى إلى إضعاف المقاومة إضعافاً كبيراً، لأنهم كانوا جزءاً من المقاومة، ويملكون معلومات عن أطراف في المقاومة، ولكن بدأت الآن المقاومة تستعيد قوتها، وتقوم بعمليات متزايدة. أنا لا أتكلم على تفجيرات انتحارية، فلا أعتبر ذلك مقاومة، بل أعني المقاومة التي تستهدف القوات الأمريكية. ويعد خروج القوات الأمريكية من المدن سيكون من الصعب على المقاومة أن تجد الأمريكان، وأن تستهدف الأمريكان، ولا علم لي بالطرق الأخرى التي قد تلجأ إليها المقاومة.

■ نظرياً.. هناك مقاومة عراقية..

□ د. حسيب: ليس نظرياً، إنني أضع أمامك أرقاماً، هي أعداد القتلى والجرحى، الذين اعترف بهم الأمريكان.

■ عندما كان جون غارنغ يحارب حكومة الخرطوم في الشمال، وكان يحاول أن يحكم من الداخل، وإذا خرج الجيش السوداني فجيشه موجود، فنظرياً إذا كان هناك مقاومة، يجب أن تحل محل الجيش الأمريكي، وتأخذ بغداد غداً؟

□ د. حسيب: يجب أن ننتظر، ونرى ماذا سيحصل، عندما يخرج الأمريكان، مع العلم أن هناك بحسب القرار الذي تم من خلال ما يسمى بـ «مجلس النواب العراقي»، عندما صادقوا على الاتفاقية الأمنية، أنه سيتم استفتاء للشعب العراقي حول الاتفاقية الأمنية، والمفروض بحسب القرار الذي أخذه ما يسمى بـ البرلمان، أن يتم الاستفتاء قبل نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٩، لكن هناك محاولة من الحكومة الحالية أو بالأحرى من رئيس الحكومة، لتأجيل الاستفتاء خلافاً لقرار مجلس النواب إلى كانون الثاني/ يناير القادم ٢٠١٠، ويتم مع الانتخابات البرلمانية. وإذا ما تم رفض الاتفاقية في هذا الاستفتاء، وهو متوقع، لأنه حتى الحكومة الحالية متبنية هذا الاتجاه، فمعنى ذلك أن الحكومة ملزمة حسب الاتفاقية نفسها أن تعطي إنذاراً لمدة سنة للإدارة الأمريكية لإنهاء الاتفاقية؛ فإذا قلنا إن في كانون الثاني/ يناير كان الاستفتاء ضد الاتفاقية معنى ذلك أنه في الشهر نفسه من عام ٢٠١١، تنسحب القوات الأمريكية نهائياً، ما يعني الـ ١٦ شهراً التي طرحها أوباما للانسحاب.

وإذا مشت الأمور كما تخطط لها القوات الأمريكية والحكومة العراقية، فسيتم الانسحاب من العراق في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

■ في هذه الحالة لماذا لا تقبل أنت شخصياً بموقف الحكومة الذي يقول إن الأمور تتحسن في العراق.. هناك انتخابات.. ومن لديه وجهة نظر مخالفة للحكومة وللأحزاب السياسية، فليتفضل في الانتخابات وهي حرة ونزيهة، ويشارك في بناء العراق بالطرق السياسية، ولماذا الاستمرار في العنف والفوضى وتهيئة الأجواء لأعمال إجرامية كالتي تحصل.. وحصلت اليوم في كركوك.. وقبل أيام في مدينة الصدر وغيرها؟

□ د. حسيب: أنا لست مسؤولاً عن الأمن في العراق. الحكومة هي المسؤولة عن الأمن والخدمات في العراق، وهذا هو إنجازهم! موفق الربيعي يقول إن الحكومة فاشلة والأمن غير موجود... إلخ. هذه الحكومة هي التي أتت بالاحتلال... الفساد في هذه الحكومة أكثر من أي دولة أخرى في العالم عدا دولتين... ما المبرر؟ وأين شرعيتها.. شرعيتها من الاحتلال.

■ **السيد المالكي جاء بانتخابات شارك فيها ملايين العراقيين.. هكذا يقول السيد المالكي، وهكذا يقول أنصاره.**

□ د. حسيب: وأنا أقول لك: أنظر إلى تقرير الخبير الاستراتيجي أنطوني كوردسمان (من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن) حول الانتخابات في العراق، ونسبة الذين شاركوا فيها، والتزويرات التي حصلت فيها[4]. وأيضاً لا توجد رقابة من أية جهة دولية على هذه الانتخابات، كما منعت قوى عراقية من المشاركة في هذه الانتخابات؟! كقانون اجتثاث البعث وغيره. من حق كل المواطنين الذين ليس هناك تهم تدينهم أن يشاركوا في الانتخابات.

■ **دعنا ننتقل إلى موضوع كركوك، وكركوك اليوم في الأخبار وبسبب عملية إجرامية بشعة ذهب حصيلتها العديد من الضحايا. وقبل أن أسألك عن كركوك المدينة ووضعها. أسألك: من هؤلاء المجرمون الذين يفجرون في الأسواق، وقرب المساجد؟ ليس هناك إجرام بمثل هذه النوعية في كل الدنيا. كيف برر إنسان لنفسه أن يلقي بقنبلة قرب جامعة أو في سوق وسط الأبرياء المدنيين.**

□ د. حسيب: سأتكلم هنا كتحليل، حيث ليس لدي معلومات مباشرة حول الموضوع، ولا أعرف من يقوم بهذه الأمور. ولكن أخشى تتمة لما قلته لك، من أن الإدارة الأمريكية تخشى من انسحابها من العراق أن تحصل فوضى بعد انسحابها، وأنها تتفاوض مع تركيا وسورية لملء الفراغ الأمني، فأخشى أن جزءاً من هذه العملية مفتعل من القوات الأمريكية مباشرة حتى تهيئ الرأي العام العراقي، وتبرر للحكومة طلب مساعدة أمنية من الخارج. أخشى هذا.

■ **هذا تأويل. بالنسبة إلى مدينة كركوك والنزاع حولها بين الأكراد والعرب، ما آخر أخبار هذا الموضوع؟**

□ د. حسيب: أخ الحامدي، الإحصاءات والمعلومات الوحيدة المتاحة عن عدد الأكراد والعرب والتركمان في العراق هي عن إحصاء عام ١٩٥٧، الذي تم قبل ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨، وقبل مجيء حزب البعث في عام ١٩٦٣، وقبل كل الكلام الذي يقال حول تعريب كركوك، فهذه

---

(٤) انظر تقريري أنتوني كوردسمان حول الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥ وعن تحليله لانتخابات المحافظات الأخيرة عام ٢٠٠٩: Anthony H. Cordesman: «Praying for Luck: The Real Meaning of Iraq's Coming Elections,» Center for Strategic and International Studies (CSIS) (2 January 2005), and «The Iraqi Elections: The Preliminary Results,» Center for Strategic and International Studies (CSIS) (5 February 2009), <http://www.csis.org>.

كلها لا علاقة لها بإحصاء عام ١٩٥٧. وفي هذا الإحصاء فقط كان هناك سؤال حول «اللغة الأم»؟ ومن لغة الأم عرفوا القوميات المختلفة في العراق. وحسب هذا الإحصاء فإن نسبة العرب في العراق ككل هي ٧٩,١٦ في المئة، أي حوالى الـ ٨٠ في المئة، والأكراد ١٦,٤٥ في المئة، والإيرانيين ٠,٣٣، أي ثلث الواحد في المئة؛ والأتراك/التركمان ١,١٦ في المئة[٥].

وبالنسبة إلى كركوك، وبحسب هذا الإحصاء كذلك، فإن نسبة الأكراد في مدينة كركوك وقبل التعريب الذي يتكلمون عليه، هي ٣٣,٢٦ في المئة، وهم يشكلون ثلث عدد سكان مدينة كركوك. وفي ذلك الوقت كان يسمى بـ «لواء كركوك». وتم تغيير اسم اللواء إلى «محافظة» فيما بعد. وأما بالنسبة إلى لواء (محافظة كركوك) وحسب إحصاء عام ١٩٥٧، وقبل أن يتم من خلال الحكم الذاتي وبالقانون الذي صدر عام ١٩٧٤[٦]، فصل قضاءان من محافظة كركوك، ألحق أحدهما بالسليمانية، والآخر بأربيل، فقبل هذا الفصل كانت نسبة الأكراد في لواء كركوك ككل ٤٨,٢٤ في المئة، والعرب والأكراد فوق الـ ٥٠ في المئة، فالأكراد إذاً ليسوا أغلبية حتى قبل استبعاد القضاءَيْن ذي الأغلبية الكردية، اللذين فُصلا عن لواء (محافظة) كركوك، أي أن نسبة الأكراد انخفضت عن ٤٨,٢٤ في المئة. هذه هي الإحصاءات قبل ما حصل بعدها من تعريب أو غيره، فهي هذه الصورة الحقيقية.

وحتى في المناطق الأخرى، وفي مدينة الموصل حسب إحصاء عام ١٩٥٧، كان العرب يشكلون ٩٤,٦٧ في المئة، والأكراد كانوا ٣,٣٩ في المئة فقط؛ وبعد ذلك ومن خلال قانون الحكم الذاتي عام ١٩٧٤، فصلت الأقضية الكردية من لواء الموصل، وشكلت منها محافظة دهوك التي شملها الحكم الذاتي؛ فالأكراد يبالغون في هذا الأمر ـ وعندما أقول أكراد، أعني القيادة الكردية الحالية ـ هم يبالغون، والشعب الكردي هو شعب عراقي أصيل، ومن واجب كل العراقيين أن يحتضنوا الشعب الكردي، فأنا أتكلم على القيادات الكردية وهذه القيادات الكردية مرشحة ـ الحزبين الأساسيين ـ أن تفقد الكثير من نفوذها في منطقة كردستان، فهناك حزب جديد نشأ يرأسه أنوشروان مصطفى وسيشارك في الانتخابات، وهناك أحزاب أخرى إسلامية وغير إسلامية أهمها الاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية، حوالى ١١ قائمة أو أكثر داخلة في الانتخابات، ومن غير المتوقع أن يحصل الحزبان الكرديان على المقاعد نفسها التي حصلا عليها في الانتخابات السابقة، وقد يحصلون على ما لا يزيد على نصف المقاعد، وانتخابات كانون الثاني/يناير القادم ستبين هذا، وأيضاً انتخابات الشهر القادم في ما يتعلق بإقليم كردستان.

---

(٥) وزارة التخطيط العراقية، دائرة الإحصاء المركزية، قسم الأبحاث والنشر، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٦٤ (بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٦٥)، ص ١٣٠. وقد تمّ احتساب النسب المئوية من الجدول.

(٦) وزارة الداخلية العراقية، مديرية النفوس العامة، المجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧: لوائي السليمانية وكركوك (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٥٧)، ص ٢٤٣.

■ **هل تؤيد جهود الحكومة العراقية للخروج من طائلة البند السابع في مجلس الأمن؟**

□ د. حسيب: ناقشنا ذلك كثيراً في دراسات في المستقبل العربي. الاحتلال انتهى، والبند السابع كان له علاقة باحتلال العراق للكويت... إلخ. هذا موضوع انتهى، وهو سيف مسلّط على العراقيين، وعلى العراق، وموارد العراق، ومجلس الأمن هو من فرض هذا، وهو من يلغيه، وأمريكا، خلافاً لما ادُّعِي، هي لم تلتزم برفع اسم العراق من البند السابع، قالت: إنها سوف تبذل مساعيها... إلخ. وفي اليوم الذي يصبح للعراق حكومة وطنية، فلن يكون مشكلة في هذا الأمر.

■ **بالنسبة إلى الكويت، كان هناك تصريحات للسيد جلال الطالباني ومن وزير الخارجية، أن تحل الخلافات مع الكويت بالتفاهم، وبإجراء علاقات طيبة. كان هناك زوبعة إعلامية هدأت الآن.**

□ د. حسيب: في موضوع الكويت. أنا ضد ما قام به النظام السابق في الكويت، أولاً، ولا أقول هذا الآن، بل ذكرته في ندوة عقدها المركز في القاهرة في نيسان/أبريل ١٩٩١[٧]، أي بعد انتهاء الحرب بثلاثة أشهر، وقلت إنني ضد ما قام به العراق... إلخ. ولكن ما تم هو أن مجلس الأمن في القرار رقم ٦٨٧، اتخذ مجموعة إجراءات، منها قرار حول تعويض الأطراف المتضررة من الاحتلال. ومجلس الأمن هو مجلس سياسي، وقضايا التعويضات هي قضايا قضائية، والجهة المختصة هي محكمة العدل الدولية، لكن مجلس الأمن أنشأ هيئة خاصة للتعويضات تضم ممثلاً من كل أعضاء مجلس الأمن، ولكل واحد منهم حق الفيتو (النقض). عملياً، كان العضوان الرئيسيان هما الأمريكي والبريطاني، وبدأوا يستقطعون ٣٠ في المئة من عوائد العراق للتعويضات، ثم انخفضت إلى ٢٥ ثم ٥ في المئة. ومقر لجنة التعويضات في جنيف وكان هناك طلبات تعويضات، لكن لم يسمح للعراق بتقديم وجهة نظره، ولم يتمكن العراق من توكيل محامين للدفاع عنه في هذه القضايا، لأنه كان تحت الحصار، وليس لديه أموال، فبالتالي، هذه القرارات التي اتخذتها لجنة التعويضات، مع افتراض حسن النية، هي مبنية على مدّعين دون حق الدفاع للآخرين. هذه التعويضات، والعدد الكلي للمطالبات كان ٢,٦٤٨ مليون طلب والمبالغ المطالب بها كانت ٣٤٩ ملياراً؛ ولكن المبالغ المحسومة، والمبالغ التي حكم لها بالتعويض، هي ٤٨ ملياراً تقريباً. والمبالغ المدفوعة ١٨,٢ مليار.

الكويت حكم لها بحوالى ٢٧ مليار، واستلمت قسماً كبيراً منها. وبغض النظر عن قانونية هذه التعويضات، وأن مجلس الأمن ليس جهة قضائية، وبغض النظر عن لجنة التعويضات والعراق ليس ممثلاً بها، ولم يكن يملك إمكانيات لتوكيل محامين للدفاع عن وجهة نظره، فهذه التعويضات هي نتيجة اعتداء عراقي واجتياح عراقي للكويت.

بالمقابل، فإنه بالنسبة إلى الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣، اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن هذا الاحتلال عمل غير قانوني. ولكن من شجّع وسهّل هذا الاحتلال؟ القوات الأمريكية والبريطانية وغيرها جاءت من بلدان عربية.

---

(٧) انظر: **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩١).

■ عفواً، الحكومة العراقية المنشغلة في هذا الموضوع والمحتجة عليه، لم تقل إنها تريد تعويضاً من الكويت؟

□ د. حسيب: لا لم تطلب ذلك.. هذه حكومة احتلال.. هذا حق للشعب العراقي، والجهة التي احتلت العراق، جاءت قواتها من الكويت.. يعني القوات الأمريكية دخلت العراق من الكويت، وجاءت من القاعدة البحرية في البحرين، وجاءت من القاعدة في قطر، وجاءت من الإمارات، ومن عُمان، ومن قاعدة خالد للقوات الجوية، إضافة إلى تشجيع من مصر والأردن وتسهيل مهمة هذه القوات، علماً أن هذا مخالف لاتفاقية الدفاع العربي المشترك، تلك الاتفاقية التي وقّعت عليها جميع الدول العربية، التي تقول: إذا ما تم اعتداء مسلح على بلد عربي، فجميع الدول العربية الأخرى ملزمة بمساعدة هذا البلد بكل الوسائل، بما فيه الوسائل العسكرية، وينطبق ذلك أيضاً حتى في حالة التهديد. فالكويت والسعودية وبلدان الخليج ومصر والأردن، ملزمة في الدفاع عن العراق ضد الاحتلال الأمريكي، وليس بمساعدة هذا الاحتلال! هذا الاحتلال نتج منه أكثر من مليون ضحية، وترتب عليه تدمير الدولة العراقية، تدمير المنشآت والبنى التحتية، فتعويضات العراق التي يستحقها من البلدان العربية الخليجية وفي مقدمتهم الكويت، ناهيك عن التعويضات التي يستحقها من أمريكا وبريطانيا وغيرها من قوات الاحتلال، هي أضعاف التعويضات التي تستحقها الكويت.

■ وبناء على ذلك، ترى أن على الكويت أن تتوقف عن الطلب؟

□ د. حسيب: لا.. بناء على هذا ـ وأنا أتكلم من منطلق قومي ـ إما أن نتعامل على أن العراق والكويت هما جزء من الأمة العربية، وبالتالي نحتكم إلى مؤتمر القمة العربي، وليأتي وليشكل لجنة تحكيم، ويلتزم كل من العراق والكويت بما تقرره لجنة التحكيم، وهذه اللجنة تنظر في كل هذه الأمور وتقرر وتحل الموضوع كجزء من حل عربي؛ أو الطريقة الأخرى، أن نتعامل على أساس أننا دول جوار فقط وفي هذه الحالة يذهب كل من العراق والكويت إلى المؤسسات الدولية، أي محكمة العدل الدولية وغيرها التي لها علاقة بالموضوع، فيقدم العراق طلباته.. وكذلك الكويت تقدم طلباتها، وتفصل هذه المؤسسات الدولية في الموضوع، ونلتزم بالنتيجة. وفي الحالتين يجب أن يتفق كلّ من العراق والكويت أنه يحل هذه المشكلة والمشاكل الأخرى القائمة بينهما بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى طرق غير سلمية.

■ يتفقون على الحل السلمي؟

□ د. حسيب: أيّاً كان هذا الحل السلمي. وإذا اعتبر أنهما جزء من الأمة العربية، فليذهبا إلى التحكيم من خلال مؤتمر قمة، وإذا اعتبرا أنهما «دول جوار» فقط، فالمؤسسات الدولية هي التي تحكم في هذه الخلافات. هذا في ما يتعلق بالتعويضات، أما في ما يتعلق بالحدود، فإنه لأول مرة في تاريخ مجلس الأمن يقوم هذا المجلس بتحديد حدود بين بلدين. الأمر عادة يكون من خلال

مفاوضات.. من خلال تحكيم.. من خلال محكمة عدل دولية. مع ذلك أنا كشخص وحدوي، لا تهمني قطعة أرض في الكويت أو في العراق، ولا يهمني إذا كان بئر أو آبار النفط المتنازع عليها موجودة في العراق أو الكويت، لأن العراق عنده ما يكفيه، والكويت عندها ما يكفيها.

النقطة المهمة في الموضوع هي عسكرية دفاعية. العراق يحتاج إلى إطلالة معيّنة على الخليج للدفاع عن الخليج كله، بما فيه العراق. ما حدث، هو أن إطلالة العراق على الخليج تمّ تقليصها، بدلاً من توسيعها، من خلال قرار مجلس الأمن. والحل هو أن الجهات الفنيّة من خلال جامعة الدول العربية أو القمة العربية، تستطيع أن تحدد وأن تنظر في موضوع الحدود وتقرر، فيما إذا كان العراق يحتاج إلى توسيع إطلالته على الخليج، حتى يتمكن من الدفاع عن الخليج في المستقبل.

أما ما يتعلق بموضوع الأسرى، فمنذ ست سنوات الأمريكان يحتلون العراق، فإذا كان هناك أسرى، فليخرجهم الأمريكان! وإذا كان هناك رفاة للأسرى، فلماذا لا يقوم الأمريكان بالبحث عنهم؟ هذه حجة ساقطة. يعني كلام دعائي غير مسؤول، ويردد منذ ست سنوات.

■ **هذا موضوع الكويت، فلنخرج قليلاً، في ما تبقى من وقت، إلى بعض المسائل العربية، ولكن وتعليقاً على حديثك، أود أن أقول إن ما سمعته من مسؤولين عرب آخرين ـ لأنه سبق وتحدثت في المسائل هذه، وآراؤك معروفة، ويقولها بعض العراقيين ـ ومن مسؤولين سعوديين تحديداً، أنهم ضد غزو العراق، وأن السعودية وقفت ضد هذا الغزو، وأبلغت هذا الرأي إلى الحكومة الأمريكية آنذاك، ولم تسمح لأمريكا باستعمال القواعد السعودية. أنا أقول الرأي السعودي (For the Record).**

□ د. حسيب: في المقابلة الماضية مع «المستقلة» أتيت أنت باثنين من السعودية للرد على ما قلته، كل ما أقوله أن يرجع من يريد للتأكد مما قلته، إلى كتاب بوب وودورد (Bob Woodward) عن خطة الهجوم[8] الذي يتضمن تفاصيل الدور السعودي وغيره من العرب.

■ **هما أنكرا، وقالا إنهما لا يعتمدان على ما ذكر في هذا الكتاب.**

□ د. حسيب: بوب وودورد هو من أسقط نيكسون.

■ **قالا إنهما لا يعتبرانه حجة.**

□ د. حسيب: ليس لدي ما أضيفه على ما قلته.

■ **بالنسبة إلى عُمان، وقد سمعت من مسؤولين عُمانيين أنهم كانوا على علاقة طيبة بنظام الرئيس صدام حسين، وحافظوا في كل الأوقات على علاقة حوار معه، ولم يكن لهم بالتالي أي مصلحة للمشاركة في ضرب العراق أو غزو العراق.. كما إن الإماراتيين يقولون إنهم...**

---

(٨) انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004).

□ د. حسيب: هناك طائرات أمريكية وبريطانية انطلقت من قواعد أمريكية في الإمارات وفي عُمان.

■ هم ينفون هذا الكلام، ويقولون إن هذه المعلومات غير صحيحة. أنت الآن قلت ما عندك من كلام، فينبغي تسهيل موقف الأطراف الغائبة.

□ د. حسيب (يعلق): لإبراء الذمة.. لإبراء الذمة.

■ الأطراف غائبة، ولقد سألت العُمانيين فقالوا إن علاقاتهم كانت طيبة مع العراق، ولم نحاول التدخل في شؤون الدول العراقية لإضعافها أو الإساءة إليها، كما إن الإماراتيين يقولون: إن لا مصلحة عندهم لإضعاف العراق أو غزو العراق؛ فبهذا نقفل هذا الملف.

ندخل الآن لنتحدث في ثلاثة موضوعات عربية. أولاً، الموضوع الفلسطيني، هناك الآن جهود وتحركات عربية ودولية، ومساعٍ في القاهرة لإصلاح ذات البين بين فتح وحماس. كيف ترى الأمور؟

□ د. حسيب: نبدأ بالقضية الفلسطينية، المعلومات التي أعلمها من نفس المصدر الذي ذكرت سابقاً أنه موثوق به وعلى اطلاع بما يدور، إن الموقف الحالي للإدارة الأمريكية من القضية الفلسطينية كما يلي: (مرّة أخرى أقول إن هذا رأي الإدارة الأمريكية وليس رأيي.. وليس تحليلي) يعتبرون القضية الفلسطينية هي قضية أساسية في الشرق الأوسط، وأن كل المشاكل والقضايا الأخرى تخضع للقضية الفلسطينية، وبالتالي إن للقضية الفلسطينية أولوية كبيرة وأولى عند الإدارة الأمريكية الحالية. ثانياً، هناك تغير أساسي من الموقف من «حماس». الإدارة الأمريكية السابقة وبالتعاون مع بعض الأنظمة العربية، أرادت القضاء على حماس، وحماس التي نجحت في الانتخابات لم يسمحوا لها أن تحكم، بغض النظر عن أخطاء حماس والملاحظات عن حماس.

فالإدارة الأمريكية الحالية، تعتقد أنه لا بد أن تكون «حماس» جزءاً من المفاوضات التي تدور حول القضية الفلسطينية. وأكثر من هذا، حماس لا بد أن تضمن أي اتفاق يتم التوصل إليه. وبالتالي تجد بعض المظاهر التي بدأت تتبين تدريجياً: خالد مشعل أعلن رسمياً موافقته على قيام دولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧. ليس ما قاله اعترافاً، بل موافقة ضمنية، وإن كان اعترافاً فهو بشكل غير مباشر، وهو أقل من الاعتراف. أما هل يتوقع أن تصل المفاوضات التي تتم في القاهرة إلى نتيجة، فإن ذلك يعتمد على الموقف السوري والموقف المصري. هناك رغبة أمريكية شديدة في الوصول إلى نتيجة. أما بالنسبة إلى الضغط على إسرائيل، فإن الأمريكيين ينوون ممارسة الضغط على إسرائيل من خلال المساعدات الأمريكية لإسرائيل، ومن خلال موقف أمريكا من قرارات الأمم المتحدة التي تدين إسرائيل سواء، كان مجلس الأمن أو الجمعية العمومية، فقد كانوا من قبل يستعملون حق الفيتو، وسيعودون إلى استعمال هذه الوسيلة للضغط أيضاً. هذا إضافة إلى استعمال الضغط الأوروبي والدولي على إسرائيل. وإذا لم تأتِ هذه كلها بفائدة، بما فيها محاولة إشراك

ليفني في الوزارة، فمن المتوقع سقوط أو إسقاط هذه الحكومة، وتأتي حكومة أخرى تقوم بالمهمة. لقد بدأوا بالضغط في موضوع المستعمرات، وفي البداية رفض نتانياهو وأصرّ، لكن الإسرائيليين تراجعوا في ما بعد، ويتركز الحوار بينهما حول الزيادة الطبيعية في المستعمرات، وهناك مداولة في اقتراحين. الاقتراح الأول، تجميد المستعمرات بكل أنواعها لمدة ثلاثة أشهر. والاقتراح الثاني، الذي يتداول هو أن يتم توسيع المستعمرات الحالية عمودياً وليس أفقياً. بمعنى أن البناية التي فيها ثلاثة طوابق تصبح أربعة... إلخ. ونتانياهو الذي طرح الأمر، يقول إنه على غرار ـ أي فكرة البناء للأعلى ـ نمط سانت جمنيانو في إقليم توسكانا في إيطاليا. هذا في ما يخص المستعمرات. أما بالنسبة إلى موضوع الجولان، فهناك اقتراح يتداول إسرائيلياً، على أساس تحييد هضبة الجولان، وتحويل قسم من الهضبة إلى محمية طبيعية، يريدون أن يطلقوا عليها اسم «حديقة السلام»، تكون أبوابها مفتوحة في ساعات النهار لزيارة المواطنين الإسرائيليين والسوريين، وتقفل أبوابها ليلاً. ويدّعون بحسب صحيفة هآرتس (٢٠٠٩/٦/٢٥)[٩]، أن موقف السوريين من المفاوضات تغيّر، بعد أن اكتشفوا وجود أماكن مهمة، تبين فيها أن خطوط الرابع من حزيران/ يونيو، أسوأ بالنسبة إليهم من الحدود الدولية، وعندها أعربوا عن استعدادهم للبحث في اقتراحات جسر المواقف من انعدام الوضوح للخط، وعلى رأسها اقتراح إقامة «حديقة السلام» على جانبي الحدود. هذا ادعاء إسرائيلي لا أعرف مدى جديته ومدى صدقيته.

■ هل الأمور برأيك متحركة باتجاه تسوية؟

□ د. حسيب: هذه هي النوايا الأمريكية، لكن هل يقدرون على تنفيذ هذه النوايا؟ أنا أشك بذلك، وأعتقد أن ما هو مطلوب عربياً على مستوى شعبي، وعلى مستوى رسمي، هو تمكين الفلسطينيين من الصمود، وتحقيق الوحدة الوطنية للفلسطينيين، حتى يحين الوقت المناسب، الذي يستطيع فيه العرب أنظمة وشعوباً أن يفرضوا حل الدولة الواحدة الفلسطينية الديمقراطية وحدها.

■ بالنسبة إلى الوضع في لبنان، والانتخابات والحكومة الجديدة.

□ د. حسيب: الوضع في لبنان، حتى قبل إجراء الانتخابات في ٢٠٠٩/٦/٧، أظهرت المعلومات المتوافرة أن هناك توافقاً سورياً ـ سعودياً ـ أمريكياً، حول موضوع لبنان. وأنه أياً كان الطرف الذي سيربح الانتخابات، فلن يترتب على ذلك تغييرات أساسية في لبنان. وهذا ما حصل. وبغض النظر عن تفسيري للانتخابات، وهذه أمور داخلية لبنانية لا أريد الدخول بها، لكن المتوقع أنه لن تكون هناك تغيرات أساسية في لبنان بعد الانتخابات، وأنه سيكون هناك هدوء على الأقل حتى نهاية السنة الحالية.

---

(٩) انظر: «إدارة أوباما تبلور خطة جديدة للسلم بين إسرائيل وسوريا،» هآرتس، ٢٠٠٩/٦/٢٥.

■ طيب، نختتم باليمن، عندك اهتمام باليمن، كيف ترى الأوضاع في اليمن؟

□ د. حسيب: ما يجري في اليمن مأساة. تكرر ما حدث عام ١٩٩٤ في اليمن. وفي تقديري أن الهدف يجب أن يكون الحرص على وحدة اليمن مع تصحيح الأخطاء، وبعض الأخطاء جسيم، إن في الجنوب أو في الشمال. ونحن في «المؤتمر القومي العربي»، بصدد تشكيل لجنة للوساطة، وأنا قمت بالاتصال بجميع الأطراف اليمنية حول الموضوع، في ما عدا الرئيس علي عبد الله صالح، وأرسلت رسالة له بواسطة د. عبد الكريم الأرياني الذي كان في بيروت، لطلب مقابلته والبحث بالموضوع، تمهيداً لتشكيل لجنة الوساطة، التي تحددت أسماؤها، وإعداد مسودة لأسس هذه التسوية.

■ بين مَنْ ومَنْ؟

□ د. حسيب: الوساطة بين الحكومة اليمنية للرئيس عبد الله صالح، وبين كل الأطراف اليمنية الأخرى ـ في ما عدا الأطراف التي تطالب بالانفصال.

■ جماعة «اللقاء المشترك»؟

□ د. حسيب: جماعة اللقاء المشترك يريدون الإبقاء على الوحدة مع تصحيح الأخطاء.

■ يعني أنت متفائل أن هناك مجالاً...؟

□ د. حسيب: إنها محاولة وواجب علينا القيام بها. لا يكفي إصدار بيانات، بل لا بدّ من إيجاد طرق تشمل الأطراف المختلفة. وقد قمت بالاتصال بجميع الأطراف الأخرى، ما عدا الرئيس اليمني، وأنا أنتظر موعداً معه لبحث الموضوع. وهذه لا علاقة لها بتدخل دولي أو تسوية دولية. ليس لنا علاقة بأي جهة أخرى. هي مبادرة صادرة من المؤتمر القومي العربي.

■ د. خير الدين حسيب، بارك الله بك. تكلمنا على العراق وعلى كركوك داخل العراق، والعلاقات مع الكويت، توجهات وأحداث القضية الفلسطينية، ولبنان. وأنهينا باليمن، وبالسعي إلى إصلاح ذات البين بين الأشقاء في اليمن. وإنشاء الله يبقى اليمن موحداً ومستقراً وحراً لأهله جميعاً.

بالنسبة إلى العراق، نعود لنختم: هل أنت متفائل؟ وهل الأمور تسير بالاتجاه الذي ترغب فيه، أي أن يحكم الشعب العرقي نفسه بنفسه؟

□ د. حسيب: الدراسات المستقبلية تقول إن هناك خيارات مختلفة، وبعض هذه الخيارات أفضل من الأخرى، ولكل خيار متطلباته، وأن تحقيق الخيار الأفضل يعتمد على مدى قدرتنا ورغبتنا في تحقيق هذا الخيار ودفع الثمن المطلوب؛ فالعراق مرشح لسيناريوهات تتراوح بين تحرير العراق وقيام نظام ديمقراطي، إلى أسوأ السيناريوهات وهو «صوملة» العراق. أنا أتمنى أن تسود الحكمة والعقل عند جميع الأطراف، وأن يخرج العراق من المحنة الحالية، ويشارك جميع

أبناء العراق المخلصين، وأن نترك الشعب يحكم ويقول من هو الوطني، ومن هو غير الوطني، إذ لا توجد جهة من حقها أن تصدر شهادات في الوطنية في العراق. ولذلك أتمنى على جميع أطراف المقاومة الوطنية، المسلحة والسلمية، أن تتفق على الأقل على أمر واحد، وهو الدعوة إلى تشكيل حكومة انتقالية، لديها صلاحيات تشريعية، وتقوم بإجراء انتخابات يشارك فيها جميع العراقيين دون استثناء، وأن يترك للشعب العراقي حق اختيار ممثليه، وأن يقوم مجلس النواب المنتخب بإعداد دستور جديد يعرض على استفتاء شعبي، ويقوم هذا المجلس الجديد باختيار رئيس للجمهورية، واستكمال المؤسسات الدستورية، وتنطلق العملية السياسية من ذلك. مع ما سيتضمن ذلك من إلغاء جميع القوانين التي تحول دون مشاركة أي قطاع شعبي في الانتخابات، وأن تتم الانتخابات على أساس قانون جديد تقدمه الحكومة الانتقالية.

■ شكراً جزيلاً لك د. خير الدين حسيب. نصل بهذا إلى نهاية اللقاء الخاص، الذي دار الحوار فيه أساساً حول العراق والأوضاع فيه، والأوضاع في فلسطين ولبنان واليمن. إن شاء الله نلقاك في مناسبات أخرى.

□ د. حسيب: شكراً لك وشكراً لـ «المستقلة» على هذه الفرصة، وإن شاء الله نراك بخير، ونتمنى لكم كل التوفيق.

■ الله يسلمك.

مشاهدينا الكرام، ألقاكم إن شاء الله في ندوات أخرى.. حوارية مقبلة، حتى ذلك الحين، أستودعكم الله والسلام عليكم، ورحمة الله وبركاته.

□ د. حسيب: شكراً.

الفصل الثامن والعشرون

جولة أفق عربية
سبل الخروج من المأزق العراقي(*)

■ مشاهدينا الأعزاء في بغداد وسامراء.. في الموصل وفي الناصرية.. في الديوانية وكركوك.. في السليمانية وأربيل.

في تونس الخضراء، وحيثما يصلكم بثّنا في كل أرجاء الدنيا، أهديكم أجمل التحيات وأحلاها، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأمان والورد والزهر والريحان والحب والفرح في مطلع هذه الندوة الإخبارية التي قد تتحدث أحياناً عن أخبار قد تدعو إلى القلق. لكننا نحيا مرة واحدة جميعاً، ونريد أن نواجه أعتى المشاكل بروح التفاؤل وروح المحبة.

بعد السلام والمحبة، أرحب بضيف الحلقة الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، ومسؤول سياسي رفيع سابق في الدولة العراقية في الستينيات، ومفكر عربي معروف. سأسأله عن قراءاته وأهم التطورات في العراق وفي المنطقة العربية، وكما تعلمون إن منهج الحوار هو المنهج المعتمد في بقية برامجنا الحوارية. نرحب بضيوفنا ونتيح له منبراً للحديث بحرية، ونأمل أن يسهم الضيوف من خلال التفكير الحرّ والحوار الحرّ في نشر ثقافة التجديد والتسامح والقبول بالتعددية، وحتى الاختلاف، وأن يسهموا أيضاً من خلال الحوار الحرّ في عزل ومحاصرة ومواجهة خطب التعصّب والخطاب العنصري والخطاب المعادي للسامية.

(*) تمّت هذه المقابلة مع فضائية «المستقلّة» بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٩. وقد نُشِرَت تحت عنوان: «جولة أفق عربية: العراق ـ إيران ـ مصر ـ اليمن ـ قطر،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٧٦ (حزيران/يونيو ٢٠١٠)، ص ١١ ـ ٢٣.

نكتفي في برامجنا بالرأي الحرّ وتعدد الاتجاهات، ونكفل حق الرد لمن يطلبه دون تعقيد أو مماطلة أو تأخير.

أهلاً بكم جميعاً ويضيفنا الكريم الذي قدم من بيروت عاصمة الثقافة العربية على الدوام.

دكتور مرحباً بك.

□ د. حسيب: شكراً أخ هاشمي، وأنا سعيد أن أكون معكم هذه الليلة، وأعتقد أن هناك تطورات كثيرة حصلت بالنسبة إلى العراق، وبالنسبة إلى القضية الفلسطينية، وربما قضايا أخرى، كاليمن ومصر، وهي بحاجة إلى توضيح. وأعتقد، كما أنا معتاد في مقابلاتي، أن لا أقبل مقابلة إلا إذا كان فيها شيء جديد أستطيع أن أقدمه إلى المشاهد حتى لا أضيّع وقته. وآمل أن يجدوا في هذه المقابلة ما يمكن أن يضيف إلى معلوماتهم.

■ **وخاصة مشاهدينا في مسقط رأسكم مدينة الموصل، لأنهم شاركوا في الانتخابات بكثافة، ومع ذلك وحتى الساعة وبعد مرور أسابيع على إعلان نتائج الانتخابات لا توجد حكومة في العراق. ما هي قراءتك لتعثر مساعي تشكيل الحكومة، ومتى برأيك ستتشكل الحكومة العراقية المقبلة وممّن؟**

□ د. حسيب: دعني، أخ محمد، أرجع قليلاً إلى الوراء. عندما احتلت الجيوش الأمريكية العراق، وجاء بريمر وحكم العراق، كانوا هم أول من بدأ بزرع الطائفية في العراق. شكّلوا مجلس الحكم المؤقت على أساس طائفي، من شيعة وسنّة وأكراد وتركمان... إلخ، وانطلقوا من هذا إلى قانون الإدارة المؤقت والمبني كذلك على أساس طائفي وإثني، وأكملوا في العملية السياسية على نفس الأسس. كان لدى أمريكا هدفان رئيسيان، وكان هذان الهدفان واضحين بالنسبة إلى جماعة المحافظين الجدد وولفويتز، وهما:

الهدف الأول كان حماية أمن إسرائيل، والعراق كان يشكّل خطراً مهماً على إسرائيل، وهذا الهدف تحقق لأن بريمر والبنتاغون قاما بحلّ الجيش العراقي وجميع القوات المسلحة الأخرى العراقية، بحيث أصبح متعذراً على أية حكومة وطنية تقوم في العراق إعادة تأسيس جيش وطني في غضون فترة تقلّ عن ١٠ أو ١٥ عاماً.

الجيش الذي تم تأسيسه الآن هو مجموعة من المليشيات ليس لديها ولاء وطني، وقد تم تجنيد هذه القوى إما على أساس الولاء الحزبي والسياسي أو عن طريق الرشوة. وفي أي وقت قد تختلف فيه هذه القوى السياسية في ما بينها ستلجأ إلى استخدام القوة العسكرية في ما بينها.

الهدف الثاني، كان الاستيلاء على النفط، وكان هناك غرضان من الاستيلاء على النفط: الغرض الأول، هو أن المعلومات تشير إلى أن إنتاج السعودية لن يستمر بهذا المعدل طويلاً، وأن البلد الوحيد القادر على تزويد العالم بحاجاته من النفط في المستقبل هو العراق. ولذلك تم إعطاء شركات أجنبية جميع الحقول النفطية المؤكد وجود النفط فيها، فأخذت أمريكا حصتها من الحقول

النفطية المكتشفة في العراق عن طريق شركة إكسون (Exxon)، وأعطت حصصاً لشركات أخرى، تساهم فيها الولايات المتحدة أو هي غير مساهمة فيها، لغرض تأمين عرض كافٍ من النفط في المستقبل، بحيث لا تحدث أزمة في السوق النفطية.

أما الغرض الثاني من الاستيلاء على النفط، وهو لم يتحقق، فهو أن الإدارة الأمريكية في عهد بوش احتلت العراق بهدف البقاء فيه، من أجل السيطرة على كل الإنتاج النفطي للعراق، واستعماله كورقة للمساومة مع الاتحاد الأوروبي ومع الصين... إلخ، لتحقيق غايات أخرى في السياسة الدولية. هذا الجانب لم يتحقق لأن الولايات المتحدة اضطرت إلى اتخاذ قرار الانسحاب. والانسحاب الأمريكي من العراق فرضته عدة عوامل: العامل الأول هو المقاومة العراقية. والأرقام المنشورة من قبل البنتاغون[1] عن خسائر الأمريكيين في العراق وفي أفغانستان تشير إلى أن عدد القتلى في العراق وحده بلغ (٤,٥٠٠)، والجرحى حوالى (٣٠,٠٠٠) من الجيش الأمريكي، إضافة إلى الخسائر بين المتجنّسين أو حاملي البطاقة الخضراء (Green Card)، أي بطاقة الإقامة الدائمة، وقد تطوعوا وعملوا في الجيش ليكتسبوا الجنسية. وهناك مجموعة أخرى ليس لديها جنسية أمريكية، ولا بطاقة خضراء، تطوعوا على أمل أن يحصلوا على البطاقة الخضراء أو الجنسية في ما بعد.

هناك مؤسسة في أمريكا مسؤولة عن المحاربين القدماء، وهي تعطي تعويضات للجرحى، فعدد الذين قدموا طلبات إلى هذه المؤسسة من جرحى هو أضعاف الأرقام المنشورة من قبل الإدارة الأمريكية[2]. ناهيك أنه كان في العراق عدد من شركات خدمات الحماية، ويقال إن عددها كان كبيراً. إذاً عدد القتلى والجرحى الأمريكيين نتيجة أعمال المقاومة هو العامل الأول الذي أجبر الولايات المتحدة على اتخاذ قرار الانسحاب من العراق. أما العامل الثاني، فهو أن أمريكا نشرت قواتها في العراق وأفغانستان، ولم يبق لديها احتياط استراتيجي عسكري لإدارة هذه القوات هناك، حيث يجب بحسب الأنظمة العسكرية الأمريكية أن تُجدد القوات كل ١٢ شهراً. كل هذا، فضلاً

---

(١) لمزيد من الاطلاع حول أعداد القتلى والجرحى، انظر: موقع البنتاغون الإلكتروني، <http://www.defense.gov>.

(٢) تبيّن منظمة المحاربين القدماء في واشنطن (Veterans for Common Sense) من خلال النشرة الدورية التي تصدرها حول أعداد المصابين في الحروب، معتمدة على وثائق ومعلومات مأخوذة من وزارة الدفاع الأمريكية (DoD)، أن عدد إصابات الأمريكيين في العراق حتى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ كانت كما يلي:

- الوفيات ٤٣٧٨.
- الإصابات خلال العمليات ٣١٧٧٠.
- عدد الذين تمّ إجلاؤهم بسبب الجروح أو المرض ٣٨٨٤٥.
- مجموع الإصابات ٧٤٩٩٣.

وتشير المنظمة نفسها في نشرتها بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أن عدد الإصابات بصدمات الدماغ (Traumatic Brain Injury) بلغ ٤٢٩٠٠٠، أي ١٩,٥ بالمئة من مجموع ٢,٢ مليون، وأن عدد المصابين باضطراب ما بعد الصدمة (Post Traumatic Stress Disorder) بلغ ٧٧٠٠٠٠ أي ٣٥ بالمئة من مجموع ٢,٢ مليون. لمزيد من التفاصيل انظر: الموقع الإلكتروني لمنظمة المحاربين القدماء في واشنطن، <http://www.veteransforcommonsense.org>.

انظر أيضاً: Kelley B. Vlahos, «Shadow Army Hidden Casualties,» Anti War (2 March 2010), <http://original.antiwar.com/vlahos/2010/03/01/shadow-army-hidden-casualties/>.

على الكلفة الاقتصادية لهذه الحرب، والديون التي تراكمت نتيجة لذلك، والتي أجبرت حتى الرئيس بوش في أواخر عهده على توقيع اتفاقية أمنية على أساس أن يتم الانسحاب الكامل من العراق في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١١. هذا في ما يتعلق بالقوات الأمريكية.

أما في ما يتعلق بالعملية السياسية، فالذين يشاركون في العملية السياسية حالياً وفي الانتخابات الأخيرة، هم إما أتوا مع الدبابات الأمريكية، أو التحقوا بالعملية السياسية ومجلس الحكم بعد الاحتلال. لقد كان د. أياد علاوي أول رئيس للوزراء عيّنه الحاكم الأمريكي، وقد استلم الحكم في حزيران/يونيو ٢٠٠٤، عندما قيل إن الإدارة الأمريكية سلمت السلطة إلى العراقيين، وبقي حتى استلم منه السيد إبراهيم الجعفري. ماذا أنجز د. أياد علاوي خلال تلك الفترة؟ إنه بطل مذابح الفلوجة والنجف. وفي الفترة التي استلم فيها الحكم ـ خلال أكثر من سنة ـ لا الكهرباء تحسنت، ولا الخدمات الأخرى تحسنت، ولا الأمن تحسن. كانت تجربته في الحكم فاشلة. إلا أن مزية د. أياد علاوي أنه ليس طائفياً.

أما السيد إبراهيم الجعفري، فلم تكن لديه خبرة في الإدارة، لا هو ولا المالكي بعده، وقد مارس الطائفية والفساد. وبعد أن استلم ـ المالكي الحكم بعده، وبعد فترة سبع سنوات، ما يزال الأمن والخدمات مفقودين (لا كهرباء، ولا ماء نقياً... إلخ). كما أن السيد جلال طالباني، ممثل الاتحاد الكردستاني وممثل الأكراد، لم تكن إنجازاته على المستوى المطلوب! وعندما جرت الانتخابات الحالية، كان الشعب العراقي قد اكتشف حقيقة هذه الحكومات، واكتشف حقيقة مجلس النواب، وما هو الدور الذي يقوم به. ولكن بحدود ما يستطيع الناس، مارسوا حقهم الديمقراطي، لأن الكثيرين ممّن قاطعوا الانتخابات السابقة رأوا أن المقاطعة لم تكن مجدية، وأنه يمكن عن طريق المشاركة أن تتحسن الأوضاع. وهكذا شاركت نسبة كبيرة في الانتخابات في حدود المعلومات المتاحة، وسقط ٨٠ بالمئة من النواب السابقين في الانتخابات الأخيرة، كما تحقق فشل كبير في الانتخابات لكل الكتل السياسية والتنظيمات المتعاونة مع إيران التي لديها نفوذ سياسي كبير. وهذا يعني أن المجلس الإسلامي الأعلى كان أكبر الخاسرين في الانتخابات الأخيرة، ولكن لم يكن هناك أمام العراقيين خيارات جديدة؛ الكتل الموجودة: «الائتلاف الوطني» الذي يضمّ المجلس الأعلى؛ وحزب إبراهيم الجعفري؛ والفضيلة؛ والتيار الصدري؛ وما يسمّى بـ «دولة القانون» التي يرأسها المالكي؛ والقائمة «العراقية» التي يرأسها د. أياد علاوي، ومعه الفارسان: د. طارق الهاشمي، والسيد رافع العيساوي. لم تكن توجد أمام الشعب خيارات كثيرة ولا جديدة. ففعلوا ما يستطيعون. فإضافة إلى إسقاط ٨٠ بالمئة من النواب السابقين، فقد أسقطوا أشخاصاً مثل د. عدنان الباجچي (العراقية)، ود. مهدي الحافظ (دولة القانون)، ود. موفق الربيعي (قائمة الائتلاف الوطني)، وآخرين، وقد حصل كل منهم على ٢٠٠ ـ ٤٠٠ صوت، أي أقل من ١٠٠٠ صوت، بينما كان شرط النجاح في الانتخابات هو حصول الشخص على حوالى ٢٢,٠٠٠ صوت على أقل تقدير.

لقد أصبح لدى الناخب العراقي وعي من هذه التجربة، لكنه لم يستطع أن يعكس خياراته في الانتخابات، لأن الخيارات محدودة، وهناك مثل عراقي يشبه هذا الوضع يقول: «كاكا وكلمبو وكلب الماي»؛ يعني إما الائتلاف أو دولة القانون أو القائمة العراقية. هذه هي الحصيلة.

ماذا سيحصل الآن؟ الحكومة الحالية مارست كل نفوذها السياسي: السلطة والمال. وقد مارسوا نفوذهم على القضاء أيضاً، وأصدرت الهيئة القانونية التمييزية قرارين متناقضين في أسبوع واحد، والآن الأمر نفسه مستمر كذلك. هناك خيارات أخرى الآن، ويحاولون تصحيح الوضع في قائمة د. علاوي (العراقية) ـ ولا أتكلم في صالح هذه القائمة، لأنها لا تختلف عن القوائم الأخرى في رأيي ـ فقد حصلت على ٩١ صوتاً، وهو أكثر مما هو متوقع، أي أكثر ممّا يسمّى بقائمة «دولة القانون»، وهي في الحقيقة دولة «اللاقانون»، كما كشفت السجون السرية الأخيرة في العراق، التي كانت مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء مباشرة. ويوم أمس نشرت هيومان رايتس وُتش (Human Rights Watch)[٣] تقريراً لمقابلة مع ٤٠ فرداً من المعتقلين في سجن سري في «المثنى»، وكشفت كل الفضائح، ولديّ التقرير كاملاً، فهي ليست دولة قانون.

الآن لا تستطيع أية كتلة من الكتلتين أخذ الأغلبية، ولأن عدد النواب ٣٢٥، فيجب على الأقل أن تأخذ أية كتلة ١٦٣ صوتاً. لقد حصلت قائمة د. علاوي المسمّاة بـ «القائمة العراقية» على ٩١ صوتاً، وحصلت قائمة «الائتلاف الوطني» على ٦٠ صوتاً، و«دولة القانون» على ٨٩ صوتاً. وحتى لو اتفق الأكراد مع القائمة العراقية فهم لا يشكلون ١٦٣ صوتاً، حتى إن ما يسمّى بـ «دولة القانون» لا تستطيع أن تشكّل مع «الائتلاف» أو مع الأكراد، الأكثرية المطلوبة. فلا بد من ثلاث كتل؛ فإما «العراقية» مع «التيار الصدري» ومع الأكراد أو المالكي؛ وإما المالكي وعلاوي مجتمعين، فكل منهما بينهما «ما صنعه الحداد». ويحاول المالكي الآن من خلال التأثير في هيئة المساءلة والعدالة، ومن خلال الجانب القانوني، أن يخرج بعض النواب حتى يضعف قائمة علاوي، وحتى تكون لديه الأصوات الأكثر، وبذلك يصبح رئيساً للحكومة.

هذه هي اللعبة الداخلية، لقد شعرت القائمة العراقية بذلك الآن فقط، وأخذوا يهدّدون بمقاطعة العملية السياسية. ويجب هنا القول لهم: صحّ النوم.

وهناك د. طارق الهاشمي، وهو مع القائمة العراقية. فعند صدور الدستور الذي قام الأمريكيون بصياغته، وهو نسخة منقّحة لقانون بريمر للإدارة المؤقتة للعراق، كان فيه نصّ أدخل أساساً لصالح الأكراد: إنه في أي استفتاء، إذا رفض الدستور في ثلاث محافظات، بمعدل الثلثين في كل محافظة، يسقط بالتالي هذا الدستور. لقد رفضت محافظتا الأنبار وصلاح الدين الدستور، وفي الموصل الأكثرية رفضت الدستور، لكن د. طارق الهاشمي، أطال الله عمره، صوّت مع الدستور، وبالتالي لم يحصلوا سوى على حوالى ٥٧ أو ٥٨ صوتاً مع كل التزوير. ولو صوّت الحزب الإسلامي الذي

---

(٣) «العراق: المحتجزون يكشفون تفاصيل التعذيب أثناء الاحتجاز السرّي،» تقرير مراقبة حقوق الإنسان (٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، <http://www.hrw.org/en/news/2010/04/27-2>.

كان يتزعمه د. الهاشمي آنذاك ضد مسودة الدستور في الموصل (نينوى)، لكانت رفضته أكثرية الثلثين، ولسقط الدستور في الاستفتاء، مستفيدين أساساً من النصّ الذي كان قد أُدخل لصالح الأكراد أساساً. هذا ما دعا إلى الاحتكام إلى المادة الرقم (١٤٢) في الدستور، التي تنصّ على أنه خلال ٤ أشهر بعد ظهور نتائج الانتخابات وتشكيل المجلس، ينظر المجلس في التعديلات على الدستور خلال ١٢٠ يوماً. لقد انتهت السنوات الأربع، ولم يجر أي تعديل على الدستور. إن د. طارق الهاشمي هو المسؤول عمّا انتهينا إليه! فهذه المادة تنصّ أنه بعد ١٢٠ يوماً تشكّل لجنة وتتقدم بتوصياتها، وبعد تقديم توصياتها، وما يقرّه مجلس النواب، يعرض على الاستفتاء خلال شهرين، لكن حتى الآن اللجنة لم تتفق اللجنة على التعديلات، ولم تقدم تقريراً متفقاً عليه، وهو غير قابل للتنفيذ.

كما يتطلب «الدستور» حوالى ٥٣ قانوناً لتنفيذ مواده. مثلاً: إذا كان الدستور ينصّ على «حرية الإعلام حسب ما يقرره القانون» فيجب صدور القانون لتنفيذ هذه المادة من الدستور، وكذلك «تشكيل الأحزاب حسب ما يقرره القانون»، ولكن القانون الخاص بها لم يصدر، وكان يجب أن يصدر من هذا «المجلس» ٥٣ قانوناً. لم يصدر سوى قانونين فقط، والباقي لم يصدر، لأنهم مختلفون في ما بينهم. ليس هذا فحسب، بل ثبت تورط بعض أعضاء مجلس النواب في الإرهاب وحوكموا.

■ دون أسماء؟

□ د. حسيب: الفشل في تشريع القوانين؛ الفشل في اختيار الوزراء؛ ضعف الصياغة القانونية للتشريعات؛ ضعف الرقابة البرلمانية على أداء الحكومة؛ ضعف الثقافة البرلمانية للنواب؛ وأخيراً امتيازات النواب.

فأول ما تم تشكيل مجلس النواب حدّدوا رواتب لهم ومبلغ ٧٥ ألف دولار لتحسين الحال، ورواتب لـ ٢٠ حارساً لكل نائب منهم.

الأستاذ جهاد الخازن في عموده في جريدة الحياة[٤]، قبل حوالى شهرين، تكلم على رواتب النواب العراقيين، ووصل إلى أن مرتّب النائب العراقي هو أكبر من راتب رئيس الولايات المتحدة.

ولم يكتفوا بهذا، بل قبل انتهاء مدة هذا المجلس بثلاثة أشهر، سنّوا قانوناً جديداً، بأن النائب الذي لن ينجح في الانتخابات التالية يستمر في أخذ راتبه لمدة أربع سنوات، ويستمر مع عائلته بالتمتع بجواز سفر دبلوماسي.

فضلاً عن ذلك، فإن أعضاء مجلس الرئاسة، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، لدى كل واحد منهم على حدة مخصّصات سرية شهرية تبلغ مليون دولار، يصرفها كما يشاء. هذه الميزانية تكرموا وخفّضوها إلى ٢٠ بالمئة عام ٢٠١٠.

(٤) انظر: جهاد الخازن، «عيون وآذان: اليوم هناك... الأفضل أن أصمت،» الحياة، ٢٠١٠/١/٣٠.

إن الفساد يعمّ في العراق، إضافة إلى عدم إنجاز الخدمات والأمن، فقد أصبح العراق واحداً من ثلاث أسوأ دول من حيث الفساد. لقد قدم السفير الأمريكي في العراق تقريراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية عن فساد الحكومة العراقية، وهو تقرير حصلنا عليه ونشرناه في مجلة المستقبل العربي[5].

هذا هو الوضع في العراق. في الأمس خرج د. أياد علاوي طارحاً حلولاً، وطالباً من الأمم المتحدة ومن الدول العربية أن يتم عرض الموضوع على الأمم المتحدة، على أن تشكل حكومة مؤقتة تشرف على انتخابات جديدة، وهنا أيضاً يجب أن يقال له: «صح النوم». كل هذه الأمور لم تكن غائبة. والحل هو الحاجة إلى انتخابات تحت رقابة دولية يشارك فيها الشعب العراقي بكل أطرافه حتى الذين جاؤوا مع الاحتلال، وإذا كان هناك من قام بجرائم، سواء بعد عام ٢٠٠٣ أو قبل ذلك، يحالون إلى المحاكم. ويجب على الحكومة المؤقتة أن تجمّد «الدستور الدائم»، ولا يجوز لها أن تقوم بالعزل السياسي، حتى عزل من جاء مع الاحتلال لا يجوز. يجب أن يترك الأمر للشعب، الذي أسقط شخصيات مهمة مرشحة، كما أسقط الحزب الشيوعي لأن الحزب الشيوعي الذي هو ضد الإمبريالية تعاون مع بول بريمر، وفي الانتخابات الأخيرة تم إسقاطه، ولم يستطع أن يفوز حتى بنائب واحد.

هناك وعي شعبي في العراق، لذلك يجب أن تجري الانتخابات، ويعطى المجال لكل القوى السياسية، بمن فيها العراقيون الموجودون في الخارج، الذين يملكون خبرات تنظيمية وفكرية، ونخرج بمجلس نواب يختاره الشعب، وهو الذي يحكم مَن هو الجيد ومَن هو السيئ، ويكون مجلساً تأسيسياً يقوم بإعداد دستور جديد يُعرض على استفتاء عام، وتشكّل حكومة جديدة. هذا هو الحل الذي يمكن أن يشترك فيه كل العراقيين. لكن إذا بقي قسم من العراقيين خارج اللعبة السياسية، سواء كانوا بعثيين أو غير بعثيين أو مقاومة، فلا يعود لديهم خيار سوى الاستمرار في المقاومة أو المعارضة.

قبل حوالى السنة، وفي دمشق، التقيت بالأخ صالح المطلك، ومع د. عدنان الدليمي، وكلاً على حدة. وسألت أ. صالح (أتمنى أن يكون يسمعني الآن)، هل ممكن أن تجيبني، ومن خلال اشتراككم في العملية السياسية، هل استطعتم أن تمنعوا أمراً سيئاً؟ وهل استطعتم تحقيق ما هو إيجابي؟ قال لي: لا. قلت: إذاً لماذا تبقون في العملية السياسية؟ قال: إذا جئت لي بعشر شخصيات تطلب مني أن أنسحب، أنا مستعد للانسحاب. وطبعاً كنت أستطيع أن أجلب له مئة، وليس عشرة.

السؤال نفسه طرحته على د. عدنان الدليمي. وأجاب: لم نستطع لا منع السيئ ولا تحقيق أي شيء إيجابي. فسألته: لماذا تبقون إذاً؟ قال: السؤال وارد، لكن هل تعتقد أننا غير وطنيين؟ قلت: أنا لا أستطيع الإجابة عن هذا السؤال. ولا أعرف بالنوايا، بل أعرف بالعمل والإنجازات، فقال: سأفكر في الموضوع، ولكن بالطبع ذهب ولم يعد.

---

(٥) انظر: «تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية،» المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٩٠ ـ ٩٦.

■ الحل برأيك انتخابات جديدة؟

□ د. حسيب: انتخابات مع إلغاء قانون الاجتثاث، وكل العراقيين يشاركون.

■ إيران لن تسمح بهذا، أقول لك ذلك من الآخِر، حتى لا تضيع وقتاً، فالرئيس أحمدي نجاد تكلم من طهران، وقال إنه لا ينبغي للبعثيين المشاركة في الانتخابات، ولن يسمح بذلك، وإيران لن تسمح بتحقيق هذا الحلم الذي تتكلم عنه مهما صرفت من جهد ووقت في الترويج له، ولها قدرة على منعه.

□ د. حسيب: القوتان الفاعلتان على الساحة العراقية هما أمريكا وإيران بالدرجة الأولى. لقد تعاونت أمريكا وإيران في فترة الاحتلال، وهناك تصريحات صدرت عن مسؤولين إيرانيين تؤيد هذا الكلام، ولكن لفترة قصيرة وزواج متعة، وبعدها اختلفت المصالح. قضية أمريكا مع إيران ليست فقط موضوع السلاح النووي، بل تريد إيران أن تقوم بصفقة كاملة مع الولايات المتحدة، ليس بما يخصّ السلاح النووي فحسب، لكن بما يخصّ دورها في المنطقة، ومصالحها في المنطقة، وتريد أن تكون دولة إقليمية رئيسية في المنطقة، وأمريكا لا تستطيع قبول هذا، ليس بسبب العراق فقط، ولكن بسبب مصالحها النفطية في الخليج، فهي لا تستطيع أن تدع إيران تبتزّ الخليجيين حتى دون قنبلة نووية. الولايات المتحدة في مأزق حقيقي، وكانت خطتها بعد أن حلّت الجيش العراقي أن تأتي بحكومة منسجمة، وتقوم بعمل جيش عراقي تشرف هي على تدريبه، وهم متميّزون في ما يخصّ هذه الناحية. فالحكومة المنسجمة مع جيش مدرّب ولديه ولاء وطني من الممكن أن تحافظ على العراق، وتمنع أي تدخل خارجي. لكن خطة الأمريكيين فشلت؛ فلا الحكومة منسجمة، والجيش ليس لديه ولاء وطني، وهو لا يملك سلاح طيران، ولا دفاعاً جوياً، ولا أسلحة ثقيلة، وبالتالي فأمريكا في مأزق حقيقي.

■ قلت لك ـ طال عمرك أنك ـ قدمت أحلاماً.

□ د. حسيب: بالعكس إن ما طرحته قبل أربع سنين، وأعدته قبل سنة، هو ما يطرحه الآن د. أياد علاوي، أحد الفرسان.

■ الصعوبات التي يواجهها أياد علاوي تثبت أن إيران يقظة في العراق، ولا أحدثك برأيي، وبما أنك تقدم وجهة نظرك، أريد أن أقدم لك وجهات نظر أخرى، من وحي ما أقرأه عن العراق وأسمعه. إيران عانت تصرفات العراق في المراحل السابقة وتحت قيادة حزب البعث، ومن حقها أن تؤمّن نفسها، وأن لا تسمح بعودة البعثيين تحت أية لافتة. من جهة ثانية أنت تكلمت على ما جرى عام ٢٠٠٣، وتكلمت على الذين جاؤوا مع الاحتلال، وأنا طبعاً قابلت الكثير من هؤلاء الساسة الذين يقولون إن الأوضاع في العراق تحت حكم الرئيس الراحل صدام حسين، كانت بدرجة من السوء من جهة القمع والكبت وهيمنة الرأي الواحد، أي بدرجة لا يمكن للعراقي أن يتحملها، وأن الاحتلال على مساوئه أهون وأخف، يعني الاحتلال أسهل وأهون من تحمل استمرار

دكتاتورية الرئيس صدام حسين وأبنائه من بعده لعقود، وهناك من يقول لي: انظر اليوم كيف ينقسم العراقيون إلى كتل.. ولديهم انتخابات.. ويترقبون النتائج، وربما يفكرون في انتخابات أخرى كما نفعل، لكن في عهد الرئيس صدام حسين كانت آخر انتخابات نظّمت، فاز بها الرئيس صدام حسين بأغلبية مئة في المئة من الأصوات، وهم يقولون: يا دكتور خير الدين حسيب، ارحمنا فنحن نعيش مرة واحدة، الاحتلال على مساوئه أفضل، فرغم أن هناك سجوناً لكن في عهد الرئيس صدام حسين لم يكن يسمح للكاميرات بالدخول إلى السجون، كما لا تسمح الدكتاتوريات العربية اليوم لكاميرات القنوات الفضائية بالدخول إلى السجون، وإلا لرأينا عجباً عجاباً، ويقولون إن الحل ليس إلقاء الاتهامات على الرموز الحالية، وإنما التعاون واستمرار المفاوضات لتشكيل حكومة ذات أرضية واسعة من النواب، وأن تعترف أنت أن الواقع تغيّر في العراق.

□ د. حسيب: لست في معرض الدفاع عن النظام السابق، ولكن هل قَدَرُ العراقيين إما النظام السابق أو النظام الحالي؟ ألا يوجد خيار آخر؟ تقارير الصحافة الأجنبية والذين يقومون بمقابلات، تقول إن غالبية العراقيين يشيرون إلى أن الوضع السابق أحسن من الوضع الحالي إذا أخذته ككل. هذا رأي العراقيين، وليس رأيي أنا، وبحسب ما تنقله التقارير، وهذا ليس تبريراً.

■ ذكرت صالح المطلك الذي قابلته في دمشق، ومع أنه منع من المشاركة في الانتخابات، لكن قائمته شاركت، وفي دول عربية أخرى قريبة من صالح المطلك، يحكم على الإنسان بـ ١٢ عاماً سجناً من أجل توقيع على عريضة: ألا ترى الفرق؟

□ د. حسيب: هذا الخطأ لا يبرّر خطأ آخر. إن الأمور التي تحصل في العراق من قتل وذبح وتصفية العلماء، وتصفية كبار الضباط، هذا لا يمكن تبريره بأن نظاماً سابقاً كان دكتاتورياً! هل هذه هي ديمقراطية الأمريكيين؟

■ إذا كان معك أمريكي في اللقاء، وقال لك: هل تستطيع أن تشير إلى أية انتخابات أخرى في العالم العربي جرت خلال السنوات الثلاث الماضية أفضل من الانتخابات العراقية؟

□ د. حسيب: من حيث حرية الناخب، هذا صحيح، أما من حيث خيارات الناخب فهو أسوأ. قلت لك إما إبراهيم الجعفري، وإما إياد علاوي، وإما المالكي.. أو.. أو..

■ إبراهيم الجعفري، يا دكتور، كان هنا في لندن، ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي كان بين دمشق ومهاجر أخرى، وزملاء لهم في الكتل السياسية الشيعية، هؤلاء الناس كانوا مشردين.. منفيين، كانت عائلاتهم تدفع الثمن.. كانوا يدافعون ويقدمون أرواحهم، إذ كان ممكناً أن يتم اغتيالهم في أية لحظة، لأن نظام صدام حسين لم يكن نظاماً مدنياً رحيماً رؤوفاً، فهؤلاء كافحوا من أجل تحرير أنصارهم من الظلم، واليوم الذين صوتوا للمالكي وأعطوه ٨٩ مقعداً يريدون منه أن يواصل خدمته لحماية البلد من أن يعود تحت حكم البعثيين مرة أخرى، فلماذا لا تتفهم

حقوقهم، وحذر هؤلاء الناس من أن يعود العراق إلى وضعية سابقة يحكم فيها بالقهر ويحكم بالرأي الواحد؟

□ د. حسيب: ليس البديل للوضع الحالي هو القهر أو أن يتم الحكم بدكتاتورية. إن عائلات هؤلاء الذين يحكمون الآن كلها موجودة في الخارج، وهؤلاء بفضل الفساد المنتشر أصبحوا مليارديرات. فمن حيث عملية الانتخاب، قد تكون العملية التي تمّت قد أعطت حرية الاختيار للناس، لكن الخيارات هي نفسها، ويمكن تلخيص نتيجة هذه العملية الانتخابية بأنه «نبيذ عتيق فاسد في قناني جديدة»، أو «خلّ عتيق فاسد في قناني جديدة».

وقد ذكرتُ نقطة حول صدقية الانتخابات وهيئة المساءلة والمعادلة. فالسفير الأمريكي في العراق[6]، قبل يومين، نشر تصريحاً يقول إن هذه المؤسسات والهيئات تفتقر إلى الصرامة. إذاً «شهد شاهد من أهلها».

■ السفير الأمريكي له رأيه، ونحن نأخذ أنصار المدافعين عن الهيئة التمييزية والسلطة القضائية، وكلهم يؤكدون أن السلطة القضائية مستقلة تماماً، وكذلك الهيئة التمييزية.

كل الدول، د. خير الدين، العريقة في التجربة الديمقراطية، الخيارات فيها محدودة، ففي أمريكا أنت تختار بين مرشح جمهوري ومرشح ديمقراطي، وفي بريطانيا، حيث الانتخابات ستجري بعد أيام قليلة، هناك ثلاثة أحزاب، وفي العراق، وتحديداً في الهيئة الشيعية، هناك أكثر من خيار: خيار الصدر، عمار الحكيم، المالكي، الجعفري، حزب الفضيلة، وهؤلاء الناس لم يفرضوا، بل ناضلوا في الصفوف الحزبية.

□ د. حسيب: لم تظهر قوى وطنية سياسية جديدة منظّمة لأنه لم يتح لها الفرصة بالمشاركة.

■ القوى لا تصنع بأمر، هي كفاح.

□ د. حسيب: هناك قانون هو قانون المساءلة منع عدداً كبيراً...

■ منع الناس المتهمين بأنهم بعثيون.

□ د. حسيب: أنا لا أدافع عن أشخاص، هذه الهيئة والجهة القانونية واقعة تحت تأثير الحكومة التي تحكم، وبعدها نقول إن المالكي حصل على ٨٩ مقعداً، فهل حصل عليها نتيجة إنجازاته في الحكومة خلال أربع سنوات، أو أنه حصل على هذه المقاعد لأن بيده السلطة والمال؟

■ لو جاء أحسن حاكم في العالم وحكم العراق في هذه الظروف، لن يستطيع؛ المالكي يقول: إنني أبذل جهدي، والجعفري من قبله يقول إنه يواجه صعوبات مختلفة، علاوي يقول: أريد أن أبسط الأمن في العراق أولاً، وأنا أقول هنا للسادة علاوي والمالكي والجعفري إن حق الرد مكفول،

---

(٦) انظر: Ernesto Londono, «U.S. Ambassador Says Iraq Must Act Faster in Establishing a New Government,» *Washington Post*, 27/4/2010.

ويسرني استضافتهم، وكثير من خبراء العراق يقولون إن السلطة القضائية والهيئة التنموية مستقلتان، وحالهما أفضل من حالات دول عربية أخرى، وطارق الهاشمي يقول إنه مكتوٍ بنار الوضع الكائن في العراق، ويريد أن يخفف الأضرار.

□ د. حسيب: ماذا خفف؟ هل عدّل الدستور؟ منع انتهاكات معينة؟

■ يقال إن ما كشف عنه في العراق ليس بهذا الحجم، وإذا ما سمح لأية هيئة إعلامية بالدخول الى أي سجن عربي، ستجد هناك أبشع من الممارسات التي جرت في سجون المالكي، بدرجات كبيرة، ومما جرى في أبو غريب نفسه.

□ د. حسيب: هناك مثل عربي يقول: «غراب يقول لغراب وجهك أسود». واحد يعيّر الثاني، وهم مثل بعضهم البعض.

■ هذا دفاعي عن الأطراف التي ذكرت، وأرحب بوجهات النظر الأخرى للسادة أياد علاوي وإبراهيم الجعفري ونوري المالكي.

□ د. حسيب: تقول لي حلم.. أمريكا ستضطر إلى الذهاب إلى هذا الحلّ. وهو: انتخابات جديدة، وإعادة تشكيل الجيش العراقي حتى تضمن الوضع في العراق.

■ بالنسبة إلى إيران. كيف تقرأ خططها حالياً في العراق؟

□ د. حسيب: إيران تحاول أن تكسب الوقت، قد لا تكون لديها نوايا إنتاج قنبلة نووية الآن، فهي لا تحتاج الآن إلى قنبلة نووية. ولكنها ستطور إمكانياتها خلال هذا الوقت حتى تكون لديها القدرة لصنع قنبلة نووية حينما تريد، وهذا من حقها، وهي للردع (الدفاع)، وليست للهجوم. الولايات المتحدة في مأزق، وهناك احتمال بأن تستمر المفاوضات، وخلالها تكون إيران قد وصلت إلى إنتاج قنبلة نووية. وحتى ذلك الوقت سيكون أمام أمريكا وبعض الدول الأوروبية خيار، إما الاستمرار في المفاوضات أو فرض عقوبات. وقد تم فرض عقوبات مرتين، واستطاعت إيران بوسائلها المختلفة أن تتغلّب عليها. الآن يفكّرون في عقوبات جديدة... العقوبات الجديدة ما لم تضمن منع استيراد البنزين، لن تكون حاسمة في تغيير اتجاه إيران. فحوالى (٤٠) بالمئة من حاجة إيران من البنزين تستورده من الخارج، والعقوبات الأولى والثانية منعت إيران من عمل مصافٍ جديدة لتزيد قدرتها.

هذه هي فقط العقوبات المؤثرة، وحتى الآن لا يوجد ما يشير إلى أن الصين وروسيا توافقان على أن تشمل العقوبات منع استيراد البنزين، وبالتالي الخيار الآخر هو أن توجه ضربة عسكرية إلى القدرات النووية المختلفة. هذه لها مخاطر كبيرة، ورئيس الأركان الأمريكي مولن، وفي شهادة أمام الكونغرس، قال إن مساوئ حصول إيران على القنبلة النووية ومساوئ ضرب إيران متساوية، فهم في مأزق.

■ **بالنسبة إلى أكبر دولة عربية هي مصر، هناك نقاش كبير حول الوضع في مصر، ودخول البرادعي في الصورة. بحسب رأيك هل مصر مقبلة على تغيير في السلطة؟**

□ د. حسيب: مصر مهمة عربياً بشكل كبير، والدور المصري للعرب تضاءل بعد مجيء السادات، رحمه الله، ومعاهدة كامب ديفيد، واستمر هذا بمجيء الرئيس حسني مبارك. ودور مصر الآن هو دور تسويقي للسياسة الأمريكية في المنطقة. وغياب الدور المصري أحدث اختلالاً في الجسم العربي، ولم تستطع أن تحلّ محل مصر، لا سورية، ولا السعودية، ولا أية مجموعة عربية أخرى بعد تحطيم العراق. للأسف الشديد، هذا الغياب المصري أحدث خللاً في الجسم العربي، وما يزال أحد أسباب معاناتنا، والأولوية الآن في إصلاح الوضع العربي يجب أن تكون إعادة الدور المصري العربي وتخليص النظام المصري من الارتباط الحالي بالولايات المتحدة ومساعداتها بتوفير بدائل له.

■ **هل تتوقع تغيراً في السلطة؛ هل تتوقع أن يترشح مبارك من جديد؟ هل تتوقع أن يترشح جمال مبارك؟ هل تتوقع أن تكون لدى البرادعي فرصة للفوز بالرئاسة مثلاً؟**

□ د. حسيب: أولاً من الصعب أن نتنبأ بما سيحلّ. وتقول بعض التقارير الأمريكية، إنه إذا ما أكمل الرئيس حسني مبارك ـ أطال الله عمره ـ مدته، فإن رئيس المخابرات عمر سليمان، سيُختار كنائب للرئيس، وبالتالي إذا ما حدث أمر طارئ يتولى الرئاسة بدلاً منه. وهناك كلام آخر ينفي ذلك، وهو يحاول ترتيب الوضع لجمال مبارك، وإن كانت حظوظه تتناقص كثيراً. البرادعي شخص محترم، ولكن ليس له خبرة في السياسة، بل يوجد في مصر مئات الأشخاص، إن لم يكونوا أحسن من البرادعي فهم مثله.

■ **لكن البرادعي لديه حماية دولية وأصدقاء وملوك. وقد تعتدي الأجهزة الأمنية على كل شخص، لكن البرادعي...**

□ د. حسيب: أنا لا أتكلم على البرادعي، لكن أي رئيس يأتي بحصانة دولية وتأييد دولي، هل يستطيع أن يأخذ سياسة وطنية قومية في مصر لا تخضع للاعتبارات الدولية الأمريكية؟!

■ **حضرتك من دعاة الوحدة العربية من سنين، واليمن تحتفل في ٢٢ أيار/مايو على مرور الوحدة اليمنية، كيف ترى الأوضاع في اليمن؟**

□ د. حسيب: حاولنا من خلال المؤتمر القومي العربي تشكيل وفد للوساطة قبل أن تبدأ مسألة الحوثيين، ولأسباب لديهم لم يرحبوا بهذه الوساطة.

أعتقد أن الخليجيين عموماً نجحوا في أن يحوّلوا اليمن من أن تكون عاملاً في تحسين الأوضاع السياسية والديمقراطية في الخليج، إلى أن يشغلوها بمشاكلها، بحيث تصبح نموذجاً سيئاً لا يريد أي بلد أن يقتدي به، كما أراد الأمريكيون أن يفعلوا في العراق، فبدل أن يعملوا نموذجاً مُشعاً في المنطقة، عملوا نموذجاً كل دول المنطقة تتفاداه. اليمن كان فيه تعددية سياسية، وكان فيه أحزاب

وفيه انتخابات... إلخ، ولكن الخليجيين خافوا من أن تنتقل هذه «العدوى» إليهم. ولذلك بعض الدول الخليجية، ولن أذكرها، واللبيب من الإشارة يفهم، كانت مع الانفصال عام ١٩٩٤، أما الآن فقد غيّروا موقفهم. وأصبح اليمن منشغلاً بالحوثيين وبالجنوب. وأعتقد أن أي حلّ لقضية اليمن يجب أن يكون تحت سقف الوحدة اليمنية. لكن يوجد فساد في اليمن، ويوجد دكتاتورية وهناك تزوير انتخابات، وبالتالي اليمن بحاجة إلى إصلاح سياسي حقيقي، وهذا إذا ما تحقق فسوف يحقق للرئيس علي عبد الله صالح أن يدخل التاريخ، وليس استمراره في السلطة مع الأوضاع الراهنة، إذ من الممكن أن يبقى الشخص ٢٠ ـ ٣٠ سنة، لكن التاريخ لا يسجل له ويذكره بأكثر من صفحة أو اثنتين. ويمكن أن يبقى ثلاث أو أربع سنوات والتاريخ يسجل له فصولاً إذا استطاع هو أن يصلح الأحوال إصلاحاً سياسياً حقيقياً في اليمن. وأعتقد أن مثل هذا الإصلاح سيشعّ على كل الخليج.. ويؤثر في الخليج كله.

■ على ذكر الخليج، وذكرتني بسيف الدين قطز الذي حكم مصر سنة واحدة وبقي في التاريخ أنه أوقف الزحف المغولي وزحف التتار في عين جالوت. ونداءاته وهتافاته في تلك المعارك ما زالت محفورة. سؤالي الأخير والخاص بالخليج هو عن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر. قبل أيام رأيت في نشرة الأخبار أنه سافر إلى جزر القمر، وهو أول رئيس عربي يزور جزر القمر، وتبرّع بمرتبات ٦ أشهر متأخرة للناس في جزر القمر، وفي السنة الماضية كان له دور كبير في موضوع لبنان، وقام بجهود كبيرة للجمع بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة، وموضوع دارفور.

وكان عنده في أيام غزة، جهود كبيرة في عقد قمة عربية طارئة. وهناك من يصفه أنه كتلة من النشاط والطموح، مع أنه بلد صغير في الخليج، ويقول بعض المعلقين إنه قطر أو مصر. يعني يضعون معايير المنافسة على التأثير العربي بين قطر ومصر مع الفرق الهائل بالإمكانيات. فمصر كبيرة يصل تعداد شعبها إلى ٨٠ مليوناً. كيف تصف الحالة القطرية هذه؟

□ د. حسيب: بالمعايير النسبية، ورغم وجود أكبر قاعدة أمريكية في الخليج في قطر تحديداً، وعلى الرغم من أنه كان هناك مكتب للشؤون الإسرائيلية في قطر وأُقفل، في ما بعد، لكني أعتقد في حدود معرفتي بأمير قطر (كما كنت قد قابلت رئيس الوزراء ووزير الخارجية لكني لا أعرفه جيداً ولكن من خلال التقارير)، أعترف أن نواياه وتوجهاته القومية متميّزة وتساعده في ذلك إمكانيات قطر المالية، إذ إن معدل الدخل الإجمالي في قطر للفرد الواحد هو ثاني أعلى معدل في العالم، إضافة إلى الغاز... إلخ، في حين إن عدد سكان قطر (المواطنون) محدود ويقدر بحوالى ٢٥٠,٠٠٠ نسمة.

عندما حدثت المقاطعة العربية مع مصر إثر معاهدة كامب ديفيد، وكانت الدول العربية دولة تلو الأخرى تقاطع مصر، قالوا للرئيس السادات: قطر قطعت العلاقات، فقال لهم في ذلك الوقت: «ما هي قطر.. خيمتان وجمل؟!». قطر الآن تقوم بدور عربي متميّز، ليس لديها مصلحة خاصة بها،

ولديها نبرة قومية. إنني أتكلم على أمير قطر، ولا أعرف الناس الذين يحيطون به، إذ يقال إنهم ليسوا بالمستوى نفسه، لكن هذا الدور التي تحاول قطر ـ كونها دولة صغيرة ـ القيام به، من إنجازات ليست عربية فحسب، فهي تحاول أيضاً عقد المؤتمرات الدولية، ويكاد يكون في قطر كل يوم مؤتمر من المؤتمرات. وكان هناك سباق بين الدوحة ودبي وأبو ظبي في هذا المجال، وقد ضعفت إمكانيات دبي، وأبو ظبي لا تملك الخبرات الكافية، وقطر هي حتى الآن في مقدمة المسابقة.

■ د. محمد سعيد من مكة المكرمة... إن الكويت ديمقراطيتها أكثر صدقاً مع النفس.

□ د. حسيب: قل له إن ديمقراطية الكويت بالمعايير النسبية هي أفضل من غيرها، لكن ديمقراطية ناقصة.. ليس فيها أحزاب.. صلاحيات الأمير واسعة.. وليرَ كم مرة تم حلّ مجلس النواب خلال السنوات العشر الأخيرة.

■ يوجد بعد موضوعات لم نتطرق إليها، لكننا غطينا موضوعات مهمة، بارك الله فيك د. حسيب وبحضورك إلى البرنامج وبآرائك في التطورات العراقية والتطورات في الساحة المصرية واليمنية والإيرانية، وربما عندما نلتقي في المرة المقبلة أتمنى أن تكون الانتخابات التي تكلمت عنها.

□ د. حسيب: لأول مرة الأنظمة العربية: سورية والسعودية، وإلى حد ما مصر، تنسّق بخصوص الانتخابات في العراق، إنها المرة الأولى.

■ هل ترحب بهذا الشيء؟

□ د. حسيب: نعم، بوجود سورية.

■ مشاهدينا الكرام بهذا نصل إلى نهاية هذا اللقاء الخاص الذي أجريته مع د. خير الدين حسيب.

□ د. حسيب: هذا رأيي الشخصي، ولا يعبّر عن رأي مركز دراسات الوحدة العربية.

■ هذا رأيه ونحفظ حق الرد لمن يطلبه دون تعقيد أو مماطلة أو تأخير. وكان هذا لقاءً خاصاً مع د. خير الدين حسيب، مدير مركز دراسات الوحدة العربية، والمفكر والسياسي العراقي المعروف. نلتقي بندوات أخرى إن شاء الله، وحتى الملتقى استودعكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفصل التاسع والعشرون

وقفة مع الانتخابات العراقية ٢٠١٠(*)

■ مشاهدينا الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أهلاً وسهلاً بكم معنا في حلقة جديدة من برنامج «المنتدى الديمقراطي». تخصص حلقة اليوم لمحاورة المفكر الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، وسنركز اليوم على تحليل مستجدات الساحة العراقية واستشراف مستقبل العراق في خضم هذه التطورات، تحت عنوان «العراق... إلى أين؟». أرحب في البداية بالدكتور خير الدين حسيب، أهلاً بك دكتور.

□ د. حسيب: شكراً، وشكراً لهذه المناسبة، وأن ألتقي بك وأتعرف عليك.

■ وأنا كذلك دكتور خير الدين.

دكتور خير الدين نبدأ الحوار ونبدأ بالسؤال حول تقييمك الانتخابات الأخيرة في العراق. ما هو تقييمك لهذه الانتخابات؟ وما هو تقييمك أيضاً للخطوات التي تمّت حتى الآن، وما هو مستقبل العملية السياسية في العراق؟ وما هي السيناريوهات المحتملة للعراق مستقبلاً أيضاً؟

□ د. حسيب: بالنسبة إلى الانتخابات الأخيرة التي تمّت في آذار/مارس الماضي، هي جزء من العملية السياسية التي أقامها الاحتلال الأمريكي، وهي الانتخابات التي تحصل للمرة الثانية. إذا بدأنا بالإيجابيات مهما كانت قليلة، قبل ذكر السلبيات، هذه هي المرة الثانية التي يتاح بها لجزء من الشعب العراقي أن يساهم في انتخابات لأعضاء في البرلمان. منذ ثورة ١٤ تموز/يوليو

(*) تمّت هذه المقابلة مع فضائية «المستقلّة» بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٥، ضمن برنامج «المنتدى الديمقراطي»، وقد أجرى الحوار الأستاذ توفيق شيخي، ونُشِرَت تحت عنوان: «العراق... إلى أين؟»، في: المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٨٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، ص ١٢٥ ـ ١٤٢.

١٩٥٨، وحتى عام ٢٠٠٥، لم تتح أية فرصة للشعب العراقي للمشاركة في انتخابات حقيقية سواء أكانت محلية أو برلمانية. هذه إيجابية أيّاً كان رأينا في التزوير والرشى... إلخ، لكن تبقى إيجابية لأن الديمقراطية لا يتم تعلمها إلا بالممارسة؛ ولكن هذه الانتخابات تمّت وجزء كبير من الشعب العراقي مستبعد منها من خلال قانون «اجتثاث البعث» الذي سمّي في ما بعد بـ «قانون المساءلة والعدالة»، وجميع المقاومة العراقية للاحتلال، سواء المسلحة أو السلمية، لم تشارك فيها، وبالتالي هذه الانتخابات لا تمثل الشعب العراقي كافة.

الملاحظة الأخرى، أنه لم يكن أمام الناخب العراقي الجديد الذي يختار منه. فالقوائم التي شاركت في انتخابات عام ٢٠١٠، كان يرأسها أشخاص هم أنفسهم ترأسوا انتخابات عام ٢٠٠٥. فقائمة الائتلاف العراقي يرأسها عمار الحكيم، وتضم تكتلات هي نفسها التي اشتركت في انتخابات ٢٠٠٥؛ وقائمة ما يسمى بـ «دولة القانون» التي يرأسها السيد المالكي، فقد اشترك المالكي في انتخابات ٢٠٠٥، وإن مع مجموعة أخرى؛ والقائمة العراقية التي يرأسها د. أياد علاوي، كذلك هي اشتركت في انتخابات ٢٠٠٥؛ وقائمة التحالف الكردستاني، التي تضم الحزبين الرئيسيين للأكراد، اشتركت أيضاً، في انتخابات ٢٠٠٥.

إذاً، هذه الكتل السياسية التي اشتركت في الانتخابات هي ورؤساؤها هم مسؤولون عن الفترة منذ احتلال العراق ٢٠٠٣، حتى تاريخ حصول الانتخابات عام ٢٠١٠. ونحن نعلم ما حصل، وجميع هذه الكتل السياسية ورؤساء القوائم صرّحوا في أكثر من مناسبة أن حكومة المالكي، فشلت في الأمن وفي الخدمات... إلخ، مع العلم أن المالكي وأياد علاوي وإبراهيم الجعفري مع حفظ الألقاب، كانا (علاوي والجعفري) رؤساء وزراء في الفترة السابقة، يعني يتحملون فيها جزءاً من المسؤولية، وإن كان المالكي يتحمل المسؤولية الأكبر.

■ **ألا ترى أن تلك الفترة هي فترة قصيرة جداً؟**

□ د. حسيب: هناك قسم تولّى لفترة قصيرة، وهو ما ينطبق على علاوي والجعفري كذلك. والرئيس جلال الطالباني، كان رئيساً للجمهورية؛ فلم تكن أمام الناخب العراقي خيارات جديدة ليختار من غير الذين كانوا مسؤولين عن فشل العملية السياسية في الفترة السابقة. لكن يجب أن يسجل للناخب العراقي أو لعدد قليل منهم، أن القوائم في انتخابات ٢٠١٠، لم تكن مغلقة، بل كانت مفتوحة، وبالتالي لدى الناخب الحرية ضمن القائمة أن يختار الأشخاص، ولذلك وعن هذا الطريق مارس [من شارك في الانتخابات] درجة غير قليلة من الوعي السياسي، وأسقط شخصيات كانت نجحت في الانتخابات السابقة، وسقطوا في الانتخابات الأخيرة، و٨٠ في المئة من أعضاء مجلس النواب السابق سقطوا في الانتخابات الأخيرة ولم ينجحوا، لكن الحصيلة: الرموز والقيادات، هي القيادات والرموز التي نجحت في الانتخابات الأخيرة هي نفسها التي نجحت في الانتخابات السابقة نفسها.

■ لكن هناك من يقول إن هذه القيادات اختيرت بنسب عالية. مثلاً عندما تتحدث عن السيد المالكي هناك من يتكلم على أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ صوت، أي أحرز ٦٥٠,٠٠٠ صوت أو شيء من هذا القبيل. يعني هناك اختيار للشعب لأولئك الذين تقول عنهم إنهم لم يتغيروا، وما زالوا في الحكم، أو بقوا في الحكم.

□ د. حسيب: طبيعة هذه القوائم المفتوحة، أنه يمكن لشخص أن يصوّت لأحد الأشخاص الموجودين في القائمة، ويمكن أن يصوت لرئيس القائمة، وهذه لا تعكس حقيقة شعبية هؤلاء الأشخاص. لأن المالكي كان في السلطة وتحت تصرفه السلطة والمال، وهذا ينطبق على آخرين؛ فقائمة د. أياد علاوي كانت كذلك مدعومة مالياً من جهات عربية أخرى، والأمر نفسه ينطبق على القوائم الأخرى؛ فالحصيلة، كما يقول مثل إنكليزي: (Old wine in new bottles) أي: «نبيذ قديم في قناني جديدة»؛ وأنا أقول: «خل قديم فاسد في قناني جديدة»، هذا وصفي للانتخابات العراقية.

سألتني ما هو تقييمك للخطوات التي تمّت حتى الآن؟ ثمانية أشهر أخذت عملية اجتماع مجلس النواب واختيار رئيس للمجلس، ثم تسمية رئيس وزراء... إلخ. وهذا يدل على الأزمة التي نتجت من هذه الانتخابات، وما هي أسباب هذه الأزمة، ولماذا لم يستطيعوا حلها؟ لأن ما هو مطروح ليس إلا مصالح مختلفة لكل هذه العناصر. يعني، لم تكن القضية كيف نعالج فقدان الأمن؟ كيف نعالج فقدان الخدمات؟ واختلاف على برامج بل اختلاف على أشخاص. ولا أستطيع بكل موضوعية أن أفضّل قائمة على أخرى.

■ يعني الكل يعكس عملة واحدة؟

□ د. حسيب: أنا، وكما قلت لك «خل قديم فاسد في قناني جديدة».

■ لكن ألا ترى أن هذه الانتخابات، وأنت ذكرت من بين النقاط التي ذكرتها، أن هناك مشاركة وفسح مجال للشعب العراقي أو جزء مهم من الشعب العراقي للمشاركة في هذه الانتخابات. في حين أن هناك من يقول لك أن ليس الجزء فقط هو الذي شارك في الانتخابات، إنما كل الشعب العراقي، بدليل أن ضمن هذه الانتخابات هناك وجوه وصلت أو اختيرت وانتخبت وشاركت أيضاً، وهم ممّن شملهم قانون المساءلة والعدالة، أو ما أطلق عليه سابقاً كما ذكرت «اجتثاث البعث»؟

□ د. حسيب: هؤلاء الناس الذين تذكرهم هم جزء من «القائمة العراقية».

■ القائمة العراقية التي يوجد فيها حتى الآن بحسب علاوي، أكثر من ٥٠٠ عضو مشمول بهذا القانون.

□ د. حسيب: هناك قسم استبعدوا قبل الانتخابات، وهناك عناصر مثل صالح المطلق وغيره، شملوا بالقانون ولم يرشحوا؛ وهناك الأستاذ طارق الهاشمي، والأستاذ النجفي. بالنسبة إلى أياد علاوي، كان موجوداً كرئيس للوزراء، ونحن نعلم ماذا حصل خلال تلك الفترة.

■ حكم سنة فقط.. مرحلة انتقالية.

□ د. حسيب: نعلم ماذا حصل في تلك الفترة؛ في الفلوجة وفي النجف، وكيف كان الأمن والخدمات خلال تلك السنة! بالنسبة إلى أ. طارق الهاشمي، هو يتحمل مسؤولية ما يسمى بـ «الدستور العراقي». وعندما تحين الفرصة سأتكلم عنه بشكل أكثر ـ شارك هو في الدستور، وشارك في تأييده، وكانوا قد وضعوا مادة في الدستور تتيح تعديل الدستور، وهناك طريقة أنه خلال ١٢٠ يوماً تشكل لجنة يجب أن تضع التعديلات ويقرّها مجلس النواب، وبعدها تُعرض للاستفتاء خلال شهرين. المجموع كله خلال ستة أشهر يمكن تعديل الدستور. وانتهت فترة مجلس النواب وبعد لم يعدّل الدستور. ما هي مسؤولية طارق الهاشمي؟ عندما عرض هذا الدستور على الاستفتاء، كان هناك مادة موضوعة خصيصاً للأكراد، أنه في أي استفتاء، إذا رفض ثلثان من المصوتين في ثلاث محافظات ما هو معروض، يسقط الاستفتاء بأكمله. لكن الاستفتاء في الدستور؛ الأنبار رفضت، وصلاح الدين رفضت، الموصل وبسبب تأييد الحزب الإسلامي الذي كان طارق الهاشمي أمينه العام، وعلى الرغم من التزوير، الرفض كان أغلبية، لكن لم يصل إلى ٦٧؛ فلولا دور طارق الهاشمي والحزب الإسلامي وتأييده للدستور، كان سيصل الرفض إلى الثلثين، وكان سيسقط الدستور والاستفتاء؛ فهو بالتالي يتحمل هذه المسؤولية.

■ د. خير الدين، ما هي الإنجازات المتوقعة من الحكومة المقبلة مستقبلاً؟ هناك بعض من يستبشر خيراً، ويقول إن هذه الحكومة هي حكومة شراكة وطنية، وستعمل جميعها ربما على إخراج العراق من الأوضاع السيئة التي يعانيها.

□ د. حسيب: ماذا نتوقع من تجربة المجرَّب. وهؤلاء جميعاً قد جرّبناهم في الفترة الماضية. مرّ حوالى الثماني سنوات على الاحتلال، ومرّت الآن ثمانية أشهر حتى يستطيعوا فقط أن يتفقوا على تشكيل وزارة! فكيف ستستطيع هذه التشكيلة المتنافرة أن تحل المشكلة الأمنية، وتوفير الخدمات. سنأتي إليها بالتفصيل... إلخ.

كنت أتمنى أن أستطيع القول إنني متفائل بما يمكن أن تنجزه هذه الحكومة، لكن للأسف، أعتقد أن العراق وهذه الحكومة إذا شُكّلت، مقبلة على عدد كبير من المشاكل، وقد لا تستطيع الاستمرار، وقد نتكلم مستقبلاً، ونذكر ما هي البدائل.

■ لكن هناك من يقول لك د. خير الدين، أن هناك حتى الآن بوادر نوعاً ما إيجابية. أنت تحدثت في البداية عن قانون «اجتثاث البعث». هناك كتلة موجودة داخل الكتل السياسية المشاركة في الحكومة.. في البرلمان.. في الوزارات، يعملون على إعادة النظر بمراجعة هذا القانون، وكذلك النظر في إطلاق الكثير من المعتقلين، إضافة إلى الرقابة على موارد الدولة المالية، وما إلى ذلك عن طريق تشكيل لجان غير منتمية، وأن يكون الوزير على رأس تلك الوزارات. هناك حتى الآن من

يقول إن هناك بوادر تسمح للإنسان أن يتفاءل، وربما ينظر إلى مستقبل مشرق للعراق، لأن هناك البحث عن آليات لتفادي الأخطاء السابقة، وإصلاح الوضع في العراق.

□ د. حسيب: إن الاتفاق السياسي الذي تمّ بين الكتل الرئيسية قبل اجتماع مجلس النواب، كان منها ـ وهذا عيب كبير على القائمة العراقية ـ إلغاء الاجتثاث عن ثلاثة من أعضاء القائمة العراقية: صالح المطلق واثنين آخرين، وليس إلغاء القانون نفسه.

■ **ألم تسمع بعض الأعضاء أو بعض المنتمين إلى حزب «القائمة العراقية».. بعض القادة، قالوا إننا لن نتوقف عند هذا الحد، وإنما سنطالب بأن يشمل القرار عدداً واسعاً.**

□ د. حسيب: هذا كلام وعد، لا بدّ أن يُترجم بقانون بعد تشكيل الوزارة وتشكيل المجلس. وهناك مواقف معروفة لبعض الأطراف في الحكومة منها التيار الصدري، لديه موقف ضد إلغاء قانون الاجتثاث، وهناك أطراف أخرى كذلك لديها نفس الموقف.

أنا أنظر إلى القضية ليس كقضية بعث أو غيره، بل إن أيّ حل للعراق يجب أن يتضمّن إلغاء أي عزل سياسي في العراق، في ما عدا الذين ارتكبوا جرائم منذ عام ١٩٥٨ حتى الوقت الحاضر، ويحالون إلى المحكمة. أما في ما عدا هذا فكلّ شعب العراق، بمن فيهم الذين جاؤوا مع دبابات الاحتلال، يجب أن تتاح لهم فرصة الاشتراك في الانتخابات، وأن يُترك للشعب العراقي الاختيار، فهو يعرف مَنْ هو الوطني، ومَنْ هو الخائن، ومَنْ هو العميل!؟

■ **تريد أن تقول إنه يجب محاسبة الأشخاص على جرمهم إذا كانوا قد أجرموا، وليس بناءً على أفكارهم التي يعتنقونها، ولو كان البعث؟**

□ د. حسيب: على الجرائم التي تحددها المحاكم.. والتي يحددها القانون.

■ **يتكلمون الآن على تحويل هذه الملفات إلى القضاء لحل المشكلة وعدم تسييس من يشملهم هذا القرار.**

□ د. حسيب: هو قرار مسيّس، لأن القائمة العراقية حصلت على أغلب الأصوات، وبحسب ما يسمى الدستور يجب أن تكلف هي بتشكيل الوزارة.

■ **حتى لو سلّمنا بكلامك، هناك ربما من يعارضك أو لا يعترف بالرأي نفسه الذي قلته الآن في قضية التسييس في القضاء، وهناك من يؤيدك حتى النخاع. ولكن السؤال مطروح. أليس من الأحسن الآن، ومن المنطقي أن تحوّل ملفات هؤلاء إلى القضاء ليفصل فيها، لأن القضاء عندما يصدر أحكاماً تكون بناءً على أدلّة، عوضاً عن أن تكون أحكاماً مسيّسة فحسب؟**

□ د. حسيب: أنا لا أؤيد الانشغال بالجزئيات، إذا أقررنا مبدأ أنه يجب عدم العزل السياسي لأيٍّ كان، سواء كان ما قبل عام ١٩٥٨، أو ما بعد عام ١٩٥٨، بعث أو غير بعث. أنا ضد العزل السياسي، وضد العزل السياسي حتى للذين جاؤوا مع الاحتلال وشاركوا في العملية السياسية.

لا أدخل في التفاصيل، يجب إلغاء هذا القانون كله، ولا نأخذ الأمر بناء على رأي هيئة المساءلة والمعادلة أيهما ينطبق على هذا أو ذاك.

■ **هم يقولون إن البعث هو الذي ساقنا إلى الأوضاع المتردية، ووقوعنا تحت الاحتلال، ارتكب جرائم بشعة في حق الشعب العراقي، وبالتالي لابد أن يدفع الثمن اليوم بعد أن أصبحت الأمور تتحكم فيها بعض القيادات، ممّن تضررت من ذاك الاستبداد؟**

□ د. حسيب: السيد المسيح (عليه السلام) لديه قول مشهور، حين كانوا يريدون رجم زانية. قال لهم: «من كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بحجر»؛ كل الموجودين في السلطة الآن، ارتكبوا جرائم بدرجات مختلفة من دون استثناء، وبالتالي لا تحاسب البعثيين أو غير البعثيين على أفكارهم، يحاكمون على أعمالهم. وحرية الرأي يجب أن تكون مكفولة، والناس يعاملون كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

■ **انتقل معك د. خير الدين إلى نقطة مهمة في هذا الحوار، وهي قضية الدستور العراقي. الدستور العراقي حتى الآن ما زال محل سجال، وانتقاد من كثير من الأطراف. ما هو رأيك بالدستور العراقي اليوم؟**

□ د. حسيب: الدستور العراقي، والمسودة الأولى وضعها مستشار وخبير أمريكي يدعى نوح فيلدمان، وهو أستاذ جامعي، لديه ميول صهيونية، في جامعة هارفرد الأمريكية. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. قبل شهر ونصف من الآن، جريدة الـ نيويورك تايمز نشرت مقالة عن دور شخص يدعى «بيتر و. غالبريث» (Peter W. Galbraith) الذي كان مستشاراً للأكراد وهو شريك في الشركة النرويجية (Norwegian Oil Company DNO) التي أخذت امتيازات النفط في كردستان، وعن دوره في الأشياء التي وضعها في الدستور لصالح الأكراد[1]. هذا الدستور، بشكله الحالي، غير موجود مثله في العالم، في كل دولة فدرالية ـ اتحادية. يقول هذا «الدستور»: إذا تعارضت قوانين الحكومة المركزية أو الدولة المركزية الاتحادية مع قوانين الإقليم، فقوانين الإقليم هي المرجحة.

هذا الدستور يعطي صلاحيات مبهمة لإقليم كردستان في ما يتعلق بقضايا النفط التي هي من شؤون الحكومة الاتحادية المركزية، وقاموا بناء على هذا الغموض، بإعطاء امتيازات لعدد كبير من الشركات الأجنبية على أساس الامتيازات والمشاركة في الإنتاج، وهو يتعارض مع قانون رقم ٩٧ الذي صدر عام ١٩٦٧، ولم يلغَ من قبل الاحتلال، الذي يمنع إعطاء أي امتيازات وأي اتفاقيات على أساس المشاركة في الإنتاج. وزير النفط العراقي الحالي كان لديه اعتراضات في الحكومة المركزية الحالية على تلك الاتفاقيات. والذي ساعد على عدم تنفيذ هذا، هو أنهم حفروا آباراً

---

(١) انظر: «Ex-Diplomat Who Advised Kurds Gets Millions in Oil Deal,» *New York Times*, 7/10/2010, p. A14.

واستخرجوا النفط، لكن كيف يصدّرونه؟ يجب أن يصدّر من خلال الأنابيب العراقية، وبالتالي توقفت العملية.

هذا الدستور هو نسخة تكاد تكون قريبة جداً وطبق الأصل من قانون الإدارة المؤقتة الذي شرّعه بريمر. لأول مرة في هذا الدستور منذ أن تكوّن العراق حتى وضع هذا الدستور، في كل الدساتير الدائمة والمؤقتة هناك نص على «أن العراق جزء من الأمة العربية». في هذا الدستور «العراق عضو في جامعة الدول العربية، والعرب في العراق جزء من الأمة العربية». هذا الدستور فيه كثير من المواد التي يجب أن تصدر قوانين لتبيّن كيفية تنفيذها.

■ تقصد مواد غير واضحة؟

□ د. حسيب: لا. مادة معيّنة مثلاً في ما يتعلق بحرية التعبير وحرية الإعلام وتنظم بقانون خاص يصدر فيه ذلك. هذا الدستور بحاجة إلى (٥٥) قانوناً لتنفيذه، ولم يتمكن مجلس النواب السابق على مدى ٤ سنوات إلّا أن يصدر قانونين أو ثلاثة. لذلك، فإن معظم المواد في الدستور معطلة. لأنهم لم يستطيعوا أن يتفقوا على القوانين اللازمة لتنفيذها.

■ هل توافق أنت على الدستور هذا أم لا؟

□ د. حسيب: أنا؟ أعوذ بالله. هذا دستور وضعه الاحتلال، وهو دستور يجرّد العراق من عروبته، وبه متناقضات. الدستور هذا يعطي للأقاليم حق إرسال ممثلين في القضايا التجارية والاقتصادية والثقافية في السفارات العراقية، فأي نظام اتحادي في العالم يسمح بذلك.

■ لكن هناك ربّما من يقول لك د. خير الدين: إن هذا الدستور أسفر عن انتخابات، وعن حريات لم يكن يحلم بها العراقي من قبل.

□ د. حسيب: قلت لك في البداية إنه أول مرة تتاح لجزء من الشعب العراقي ممارسة انتخابات.

■ ليس فقط انتخابات، بل انتخابات وحرية إعلامية لم تكن موجودة في العراق.

□ د. حسيب: هذا غير صحيح. عدد الصحافيين الذين اغتيلوا كبير. وعندما تقول لي حرية تعبير، وعندما يُعطي أحد الصحافيين رأياً ضد أمريكا أو ضد الحكومة القائمة ويغتال، فماذا تسمي هذا؟ أي حرية إعلام؟!

الديمقراطية ليست انتخابات فقط، الانتخابات جزء من العملية الديمقراطية. الديمقراطية تتعارض مع الطائفية ومع الإثنية، وكل الدستور القائم.. وكل النظام القائم، قائم على أساس المحاصصة الطائفية وعلى الإثنية؛ فعن أيّ دستور تتكلم؟ نحن بحاجة إلى عملية إصلاحية في المستقبل، وإذا كانت هناك انتخابات، فيجب أن يشارك فيها الجميع، ويقوم مجلس نواب بوضع دستور جديد للعراق، يشارك فيه كل الذين انتخبوا، ويُعرض على استفتاء.

■ د. خير الدين، ألا ترى مثلاً الآن ـ ونعود قليلاً إلى الوراء، ثم نواصل طرح بعض الأسئلة التي لم نصل إليها بعد ـ في عراق ٢٠١٠، أن الوضع قد تغير عمّا كان عليه من قبل، أي عن عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠. هناك تحسن بالأداء السياسي.. هناك حراك سياسي.. هناك حديث عن بعض الإصلاحات. أليس هناك تقدم ملموس موجود في الساحة العراقية اليوم؟

□ د. حسيب: الكلام على وعود وغيرها، تصح بالنسبة إلى حكومة أو إلى أشخاص لم يمارسوا السلطة؛ في حوالى الـ ٨ سنوات، هؤلاء الذين يتكلمون على وعود وغيرها، مارسوا السلطة، فما الذي فعلوه؟! هل الأمن موجود؟

■ مارسوا السلطة في وضع متدهور جداً. وكان يصعب على أيّ كان أن يحكم آنذاك.

□ د. حسيب: هذا غير صحيح؛ العراق قبل الاحتلال لم يكن فيه تنظيم «قاعدة».

■ أتكلم بعد أن حكموا العراق.. بعد عام ٢٠٠٣.

□ د. حسيب: سنأتي إلى موضوع أهداف الاحتلال. يدّعي بوش أنه سيعمل من العراق نموذجاً ديمقراطياً تقتدي به الأنظمة العربية الأخرى، ونجح في عمل نموذج عراقي تريد كل الدول العربية الأخرى الابتعاد عنه. مخيف.

■ أود أن أنتقل معك أيضاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أيّ حدّ الولايات المتحدة الأمريكية حققت أهدافها من خلال احتلال العراق، وما هي حقيقة تلك الأهداف؟

□ د. حسيب: في البداية، احتلال العراق كان غير قانوني، لا يوجد قرار من مجلس الأمن. الأمين العام للأمم المتحدة صرّح بشكل واضح أن احتلال العراق غير قانوني.

ما هي مبررات احتلال العراق من قبل بوش؟

ادّعى أن هناك أسلحة دمار شامل، وأن العراق يتعاون مع «القاعدة». الكونغرس الأمريكي شكّل لجنة للتحقيق، وتبين أنه لم تكن هناك في العراق أسلحة دمار شامل. بالنسبة إلى «القاعدة»، كذلك الكونغرس الأمريكي قال إنه لم يكن هناك تعاون بين النظام السابق ـ أياً كان رأينا في النظام ـ والقاعدة. إذاً هذان المبرران انتفيا. لم تكن «القاعدة» موجودة، لكن الآن «القاعدة» موجودة في العراق، يعني أن الاحتلال هو من أتى بالقاعدة إلى العراق، فهمي لم تكن موجودة.

■ ما اعترفوا به كذلك، إن العراق قبل الاحتلال كان مكبلاً من قبل النظام السابق، وارتكبت كذلك جرائم، هذا ما يقولون به.

□ د. حسيب: أنا لست هنا في معرض الدفاع عن النظام السابق. الحكم على أي نظام يكون ليس من خلال مؤشر واحد، أي هل النظام السياسي كان ديكتاتورياً أم ديمقراطياً، إنما من خلال مجموعة من المؤشرات، والإيجابيات والسلبيات.

أنا لست في معرض الدفاع عن النظام السابق. أكرر، النظام السابق جاء عام ١٩٦٨، ووضعني في السجن لمدة سنتين ونصف، ولكن يجب الحكم على النظام السابق على أساس «حصيلة» أعماله الإيجابية والسلبية.

■ أعلم ذلك.

□ د. حسيب: وفي عام ١٩٧٤، طُلب مني مغادرة العراق، وأنا في لبنان منذ ذلك التاريخ. لا أحد يستطيع المزايدة عليّ في هذا الموضوع. نظرتي إلى العراق هي «بلادي وإن جارت علي عزيزة». أنا أدافع عن وطن اسمه العراق، ولا أدافع عن نظام معيّن.

كنّا نتحدث عن الأهداف الأمريكية؛ فبعد أن تبيّن أن ليس هناك أسلحة دمار شامل ولا قاعدة، قالوا نريد الديمقراطية. نقوم بعمل ديمقراطية تشع، وحتى تشكل نموذجاً للأنظمة العربية الأخرى. أما الأهداف الحقيقية، فالهدف الأول كان النفط. آلان غرينسبان، الذي كان محافظاً للبنك المركزي في أمريكا، قبل الأخير، وكان موجوداً أثناء الاحتلال، نشر مذكراته، وفي هذه المذكرات يقول بالحرف الواحد (أترجم من الإنكليزية إلى العربية): «إنني أشعر بالخجل من أن أقول إن الهدف الأساسي لاحتلال العراق كان هو النفط».

وزير الخزانة الأمريكي استقال كذلك، ولديه تصريحات أيضاً بهذا المعنى؛ فالنفط كان الهدف الأول، وهذا ما حصل عليه الاحتلال. جميع الحقول المكتشفة والثابت وجود النفط فيها أعطيت لشركات أجنبية لتطويرها.

الهدف الثاني كان أمن إسرائيل. العراق هو أهم دولة من حيث إمكانياتها وقوتها العسكرية. والعراق هو القطر الوحيد الذي شارك في حرب ١٩٤٨، ولم يوقّع اتفاق هدنة مع إسرائيل، على الرغم من كل المحاولات.

■ الوحيد؟ في الدول العربية كلها؟

□ د. حسيب: الوحيد، بين الدول التي شاركت في حرب ١٩٤٨؛ وإسرائيل تعتبره الخطر الأساسي عليها. والجيش العراقي، الذي اشترك في حرب ١٩٧٣ في الجبهة الشرقية مع سورية، ولم يكن يملك ناقلات للدبابات، فذهبت الدبابات على الجنازير، وعندما وصلوا دمشق، كانت دمشق على وشك أن تسقط، دخل المعركة مباشرة. إضافة إلى أن العراق طوّر إمكانياته وأسلحته، وللأسف معظمها ذهب في ما بعد.

ما فعله الأمريكان، أنهم قاموا بحل الجيش العراقي كله، ليس فقط الجيش، بل كل القوات الأمنية، وكل أسلحة الجيش العراقي نُهبت أو دُمّرت. أكثر من هذا، بريمر أصدر قراراً بحل وزارة الدفاع العراقية أيضاً. ماذا تريد إسرائيل أكثر من هذا لتحقيق أمنها! هذا الهدف تحقق.

هناك أشياء أخرى ثانوية، وكان في البداية هدفهم الأهم أن يبقوا لفترة طويلة، وقاموا بعمل قواعد عسكرية، قسم منها عبارة عن مدن أمريكية تحت الأرض. لكن ظروفاً داخلية، وأكثرها نتيجة

المقاومة، ونتيجة للأوضاع الاقتصادية الأمريكية التي سببها احتلال العراق والضحايا الذين سقطوا من الجيش الأمريكي، قرروا الانسحاب.

■ قرروا الانسحاب في أواخر عام ٢٠١١، نتيجة، وبحسب ما قلت في بعض كتاباتك، ضربات المقاومة.

هل حقيقة أن في عام ٢٠١١، ستنسحب القوات الأمريكية من العراق، وهل سيكون انسحاباً حقيقياً بمعنى الكلمة.. عسكرياً ومدنياً؟

□ د. حسيب: ستنسحب القوات الأمريكية في تقديري أنا، ولأسباب أمريكية داخلية وليس بسبب المقاومة، وبحسب المعلومات التي أملك، في موعد لا يتجاوز نهاية ٢٠١١، وسيبقون على مجموعة مدنية (٥٠٠٠ ـ ٦٠٠٠)، لحماية السفارة وأمور أخرى. في البداية كانوا قد قرروا الانسحاب بسبب ضغط المقاومة.

■ بعدها المقاومة تراجعت؟

□ د. حسيب: سنتحدث عن تلك في ما بعد.

هذا ما ورد في الاستراتيجية التي أعلنها أوباما. هناك من يشك في الانسحاب. أنا قناعتي أن الأمريكان سينسحبون قبل نهاية عام ٢٠١١، وربما قبل هذا التاريخ. وقد ألحوا وأصروا على الحكومة أن تكون حكومة مشاركة.. تشترك فيها كل القوى، لأن لديهم هدفين: **الهدف الأول**، لا تحدث خلال انسحابهم أي فوضى في العراق، ويتحملون هم مسؤوليتها السياسية، وهذا يتحقق بوجود كل القوى المشاركة في الوزارة. **والهدف الثاني**، أن لا تتم أي تعديلات على اتفاقيات النفط التي عقدوها، والمالكي هو الذي عقد تلك الاتفاقيات.

■ السؤال الذي يطرحه كذلك البعض، الدكتور خير الدين، وأشرت إليه في آخر كلامك، هل الولايات المتحدة الأمريكية ستنسحب وتترك كل ما أنجزته من أهداف، وبخاصة في ما يتعلق بالهدف الذي أشرت إليه في النقطة الأولى، وهو الاستحواذ على نفط العراق.

□ د. حسيب: حصلت الشركات الأمريكية على حقول غرب القرنة التي تضمن لها كل الموارد النفطية. وهي شريكة في بعض الشركات الأخرى التي حصلت على امتيازات.

■ ما هو رأيك في هذه الاتفاقيات؟ أنت خبير اقتصادي أيضاً، حتى تخصصك اقتصادي. الآن هناك اتفاقيات نفط عقدت مع العراق ومع العديد من شركات النفط الأجنبية.

□ د. حسيب: الاتفاقيات هذه من حيث الشكل لا اعتراض عليها. من حيث الشكل، هي تعطي لشركات مختلفة جميع الحقول المكتشفة لحفر آبار مقابل مبلغ معيّن، كل مليون برميل زيادة في الطاقة الإنتاجية تأخذ عليه حوالى دولارين، وقسم دولاراً ونصف. قد تزيد هذه النسبة أو تنقص، لكن اتفقوا على تطوير طاقة إنتاجية للعراق تصل في عام ٢٠١٧، مقدارها ١٢ مليون برميل يومياً.

كل التقديرات تشير، بما فيها وكالة الطاقة الدولية، وبما فيها الخبراء، حتى لو أمكن تنفيذ زيادة الطاقة الإنتاجية للعراق إلى هذا المستوى، فإن السوق العالمية للنفط لا تتحمل هذا الحجم من الإنتاج، وبالتالي ربما يكون ليس ممكناً أن يصدّر العراق أكثر من ٦ ـ ٧ ملايين برميل يومياً. ماذا سيعني هذا؟ أن تتفق مع شركات نفط أن يطوروا طاقة لـ ١٢ مليون برميل، وسيأخذوا الكلفة على تطوير طاقة لن يستعملها العراق. وليس هذا فقط بل هذه الآبار الإضافية التي لن يحتاجها العراق تحتاج إلى صيانة مستمرة. يعني لدينا طاقة بين ٥ ـ ٦ ملايين برميل يومياً لن تستعمل وتحتاج إلى صيانة. هناك تقديرات أن هذه الكلفة الإضافية لتطوير وصيانة هذه الآبار التي لن يحتاجها العراق تتراوح بين ٧٠ مليار دولار إلى أكثر من هذا بكثير. هذا هو الاعتراض الأساسي على الاتفاقية.

■ **النقطة الأولى، أن الاتفاقية تنص على مردود للشركات الأجنبية.. عن إنجازات لن تتحقق.**

□ د. حسيب: عن إنجازات لن تستعمل. تأخذ كلفة تطوير طاقة إنتاجية إضافية إلى ١٢ مليون برميل. لكن ما بين ٥ إلى ٦ ملايين برميل يومياً، ستأخذ ثمن تطويرها، وسيصرف العراق على صيانتها، لكنه لن يستعملها.

■ **لماذا لم تتم الاتفاقية على أن تكون هناك غاية أو هدف محدد أو سقف محدد للإنتاج، وتتقاضى الشركة على ما أنجز فقط، أو ما يتم استخدامه، لماذا لا تتم مثل هذه الاتفاقية؟**

□ د. حسيب: هذا السؤال يجب أن توجّهه إلى ما يسمى بالحكومة العراقية.

■ **هل الحكومة العراقية كانت على علم بذلك؟**

□ د. حسيب: أولاً نص الاتفاقيات الكامل لم ينشر حتى الآن، وقد توافرت معلومات من مصادر مختلفة عن القضايا الرئيسية فيها. هذه طبيعة الحكومات الموالية للاحتلال، والاتفاقيات لم تعرض على ما يسمى «مجلس النواب».

■ **كذلك انتقل معك إلى نقطة أخرى هي مذكرات الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش. نشر كتاب مؤخراً باللغة الإنكليزية. ما رأيك في هذه المذكرات أولاً، وما هي حقيقة ما نشره عن دور الرئيس المصري حسني مبارك حول شن الحرب على العراق، والتي أصدرت ـ للتذكير فقط ـ الرئاسة المصرية بياناً نفت فيه ما جاء في الكتاب، وما اعتبرته افتراء على الرئيس المصري حسني مبارك. وهل أثار الرئيس بوش الابن في الكتاب أو أشار إلى مواقف عربية أخرى مماثلة؟**

□ د. حسيب: أحسن من وصف كتاب بوش قبل يومين من تاريخه، هو الأستاذ جهاد الخازن، وفي عموده في الصفحة الأخيرة من جريدة الحياة، ولا أستطيع أن أجاريه في وصفه للكتاب. هذا وكانت هناك مراجعة في أمريكا للكتاب باللغة الإنكليزية، وقالوا إن هذا يمثل حقيقة بوش. الرئيس بوش كذب بطريقة مختلفة، وللكذب طريقتان: الأولى، أن تقول غير الحقيقة، والطريقة الثانية هي أن تقول جزء من الحقيقة، وتترك الأجزاء الأخرى التي قد تختلف وتناقض ما ذكرته. ما ذكره حول

الرئيس المصري وفي معرض ما ساقه الرئيس بوش من دلائل لتأكيد سيل المعلومات التي تلقاها عن مخزون صدام من أسلحة الدمار الشامل قال ـ وأنا أقتبس الآن ـ «أن رئيس مصر حسني مبارك، أطلع تومي فرانكس [القائد الأمريكي لقوات احتلال العراق] بأن العراق لديه أسلحة بيولوجية، وأنه سيقوم باستخدامها ضد قواتنا بكل تأكيد، ورفض مبارك التصريح بذلك الاتهام علناً خشية إثارة الشعب العربي، لكن المعلومات الاستخباراتية التي حصلت عليها من قائد في منطقة الشرق الأوسط [المقصود حسني مبارك] يعرف صدام جيداً، كان لها تأثير على تفكيري». انتهى الاقتباس.

■ د. خير الدين، للأمانة، رئاسة الجمهورية المصرية كذّبت ذلك، أصدرت بياناً كذّبت فيه ذلك ورفضته. وربما بوش كان يبحث لإلصاق تهم بالرئيس، وربما هناك سوء فهم لما جاء في المذكرة.

□ د. حسيب: أنا لا أعتمد على كلام بوش في هذا الموضوع. لأنه ذكر جزءاً من الحقيقة. بوب وودوارد، الذي أسقط نيكسون، وهو صحافي معروف في العالم كافة، نشر كتاباً اسمه: خطة الهجوم (*The Plan of Attack*)، ويذكر فيه كل التفاصيل والأدوار.

تومي فرانكس، قائد القوات الأمريكية في العراق، نشر مذكراته، ويقول في المذكرات إنه قبل الحرب التقى بالرئيس مبارك، والتقى بالملك عبد الله ملك الأردن، والاثنان أكدا له أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وأسلحة بيولوجية، وأنه يمتلك مختبرات متنقلة لهذا الغرض، وأنه سيستخدمها. يقول بوب وودوارد كذلك. إن الرئيس حسني مبارك أثناء زيارة الأمير بندر للقاهرة ومقابلته، أخبر بندر بالمعلومة نفسها، وأن بندر عاد وأخبر بوش بذلك. بوش لا يذكر هذا، كما يذكر وودورد في كتابه أن الرئيس مبارك أرسل نفس المعلومات، إضافة إلى أمور أخرى، برسالة حملها ابنه جمال إلى الرئيس بوش في زيارة غير معلنة. كما يذكر بتفصيل دور السعودية في التشجيع على الاحتلال.

■ لحظة فقط وأعود إليك.. لو سلمت أن الرئيس بوش صادق، وتومي فرانكس أيضاً صادق، ماذا تريد من حسني مبارك.. ماذا تطلب منه؟

□ د. حسيب: ليس فقط حسني مبارك، وليس فقط الأردن. بوب وودوارد يقول إن الأمير بندر الذي كان سفيراً للسعودية في واشنطن، قبل غزو العراق، أخذوه إلى وزارة الدفاع وأطلعوه على خطة الهجوم. ونقل رسالة «شفوية» من الملك عبد الله (كان حينذاك ولياً للعهد) يستجيب فيها لما طلبته أمريكا لاحتلال العراق ويصرّ على تصفية الرئيس صدام حسين وليس إبعاده، كما يشير فيها إلى ما أنفقته السعودية من مليارات الدولارات على إحداث انقلاب في العراق، وهو ما سبق أن أكّده مدير المخابرات السعودية في التسعينيات، الأمير تركي الفيصل.

■ الأمير بندر نفى هذا الكلام. كان سؤالي وجيهاً جداً ودقيقاً، إذا سلمنا بحديثك، وما قاله الرئيس بوش، وكان صادقاً، وأيضاً تومي فرانكس وكان صادقاً؛ ما هو المطلوب الآن من الرئيس المصري حسني مبارك؟

□ د. حسيب: الآن؟ هذا ليس كلامي، وأنا أقول لك بملء الفم، وبناء على المعلومات التي توافرت من بوب وودوارد، إن السعودية ومصر والأردن والكويت بشكل خاص، شجّعوا على الاحتلال وسهّلوا الاحتلال، خلافاً لاتفاقية الدفاع العربي المشترك، وأنهم يتحملون مسؤولية كل ما حدث.

■ ألم يكن خطأً فادحاً ما ارتكب ضد الكويت من قبل الرئيس العراقي صدام حسين، وبالتالي جعل العرب كلهم ضد صدام وضد العراق؟

□ د. حسيب: لم يكن خطأً، بل خطيئة كبيرة غزو الكويت، وأنا قلت هذا في ندوة نظّمناها في القاهرة في نيسان/أبريل ١٩٩١، بعد توقف القتال. وقلت هذا بكل وضوح وصراحة، ولكن خطأ لا يعالجه خطأ آخر. اتفاقية الدفاع العربي المشترك المادة الرقم (٥٠) والرقم (٥١)، التي قد وقّعت عليها الدول العربية كافة، تقول: إذا حدث اعتداء مسلح على أي بلد عربي، فإن كل الدول العربية ملزمة بالدفاع عنه. وممنوع على أي بلد عربي أن يعقد اتفاقية أمنية ممكن أن تتيح لدولة أجنبية الاعتداء على دولة عربية أخرى. لم يدافعوا عن العراق فقط، ولكن شجعوا وسهّلوا الهجوم على العراق.

■ د. خير الدين، أود أن أنتقل إلى موضوع آخر، موضوع المقاومة العراقية التي تحدثت عنها كثيراً في أدبياتك. ماذا حصل للمقاومة العراقية، ولماذا قل نشاطها، وما هو مستقبلها؟ ألم يحن الآن الوقت للانخراط في العملية السياسية الموجودة في العراق ومشاركة كل العراقيين في هذه العملية بدلاً من سلوك درب العنف والفوضى والإرهاب وما إلى ذلك.

□ د. حسيب: أولاً يجب أن تفرق بين الإرهاب والمقاومة. أي عمليات تستهدف المدنيين والأبرياء هي عمليات إرهابية. القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يعطي الحق لشعب أي بلد يُحتل، أن يقاوم الاحتلال بكل الوسائل الممكنة بما فيها المقاومة المسلحة. إذاً مبدأ المقاومة ضد الاحتلال مشروع. المقاومة لم تعتمد على أي جهة عربية أو غير عربية، ولم تحصل على تمويل من أي جهة. ابتداءً كانوا مجموعات من الجيش العراقي وغيرهم.

■ هناك الكثير الآن من الذين نستضيفهم في هذا البرنامج هنا، يتساءلون عن المقاومة ويقولون إنها لا توجد أصلاً على الساحة الآن، هي فقط اختراع.

□ د. حسيب: وزارة الدفاع الأمريكية تقول إن عدد قتلى الجنود الأمريكيين (الذين يملكون جنسية أمريكية) كان (٤٤٢١) قتيلاً. وعدد الجرحى كان حوالى (٣٢,٠٠٠) جريحاً. مَنْ قتلهم ومَنْ جرحهم.. مَنْ؟ علماً أن هذه لا تمثل الأرقام الحقيقية، لأنها لا تشمل أفراداً من القتلى والجرحى في الجيش الأمريكي الذين لا يملكون جنسية أمريكية بل يحملون (Green Card) إقامة دائمة، بأمل أن يحصلوا على الجنسية بعد الحرب. والقائمة لا تشمل قتلى وجرحى الشركات الأمنية الأجنبية. هناك مؤسسة في أمريكا هي «مؤسسة المحاربين القدماء» تعطي تعويضات

للجرحى والقتلى، وعدد العسكريين الأمريكيين (قتلى وجرحى) الذين حصلوا على تعويضات من مؤسسة «المحاربين القدماء» أضعاف الأرقام المنشورة. مَنْ قام بذلك؟ المقاومة هي التي قامت بذلك وكبّدت الاحتلال هذه الضحايا وأجبرته على الانسحاب.

■ ما هو مستقبل هذه المقاومة الآن؟

□ د. حسيب: هذه المقاومة كانت تعتمد على بعض الأسلحة التي تركها الجيش العراقي السابق، وهي بالأصل أسلحة قديمة، وعلى بعض التمويل المحلي. هذه الأسلحة إما نفدت وإما أصبحت قديمة جداً بحيث إنها إما غير صالحة للاستعمال أو غير كفوءة في استعمالها؛ فهناك نقص في السلاح وفي التمويل. عام ٢٠٠٧، بما سمّي بعملية «السيرج»، تم إرسال (٣٥,٠٠٠) جندي إضافي للجيش الأمريكي إلى العراق، ولم يكن هذا هو السبب في إضعاف المقاومة. هذه الـ (٣٥,٠٠٠) أُرسلت في شباط/فبراير ٢٠٠٧. والأرقام الشهرية للخسائر الأمريكية كانت في ازدياد منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧ حتى تموز/يوليو ٢٠٠٧. الذي حصل أن القاعدة، وفي العراق كان هناك أكثر من قاعدة: كان هناك قاعدة قاعدة؛ وقاعدة أمريكية؛ وقاعدة إيرانية؛ وقاعدة إسرائيلية، ولكنهم يعملون تحت اسم القاعدة. القاعدة الحقيقية وصل فيها الغرور أن أعلنت دولة إسلامية، وطلبت من أطراف المقاومة أن يلتحقوا بها أو يعملوا تحت عَلَمها، ورفضوا. فبدأت بتصفية أعضاء المقاومة. فقسم منهم.. دفاعاً عن النفس.. صح أو غلط، الأمريكان استغلوا هذه الفرصة وأعطوهم السلاح والمال، فأصبح جزء من المقاومة يحارب ضد القاعدة. ولأنه جزء من المقاومة، كان يمتلك معلومات عن بقية المقاومة أعطوها للأمريكان. هذه العوامل، زائد أنه منذ الاتفاقية الأمنية، القوات الأمريكية انسحبت من المدن، وبالتالي لم يعد لدى المقاومة أهداف مباشرة، إضافة إلى أن المقاومة لم تنجح ـ ومع الأسف الشديد أقول هذا ـ في توحيد صفوفها.

■ د. خير الدين، الآن أنت اعترفت أن المقاومة العراقية لم تنجح.

□ د. حسيب: لا.. لا.. أحد الأسباب الرئيسية قلت.

■ اعترفت دكتور أن المقاومة تعاني مشاكل كبيرة، كذلك اعترفت أن القوات الأمريكية ستنسحب عام ٢٠١١. ألم يحن الوقت الآن لأن تؤيد العملية السياسية وتدعو الشعب العراقي وكل الأطراف، وتشجعهم على الدخول في العملية السياسية حتى تفضح مَنْ يقومون بأعمال العنف داخل العراق، ويستتب العراق ويعود إلى مكانته التي تبوأها في السابق؟

□ د. حسيب: أعمال العنف لا علاقة لها بالمقاومة الحقيقية، هذه تقوم بها قوى أخرى ولا تدخل ضمن المقاومة. قتل الأبرياء من المدنيين ليس مقاومة.

■ تكلمت أنه لأول مرة منذ الأزل يعطى الشعب العراقي الفرصة للتعبير عن رأيه.

□ د. حسيب: أنا قلت جزء من الشعب العراقي.

■ هل تذكر د. خير الدين أن هذا الجزء هو الأعظم في العراق وأغلبية العراقيين شاركوا؟ ربما مئات أو آلاف، ربما يدمجون لاحقاً في العملية السياسية إذا تمّ التصالح أو تمّت المصالحة. لكن أغلب العراقيين الآن ساهموا في العملية السياسية، والآن هناك حديث عن شراكة وطنية، وعن تراجع دور المقاومة وكذلك انسحاب القوات الأمريكية كما أكدت. ألم يحن الوقت الآن للشروع في بناء العراق وترك أساليب أخرى، ربما لا تخدم العراق؟

□ د. حسيب: الذين لم يشاركوا في الانتخابات الأولى عام ٢٠٠٥، وشاركوا في انتخابات ٢٠١٠، سيعضون أصابعهم ندماً على المشاركة، لأنهم أعطوا شرعية أو بعض الشرعية لهذه الانتخابات، ولم يحصلوا على نتيجة. والأيام ستثبت حصيلة حصاد مشاركتهم في هذا. الأمر الثاني، هناك حاجة لمصالحة حقيقية مع كل أطراف الشعب العراقي.. أقلية.. أغلبية... إلخ.

■ هناك أطراف أخرى على النقيض ممن يوجدون الآن في الحكم، يرفضون هذه المصالحة، ويضعون شروطاً قاسية حتى على الحكومة.

□ د. حسيب: لا.. لا.. البيّنة على من ادّعى، واليمين على من أنكر.

■ هناك بيانات.. بيانات تتحدث عن اعتذار.. اعتذار هؤلاء للشعب العراقي.

□ د. حسيب: من يصدر هذه البيانات؟ كل الكلام الذي قيل سابقاً، خلال السنوات السابقة حول المصالحة الوطنية كان كلاماً غير حقيقي وغير جدّيّ. وحصيلة هذا الكلام كان قانون اجتثاث البعث، ثم قانون المساءلة والعدالة؛ فمطلوب إلغاء العزل السياسي، ومشاركة جميع الأطراف العراقية في انتخابات تضع دستوراً جديداً.

■ هل يمكن ذلك مع المعطيات الموجودة؟

□ د. حسيب: للأسف الشديد، الأطراف المشتركة حالياً في العملية السياسية، لا أتوقع منها أن تقوم بذلك، كل الأطراف من دون استثناء، لأنه سيؤثر في حصصها من «الكيكة» (الكعكة) في الحكومة. إذاً، توقّعي وخوفي، وآمل أن لا يحدث هذا، بعد الانسحاب الأمريكي، المقاومة ستدخل العراق، والجيش العراقي الحالي أو ما يسمى بـ الجيش العراقي، هو عبارة عن مجموعة ميليشيات، عدد من الفرق ولاؤها للمجلس الأعلى؛ عدد آخر من الفرق ولاؤها للمالكي؛ وعدد للحزب الإسلامي؛ فرق لجلال طالباني وأخرى للبارزاني. وبالتالي سيكون هناك صراع سياسي سيترتب عليه عنف، وأتمنى ألّا يحصل، ولكن أخشى أن يكون هو الحل.

■ د. خير الدين، مؤخراً شهد العراق أعمال عنف مسّت المسيحيين، وفئة المسيحيين في العراق. ماذا يحصل للمسيحيين في العراق؟ لماذا هذه الجرائم المروعة بحق المسيحيين؟

□ د. حسيب: أولاً، العراق ومنذ أن تأسس عام ١٩٢٠ حتى الاحتلال، لم يكن هناك أي تمييز ضد المسيحيين. على سبيل المثال، في الثلاثينيات، الوزارات كانت تقاس قوتها وأهميتها

بشخص رئيس الوزراء وبشخص وزير المالية. في الثلاثينيات كان وزير المالية مسيحي اسمه يوسف غنيمة. جامعة بغداد التي تأسست في أواخر الخمسينيات (١٩٥٩)، أول رئيس لجامعة بغداد كان مسيحياً (متّى عقراوي)، والشخص الذي أتى بعده الدكتور عبد الجبار عبد الله كان صابئياً (من الصابئة). والمسيحيون شغلوا مناصب مديرين عامين، ووكلاء وزارات، وأحياناً وزراء؛ فمن أدخل هذه التقسيمات الطائفية أو الدينية؟ الأمريكان وبالاحتلال. بريمر فور مجيئه إلى العراق قام بعمل مجلس حكم مؤقت قسمه: كذا عضو للشيعة.. وكذا للسنة.. وكذا عضو للمسيحيين والأكراد. الاحتلال هو المسؤول. ما حصل مؤخراً يجب إدانته بكل المعايير، ولكن هذا لم يحصل للمسيحيين فقط، حصل للشيعة وحصل للسنّة، ودمّرت مساجد ودمّرت حسينيات... إلخ. لكن وسائل الإعلام الخارجية ركّزت أكثر على ما يجري للمسيحيين. لا أريد القول إن هذه الأعمال لا يجب أن تدان، لكن أحب أن أبيّن أن هذا نتيجة للاحتلال، واللوم يوجه للاحتلال الذي أدخل هذه الجرثومة.

■ لكن هناك من يقول إن المسيحيين هم أقلية مظلومة واستهدفت. كان هناك عنف انتقائي مستهدف لهم بالذات، لهذا أثيرت في وسائل الإعلام.. هناك سبب علمي ومقبول، عندما نصدر بيانات تقول إننا نستهدف المسيحيين، حينئذٍ.

□ د. حسيب: هذا غير صحيح، دعني أقول لك، وأرجو ألّا يُفهم أبداً من كلامي، أني أحاول التقليل من الظلم الذي لحق بالمسيحيين.

■ دكتور خير الدين، أنت لماذا لا تؤيد، وترفض تأييد القائمة العراقية، وفيها الكثير من البعثيين، وفيها حتى من المشمولين بالاجتثاث، أكثر من (٥٠٠) عضو بحسب قول السيد علاوي؟

□ د. حسيب: أنظر، أنا لا أؤيد العملية السياسية الحالية، ولا أؤيد أناساً جاؤوا مع الدبابات الأمريكية أو التحقوا بالاحتلال. عندنا أمامنا في التاريخ ماذا حصل في الحرب العالمية الثانية عندما احتلت ألمانيا النازية فرنسا، وقامت فيها حكومة فيشي التي يرأسها الجنرال بيتان؟ ماذا حصل لتلك الحكومة، وهل تعاونت المقاومة الفرنسية معها؟ وكذلك ماذا حصل في الجزائر؟ هل تعاونت المقاومة الجزائرية مع الجزائريين المتعاونين مع الفرنسيين، وماذا كان مصير هؤلاء المتعاونين عندما انتصرت المقاومة الجزائرية ورحل الاحتلال الفرنسي.

■ د. خير الدين، هناك من يقول إن هناك نوعاً من التناقض يلمس في تصريحاتك، في حين تدعو إلى إشراك جميع الشرائح وجميع العراقيين في العملية السياسية، تقول إن هذه العملية مرفوضة ولن أشارك فيها.

□ د. حسيب: أنا أقول إن عملية المصالحة يجب أن تتم بعد الانسحاب الأمريكي، والانتخابات تحصل بعد الانسحاب الأمريكي، ويشارك فيها وتحت رقابة عربية ودولية جميع الشعب العراقي، وإعادة تشكيل الجيش العراقي.

■ كذلك السؤال الذي أود أن أطرحه عليك د. خير الدين، وهو متداول في وسائل الإعلام، حول أن الولايات المتحدة الأمريكية الآن من خلال السجال وما حدث في العملية السياسية مؤخراً، يقال إنه تراجع دورها داخل العراق، وتغلّب الدور الإيراني على الدور الأمريكي في المنطقة وأصبح النفوذ الإيراني أقوى. ما مدى صحة ذلك؟

□ د. حسيب: هذا صحيح، وقبل أي شيء وحتى لا يساء فهم ما سأقوله عن إيران، نحن منذ زمن طويل وقبل احتلال العراق، في المؤتمر القومي العربي، حددنا ماذا يجب أن يكون الموقف العربي من إيران. وكان هذا الموقف ولا يزال هو أننا يجب أن ننظر إلى إيران كعمق إستراتيجي إسلامي للأمة العربية، وأن ننظر إلى إيران كصديق محتمل وليس كعدو محتمل، ولكن إيران أخطأت كثيراً بحق العراق. أول وزير خارجية، أو وزير الخارجية الوحيد الذي زار العراق واجتمع مع مجلس الحكم الذي كوّنه بريمر، كان وزير الخارجية الإيراني. إيران دعت مجلس الحكم الذي أنشأه بريمر واعترفت به. إضافة إلى ما تقوم به داخل العراق، لا حاجة إلى ذكر تفاصيل حوله. دور إيران دور سلبي، وهناك تصريحات لرفسنجاني، ونائب رئيس الجمهورية في عهد خاتمي السيد محمد علي أبطحي، أن إيران ساعدت وسهّلت الاحتلال الأمريكي. كيف اتفقت إيران وأمريكا على المالكي؟ هذا لقاء مصالح. أمريكا هدفها ألا يحصل انفجار أمني بعد انسحابها، وأن يتم الحفاظ على اتفاقيات النفط التي عقدها المالكي، وإيران أخذت التزامات من المالكي وأيّدت المالكي لأنه الأقوى، وباقي حلفائها أضعف من المالكي، وأخذت التزاماً من المالكي أنه لن يسمح لأمريكا أن تستعمل العراق كساحة للهجوم على إيران، إذا ما تقرر عمل عسكري أمريكي.

والعراق ودبي الآن هما أحد المراكز الرئيسية للالتفاف حول العقوبات الإيرانية. البنزين مثلاً، فإيران لديها نقص في البنزين، وهو يصدّر من العراق إلى إيران، وأشياء أخرى تتم من خلال تجار عراقيين وتصدّر، الأشياء التي لا تخضع لقرار الأمم المتحدة بالسماح بتصديرها إلى العراق. وإيران فتحت فرعين لمصرفين إيرانيين في العراق. هناك لقاء مصلحي مؤقت قد لا يستمر، ويعتمد على نتائج المفاوضات التي ستحصل بين إيران وأمريكا والدول الغربية الأخرى في ما يتعلق بالسلاح النووي.

■ كذلك بخصوص إيران أو علاقات العراق مع إيران. هل نتوقع في خضم هذه المعطيات والمستجدات الموجودة الآن في العملية السياسية وفي الساحة العراقية، أن يكون مستقبل العلاقات العراقية ـ الإيرانية جيداً، أم عكس ذلك؟

□ د. حسيب: هذا سيتوقف أولاً على الموقف الإيراني، لأن في إيران هناك اتجاهين: اتجاه يريد تصدير الثورة الإيرانية، وهذا يؤدي إلى تدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة عربية وغير عربية. واتجاه آخر، يريد أن يعمل من إيران كنموذج تستفيد منه الدول العربية الأخرى. من ناحية أخرى، تعتمد على من هيَ الحكومة المسيطرة في العراق. في هذا الموضوع، وفي ما يتعلق بإخواننا العرب الشيعة، العراق له خصوصية معيّنة لا يعرفها الكثير من العرب. العرب

السنّة لا يستطيعون أن يزايدوا على العرب الشيعة، لا في العروبة ولا في القومية العربية. العرب الشيعة كانوا يمثلون قيادات رئيسية في ثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال البريطاني. كل الأحزاب التي تشكلت في العراق لم تشكل على أساس طائفي. حزب الاستقلال كان رئيسه الشيخ محمد مهدي كبة (شيعي)، نائب الرئيس كان محمد صديق شنشل (سني من الموصل). حتى أحزاب نوري السعيد وصالح جبر كانت مختلطة. وحتى في زمن البعث، وبغض النظر إلى أيّ حدّ أعضاء الحزب أو القيادات كانت تمارس السلطة، أكثرية الأعضاء كانوا شيعة. حتى في قيادة حزب البعث كانت الأكثرية شيعة. الـ (٥١) الذين كان الأمريكان قد طالبوا بهم ونشروا صورهم، أغلبيتهم شيعة. السيستاني سئل: هل صدام حسين كان طائفياً؟ قال: لا لم يكن طائفياً، لكنه كان ديكتاتوراً. بالتالي العرب الشيعة مواطنون عراقيون مخلصون، ولا ننسى في الحرب العراقية ـ الإيرانية، أياً كان رأينا فيها، أغلبية أفراد الجيش العراقي كانوا من الشيعة وحاربوا إيران. وكان هذا خلافاً لتوقعات الخميني. هذا الموضوع لم يطرح بهذا الشكل إلا بعد الاحتلال من خلال بريمر وأمريكا.

■ **د. خير الدين، أود أن أسألك عن الدور التركي في الشرق الأوسط والعراق، كيف تقيّمه؟ وكيف ترى مستقبل العلاقات بين العراق وتركيا؟**

□ د. حسيب: أنا أعتقد أن تركيا بشكل خاص يسجل لها أن موقفها من الغزو الأمريكي للعراق كان أفضل من جميع مواقف الدول العربية مجتمعة. مع أنه توجد على أرضها قواعد أمريكية، وهناك اتفاقيات يمكن استعمالها بعد موافقة البرلمان التركي، لكنها رفضت أن تسمح للقوات الأمريكية أن تستعمل هذه القواعد، وأن تذهب من تركيا إلى العراق، على الرغم من وصول بعض القوات الأمريكية إلى الموانئ التركية؛ فموقفها كان موقفاً مشرفاً ووطنياً بكل المعايير.

ثانياً، تركيا منذ مجيء «حزب العدالة والتنمية» إلى الحكم، تأخذ مواقف مؤيدة للعرب، وضد إسرائيل في بعض تصرفاتها.

■ **هناك من يقول إنها تبحث عن موطئ قدم في المنطقة العربية. يفسّرون هذه المواقف أن هناك نيّة مبيّتة من تركيا لتقوية نفوذها في الدول العربية؟ كيف تعلّق على هذا؟**

□ د. حسيب: نحن عقدنا أكثر من ندوة في مركز دراسات الوحدة العربية، عن العلاقات العربية ـ التركية، وآخرها قبل سنة في إسطنبول. أستطيع الكلام بثقة أن حزب العدالة والتنمية ليست له طموحات سياسية أو عدائية تجاه أي بلد عربي. طموحاته اقتصادية، وقد حققت وستحقق الكثير. الآن البضائع التركية في العراق طغت على البضائع الإيرانية. ولا ننسى أن تركيا حققت تقدماً اقتصادياً كبيراً.

أما عن مستقبل هذه العلاقات التركية ـ العربية، فيجب ألّا تقوم فقط على وجود حزب العدالة والتنمية في الحكم، يجب أن تأخذ شكلاً مؤسسياً، بحيث تستمر هذه العلاقات. كما هناك حاجة

إلى التعاون بينها وبين العراق وسورية لحلّ مشاكل المياه، لأن تركيا حتى الآن رفضت الاعتراف بقرار الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ حول استعمال الأنهار المشتركة الدولية لغير أغراض الملاحة.

■ د. خير الدين، عندي أسئلة كثيرة أخرى أود طرحها عليك، لكن للأسف الشديد الوقت دهمنا، لذا أمنحك كلمة مختصرة جداً في ٣٠ ثانية، كيف تتوقع مستقبل العراق؟

□ د. حسيب: كنت أتمنى، وقد كنت متفائلاً قبل سنتين بمستقبل العراق، لكن التطورات التي حصلت بالنسبة إلى المقاومة، والتطورات التي حصلت في داخل العراق بالنسبة إلى القوى الحاكمة، لست متفائلاً بعراق ديمقراطي. الاحتمال الأكبر في رأيي وبعد الانسحاب الأمريكي، ستحصل أعمال عنف في العراق، أتمنى ألّا تحصل، وقد ننتهي إلى حكم عسكري للعراق، إلا إذا وضع مجلس الأمن يده من جديد على العراق وأقام حكومة انتقالية وقوات سلام عربية، تتولى إجراء انتخابات يشارك فيها جميع الشعب العراقي، ويتم إعداد دستور جديد وإعادة تشكيل الجيش العراقي.

■ أشكرك شكراً جزيلاً المفكر الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، وأشكركم أيضاً مشاهدينا الكرام على المتابعة. دمتم في رعاية الله وحفظه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

□ د. حسيب: شكراً.

الفصل الثلاثون

جولـة أفـق في تـداعيات «الربيع العربي»(*)

■ الهاشمي: أيها المشاهدون الأعزاء في بيروت والقدس الشريف وتلمسان ووهران وأسوان والقظارف وتعز وصعدة والطائف والبصرة والموصل؛ أيها المشاهدون الأعزاء في كل أنحاء الوطن العربي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أهلاً وسهلاً بكم في هذا اللقاء الخاص، وهذا الحوار في جوهر موضوعات السياسة العربية الراهنة، مع ضيفنا المبجّل المحترم الدكتور خير الدين حسيب، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، والمفكر والسياسي العراقي. اشتغلَ بالسياسة قديماً ويشتغل بها الآن، عن طريق الفكر والبحوث والدراسات. الدكتور خير الدين حسيب، مرحباً بك.

□ د. حسيب: مرحباً بك د. الهاشمي، مضت مدة طويلة لم نلتقِ، وإن شاء الله نعوض في هذا اللقاء ما فات.

■ الهاشمي: طمئني عنك أولاً عن صحتك.. وطمئن محبيك في العراق.

□ د. حسيب: الحمد لله، الصحة جيدة، وبكامل نشاطي الآن بعد الأزمة الصحية التي مررت بها. والمركز بألف خير، ولم يكن في يوم من الأيام أحسن مما هو عليه الآن.

(*) نصّ المقابلة أجراه د. محمد الهاشمي الحامدي، من قناة المستقلة في برنامج «جوهر الموضوع» مع د. خير الدين حسيب في لندن بتاريخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٣، وقد نُشِرَت تحت عنوان: «جولة أفق عربية،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٦، العدد ٤١٢ (حزيران/يونيو ٢٠١٣)، ص ٧ ـ ٢٨.

■ الهاشمي: صحيح أنك لست مقيماً في بغداد، وإنما أنت عراقي وبداياتك السياسية ونشاطك العام بدأ في العراق. ولا أدري كيف تصف الوضع العراقي الراهن؟

□ د. حسيب: دعنا نلقِ نظرة على ما يسمى «الربيع العربي»، فهذا يساعدنا على فهم ما يحصل في العراق وفي سورية وما حصل في مصر وتونس. هناك استعمال متكرر لتعبير الثورة. يسمى ما حصل في تونس ثورة وما في مصر ثورة... إلخ. أعتقد أن ما حصل هو عبارة عن انتفاضات شعبية؛ فالثورة ليست مجرد تغيير نظام، إنما هي تغيير اجتماعي واقتصادي وسياسي. وما حصل في هذه البلدان هو بدايةٌ لمشروع ثورة أو انتفاضة، وليس ثورة. لكنه في مرحلة انتقالية ربما يصل إلى الثورة أو ربما لا يصل إليها؛ فيجب ألّا نبالغ في التوقعات كي لا نصاب بانكسار خيال في ما يخص هذا الموضوع. من الناحية الثانية، من حق المواطن العربي ومن حقنا نحن التساؤل: لماذا نجح الربيع العربي في تونس وفي مصر، ولماذا لم ينجح في سورية والأردن والبحرين وعُمان، لماذا؟ ما هو الفرق؟

أعتقد أنه من المفيد أن نتفق على مسطرة القياس، وهو ما يساعدنا على فهم ما حصل ويحصل؛ فقد نجحت الانتفاضة أو الربيع العربي في الحالات التي توافرت فيها أربعة عوامل:

العامل الأول، هو كسر حاجز الخوف؛ الظروف التي دعت تونس إلى الانتفاض كانت موجودة قبل ذلك بسنتين أو ثلاث أو أربع سنوات، فلماذا لم ينتفضوا في ذلك الوقت؟! الأمر نفسه في مصر وفي سورية. كان هناك حاجز الخوف، فجاء محمد البوعزيزي ليكسر هذا الحاجز، وانطلق الناس من ورائه. واستفادت مصر من ذلك، فكسرت حاجز الخوف بدورها.

والعامل الثاني، أن تكون الانتفاضة أو الثورة، أو قل ما تشاء، غير عنفية، وهذه قضية مهمة وخطيرة، لأن الانتفاضة أو الثورة - إذا سمّيناها تجاوزاً ثورة - إذا سلكت طريق العنف، فالسلطة عندها المبرر للرد على العنف وتملك إمكانيات العنف أكثر من الناس والشعب. لذلك هذا عامل أساسي ثانٍ، أن تكون الانتفاضة غير عنيفة.

العامل الثالث هو أن تشارك في هذه الانتفاضة أغلبية الشعب في بلد معين، وهذا ما حصل في تونس وفي مصر.

أما العامل الرابع، والمهم، فهو الجيش؛ فالجيش إما أن يكون محايداً، وإما أن يكون مع الانتفاضة. فإذا أتينا إلى تونس نجد أن العوامل الأربعة قد توافرت فيها: كسر حاجز الخوف؛ مشاركة أغلبية الشعب؛ عدم استخدام المتظاهرين العنف، حتى لو استعملته السلطة، وبقاء الجيش محايداً؛ فنجحت الانتفاضة وتم إسقاط النظام. الأمر نفسه حصل في مصر. أما في سورية، فقد كسروا حاجز الخوف، لكن لا يوجد بعد إجماع شعبي حول المعارضة. والأهم أن المعارضة بدأت غير عنفية ثم تحولت بعد شهر إلى عنفية ومسلحة، والجيش طبعاً يمتلك إمكانيات أكبر وأكثر. والعامل الآخر هو موقف الجيش؛ فالجيش مع النظام، وبالتالي فقدت الانتفاضة أسباب نجاحها ولم تنجح. هناك أسباب أخرى. لذلك لم تنجح الانتفاضة أو الثورة في سورية.

■ الهاشمي: هل تنجح في العراق، ثلاثة أشهر من التظاهرات؟

□ د. حسيب: سآتي إلى العراق تفصيلاً.

هذه العوامل لم تتوافر في الأردن ولا في البحرين؛ أما في اليمن فتوافرت ثلاثة عوامل ما عدا موضوع الجيش.

■ الهاشمي: يعني أنك لا تؤمن تماماً بالعامل الأجنبي بحسب تقييمك. من يسمعك تتكلم يقول إنه لا يوجد أي عامل أجنبي في الموضوع؟

□ د. حسيب: في ما يتعلق بتونس ومصر، باعتراف الأمريكان أنفسهم، وباعتراف الغرب، فهم فوجئوا بما حصل، ولكنهم ما لبثوا أن أعدّوا الخطط لاستيعاب ما حصل، وتبين بعدما حصلت الانتفاضات في تونس وفي مصر أن هناك اتصالات تمت بين بعض هذه القيادات الجديدة والأمريكان، وأنت تعرف الزيارات التي تحصل في تونس ومصر.

■ الهاشمي: يبدو أن الوضع مختلف في ليبيا مثلاً؟

□ د. حسيب: ليبيا كذلك، فأولاً الانتفاضة لم يشارك فيها الشعب كله، ثم استُعمل فيها العنف، وانقسم الجيش على نفسه، والآن هم يدفعون ثمن الأخطاء التي ارتكبوها في التدخل الخارجي بالثورة.

أما اليمن فتوافرت فيها ثلاثة عوامل، في ما عدا موقف الجيش، الذي كان في معظمه مع علي عبد الله صالح، إضافة إلى أن اليمن لا يمكن أن تسمح لها بلدان الخليج المجاورة، إذا استطاعت، أن تتحول إلى بلد ديمقراطي حقيقي.

■ الهاشمي: لكن لولا الخليج، ولولا الدعم القطري الإعلامي والسياسي الحثيث لمعارضي علي عبد الله صالح، لما نجحت الثورة في اليمن... بقيت شهور... وحصل أخذ ورد. هل تتخيل أنت، مع كل البحوث التي قمت بها وأشرفت عليها والندوات التي عقدتها، أنهم كانوا يتحركون وحدهم في اليمن؟

□ د. حسيب: العامل المؤثر في مبادرة الخليج كانت السعودية وليست قطر.

■ الهاشمي: السعودية كانت نفسها خائفة من قطر!؟

□ د. حسيب: الخليج كله.

■ الهاشمي: العامل الحاسم، والدولة المؤثرة في تونس.. وليبيا.. ومصر.. وفي اليمن، وحتى في سورية، هي قطر. هي العامل الرقم واحد؛ سواء أكانت وحدَها، أم كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية. إنما في اليمن، فلولا وقوف قطر وإصرارها، لما كنا رأينا علي عبد الله صالح اليوم في السعودية. وعندما نقول الخليج، ففي الواقع أن دول الخليج وقفت مع قطر. فهل قطر فعلاً منحازة

إلى الشعوب، وراهنت على الشعوب، أم أن لديها رؤية ثانية؟ نرى اليوم ردود فعل الناس في مصر، انتم عقدتم مؤتمراً في تونس، وقد ذكرت الأخبار أن متظاهرين جاؤوا ليقولوا لأحد المشاركين: «لا أمريكا لا قطر.. شعب تونس شعب حر».

□ د. حسيب: أنت فتحت موضوعاً أنا لم أكن أنوي فتحه. لكن قطر تؤدي دوراً تخريبياً في المنطقة العربية. قطر التي لا تتجاوز الـ ٢٥٠ ألف نسمة لا تستطيع أن تقود الأمة العربية. عام ١٩٧٦، دعاني القذافي إلى مقابلته، وهي قصة طويلة. قلت له: هل تسمح لي أن أكلمك بصراحة؟

■ الهاشمي: أين؟

□ د. حسيب: في سرت. قلت له: لو كان عبد الناصر في ليبيا لكان غير عبد الناصر الذي نعرفه. لا يكفي أن يكون عندك المال، ولا يكفي أن يكون عندك نوايا حسنة، هل إمكانيات البلد تمكّنك من تحقيق هذا أم لا؟ ليبيا لا يمكن أن تكون مصر، وأنت لا يمكن أن تكون عبد الناصر. تستطيع تحقيق نموذج صغير يشعّ. هذه حال قطر. قطر حكم مطلق بيد أمير قطر. كان عندهم مجلس استشاري معين وليس لديه صلاحيات. بعدها وضعوا دستوراً ينص على انتخاب مجلس تشريعي، وحتى الآن لم ينتخب المجلس التشريعي. تصور! قطر لا تستطيع أن تقود الأمة العربية، حتى لو كانت تملك التريليونات؛ فبأي صفة تتدخل قطر في سورية؟ وفق المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية، «**تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظامَ الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها**»؛ فقطر ومن مع قطر، أي السعودية، يخالفون ميثاق جامعة الدول العربية.

■ الهاشمي: لا، السعودية لم تتدخل في الدول العربية، لم تتدخل في تونس ولا في ليبيا. أما الدولة الوحيدة التي كان لها نشاط من تونس حتى اليمن فهي قطر!

□ د. حسيب: هذه هي قطر. أثناء احتلال العراق من أين جاءت الطائرات؟ أكبر قاعدة أمريكية في المنطقة موجودة في قطر؛ العلاقات القطرية ـ الإسرائيلية قائمة، الحاخامات الإسرائيليون يروحون ويجيئون لعقد الاجتماعات في قطر؛ والحوار الإسلامي ـ المسيحي تم تغييره إلى حوار الأديان حتى يدخل اليهود فيه. ماذا تحكي عن قطر؟!

■ الهاشمي: أنت قد تعترض على سياسة قطر، لكن لنتكلم بموضوعية، لا يمكن إلا أن تراقب، أو بالأحرى أن تعترف، بأن قطر تحالفت مع الإخوان المسلمين، واستطاعت من خلال هذا الحلف في الوطن العربي أن تكون في صف الأغلبية؟

□ د. حسيب: لأن هذا خيار أمريكي. الأمريكان حتى وقت قريب جداً كانوا يراهنون على التيار الإسلامي، وعلى الإخوان المسلمين بالذات، ورعوا قيادات الإخوان قبل التغيير الذي حصل في مصر وبعده. ذهب الإخوان إلى أمريكا واجتمعوا بالمسؤولين؛ فأمريكا في مصر وفي تونس وغيرهما كانت تريد نجاح الإخوان، وقطر شغّالة في هذا الموضوع.

■ الهاشمي: طبعاً: إذا جئنا لنطبق النظريات سنجد صعوبة؛ فحالة العراق وحالة سورية يمكن أن يكون فيهما تفصيل أكثر.

□ د. حسيب: لنأخذ حالة العراق. ميثاق الدفاع العربي المشترك، وقعته كل الدول العربية عام ١٩٥١، وحتى الدول العربية التي قامت بعد هذا التاريخ، فهي وقعته والتزمت به أيضاً. ماذا تقول المادة الثانية فيه: **«تعتبر الدول المتعاقدة كلَّ اعتداء مسلّح يقوم على أي دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداءً عليها جميعاً. لذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم أن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إليه»**. فكيف احتلت أمريكا العراق؟ احتلت أمريكا العراق بصورة غير قانونية، ومن دون تخويل من مجلس الأمن، وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة، إن ما قامت به أمريكا عمل غير قانوني، ومع ذلك فإن بلدان الخليج كلها، كما يشرح بوب وودوورد في كتابه خطة الهجوم (*Plan of Attack*)، كلهم حرّضوا وسهّلوا الاحتلال الأمريكي للعراق. من أين جاءت القوات البرية؟ جاءت من الكويت.

■ الهاشمي: هذا مضى.. أصبح تاريخاً.

□ د. حسيب: لا. أنت تريد أن تنظف صفحة هذه الدول.

■ الهاشمي: لا، أريد فقط التكلم على قطر.

□ د. حسيب: أكبر قاعدة أمريكية موجودة في قطر؟ الطائرات التي قصفت العراق جاءت من قطر.. كما جاءت من البحرين والأردن والسعودية.

■ الهاشمي: أقصد الحالة العراقية، لأن العراقيين يسمعوننا الآن في بغداد وفي الديوانية وفي الموصل، الوضع العراقي كيف تصفه الآن؟ تحدثنا عن المدخل العربي بوجه عام.

□ د. حسيب: لا تقول لي قطر!

■ الهاشمي: أمس ألغى المالكي ترخيص قناة «الجزيرة».

□ د. حسيب: ماذا؟ لقد أوقف عشر محطات، وبعد؟ ليس دفاعاً عنه، سأتكلم عليه، لكن بالنسبة إلى قطر هل تغير النظام السوري الذي كانت تتعاون معه؟ ألم تكن قطر تتعاون مع سورية قبل بدء الانتفاضة فيها؟

■ الهاشمي: الدنيا تغيرت؟

□ د. حسيب: ما معنى تغيرت؟

■ الهاشمي: تغيرت.. في القاهرة نظام جديد، في تونس نظام جديد.

□ د. حسيب: لماذا تحرّض وتموّل قطر المعارضة ضد النظام السوري التي كانت تتعامل معه؟ بشار الأسد أعطاهم جبلاً بأكمله!

■ الهاشمي: ممكن أن يسمعنا القطري الآن ويقول والله والنعم نتشرف. هذا النظام (السوري) قد رمى نفسه في أحضان طهران. وأصبح أداة تخريبية للمشروع الإيراني ضد العرب، ولا يزعجني أبداً أنني أتعاون لإسقاطه. فالشعب السوري مقموع؟

□ د. حسيب: علاقات قطر مع إيران لم تكن تقل عن علاقات سورية مع إيران!

■ الهاشمي: ليت كان هناك فرصة ليشارك أحد الإخوان من قطر معنا. نأتي الآن إلى الوضع العراقي الحالي؛ هناك انتفاضة حدثت منذ أشهر، وهناك عنف، فكيف ترى العراق اليوم؟

□ د. حسيب: إذا أخذنا ما حدث في العراق من منظار القانون الدولي، فاحتلال العراق غير قانوني. وإذا عدنا إلى التاريخ، تجربة فرنسا مثلاً، ففرنسا في الحرب العالمية الثانية احتلها النازيون، وقامت حكومة فيشي، كان يرئسها الماريشال فيليب بيتان (Philippe Petain)، وبيتان شخص وطني لكن كانت له وجهة نظر خاصة. وعندما تم تحرير فرنسا، حكم عليه بالسجن المؤبد ومات في السجن، لأنهم اعتبروا ما فعله خيانة عظمى، ولم تتعاون أي من دول أوروبا معه. وإذا أردنا تطبيق الوضع القانوني الدولي على الحالة العراقية فيجب أن يتم إعدام ومحاسبة كل من جاء مع الدبابات الأمريكية لاحتلال العراق. وكل بلدان الخليج، فضلاً عن مصر والأردن، التي تعاونت وسهلت احتلال العراق، يجب أن تدفع تعويضات للعراق عن القتلى والجرحى والخراب... إلخ. لكن هذا الكلام هو قانون دولي لكنه لا يطبّق دائماً، فلا نستطيع أن نستمر في هذا الجدل.

■ الهاشمي: تعود إلى الواقع الحالي.

□ د. حسيب: الواقع الحالي، الأمريكان عندما احتلوا العراق أسقطوا أولاً كلمة الشعب العراقي. هم يتكلمون على شيعة وسنة وأكراد وعرب وتركمان... إلخ. ومجلس الحكم المؤقت الذي شكّله بريمر تم تشكيله وتوزيعه على أساس طائفي. والقوى الرئيسية التي تعاونت مع الأمريكان هي قوى طائفية. المالكي وقبله الجعفري. من هما؟ هما أمينان عامان لحزب يدعى «حزب الدعوة». من هو حزب الدعوة؟!

■ الهاشمي: هو ما يعادل الإخوان في الوسط الشيعي العراقي.

□ د. حسيب: فإذاً، الحزب قائم على أساس طائفي لا يشمل إلا الشيعة ولا يدخل فيه إلا الشيعي؛ فالتركيبة كلها تركيبة طائفية تقوم على أساس المحاصصة والطائفية والاستئثار بالسلطة. وهذا ما هو حاصل.

في زمن المرحوم الشهيد صدام حسين، كانت ميزانية العراق ٣ مليارات دولار، وحتى ولو أخذت في الحسبان التضخم وغيره من التطورات. وإذا حسبنا هذه الموازنة بأسعار الوقت الحاضر،

وضربناها في ٣ أو ٤ أو ٥، تصل إلى ١٥ ملياراً. أما ميزانية العراق الحالية، أي هذه السنة، فهي ١٢٠ مليار دولار! انظر إلى وضع العراقيين، والخدمات! هذه الحكومة طائفية... فاسدة، وأحسن مثال على هذا أن السفير الأمريكي في العراق، كتب تقريراً عن فساد الحكومة العراقية، حصلنا عليه وترجمناه ونشرناه في المستقبل العربي. والتظاهرات التي حصلت قبل فترة في الموصل، وهي تتجدد الآن أيضاً في الموصل وصلاح الدين والأنبار وقسم من ديالى، أغلب مطالبها مطالب حقيقية ومشروعة: إطلاق المساجين؛ وإلغاء التميز في التعيينات وقانون اجتثات البعث وغيرها. لكن يجب ألّا تؤخذ كل هذه المطالب كما هي، على الذين يقومون بهذه التظاهرات، أولاً، أن يمتنعوا عن العنف، لأن العنف يؤدي إلى عنف مقابل من السلطة، وألّا يطرحوا مطالب طائفية، وأن يحاولوا طرح مطالب تهم الشعب العراقي ككل. وهناك دور لمقتدى الصدر عليه أن يقوم به، لا يكفي تأييد المطالب العامة المشروعة، يجب أن يتحاور مقتدى الصدر مع القيادات التي تقوم بالتظاهرات والاعتصامات التي تؤمن بوحدة العراق وبتجاوز الطائفية، وبعدم الاستئثار بالسلطة، يجب أن يُنشئوا جميعهم حلفاً وطنياً لتغيير الأوضاع في العراق. ما العمل؟ كيف نصل إلى ذلك؟

أعتقد أنه يجب على النظام الحالي ـ على الرغم من كل ما ذكرت ـ الاعتراف بأننا بحاجة إلى عملية مصالحة وطنية، مصالحة تشمل الذين دخلوا في العملية السياسية ـ بغض النظر عن رأينا بمن دخلوا في العملية السياسية ـ والذين لم يدخلوا. وهذا الحوار الوطني، يتكوّن من مجلس وطني، ويهيىء لانتخابات يشارك فيها جميع العراقيين الذين شاركوا في العملية السياسية والذين لم يشاركوا؛ وأن يُلغى أو يجمد الدستور وقانون الانتخاب، ويُعدّ قانون انتخاب جديد، وتُجرى انتخابات على أساسه. وبعدها يعدل المجلس الجديد الدستور وتؤلّف حكومة وتقام دولة. الآن لا توجد دولة، توجد ميليشيات وعصابات.

■ **الهاشمي: سؤالي عن التحركات الجماهيرية الجارية في عدة مدن عراقية. آخر جمعة سميت «جمعية حرق المطالب»، هل ترى في هذا فرصة لتعديل الوضع السياسي أم لا؟**

□ د. حسيب: للأسف الشديد، السيد المالكي، رئيس الوزراء، قبل أن تحصل الاعتصامات والإضرابات الأخيرة، في ٢٥ كانون الثاني/يناير في الفلّوجة، والثانية وفي آذار/مارس في الموصل، حاول بوسائل مختلفة استباق الأمور وتحضير نفسه لاعتماد الأسلوب الأمني للقضاء على أي تحرك. وحصل في الحويجة ما حصل، فقوات الشرطة والجيش هي التي بدأت واستفزت، وتكرر الأمر نفسه في الأنبار وغيرها، وحصل ما حصل. الآن ما هو مطلوب أولاً تهدئة الجو، وإيقاف كل عمليات العنف، فمن حق الناس أن تتظاهر، ومن حقها أن تطالب، لكن من دون استعمال العنف؛ فمهما كان رأينا بالجيش العراقي أو الشرطة العراقية الحالية، علينا عدم استعمال العنف والبدء بحوار وطني يشمل جميع العراقيين، وإلغاء قانون العزل والاجتثاث.

■ **الهاشمي: القانون الخاص بالبعثيين، لا مجال للمساومة عليه، هذا ما ذكره مقتدى الصدر!**

□ د. حسيب: الحوار لا يمكن أن يتم على أساس أن يتمسك كلٌ بوجهة نظره. الحوار هو أخذ وعطاء؛ في الطرف الآخر، مقتدى الصدر هو القيادي الوحيد الذي كان ضد الاحتلال وما زال ضد الأمريكان؛ ومن مصلحة العراق أن يتخلى عن هذا الموضوع، لأن هذا ضد الوحدة الوطنية. البعثيون الذين ارتكبوا جرائم يحالون إلى المحاكمة. كما الآخرون الذين ارتكبوا جرائم بعد الاحتلال. لكن الأصل هو المواطنة، وكل مواطن له الحقوق والواجبات نفسها، أيّاً كان دينه أو طائفته.

■ الهاشمي: ما هو دور إيران في الوضع العراقي الحالي، كيف تساعد على تحقيق ما تصبو إليه؟

□ د. حسيب: إيران جار للعراق وستبقى إيران لفترة طويلة قادمة وسيبقى العراق، ولا يستطيع العراق إزالة إيران، ولا إيران إزالة العراق. ننظر إلى إيران على أنها عمق استراتيجي إسلامي للأمة العربية، ونتعامل معها كصديق محتمل وليس كعدو محتمل، ولكن مع أخذ الحيطة والحذر، لأن إيران أو بعض الإيرانيين يملكون طموحات غير مشروعة، وهذا ما حصل في احتلال العراق، عندما صرحت قيادات إيرانية أنها ساعدت الأمريكان على احتلال العراق.

■ الهاشمي: أي لولاهم لما احتُل العراق، قالوا هذا.

□ د. حسيب: ألمانيا وفرنسا دخلتا حروب، والآن هما معاً عضوان في الاتحاد الأوروبي فلا توجد عداوة أبدية.

■ الهاشمي: لكن ألمانيا وفرنسا في تاريخهما عداوات، لكن خاضا حروباً مشتركة. أي أن الكثير من الحملات الصليبية، كان الألمان والفرنسيون في نداء واحد. في نداء البابا. سأطلب منك بعد ذلك اختباراً صغيراً، ونفتح كتب التاريخ، ونرى إن كانت إيران منذ أن هيمن عليها التوجه الصفوي، وقفت في أي مرة على مدى السنوات الـ ٥٠٠ الماضية على حاجة تخص مصلحة العراق أو أي دولة عربية؟

□ د. حسيب: قلت إيران صديق محتمل وليس عدواً محتملاً، ولكن في الوقت نفسه يجب الاحتياط حتى لا يحصل ما حصل في الحرب العراقية ـ الإيرانية. ما هو الطريق الآخر؟ أن تكرر الحرب العراقية ـ الإيرانية؟ ثم ماذا؟

■ الهاشمي: هي مسألة معقدة جداً، ما دام هناك قوى عراقية على صلة وثيقة بإيران وتعد إيران حليفاً وحامياً لها. الحكاية صعبة جداً عليكم. واضحة.

□ د. حسيب: يجب ألّا نبالغ في هذا الموضوع.

■ الهاشمي: كيف؟

□ د. حسيب: خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، كانت أغلبية الجيش العراقي من الشيعة.

■ الهاشمي: الفرق أن النظام العراقي وقتها كان (System) في الدولة، وكان لكلمة صدام حسين ولنظامه وممثلي نظامه دلالة؛ أما اليوم فالوضع مختلف كثيراً، ولا تستطيع أن تعيش على ما سبق، اليوم هناك قوى سياسية هي تتبجح وهي تقول إن الجمهورية الإسلامية في إيران هي الحماية والامتداد الشرعي السياسي لها.

□ د. حسيب: هذه القوى التي تتكلم عليها، هل هي من يمثل شعب العراق؟

■ الهاشمي: تحكم العراق.

□ د. حسيب: تحكم العراق، لكن لا تمثله، والدليل أن الجيش العراقي ظل يحارب لمدة ثماني سنوات.

■ الهاشمي: هذا ليس حجة.. كان ذلك في وقت صدام حسين. أخبرني وزير سوداني، أنه قابل صدام حسين رحمه الله، وجاء له برسالة خطية من البشير. وكان السودانيون يومها يحاربون في الجنوب. فطلب صدام من نظير الوزير أن يكرمه، وكان هناك ستة وزراء كل واحد يقول إنه جاء بتكليف محدد. وقال إنه قبل عودته إلى الخرطوم، كانت المساعدات التي طلبوها من الرئيس العراقي قد وصلت لتوّها إلى الخرطوم بواسطة الطائرات العراقية. وقتها كان العراق يمشي بنظام مختلف، الآن الأمر تغير.. لنتحدث عن إيران ومقتدى الصدر الذي لديه ارتباط وثيق بإيران.

□ د. حسيب: أنا لا أقلل من دور إيران في الاحتلال، ولا أقلل من مدى سيطرة إيران على الأوضاع في العراق في الوقت الحالي. لا أقلل من هذا. لكن العراق في تاريخه، مرّ عليه أكثر من إيران.. من مغول وتتار... إلخ، وخرج منها، وعاد قوة إقليمية أساسية. ما نشاهده الآن ليس بالضرورة وضعاً مستمراً ودائماً.. الحكام الحاليون في العراق لن يبقوا.

■ الهاشمي: ألمس هذه المرة في لهجتكم نبرة تصالحية تجاه المالكي؟

□ د. حسيب: تصالحية؟!

■ الهاشمي: تقول نتحاور ونقوم بإجراء تعديلات..؟

□ د. حسيب: أحد المؤشرات هو نتائج الانتخابات المحلية، الانتخابات المحلية. غداً، وخلال ٢٤ ساعة، ستعلن النتائج النهائية لكل المحافظات ولكل من صوّت. حتى الآن، النتائج الأولية تغطي ٨٧ بالمئة من الأصوات. ولم يحصل أي حزب من الأحزاب التي شاركت على أغلبية في المجالس المحلية في أي محافظة، بمن فيهم المالكي. والمالكي خسر الكثير من الأعضاء

الذين كانوا في السابق. كان عنده في السابق نحو ١٥٠ عضواً والآن باتوا أقل من ١٠٠. هذا يشير إلى أنه على الرغم من المال والسلطة، فهو يفقد تأييده من شعب العراق.

■ **الهاشمي: لنربط بين العراق وسورية من خلال هذا السؤال. ربما أنت لا تستطيع أن تتجاهل أن المالكي يقف مع النظام السوري. وأن هذا بالنسبة إليك يُعد حسنة من حسنات المالكي وفق نظرتك إلى الأمور؟ المالكي هو النظام العربي الوحيد والرسمي الذي يقف بصورة واضحة مع النظام السوري. ويبدو أنك قد فتحت باباً تجاه المالكي بصورة ما، فهو يقف مع بشار الأسد.**

□ د. حسيب: أنا لست فاتحاً الباب للمالكي، بل أفتح الباب للشعب العراقي. لأنه ما لم يعالج الوضع الحالي في العراق من خلال مؤتمر وطني ومصالحة بين جميع العراقيين، ستقوم حرب أهلية ومذابح، وستأتي قوى خارجية ومجلس الأمن أو غيره، وستفرض على العراق حكومة انتقالية وعملية سياسية جديدة يشارك فيها الجميع. أنا أريد أن أتفادى الحرب الأهلية في العراق، لأن ما يهمّني هو الشعب العراقي.

■ **الهاشمي: هل تثمن موقف المالكي في سورية؟**

□ د. حسيب: لا. المالكي نفسه هو من كان يشكو من تدخل سورية في العراق ورفع شكوى إلى مجلس الأمن، وهو يتدخل بناء على طلب إيران، ولاعتبارات طائفية. مطلوب من العراق وأي نظام عربي آخر أن يسعى إلى إنهاء ما يحصل في سورية وتدمير سورية. وليس أن يقف مع طرف ضد طرف آخر.

■ **الهاشمي: تتكلم على سورية. هل تدمير سورية هو نتيجة تمرد قطاعات واسعة من الشعب السوري، بما فيها التمرد المسلح، أم نتيجة ٤٠ عاماً من الدكتاتورية البغيضة التي لا يمكن فيها لسوري أن يتنفس؟ أذكر قبل هذه الثورة أو التمرد بعامين، كانت بداية السنة، وكان محمد مصدقي الله يذكره بالخير، وهو مذيع معنا هنا، وكنا نستضيف بعض الشخصيات العربية التي تتكلم على أمنياتها للعام الجديد، وأخطأنا واستضفنا الكاتب السوري فايز سارة، وكان من أمنياته أن تفتح الحكومة قليلاً المجال للحوار. فاعتقلوه وقضى سنة ونصف السنة في السجن بسبب كلمة في برنامج!**

□ د. حسيب: هذا كله صحيح، وهناك غيره قضوا سنوات طويلة في السجون، وأنا من هذا المنبر في مناسبة سابقة قلت إن الحكم في سورية غير ديمقراطي.. الحكم أمني، ويحتاج إلى إصلاح. والرئيس بشار الأسد نفسه، قال نحن بحاجة إلى إصلاح وصدّر دستوراً جديداً، ألغيت فيه المادة التي كانت تشير إلى أن «الحزب القائد»... أي حزب البعث، يسيطر... على الرغم من أنه أخذ صلاحيات حزب البعث في الدستور الجديد وأعطاها لنفسه. لكن كيف يتم التغيير والإصلاح؟ في الأسابيع الأولى كانت المطالب مشروعة وصحيحة، لكن بدأ استعمال العنف من جانب أطراف المعارضة. هم يقولون إن النظام استعمل العنف ما اضطرهم إلى الرد عليه بالعنف.

في مصر وتونس أيضاً النظام استعمل العنف، لكن لم يتم الرد عليه بعنف، لأنني ذكرت الشروط الأربعة، فبمجرد لجوئك إلى العنف، حتى لو كان رداً على عنف النظام، تصبح الانتفاضة في ما بعد عنفية، والنظام يملك إمكانيات العنف أكبر وأكثر.

■ الهاشمي: لكنْ، هناك فرق بين السماء والأرض بين النظام المصري والنظام السوري. لأن النظام المصري أسوأ ما حصل هو «موقعة الجمل» واحتمال أن لا يكون للنظام أي يد فيها.

□ د. حسيب: صح.

■ الهاشمي: أما في سورية، فالسوابق موجودة.

□ د. حسيب: ما هو الحل؟

■ الهاشمي: الرئيس بشار يقول آسف والسلام عليكم.

□ د. حسيب: لا.

■ الهاشمي: يُعطى الخيار للشعب السوري؟

□ د. حسيب: هو وصل إلى الموافقة على ما تم اتخاذه في جنيف حول الحل السلمي. أحد أسباب فشل المعارضة أنها خليط هجين من ما يسمى «الجيش الحر» وهناك أكثر من جيش حر، وفي ما يسمى المعارضة في الخارج وما يسمّى المعارضة في الداخل، ثم دخلت جبهة النصرة.

■ الهاشمي: سؤال مهم، لا شك أن المعارضة السورية يمكن أن تدرّس في التاريخ كنموذج للانقسام الذي يضيّع أي قضية. لكن هل تنكر أن واحداً من أسباب اختلاف الوضع السوري، هو أن أمريكا لم تتحمس يوماً للتدخل ولدعم المعارضة عسكرياً وبالسلاح، وأن هذا له علاقة بالحوار الإيراني ـ الأمريكي، وبما كتب في التاريخ، وأن أمريكا لها ثلاثة بلدان تعمل لها حساباً في المنطقة: إسرائيل وتركيا وإيران، دائماً هناك خط سري أمريكي ـ إيراني تلقاه في مواقف كثيرة، وبالذات في العراق؟

□ د. حسيب: هذا صحيح.

■ الهاشمي: لذلك لم يتدخل الأمريكان، فقط طلبوا من مبارك الرحيل، لكن بالنسبة إلى الوضع السوري لم يفعلوا؟

□ د. حسيب: هناك وكلاء محليون: قطر والسعودية.

■ الهاشمي: هما مختلفان؛ قطر تحالفت مع أمريكا جهاراً.

□ د. حسيب: لا.. تمويل المعارضة يتم من جانب قطر والسعودية، هؤلاء للإخوان المسلمين، وأولئك للسلفيين.

■ الهاشمي: هل تظن أن السعودية تدعم الإخوان المسلمين؟

□ د. حسيب: لا... السلفيون.

■ الهاشمي: السعودية لديها حذر أمني خطير من السلفيين.

□ د. حسيب: الجيش الحر.

■ الهاشمي: السعودية لديها قلق من الإخوان المسلمين؟

□ د. حسيب: هناك صراع بين الإمارات والسعودية من جهة، وبين قطر من جهة أخرى حول الموقف من الإخوان المسلمين. هذا الكلام ليس من عندي، بل جئت به من تقارير أمريكية وأوروبية.

■ **الهاشمي: لكن أمريكا رفضت، والرئيس أوباما رفض. قرأت في القدس العربي مقالة: «أيهما أفضل لنا الأسد أو المعارضة؟» لأن هناك شعوراً أن الرئيس الأسد أفضل. بقاء النظام السوري الحالي بالنسبة إليهم أفضل لأنهم يعرفونه منذ ٤٠ عاماً.**

□ د. حسيب: هذا كلام صحيح مئة بالمئة. أحد الأسباب أن قطاعاً كبيراً من الشعب السوري لا يشارك، لا مع هذا الجانب ولا مع ذاك. لأنه يعتقد أن المعارضة هذه بانقساماتها ومواقفها لا تشكل بديلاً أفضل من النظام. والنظام السوري، مهما كانت النتيجة، وحتى لو سيطر النظام السوري على المعارضة لن يبقى هذا النظام كما كان سابقاً. لم يعد ممكناً أن يحكم الرئيس بشار الأسد بالطريقة التي كان يحكم بها.

■ **الهاشمي: اسمح لي أن أقول لك لماذا هو ممكن. اليوم حمص محاصرة بقوات من حزب الله ومن الجيش السوري، إضافة إلى وجود خبراء إيرانيين. إذاً الرئيس الأسد انتصر في هذه المعركة، فلا شك أن الطريقة الإيرانية، أي هيمنة المجموعة المتدينة بالاستخبارات والحرس الثوري، على العكس، تعزز قبضته. إذا كان السيد نصر الله يقول علناً: أنا ذاهب لكي أحمي السيدة زينب؟! فهل يعيش الشعب تحت البندقية؟**

□ د. حسيب: الوضع العسكري للنظام في سورية يتحسن، لكن لا يستطيع النظام السوري أن يقضي على المعارضة نهائياً، ولا تستطيع المعارضة أن تُسقط النظام، المعارضة وضعها ليس جيداً؛ في دمشق وفي حمص وفي حلب، الجيش السوري يحقق تقدماً. هذا بكلام التقارير الغربية وليس كلام أمنيات من عندي.

■ **الهاشمي: هذا ممكن، الجيش السوري يأتيه السلاح من المالكي... من إيران عن طريق العراق، ومن روسيا علناً، ومن الصين، والمعارضة إضافة إلى انقساماتها، لا يريد الأمريكان دعمها، إسرائيل خائفة منها... والعرب يخافون منها لأن فيها الإخوان المسلمين، مع أنهم وضعوا في**

المقدمة أحد المسيحيين ليكون رئيس الائتلاف، لكن هذا لم ينفع. إذاً الشعب السوري مسكين. بينما أنتم في لبنان، وأنت تعيش في لبنان، عندكم على الأقل نسبة من الحرية. في مصر لديهم نسبة من الحرية، كتب على الشعب السوري أن يعيش في ظلمات الاستبداد القاسي!

□ د. حسيب: أعتقد أنه لا يوجد حل أفضل من الحوار السياسي بين النظام والمعارضة، والوصول إلى حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات جديدة.

■ الهاشمي: قالت إيران إن سورية أهم من الأحواز، قالوها في البرلمان. ما دامت إيران تقاتل بهذه الشراسة وبهذه المواقف العلنية، لا السرية، على أعلى مستويات الدولة؛ فالمعركة إقليمية وليست سهلة. لأنه إذا سقطت سورية سقط جزء كبير من العقد الإيراني.

□ د. حسيب: كان هناك الكثيرون ممن يعتقدون، وأنا واحد منهم، أن أمريكا لا تريد إسقاط النظام، ولكن تريد إضعاف النظام حتى يسهل التعامل معه، وحتى يفقد دوره الإقليمي الذي كان لديه سابقاً. النظام في سورية حتى لو توصل إلى صيغة مع المعارضة، لن يستطيع أن يمارس الدور الإقليمي الذي كان يمارسه سابقاً.

■ الهاشمي: دوره الإقليمي سابقاً كان فقط عن طريق حزب الله؟

□ د. حسيب: لا، وبخاصة في عهد الرئيس حافظ الأسد، كان لسورية دورها الإقليمي.

■ الهاشمي: د. حسيب، حافظ الأسد كان دوره الإقليمي ضد العراق وإضعاف عراق صدام حسين، والوقوف مع إيران في الحرب العراقية ـ الإيرانية. ومن المؤكد أن الاعتبار الطائفي كان موجوداً، لا نقاش هنا، فالموضوع علني، لكن كان عنده واجهته التي يستخدمها. وهنا الخطر د. خيري، لأن التاريخ للأسف مخيف. الوضع الإيراني يختلف عن الوضع الفرنسي ـ الألماني الذي تحارب ثم تحالف. إنما إيران على الدوام، مذ أصبحت ذات اتجاه صفوي معادٍ للعرب بغطاء ديني، هي قوة تخريب. أيُّ مجتمعٍ تدخله تقسِّمه. لا يستقر لها قرار لا في العراق ولا في لبنان إلا إذا قسَّمت. تصور أن سورية التي حفظت مقام السيدة زينب من ١٤٠٠ سنة، اليوم حسن نصر الله، يقول أنا ماشي إلى دمشق حتى أحمي مقام السيدة زينب؟! هل مس أحد مقام السيدة زينب منذ ١٤٠٠ عام؟

□ د. حسيب: حزب الله أو إيران يردان الجميل إلى سورية نتيجة موقفها أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية. الدولة العربية الرئيسية التي وقفت مع إيران وتخاصمت مع العراق كانت سورية.

■ الهاشمي: أنت تظن أن هذا لم يكن لاعتبارات طائفية؟ أي وقوف الرئيس حافظ الأسد مع إيران؟

□ د. حسيب: أعتقد أنها كانت بسبب العداء «الشخصي» الذي كان قائماً بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس صدام حسين.

■ الهاشمي: أظن د. خيري، عندما تنظر إلى ما جرى في فلسطين وفي لبنان نفسها، والمجازر التي وقعت في تل الزعتر وغيرها، يبدو أن الحكاية كشفتها الأيام، وهي أن هناك فرصاً لانتصار بشار الأسد وإيران. فإيران في حوارها مع المجتمع الدولي في ما يخص ملفها النووي تطالب دائماً بإدخال موضوع سورية وموضوع البحرين. إذا حصل وثبت النظام السوري، تكون إيران قد ثبتت نفسها كقوة مع الأمريكان لتقاسم النفوذ؟

□ د. حسيب: أنا مسرور أنك أثرت هذا الموضوع. أنا أعتقد أنه بالنسبة إلى الخليج، لا توجد طريقة لضمان أمن بلدان الخليج العربي من خلال الحماية الأمريكية ولا من خلال قوة ذاتية، في ظل الوضع السكاني والجغرافي للخليج. وإذا وقعت حرب بين أمريكا وإيران، فالخليج سيكون مستهدفاً بكل منشآته. الحل لبلدان الخليج هو تأسيس حلف عربي استناداً إلى اتفاقية الدفاع العربي المشترك. يتفاوض هذا الحلف مع إيران، وأي مس بأي بلد خليجي هو مس بكل العرب، ويكون هناك جيش عربي موحد لحماية الخليج، وقواعد عربية في بلدان الخليج. والمبالغ التي تصرفها دول الخليج لشراء أسلحة أمريكية لا تستطيع أن تدافع لها عن الخليج، فلتستخدم هذه الأموال لمساعدة البلدان العربية المحتاجة ولتسليح الجيش العربي الموحد.

■ الهاشمي: اسمح لي. لو أنا أمير أو شيخ في دولة من دول الخليج، وأرى ما فعله الإيرانيون بالعراقيين، وكيف بنوا لهم دولة طائفية بوليسية أسوأ من أيام الرئيس صدام حسين، وفاسدة بشهادة العالم، ويقتل الناس فيها على الهوية؛ فهل أطمئن بعد ذلك للإيرانيين؟ يجب أن أعمل حساباً لذلك. ثم إذا كان دولة مثل مصر تقول إما تعطيني مالاً أو أفتح الأبواب لإيران، والسياحة الإيرانية في مصر..؟

□ د. حسيب: العراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية دفع أكثر من مليون شهيد للدفاع عن عروبة الخليج. أنا ضد هذه الحرب، لكن صدام شُجِّع من جانب الخليجيين.

■ الهاشمي: لكنه ضغط عليهم.. وحين غضب ذهب واحتل الكويت وضيّع نفسه؟!

□ د. حسيب: افصل هذه عن تلك، الخليج من دون العراق لا يستطيع الدفاع عن نفسه، ولو كانت كل الأمة العربية خلفه. وبدلاً من هذه المبالغ.. المليارات التي تدفع لشراء أسلحة، فلتدفع لتقوية الأمة العربية ولتقوية مصر قبل كل شيء.

■ الهاشمي: لننتقل إلى مصر وإلى الإخوان المسلمين. إذا كانت مصر الإخوان غير قادرة على لمّ شتات الشعب المصري وقواه التي وقفت مع محمد مرسي في الدورة الثانية من الانتخابات، في حين هي متلهفة على إيران منذ نهاية الشهر الأول من حكم الإخوان، إذ كشف وزير السياحة المصري، أنه منذ الشهر الأول لتولي مرسي، تم فتح الملف الإيراني؛ فقل لي كيف تأخذ حذرك من إيران لو كنت حاكماً في الخليج؟

□ د. حسيب: ما حصل للأمة العربية خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، هو نتيجة غياب دور مصر بعد وفاة جمال عبد الناصر. والأمة العربية والنظام الإقليمي العربي كان مختل التوازن ولم تستطع أي دولة أو مجموعة من الدول العربية أن تحل مكان مصر؛ فمصر خيرها وشرها ينتقل إلى البلدان العربية أسرع مما يحصل في دولة أخرى؛ فيجب تشجيع مصر ودعمها مالياً، حتى تتخلّص من النفوذ الأمريكي، وتتخلص من المساعدات الأمريكية، وحتى تستطيع أن تنطلق بسياسة مستقلة وتخدم الأمة العربية كافة.

■ الهاشمي: السعودية دفعت في العام الماضي ٥ مليارات دولار، وقطر دفعت ٢ مليار وديعة، و٣ مليارات سندات. ومع ذلك ذهب رئيس الحكومة في مصر إلى المالكي، جلس معه يوماً ـ وعلى الرغم من أنها كانت في أوج الانتفاضة العراقية ـ ولم يقل كلمة عن حقوق الشعب العراقي المظلوم، وأخذ الاتفاق النفطي وعاد؟

□ د. حسيب: أنت تتكلم وكأنما الإخوان المسلمون سيظلون يحكمون مصر. نحن الآن في مرحلة انتقالية، سواء في مصر أو في تونس والسعودية واليمن. أعتقد أن الإخوان المسلمين في الانتخابات القادمة ـ وبتقدير المصريين وليس بتقديري ـ سيخسرون خسارة كبيرة ولن يكون لهم أغلبية.

■ الهاشمي: لمصلحة من؟

□ د. حسيب: هذا الموضوع الذي حصل في جنوب أوروبا وفي شرق أوروبا وفي أمريكا اللاتينية، هذه المرحلة الأولى بعد إسقاط النظام، كلها تمت كائتلاف وتجمع كتلة تاريخية في هذه المرحلة الانتقالية، لن يستطيع أي حزب أو مجموعة سياسية أن تتحمل وحدها مسؤولية إعادة بناء مصر، وبالتالي الإخوان المسلمون ـ وللأسف الشديد ـ مارسوا انتهازية كبيرة، ولم يصدقوا أنهم نجحوا، وبدأوا بالاستئثار بالسلطة. لا بد أن تنشأ كتلة تاريخية تجمع القوى السياسية والشعبية والمدنية والشباب، ضمن جبهة وطنية، وهم يتولون المرحلة الانتقالية. وبعد سنوات قد تمتد إلى خمس أو عشر، يمكن أن يحصل انتقال.

■ الهاشمي: هذه أمنيات.. من باب التمني؟

□ د. حسيب: لقد أقمنا ندوة في تونس في الحمامات عن الانتقال إلى الديمقراطية، وأخذنا تجارب أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا وشرق أوروبا، وكيف انتقلوا من الوضع الذي كانوا عليه؛ فهذا ليس كلاماً نظرياً، بل توجد تجارب عملية تمت. وكذلك في بعض الدول العربية الكبيرة.

■ الهاشمي: هناك في مصر الآن جبهة الإنقاذ بقيادة حمدين الصباحي والبرادعي وعمرو موسى وحزب الوفد وأحزاب أخرى أقل شأناً أو شهرة، هناك تيار الإخوان، وهناك تيار ديني منقسم كحزب النور السلفي وحازم أبو إسماعيل؟

□ د. حسيب: لا تستطيع جبهة الإنقاذ ولا الإخوان ولا السلفيون ولا الناصريون أن يديروا مصر وحدهم في هذه المرحلة الانتقالية. ويجب ألّا نحكم على مصر وعلى الانتفاضة في مصر والثورة من خلال ما حصل حتى الآن، هذه مرحلة انتقالية والمراحل الانتقالية في كل العالم، في الثورة الفرنسية والثورة الروسية وغيرهما، تأخذ وقتها، ولا تحصل خلال عامين.

■ الهاشمي: لقد اعتمدت كلمة الانتفاضة أو الثورة في البحرين. يستغرب عدد من البحرينيين مواقف بعض الكتاب والمثقفين العرب. يقولون: لا شك أن إيران بوضوح كامل تحرر كل من يؤيدها هناك. وهناك من يقول من البحرينيين: ليس لدينا أي مانع أن نتنازل عن حكم آل خليفة لو كانوا يعاملوننا معاملة طيبة ولا يفعلون بنا كما فعلوا بالعراق، يعملون مواد من الدستور، ويصبح كل واحد متهماً إلى أن تثبت براءته، ويعاملوننا بميليشيات وفرق موت. إنهم يخافون، يقولون إن أصدقاء إيران في البحرين آمنون.. مطمئنون؟

□ د. حسيب: صحيح، المعارضة البحرينية، معارضة ناضجة ولديهم تجربة سياسية، وكان لديهم دستور هو بالمعايير النسبية أحسن مما في الخليج. عام ١٩٧٦، أثّرت السعودية في البحرين وجمدت الدستور، كانت تجربة موجودة وناجحة، وحكم قيادات ناضجة، لكن للأسف الشديد من أكثر النظم فساداً هو النظام في البحرين.

■ الهاشمي: البحرين دولة فقيرة.. حتى لو أرادوا السرقة أو الفساد؟

□ د. حسيب: هناك وقائع وتقارير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، وتقارير البنك الدولي، ويقال إن ٨٠ بالمئة من أراضي البحرين تملكها العائلة المالكة.

■ الهاشمي: البحرين بلد صغير.

□ د. حسيب: مهما كان، ٨٠ بالمئة من أراضي هذه الدولة تملكها العائلة المالكة.

■ الهاشمي: هذا خطأ. هل هناك فساد أم أن إيران لم تقبل أبداً؟ فالشاه كان يقول إن البحرين إيرانية، لكن الخامنئي شخصياً تدخل منذ ٣ أيام في موضوع البحرين.

□ د. حسيب: تدخل بماذا؟

■ الهاشمي: تدخّل بتحريض الناس ومن خلال وجود أشخاص بحرينيين يدينون بالولاء له.

□ د. حسيب: هذا اتهام.. لا يوجد تصريحات.

■ الهاشمي: عندما يأتي أحدهم ويقول لك أنا أعتبر فلاناً ولياً لي، سأختصر المسألة البحرينية في سؤال واحد. عندما يأتيك مواطن بحريني ويقول لك: أنا اليوم أبصم لك بالعشرة بالتخلي عن آل خليفة، لكن يا دكتور خيري أنا أخاف أن يفعلوا معي ما فعلوه في بغداد.. في العراق، حيث حكموا بالطائفية وبفرق الموت وترسانة قوانين وبآلاف المعتقلين من دون محاكمة.

□ د. حسيب: ما حصل في العراق تتحمل مسؤوليته الكبيرة بلدان الخليج نفسها.

■ **الهاشمي: هم من قالوا للمالكي: أسِّس فرق موت؟**

□ د. حسيب: هم من جاؤوا بالمالكي، الاحتلال هو من جاء بالمالكي.

■ **الهاشمي: ألم يكن عند المالكي حافز أخلاقي يجعله يوقف فرق الموت؟ وعندما قالت هيومان رايتس واتش إن العراق ينزلق نحو دكتاتورية. ألم يكن هو معارضاً سابقاً؟**

□ د. حسيب: حتى عام ٢٠١٠، كانت السلطة بيد الأمريكان. وهذا ليس دفاعاً. لكن المالكي بالأصل هو شخص طائفي، هو أمين عام حزب الدعوة الذي كل أعضائه من اتجاه معين.

■ **الهاشمي: بقي لدينا ملف أخير هو القضية الفلسطينية، لكن نختم بكلمتين عن مصر. قلت إنك تتوقع في الانتخابات القادمة خسارة الإخوان جزءاً من نفوذهم. السؤال هو: هل هذا عهد الإخوان في الوطن العربي، كما كان عهد القوميين قبل ٤٠ عاماً؟**

□ د. حسيب: ليس هذا فقط. نحن في عام ١٩٨٩، نظمنا ندوة الحوار القومي ـ الديني في القاهرة. وبناء عليها، كلفت من جانب المؤتمر القومي العربي تأسيس مؤتمر قومي ـ إسلامي. وعام ١٩٩٤، أسّسنا المؤتمر القومي ـ الإسلامي، وهناك برنامج مشترك بين القوميين والإسلاميين؛ لكن الإسلاميين في مصر ضربوا بكل هذا عرضَ الحائط، وكأن ما من اتفاق بيننا، وبخاصة الأخ عصام العريان.

■ **الهاشمي: ما له عصام العريان، كان معكم كناشط؟**

□ د. حسيب: نعم كان معنا، لكنه بات الآن مع الانفراد في السلطة. بعض الإخوان، مثل عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد سيد حديد، تركوا التيار الإخواني. الإخوان فوجئوا بالسلطة ومارسوها بمنحىً انتهازي غير مسؤول على حساب القوى الأخرى، في الوقت الذي تحتاج هذه الفترة الانتقالية إلى تجمع القوى، سمِّها جبهةً أو تكتلاً تاريخياً.. إلخ. وهم سيدفعون الثمن، لقد خسروا كثيراً في مصر.

■ **الهاشمي: بالنسبة إلى القضية الفلسطينية هناك خلال العامين الماضيين تقلبات ضخمة، ربما من الطبيعي أن تراجع، كيف تنظر إلى وضعها وأخبارها؟**

□ د. حسيب: أعتقد أن الوضع العربي الحالي، النظام الإقليمي العربي الحالي، لا يمكّن الفلسطينيين من الحصول على أي أمر جدي من إسرائيل. والنظام العالمي كذلك لا يساعدهم على هذا. الأمريكان والإسرائيليون، يقومون مع الفلسطينيين والعرب بعملية «ستربتيز»، ينزلون الجاكيت، ثم البنطلون، ثم القميص، وهكذا. لقد عدّلوا ما تسمّى «المبادرة السلمية العربية» حتى

تسمح بتبادل الأراضي في أي تسوية قادمة، ويقولون إنه يوجد احتمال لإدخال تعديلات أخرى. هذا ما فعله الوفد الوزاري العربي في الولايات المتحدة برئاسة وزير خارجية قطر.

■ الهاشمي: بحضور مصر.. وزير خارجية مصر وغيره.. بموافقة مصر أم الدنيا؟

□ د. حسيب: أنا لا أبرئ مصر، فإخوان مصر اجتمعوا بالأمريكان واتفقوا معهم. وكذلك الأمر في تونس؛ فالقيادات التونسية ذهبت إلى أمريكا وحجّت هناك؟

■ الهاشمي: بعضهم قال أنا لا يهمني فلسطين أصلاً؟

□ د. حسيب: بالنسبة إلى الفلسطينيين هي مرحلة جمود حتى تتغير الأوضاع العربية بصورة جدية. هناك كاتب إسرائيلي في معاريف، اسمه جدعون سامت، نشر منذ نحو أسبوع مقالة تدعو إلى الدولة الواحدة. العرب واليهود في دولة واحدة. وهذا لا يزال رأي أقلية.

■ الهاشمي: حين تنظر إلى الموقف المصري تحت حكم الإخوان، سواء نصوص الهدنة في غزة، أو مشاركتهم في التحولات الجديدة التي أشرت إليها؛ وحين ترى هدم الأنفاق، والهدوء التام في غزة، والدخول المصري في الموضوع، وتقارنه بأيام مبارك، الذي كان الناس يشتمونه، ويحسبونه رجلاً عميلاً لأمريكا، ألا ترى أن الاتفاقات شغالة، بل أحياناً ترى أن نصوص الاتفاقات الجديدة تؤمّن الكثير من مصالح إسرائيل أكثر مما فعله النظام المصري السابق؟

□ د. حسيب: مثل ماذا؟

■ الهاشمي: مثل تأمين إسرائيل في الاتفاق الأخير الذي التزمت به حماس. كانت حجة المصريين في الاتفاق أن لا تهدم إسرائيل غزة. لكنهم الآن شغالون في الهدم في فلسطين بعد تولي الرئيس مرسي بأسبوعين وسيطرته على الأوضاع وبعد إزاحته الفريق السابق. أليس هناك احتمال أن يكون النظام الجديد أوثق مع الأمريكان وأكثر جدية بالقيام بالتزاماته أكثر من النظام القديم في ما يخص فلسطين؟

□ د. حسيب: مع السادات ومبارك تحول تسليح الجيش المصري تماماً، من تسليح شرقي سوفياتي إلى تسليح أمريكي. وتحصل مصر سنوياً على نحو ملياري دولار كمساعدات عسكرية. وأي تصرف من جانب الرئيس الحالي مرسي تجاه إسرائيل لا ترضى عنه أمريكا فهي ستوقف المساعدات. ثم إن تحويل تسليح الجيش المصري من تسليح أمريكي إلى تسليح آخر هو عملية شبه مستحيلة ومكلفة ما لم تلتزم الدول العربية في تقديم البديل، وما لم تقدم إلى مصر بديلاً من المساعدة الأمريكية. حتى القروض من البنك الدولي أو من صندوق النقد الدولي، فما لم توافق عليها أمريكا لن تستطيع مصر الحصول عليها. يجب أن يدرك الرئيس المصري الحالي أنه يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى ضم المصريين الآخرين معه، أي القوى السياسية الأخرى،

ليتحملوا جميعاً مسؤولية اتخاذ القرارات.. والخليجيون يجب أن يساعدوا مصر بأموالهم لكي تقف على قدميها وتتخلص من المساعدات الأمريكية، وتساعد على حفظ أمنهم.

■ الهاشمي: دعنا في مصر، أيهما أفضل، عندما كانت أمريكا تدعم نظام مبارك وأركان الدولة وعمر سليمان، وهي كانت تطلب منهم وتركض خلفهم بكل هيبة واحترام، وكان مبارك يتجرأ عندما يخطب بوش على مغادرة القاعة. هل هذا أفضل، أم أن الحزب الجديد الآن، الذي يلهث خلف الأمريكان، ويبعث بوفود كي ينال الرضا وأحزاب أخرى تناقشه في هذا، هو أفضل؟ أي من هذين الخيارين تختار؟

□ د. حسيب: الرئيس مبارك كان دوره دور تسويق للسياسة الأمريكية في البلاد العربية. ولم يكن يؤثر في السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، كان يسوِّق لهذه السياسة. حتى الآن موقف الحكومة المصرية بعد الانتفاضة لا يختلف بالنسبة إلى إسرائيل وأمريكا عن الموقف السابق.

■ الهاشمي: لكن مبارك لم يكن يكتب لبيريس قائلاً صديقي العظيم أو العزيز؟ اقرأ اليوم في الأهرام، لقد طلب حزب النور من سعد الدين إبراهيم أن يقوم بوساطة مع الأمريكان لكي يدعوا له وفداً وشخصاً لزيارة واشنطن. أليس هناك فرق، مصر اليوم تطلب وساطة لإرسال أحدهم إلى واشنطن، بينما كانت أمريكا على الأقل تأتي إلى مبارك وتطلب منه ما تريد. وبالتالي كان يتحايل.

□ د. حسيب: مبارك وأركان النظام المصري في عهد مبارك كانوا سنوياً يحجون إلى واشنطن.

■ الهاشمي: صحيح، لكن كان للدولة هيبة وليس الأحزاب هي التي تركض مطالبة..

□ د. حسيب: ليس كل الأحزاب. تتكلم على الإخوان، هم من كان لديهم اتصالات. في بداية الحوار قلت: يجب ألّا نصف ما حصل حتى الآن أنه ثورة. لأن الثورة لا تقتصر على تغيير نظام حكم فحسب، بل تتضمن تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية... إلخ. لهذا قلت إنه لا يجوز أن نسميها ثورة، بل مشروع ثورة، قد تصير أو لا تصير. لهذا ننتظر من مصر أن تغير سياساتها العربية وتعود إلى دورها العربي السابق الذي كان في الخمسينيات والستينيات، وعلى الدول العربية التي تملك إمكانيات مالية أن تساعد مصر حتى تستغني أو تقلل من ضغط الولايات المتحدة وتأثيرها.

■ الهاشمي: عُمان إنتاجها من النفط محدود، وهي بلد كله جبال، وهم يحتاجون إلى المال لبناء طرقات، كما يحتاجون إلى مساعدات من دول خليجية أخرى لكي يحافظوا على أمنهم واستقرارهم. إذاً، عُمان ليس لديها المال لتعطي مصر؛ البحرين كذلك بحاجة إلى مساعدات من دول مجلس التعاون الخليجي. من يملك المال هم الكويت والإمارات وقطر والسعودية. أربع دول. وقطر ليست مقصرة في مساعدة الإخوان.

□ د. حسيب: دعني أشرح لك، أغلب هذه المساعدات هي ودائع في البنك المركزي، وديعة يأخذون عليها فوائد أعلى من الفوائد العالمية. وهذه الودائع قسم منها لمدة سنة؛ فالبنك المركزي

المصري لا يستطيع أن يستعمل هذه الأموال في استثمارات طويلة الأجل؛ فمعظم المساعدات الخليجية من هذا النوع.

■ الهاشمي: العُمانيون مشغولون بتوظيف شبان لديهم حاجات، وهم قدموا إليهم مساعدة شهرية بقيمة ١٥٠ ريالاً عُمانياً. إذاً هم منشغلون بتأمين بلدهم والحفاظ على استقرارهم. والبحرين أخذت مساعدة من الإمارات قبل شهرين، ومن الكويت والسعودية وقطر والإمارات. حتى في تونس، قال وزير المالية السابق: أخذنا قرضاً من اليابان وآخر من قطر، اليابان طلبت فائدة ٠,٥ بالمئة أما قطر فطلبت ٣ بالمئة، أي ست مرات أكثر من اليابان. السعودية دفعت ٣ ـ ٥ مليارات إلى المصريين. والكويتيون منشغلون بمشاكلهم السياسية، فيجب أن تعول مصر على الوحدة الوطنية، أين التكاتف الوطني؟

□ د. حسيب: لا أستطيع إلا أن أكون أكثر تأييداً لما قلته.

■ الهاشمي: بما أنك ذاهب إلى بيروت غداً إن شاء الله، وبيروت حُلّت فيها الحكومة السابقة ولدينا رئيس حكومة جديد، نريد أن نعرف الأخبار وكيف هو الوضع بعد التطورات التي حصلت؟

□ د. حسيب: بالنسبة إلى لبنان، الصورة في الداخل تختلف عن الصورة في الخارج. ففي الخارج تستقي الناس المعلومات من الصحافة والفضائيات، وهي تعطي صورة مبالغاً فيها لشد الانتباه. في الواقع، الحياة طبيعية في لبنان، أمنياً مستقرة. وكل ما تحتاج إليه متوافر، وأي نوع حياة تريدها متوافرة، وبالتالي لا يوجد أي سبب للقلق علينا. وعند اللبناني طبيعة عملية، يتقاتلون حتى بالتهديد بالذبح ثم يعودون ليتعانقوا. والوضع الإقليمي والدولي لا يريد ولا يميل إلى حصول انفجار في لبنان. لبنان ساحة تلعب فيها كل القوى الإقليمية والدولية، يريدون أن يبقى على الوضع الحالي، فلا أعتقد أن هناك خوفاً بحدود ما هو متاح حالياً لحصول أي أمر.

■ الهاشمي: ما أخبار مركز دراسات الوحدة العربية؟

□ د. حسيب: سعيد أنك سألتني هذا السؤال. مركز دراسات الوحدة العربية اليوم أفضل مما كان منذ تأسيسه حتى الآن.

■ الهاشمي: ألف مبروك.

□ د. حسيب: شكراً، إضافة إلى الاستقلالية الفكرية والسياسية اللتين كنا دائماً نحرص عليهما، حققنا الاستقلالية المالية. نحن الآن مبيعاتنا السنوية من مطبوعاتنا تصل إلى نحو مليون دولار. آخر ثلاثة معارض في الرياض وفي القاهرة والدار البيضاء، مبيعاتنا في الرياض وصلت إلى ١٤٠ ألف دولار صافية. وهكذا فمبيعاتنا تسد نحو ٥٠ إلى ٥٥ بالمئة من مصروفاتنا، والبقية تعتمد على أربع وقفيات: وقفية جمال عبد الناصر الثقافية؛ ووقفية عبد الله الطريقي للتنمية والنفط؛ ووقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية؛ ووقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولدينا مساعدة سنوية ثابتة من المؤسسة الثقافية العربية؛ فنحن نستطيع تمويل برامجنا الحالية وتمويل ندوة كبيرة سنوياً إضافة إلى الحلقات النقاشية. لكن إذا احتجنا إلى أكثر من ندوة لا نجد صعوبة في الحصول على تمويل لهذه الندوة. فالحمد الله، حققنا الاستقلالية الفكرية والسياسية والمالية.

كذلك تحول المركز إلى مؤسسة، لا تتأثر بوجود شخص. يعني أن المركز لم يعد مرتبطاً بخير الدين حسيب. أنا تركت الإدارة العامة منذ عامين، وبقيت رئيس مجلس أمناء ورئيس اللجنة التنفيذية. والندوة الأخيرة التي عقدت في الحمامات في تونس «الدين والدولة في الوطن العربي»، تعمدت أن لا أذهب حتى يدير المدير العام الجديد الندوة، وحتى يشعروا أن الندوات تستمر في المركز من دون وجودي. هذا في الجانب المؤسسي. هناك أيضاً شفافية، فنحن سنوياً ننشر تقريراً في الشهور الأولى من السنة بكل ما يخص نشاط المركز خلال السنة المنتهية، والسنة التي ينشر بها التقرير، بما فيه الجانب المالي، وأي قرش من أين جاء وأين صرف. وقد تمت معالجة كل القضايا المهمة. نشرنا هذه السنة دراسة جماعية عن «الحركات القومية في الوطن العربي» من نهاية القرن ١٩ حتى الآن. ونفذنا مشروعاً آخر عن «الحركات الإسلامية في الوطن العربي» من نهاية القرن ١٨ حتى الآن. الآن ننفذ مشروعاً نعمل عليه منذ عشر سنوات هو «الجاليات العربية في الخارج». نعِد دراسة عن كل جالية من الجاليات، وسنعقد مؤتمراً في السنة القادمة لهذه الجاليات، وندرس صيغة إقامة مؤسسة للجاليات العربية، ماذا نستطيع أن نقدم إليها لزيادة فعالية دورها؟ وماذا تستطيع هي أن تقدم إلى أوطانها الأصلية؟ نعمل على مشاريع من هذا النوع.

الحمد لله، خلافاً لما يعتقد ويقال إن القومية العربية انتهت. أكثر مبيعات في المعارض الثلاثة التي ذكرتها كانت مبيعات مركز دراسات الوحدة العربية.

■ **الهاشمي: أهنئك، هذه أخبار سارة.**

□ د. حسيب: التعتيم على العروبة والقومية العربية يعكسه هذا الإقبال على مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية.

■ **الهاشمي: طبعاً د. خيري العروبة هي رسالة محمد (ﷺ)، العقدة عندما يحاول بعض العروبيين أن يعملوا نزاعاً وخصاماً.**

□ د. حسيب: أخ هاشمي، أول ما بدأ «مركز دراسات الوحدة العربية» في العمل الفعلي في ١٩٧٨/١/١١، كانت أول ندوة «القومية العربية والإسلام»، وكانت ندوة تضم فصائل من المفكرين من الجانبين، وقبل قيام الثورة الإيرانية، أسسنا المؤتمر القومي ـ الإسلامي، وتولينا الحوار القومي ـ الديني. هذا الموضوع مهم بالنسبة إلينا، والحضارة العربية الإسلامية هي أحد المكونات الرئيسية للعروبة وللقومية العربية؛ فمهما تصرف الإخوان المسلمون أو غيرهم سنبقى نحن نتمسك بهذه المبادئ.

■ الهاشمي: لو تركتم لهم الدين هم سيكونون سعداء.

□ د. حسيب: تلاحظ حالياً أن الكلام يجري على الإسلاميين والعلمانيين؛ ولا يوجد أي ذكر للقوميين.

■ الهاشمي: في تونس كان الإسلام هو السند الروحي للكفاح والنضال. وأصبح الآن مجتمعاً مقسماً على أساس ديني؟

□ د. حسيب: الكثير فهم أن العلمانية هي ضد الدين. العلمانية ليست ضد الدين.

■ الهاشمي: لكن تقسيم المجتمع على أساس ديني مشكلة كبيرة.

□ د. حسيب: الحل أن نكون دولة مدنية.

■ الهاشمي: الإسلام نفسه، هل كان عمر بن الخطاب (ﷺ) يحكم بدولة دينية؟ كانت مدنية ويقبل النقد والنقاش، ويتشاور مع الناس، ولا يقول أنا آية الله العظمى، وسأحكمكم في تكريت. هذا يحتاج إلى نقاش في ندوة من ندوات المركز. أنا سعيد برؤيتك.

□ د. حسيب: وأنا سعيد وأشكرك على إتاحة هذه الفرصة.

■ الهاشمي: أهلاً وسهلاً في أي وقت، وإن شاء الله السادة المشاهدين تكونون قد استفدتم من أفكار د. خير الدين حسيب، وتقييمه للوضع الراهن. وعندما أناقش د. خير الدين حسيب، واجبي يتطلب مني أن أعطي وجهة النظر الأخرى. فأنا أتصرف كمقدم للحوار، وإن ما قلته لا يمثّل رأيي بالضرورة، بل هو لإدارة النقاش.

□ د. حسيب: وأنا سعيد لطريقة إدارتك للحوار.

■ الهاشمي: الله يحميك ويحفظك.

شكراً للدكتور خير الدين حسيب، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، ورئيس اللجنة التنفيذية للمركز والكاتب والمفكر السياسي العراقي. سياسي، لأنك كنت محافظاً للبنك المركزي في نهاية الستينيات.

□ د. حسيب: في الستينيات.

■ الهاشمي: شكراً لكم على الاهتمام والمشاهدة تحياتي لكم جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفصل الحادي والثلاثون

مستقبل القومية العربية وتحدياتها(*)

■ د. خير الدين حسيب أهلاً بك. هل تعتقد أن فكرة القومية العربية التي تؤمن بها ما زال لها مكان بعد الربيع العربي أم باتت فكرة منتهية الصلاحية؟

□ أنا أعتقد أن هذه الفكرة قائمة ومهمّة ولها مستقبل. العالم كلّه يتجه نحو تكتلات كبرى، وأي تكتل يقل عن ٣٠٠ مليون نسمة من الصعب أن يكون منافساً قوياً على الصعيد العالمي... وهذا ينطبق على الاتحاد الأوروبي (في حدود ٥٠٠ مليون نسمة)، وعلى مجموعة النافتا المؤلفة من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (في حدود ٤٧٠ مليون نسمة)، كما على بلدان جنوب شرق آسيا التي تتجه بهذا الاتجاه أيضاً.

هذه المجموعات، على الرغم من أن في كل منها لغات مختلفة وتاريخاً مختلفاً، وقد دخلت في حروب في ما بينها، فإن مصلحتها العامة ومصلحتها المشتركة دفعتها إلى التكتل، فكيف بالعرب الذين يجمعهم تاريخ مشترك ولغة مشتركة فضلاً عن المصالح المشتركة.

■ لكن البعض يقول إن هذه النماذج تتناقض أساساً مع فكرة القومية العربية التي لم يتبقَ منها أي شيء.

□ البيّنة على من ادّعى واليمين على من أنكر... هذا ادّعاء. المشكلة أن القومية العربية، أو المنطقة العربية، أو الأمة العربية... هي من الناحية الاستراتيجية، ومن ناحية الموارد الطبيعية، موجودة في منطقة تهم الغرب. لذلك، الغرب لا يريد لها أن تتحد.

(*) في الأصل أجريت هذه المقابلة في إطار برنامج «بلا قيود» على فضائية بي بي سي العربية، وقد عرضت بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. أجرتها ملاك جعفر، ونشرت تحت عنوان «مقابلة مع د. خير الدين حسيب،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٦، العدد ٤١٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، ص ٨٣ ـ ٨٨.

■ يعني أنك تذهب إلى نظرية المؤامرة؟

□ لا... إنها مسألة مصالح...

■ لكن هناك من يقول إن النظرية القومية العربية كانت وهماً. وهذا ما ظهر عقب الربيع العربي، حيث العالم العربي هو في الحقيقة مجموعة عوالم صغيرة كل منها يريد أن يكون لوحده (سنّة، شيعة، أكراد، أمازيغ...).

□ إذا قرأتِ التاريخ... ترين أن القوميات (الدول القومية) ظهرت في أوروبا. والقومية العربية ليست اختراعاً من لا شيء؛ فما يجمع الأقطار العربية هو أكثر كثيراً مما يفرّقهم. وهذه الخريطة الجيوسياسية السائدة في المنطقة العربية اليوم هي نتيجة التقسيم الذي تم بعد الحرب العالمية الأولى (سايكس بيكو)، وبخاصة في المشرق العربي والخليج، اللذين تم تقسيمهما إلى دول وأجزاء في الوقت الذي كانت الشعوب غير قادرة على تقرير مصيرها؛ لذلك لم تتح لها الفرصة لكي تبني دولتها الموحدة.

الاتحاد الأوروبي بدأ بتكتل اقتصادي، مع مجموعة الفحم والصلب، ثم تطوّر إلى الجماعة الأوروبية ثم إلى السوق الأوروبية المشتركة وصولاً إلى الوحدة... أما ما يجمع العرب، إضافة إلى المصلحة، والاقتصاد، فهو اللغة الواحدة، والتاريخ الواحد والمصير الواحد؛ فمقومات الوحدة العربية هي أقوى من مقومات الاتحاد الأوروبي؛ لكن كما ذكرت لك، نحن في منطقة تهم الغرب بموقعها الاستراتيجي وبالموارد الطبيعية التي تحويها، وبخاصة النفط والغاز.

■ هذا المنطق الذي تتحدث فيه يقول البعض إن الدهر أكل عليه وشرب. ويقول البعض إن وجود لغة واحدة في المنطقة العربية، أي اللغة العربية، هو أمر غير صحيح؛ بدليل أن هناك لغات أخرى طُمست بسبب التعريب، لأن التاريخ العربي كان تاريخاً قمعياً لم يؤدِ إلى نشوء مواطن حقيقي، قبل أن نتحدث عن مواطن عربي... وبالتالي، ما تتحدث عنه هو الذي أدى إلى ما نحن فيه الآن؟

□ أنت تتكلمين عن الأنظمة لا عن الشعوب، هناك أنظمة، وبخاصة بعد غياب دور مصر وجامعة الدول العربية، أصبحت مفتوحة للسائل والمحروم وتقاد من جانب بعض الدول الخليجية بسبب ما تملكه من ثروة مالية... لكن في ما يتعلق بالشعوب فلا... الأنظمة بالفعل مختلفة في ما بينها، ومصالحها هي مصالح الحكّام، لكن الفرصة لم تُتح للشعوب إلا مؤخراً. وهي بدأت تقرر مصيرها، على الرغم من أن هذه الفرصة لم تتح إلا لعدد محدود منها.

■ لكنها على الأقل شملت القسم الأكبر كمصر وسورية وتونس...

□ أسس الوحدة العربية الآن ليست سياسية فقط، نحن نعمل منذ عشرين سنة على ما يسمى المشروع النهضوي العربي، الذي يقوم على ستة عناصر هي: الوحدة؛ الديمقراطية؛ العدالة

الاجتماعية؛ التنمية المستقلة؛ الاستقلال الوطني والقومي؛ والتجدد الحضاري... هذه العناصر الستة غير قابلة للمقايضة في ما بينها.

■ **هي متناقضة بعضها مع بعض؟**

□ د. حسيب: لا...

■ **كيف تتحقق الوحدة العربية إذاً مع الاستقلال الوطني والقومي؟**

□ الاستقلال الوطني والقومي يعني تحرير الأراضي العربية المحتلة، وفلسطين تأتي في المقدمة الآن. والأمن القومي العربي ضروري لأن أي بلد عربي لا يستطيع أن يدافع عن نفسه منفرداً.

■ **هذا إذا اعتبرت أن العدو واحد.**

□ العدو لا يزال واحداً، العدو الأول هو إسرائيل.

■ **قلت إن الشعوب العربية فُتحت لها الفرصة لكي تخرج من عباءة هذه الأنظمة..**

□ نحن نتكلم على سنتين ونصف السنة من تاريخ الانتفاضات، والجامعة العربية منذ الحرب على العراق عام ١٩٩١... باتت الولايات المتحدة الأمريكية عضواً فاعلاً غير رسمي فيها. وهي جامعة لا تستطيع أن تجتمع إلا بمبادرة أمريكية أو موافقة أمريكية. وهذه الجامعة هي التي وافقت على مقترح مجلس التعاون الخليجي لطلب التدخل الخارجي في ليبيا، وذهبوا إلى مجلس الأمن... هذه الأنظمة بعد مصر عبد الناصر هي التي باتت تقود الجامعة... لقد تغيرت هذه الجامعة بعد كامب دايفيد.

■ **تعني بذلك أن الدول العربية أو الشعوب العربية غير جاهزة للديمقراطية وأن الطريقة الفضلى لكي تدار فيها الأمور هي طريقة عبد الناصر.**

□ لا هذا ما تقولينه أنتِ وليس أنا من أقوله.

■ **هذا ما فهمته من كلامك..**

□ فهمت غلط.. كما قلت لك، أحد العناصر الستة في المشروع النهضوي العربي التي ذكرتها سابقاً هو الديمقراطية. ومنذ تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية كانت ولا تزال شاغلنا الأساسي. عام ١٩٨٣ عقدنا ندوة عن الديمقراطية في الوطن العربي. ولم نستطع أن نعقدها في أي عاصمة عربية فذهبنا إلى ليماسول في قبرص وهي لا تزال الندوة التأسيسية حول الموضوع. وعلى هامشها أسّسنا المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبعض الجمعيات العربية المهنية (الجمعية العربية لعلم الاجتماع، والجمعية العربية للعلوم السياسية، والجمعية العربية للعلوم الاقتصادية)،

وما أصدره المركز من ندوات وكتب ومناقشات حول قضية الديمقراطية أزعم أنه كان له تأثير كبير في قضية الديمقراطية عربياً وإسلامياً.

■ أين؟

□ هذا هو الحصاد الآن. وما نشهده من كلام على الديمقراطية هو حصيلة التوعية التي تمت حول موضوع الديمقراطية... في زمن عبد الناصر كان الاهتمام بالتنمية، إذ قالوا دعونا نوقف قليلاً الديمقراطية حتى نحقق تنمية سريعة... وبعد السبعينيات تبين أن القفزات التي صنعها عبد الناصر في التنمية لم يتم الحفاظ عليها بسبب غياب الديمقراطية... وبالتالي نقول إن الديمقراطية جزء أساسي من المشروع النهضوي العربي الذي يجب عدم المقايضة عليها.

■ لماذا إذاً لم تستطع الشعوب العربية بما قامت به من انتفاضات أن تحقق الديمقراطية المنشودة؟

□ نحن الآن في مرحلة انتقالية. ومرحلة الانتفاضات، أو الربيع العربي، سمِّها ما تريدين... تمرّ بمرحلة انتقالية... كل الثورات، كالثورة الفرنسية وغيرها، لم تتم في سنتين وثلاث. كلها عرفت مراحل انتقالية...

■ نحن نتحدث فقط عن نماذج انتقالية، ربما مرّت مصر بمرحلة انتقالية، وتونس تمرّ بمرحلة انتقالية، لكن هناك مناطق أخرى كسورية مثلاً تحول الأمر فيها إلى صراع. وبالتالي ليس هناك من مؤشرات إلى ذهاب الأمور باتجاه الديمقراطية التي تتحدث عنها.

□ كل الثورات التي حصلت في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا، مرّت بمراحل انتقالية أطول كثيراً مما ذكرت. والثورات التي حصلت في التاريخ كذلك. فنحن نمر الآن في المرحلة الانتقالية؛ لذا يجب عدم الحكم على ثورات الربيع العربي والانتفاضات العربية من خلال ما يحدث في هذه المرحلة.

■ لكن هناك مؤشرات على الأقل. ما هي المؤشرات التي تجعلك ترى أن مصر مثلاً تسير في الطريق الصحيح؟

□ يمكننا أن نأخذ مسطرة. وهذه المسطرة نطبقها على تونس، ونطبقها على مصر، وسورية، واليمن... هناك أربعة عوامل تساهم في نجاح الانتفاضة. أنا لا أسميها ثورة، لأن الثورة هي أكثر من مجرّد تبديل نظام الحكم. هذه العوامل هي: كسر حاجز الخوف، والمقاومة اللاعنفية، والإجماع الشعبي أو تكون الأغلبية داعمة للثورة، وأن يكون موقف الجيش مؤيداً للثورة أو محايداً على الأقل. هذه العوامل متى توافرت (كما حصل في تونس وفي مصر) تنجح الانتفاضة أو الثورة في إسقاط النظام. في سورية كسروا حاجز الخوف لكن الاحتجاجات تحولت إلى مقاومة عنفية مسلّحة... من بدأ؟ النظام يقول المعارضة والمعارضة تقول النظام... فضلاً عن ذلك، إن أكثرية

الشعب لم تشترك في الاحتجاجات... ليس لأن الشعب مع النظام، لكن المعارضة مؤلفة مما يسمى الجيش الحر، وهناك جيوش حرة كثيرة، كجبهة النصرة وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام... وهي ليست ديمقراطية ولا تصلح لتكون بديلاً... إضافة إلى أن الجيش مع النظام.

■ **ما ظهر في السنوات الثلاث الأخيرة هو صعود نجم الإسلام السياسي بقوة في كل بلدان الربيع العربي دون استثناء ثم أفوله في مصر... لماذا لم يقدم الإسلام السياسي حلولاً لمشاكل المواطن العربي، كما أن القومية العربية التي تطرحها لم تقدم هذا الجواب... لقد فشل المشروعان في نظر كثيرين، وهما المشروعان اللذان كانا يتقاتلان طوال العقود الماضية.**

□ لا... هذا غير صحيح، منذ أوائل التسعينيات تمت المصالحة بين التيار القومي والتيار الإسلامي. وقد عقدنا عام ١٩٨٩ أهم حوار هو الحوار القومي ـ الديني في ندوة عقدت في القاهرة. بعد ذلك أسسنا المؤتمر القومي ـ الإسلامي؛ وبلورنا برنامجاً فكرياً وسياسياً والتزمنا به... إنما الإخوان المسلمون للأسف الشديد، ولأسباب سأذكرها في ما بعد، نقضوا التزامهم به وانفردوا بالسلطة. في أوائل حزيران/يونيو من هذا العام عُقد المؤتمر القومي العربي في القاهرة واجتمعنا أنا والشيخ راشد الغنوشي بالأخ حمدين صباحي كممثل لجبهة الإنقاذ، وكان لديهم في الجبهة ثلاثة شروط:

١ ـ تأليف حكومة جديدة، يُتَفق على رئيس وزرائها وعلى سبع وزارات سيادية؛ بعد ذلك يختار رئيس الجمهورية بقية الوزراء كما يريد.

٢ ـ نائب المدعي العام الذي كان قد أبعده الرئيس محمد مرسي، أن يعين نائب مدعٍ جديد يختاره المجلس القضائي.

٣ ـ أن يُتفق على قانون الانتخاب.

الشيخ راشد الغنوشي وأنا اعتقدنا ولا نزال نعتقد أنها كانت مطالب معقولة... أنا التقيت المرشد العام للإخوان المسلمين، الذين رفضوا تلك المطالب. السبب كان تقاطع المصالح مع تركيا والولايات المتحدة. فالولايات المتحدة توصلت إلى قناعة أن التيار الذي لديه حظوظ أكبر في النجاح في الانتخابات هو الإخوان المسلمون. وتم التوافق في قضايا أخرى تهم أمريكا وهي تتعلق بالقضية الفلسطينية؛ وحصل اتفاق على الإبقاء على كامب دايفيد مع بعض التعديلات... والإخوان المسلمون غيروا موقفهم بعد الانتخابات...

■ **في رأيك ما هو السبب؟**

□ لأنهم انفردوا بالسلطة، في مصر وفي تونس، وأرادوا تغيير النظام في سورية كي يتسلّموا السلطة.

■ **الأنظمة التي حكمت باسم القومية العربية، ألم تنفرد بالسلطة، المشكلة بالتفرد بالسلطة؟**

□ تريدين أن تتكلمي على الماضي أم على الربيع العربي؟ القومية العربية هي حل المستقبل، لكن الوضع الحالي لا يسمح أن ينفرد تيار واحد بالسلطة. هناك التيار القومي العربي والتيار الإسلامي الديمقراطي والتيار اليساري الوحدوي والتيار الليبرالي الوطني... هذه التيارات الأربعة الرئيسية يجب أن تلتقي. سمِّها جبهة... سمِّها كتلة تاريخية... يجب أن تلتقي على برنامج موحّد، لخمس سنوات أو عشر سنوات...

■ **هناك من يقول إن كل هذه التيارات هي أفكار قديمة لم تعد تلبي طموحات المواطن العربي الذي يبحث عن بديل... ويريد أن يكون مواطناً في دولة تحترم حريته وتقدم إليه الخدمات اللازمة وتعطيه شعوراً بالأمن والأمان.**

□ أنتم جيل لم تتابعوا التاريخ. المشروع النهضوي العربي الذي كلمتك عليه يوفر لك كل هذه الأمور. وهذا المشروع أمضينا ثلاثين سنة نناضل من أجله. لكن من قاموا بالانتفاضات العربية ليس لديهم أي برنامج لمرحلة ما بعد إسقاط النظام. حتى إن الانتفاضة المصرية حين بدأت لم يكن في ذهنها إسقاط النظام... الشعارات كانت تتغير يوماً بيوم... لذلك لم يكن شباب الانتفاضة في ٢٥ يناير، ولا الإخوان المسلمون، يتصورون أن يحدث ما حدث... ليس لديهم برنامج.

■ **في سياق هذا الطرح الذي قدمته، هل هناك مكان لفكرة المواطنة التي تمثّل عماد الديمقراطية؟**

□ هذا أمر أساسي... المواطنة هي مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين والقومية وأي شيء آخر. في الندوة التي عقدناها عام ١٩٨٩ في القاهرة عن الحوار القومي ـ الديني... الإسلاميون هم من قالوا إن المواطنة هي الأساس حين حصل حوار حول «أهل الذمّة». وتحدث محمد عمارة عن المساواة في المواقع الإدارية ما عدا «القضاء»، لأن المسيحيين لا يعرفون الشريعة، فردّ عليه إسلامي آخر، وهو طارق البشري، قائلاً له: مثلما درسنا نحن القانون، وهو فرنسي الأصل، يستطيعون هم أن يدرسوا الشريعة الإسلامية...

■ **لكن لم يطبق هذا الأمر عندما حكم الإسلاميون.**

□ نعم لم يطبق، لأنهم تفرّدوا بالسلطة. بل اتفقوا على الإبقاء على اتفاقات كامب دايفيد مع بعض التعديلات تتعلق بحجم القوات في سيناء... هذا يعني أن التطبيع سيستمر.. وهم الذين ساعدوا على عقد اتفاقية بين حماس في غزة وبين إسرائيل بحيث لا يُطلَق أي صاروخ من غزّة على إسرائيل لمدة ١٥ سنة.

■ وهذا ما أدى في النهاية إلى أن يخسروا السلطة.

□ إنه تركيزهم على الاستئثار بالسلطة وغياب البرنامج... لم يهتموا بالأمور الأخرى... هذا لا يبرر طبعاً إقصاءهم من السلطة؛ ويجب العمل بكل الإمكانيات الممكنة لعودتهم إلى الحياة السياسية؛ لأن البديل من المشاركة هو إقصاؤهم؛ وهذا يعني أن يلجأوا إلى العنف، وهذا لا يصب في مصلحة مصر... هناك نظرية في العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية يسمونها (Participation and Moderation) أي «المشاركة والاعتدال». وهذا أمر يطبق عليهم كما على غيرهم.

■ د. حسيب أشكرك على وجودك معنا في «بلا قيود»

□ شكراً لكِ.

الفصل الثاني والثلاثون

العراق وسبل الخروج من نفق الاحتلال(*)

■ بعد تحوُّل وجه الصراع في العراق من «مقاومة» الاحتلال الأمريكي، إلى صراع داخلي ارتدى صبغة مذهبية (سنِّية ـ شيعية)، كيف تقيِّمون الوضع الحالي في العراق، وما أفق الأزمة الدامية الراهنة؟

□ إن أحد الأسباب الرئيسية للصراع المذهبي الحالي (سني ـ شيعي)، إضافة إلى الصراع الإثني (عرب ـ أكراد ـ تركمان ـ ...) هو الاحتلال الأمريكي نفسه للعراق، فمنذ أن احتل الأمريكيون العراق عام ٢٠٠٣، لم يعودوا يتكلمون على شيء اسمه (الشعب العراقي)، وبدلاً من ذلك كانوا يتكلمون على السنَّة والشيعة، العرب والأكراد والتركمان... وهكذا. وكان أول مجلس موقت للحكم ألَّفه المندوب الأمريكي في العراق بريمر، تم على أساس طائفي وإثني، واستمر المندوب السامي الأمريكي بريمر يتعامل مع الشعب العراقي على هذا الأساس. إضافة إلى ذلك، كان الذين شاركوا في العملية السياسية التي خطط لها وأشرف عليها بريمر، قوى مذهبية وإثنية جاءت مع الاحتلال أو التحقت به في ما بعد، وهو الذي أدخل «المحاصصة» الطائفية والإثنية بعد الاحتلال.

وكانت هذه القوى طائفية أساساً (شيعية) وإثنية (الأكراد)، كما التحقت بالاحتلال في العراق قوى طائفية أخرى (سنِّية) كالحزب الإسلامي العراقي، وهو فرع من الإخوان المسلمين؛ إضافة إلى بعض الأحزاب «الوهمية» وبعض الأفراد الآخرين «المستقلين». كما قام الاحتلال الأمريكي بحل الجيش العراقي والقوى الأمنية الأخرى، وألغى وزارة الدفاع العراقية، وأصدر قانون «اجتثاث البعث» الذي تم من خلاله إبعاد عددٍ كبيرٍ من الإدارات العليا في الدولة الذين كانوا بمعظمهم

(*) تم تطوير وتوسيع هذا الحوار الذي تم خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٤ مع الأستاذ ياسر غازي من مجلة المشاهد السياسي الأسبوعية التي تصدر في لندن ونشرت في عددها الصادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. كما تم توسيع المقابلة وتطويرها ونشرت تحت عنوان «العراق... إلى أين؟ نحو خطة طريق لتحريره،» في المستقبل العربي، السنة ٣٦، العدد ٤٢١ (آذار/مارس ٢٠١٤)، ص ٧ ـ ١٣.

مضطرين تحت حكم النظام السابق، من أجل تعيينهم أو ترفيعهم إلى هذه المناصب، إلى تسجيل أنفسهم شكلياً بعثيين، واستبدالهم بأشخاص تنقص معظمهم الكفاءة والخبرة، وتم تعيينهم على أساس الولاء. كما اضطر الاحتلال وحكومة الاحتلال في ما بعد إلى تشكيل جيش وقوى أمنية على أساس طائفي، ومن دون اعتبار للكفاءة والخبرة؛ وتقاسمت القوى السياسية الرئيسية السيطرة على فرق الجيش الجديدة. وعلى العموم لم يقم الاحتلال الأمريكي بتغيير النظام فقط، وإنما قضى على الدولة العراقية نفسها.

كما كان ذلك جزءاً من طبيعة القوى الطائفية والإثنية التي شاركت في العملية السياسية، سواءٌ جاءت مع الاحتلال أو التحقت به في ما بعد. ومع سيطرة المالكي، الذي نجح في إبعاد الأمين العام السابق لحزب الدعوة، وتولّي منصب الأمين العام للحزب، ولأن حزب الدعوة تأسس على أساس طائفي ويمثل مكوِّناً عراقياً واحداً (شيعة)، لذلك ليس من المستغرب أن تكون ممارسات المالكي طائفية. كما وضع الاحتلال قانوناً موقتاً لإدارة العراق، تم في ما بعد اعتماده تقريباً كأساس لما سمّي «الدستور العراقي»، الذي صاغه الاحتلال بالأساس، ومنح الأكرادَ فيه ليس إدارة ذاتية (حكم ذاتي) موسَّعة فقط، التي كان النظام السابق قد أقرّها عام ١٩٧٠، وإنما منح الأكراد إقليماً عراقياً فدرالياً [إقليم كردستان العراق]، بل وضع صيغة لهم قريبة من الاستقلال وتمهيداً له وبعض أحكامه غير موجودة في الأنظمة الاتحادية في العالم (مثل وجود ممثلين تجاريين وثقافيين لإقليم كردستان في السفارات العراقية في الخارج، والزيارات الإقليمية والدولية لحاكم الإقليم)[1].

وقد مارست حكومات الاحتلال أقصى أنواع الفساد الذي عرفه العراق في تاريخه، حتى إن السفير الأمريكي في العراق أرسل تقريراً سرياً إلى وزارة الخارجية الأمريكية عنوانه «فساد الحكومة العراقية»، وقد حصلت مجلة **المستقبل العربي**[2] على نسخة منه، وترجمته إلى العربية ونشرته كاملاً. كما فشلت حكومة الاحتلال، على الرغم من كل الموارد المالية التي توافرت لها، في تقديم الخدمات الضرورية إلى الشعب العراقي، من أمن وكهرباء وصحة ومياه نقية وجيش وطني غير طائفي وغير إثني.

أما حول سؤالك عن أفق الأزمة الدامية الراهنة، فأود أن أبيّن أن طبيعة النظام الموجود حالياً في العراق، الذي أسمّيه شخصياً «حكومة الاحتلال»، التي وصفتها في الفقرة السابقة، لا يمكن أن تنتج إلا صراعاً مذهبياً وإثنياً، مع فشلها في إعادة بناء الدولة التي قضى الاحتلال عليها.

---

(١) انظر الدستور العراقي، المواد: (٣)، (٤)، (١١٢)، (١١٥)، (١٢١) ـ أولاً ورابعاً، (١٢٦) ـ رابعاً، (١٣٥)، (١٣٨) ـ ثالثاً، (١٤١)، (١٤٢) ـ رابعاً. انظر <http://www.iraqinationality.gov.iq>.

(٢) انظر: «تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٩٠ ـ ٩٦. انظر أيضاً التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية حيث يتبادل العراق والصومال في الوقت الحاضر الموقع الأخير لتصنيف الدول حسب درجة فساد أنظمتها.

وعلى الرغم من مضي نحو ١٠ سنوات على الاحتلال، وعلى الرغم من الموارد المالية التي توافرت للعراق من عوائد النفط، التي بلغت حصيلتها (الميزانية) نحو ١٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٣، كما تقدّر ميزانية عام ٢٠١٤ بنحو ١٥٠ مليار دولار، فإن النظام الحالي الغارق في الفساد لم يستطع توفير الحد الأدنى من الأمن والخدمات الضرورية للعراق.

لذلك يحز الألم في نفسي حين أقول إن أفق الأزمة الدامية الراهنة هو مزيد من الشرذمة ومن الضحايا البشرية والخسائر المادية خلال عام ٢٠١٤، الذي أتوقع أن تزداد الأمور خلاله تدهوراً وسوءاً[٣]، وأن الأطراف المشاركة في العملية السياسية الحالية، التي وصفتها سابقاً، ليس فيها من لديه أفق وطني يساعد على احتواء هذه الأزمة وإيجاد حلول وطنية لها. لذلك أتوقع أن يكون عام ٢٠١٥ هو عام مواجهة أزمة العراق وإيجاد حلول لها، بعد أن تكون القوى الإقليمية العربية وغير العربية، بما في ذلك جامعة الدول العربية، والقوى الكبرى الرئيسية، قد انتهت خلال عام ٢٠١٤ من معالجة أوضاع كل من تونس ومصر وسورية واليمن، وأن تتوجه عام ٢٠١٥ لمعالجة الحرب الأهلية المتفاقمة في العراق، وذلك من خلال تدخل القوى الدولية الكبرى والإقليمية، العربية وغير العربية، في معالجة ملف العراق من خلال إقامة حكومة موقتة مستقلة لإدارة الأوضاع فيه مع قوة سلام عربية، مؤلفة من الدول العربية التي لم تساهم في تشجيع أو تسهيل احتلال العراق؛ وأن تتولى هذه الحكومة الموقتة والانتقالية، بالاستعانة بقوة السلام العربية، إدارة شؤون العراق لمدة سنتين، بعد تجميد «الدستور» الحالي، وإعادة تشكيل جيش وقوات أمنية وطنية عراقية، بدلاً من الجيش والقوات الأمنية الحالية المكونة من ميليشيات طائفية وإثنية، وإجراء انتخابات حرة بإشراف دولي يشارك فيها جميع مكوِّنات الشعب العراقي التي يحق لها التصويت، بما في ذلك الذين ساهموا في العملية السياسية التي أقامها الاحتلال وممن لم يرتكبوا جرائم يحاسب عليها القانون؛ على أن تُجرى هذه الانتخابات تحت إشراف دولي وعربي، وأن لا يترشّح فيها أي من أعضاء الحكومة الانتقالية، وتتم خلال مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ قيام هذه الحكومة الانتقالية، وأن تُجرى بناء على قانون انتخاب جديد تضعه الحكومة الانتقالية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وأن يقوم المجلس النيابي الجديد بمهمة وضع دستور جديد للعراق يعرض على استفتاء شعبي، ثم يتم بعد الموافقة عليه حل هذا المجلس التأسيسي وانتخاب برلمان جديد قبل نهاية السنة الانتقالية الثانية، وأن يقوم المجلس الجديد المنتخب

---

(٣) أعلن السيد مقتدى الصدر، الذي يقود «التيار الصدري» الواسع الانتشار (شيعياً)، والذي لم يشارك في مجلس الحكم المؤقت الذي شكله الحاكم الأمريكي في العراق بريمر على أساس المحاصصة الطائفية والإثنية، اعتزاله العمل السياسي وحل جميع مكاتب التيار في العراق، بحجة المحافظة على سمعة «آل الصدر». وكان قد سبق أن هاجم التدخل الإيراني في شؤون العراق. وكان السيد مقتدى الصدر معارضاً للاحتلال الأمريكي منذ بداية الاحتلال واستمر في معارضته للاحتلال. انظر: عبد الحسين شعبان، مقتدى الصدر و«العزلة الجديدة» الذي نُشر في صحيفة الخليج بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥.

بتطبيق الدستور الجديد وانتخاب رئيس للجمهورية وحكومة وطنية في ضوء ما سيتقرر في الدستور الجديد[4].

■ ما تفسيركم لالتفاف العشائر السنية في الأنبار حول الجيش ونوري المالكي، في مواجهة القاعدة وتفرعاتها، وهل نجح المالكي في استرداد الشرعية الوطنية، في حربه ضد الإرهاب؟

□ إن الصورة التي ينقلها الإعلام العراقي الحالي عمّا يحدث في الأنبار وغيرها هي صورة مضللة وغير موضوعية. فأصل المشكلة أن هناك، بسبب طبيعة محافظة الأنبار، «عشائر سنية» تشعر هي وبقية السكان في هذه المحافظة ومحافظات أخرى أنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية وحتى الثالثة، وأن لديهم مطالب شرعية من حكومة الاحتلال الطائفية الحالية في العراق، وأن هذه القوى هي التي تمثل القواعد الرئيسية لتلك الاحتجاجات وما يحصل فيها، بسبب فشل النظام حتى الآن في الاستجابة لمطالبها المشروعة. أما ما يقال إن القاعدة هي التي توجه هذه القوى وتسيطر عليها فهو موضوع مبالغ فيه إلى حد كبير، مع العلم أنه من الطبيعي في ظل هذه الفوضى أن تُستغل هذه الأحداث من قبل الأطراف المختلفة. لكن ذلك لا يعني أن القاعدة غير موجودة في العراق، فهي موجودة في محافظة نينوى (الموصل) وغيرها وتقوم في فرض «خوّات» على شكل رسوم شهرية على مختلف السكان الذين لديهم دخل في هذه المحافظة وغيرها من المحافظات أو المناطق التي يهيمنون عليها فيها وبحسب حجم هذا الدخل، وذلك على الرغم من وجود قوات الجيش والأمن التي أرسلها النظام إلى تلك المحافظة على أسس طائفية.

---

(٤) سبق أن قام مركز دراسات الوحدة العربية، بعد احتلال العراق، وخلال عام ٢٠٠٤ بإعداد برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال يتضمن خطة عمل للعراق بعد التحرير، بما في ذلك: دستور جديد ـ قانون للانتخاب ـ قانون للأحزاب ـ التنمية وإعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ إعادة تشكيل الجيش العراقي ـ القضية الكردية ـ التعويضات. وتم ذلك من خلال لجان ألفها المركز لإعداد مشاريع لهذه الجوانب. ثم عقّد المركز ندوة خلال الفترة ٢٥ ـ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٥ في بيروت، شارك فيها مئة وثمانية من المثقفين والباحثين والسياسيين العراقيين من داخل العراق (ستة وستون مشاركاً) ومن العراقيين المغتربين (اثنان وأربعون مشاركاً) عُرضت فيها المسودات التي أعدتها اللجان حيث قدمت فيها عشر أوراق نوقشَت على مدى ثلاثة أيام في تسع جلسات عامة وضمن ست لجان متخصصة، ونُشِرت وقائع هذه الندوة في كتاب صدرت الطبعة الأولى منه عن مركز دراسات الوحدة العربية، في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بالعنوان المشار إليه سابقاً، كما صدرت طبعة ثانية منه في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وتضمن الكتاب أيضاً النص الكامل للمبادرة حول العراق التي أطلقها الدكتور خير الدين حسيب بالتشاور مع القوى السياسية المعارضة للاحتلال. إضافة إلى مشروع قانون جديد حول «تحريم الطائفية وتعزيز المواطنة في العراق». انظر: عبد الحسين شعبان، «صراع أم جدل الهويات في العراق؟،» المستقبل العربي، السنة ٣٢، العدد ٣٦٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، ص ١٥٦.

كما صدر أيضاً عن المركز ترجمة للكتاب باللغة الإنكليزية بعنوان *Planning Iraq's Future: A Detailed Project to Rebuild Post-Liberation Iraq*، والطبعتان العربية والإنكليزية متوافرتان على موقع المركز على الشبكة العنكبوتية <http://www.caus.org.lb> ويمكن الاطلاع عليهما أو تحميلها (downloading) مجاناً.

■ **مؤخراً اتهمت الخارجية الأمريكية نوري المالكي بتوسل الطائفية لتحقيق أهدافه السياسية. كيف تقرأون هذا الموقف بعدما حصل المالكي على دعم البيت الأبيض في محاربة الإرهاب؟**

□ إن اتهام الخارجية الأمريكية لنوري المالكي بتوسل الطائفية لتحقيق أهدافه السياسية، هو نصف الحقيقة، لأن الولايات المتحدة نفسها هي التي زرعت وأشعلت نار الطائفية في العراق، كما أشرت إلى ذلك سابقاً، وينطبق عليها وعلى النظام المثل الذي يقول: «غراب يُعَيِّر غراباً آخر بأن وجهه أسود!؟»

■ **الحضور الإيراني القوي في العراق والدعم المطلق لحكومة المالكي، إلى أين؟**

□ بغض النظر عن الموقف القومي العربي المبدئي من إيران، وهو أن يتعامل العراق والعرب جميعاً مع إيران على أنها عمق استراتيجي إسلامي للأمة العربية، وأن يُنظر إليها كصديق محتمل وليس كعدو محتمل، فإن الموقف الإيراني من احتلال العراق كان سيّئاً جداً ولا يمكن تبريره بأي معايير. فهناك تصريحات رسمية وموثقة من رئيس جمهورية ومساعد رئيس جمهورية إيرانيين، تُظهر أنه كان لإيران دور مساعد ومهم لأمريكا في احتلال العراق. إضافة إلى ذلك، زار وزير خارجية إيران آنذاك العراقَ أثناء الاحتلال واجتمع بمجلس الحكم الموقت الذي أقامه الاحتلال، وهو وزير الخارجية الإيراني الوحيد الذي دعا وفداً من مجلس الحكم الانتقالي هذا إلى زيارة طهران والاجتماع بكبار المسؤولين هناك.

أما اختيار المالكي رئيساً للوزراء فقد تم، باتفاق نادر، بين الولايات المتحدة وإيران، على الرغم من الجهود التي بذلتها السعودية، بأشكال مختلفة، وبعضها من خلال سورية، لاختيار أياد علّاوي رئيساً للوزراء الذي كان قد حصل على أغلبية في الانتخابات النيابية الأخيرة على الرغم من عدم الاختلاف بينهما في ولائهما لسياسة الولايات الأمريكية المتحدة في العراق.

أما بالنسبة إلى مستقبل الحضور الإيراني القوي في العراق، وتدخله الفاضح في الشؤون العراقية، وهو صحيح ومستنكر، فسوف يستمر إلى حين، وإلى أن تدخل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ويتم تأليف حكومة انتقالية وقوة سلام عربية، وبخاصة بعد تزايد الظاهرة الطائفية والإثنية، وفقدان الأمن كما أشير سابقاً. إن إقامة حكم وطني في العراق هو الذي يمكن أن يوقف ويمنع هذا الحضور الإيراني في العراق.

■ **هل ما زالت التسوية ممكنة بين السنّة والشيعة في العراق بعدما توسع «الجرح» ليشمل دول المنطقة بل العالم الإسلامي برمّته؟**

□ إن هذا «الجرح» الذي يشير إليه السؤال هو جرح مفتعل إلى حد كبير، وإن قيام حكم وطني في العراق، كما سبق أن أشرت، هو السبيل العملي للقضاء على هذا الصراع المفتعل. وللعلم لم يكن هذا الصراع موجوداً قبل احتلال العراق، وقد سُئِلَ المرجع الشيعي السيد علي السيستاني، بعد احتلال العراق، عما إذا كان «الرئيس» صدام حسين طائفياً؟ فأجاب أنه «لم يكن طائفياً بل

كان دكتاتوراً». وفي تاريخ العراق، منذ قيام الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢٠، كان هناك عدد من رؤساء الوزراء من السنة والشيعة والأكراد، كما كان رئيس الديوان الملكي، وهو الشخص الثاني في الموقع السياسي في العراق حينئذ، من الأكراد؛ كما كان أحد رؤساء الأركان في الجيش العراقي من الأكراد أيضاً. وثورة العشرين في العراق ضد الاحتلال، قامت بها قيادات عراقية شيعية وسنية. إضافة إلى ذلك، وحتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣، لم تقم في العراق أحزاب على أساس طائفي أو إثني. فحزب الاستقلال مثلاً، كان رئيسه المرحوم الشيخ محمد مهدي كبّة (شيعي)، كما كان نائبه المرحوم الأستاذ محمد صديق شنشل (سنّي)، وهكذا كانت بقية الأحزاب مختلطة، وفيها الشيعي والسني والكردي والتركماني والمسلم والمسيحي. وحتى حزبا نوري السعيد (سنّي) وصالح جبر (شيعي) كانا مختلطين. ولم يعرف العراق في تاريخه الحديث والمعاصر منذ عام ١٩٢٠ أحزاباً أو وزارات تقوم على أساس طائفي، على غرار النموذج اللبناني. لذلك فإن «الجرح» الذي تشير إليه هو جرح موقت وقابل للشفاء[٥].

■ **ماذا عن أداء نوري المالكي تجاه سورية والأزمة فيها، في ضوء الدعم العسكري والاستراتيجي الذي يقدمه إلى نظام بشار الأسد وارتدادات ذلك على العراق لاحقاً؟**

□ إن دعم العراق الحالي لسورية يقوم لأسباب متعلقة بالسياسة الإيرانية تجاه الملف السوري. وقد سبق للمالكي، قبل عام ٢٠١١، أن اشتكى إلى مجلس الأمن من التصرفات العدائية للنظام السوري تجاه العراق، وأعتقد أنه حينما يتحرر العراق من نظامه الحالي فهو سيؤدي دوراً قومياً في معالجة الأزمة السورية إذا كانت لا تزال مستمرة، على قاعدة التلازم بين رفض التدخل الأجنبي بكل أشكاله، والتجاوب مع المطالب المشروعة للشعب السوري، وستستأنف سورية دورها العربي.

■ **وموقف الحكومة العراقية من دول الخليج، ولا سيّما السعودية، وتجاه قضية فلسطين؟**

□ إن دول الخليج جميعاً، إضافة إلى مصر حسني مبارك والأردن، قامت بتشجيع وتسهيل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، بأشكال ودرجات متفاوتة، وهي تدفع ثمن ذلك الآن. وقد حصل ذلك على الرغم من أن اتفاقية الدفاع العربي المشترك تلزم جميع الدول العربية بأن تبادر لمساعدة أي قطر عربي يتعرض لاعتداء خارجي، بكل أنواع الدعم، بما في ذلك الدعم العسكري. أما بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، فموقف المالكي لا يختلف كثيراً عن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية. وقد تفننت حكومة المالكي وحكومات الاحتلال الأخرى قبله في اضطهاد اللاجئين الفلسطينيين في العراق، واضطر معظمهم إلى مغادرته، علماً أن موقف

(٥) إن غالبية الشيعة في العراق هم في الأصل قبائل عربية (مثل شمّر والجبور وطي) كانوا يقطنون شمال العراق، وهاجر بعضهم قبل حوالى مئتي سنة فقط إلى جنوب العراق وراء الكلأ لمواشيهم، وقامت المرجعيات الشيعية في الجنوب بمساعدتهم مالياً، وتشيّع شيوخهم ثم تشيّعت قبائلهم تبعاً لذلك. ولذلك فإن قسماً من نفس العشيرة في شمال العراق هم سنة وقسم منها في الجنوب هم شيعة وتشيعوا للأسباب المشار إليها، والجميع عرب رغم الاختلاف المذهبي.

العراق من الفلسطينيين، منذ عام ١٩٤٨ وحتى الاحتلال، كان موقفاً متميِّزاً عن مواقف جميع الدول العربية الأخرى من الفلسطينيين، وأن ذلك الموقف لم يكن مقتصراً على موقف النظام السابق للعراق قبل الاحتلال.

■ **مستقبل العراق، هل هو مهدد بالتقسيم بعد ارتفاع منسوب العصبيات الطائفية والعشائرية والقومية؟**

□ لو كان تقسيم العراق يساعد على استقراره، لربما حاولت بعض القوى الطائفية والإثنية ذلك، ولكنني أعتقد أن التقسيم سيؤدي إلى تقسيم المقسم، وينطبق ذلك على الشيعة والسنَّة والأكراد جميعاً. لذلك أرى أن هذا الاحتمال غير وارد في المستقبل القريب، ولا يصلح كحل لمشكلة العراق.

■ **إلى من وماذا يحتاج العراق للخروج من النفق، هل لا بد من صدام حسين آخر؟**

□ لا أعتقد أن مشكلة العراق يمكن أن يحلها شخص واحد، أياً كانت قدراته ومؤهلاته. والحل هو ما سبق أن اقترحتُه في إجابتي عن السؤال الأول.

الفصل الثالث والثلاثون

آفاق الخروج من النزاعات الداخلية في الأقطار العربية(*)

■ سأبدأ معك بالملف السوري. نحن الآن في العام ٢٠١٤، ولا يبدو أن هناك أفقاً لأي حل سياسي في سورية. هل ترى أن الملف السوري هو ملف كسر عظم: إما النظام وإما المعارضة؟

□ أنا أعتقد أن كسر العظم لم يعد ممكناً، بغض النظر عن النوايا؛ فما تبقى من المعارضة السورية هي معارضة مسلّحة منقسمة على نفسها، جزء مهم منها تمثله النصرة وداعش، وهما صُنّفا حركات إرهابية من جانب الولايات المتحدة ومؤخراً من جانب السعودية نفسها، وما تبقى من الجيش الحر يبدو أنه أصبح أكثر من جيش حر لائتلاف منقسم على نفسه... فضلاً عن ذلك، النظام على الأرض، أياً كان رأينا فيه، يزداد سيطرة وقوة. وعما إذا كان جنيف ـ ٣ سيُعقد، فبتقديري أنه سيُعقد إذا أمكن إيجاد صيغة لحفظ ماء الوجه للسعودية وقطر. كما أعتقد أن النظام يمكنه إنهاء هذا الموضوع في وقتٍ ما قبل نهاية هذا العام.

■ في رأيك، هل النظام قادر على ذلك؟

□ إذا تم الاتفاق على مسألة حفظ ماء الوجه يصبح حل مشكلة المعارضة المسلحة ممكناً بمدة قصيرة. لكن أنا أعتقد أنه سيبقى هناك موضوع النصرة وداعش، وهذا يعود إلى مدى إمكان التفاوض معهما. ويبدو أن ما قيل في البداية صحيح، أي أن بعض الدول العربية، والولايات المتحدة بوجه خاص، دفعت بهذه العناصر إلى سورية لزجها في المحرقة، وبالفعل تم القضاء

(*) أجرى هذه المقابلة المتلفزة الإعلامي الأستاذ محمّد قوّاص في برنامج «سجالات» على قناة anb، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٨. ونشرت تحت عنوان: «العرب... إلى أين؟ (مقابلة)،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٢٣ (أيار/مايو)، ص ٧ ـ ١٥.

على قسم كبير من هؤلاء رغم التمويل الذي يقدم إليهم. وهم قد يبقون لفترة ما في سورية ثم تتم تصفيتهم؛ إلا إذا هربوا خارج سورية. هذا الأمر يتوقف كذلك على وضع النظام في سورية وإلى أي حد سيزداد وضعه قوة، وهل سيقوم بالإصلاحات الضرورية (كتعديل الدستور الجديد الذي أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب وقانون الإعلام... وغيرها) بمبادرة منه لا بضغط من الخارج حتى يحول دون انطلاق أي انتفاضات ضده في المستقبل.

■ **هل هذا يعني، في رأيك، أن هناك موافقة دولية على الأقل لانتصار النظام السوري، بما فيها موافقة الغرب الولايات المتحدة؟**

□ ليس موافقة على انتصار النظام، لكن الغرب تقبّل واقع أن المعارضة المسلحة غير قادرة على إسقاط النظام.

■ **هم تقبلوا الأمر الواقع، أم أنهم ساهموا في هذا الأمر الواقع؟ لأن المعارضة تشكو قلة التسليح وقلة الدعم أيضاً.**

□ هم لم يقصّروا في دعم المعارضة المسلّحة، لكنهم فشلوا في ذلك؛ فالخلافات الموجودة داخل المعارضة، وبخاصة الائتلاف، الذي يمثل المجلس الوطني، والإخوان المسلمون جزءاً مهماً منه، وضعت هذه المعارضة في وضع صعب... إلخ.

■ **هل تعتبر أن حكم الإبراهيمي غير عادل؟**

□ العلاقات بين الأخضر الإبراهيمي وسورية ليست على ما يرام، وهو ألقى باللوم على النظام السوري في فشل جنيف ـ ٢. هو وسيط يُفترض به أن يكون محايداً، حتى لو كانت هذه قناعته الشخصية، ولكن حتى يكون قادراً على استكمال المهمة في رأيي كان يجب أن يكون حيادياً أكثر.

■ **هذا ليس أول صدام بين الأخضر الإبراهيمي والنظام السوري، إذ تكررت هذه الصدامات بين الطرفين.**

□ منذ أول لقاء بين الإبراهيمي والرئيس بشار الأسد، زُوِّد الإبراهيمي بمعلومات قبل اللقاء تشير إلى أن نظام الرئيس الأسد على وشك السقوط خلال أسابيع قليلة، لذلك سأل الإبراهيمي الرئيس الأسد إذا كان سيرشح نفسه للانتخابات القادمة، وكما يقال أنهى الرئيس الأسد المقابلة.

■ **هناك موضوع آخر له علاقة بسورية، هو موضوع علاقة أو تورط أو انخراط حزب الله في القتال في سورية، وعلاقة حزب الله بإيران. هل ترى أن حزب الله هو في الطريق الصحيح؟ أم أنه يجب أن ينهي هذا التدخّل وخصوصاً أن تداعياته على لبنان بدأ هو يدفع ثمنها أيضاً؟**

□ يجب أن نفهم موقف حزب الله حيال مشاركته في المعارك. أولاً السيد حسن نصر الله في كل المناسبات التي تكلم فيها على موضوع سورية، كان يشير إلى حاجة سورية إلى إصلاحات أساسية وجذرية، ولكن هو ضد التدخلات الخارجية في موضوع سورية، سواءٌ أكانت عربية أم دولية. ويجب أن نفهم موقف حزب الله من هذا الموضوع، فهو يعتقد ويقول، وإن كان لا يصرّح بذلك إعلامياً بوضوح، إنه في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ قاتل ضد إسرائيل بسلاح سوري، وأكثر الخسائر التي أوقعها بالجيش الإسرائيلي كانت من جرّاء الصواريخ المضادة للدروع التي زودته بها سورية؛ فسورية وضعت كل إمكانياتها تحت تصرف حزب الله في حرب ٢٠٠٦، وهو نظر وينظر إلى ما يحصل في سورية على أنه جزء من صراع أوسع يتعلق مباشرةً بالمقاومة ضد إسرائيل.

■ **كيف تفهم من يقول ـ وطبعاً هذا جائز ـ إن هذا الأمر يسبب مزيداً من التوتر المذهبي، إذ يذهب تنظيم شيعي لبناني مع تنظيم شيعي عراقي إلى سورية لنصرة نظام قد يعتبر علوياً... إلخ؟**

□ أنا أعتقد أن هذا حكم غير موضوعي وغير دقيق. حزب الله هو الذي درّب حماس وجهّزها، وقوات حماس ليست تنظيماً شيعياً، فهو مع المقاومة حيث كانت، وهو يعتبر ذلك مهمة أساسية. لذلك أعتقد ـ وأرجو أن لا أكون مخطئاً ـ أن منطلق حزب الله في دعم النظام السوري ليس منطلقاً مذهبياً.

■ **أنتقل بك إلى بلدك، إلى العراق. طبعاً لا أعرف إذا كان ما يحصل حالياً في العراق مرتبطاً بما يحصل في سورية؟ أم أن هناك للعراق خصوصية؟ فداعش موجود في البلدين، والعشائر موجودة في البلدين، وكذلك السنّة والشيعة. كيف تقيّم موقف العراق؟**

□ للأسف الشديد، الأمريكان عندما احتلوا العراق أسقطوا تعبير الشعب العراقي، وبدأوا بتكريس المحاصصة الطائفية والإثنية، متكلمين على سنّة وشيعة وعرب وأتراك. ومجلس الحكم الموقت الذي أقامه الاحتلال قام على هذا الأساس. بعد ذلك، حلّوا الجيش العراقي، وأسسوا ما يسمّى جيشاً هو عبارة عن مجموعة ميليشيات، قياداتها ذات طابع طائفي. وحكومات الاحتلال، وآخرها حكومة المالكي، فشلت في توفير الخدمات الأساسية والضرورية بالرغم من مضي ١١ سنة، وهناك فساد مستشرٍ: العراق والصومال يتنازعان على من يكون في أسفل قائمة الفساد في العالم... إلخ. والخلافات في البلاد تزداد تعقيداً، وهي لا تقتصر على الخلافات المذهبية أو الإثنية بين الشيعة والسنّة والعرب والأكراد، بل بدأت تظهر الخلافات داخل كل مذهب أو إثنية؛ فداخل الشيعة توجد خلافات عميقة، وداخل الأكراد توجد خلافات عميقة، وهم لم يستطيعوا تأليف حكومة حتى الآن؛ كذلك الأمر لدى السنّة؛ فهناك السنّة الداخلون في العملية السياسية، وهناك السنّة الذين لم يدخلوا هذه العملية. وفي الوقت الحاضر لا توجد أي جهة من الداخلين في العملية السياسية لديها أفق وطني وتغلّب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية أو المذهبية أو الإثنية. لذلك أنا يحزنني القول إن العراق متّجه إلى حرب طائفية.

■ مقابل هذا التقييم «الدراماتيكي» حول العراق، وكأنك تقدم حالة ميئوساً منها، أين الأفق في حال حصول حرب طائفية؟ مع من تكون؟

□ أنا مع حل وطني عراقي، وأعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يتولى المسؤولية لأنه هو الذي غطّى الاحتلال الأمريكي للعراق(*).

■ تدعو إلى وصاية مجلس الأمن على العراق؟

□ ليس وصاية، بل أدعو إلى تدخل مجلس الأمن لتأليف حكومة انتقالية مستقلة وقوة سلام مؤلفة من جيوش عربية لم تشارك في احتلال العراق ولم تشجّع هذا الاحتلال أو تسهّله.

■ هذا موقف مهم منك، وكأنك تقول إنك ما زلت تثق بالمجتمع الدولي؟

□ نعم في حالة العراق، إذ لا أعتقد أن هناك مفراً من ذلك، وسنجد في العام ٢٠١٥ ـ وربما قبل هذا ـ أن المجتمع الدولي مضطر إلى التدخل، لأن النظام الحالي غير قادر على حفظ الأمن، ليس في بغداد فقط وإنما في كل مناطق العراق.

■ لا أعلم إذا كان كلامك هذا يعبّر عن موقف شخصي أم أنه يعبر حالياً عن تيار عراقي يرى أن الوضع العراقي ميئوس منه، وبالتالي نحتاج إلى دور ـ لا وصاية ـ مجلس الأمن الدولي.

□ في حدود معلوماتي، وهي محدودة، أعتقد أن هناك رأياً عاماً عراقياً واسعاً يُجمع على أن الوضع الحالي ميئوس منه، وأن الخلافات تزداد. والتقسيم لا يحل المشكلة طبعاً، لأنه لن يكتفي بثلاثي سني ـ شيعي ـ كردي، بل سيترتب عليه تقسيم المقسم. فإلى أي مدى يكون كل هذا مقبولاً على نطاق واسع، في الحقيقة لا أدري.

■ هل هذه حاجة عراقية، أم أنه دولياً توجد حاجة إلى التدخّل في العراق؟

□ أنا أعتقد أن المجتمع الدولي سيصل إلى نتيجة مفادها أنه لا بد من تدخله لحل مشكلة العراق لأنه مسؤول عمّا حصل.

■ هل ترى أن الدول الإقليمية المحيطة بالعراق مسؤولة عمّا حصل هناك؟ أقصد إيران، تركيا، الخليج، الأردن، سورية. هل هذه الدول لها مصلحة في أي عودة دولية إلى العراق؟

□ أنا أعتقد أنه ما عدا إيران لا يوجد سبب لدى الدول المجاورة لأن تعارض الحل الدولي في العراق بالرغم من أنها تتدخل حالياً في موضوع العراق بأشكال مختلفة.

(*) المقصود هو تشريع مجلس الأمن احتلال العراق من جانب الولايات المتحدة بوصفها قوة احتلال.

■ عشت في العراق في حقبات مختلفة، فما هو العراق اليوم؟ أنت عرفت العراق العربي، وعرفت العراق الملكي، وعرفت العراق الجمهوري. أمام أي عراق نقف نحن اليوم؟ أو ماذا تريد لهذا العراق أن يكون؟

□ منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢٠ إلى الاحتلال عام ٢٠٠٣، هناك شيء اسمه وطن عراقي وشعب عراقي وهناك إدارة عراقية. لم يكن للمؤسسة الدينية أي تدخل في تشكيل الحكومات وغيرها... وخلافاً لما يُقال من بعض الفئات، لم يكن هناك تقسيم طائفي، كان هناك رؤساء وزراء، من الشيعة ومن السنة ومن الأكراد، فالشخص الثاني في العهد الملكي بعد الملك، أي رئيس الديوان الملكي، كان كردياً. وثورة العشرين في العراق اشترك فيها قيادات شيعية وسنية، وكل الأحزاب التي تشكّلت في العراق لم تتشكّل على أساس طائفي أو إثني، فحزب الاستقلال مثلاً كان رئيسه الشيخ مهدي كبّة وهو شيعي، ونائب الرئيس محمد صدّيق شنشل وهو سني من الموصل، وحتى أحزاب نوري السعيد وصالح جبر كانت مختلطة. أنا أعتقد أن الاحتلال لم يقضِ على النظام فقط لكنه قضى على الدولة العراقية من خلال قانون اجتثاث البعث وغيره، فعلى مدى ٣٠ أو ٣٥ سنة، كان يشغل المؤسسات مسؤولون كانوا يضطرون بسبب طبيعة النظام السابق أن يسجّلوا أنفسهم بعثيين. فهؤلاء استُثنوا وأُبعدوا من الإدارة وحل مكانهم أناس غير كفوئين ويتم تعيينهم على أساس الولاء فقط، وبالتالي انهارت الدولة نفسها، وانتشر الفساد... إلخ.

■ أنت تدافع تاريخياً عن فكرة العروبة. إلى أي مدى يمكن هذه الفكرة أن تنقذ العراق حالياً؟ وأي نوع من العروبة يمكن ألّا تسبب حساسية للأكراد ويمكن ألّا تسبب حساسية لمن يرى أنها تأتي بدكتاتوريين مارسوا ما مارسوه ضد الشيعة؟

□ أنا أعتقد أن الطرف الذي نادى وساهم في ترسيخ الديمقراطية خلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة هو التيار القومي العربي. وفي ما يتعلق بموضوع الشيعة والسنّة في العراق، هناك حقيقة لا يعلمها الكثيرون، هي أن الشيعة في العراق هم في أغلبيتهم عرب أساساً ومن قبائل عربية، وبعضها قبائل سنية من شمال العراق هاجر قسم منها إلى الجنوب سعياً وراء الكلأ ورعي المواشي، في الوقت الذي كانت لدى المرجعيات الدينية الشيعية إمكانيات مالية ساعدت شيخ القبيلة، فتشيّع هذا الشيخ، وبالنتيجة كل أبناء القبيلة الذين انتقلوا معه تشيّعوا. وأستطيع القول بكل موضوعية إن العرب السنّة في العراق لا يستطيعون أن يزايدوا على العرب الشيعة في العراق في العروبة والقومية وغيرها. وما جاء به الاحتلال ظاهرة موقتة، فالعراق سبق أن مرّ بظروف كهذه أيام التتار والمغول، أنا أعتقد أن هذه الحالة لن تستقيم.

■ في الملفات الساخنة أيضاً يوجد ملف أساسي يرى البعض أنه ملف أول، هو الملف المصري. هناك من يرى أن صحة مصر هي من صحة المنطقة العربية، وأن عودة مصر لتأدية دور

أساسي قد تنعش كل هذه المنطقة. أولاً، هل أنت قلق من هذا الصراع بين النظام السياسي الحالي وبين الإخوان؟

□ نعم أنا قلق، لكنني لست يائساً، فلدي قليل من التفاؤل. بالنسبة إلى مصر، فقد ترك غياب دور مصر العربي بعد كامب دايفيد آثاراً سلبية جداً في البلاد العربية، ولم يستطع أي نظام عربي أو مجموعة أنظمة عربية أن يحل محل مصر في دورها العربي. لذلك نشاهد ما حصل ويحصل في الوطن العربي. على سبيل المثال في سنة ١٩٦١، من المعلوم أن عبد الكريم قاسم طالب بالكويت، حينها كان عبد الناصر موجوداً وكانت مصر حاضرة عربياً، فأرسلت قوة عربية لحل المشكلة، في حين حصل تدخل أجنبي في العام ١٩٩٠ لحل المشكلة بين العراق والكويت... إلخ. إذاً، استعادة دور مصر العربي هي أمر مهم، ليس للمصريين فقط وإنما للعرب أيضاً. للأسف الشديد، الإخوان ـ ويبدو لي أن ذلك حصل بتشجيع من تركيا ومن الولايات المتحدة ـ وجدوا أن هناك فرصة للسيطرة في المنطقة، في مصر وفي تونس وغيرهما، ويقال إن أحد أسباب ما حصل في سورية هو التمهيد لعودة الإخوان المسلمين إليها. ثم من المعروف في تجارب العالم الثالث أن المهمات المنتظر إنجازها في المراحل الانتقالية لا يستطيع أن يقوم بها تيار لوحده، بل يحتاج ذلك إلى كتلة تاريخية أو جبهة... إلخ. وهو ما لم يحصل في مصر، نظراً إلى أن الإخوان، بسبب التأثيرات التي أشرت إليها، غيروا موقفهم وانفردوا في السلطة. أنا بعد الانتفاضة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كنت في القاهرة، وقد عقدت لقاءً مع الإخوان المسلمين، وبخاصة الأخ عصام العريان، فأخبرني أنهم مستعدون للقبول بحصة ٣٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب، وأنهم لن يكون لديهم مرشّح للرئاسة؛ وطلب أن أنقل هذا الموقف إلى القوى الأخرى في مصر. كان هناك أزمة ثقة بين الإخوان وتلك القوى. وفي أول حزيران/يونيو الماضي (٢٠١٣) كنت في القاهرة، وكان الأخ الشيخ راشد الغنوشي موجوداً هناك أيضاً؛ وبطلب من جبهة الإنقاذ الممثلة بالأخ حمدين صباحي قمنا بوساطة، حيث طرح الأخ صباحي ثلاثة مطالب، وهي تتمثّل بالتالي: (١) طلب تأليف حكومة مستقلة يُتّفق على رئيسها وعلى سبع وزارات سيادية، أما الوزارات الأخرى فيرشح الرئيس محمد مرسي لها من يريد؛ و(٢) إقالة المدعي العام الذي عينه الرئيس مرسي، وتخويل مجلس القضاء الأعلى ترشيح مدع عام؛ و(٣) الاتفاق على قانون للانتخابات. كانت هذه المطالب في نظرنا، أنا والشيخ الغنوشي، مقبولة؛ فالتقيت لهذا الغرض بالمرشد العام للإخوان، فخرجت بانطباع أن حواري معه كان حوار طرشان، كما كانت نتيجة مقابلات الشيخ راشد الغنوشي هي نفس استنتاجي.

■ **تقول إنك ما زلت قلقاً على الموضوع المصري، بالرغم من أن الإعلام ينقل ارتياح الشعب المصري وسيطرة المؤسسة العسكرية واحتمال ترشّح السيسي، أين القلق؟**

□ إحدى المشكلات التي تواجهها مصر الآن هي أن النظام السابق قضى على النخب المصرية، لذلك نرى المرشحين إلى الرئاسة في مصر أقلَّ حجماً من قامة مصر، وهذا محزن.

إن مصر التي نعرفها لا يُعقل أن لا يكون فيها إلّا مرشحان اثنان في الوقت الحاضر. هناك حالة هستيرية في مصر اليوم، من حيث العداء للإخوان، ليس على مستوى النخب فقط بل على مستوى الشارع أيضاً، وفي رأيي أن ما يحصل من إقصاء الإخوان واعتبارهم تنظيماً إرهابياً غير مبرر، لأنه إذا أُبعِد هذا التيار، وهو تيار واسع في مصر وليس صغيراً، فهذا يدفعه دفعاً إلى العنف، بينما إذا ظل منخرطاً في العملية الديمقراطية يضطر إلى التخفيف من هذه الظاهرة. ثم هناك حالة الإعجاب بالمشير السيسي وتشبيهه بعبد الناصر لسبب غير مفهوم. سُئل الأستاذ محمد حسنين هيكل في مقابلة له مؤخراً في صحيفة الأهرام عن هذا الموضوع، وكان رده صريحاً، قال إنه لا يوجد مجال للمقارنة بين الاثنين، السيسي قد يكون ضابطاً متميزاً، لكن لا علاقة له بالسياسة، وعبد الناصر لم يكن ضابطاً متميزاً لكن كان لديه مشروع سياسي(*). وفي رأيه، لا أحد سوى السيسي سيكون رئيساً، وأعتقد أن هذا ما سيحصل، سواءٌ في حال وجود مرشح آخر أو لا، فأعتقد أنه بحكم الأمر الواقع، وهذا هو الجو الموجود حالياً، سيكون السيسي الرئيس.

■ تكلمت على هستيريا، لكن المهم هو أن هذه الهستيريا تصيب الناس لا النخب فقط، وهذا بالتالي سيؤمن للمشير السيسي، إذا أصبح رئيساً، قاعدة شعبية واستقراراً نسبياً حتى إشعار آخر.

□ المخاوف من أن يكون السيسي رئيس جمهورية لا تأتي من كونه عسكرياً؛ هناك عسكريون آخرون في العالم تحولوا إلى رؤساء، ديغول وأيزنهاور كانا عسكريين وأصبحا رئيسين. الخوف هو أن ينتخب السيسي بالتزكية من دون أي معارضة. وهنا تكمن فائدة ترشيح الأخ حمدين صباحي أياً كان عدد الأصوات التي سينالها. وهناك رأي آخر في المقابل، يعبر عن الخوف. وأنا أتكلم منطلقاً من تجربة شخصية عايشتها في الستينيات مع الرئيس المرحوم عبد السلام عارف الذي اختلف مع عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ حول قضية الوحدة وكان هو مستعجلاً لإجراء وحدة فورية مع مصر، بعدها أصبح عارف رئيساً حقيقياً للجمهورية بعد انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، حيث كنت أشغل وظيفة محافظ البنك المركزي حينها وكان لدي لقاء أسبوعي معه يُعقد كل يوم أربعاء، وكنت كل أربعاء أراه متغيراً عن الأربعاء الذي سبقه.

■ السلطة التي تغيره؟

□ نعم. وفي العام ١٩٦٤ سافر إلى القاهرة وفد عراقي ضم الرئيس عبد السلام عارف ورئيس الوزراء طاهر يحيى وبعض الوزراء الناصريين، وأنا كنت معهم في الطائرة العسكرية نفسها ولكنني لم أكن عضواً في الوفد، وذلك لإجراء مفاوضات مع عبد الناصر حول الوحدة. أنا قابلت الرئيس عبد الناصر قبل أن يجتمعوا، ليلة الاجتماع، وكان المرحوم أمين الهويدي موجوداً، وحاولت إقناعه بموضوع الوحدة لكونها فرصة لا تتكرر، وكان يحاول إيجاد الأعذار. ولكثرة

(*) نشرت المقابلة أيضاً بعنوان: «محمد حسنين هيكل يجيب عن أسئلة اللحظة،» أجرى الحوار محمد عبد الهادي علام، المستقبل العربي، السنة ٣٦، العدد ٤٢١ (آذار/مارس ٢٠١٤)، ص ١٤ ـ ٣٥.

إلحاحي عليه، قال لي: «خيري، إن عبد السلام عارف لا يريد وحدة، فلنتجنّب المشاكل ولنجد صيغة أخرى». وبالفعل، في اليوم التالي ذهبوا وعقدوا اجتماعاً واتفقوا على صيغة مجلس رئاسة وأعضاء متفرّغين... إلخ. الرئيس المرحوم عبد السلام عارف كان ينزل بجناح في الفندق نفسه الذي كنت نازلاً فيه، وفي ذلك اليوم وعند عودته من الاجتماع ورغم أنه كان لديه قرحة في المعدة فقد أكل دجاجة كاملة من شدة فرحه. فهناك خوف مشروع من السيسي أو غير السيسي عندما يكونون في السلطة.

لكن هناك أمور قد تطمئن، فأولاً الشعب المصري كسر حاجز الخوف ولن يسمح للسيسي ولا لغيره أن يأخذ مواقف ضد أهداف الشعب بوجه عام؛ ثانياً إن أحد الأشخاص المحيطين بالسيسي هو الأستاذ محمد حسنين هيكل، وتقديري أنه لديه تأثير واسع في توجيه السيسي، وهو أحد الضمانات. لكن في المقابل هناك تجربة هيكل مع السادات، ففي بداية حكم السادات كان هيكل ينصحه ويوجّهه، ولكن بعد ثلاث سنوات كتب عنه خريف الغضب.

■ **نريد أن نسألك حول التطور ـ له علاقة بمصر ـ الذي حصل في الخليج، وخصوصاً في المملكة العربية السعودية. أولاً الموقف ضد الإرهاب أو ضد الذين يقاتلون في الخارج. ثانياً، تجريم أو وضع مجموعة من التنظيمات على لائحة الإرهاب وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين. وثالثاً، موضوع سحب السفراء من قطر وهو تقريباً سابقة في مجلس التعاون الخليجي.**

□ من الصعب فهم هذه التصرفات وتصوّرها أن تكون ناتجة من سياسة عقلانية ومُفكَّر فيها؛ فالسعودية ساعدت بعض هذه الجهات، ومنهم الإخوان المسلمون في مرحلة خلافهم مع عبد الناصر حيث آوتهم السعودية وساعدتهم، وحتى بعد بداية ما يسمى الربيع العربي كان هناك مفاوضات بينها وبين الإخوان المسلمين ولم تنجح، وبعد ذلك هم ساهموا في تمويل المعارضة بعدة أوجه، بما فيها الجهات التي وضعوها على القائمة السوداء الآن، ساعدوا في التمويل بأوجه متعددة. وعلى غير عادة السعودية، التي كانت تلجأ إلى الدبلوماسية الهادئة، فهي لجأت الآن إلى وسائل غير معتادة. أضف إلى ذلك خلافاتها مع الولايات المتحدة تجاه الموقف من إيران، ففي مراحل سابقة بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، كان هناك علاقات بين إيران والسعودية. وهناك زيارة سيقوم بها أوباما للسعودية في هذا الشهر، وفي البداية لم يكن مقرراً أن يزور السعودية، ثم أُعلن أنه سيزور بعض الدول في المنطقة، وأشارت بعض الصحف السعودية أنه سيزور السعودية، فردّت السفارة الأمريكية في الرياض وأصدرت بياناً تشير إلى أن زيارة السعودية بحسب معلوماتها غير مدرجة على جدول أعمال الرئيس الأمريكي، فأدّى هذا إلى حصول اتصالات تمخضت عن إصدار السعودية، بطلب أمريكي، المرسوم الخاص بموضوع الإرهاب واتخاذها إجراءات تلت ذلك على هذا الصعيد.

■ ولكن هل وضع الإخوان في هذه اللائحة أيضاً هو رسالة سعودية إلى واشنطن؟

□ موقف الولايات المتحدة من الإخوان هو غير موقف السعودية. يقال إن الولايات المتحدة لم تقطع الأمل نهائياً من الإخوان، والشخص الذي كان مسؤولاً عن الجانب العملي في سورية وفي الأردن تم إبعاده إلى الولايات المتحدة بحجج مختلفة... إلخ. وهناك مخاض في الخليج، وفي تقديري أنه بعد تصفية الأوضاع في تونس ومصر وسورية، سنة ٢٠١٥ ـ وقد أكون مخطئاً ـ ستكون سنة العراق والخليج.

■ أعلم أنك زرت تونس مؤخراً. وقيل إن سيطرة الإخوان على الحكم بدأت في تونس ثم تراجعوا عن الحكم، وهناك صيغة توافقية للحكم في تونس حالياً، ماذا شهدت في تونس؟

□ تونس تبشّر بخير وأمل. أولاً، علاقة النهضة بالإخوان كانت علاقة ملتبسة إلى أن تم اعتبارهم والاعتراف بهم بوصفهم جزءاً من الإخوان المسلمين. لكن وضع تونس يختلف عن أوضاع الكثير من الأقطار العربية، ذلك بأن هناك طبقة وسطى كبيرة تمثّل أكثر من ٥٠ بالمئة من الشعب التونسي، ثم إن تونس بلد منسجم اجتماعياً، فهم جميعهم مسلمون ومالكيون مع وجود بعض الأقليات الصغيرة، فضلاً عن أن الإخوان المسلمين، أي حزب النهضة، في تونس يترأسهم شخص اسمه راشد الغنوشي، وهو من نوعية غير متوافرة في قيادات الإخوان المسلمين في مصر ولا في غيرها.

■ بأي معنى؟

□ هذا يعود إلى تجربة المنفى، فقد عاش الغنوشي فترة في بريطانيا، وأثناء وجوده في بريطانيا تأثر بكل ذلك الجو الليبرالي وتلك الديمقراطية. وفي مرحلة مبكرة قرر حزب النهضة التخلي عن العنف، أي أن لا يلجأ للعنف في النضال السياسي. والشيخ الغنوشي متقدّم في آرائه واجتهاداته، فمنذ عام ١٩٨٩ شارك في ندوة **الحوار القومي ـ الديني** التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة، وكان متقدماً على الآخرين في مفهومه للمواطنة التي هي الأساس، ونظام الحكم الذي يختاره الشعب. وفي موضوع تطبيق الشريعة، تكلم الغنوشي على المبادئ وليس على النصوص. وقد نشرنا نحن له في مركز دراسات الوحدة العربية كتاباً عن **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** كان فيه متقدماً على الإسلاميين عموماً. في البداية حاول الغنوشي أن لا ينفرد في السلطة. لم يكن لديه أغلبية، لكن كان بإمكانه أن يمارس دوراً أكبر في السلطة، وعندما واجهت الحكومة معارضة اتخذ قراراً بالتخلي عن الحكومة وتأليف حكومة مستقلة محايدة، بالرغم من أن حزب النهضة ككل لم يكن موافقاً، ولكن بعد ذلك وافقوا وأيدوا الخطوة. أما تصوّرات حزب النهضة للمستقبل فهي مريحة بحدود ما فهمت منه، إذ إنهم لا ينوون الاستحواذ على السلطة، أنا فهمت منه أن الرئاسات الثلاث، الجمهورية ومجلس النواب والحكومة، لا ينوون أن يترشحوا إلا لرئاسة واحدة منها. وهذا أيضاً يقع في إطار التسهيلات التي قدّمها الغنوشي للتوصل إلى اتفاق حول الدستور

الذي جرى إقراره. وهذه تجربة يمكن أن تكون سابقة ونموذجاً لمصر وغير مصر في ما يتعلق بهذا الجانب.

■ هل ترى أن هذا التطور لدى تونس عند حزب النهضة والتطور عند الغنوشي هو نتيجة ما حصل في مصر؟

□ أنا أعتقد أنه حاول اعتماد هذه الخيارات في مرحلة مبكرة، فهو زار مصر ونصحهم بعدم الانفراد في السلطة، وأعتقد أن آراءه بعدم الانفراد بالسلطة ومحاولته إقناع حزب النهضة بذلك جاءت نتيجة أخطاء الإخوان في مصر أيضاً. لكن يبقى تأثير تجربة تونس مهماً، ولكنه محدود، وليس بحجم تأثير تجربة مصر.

■ أريد أن أشكرك جزيل الشكر دكتور خير الدين حسيب، رئيس مركز دراسات الوحدة العربية والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي، على هذا الحوار.

الفصل الرابع والثلاثون

قراءة في الملفات العربية الساخنة(*)

الحوار

■ الاستديو: نرحّب بسعادة د. خير الدين حسيب رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، أهلاً وسهلاً... أنت ضيف عزيز على الماغازين السياسي اليوم، وقبل أن أدخل معكم في موضوعنا الصعب الذي سوف أتابعه معكم اليوم، أودّ أن أذكّر بوثيقة الأزهر، حول مستقبل مصر، وأن أنبّه إلى أن هذه الوثيقة صدرت عن مرجعية تمثيلية للإسلام السنّي المعتدل في العالم. من بنود هذه الوثيقة، أولاً، دعم تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية التي تعتمد على الدستور الذي يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ثانياً، اعتماد النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر المباشر الذي هو الصيغة العصرية لتحقيق مبادئ الشورى الإسلامية، بما يضمن من تعددية، ومن تداول سلمي للسلطة. ثالثاً، الالتزام بمنظومة الحريات الأساسية في الفكر والرأي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمرأة والطفل، وتأكيد مبدأ التعددية واحترام الأديان السماوية، واعتبار المواطنة مناط المسؤولية في المجتمع. رابعاً، الاحترام التام لآداب الاختلاف، وأخلاقيات الحوار، وضرورة اجتناب التكفير والتخوين واستغلال الدين واستخدامه لبعث الفرقة، والتنابذ والعداء بين المواطنين، مع اعتبار الحثّ على الفتنة الطائفية والدعوات العنصرية جريمة بحق الوطن، ووجوب اعتماد الحوار المتكافئ، والاحترام المتبادل، والتعويل عليهما للتعامل فيما بين فئات الشعب المختلفة من دون أي تفرقة بالحقوق والواجبات بين جميع المواطنين. خامساً، تأكيد الالتزام بالمواثيق والقرارات الدولية، والتمسك بالمنجزات الحضارية في العلاقات الإنسانية المتوافقة مع التقاليد السمحة للثقافة الإسلامية العربية.

(*) مقابلة أجريت مع د. خير الدين حسيب، لإذاعة «الشرق» أجراها يقظان التقي، ضمن برنامج «الماغازين السياسي اليوم»، بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٥. ونشرت تحت عنوان: «العرب... إلى أين؟ مقابلة مع خير الدين حسيب،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٢٧ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، ص ٧ ـ ٢٧.

هذه أبرز بنود وثيقة الأزهر حول مستقبل مصر، وحول مستقبل الإسلام السنّي المعتدل في المنطقة، ونتمنى أن تأخذ هذه الوثيقة حقّها من الإعلام اليوم، المأخوذ بإمارة الدولة الإسلامية أو داعش.

د. خير الدين، نُحب أن نناقش هذه الوثيقة، وهي وثيقة مهمة، وإن شاء الله سنخصص لها محاور أخرى. طبعاً نحن نستضيفكم في وضع بالغ الحساسية، ولدى حضرتكم قيمة بحثية معروفة لكونكم رئيس اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية، وأنتم قيمة معرفية سياسية وإدارية واقتصادية، وبالطبع لكم دور مهم في لحظات مفصلية في تاريخ العراق، وفي تاريخ المنطقة على الصعيد الاقتصادي والإداري. فالذي لا يعرف هذا أصبح الآن على بيّنة بكم. طبعاً، هناك الكثيرون الذين يعرفون دوركم في تأسيس وإدامة مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، وخلق واستدامة مؤسسة تقف بلا ادعاء بين المؤسسات العربية الرئيسية والأولى تاريخياً بصورة محسومة. الأهم أنكم حاولتم أن تكون مؤسستكم مستقلةً تماماً، وبالتالي عملتم من أجل ما تعتبرونه خيراً للعرب. نستطلع معكم ونستشرف المرحلة المقبلة خاصة أنه بالأمس فقط، خيراً فَعَلَ رئيس الوزراء المالكي حين تنحّى، فما هو تقييمكم لخطوة المالكي هذه.

◻ د. حسيب: أعتقد أن ما حدث في العراق لم يكن مقصوداً فيه العراق بعينه وفقط، بل هو جزء من جبل جليد لا بد أن يعالج ما حدث والذي يبدو أنه جزء من صفقة دولية كبيرة، قد لا تشمل العراق فحسب، لكن قد تشمل سورية وإيران والسعودية ولبنان[1]. ولعلنا أثناء الحوار سوف نتطرق إلى أشياء أخرى تتعلق بهذا الأمر. على أية حال، بالعودة إلى المالكي، يمكن القول إنه لا الولايات المتحدة الأمريكية ولا حتى إيران يمكن أن يلومانه على ما فعل من تمسك بالسلطة. والسبب في ذلك، أن إيران والولايات المتحدة هما من أتى بالمالكي إلى السلطة بعد انتخابات العام ٢٠١٠. في حين كانت السعودية عام ٢٠١٠ تدعم سورية، معنوياً وغير معنوي، لوصول الدكتور إياد علاوي إلى السلطة، إلا أنها لم تستطع، حيث اتفقت إيران والولايات المتحدة الأمريكية على نوري المالكي، فتولّى رئاسة الوزراء[2]. لذلك يجب أن تكون سياسة نوري المالكي معروفة. أولاً هو رئيس حزب اسمه «حزب الدعوة»، وهو حزب طائفي بكل المقاييس، لكون كل من فيه «شيعة»، وليس فيه أي منتمٍ غير شيعي، لذلك فالطائفية جزء من سياسة حزبه. ثانياً، هو متحصّل

---

(١) فاتني أن أذكر في المقابلة «وأوكرانيا»، التي أعلن مساء يوم الخميس ٢٠ آب/أغسطس عن اجتماع قمة خلال الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس، يحضره الرئيس بوتين، والرئيس الأوكراني، ورؤساء دول حلف الأطلسي، والذي أعتقد أنه تمهيد لحل القضية الأوكرانية وكجزء من الصفقة الكبرى.

(٢) سبق أن تولّى رئاسة الوزارة بعد انتخابات عام ٢٠٠٦، ولكنه في انتخابات عام ٢٠٠٥ كان هناك صراع بين السعودية وسورية من جهة، وبين أمريكا وإيران، ولكلٍّ له أسبابه لاختيار المالكي بدلاً من إياد علاوي، رغم أن كتلة إياد علاوي حصلت في انتخابات عام ٢٠٠٦ على أكثر الأصوات (٩١ صوتاً) بين الكتل الأخرى، وكانت هناك محاولة للالتفاف من خلال تشكيل كتلة «شيعية» تضم دولة «القانون» و«المجلس الأعلى» ومقتدى الصدر و«الفضيلة» و«المؤتمر الوطني».

على شهادة ماجستير باللغة العربية من جامعة كردية في أربيل[٣]، لكن ليس لديه أي خبرة في إدارة الدولة والمؤسسات، ولا يتمتع بمؤهل يمكّنه من أن يدير المنصب الذي استلمه بصورة غير الصورة التي عهدناها. فلماذا يُلام على هذه السياسة، ونحن نعرف أنها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاحتلال. فالولايات المتحدة الأمريكية حينما احتلت العراق، من دون موافقة مجلس الأمن[٤]، أسقطت تعبير «الشعب العراقي»، وبدأت تتكلم عن «شيعة» و«سنّة» و«أكراد» و«تركمان». وحين عيّنت مجلس الحكم المؤقت، شكّلته على أساس طائفي تضمّن تقسيماً (محاصصة): هذا للشيعة، وهذا للسنّة، وذاك للأكراد، وهكذا. فالمالكي ضحية تغيير الأهداف بالمنطقة، وضحية ما تتفق عليه القوى الكبرى. لعلنا للتأكيد نظر إلى الإخراج الذي تمّ لبروز داعش، حيث إنها عملية تمّت من خلال تضخيم دور داعش والتركيز على ممارستها اللاإنسانية من أجل إرهاب الشعب العراقي، ونتج منها تعذّر مجلس النواب في تشكيل حكومة ضمن المدة الدستورية لخلافاتهم، ولكن الإرهاب بداعش جعل كل الأحزاب الشيعية، بما بينها من خلاف، وكل الأكراد بما بينهم من خلاف، والعشائر بكل أطيافها المذهبية، والسنّة طبعاً، ما عدا داعش، رغم ما بينهم من خلافات، كما جعل أمريكا، والسعودية، وإيران، يتفقون جميعاً على تغيير المالكي، والمجيء برئيس وزراء جديد هو حيدر العبادي، وكان بعثياً أثناء دراسته في بغداد، وأنه كان متقدماً وحصل على البعثة الدراسية في بريطانيا[٥].

■ **الاستديو: هذا السؤال يقودنا إلى شخصية البديل، فهلّا حددتم لنا مواصفات شخصية البديل للمالكي حيدر العبادي؟**

□ د. حسيب: حيدر العبادي بالمعايير النسبية هو شخص يختلف عن المالكي، إذ إن الأخير لم يعش في الغرب، أما العبادي فهو شخص درس في إنكلترا، وأخذ شهادة دكتوراه من جامعة مانشستر، اختصاص هندسة كهربائية. وعليه فأي فرد يعيش في بريطانيا خمس سنين أو عشر سنين أو أكثر تكون رؤيته للحياة وخبرته وآفاقه تختلف[٦]. وهو عاش أكثر من هذه المدة في بريطانيا، فهو بعد ما انتهى من دراسة الدكتوراه لم يعد إلى العراق، واستقال من حزب البعث، وانتمى إلى

(٣) أود أن أعبّر عن اعتذاري عمّا جاء في المقابلة حول «أنه كان صاحب حانوت في منطقة السيدة زينب»، فقد تبين لي بعد المقابلة عدم صحة ذلك، لأن هذه المعلومة اطلعت عليها من عراقيين كانوا في سورية خلال نفس الفترة، لذلك تم حذف ذلك من الفقرة المشار إليها أعلاه، مع تشديد اعتذاري عن هذا الخطأ غير المقصود.

(٤) بدون «قرار» من مجلس الأمن.

(٥) تشير المعلومات الموثوقة التي توفّرت بعد المقابلة، إلى أن السيد الشمخاني (الذي شغل منصب وزير الدفاع الإيراني سابقاً والآن هو عضو تشخيص مصلحة النظام) قاد العملية بدلاً من قاسم سليماني، وهو الذي أبلغ كل الأطراف المعنية قرار أمريكا وإيران والسعودية بتكليف حيدر العبادي بتشكيل الوزارة، وأن نائب الرئيس الأمريكي السيد بايدن أبلغ نفس الأشخاص، وفي نفس اليوم بما أدلاه الشمخاني.

(٦) كان حيدر العبادي بعثياً حصل على بعثة دراسية للدكتوراه في بريطانيا والتحق بجامعة مانشستر وحصل على الدكتوراه فيها، ولكن في عام ١٩٨٣ وأثناء الحرب العراقية الإيرانية تمّ سجن والده وتمّ اغتيال اثنين من إخوته، ولذلك ترك حزب، البعث والتحق بحزب الدعوة. وهو ما يمكن فهمه، من دون تبريره إنسانياً. وقد شهد حزب الدعوة انقساماتٍ إلى =

حزب الدعوة في بريطانيا، وكان عضواً في المكتب السياسي لحزب الدعوة[٧]؛ كان هو أحد مسؤولي حزب الدعوة في بريطانيا، وجاء إلى العراق مع الاحتلال الأمريكي خلال عام ٢٠٠٣، وشغل منصب وزير الاتصالات في حكومة مجلس الحكم في عهد بريمر[٨]. مع كل هذا يبدو أن شخصيته ضعيفة إلى حدٍ ما، وأعتقد أنها مرحلة انتقالية فحسب.

■ الاستديو: سوف نتابع هذا الموضوع بتفاصيله، طبعاً، مواصفات الشخص أمر أساسي، وأنتم قد أشرتم إلى موضوع مسؤولية من أتى به لهذا المنصب. على أية حال، الرئيس الأمريكي في حديثه لتوماس فريدمان[٩] ـ هناك إشارة تبدو مهمة في الموضوع ـ أجاب حين سأله فريدمان: أما كانت الأمور لتبدو بحال أفضل لو أننا سلّحنا الثوار السوريين العلمانيين في بداية الأحداث، أو أبقينا القوات الأمريكية في العراق؟ أجاب الرئيس الأمريكي أوباما بقوله: لو أن الأكثرية في سورية شيعية، لما كانت هناك فرصة لتقاسم السلطة بين السنّة والأكراد، ولما كانت هناك حاجة إلى الاحتفاظ بوجود القوات الأمريكية في العراق، ـ ولو انتهزت الأكثرية الشيعية الفرصة لمد اليد للسنّة والأكراد بطريقة كانت أكثر فاعلية، وربما كان أوباما يتحدث عن فترة ٢٠٠٨، وما بعدها وهي الفترة التي تمّت فيها هيكلة الصحوات السنية والإقلاع عن سياسة اجتثاث البعث وإدخال ٢٠ بالمئة من الصحوات في الجيش العراقي ـ؛ فلو انتهزت الأكثرية الشيعية الفرصة لمد اليد للسنّة والأكراد بطريقة أكثر فاعلية، أو لم تقر تشريعات على غرار اجتثاث البعث لما كانت هناك حاجة إلى قوات خارجية. أضاف، ونظراً إلى عدم استعداد الشيعة للقيام بذلك كانت قواتنا ستصبح عاجلاً أم آجلاً في مرمى النيران.

في لقائنا د. حسيب في المرة الأولى، كانت معكم دراسة فيها إحصائيات حول المشهد العراقي، وكانت مليئة بالأرقام المخيفة جداً، التي تتعلق بعدد القتلى في كل يوم في العراق[١٠]، وعن عدد المساجين بدون محاكمة وبدون تهمة، وعن عدد النساء في السجون. طيب دكتور الإجماع السياسي شيء جيد بما فيه الإجماع الشيعي العراقي، وبما في ذلك ما حصل داخل حزب الدعوة، حيث حظي موضوع تنحّي المالكي على الإجماع. هذا الإجماع أنتج خلع المالكي وتنحّيه لحيدر العبادي، إلا أن خطابه كان كملحمة جلجامش، وشبّه نفسه بعلي بن أبي طالب. لعلّنا

= حركتين: الأولى تعترف بولاية الفقيه وكان يقودها الشيخ مهدي آصفي، والثانية لا تؤمن بها، وانقسم على أساسها حزب الدعوة إلى قسمين، انضم حيدر العبادي إلى الثانية التي كان يقودها إبراهيم الجعفري.

(٧) تبيّن فيما بعد من المعلومات التي توفّرت بعد هذه المقابلة أنه عندما كان يدرس في الجامعة التكنولوجية في بغداد كان بعثياً وعضواً في حزب البعث، وكان متفوقاً في دراسته فمنح على أثر ذلك بعثةً دراسية.

(٨) أود أن أصحح ما ورد في هذه الجملة، والصحيح أنها كانت حكومة إياد علاوي.

(٩) انظر نص المقابلة بالإنكليزية: «President Obama Talks to Thomas L. Friedman about Iraq, Putin and Israel,» *New York Times*, 8/8/2014.

وقامت جريدة النهار بترجمتها ونشرها بالعربية، بعنوان: «الرئيس أوباما يتحدث إلى توماس فريدمان عن العراق وسوريا وليبيا وإسرائيل،» ترجمة نسرين ناضر، النهار، ٢٠١٤/٨/١٤.

(١٠) انظر: Richard Dannatt, *Leading from the Front: An Autobiography* (London: Corgi Books, 2011).

نحاول أن نفهم صيغة المرحلة التي شهدت فساداً هائلاً جداً، وأقصد هنا فترة تولي المالكي[11]، فيا تُرى هل لهذه المدة أن تمر من دون محاسبة[12]؟

□ د. حسيب: أنا لا أعرف ماهيّة الصفقة التي تمّت خلال الأربع والعشرين ساعة التي مرّت قبل إعلان المالكي تنحّيه[13]. أمريكا والسعودية والخليج عموماً وإيران هم الذين احتلوا العراق[14]، وهم الذين أتوا بالمالكي، لأن السعودية وسورية كانتا تريدان إياد علاوي، وإيران وأمريكا كانتا تريدان نوري المالكي لأسبابهم الخاصة. فهم الذين جعلوه يتنحّى، وهم الذين جاؤوا بالبديل أيضاً، وهم الذين سوف يشكّلون الوزارة أيضاً. أنا أعتقد ما تقول الأغنية العربية «اللي (الذي) شبكنا يخلصنا» ينطبق على هذه الحالة. وعليه، وبرأيي هذه هي البداية فقط، فقد كان هناك خوف ينتاب الجميع على العراق، إذ كان متوقعاً أنه سيتردّى وضعه أكثر، وهذا ليس بمستبعد حتى الآن. والخوف الذي كان ينتابنا ليس هو تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم: شيعة وسنّة وأكراد، لأن الذي كان سيترتب على ذلك الاختلاف، وبسبب عدم التوافق بين الأطراف السياسية والدول المعنية بالقضية العراقية، هو تفتيت العراق. والسبب في ذلك هو أنّ الشيعة مختلفون فيما بينهم، حيث «الأحزاب» الشيعية: الدعوة والمجلس الأعلى والتيار الصدري مختلفون فيما بينهم. والأكراد مختلفون فيما بينهم: حزب الاتحاد لجلال طالباني، والحزب الديمقراطي البرزاني[15]، حيث إنهما حتى الآن ما زالا مختلفين، حول توحيد وزارة البيشمركة المنقسمة، إذ لكلٍّ منهما وزارته، وكذلك الأمر بالنسبة إلى وزارة المالية أيضاً. إضافةً إلى ذلك، فمنذ ستة أشهر انتهت الانتخابات المحلية في إقليم كردستان، إلا أنه لم

---

(١١) انطلقت جيوش وطائرات الاحتلال من قواعد أمريكية جوية وبحرية في الخليج، وجاءت جيوش الاحتلال إلى العراق من خلال بلدان الخليج؛ إضافة إلى تسهيلات من الأردن ومصر مبارك.

(١٢) «تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية،» المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٩٠ ـ ٩٦.

(١٣) وردتني بعد المقابلة معلومات على درجة عالية من الثقة لا أستطيع البوح بها، أن ما تم خلال تلك الفترة هو مجيء الجنرال السابق شمخاني إلى بغداد، واتصاله بجميع ذوي العلاقة بتحديد اسم رئيس الحكومة القادمة، وأخبرهم أن موضوع العراق غير منفصل عن صفقة أكبر إقليمية ودولية، وأن هناك تعاوناً بين أمريكا وإيران والسعودية في إعداد هذه الحلول الإقليمية والدولية، بما فيها العراق، وإيران وأمريكا، بما في ذلك موضوع السلاح النووي في إيران الذي تدور مفاوضات حوله بين إيران و٥+١، والعلاقات الإيرانية ـ السعودية، وموضوع سورية، وليبيا، وأوكرانيا حيث سيعقد قمة خلال الأسبوع الأخير من شهر آب/أغسطس ٢٠١٤ يشارك فيها الرئيس الروسي والرئيس الأوكراني وممثلون عن الحلف الأطلسي، وهو مؤشر إلى جزء من هذه الصفقة التي بدأت معالمها وأجزاؤها تظهر تدريجياً وتباعاً.

(١٤) شجّعوا وسهّلوا احتلال العراق، بدلاً من أن تلتزم أنظمة الخليج ومصر والأردن باتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقّعة من كل الأطراف العربية، حيث تنص المادة (٣) من الاتفاقية، على: «تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداهما كلّما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف».

كما تنص المادة (٢) من الاتفاقية: «تعتبر الدول أي اعتداء على أية دولة أو أكثر منها أو قواتها اعتداء عليها جميعاً، وتلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك القوة المسلحة لردع العدوان ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

(١٥) ذلك حزب التغيير (كوران) الذي انشقّ عن حزب الاتحاد.

تشكّل حتى الآن الوزارة بعد بسبب هذه الاختلافات[١٦]. ولعل هذا الانقسام نفسه، بصورة مشابهة أو مختلفة، ينطبق على السنّة المشاركين في العملية السياسية التي رعاها الاحتلال وكذلك الأطراف السنية الأخرى خارج العملية السياسية وغيرهم. فالسنّة أو تعبير السنّة يعني أنّ قسماً منهم التحق بالعملية السياسية، حيث إن قسماً آخر منهم كانوا موجودين فعلاً مع «المعارضة» التي دخلت العراق مع الاحتلال، وآخرين منهم كانوا داخل العراق التحقوا بالعملية السياسية بعد الاحتلال. فالمطروح ليس تقسيم العراق فحسب، بل سيؤدي التقسيم إلى تفتيت العراق.

لنرَ الآن، هل يمكن للحكومة الجديدة أن تلغي بعض التشريعات التي ينتقدها أوباما، التي صدرت في عهد الحاكم الأمريكي بول بريمر، ومنها اجتثاث البعث، وحلّ الجيش العراقي؟ بول بريمر يعترف في مذكراته بأن قرار حلّ الجيش العراقي اتخذه الأمريكيون، ورحّبت به إيران والأكراد وأطراف عراقية أخرى، ذكرها تحديداً في كتابه[١٧]، وحتى دول الخليج العربي رحّبوا بحلّ الجيش العراقي وما نتج من الضحايا التي عرفناها، كُلّنا منذُ الاحتلال وحتى الآن. فالرئيس أوباما إذا أراد أن ينتقد هذه السياسة التي طبّقها سياسيو العملية السياسية بعد الاحتلال، فعليه أن ينتقد الإدارة الأمريكية السابقة، مرحلة جورج بوش، الذي أقدم على احتلال العراق وما ترتّب عليه[١٨]. فالقرارات الرئيسية التي أساءت إلى الدولة العراقية هم الذين سنّوها وطبّقوها[١٩]. فهذا الذي يسمّى الآن بالجيش العراقي هو عبارة عن ميليشيات ليس لها أي ولاء للوطن، بل ولاؤه لأطراف مختلفة؛ أي يعتمد ولاؤه على انتمائه الطائفي والإثني. وفي السنة الماضية (٢٠١٣) كانت ميزانية تشغيل الجيش العراقي من دون عائدات الأسلحة التي اشتراها حسبما ذكره قبل يومين د. مصطفى العاني في مقابلة مع محطة «العربية»، كانت كلفة التشغيل فقط ١٧ مليارا، لماذا؟ بكل بساطة لكونه، ليس جيشاً حقيقياً، بل جيش ولاءات متعددة. فمثلاً الحزب الشيوعي على سبيل المثال، لديه الآلاف من المنتمين إلى الجيش العراقي، وهم فقط مسجلون ويستلمون رواتب من دون الالتحاق بالجيش أو تنفيذ مهمات، وهكذا في بعض الأحزاب الأخرى. وهنا أُريد أن أقول إن قانون اجتثاث البعث الذي ينتقده الرئيس الأمريكي أوباما، الذي أقرّه وطبّقه هو بول بريمر، علاوة على تسليم

---

(١٦) ويذكر بوب وودورد في كتابه، وهو الذي نشر تدخّل الرئيس نيكسون في الانتخابات، وأدى التحقيق معه إلى إدانته واستقالته من منصبه. انظر: Bob Woodward, *Plan of Attack* (London; New York: Simon and Schuster, 2004).

(١٧) انظر: L. Paul Bremer III, *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope* (London; New York: Simon and Schuster, 2004), pp. 54-59.

وقد تمت ترجمة الكتاب إلى العربية. انظر: بول بريمر ومالكولم ماك كونل، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦).

(١٨) مع إشارة إلى دور المحافظين الجدد وخطفهم موضوع احتلال العراق من وزارة الخارجية التي كانت قد شكّلت ١٢ لجنة لإعداد مقترحات العراق بعد الاحتلال، قام البنتاغون بقيادة المحافظين الجدد بخطف الموضوع من وزارة الخارجية وأهملت كل ما أعدّته اللجان التي شكّلتها وزارة الخارجية الأمريكية التي لم تكن تريد حلّ الجيش العراقي.

(١٩) وقد أدت ليس إلى تغيير النظام السياسي الذي كان قائماً في العراق قبل الاحتلال، بل إنها قضت وحلّت الدولة العراقية نفسها، وهو الذي يدفع العراق ثمنه الآن. انظر: Robert Fisk, *The Great War for Civilisation: The Conquest of the Middle East* (London: Fourth Estate, 2005).

مهمات تنفيذه إلى د. أحمد الجلبي ليكون منفذاً للقانون ومتجاوزاً له ضمن ما يضمن استمرار الاحتلال وتغيير تركيبة الدولة.

■ **الاستديو: طبعاً الأرقام تتحدث بهدر مذهل يصل إلى حوالى ٧٠٠ مليار، ويمكن أن تكون الأرقام لديكم أكثر وضوحاً.**

□ د. حسيب: عند احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، ومن أول أيام دخولهم الأراضي العراقية كان لديها مراقبة مالية؛ فهناك مفتش عام يراقب مصروفاتهم في العراق. وعلى المفتش العام أن يقدم تقريراً كل ثلاثة أشهرٍ للكونغرس، وتكلم المفتش العام في تقاريره عن الفساد. علاوة على ذلك كان السفير الأمريكي في العراق يبعث من حينٍ إلى آخر بتقرير سرّي إلى وزارة الخارجية حول فساد الحكومة العراقية[٢٠]. فالمالكي بالخلفية التي أشرت إليها، وهو الذي يملك السلطة والمال، فماذا تتوقع أن يعمل. كما أنه في أحد تقارير المفتش العام خلال السنة الأولى من الاحتلال، أشار إلى حادثة، وهي أن الجنود والضباط الأمريكان الذين كانوا يقيمون في القصر الجمهوري العراقي السابق، كانوا وقت الفراغ يلعبون كرة قدم، وكرتهم كانت تتكوّن من عدة شدات من الدولارات المخزنة في الحمامات والغرف بالقصر الجمهوري المحتل[٢١]. فهل يوجد استهتارٌ أكثر من هذا الاستهتار الذي يبدو كأنه حالة جنونية.

■ **الاستديو: لنتلمس مدى حدود حيدر العبادي في المرحلة المقبلة. فلو رجعنا إلى رسالة الرئيس الأمريكي الموجّهة إلى جميع الفصائل في العراق، التي يقول فيها: سنكون شركاءكم، لكننا لن نقوم بالأمور بالنيابة عنكم، ولن نرسل جنوداً أمريكيين من جديد لإبقاء الأمور تحت السيطرة. عليكم أن تثبتوا لنا أنكم مستعدون وجاهزون لمحاولة الحفاظ على قيام حكومة عراقية موحّدة ترتكز على التسوية، وأنكم مستعدون لمواصلة العمل على بناء قوة أمنية غير مذهبية، تعمل كما يجب، وتخضع للمساءلة أمام حكومة مدنية. لدينا مصلحة استراتيجية في التصدّي لتنظيم داعش، ولن نسمح لهم بإنشاء خلافة، لا في سورية، ولا في العراق، لكن لا يمكننا القيام بذلك إلا إذا كنا نعلم أن لدينا شركاء على الأرض قادرين على ملء الفراغ كي نتمكن من التواصل مع القبائل**

---

(٢٠) حصلت مجلة المستقبل العربي على أحد هذه التقارير السرية وقامت بترجمته إلى العربية، وكان عنوانه: «تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية،» المستقبل العربي، السنة ٣٠، العدد ٣٤٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، ص ٩٠ ـ ٩٦.

(٢١) أشارت صحيفة الغارديان البريطانية إلى ذلك فعلاً، عن أحد تقارير المفتش العام هذا، والتي تفرض دورياً على الكونغرس. انظر: «Iraq was Awash in Cash: We Played Football with Bricks of 100S Bills,» *Guardian*, 20/3/2006.

والنص بالإنكليزية: «...Piles and piles of money,» says Frank Willis, a former senior official with the governing Coalition Provisional Authority». We played football with some of the bricks of S100 bills before delivery.

وترجمته بالعربية: «... أكوام وأكوام من المال»، كما يقول فرانك ويليس، وهو مسؤول كبير سابق مع سلطة التحالف المؤقتة التي تحكم «لعبنا كرة القدم مع بعض الطوب من فئة ١٠٠ دولار قبل التسليم».

السنّية ومع الحكام والقادة المحليين، الذين يجب أن يشعروا أنهم يناضلون من أجل قضية معيّنة، وإلا قد نتمكّن من إبعاد الداعش لبعض الوقت، لكن ما إن ترحل طائراتنا حتى يعودوا من جديد. هذا كلام الرئيس أوباما، ولا نعرف كم يعكس طبيعة التسوية في المرحلة المقبلة.

□ د. حسيب: هذه المقابلة منشورة قبل عدة أيام مع توماس فريدمان، وهي على قدر من الأهمية حقيقة، لأنه تكلم بقدر غير قليل من الصراحة، وإن كان الكثير من الانتقادات التي وجهها للقوى في العراق في موضوع الجيش واجتثاث البعث، كانت الإدارة الأمريكية أثناء الاحتلال، هي التي أقدمت على تنفيذها وإقرار قوانينها. أنا أعتقد أن هذه المرحلة مرحلة انتقالية، يجب أن تتطور إلى وضع أفضل، ويصار إلى عملية سياسية جديدة يشارك فيها جميع العراقيين، الذين هم مشتركون في العملية السياسية الآن، والذين هم خارج العملية السياسية، ويتم فيها تجميد الدستور الحالي، لكون هذا الدستور فضيحة من المقدمة إلى آخر سطر فيه، وتشكّل حكومة انتقالية مستقلة لمدة سنتين تعمل على انتخابات جديدة، وإعداد دستور جديد وإلى آخره. أتمنى أن يحدث هذا، ولكن لا أعرف احتمالات تبنّيه ونجاحه. وإذا لم يحدث هذا فالولايات المتحدة الأمريكية، بوضعها الحالي، ليس لها نيةٌ في التدخل القسري على الأرض. أما بالنسبة إلى إيران وعلاقتها بما حصل في العراق فإن الوضع الحالي بمثابة جزء من صفقة، لأن إيران لم تكن لتوافق على الضغط على المالكي لكي يتخلّى بدون مقابل. فهي عملية ليست بالبسيطة، ولكن لها علاقة بالمفاوضات الإيرانية ـ الأمريكية حول السلاح النووي الإيراني، يعني أن إيران تمنح شيئاً هنا، وتأخذ شيئاً آخراً هناك. أقول إذا لم يتم السيناريو الأول سيبقى العراق رهن التطورات الحالية التي ستؤدي إلى تفتيته.

■ **الاستديو: ولكن هذا له علاقة بخطر داعش، فقد تابعت مقابلة على محطة «العربية» لغسان عطية، كما أظن، أشار فيها إلى أن داعش تدق أبواب إيران أيضاً.**

□ د. حسيب: الوضع الحالي شبيه بوضع أمريكا في أفغانستان أثناء الاحتلال الروسي لها. الأمريكان هم الذين درّبوا وموّلوا القاعدة، ومن بعد انسحاب الروس من أفغانستان انتقلت القاعدة إلى أفغانستان من خلال طالبان[٢٢]. أنا أعتقد أن لداعش أكثر من جهة ساعدتها وموّلتها، وكان لداعش لقاء ذلك أن تخدم تلك الجهات لأغراض مؤقتة. فداعش وحتى القوة المتعاونة معها في احتلال الموصل وما تلاها، وأنا سمعت ذلك من بعضهم، كانت هي أساساً لإرهاب العراقيين وإرهاب الحكومة الحالية. وحسب ما قيل لي، لم تكن هناك نية لاحتلال بغداد، أو إسقاطها عسكرياً، وإن الهدف كان إسقاطها سياسياً، وهذا ما حصل. داعش الآن، حسبما أعتقد، حالة مؤقّتة تمّ تضخيمها لأغراض مختلفة، وتقديري أننا سنشهد قريباً انحدار داعش، وانتهاء هذه الظاهرة بنفس السرعة التي ظهرت فيها؛ ففي مقابلة توماس فريدمان، أشار الرئيس الأمريكي أوباما بأنه سيحارب

(٢٢) شنّت أمريكا حرباً على أفغانستان بسبب وجود القاعدة فيها والمتهمة بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وما جرى منها في الولايات المتحدة.

داعش في سورية والعراق[٢٣]. كما ذكر بول بريمر في مقابلة قبل أيام مع فضائية «العربية»، وأشار إلى أن أمريكا ستحاول إقصاء داعش والقضاء عليها في العراق وسورية، وكررها مرتين، والسؤال المطروح هنا وفق تصريحي أوباما وبريمر حول القضاء على داعش في سورية والعراق: ما هي النتائج التي ستترتب على هذه السياسة في سورية، بعد القضاء على داعش؟

■ الاستديو: إذاً نحن أمام مرحلة انتقالية الآن، ولننتظر ماذا سيجري في المنطقة، كما أن هناك موجة تفاؤلية، حسبما يبدو، خصوصاً بعد تصريح أوباما في مواصلة الضربات الجوية لمواقع داعش في جبل سنجار. علاوة على ذلك، صرّح مصدر كردي لصحيفة «الحياة» خلال هذه الفترة، أن حكومة إقليم كردستان، وكبادرة حُسن نية تجاه العبادي، أعادت إدارة حقلين في كركوك إلى وزارة النفط الاتحادية العراقية، وأكدت شركة نفط الشمال التابعة لوزارة النفط المركزية تسلّمهما. وأن الحراك السياسي الذي قاده التحالف الشيعي لترشيح حيدر العبادي لتشكيل الحكومة دفع حكومة كردستان إلى فتح صفحة جديدة مع بغداد. لعلّنا نحاول تلمّس ردود الفعل الإيجابية من هذا الموقف.

د. خير الدين لنتحدث الآن عن ماهية صيغة العملية السياسية، فقد أشرتم إلى التوجه نحو المرحلة الانتقالية، فهل من الممكن أن نذهب إلى عملية إعادة إحياء العملية السياسية، التي تمّت صياغتها في منتصف العام ٢٠٠٨، التي أشار إليها الرئيس الأمريكي في حديثه والذي اقترح فيه، العودة عن إجراءات اجتثاث البعث، والمشاركة السنّية في الحكومة، وإعطاء دور أكبر للأقليات في الحكومة، وتشكيل حكومة مدنية، وإعادة ترتيب الجيش على قاعدة غير مذهبية. هذه صيغة. وهناك صيغة أخرى، كون الصيغة السابقة قد تم انتهاكها، فهناك كلام عن تجربة تحتّم تطوير هذه العملية، ولكن تطوير هذه العملية قد يكون بتجميد الدستور المعمول به حالياً، مثلاً أم لا؟

□ د. حسيب: كلام الرئيس أوباما يجب أن يوجّه إلى الإدارة السابقة، لأن الأمريكان كانوا يديرون العراق فعلياً لغاية نهاية العام ٢٠١١، وبالتالي فهم المسؤولون عمّا جرى في العراق، لأنهم هم الذين كانوا يحكمون العراق. أما بخصوص ماذا سيحدث، فسأحاول أن أكون أقلّ تشاؤماً. أعتقد أن هذه العملية الحالية هي انتقالية، وأرجو أن أكون مخطئاً إذا قلت إنها لن تنجح، ولكن في حال عدم نجاحها سنكون أمام وضع لا تتمكن الولايات المتحدة الأمريكة فيه من التدخل في العراق. فعلى سبيل المثال: لماذا هذه الضربات الجوية، في أربيل، وليست في مكان آخر، ممّا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يعنيها باقي العراق، بل يعنيها تحديداً هذه المنطقة. وإيران سوف تكون أيضاً في وضع تحتاج فيه للتمهيد إلى حوار سعودي ـ إيراني. وهذا الإطار يمكن أن نستشرفه من برقيات التهنئة التي بعثها العاهل السعودي إلى الرؤساء العراقيين الجدد، رئيس مجلس النواب، ورئيس الجمهورية، ومرشح رئاسة الوزراء. فمَنْ يمكن أن يضبط الساحة الداخلية

(٢٣) «الرئيس أوباما يتحدث إلى توماس فريدمان عن العراق وسوريا وليبيا وإسرائيل،» النهار، ٢٠١٤/٨/١٤.

بدون وجود أمن. وأعتقد أن الأمور قد تتطور، وسيكون هناك اقتتال ليس بالصورة التي نعرفها في الحروب الأهلية، كالقتال بين شيعة وسنّة، وشيعة وأكراد، ولكن اقتال ربما سيكون شيعياً ـ شيعياً، وسنياً ـ سنياً، وكردياً ـ كردياً. وبخاصة إذا كانت إيران وأمريكا ينويان عدم التدخل فيها لأسبابهما التي ذكرناها سلفاً.

ولعلّي أقول، في معرض حديثي عن الحرب الأهلية، إنني استفدت كثيراً، على الرغم من معاناتي خلال وجودي في بيروت أثناء «الحرب الأهلية اللبنانية»، في تقييم ما يحدث في العراق. **فأنا أعتقد أن هناك حاجة إلى حكومة انتقالية من تكنوقراط ومستقلين في العراق تتولّى وتخوّل صلاحيات تشريعية وتنفيذية لمدة سنتين، وإعادة تشكيل الجيش العراقي، لأن الجيش الحالي ليس بجيش، وتجميد الدستور. وأن تعدّ الحكومة الانتقالية لانتخابات جديدة حسب قانون انتخابات جديد، وتتولّى إعداد دستور من خلال هذا المجلس المنتخب، وأن يعرض الدستور بعد ذلك على استفتاء**[٢٤].

وفي حال صار الأمر لحكومة انتقالية، ولم تتدخل إيران وأمريكا لحماية الأمن، فمن هي القوة التي يمكنها خلال هذه المرحلة الانتقالية أن تحمي الدولة خلال فترتها الانتقالية. أنا أعتقد أن تجربة التدخل الخارجي الأجنبي فشلت، ونشاهد ما حصل ويحصل الآن في ليبيا. لذا، باعتقادي، هناك حاجة ماسة إلى إنشاء «قوة عربية» أو «جيش عربي» حسب اتفاقية الدفاع العربي المشترك، التي تنص على إنشاء هذا الجيش، ولكن لا بد من حل الخلافات العربية قبل إنشائه. فالحاجة إلى القوة العربية ليس فقط لحالة العراق، فهذه القوة العربية سنحتاجها في الحفاظ مستقبلاً على أمن الخليج العربي، حيث لا يمكن للخليج العربي وحده حماية أمنه، فهو بالتأكيد غير قادر على ذلك بسبب صغر حجم سكانه واعتبارات أخرى. ولا بد من أن يكون هناك أمن عربي وليس أمناً خليجياً. كما أنه لا بد من أن يكون هناك أمن عربي ـ إيراني، وستحتاج الأمة العربية إلى قوة لطمأنة الخليجيين بوجود قوة عربية محل القوة الأمريكية وغير الأمريكية في المنطقة. ولا بد من أن يتم هذا بقرار من مجلس الأمن، إذا كان ذلك مطلوباً حسب القانون الدولي لتخويل الجامعة العربية القيام بهذه المهمة، ولكن يجب أن تكون غير الجامعة العربية الحالية. يعني تشكيل قوة سلام عربية **خلال الفترة الانتقالية، ويتم خلالها إعادة تشكيل الجيش العراقي.**

■ **الاستديو: يعني هذا السيناريو الثاني. نريد أن نطرح الموضوع بشكل أكبر د. خير الدين، فبغضّ النظر عن جماعة الإمارة الإسلامية، كمصطلح الدولة الإسلامية، وتطورها ونموّها، ومن**

(٢٤) انظر النص الكامل للمبادرة حول العراق التي أطلقها د. خير الدين حسيب بالتشاور مع القوى السياسية الناشطة المعارضة للاحتلال، في: برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال: الدستور ـ قانون الانتخاب ـ قانون الأحزاب ـ إعادة البناء ـ النفط ـ الإعلام ـ الجيش ـ القضية الكردية ـ التعويضات: أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل العراق»، ط ٢، مزيدة (بيروت: المركز، ٢٠٠٧)، ص ٢٨١ ـ ٢٨٥.

يدعمها مخابراتياً، ولكن نحن نغفل أهمية العمل المحلي الذي أدى إلى التحول في السياسة العراقية مثل استفزاز المحافظات السنّية، فنحن نغفل هذا الحراك في مكان ما، فما هو تقييمكم؟

□ د. حسيب: كثيرون هم الذين يتكلمون حول أوضاع العراق بدون أن يطّلعوا على تاريخ العراق منذ العام ١٩٢٠ لحد الآن. العراق في ثورة العشرين (١٩٢٠) ضد الاحتلال البريطاني، كانت القيادات الرئيسية لهذه الثورة شيعية وسنية. ومن عام ١٩٢٠ إلى الاحتلال الأمريكي للعراق لم تكن هناك محاصصة طائفية في الحكومات العراقية السابقة، فقد كان عندنا رؤساء وزراء شيعة وسنّة وأكراد. والشخص الثاني في الدولة كان رئيس الديوان الملكي وكان كردياً. وخلال هذه الفترة في العراق وحتى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، لم يكن للمؤسسة الدينية، سواء كانت شيعية أم سنية، أي رأي، أو أي تأثير في تشكيل الحكومات العراقية. والأحزاب كانت تشكّل على أساس المواطنة العراقية، وليس على أساس الطائفية. فحزب الاستقلال مثلاً، كان رئيسه الشيخ محمد مهدي كبّه وهو شيعي، ونائب الرئيس في حزب الاستقلال كان محمد صديق شنشل، وهو سنّي من الموصل، وحتى أحزاب نوري السعيد وصالح جبر (كان نوري السعيد سنّياً، وصالح جبر شيعياً) كانت مختلطة. ما أريد أن أقوله، هو أن الأحزاب في تلك المرحلة كانت مختلطة، ومبنية على المواطنة، فتصوّر الأمر أين كنا، وأين أصبحنا!

ما حصل منذ الاحتلال ولحد الآن، المسؤول الأساسي عنه هي القوى التي احتلت العراق، وبخاصة أمريكا. فما ورد في قانون إدارة الدولة الانتقالي (الذي وضعه بريمر) والذي يبيّن كيفية التصويت على هذا الدستور، هو أنه في الاستفتاء على الدستور، إذا كان هناك ثلاث محافظات، فيها أغلبية الثلثين قد رفضت مشروع الدستور، فيسقط المشروع حتى إذا وافقت عليه كل المحافظات الأخرى[٢٥]. لماذا، لأن الأكراد لديهم ثلاث محافظات: هي دهوك وأربيل والسليمانية، فأعطوهم فيتو على الدستور في العراق. فموضوع الطائفية في العراق هو أمرٌ لم يكن موجوداً من قبل بهذا الشكل. وحتى السيد السيستاني عندما سألوه بعد الاحتلال، هل كان صدام حسين طائفياً؟ أجاب: لا لم يكن طائفياً، ولكنه كان دكتاتوراً[٢٦]. كما أن أغلبية الأعضاء في حزب البعث هم من الشيعة. والأمريكان عندما احتلوا العراق ونشروا صور خمسة وخمسين مسؤولاً، مطلوبين بحكم مسؤولياتهم المؤسساتية أو الحزبية في النظام السابق (البعث)، كان أكثرهم شيعة. كما أن رؤساء الوزارات في زمن صدام حسين كان فيهم شيعة، وفيهم سنّة، وكان أغلبهم من الشيعة. فالذي يحصل الآن في العراق هو أمر جديد، مثل الطائفية والمحاصصة، وحتى الأكراد تم إعطاؤهم صيغةً في الدستور الجديد لا يستوي أمرها، لا في العراق ولا في أي دولة اتحادية. خذ أي دولة اتحادية في العالم، مثلاً الولايات المتحدة أو الهند، فهل سمعت أو قرأت عن حاكم ولاية في الولايات

---

(٢٥) عدد المحافظات في العراق كان (١٨) محافظة حينئذ.

(٢٦) «المقاومة العراقية: من هي؟ وما هي أسبابها؟،» في: خير الدين حسيب، العراق: من الاحتلال إلى التحرير، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥١، طبعة موسّعة من «مستقبل العراق» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٦٤.

المتحدة الأمريكية يقوم بزيارة رسمية لرئيس فرنسا ورئيس وزراء بريطانيا، بالتأكيد لا. ولكن هذا هو الذي يقوم به مسعود البرزاني رئيس إقليم كردستان ويتصرف كدولة مستقلة. ومؤخراً وعند حدوث الأزمة مع داعش، أعرب عن نواياه في إجراء استفتاء لغرض الاستقلال عن العراق. فهذه التركيبة غير عملية، ولا يمكن أن تدوم.

■ **الاستديو: الاستنتاج هو أن القصة بالأساس هي سياسية بامتياز في العراق، وليست قصة أمنية أو مخابراتية ولا حتى داعشية، بل هي قصة أعمق بكثير من ذلك.**

في موضوع الأقليات، هل النسيج الاجتماعي أصعب مما يمكن إعادته وترتيبه؟ وبموضوع الأقليات المسيحية وغيرها ـ على أية حال حضرتكم ابن الموصل ـ هل ترى أنه إذا استقرت الأوضاع سوف يعود مسيحيو الموصل وسهل نينوى.

□ د. حسيب: المسيحيون في العراق ليسوا طارئين، فهم لهم جذورهم في التاريخ والمنطقة، وفي الموصل بالذات ليس هناك مناطق معيّنة مسيحية ومسلمة بشكل كامل، بل هم متداخلون اجتماعياً مع بعضهم البعض. ولعلّي أروي مثالاً واقعياً، فحين كنت أدرس في جامعة بغداد، ولكوننا طلاباً من خارج بغداد، كنّا نستأجر بيتاً، وكل فرد يأخذ غرفة. كنا خمسة (أنا واثنين من الموصل)، وكان يعيش معنا مسيحيان هما جوزيف ونوئيل رَمّو، وهما من أعز أصدقائي، وقد عشنا سوية خلال فترة الدراسة في الجامعة، ولحد الآن عندما نلتقي نشعر بودٍ ومحبةٍ كبيرين، ونتذكر أيامنا التي قضيناها معاً، وغير هذا لا وجود له في العراق. في العراق في الثلاثينيات كانت قوة الوزارة تقاس برئيسها ووزير ماليتها. وفي الثلاثينيات من القرن الماضي كان وزير المالية مسيحياً، مرة، ومرةً يهودياً، فأين نحن الآن، وأين كنّا.

■ **الاستديو: ولكن هل عندكم تفاؤل، إن شاء الله بنجاح المرحلة الانتقالية، وعودة المسيحيين، أم تتوقع أنهم قد غادروا نهائياً؟**

□ د. حسيب: أود أن أشير هنا إلى تجربتي في لبنان أثناء «الحرب الأهلية وتأثيرها» في توقّعاتي، أعني أنني عشت فترة «الحرب الأهلية» في لبنان ورأيت التقسيمات «الشرقية» و«الغربية» وإلى آخره من التقسيمات، والذبح على الهوية، وتعرّضت إلى ما تعرّض له أي لبناني آخر، طبعاً لم أكن أنا مستهدفاً شخصياً، ولكن تعرّضت مثلما تعرّض له اللبنانيون من خطف وقصف وغيره. على أية حال، ما إن انتهت الحرب اللبنانية حتى رجع اللبنانيون للتعايش مع بعضهم البعض، وانتهت التقسيمات الشرقية والغربية. فالانقسامات هي على مستوى النخبة السياسية موجودة ولمصالح خاصة. فنحن بعدما هُجّرنا ست مرات، وسكنتُ أخيراً في المنارة، واشتريت شقة وأحببت تعميرها، فقد كان كل الطاقم الذي جاء لتعميرها من زحلة[٢٧]، فلم يكن هناك أي أحد يمكنه أن يتصور أنه

(٢٧) غالبية سكانها من المسيحيين.

من الممكن لهذه الجماعة أن تأتي من زحلة، وتعمل بعد ذلك في منطقة المنارة[٢٨] ببيروت بأمان. فأنا أعتقد أن أحد أهم النِعم على الإنسان هو «النسيان»، ولو كان الإنسان لا ينسى لأصبحت الحياة جحيماً. فالنسيان والزمن لهما الدور الكبير في إصلاح الأمور، رغم أن ذلك يترك آثاراً نفسية.

■ الاستديو: هل ما فعله الأمريكان في العراق هو عملٌ بريء ناتج من جهل، أم من حسن نوايا في عمل نظام ديمقراطي يكون نموذجياً، أم كانوا على معرفة بأن هذا الأمر سيؤدي إلى ما نحن عليه الآن؟ وفي الحالتين هناك مصيبة كبرى. وكما نعلم أن مشروع جورج بوش كان واضحاً وهو تفتيت العراق. ولعلنا كثيراً ما نسمع هذه الأيام عن تغيير خطوط سايكس ـ بيكو، ولكن الذي يحدث الآن أخطر من تغيير خطوط سايكس ـ بيكو، لكون تقسيم الدول بداخلها، مع الاحتفاظ بالحدود المعترف بها دولياً مسألة خطرة. فعلى سبيل المثال، مسارعة البرزاني إلى ضرورة الإعلان على استفتاء لتقرير حق المصير، سرعان ما وجِّهت إليه إشارة خارجية لإيقاف هذا فتنصّل من الاستفتاء، وهو يعني تقسيم ما هو قائم ضمن الحدود المعترف بها دولياً. إضافة إلى ذلك، إن الدعوات الأوروبية قد خفتت أيضاً، وكانت هناك أخطاء كبيرة، وتلاشت أيضاً بسرعة، مثلاً الدعوة الفرنسية لمسيحيي العراق في الموصل، والملفت قبل الدعوة الفرنسية لاستيعاب مسيحيي العراق خطاب لساركوزي قال فيه إن مسيحيي المشرق البالغ عددهم ثلاثة ملايين، هم في حينه مرحّب بهم في أوروبا. فالسؤال المطروح والمهم: لماذا استنفرت الولايات المتحدة الأمريكية كل قوتها الجوية حينما هددت داعش أربيل وأطراف المنطقة الكردية، ولم تستنفر قوتها الجوية وتتدخل لمنع تمدد داعش حين تم احتلال الموصل. فهل لكونهم تجاوزوا الخطوط الحمر؟ وهو سؤال يمكن أن يطرح لأهميته البالغة.

□ د. حسيب: أنا أتابع يومياً الصحف العربية والأجنبية وتقارير مراكز ما يسمّى بالعصف الفكري، وأود أن أنبّه أنني لم أطّلع في أيٍّ منها، ولا أشار أي من هذه الصحف والمراكز عن هذا الأمر، وسبب اقتصار التدخل على كردستان فقط، ما عدا روبرت فيسك، فهو الوحيد الذي أشار إلى السبب الحقيقي الذي جعل الأمريكان يرسلون طائراتهم لقصف داعش في المنطقة الكردية. ففي مقالةٍ نشرها في صحيفة الأندبندنت البريطانية بتاريخ ١٠ آب/أغسطس، لخّص أسباب التدخل الأمريكي بما يلي: وجود أعداد كبيرة من الأمريكان في منطقة كردستان، ووجود نفط في كردستان بما يقارب حوالى ٤٤ بليون برميل من احتياطي العراق البالغ ١٤٣ بليون برميل (١٤٣,١ بليون برميل)، يعني حوالى ٣٥٪ (٣٠,٧٧٪) من احتياطي البترول العراقي. بالإضافة إلى الغاز، وأن هناك شركة غلوبال أويل الأمريكية وشركات موبل وشيفرون وأكسون وتوتال التي تعمل جميعها في كردستان، وأن هناك آلاف الأمريكيين والغربيين الآخرين الذين يعيشون ويعملون في أربيل، وتصل استثماراتهم إلى حوالى عشرة مليارات دولار. وهذه الشركات الأمريكية لديها امتيازات

(٢٨) غالبية سكانها من المسلمين.

ومصالح في كردستان العراق. وهؤلاء يحصلون حسب الاتفاقية المعمول بها مع كردستان العراق على ما يصل إلى ٢٠ بالمئة من الأرباح. فالأمريكان ذهبوا دفاعاً عن المصالح النفطية الأمريكية وعن رعاياهم. ولكن لم تذكر أي صحيفة لا في أمريكا ولا غيرها موضوع النفط نهائياً، والوحيد (روبرت فيسك) هو الذي ذكر الموضوع. وحتى في احتلال العراق لم يذكر النفط كسبب، إلا أن غرينسبان (Greenspan) الذي كان يشغل منصب حاكم البنك المركزي في أمريكا والذي يسمّى هناك رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي (Chairman of the Federal Reserve)، وبعد ما ترك العمل، أشار في مذكراته حين سألوه، ما هو سبب ذهاب أمريكا إلى العراق؟ أجابهم: «it was about Oil»[٢٩]. على أية حال، داعش هجّرت المسيحيين في الموصل قبل هذه الأحداث، ولم تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية، لأن أوباما في تدخله الحالي لحماية كردستان العراق من خلال القصف الجوي لداعش استخدم صلاحياته كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية التي تمكّنه في حالات استثنائية للدفاع عن المصالح الأمريكية من دون العودة إلى الكونغرس الأمريكي لمدة لا تتجاوز تسعين يوماً باستخدام القوات العسكرية الأمريكية، وإذا زادت على ذلك فعليه أخذ موافقة الكونغرس الأمريكي.

■ الاستديو: يعني هذا مؤسف للأقليات في المنطقة، وتحديداً الأقليات التي تعاني اليوم أكثر من غيرها. وطبعاً ما تعرّض له السنّة هو مثل ما تعرّض له المسيحيون، أو كما يتعرض له الشيعة. وهذا يذكّرنا بالمشروع الذي أصبح الآن تاريخاً، الذي كان يدعو إلى تهجير موارنة لبنان في القرن التاسع عشر لتوطينهم في الجزائر، وهو مشروع نوقش فعلاً في الخارجية الفرنسية ووزارة المستعمرات الفرنسية، وطُوي الملف في فترة ما. كما أن كلام ساركوزي الذي تكلمنا عنه سابقاً، والدعوة الفرنسية الحالية للمسيحيين في العراق، للأسف يبيّن لنا، أن التعامل الغربي مع مسيحيي الشرق يرتكز على أنهم ليسوا أبناء المشرق الأصلي، وليسوا جزءاً من حضارة العرب، ويعتبرونهم أقليات ممكن توظيفها واستخدامها بطرق مختلفة، بدون اعتبارهم نخبة ثقافية.

□ د. حسيب: لو تصفحنا التاريخ ونظرنا إلى دور المسيحيين في دمشق أثناء تحرير سورية من الفرنسيين، وغيرها من الأمور، سنجد أنهم كانوا وطنيين، حتى إن الحركات الوطنية كانت تجتمع أحياناً في الكنائس.

■ الاستديو: لنتحدث قليلاً عن الموضوع السوري، ومن ثم قليلاً عن الموضوع الفلسطيني. ففي بداية حديثكم د. خير الدين تحدثتم عن صفقة شاملة بالموضوع السوري، يعني أن هذا

---

(٢٩) معناها بالعربية: «كان حول النفط». انظر: Alan Greenspan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World* (New York: Penguin Press, 2007).

والنص الحرفي كما قاله بالإنكليزية: «it is politically inconvenient to acknowledge what everyone knows: «Iraq war is largely about oil»...

والترجمة بالعربية: «... لأنه ليس من المناسب سياسياً التصريح بما يعلمه الجميع، وهو أن حرب العراق الأخيرة كانت بسبب النفط إلى حد كبير».

الموضوع المتعلق بالعراق وكلام الرئيس الأمريكي إنهاء داعش في العراق وسورية يطرح مسألة النظام السوري، وتحديداً نظام بشار الأسد، خاصةً أنه في الفترة الأخيرة صدرت مجموعة إشارات إذا استعرضناها يمكن أن تساعدنا على تفكيك هذه اللوحة. فهناك تصريح لحسين شيخ الإسلام السفير الإيراني السابق في سورية، وسكرتير هيئة تشخيص مصلحة النظام الذي وجّه فيه إدانة قاسية لنظام الأسد، وكيفية تعاطيه مع الشعب السوري، ويحاول تبرئة ساحة إيران من القمع الذي مارسه الأسد خلال هذه الفترة. كما أنه لفت إلى منع النظام السوري لأول مرة بصورة بارزة المعارضة الشرعية السورية المتمثلة بهيئة التنسيق، أعني ما يسمّونها معارضة داخلية، من الاجتماع في سورية، ومنع الصحافة من تغطية اجتماع هذا المؤتمر. كما أن هناك إشارة إلى الصمت المطبق للممثل الجديد للأمم المتحدة في سورية، فقد عُيِّن ديمي ستورا ولحد الآن لا شيء صرّح به. فهل هذا الصمت فيه تيقظ من إخفاقات الإبراهيمي أم أن هناك شيئاً ما يتحرك بهدوء يشبه العودة إلى جنيف ١؟ فهل برأيكم د. حسيب أن الموضوع السوري طويل ومستمر حتى يصل إلى حلّ؟

□ د. حسيب: أعتقد أن النظام السوري مثل الكثير من الأنظمة العربية، كالنظام الذي كان في العراق وفي ليبيا ودول عربية أخرى؛ هو نظام قائم على حكم الحزب الواحد بصيغ مختلفة كالحزب القائد وغيرها من الصيغ المختلفة، وفي هذه الدول تكون الحريات العامة غائبة والممارسة الحقيقية للديمقراطية غائبة أيضاً، ويتم فيها القضاء على أي بدائل أفضل من الحكم القائم، حتى إذا أراد أي أحد إحداث تغيير فالشعب سيقارن مع من سيأتي، ومع ما هو موجود، فيفضّل ما هو موجود. هذا الذي حصل في سورية هو نفسه حصل في العراق وحتى في مصر. وإذا تطرقنا إلى مصر بتاريخها وإرثها الحضاري، فهل يُعقل أنه ليس فيها إلا مرشحان لرئاسة الجمهورية، هما السيسي وصبّاحي، وهما مع احترامي لهما أصغر من قامة مصر، لأن نظام مبارك ورجال الأعمال قضوا على النخب السياسية المؤهلة للحكم، فهل هذا معقول؟ وهذا يعني أنهم قضوا على النخب، وحين تفتش عن بدائل فلا تجد.

■ **الاستديو: حتى الرئيس الأمريكي أوباما قال في الموضوع السوري: حتى الوقت الحالي تجد الإدارة الأمريكية صعوبة في إيجاد كادر كافٍ من الثوار السوريين العلمانيين لتدريبهم وتسليحهم، ليست الإمكانات بقدر ما نتمنى. فالحقيقة هذه كما قلتم.**

□ د. حسيب: بالنسبة إلى سورية فقد أشرت في مقابلة سابقة معكم، أن «المقاومة» الداخلية ليست ضد الاحتلال مثل المقاومة الفلسطينية. فهي استخدمت العنف بعد حوالى شهرين أو ثلاثة أشهر بمعزل عمَّن بدأ في استعمال العنف، لذلك انتهت وفشلت، فالمعارضة التي قادت التظاهرات كان نفسها قصيراً فسارعت إلى عسكرة معارضتها بعد شهرين أو ثلاثة، والذين بدأوا بالتظاهرات عادوا إلى ديارهم، وتحوّلت المسألة السورية إلى شيء آخر.

الآن تشترك كلٌّ من تركيا والسعودية وقطر والأردن وأمريكا وفرنسا وبريطانيا في تمويل وتدريب وتجهيز المعارضة الموجودة. فإذا قارن أي سوري ما بين النظام، مع كل الملاحظات التي

حوله، وبين هذه المعارضة التي تعمل على إسقاط النظام، فأيهما يختار؟ لم يكن هناك بديل أفضل من النظام مع كل الملاحظات حوله، بالإضافة إلى أن النظام قام بنوع من العمليات التجميلية كتعديل الدستور، وإلغاء المادة الثامنة التي تتحدث عن مركزية الحزب القائد. ولكن أخذ الرئيس جميع الصلاحيات بما فيها الصلاحيات القضائية. كما أصدروا قانوناً جديداً لتشكيل الأحزاب لأول مرة. أنا أعتقد أن النظام أجرى الانتخابات، وهناك تغيير في الموقف الدولي تجاه سورية، إضافة إلى فشلهم في إيجاد معارضة لإسقاط النظام.

لقد جاء موضوع داعش الآن وأصبح له أولوية على أي شيء؛ ففي سورية يتقاتلون مع بعضهم البعض، داعش مع النصرة، وأحدهم يصفّي الآخر، وإن بأسهم بينهم. ولا بدّ أنكم تابعتم خلال الأيام التي مضت ما حدث في حلب، وما حدث قبل أيام في المليحة، هذه الأمور جميعها تجعلني أعتقد أن النظام في سورية لم يخرج من عنق الزجاجة فحسب، بل خرج من الزجاجة. واعتقد، وقد أكون مخطئاً، ولكن بناء على بعض المعلومات التي حصلت عليها، أننا سنشهد تغييراً في الموقف الغربي تجاه سورية، وسيكون التركيز بالتعاون مع سورية على تصفية داعش. النظام لم يعد مستهدفاً، وقد قلت في مناسبة سابقة، وأكررها الآن، إنه قبل نهاية السنة إن موضوع سورية قد ينتهي إلى حل، وسينعكس ذلك على لبنان إيجابياً، كما أن الجيش الحر سيكون قد انتهى أيضاً.

■ الاستديو: هل يمكن ربط ما قلته مع إشارات التحرك على خط العلاقة المصرية ـ السعودية، وعلى خط العلاقة الدولية بين مصر وموسكو، والحديث عن اتفاقيات اقتصادية، ومنطقة تجارة حرة، ومنطقة تجارة صناعية وتسلّح. وهناك أيضاً كلام على دور مصري في تطبيع العلاقة مع النظام السوري كتعاون مخابراتي بين البلدين، وهناك إشارات لتواصل مستمر بين أجهزة الدولتين؟

□ د. حسيب: أنا أعتقد أنه ستكون هناك جهود روسية أمريكية غربية لصالح النظام لتحسين صورته دولياً، ولربما بعد زيارة السيسي لموسكو تكلم عن جنيف ٣، والذي لا أعتقد أنه سيعقد بعد كل هذه التطورات، وما قاله أوباما في مقابلته مع توماس فريدمان حول المعارضة السورية المسلّحة، وانتقال الاهتمام إلى محاربة «داعش» والقضاء عليها في العراق وسورية، واعتبارهما منظمات إرهابية. وعلى النظام السوري أن يستبق الأحداث ويدخل تعديلات جديدة على الدستور، وتعديل القوانين، بحيث يكون هناك حد أدنى للتغيرات نحو الديمقراطية.

■ الاستديو: هل الأمريكان باتوا منذ فترة طويلة مضطرين إلى الاعتماد على دور أساسي لروسيا في المنطقة، فهل يمكننا أن نستخلص د. خير الدين حسيب، أنه لغاية الآن بعد رحيل المالكي ومجيء العبادي هناك تقنين للدور الإيراني في المنطقة، وفي سورية سينعكس الأمر لحلحلة الوضع في العراق، وستأخذ إيران مسافةً عن سورية، ممهدة بذلك إلى إيجاد صيغ معيّنة، وقد أشرتم إليها، وماذا سينال لبنان من حصة، من ذلك؟

□ د. حسيب: أنا أعتقد أن الإيرانيين أثبتوا خلال المدة من ١٩٧٩ ولحد الآن أنهم دولة لديها مؤسسات، وليست نظاماً فيها حاكم مطلق. فالطريقة التي تصرّفوا بها خلال الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية تدل على ذكاء وحكمة وعمق وتخطيط، غير متوافرة في أي دولة من الدول المجاورة. وأعتقد أننا سنشهد ربما خلال الأشهر الباقية من هذه السنة اتفاقاً ما بين إيران والدول ٥+١ في الحوار حول السلاح النووي. فإذا كان هذا التوقع صحيحاً فماذا تريد إيران من العراق أو الخليج أو مصر أو السعودية؟ فهي لديها نفط، وصناعاتها متقدمة، وبشكل طبيعي ستكون الأسواق العربية مفتوحة أمامها، وبالنسبة إلى الخليج وحتى لو سحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا جيوشها منه، وتم الاتفاق فعلاً على أمن عربي - خليجي، وأمن عربي - إيراني لحماية الخليج، فما هي مصلحة إيران في التدخل في الخليج أو احتلاله. أليس في دبي سوق تجاري ومالي مسخّر لإيران؟ أليس الحكم الحالي في العراق يقوم بدوره لمساعدة ودعم إيران أثناء المقاطعة الحالية، فكل شيء كانت إيران مقاطعة منه وممنوع عليها، كان يأتي لها عن طريق العراق، فكل شيء ممنوع كان هناك له رجال أعمال يستقدمونه إلى العراق، ومن ثم يذهب إلى إيران. وهذا ليس بالجديد، فهو كان معمولاً به حتى قبل فترة الحصار. فما هي مصلحة إيران بقيام علاقة استراتيجية مع سورية إذا لم تكن هناك مواجهة ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. وسورية إذا ما تمّت تسوية مسألتها وخرجت من الأزمة الحالية فلماذا ستحتاج إلى إيران. وهذا يعني أن الوضع سيهدأ في المنطقة، وهذا الهدوء سيخدم لبنان.

■ الاستديو: يعني أن لبنان سينتخب رئيس جمهورية، ويعود العمل في المؤسسات، وهذه صورة متفائلة، ويمكن أن نشهد إعادة تموضع «حزب الله» داخل الحدود اللبنانية، لأن هناك مهمة أساسية حالياً هي مواجهة داعش وهناك حجة.

□ د. حسيب: لنأتِ على موضوع لبنان لاحقاً حتى لا نجعل موضوعه مقتطفات فحسب.

■ الاستديو: هل باستطاعة أوباما أن يظهر أكثر حزماً ويضغط أكثر على رئيس الكيان الصهيوني نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مبني على مبدأ الأرض مقابل السلام؟ حيث قال أوباما يجب أن تبدأ الضغوط من الداخل، وقد أشار إلى أن الرئيس الصهيوني بنيامين نتنياهو يحقق نسبة تأييد في الاستطلاعات أعلى بكثير من نسبة التأييد لي (الكلام لأوباما). كما أن هذه النسبة تعززت كثيراً نتيجة الحرب في غزة، مضيفاً، إلى ذلك إذا لم يشعر ببعض الضغوط الداخلية، فمن الصعب أن يتمكن من تقديم بعض التنازلات الصعبة جداً، بما في ذلك معالجة مسألة بناء المستوطنات. فهذه المهمة صعبة، أما ما يتعلق بمسألة أبو مازن فالمشكلة مختلفة قليلاً، نتنياهو قوي جداً وأبو مازن ضعيف جداً بحيث يتعذر جمعهما معاً للتوصل إلى قرارات جديدة، على غرار تلك التي أبدى السادات وريغن ورابين استعدادهم

لاتخاذها. يتطلب الأمر قيادات تتطلع إلى أبعد من الغد في صفوف الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وهذا أصعب شيء بالنسبة إلى السياسيين الذين ينظرون إلى المستقبل.

□ د. حسيب: أنا اعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضاتها مع إيران تحاول أن تُدخل ضمانات تطمئن إسرائيل، وتحول دون قيام إسرائيل بعمل انفرادي ضد إيران كقصفها أو غيره، وإسرائيل لا تقدر على مهاجمة إيران وحدها، ولكن حتى لو أرادت أن تغامر فلا بد من وجود مسوِّغ لذلك، وسيصبح ضعيفاً وحتى معدوماً في حالة إبرام اتفاق بين إيران ودول ٥+١ حول سلاح إيران النووي.

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية الآن فالمرحلة هي ليست مرحلة تحرير برأيي، بل هي مرحلة صمود وعدم إعطاء تنازلات، ومحاولة، مع الصمود، تحصيل أي تحسينات جزئية تتراكم. وأعتقد أن ما حصل مؤخراً في غزة والمفاوضات الجارية، بغضّ النظر عن وقف إطلاق النار المؤقت مرة ٧٢ ساعة، وأخرى خمسة أيام، سيعطي الفلسطينيين مكسباً مادياً ومعنوياً، وستفتح المعابر (معبر رفح)، ويحل موضوعها[٣٠]، وأعتقد أنهم سيجدون صيغة تتمكن إسرائيل من قبولها بما فيها معبر رفح، الذي تنحصر العلاقة فيه بين مصر وفلسطين. كما سيتم تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وانتخابات وغيرها. ولكن القضية الفلسطينية وموضوع إسرائيل برأيي سيكون آخر حلقة من الأمر الذي يرتب دولياً الآن.

■ **الاستديو: هناك معلومة عن حضور أمريكي مباشر في المفاوضات الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية مصرية، مع تأكيد تفويض مصر لإدارة هذه المفاوضات. ولكن هناك قصة ثانية تُروى عن المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، غير معلنة، ما زالت تحت الطاولة؛ ففي خطاب أوباما في القاهرة، تضمن موضوعين يريد أن ينجزهما، وهما الموضوع النووي الإيراني بصيغة ما، والموضوع الثاني يريد أوباما أن يصل فيه إلى صيغة حل، هو موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهما موضوعان طرحهما منذ زمن طويل. فإذا أخذنا الورقة المصرية وأخذنا موافقة إسرائيل على بعض المطالب في الورقة الفلسطينية، مثل الميناء البحري والمطار، وثالثها الفشل الإسرائيلي في اللعب على التناقضات فيما بين الفلسطينيين؛ فالقيادة الفلسطينية المتمثلة بقيادة السلطة الفلسطينية، وقيادة حماس، وقيادة الجهاد الإسلامي تشهد لأول مرة نوعاً من التفكير المحنك.**

---

(٣٠) تشير المعلومات الخاصة التي توفّرت بعد تاريخ هذه المقابلة لي أن مصر قد سمحت أثناء الاعتداء الإسرائيلي على غزة، بمرور حوالى مليون ونصف المليون طن من المساعدات الإنسانية إلى غزة من خلال معبر رفح. إلا أنه يبدو أن المعبر لن يفتح بصورة دائمة، بسبب الخلافات الموجودة حالياً بين النظام الحالي في مصر وحماس وعلاقتها مع الإخوان المسلمين، وهو أمر مؤسف ومحزن لأن القضية الفلسطينية، كما دعا السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير في ذكرى الاجتياح الإسرائيلي عام ٢٠٠٦، إلى أن القضية الفلسطينية يجب أن تبقى فوق الخلافات الداخلية، وأنه يتم الفصل بينهما. كما أن المفاوضات غير المباشرة بين فلسطين وإسرائيل لم تتمخض حتى الآن عن اتفاق، ويتوقع زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى إسرائيل لمعالجة هذا الموضوع.

نشهد بداية وعي لتوحيد القيادة الفلسطينية، خصوصاً أن إسرائيل تستخدم الآن ورقة داعش والنصرة والفصائل الإسلامية للاختراق.

□ د. حسيب: لنعط أهميةً أكبر للجهاد الإسلامي ومواقفها المبدئية، وخصوصاً الأخ رمضان شلح الأمين العام للجهاد الإسلامي. فإذا قلنا إن ما قدمته قضية غزة الأخيرة هو لا شيء عند بعض الآراء، فهي على الأقل قامت بدور كبير بإعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة بعد أن أُهملت عربياً لسنوات طويلة ولم تعد من أولويات جدول الأعمال العربي. والآن مسألة غزة جعلت القضية الفلسطينية في قمة جدول الأعمال العربي وقضية أولى.

■ الاستديو: ليس لدينا المعلومات الكافية، ولكن يمكن لأحدنا القول إن إنجاز الاتفاق النووي إذا ما تم مع إيران، فالمسألة سوف تكون حلاً جذرياً، لأنه سوف ينسحب على المنطقة ككل وعلى القضية الفلسطينية، ولأن بعض الأطراف الفلسطينية لها ارتباطات بإيران وتمويل إيران أولاً. وثانياً، بعض الإشارات التي ترسل مهمة، مثلاً الاتفاق المصري مع السعودية مهم لتشكيل نواة محور عربي مع مجلس التعاون الخليجي، وقد وجّهوا تحذيراً لقطر، وأعطيت مهلة في الاجتماع الأخير، أي أن هناك إصراراً على لملمة الوضع. ثالثاً، زيارة السيسي إلى موسكو برضاً أمريكي، يعني التعويل على الدور المصري في الموضوع الفلسطيني. ومشروع إعادة بناء ما تهدم في غزة انتقل وبرضاً أمريكي من أوروبا ومن النروج إلى القاهرة. كما أن هناك حملة لعقد مؤتمر لإعادة إعمار غزة سيعقد في القاهرة، هناك عدة إشارات تجعلنا متفائلين إلى حد ما، على الرغم من عدم وجود مثاليات، بل هناك وجود سياسات في نظرية السياسة الواقعية التي هي السائدة، وليس غيرها.

□ د. حسيب: قياس نتائج ما حصل في حرب غزة لا يكون فقط بالمعايير المادية، مثلاً قتيل مقابل قتيل، بل تؤخذ الحصيلة من خلال نتائج هذه الحرب المادية والمعنوية. فإذا كانت غزة المحاصرة من كل الجهات وتمثل جزءاً من فلسطين، والضفة الغربية لم تكن معها، وتمكّنت من أن تقاوم وتصمد. وأنه حتى في أثناء المفاوضات الأخيرة، فإن الجهة التي كانت تسبق في الموافقة على تمديد الهدنة المؤقتة واستمرار المفاوضات هي إسرائيل وليس المقاومة الفلسطينية. فأنا أعتقد أن حرب غزة والمفاوضات الأخيرة سيكون لها نتائج سلبية هائلة على إسرائيل، وعلى مدى إمكانية استخدام هذه الضربات الجوية القاسية مستقبلاً في غزة أو جنوب لبنان أو غيرها. وستبين أيضاً أن ما حصل في غزة أعطى نهاية لمشاريع محمود عباس بخصوص المفاوضات، وما عاد من الممكن العودة إلى المفاوضات التي أخذت سنوات طويلة من دون نتائج، وسوف تقوّي غزة الوحدة الفلسطينية في الداخل، وإذا تمكنت غزة بالقوة الموجودة فيها، سرايا حماس والجهاد الإسلامي، أن تصمد وتكوّن تراكماً لهذه النجاحات، خاصةً نجاحها في وضع القضية الفلسطينية وإعادتها كأولوية عربية، أعتقد أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل المحسوب التدريجي على المدى الزمني المتوسط والطويل.

■ الاستديو: إن شاء الله هذا التفاؤل يقودنا إلى استكمال الموضوع السوري بشكل ينهي معاناة الشعب السوري أيضاً، وأن لا تنتقل الفوضى مما شاع على الأرض السورية إلى العراق، وتحسين الوضع اللبناني. إن شاء الله ستحل الأمور في وضع العراق، والكلام يوحي بملامح ما في سورية، كذلك يضع لبنان في مسافة عمّا يجري في الوضع السوري، وهذا يريح اللبنانيين بأي حال، كل الأطراف، أي نعني تلك التي قاتلت في سورية. فهل من الممكن أن نقول إنه في أيلول سنشهد انتخابَ رئيسٍ للجمهورية في لبنان؟

□ د. حسيب: أنا أحب أن أقول ملاحظة قصيرة حول لبنان، وضع لبنان يذكّرني بالعام ١٩٦٠ أو أواخر العام ١٩٥٩، حيث كنت أحضّر رسالة الدكتوراه في جامعة كامبردج في بريطانيا، وكان الأستاذ المشرف على أطروحتي محاضراً أيضاً في الجامعة، وكنت أحضر المحاضرات التي أهتم بها والتي لا علاقة مباشرة لها بأطروحتي. وكان في إحدى المحاضرات يتحدث عن المشاكل الاقتصادية التي تعانيها بريطانيا، وقال: إن هناك في ميزان المدفوعات عجزاً كبيراً، وهناك وديعة من دولة خليجية كبيرة تعالج هذا الموضوع. فسأله أحد الطلبة ماذا سيحدث لو أن هذه الدولة الخليجية سحبت هذه الوديعة، فأجابهم بمثلٍ مشتق من طبيعة المجتمع البريطاني، وقال: الوضع يشبه امرأة جميلة تلبس فستاناً من دون علّاقات كتف ماسكة ويسمى بالإنكليزية Strainless، «فالذي يُبقي الفستان معلقاً هو الخوف من أن يسقط الفستان». فلبنان باقٍ ضمن هذا الوضع من الخوف من سقوط النظام، مع كل الملاحظات حول النظام. فهناك اتفاق إقليمي ودولي حول استقرار لبنان، ولكن هناك قضية بنيوية لبنانية، وهناك خلل في نسق القيم اللبنانية. اللبنانيون عموماً، مع استثناءات قليلة، ينظرون إلى الدولة على أن لهم حقوقاً عليها، ولكن ليس عليهم واجبات تجاه الدولة. والاعتبارات المادية لها أولوية في نسق القيم عندهم، وهذه تؤثر في كل القيم.

■ الاستديو: هناك نقطة نودّ الإشارة إليها، حتى نستكمل لوحة الحوار، وهي أن مبالغات سايكس ـ بيكو جديد، وترسيم خرائط جديدة أيضاً، كلاهما يحمل فيه مبالغات، ولكن السؤال المهم حول النظام الإقليمي العربي الذي يعيش أزمات، هو: هل يمكننا أن نقول إن المرحلة الانتقالية في العراق وإنجاز هذه الإشارات التي طرحناها يمكن أن تساعد ولو برسم آفاق حول إعادة التماسك لهذا النظام الإقليمي العربي مجدداً؟

□ د. حسيب: إذا تحققت هذه التوقعات التي أشرنا إليها، بتقديري الشخصي، ولربما أكون مخطئاً، فهناك احتمال جيد بتحقق هذه التوقعات، وهذا سيساعد على لملمة النظام الإقليمي العربي الذي هو الآن مفكك، وبحيث ولأول مرة خلال عشرين سنة الأخيرة، أصبحت أنظمة الخليج هي التي تقود النظام الإقليمي العربي، وذلك لغياب دور مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، وانحسار دورها العربي. وغياب مصر هو أحد أسباب اختلال توازن هذا الجسم العربي، ولم يستطع أي نظام أو مجموعة أنظمة عربية أن تحل محل مصر. وقد حاولت السعودية وسورية والعراق ملء هذا الفراغ، لكنهما أخفقتا في ذلك. وكان دور النظام في مصر، في فترة حكم الرئيس حسني مبارك

هو تسويق السياسة الأمريكية في المنطقة، ولكن ليس من المتوقع أن يعود دور مصر العربي إلى ما كان عليه سابقاً في النصف الثاني من الخمسينيات والسيتينيات (فترة حكم عبد الناصر)، لأن الفروقات (عوامل القوة) ما بين مصر والأقطار العربية الأخرى الرئيسية هي أقل ممّا كانت عليه في الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة، وبقدر ما يمكن النظام المصري الجديد من أن يستطيع أن يستقل عن السياسة الأمريكية والغربية، فأعتقد أنه قادرٌ على القيام بدور أكبر، ولكن هذا غير أكيد، لأنه لحد الآن غير واضح إلى أين تتجه القيادة المصرية الجديدة، وما هو موقفهم من كامب ديفيد، وما هو موقفهم من الديمقراطية، إذ هناك خوف مثلما حصل في خمسينيات القرن المنصرم، وبعد نجاح الثورة المصرية التي قادها عبد الناصر، التي أدّت إلى قيام انقلابات عسكرية متتالية في عدد من الدول العربية. وقد تصور كثير من الضباط أنفسهم أنهم عبد الناصر، ويمكنهم القيام بانقلاب عسكري. وهناك خوف الآن من عودة حكم العسكر في مصر، وقد يؤدي ذلك إلى أشياء مماثلة حدثت في خمسينيات القرن العشرين، وأتمنى أن نكون مخطئين. ما أريد في النهاية أن أقوله هو إن السيسي والمرشح الآخر حمدين صباحي كانا أصغر من قامة مصر، لأن قامة مصر تحتاج شيئاً أكبر من هذا. فنظام مبارك قضى على النخب، على عكس تونس، فالنخب التونسية بقي معظمها في الخارج، ولم تمر بهذه المرحلة.

■ **الاستديو: في النهاية أود أن أشكر د. خير الدين حسيب صاحب المقام العالي والقيمة النهضوية العربية الكبيرة، القومي والوطني الملتزم والمنارة الهائلة المشرقة من مركز دراسات الوحدة العربية التي تخرّجنا منها.**

الفصل الخامس والثلاثون

العرب والاستحقاقات التاريخية
المصارحة والمصالحة(*)

تمر المنطقة العربية بأدق مراحل التاريخ قسوة؛ فبعد مرحلة المد القومي العربي، التي نادت بالوحدة العربية والتحشيد الجماهيري للانتصار على إسرائيل، والتضامن العربي، دخلت المنطقة في مرحلة الخوف على وحدة الدولة القطرية الواحدة من التفتيت والانقسام والاقتتال، وتصدر المشهد العربي وحش التطرّف، الذي أوغل بدماء أبناء المنطقة، وهدم عالم حضارتها وآثارها، واستُنزفت واستُهدفت الجيوش العربية، التي كانت أمل العرب في مواجهة إسرائيل، وتحديداً الجيش المصري والجيش السوري والجيش العراقي، وخرجت دول عربية كبيرة من دائرة التأثير في المشهد العربي. فإلى أين يمضي العرب، وأي مستقبل ينتظر المنطقة؟

هذه الأفكار سوف نراجعها مع الدكتور خير الدين حسيب، رئيس مجلس الأمناء ورئيس اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية.

* * * * *

■ **قبل أن نبدأ بالحوار السياسي أريد بإيجاز أن نتحدث عن مركز دراسات الوحدة العربية**

□ تأسس مركز دراسات الوحدة العربية في آذار/مارس ١٩٧٥، ولسوء الحظ بدأت الحرب الأهلية في لبنان في الشهر التالي. وعقدنا أول اجتماع تأسيسي للمركز في الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، حيث تم إعداد النظام الأساسي والنظام الداخلي للمركز وأقر النظامان،

(*) أجريت هذه المقابلة مع الدكتور خير الدين حسيب من خلال برنامج «حديث ٢٠١٥»، على شاشة الميادين، قدّم الحلقة أ. كمال خلف، ونشرت تحت عنوان «العرب... إلى أين؟: المصارحة والمصالحة،» في: المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٣٤ (نيسان/أبريل ٢٠١٥)، ص ٧ ـ ١٧.

وتم تحويل المؤسسين إلى مجلس أمناء. ولكننا لم نتمكن من مباشرة العمل في بيروت، بسبب استمرار الحرب الأهلية في لبنان. ففتحنا مكتباً مؤقتاً في الكويت لمدة سنة، وللأسف تم تعليق الدستور الكويتي في السنة نفسها بعدما سبقه تعليق الدستور البحريني، نتيجة ضغوط سعودية في حينه، وبالتالي أقفلنا المكتب. وفي أواخر عام ١٩٧٧ وأوائل عام ١٩٧٨ هدأت الحرب الأهلية في لبنان نسبياً، فباشرنا العمل من بيروت في ١٩٧٨/١/١، وصدر العدد الأول من مجلة المستقبل العربي بعد خمسة أشهر، في أيار/مايو ١٩٧٨، ثم صدر أول كتاب في أواخر ذلك العام، وأصدرنا حتى الآن نحو ٩٠٠ عنوان ونحن نعقد ندوات كبيرة وحلقات نقاشية. أنشأنا عدداً من المنظمات، كالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية للترجمة، والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، وبعض الجمعيات المهنية على مستوى قومي، كالجمعية العربية لعلم الاجتماع، والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والجمعية العربية للعلوم السياسية. وبالرغم من استمرار «الحرب الأهلية» في لبنان، فالمركز لم يتوقف عن العمل ولا ليوم واحد، كما استمر في إصدار مجلته الشهرية المستقبل العربي وتوزيعها بالرغم من إقفال مطار بيروت أحياناً.

■ **نبدأ بالحدث عن المنطقة ونتحدث عن الراهن بدايةً. كنا نتحدث عن فترة المد القومي، مرحلة الخمسينيات، جمال عبد الناصر، التضامن العربي، الوحدة العربية، والآن بدأنا ندافع عن الدولة القطرية الواحدة، أريد منك تشخيصاً عاماً لما جرى ولماذا وصلنا إلى هذه المرحلة.**

□ يفترض أن نبدأ بما مرّ علينا في السنوات الأربع الأخيرة بما يسمّى الربيع العربي، وأنا لا أسميه ثورة، فالثورة هي أكثر من انتفاضة، والثورة تتطلب شروطاً معينة وهي لم تتوافر في ما حدث حتى الآن.

ولفهم ما آلت إليه الانتفاضات العربية يمكن أن نتصور نوعاً من النموذج (Paradigm) الذي يعتمد على أربعة عوامل إذا ما توافرت جميعها يمكن أن تنجح الانتفاضة، وإذا لم تتوافر كلها سنشهد ما شهدناه في بعض البلدان العربية. العامل **الأول** هو كسر حاجز **الخوف**؛ ففي تونس حرق محمد البوعزيزي نفسه فأشعل الانتفاضة وكُسر حاجز الخوف لدى الشعب. العامل **الثاني** هو **أن تكون أغلبية الشعب مع توجّه الانتفاضة**، ففي تونس الناس كلهم مسلمون، وكلهم على مذهب واحد هو المذهب المالكي، وهؤلاء كلهم كانوا مع الانتفاضة. العامل **الثالث** هو **أن تكون الانتفاضة سلمية ولاعنفية**، إذ حين تتحول إلى عنفية يكون لدى الدولة مبررات قانونية لاستخدام العنف كما تملك وسائل عنف أكثر. والعامل **الرابع** والمهم هو **موقف الجيش**، فإما أن يكون محايداً وإما أن يكون مع الانتفاضة. والجيش في تونس كان محايداً، وبالتالي نجحت الانتفاضة في تونس.

الأمر نفسه حصل في مصر، إذ توافرت العوامل الأربعة جميعها، فأدى ذلك إلى نجاح الانتفاضة، مع العلم أن ما حصل في تونس ساعد على كسر حاجز **الخوف** في مصر، فضلاً عن أن الشعب المصري كان مع التغيير، وكانت انتفاضته سلمية غير عنفية، والجيش كان محايداً في البداية ثم انحاز إلى صفوف الشعب.

وفي سورية بدأت الانتفاضة بتظاهرات محدودة في درعا، ثم اتسعت خلال شهرين أو ثلاثة أشهر بسبب سوء تعامل النظام مع هذه التظاهرات واستخدمت فيها وسائل غير عنفية. وبعد شهرين أو ثلاثة أشهر تغير المشهد واتخذ طابعاً عنفياً. وهناك من يقول إن الدولة هي التي استخدمت العنف مقابل من يقول إن المتظاهرين هم من لجأوا إلى العنف، فاتخذت التظاهرات منحىً عنفياً، ومن بادروا بالتظاهر في البداية عادوا إلى منازلهم، وحصل ما حصل، وظهر ما يسمى الجيش الحر، ثم النصرة... وهكذا أصبحت الانتفاضة في سورية عنفية وليست سلمية.

■ هل ترى أن هذا التطور كان تطوراً طبيعياً ظرفياً للمنطقة أم أن هناك نوعاً من التثوير الخارجي جرى العمل عليه في بعض البلدان العربية؟

□ في البداية، الانتفاضات كانت طبيعية. فما حصل في درعا هو أنه كان هناك أطفال يكتبون على الحائط. وحصل رد فعل سلبي من الأجهزة الأمنية تجاههم. لكن استُغلت هذه الأحداث من جانب قوى خارجية وقوى عربية لتغيير النظام. فما يقوله النظام حول المؤامرة هو صحيح. لكن هذا النظام لو تصرف في البداية بطريقة أخرى فربما لم تتوسع الأحداث في سورية أو ربما كانت ستتوسع في كل الحالات.

ثم إن أغلبية السوريين لم تكن مع الانتفاضة. طبعاً هذا لا يعني أنهم كلهم مؤيدون للنظام لكنهم ليسوا مؤيدين للانتفاضة. والعامل الرابع والمهم هو أن الجيش لم يكن مع الانتفاضة. وبالتالي لم يتوافر إلا عامل واحد من أصل أربعة عوامل إلى جانب الانتفاضة، وهو عامل كسر حاجز الخوف.

وفي البحرين، حيث يقال إن ٦٠ في المئة من الشعب هم شيعة، كُسر حاجز الخوف وخرج الناس بتظاهرات غير عنفية، لكن أغلبية السنة لم يشاركوا، وبالتالي لم تتعاون أغلبية الشعب في ما بينها. مع العلم أن الانتفاضة كانت سلمية ولم يستخدم العنف فيها، لكنْ تدخَّل الجيشُ السعودي مع الجيش البحراني وقمع الانتفاضة.

■ هل لديك قلق على وحدة الدولة الوطنية؟ في ضوء ما يحكى عن تقسيم اليمن على سبيل المثال، أو العراق، أو سورية، هل ترى فعلاً أن هذه الدول ستتفتت؟

□ أنا لا اعتقد ذلك. أعتقد أن هناك ما يمكن أن نسميه صفقة أو تفاهماً كبيراً حصل بين الولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها في الخليج وغير الخليج وبين روسيا وإيران وتوابعهما. وقد بدأنا نشاهد وسنشاهد تباعاً نتائج هذا التفاهم تدريجاً وبإخراج مدروس يبدأ من أوكرانيا ويصل إلى منطقتنا بما فيها سورية والعراق والخليج وحتى اليمن.

فسورية بعد كل الذي قيل عن ضرورة إسقاط النظام ورحيل الرئيس بشار الأسد نرى اليوم أن أمريكا لم تعد تستهدف إسقاط النظام. وها هو وزير الخارجية الأمريكي يقول إنه لا بد من التفاهم مع نظام الرئيس بشار الأسد، وألمانيا لحقت بذلك، وسوف نلحظ زيادة في هذه المواقف تباعاً. حتى إن القوى المعتدلة التي قال الغرب إنه سيدربها فهو يدربها ليس لقتال النظام، بل لمحاربة

داعش كما يقولون. وهي قوة لا تتجاوز الـ ١٦ ألف مقاتل على مدى ٣ سنوات، ويتم تدريب خمسة آلاف منها خلال السنة الأولى في السعودية وتركيا، ولذلك «أبشر بطول سلامةٍ يا مربعُ»(*).

■ كان من ضمن الملاحظات خلال السنوات الماضية ونحن نجري اليوم جردة حساب بين الماضي والحاضر، كان ملاحظاً صعود التيارات الإسلامية رغم أن هناك تياراً قومياً عربياً كان موجوداً في المنطقة. هل يمكن أن توضح لنا لماذا فشلت التيارات القومية في استمالة الشارع؟

□ لنسأل: لماذا تقدمت الحركات الإسلامية، والإخوان المسلمون بوجه خاص، في الربيع العربي. كانت أمريكا منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٠، قبيل الربيع العربي، تدرس التيارات السياسية في الوطن العربي، وتوصلت هذه الدراسات، التي نوقش قسم منها في بيروت، سنة ٢٠١٠، إلى نتيجة تقول إن حركة الإخوان المسلمين هي من التيارات المهمة وربما التيار الأهم في المنطقة، وهي لديها توجه نحو الديمقراطية. وبالتالي، قامت حركة الإخوان باتصالات وقدمت تطمينات إلى الأمريكان في ما يتعلق بضمان مصالحهم وما يتعلق بموضوع إسرائيل كما أشارت بعض التقارير. وقد قامت أمريكا مع تركيا ـ حيث أردوغان يحلم بإعادة العثمانية والخلافة، وهو لديه خلفية إخوان مسلمين ـ وبتمويل قطري، دخل الإخوان بمشروع تسلّم السلطة في المنطقة. وتسلموا السلطة في مصر على الرغم من وعودهم بعدم التفرد بالسلطة فيها. لكن تجربتهم كانت فاشلة إلى حد أنه لو أن أعداءهم رسموا لهم كيف يتصرفون لما تصرفوا أسوأ من ذلك. وهكذا حصلت حالة هستيرية في مصر ضد الإخوان المسلمين ليس على المستوى الشعبي فقط، بل على مستوى النخب السياسية التي نمت لديها كراهية لا تتصور مداها تجاه الإخوان المسلمين، مقابل تأييدهم للرئيس السيسي بسبب الإخوان المسلمين أساساً على ما أعتقد.

■ كيف ترى وضع مصر الآن؟

□ مصر ليست مهمة للمصريين فقط، مصر مهمة للعرب. وأنا أعتقد أن ما حصل عربياً، والفراغ الذي تركته مصر، منذ السادات حتى الآن، لم يستطع نظام عربي ولا مجموعة أنظمة عربية أن تملأه وأن تحل محل الدور المصري. لذلك فإن عودة مصر عربياً تهمنا. لكن أي مصر؟ فمصر عبد الناصر كانت شيئاً ومصر السادات ومبارك كانت شيئاً آخر، فانكفأت. وكان مبارك في معظم الحالات يسوق السياسة الأمريكية في المنطقة. وما قيل عن وضع السيسي و٣٠ يونيو و٣ يوليو وإذا كان ما حصل هو انقلاب أو غير ثورة فهذا ينطبق أيضاً على ٢٥ يناير. وهذا نقاش كمن يناقش في جنس الملائكة. إنما الآن، هناك رئيس جمهورية ذو خلفية عسكرية، ونتمنى من كل قلوبنا أن تتحول مصر إلى نظام ديمقراطي وتمارس الديمقراطية. لكن هناك مخاوف حيال هذا الأمر، فالدستور الذي تم تشريعه فيه مواد من الصعب قبولها وهي غير موجودة في أي دستور آخر. فما معنى أن وزير الحربية مثلاً يعيَّن بموافقة المجلس العسكري عليه. وقانون الاستثمار الذي صدر

(*) هذه العبارة هي الشطر الثاني من بيت شعرٍ لـ «جرير».

مؤخراً قبيل اجتماع شرم الشيخ فيه تسهيلات تجاوزت التسهيلات التي كان يعطيها الرئيس حسني مبارك، وأكثر من ذلك أنها لا يمكن الرجوع عنها[1]...

■ هناك نظرية سائدة اليوم تقول إن هناك خطة ممنهجة لاستهداف الجيوش العربية. وليست مصادفة أن يستنزف الجيش السوري الآن، وكذلك الجيش المصري والجيش العراقي. فهل ما يجري مجرد مصادفة؟

□ هنالك مصالح مشتركة أحياناً بين الولايات المتحدة وبين إسرائيل. وإضعاف الجيوش العربية هو هدف إسرائيلي. الجيش المصري لحسن الحظ لا يزال محافظاً على عقيدته وعلى تسليحه وقوته. وهناك توجهات الآن في ما يتعلق بالاتفاق مع روسيا وفي ما يتعلق بشراء طائرات فرنسية بتمويل مصري لكن بشروط سهلة. فما لم يُزج بالجيش المصري في السياسة، وأرجو أن لا يزج به فيها، فلا خوف على الجيش المصري. أما في ما يتعلّق بتسليح الجيش وإعادة تسليحه بسلاح روسي بدلاً من السلاح الأمريكي فهذا أمر يواجه بعض المشاكل ويحتاج إلى تمويل.

أما الجيش السوري فلا شك أنه استُنزف في هذه الحروب الأهلية، لكن لا يزال الهيكل الأساسي للجيش موجوداً، وما يحتاج إليه هذا الجيش هو إعادة التسليح لكن في المقابل ازداد الجيش تدريباً وخبرة في خوض أنواع غير تقليدية من الحروب.

■ لكن هذه الجيوش يقال الآن إنها لم تعد قادرة على مواجهة إسرائيل. وهي المهمة الأساسية التي أنشئت من أجلها؟

□ الخسارة الكبيرة هي الجيش العراقي. قبل احتلال العراق كانت وزارة الخارجية الأمريكية هي التي تهيئ لما بعد احتلال العراق، كان لديها ١٢ لجنة مختلفة للتخطيط لما بعد احتلال العراق. ولم يكن حل الجيش العراقي مدرجاً في تلك البرامج. وقبل احتلال العراق بفترة قصيرة اختُطف ملف العراق كله من وزارة الخارجية وتسلّمه البنتاغون والمحافظون الجدد، الذين كان من أحد أهدافهم حل الجيش العراقي.

فقد أمر بريمر بحل الجيش العراقي مدعياً أنه لم يكن يوجد جيش عراقي عند احتلال الأمريكيين العراق. وهذا غير صحيح. فقد كان هناك فيلقان، أحدهما في الموصل والآخر في كركوك. والفيلق يتكوّن من ٣ فرق. وهذان الفيلقان لم يدخلا الحرب، لكن حين حل بريمر الجيش، ذهب كل عنصر من عناصر الجيش إلى بيته وبقيت الأسلحة التي نُهبت من جانب الأكراد والنقشبندية ومن جانب بعض العشائر، وبقية السلاح بيعت خردة.

---

(١) والأهم من التسهيلات بالنسبة إلى المستثمر المحلي والأجنبي، هو الفصل بين السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وبخاصة الأولى والثانية. وما لم يتم الفصل بينها فإن التسهيلات من خلال قانون الاستثمار لا تكفي. لذلك هناك حاجة إلى الإسراع في انتخابات مجلس الشعب، ليتم الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وأن لا يستمر رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات تشريعية.

أضف إلى ذلك أن بريمر حل الأجهزة الأمنية وألغى وزارة الدفاع، وهكذا فإن الأمريكان لم يقضوا على النظام فقط، بل قضوا على الدولة العراقية كذلك. والمستفيد الأول لحل الجيش العراقي هو إسرائيل. مقابل ذلك عمل الأمريكان أثناء وجودهم في العراق على توسيع الطاقة الإنتاجية للنفط، فجلبوا شركات نفط أجنبية ووسعوا البنى الأساسية لتطوير الطاقة الإنتاجية على أساس الوصول إلى إنتاج ١٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٥. مع العلم أن العراق لا يستطيع أن يصدِّر هذه الكمية. وهذا يعني أنك تدفع تكاليف زيادة الطاقة الإنتاجية ولكن لن تستطيع أن تصل إلى الزيادة المطروحة، كما ستضطر إلى أن تصرف سنوياً على استدامة هذه الآبار التي لن تستعملها. بعد ذلك، ونتيجة الانتقادات التي وُجهت إليهم من المختصين العراقيين الموجودين خارج العراق، خفضوا سقف الإنتاج المطلوب من ١٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٥ إلى ٨ ملايين برميل/يومياً عام ٢٠٢٠. ولكن حتى هذا السقف لا يستطيع العراق تسويقه. والآن العراق مطالب بتسديد مليارات الدولارات لشركات النفط مقابل ما قامت به من مشاريع لتوسيع الطاقة الإنتاجية، والعراق الآن يستدين من البنك المركزي بسندات لكي يسدد الديون لشركات النفط.

■ **من ضمن ملاحظات المرحلة الحالية المزرية في الوطن العربي أيضاً انتقال مراكز التأثير من دول عربية كبرى (مصر والعراق وسورية) إلى دول لم تكن فاعلة أو دول صغيرة (قطر والإمارات...) هي من تقود المشهد العربي الآن. كيف ترى تأثير ذلك في مستقبل العرب، وهل ستبقى هذه الدول العربية الكبيرة، التي خرجت من دائرة التأثير، خارج الدائرة لمدة طويلة.**

□ هناك آية تقول ﴿ومنكم من يرد إلى أرذل العمر﴾[٢]. نحن الآن نرد إلى أرذل العمر. ففي غياب دور مصر، وفي ظل ما حصل لسورية والعراق، «غاب القط فالعب يا فأر». فقد أصبح وزير خارجية ورئيس وزراء قطر، ووزير الخارجية السعودية، إضافة إلى من يقف وراءهما أي الولايات المتحدة الأمريكية، هم من يدير الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي؛ فحصل اختراق شديد لميثاق الجامعة العربية بإسقاط عضوية سورية، وحصلت مخالفة للميثاق ولاتفاقية الدفاع العربي المشترك، لأن بلدان الخليج، إلى جانب مصر في زمن مبارك والأردن، إلى جانب إيران من خارج الجامعة العربية، هم الذين شجعوا وساعدوا أمريكا والجيوش الأخرى على احتلال العراق، هذا في الوقت الذي تنص اتفاقية الدفاع العربي المشترك على أنه إذا هوجم أي بلد عربي على الدول العربية الأخرى أن تسانده. وما حصل هو العكس. فهؤلاء سهلوا احتلال العراق. فالطائرات الحربية الأمريكية أقلعت من قطر والبحرين والإمارات والسعودية... والرئيس حسني مبارك أرسل نجله سرّاً إلى الولايات المتحدة محمّلاً إياه رسالة سرية تقول إن العراق لديه مختبرات متنقلة لصنع أسلحة الدمار الشامل.

---

(٢) القرآن الكريم، «سورة النحل،» الآية ٧٠.

لكن الكونغرس الأمريكي بعد الاحتلال ألّف لجنة تحقيق للبحث عما إذا كان لدى العراق أسلحة دمار شامل وإذا كان يدعم تنظيم القاعدة. وأصدر الكونغرس تقريراً[٣] يقر بأن العراق لا توجد لديه أسلحة دمار شامل كما لم تكن فيه قواعد للقاعدة. وقبل يومين من الآن ذكر الرئيس الأمريكي أوباما أن الاحتلال الأمريكي للعراق هو سبب قيام داعش فيه.

■ أصدر المركز مجموعة من الكتب المهمة هذا العام كان من ضمنها كتاب «عشرة أعوام مع حافظ الأسد»[٤] للدكتورة بثينة شعبان. كما صدر في مكان آخر كتاب «الرواية المفقودة»[٥] للأستاذ فاروق الشرع، وكان قد سبق أن صدر كتاب[٦] للسيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية في زمن الرئيس حافظ الأسد. وأنت تابعت الكتب الثلاثة، أريد أن أسمع منك الفرق بين ما جاء في هذه الروايات الثلاث في ما يتعلق بأحداث المنطقة وليس في ما يتعلق بسورية فقط.

□ تختلف الكتب الثلاثة في الموضوعات التي غطتها. أهمية كتاب د. بثينة شعبان أنه كان يستند إلى وثائق الاجتماعات الثنائية بين الرئيس حافظ الأسد وبين الجانب الأمريكي في مراحل مختلفة، ود. بثينة كانت المترجمة (والمستشارة) في هذه الاجتماعات. وقد اعتمدت في كتابها على الوثائق وكانت تعطي رأياً تشعرنا من خلاله بمشاعرها وتوجهاتها الوطنية، في ما عدا نقطة فيها خلاف أشارت إليها من دون العودة إلى وثيقة تتعلق بموضوع إعطاء الضوء الأخضر للجيش السوري بتصفية حالة العماد ميشال عون، حيث تختلف الرواية بينها وبين فاروق الشرع. لكنها تعطي انطباعاً بأن الرئيس حافظ الأسد لم يكن بقرارة نفسه راغباً بتوقيع اتفاق مع إسرائيل، وهي كانت تشعر بالاتجاه نفسه.

أما مذكرات الأستاذ فاروق الشرع فهي تحسسك بأنه مخلص في ما يقول، وأنه متواضع وغير مدّعٍ، وهو كشف جوانب لا علاقة لها بمذكرات الدكتورة شعبان. وحين تقرأ مذكرات الأستاذ عبد الحليم خدام، التي كانت تجمعني به للأسف صداقة قوية، تشعر أن فاروق الشرع كان يحاول أن يقوم بمسعى للاتحاد بين سورية والعراق والأردن، في حين أن الأستاذ عبد الحليم خدام كان منذ الثمانينيات إلى عام ٢٠٠٣ يتآمر مع إيران لإسقاط النظام في العراق. فهذه الازدواجية محزنة، وخدام أدى دوراً سلبياً في إفشال محاولة جرت عام ١٩٩٠ أنا كنت الوسيط فيها:

بعد انتهاء العدوان على العراق في حرب الخليج الثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، بعد ذلك بشهرين أو بثلاثة أشهر، وصلتني رسالة من الأخ المرحوم سعدون حمادي، وكان يومها

---

(٣) Report of the Select Committee on Intelligence on Postwar Findings about Iraq's WMD Programs and Links to Terrorism and How They Compare with Prewar Assessments Together with Additional and Minority Views, September 8, 2006, <http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CRPT-109srpt331/pdf/CRPT-109srpt331.pdf>.

(٤) بثينة شعبان، عشرة أعوام مع حافظ الأسد، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥).

(٥) فاروق الشرع، الرواية المفقودة، مذكرات وشهادات (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥).

(٦) عبد الحليم خدام، التحالف السوري الإيراني والمنطقة (القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٠).

رئيساً للوزراء في العراق. قال لي فيها إن الرئيس صدام حسين يرغب في لقائي. الرسالة لم تثر أي مخاوف لدي، ولكني استشرت بعض الإخوان المقربين بمن فيهم القيادة السورية، فشجعوني. ثم كرر الأخ سعدون مراسلتي مرة أخرى، فذهبت إلى العراق في تموز/يوليو ١٩٩١ والتقيت بالرئيس صدام حسين فاستقبلني استقبالاً حاراً. واجتمعنا لمدة ساعة ونصف الساعة. وكلّمته بصراحة ذاكراً له أنه لم يكن هو على دراية بما يحصل في السياسة الدولية والإقليمية، وبالتالي فهو وقع في أخطاء كثيرة. فسأل ما الحل؟ قلت له إنه يوجد ثلاثة سيناريوهات: ثالثها هو إقامة وحدة اتحادية بين العراق وسورية والأردن وفلسطين تكون مفتوحة للدول العربية الأخرى التي تشاء الانضمام، على أن يخصص العراق عائدات مليون برميل يومياً (يومها كانت تساوي نحو ٥ مليارات دولار سنوياً) لمساعدة مصر لكي تتخلص من الضغوط الأمريكية، وكذلك لمساعدة سورية والأردن لتقوية جيوشهما، والبقية تخصص لإعمار الدول العربية الفقيرة كالصومال وموريتانيا وغيرهما.

بعد يومين اتصل بي الدكتور سعدون حمادي وقال لي إن الرئيس يفضّل هذا السيناريو الثالث. وكنت قد ذكرت للرئيس صدام حسين أن هذا الاتحاد الفدرالي يكون له مجلس لفترة انتقالية لمدة خمس سنوات يترأس الاتحاد خلالها رئيس كل دولة من هذه الدول مداورة لمدة سنة. وأنا اقترحت أن تكون هذه المداورة بحسب الحروف الهجائية، بحيث يعني ذلك أن هذه المداورة تبدأ بالرئيس حافظ الأسد.

وطلب الرئيس صدام حسين أن لا أبحث الموضوع مع الملك حسين أولاً بل أن أبحثه مع الرئيس الأسد مباشرة قبل أن يعرف أحد آخر به.

التقيت بعبد الحليم خدام وذكرت له أنني أريد أن ألتقي الرئيس الأسد فسألني عن الموضوع فقلت له إنني لا استطيع أن أُعلم احداً بتفاصيل الأمر بناء على طلب الرئيس صدام حسين، ولم يكن راضياً عن ذلك وحاول أن يؤدي دوراً سلبياً.

التقيت بالرئيس حافظ الأسد لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة، وأنا كنت ألتقيه من وقت إلى آخر، وتربطني به علاقة ودية تتيح لي أن أتحدّث إليه بحرية، فعرضت عليه المشروع. طبعاً أنا لم أكن أعلم بما يفعله عبد الحليم خدام، حيث كان يتآمر مع إيران لإسقاط النظام في العراق كما علمت ذلك مؤخراً من مذكراته المشار إليها. فقال لي الرئيس الأسد إن هذا الموضوع لا يستطيع بتّه وحده بل ينبغي استشارة القيادة في ذلك، وإنه سيبحث الأمر معها وسيرسل لي الخبر. فتوفي الرئيس الأسد بعد نحو عشر سنوات ولم يرسل لي الخبر.

■ **في مذكرات الأستاذ خدام ذكر محاولة إيقاف الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٦.**

□ هذا له علاقة بما سميّ إيران ـ غيت، وأنا ذكرت تفاصيله في ندوة عقدناها في القاهرة في نيسان/أبريل ١٩٩١ بعد نحو ثلاثة أشهر من انتهاء الحرب حول أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن

العربي[7]. ففي ١٩٨٦، شعرت أمريكا وإيران وسورية والسعودية أن الحرب العراقية ـ الإيرانية تطورت أكثر مما هم يتوقعون وقد تخرج عن السيطرة، وأنها حققت غرضها باستنزاف كل من إيران والعراق، فاتفقت هذه الأطراف على أن يتم استبدال رأس النظام فقط في العراق (أي الرئيس صدام حسين) وأن لا يحل محله نظام إسلامي، وأن يكون لسورية اليد الطولى في ترتيب هذا الأمر، واتفقوا على الفصل بين الجيشين العراقي والإيراني، وعلى المواقع التي يفترض أن يتمركز فيها كل من الجيش السوري والجيش السعودي. وكان إسقاط الفاو[8] جزءاً من هذا المخطط لكي يقوم الجيش العراقي بانقلاب على الرئيس صدام حسين، فسقطت الفاو لكن الجيش العراقي لم يقم بانقلاب.

وذهبت هذه الدول بطرح التفاصيل إلى حد مناقشة من سيحل محل الرئيس صدام حسين، وانتهت هذه الدول إلى طرح اسمين هما وزير المالية العراقي الأسبق محمد حديد وأنا. وقد رمى الرئيس الأسد بثقله معي، وألحّ أحد الأصدقاء الجزائريين على أن أقابل شخصية بريطانية، فالتقيتها في المركز في لندن، فتبيّن أن لها علاقة بالاستخبارات البريطانية ونقلت لي خلاصة المشروع. فقلت لها: إذا كان الخيار بين المجيء على حصان أمريكي وبين صدام حسين فأنا مع صدام حسين وطردتها من مكتبي. ثم حاولت جهة أخرى في لندن التدخل في هذا الأمر فرفضت اتصالها بي، لكن ذلك سبّب لي مشاكل مع المرحوم صدام حسين الذي لم يعرف حينها موقفي من هذا الأمر إلى أن اتضح له ذلك في ما بعد.

■ **نعود إلى الراهن، التطرف وداعش، هذه الآفة التي تضرب المنطقة، لماذا ظهرت هذه الظاهرة مباشرة بعد ما سمي الربيع العربي. الذي كان يفترض أن يأتي بالديمقراطية والحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية فإذا به يأتي بداعش. ما هو تشخيصك؟**

□ قبل يومين ذكر الرئيس الأمريكي أوباما أن الاحتلال الأمريكي للعراق هو سبب قيام داعش. وقال «نحن أتينا بالقاعدة والقاعدة تحولت إلى داعش». أنا أعتقد أن داعش شُجِّعت وسُلِّحت وموِّلت لتحقيق غرض إضعاف سورية وفي ما بعد العراق، وقد أدت غرضها، وراح بعض الأطراف الخارجية يرسل ما لديه من إسلاميين متطرفين إلى المحرقة السورية. أنا أعتقد أن داعش ستزول بنفس السرعة التي ظهرت بها، ولا أتوقع أن تستمر داعش إلى أكثر من نهاية هذه السنة.

■ **هل ترى أن هناك إرادة دولية حقيقية للقضاء على داعش؟**

□ الإرادة الدولية هي لتفادي خطر داعش عليهم، لأن من يعود إلى بلاده من عناصر داعش قد يقوم بأعمال إرهابية كما تم مؤخراً في فرنسا وبريطانيا وأمريكا وغيرها. لذلك تريد هذه الدول

(٧) أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، معدّو أوراق العمل أحمد صدقي الدجاني [وآخرون] (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

(٨) عبر تزويد إيران بصور جوية عن مواقع الجيش العراقي في جزيرة الفاو وتزويد العراق بمعلومات مُضلِّلة.

التخلص من عناصر داعش، وهي تحاول الآن الضغط على تركيا في هذا المجال. أنا أعتقد أن سورية خرجت من المأزق. وأمريكا ذكرت أن إسقاط الرئيس بشار الأسد لم يعد هدفاً لها. ثم تبعتها ألمانيا في ذلك. طبعاً هناك تصريحات أمريكية أخرى تقول «إننا لن نتفاوض مع الرئيس السوري». لن يتفاوضوا معه بالضرورة، فهم يمكن أن يحركوا دولاً أخرى في هذا الأمر. من جهة أخرى فجأة نرى السويد وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول تعترف بالدولة الفلسطينية. فما هو الجديد الذي حصل الذي يدفعها إلى ذلك؟ إن أمريكا تمهد لمشروع لحل القضية الفلسطينية، فهي ربما ستعرض موضوع القضية الفلسطينية على مجلس الأمن وتتخذ قراراً بالاعتراف بالدولة الفلسطينية.

■ **كيف ترى الدور التركي في المنطقة العربية حالياً؟**

□ خلفية النظام التركي الحالي هي خلفية إخوانية، لكن على الطريقة التركية، مع الحفاظ على نوع من فصل الدين عن الدولة، لكن هم يحاولون استرجاع المظاهر الإسلامية تدريجاً. وكان أردوغان يحلم بتعميم المشروع الإخواني مع مصر وتونس. وحاولوا إعادة بعث حكم الإخوان إلى سورية، بحيث ينشأ هلال طويل عريض إسلامي ويكون أردوغان هو الخليفة فيه.

السؤال هو: قبل أن تقع هذه الأحداث، كانت تركيا ترتبط بكل أنواع الاتفاقيات مع سورية. فما الذي تغير بالنظام السوري حتى تتخذ تركيا هذا الموقف الجديد؟ لم يتغير شيء بالنظام السوري.

■ **إذاً ما هو الهدف؟**

□ الهدف كان بالتنسيق مع أمريكا التي تبنت سياسة دعم الإخوان المسلمين، والإخوان راحوا في هذا الاتجاه لكن فشلوا في السياسة، وأمريكا تراجعت.

نحن أجرينا عدة دراسات حول طريقة صنع القرار في أمريكا وبريطانيا وغيرهما من الدول الكبرى. أمريكا لا تعتمد على سيناريو واحد، بل يكون لديها عدة سيناريوهات، إذا فشل أحدها تلجأ إلى آخر: الخطة أ، والخطة ب...

■ **الحوار الإيراني ـ الأمريكي والحديث عن اتفاق، كيف سينعكس ذلك على الملفات الساخنة في المنطقة العربية؟**

□ أنا أعتقد أنه سينعكس إيجاباً على سورية. فبعد وفاة الملك عبد الله، تسلّمت أمريكا الملف السعودي ووضعت الورقة السعودية في جيبها عن طريق محمد بن نايف. وهي التي رتبت العلاقة ما بين الإمارات والسعودية بعد وفاة الملك عبد الله. فالخليج مرتب وضعه. وأنا أعتقد، بناء على التقرير المفصّل الذي نشرته *International New York Times* يوم ٦ آذار/مارس(٩)، أن هناك

---

(٩) Helene Cooper, «U.S. Strategy in Iraq Relies Increasingly on Tehran,» *International New York Times*, 6/3/2015.

اتفاقاً ضمنياً بين الولايات المتحدة وإيران على أن تساعد إيران الولايات المتحدة في العراق في ما يتعلق بداعش، لأن أمريكا لا تستطيع إرسال قوات برية، وهم نظّموا ما يسمى الحشد الشعبي من الميليشيات الشيعية. والتنسيق بين الإيرانيين والأمريكان في العراق يتم إما من خلال الجيش العراقي وإما من خلال وسائل وموجات الراديو التي يمكن أن يسمعها الطرفان وباتفاق مسبق.

لكن ماذا بعد؟ هذا غير واضح. وبعد أن يتم الاتفاق بين أمريكا وإيران ماذا سيحصل في الخليج؟ يتحدث الأمريكيون عن مظلة نووية، فهم يكذبون على الخليجيين لكي يبيعوهم أسلحة جديدة حفاظاً على استمرار عمل مصانع الأسلحة في الولايات المتحدة.

لكن الخوف ليس من القنبلة النووية الإيرانية، وهي قنبلة مستبعدة لعشر سنوات أو خمس عشرة سنة، بل الخوف هو من القنبلة النووية الداخلية. فدول مجلس التعاون الخليجي ثمانون في المئة من سكانها هم غير مواطنين وأكثريتهم غير عرب، و٩٠ بالمئة من القوى العاملة فيها هم غير مواطنين، وخلال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، وباسم حقوق الإنسان، سيُعطى هؤلاء، أو بعضهم أو معظمهم على الأقل، إقامة دائمة، وأولادهم سيحصلون على جنسية. وبعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة يُطرح موضوع حق تقرير المصير، فتصبح هذه الدول دولاً غير عربية ويصبح لدينا مشكلة أكبر من مشكلة فلسطين. هذه هي القنبلة النووية الحقيقية في الخليج.

■ هل ستتابع القمة العربية بعد أيام. وكيف تنتظر هذا الحدث؟

□ أي لقاءات ما بين القيادات العربية مفيدة لأنها تكسر حاجز الابتعاد والافتراق. فبعدما حاول كل طرف عربي التشبث بما يعتقد به وبعدما استنفد الجميع ما لديهم لم يستطع أحد منهم تحقيق ما هو يريده. السعودية لم تستطع تحقيق شيء ولا قطر استطاعت تحقيق ما تريد. وبالتالي سيعودون، وأنا أتمنى ذلك، إلى مصر ويساعدونها ويسلحونها لأنها هي الأمل، وأنا في هذا الإطار، أدعوهم بشدَّة إلى «المصارحة» و«المصالحة»، وأقول للذين يريدون رمي الزانية، ما قاله السيد المسيح: «مَنْ كان منكم بلا خطيئة فليرجمها بحجر»[10].

(١٠) انظر: خير الدين حسيب، «العرب... إلى أين؟: بين تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة،» المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد ٤٣٣ (آذار/مارس ٢٠١٥)، ص ٧ ـ ١٣ حول ما يجب ويمكن عمله على المستوى العربي للخروج من هذا المأزق.

الفصل السادس والثلاثون

الحلم العربي بين الواقع والتمني(*)

أعزائي المشاهدين يسعدني من فضائية «الاتحاد» أن ألتقي بكم في برنامج ٢٤/٢٤، الذي نلتقي فيه بضيوف كان لهم أثرهم في الحياة السياسية والثقافية، كما كانت لهم بصمتهم في الواقع السياسي والفكري والأمني أحياناً. أرحب بضيفي المفكر القومي العربي الدكتور خير الدين حسيب، رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، أهلاً وسهلاً بك في فضائية «الاتحاد» وبرنامج ٢٤/٢٤.

تعددت الصفات والمراكز التي اكتسبها ضيفي بسهر وكد نضالي دائم من أجل عروبته، هو القادم من عراق الصخب الأمني والسياسي والثقافي إلى الساحة الأكبر، ساحة الوطن العربي، وهو أسير الحلم القومي العربي يعيش هاجس الوحدة العربية الغائبة، وأسير سؤال رافقه أكثر من ثمانين عاماً: ما العمل؟

ومن أجل معتقده دخل السجن وذاق أقسى أنواع التعذيب، لكن صلابته ساعدته على تحمّل الآلام، وهو اليوم يعمل من خلال مركز دراسات الوحدة العربية على توثيق الحياة السياسية العربية والرؤى الفكرية لمفكرين كبار على ساحة الوطن العربي، ومن خلال المؤتمر القومي الذي أسسه منذ تسعينيات القرن الماضي، يناضل ضيفي من أجل وحدة عربية، ودفاعاً عن حقوق الإنسان ولمكافحة الفساد. ولضيفي حضور لافت ومؤثر وبصمة واضحة في عروق القومية العربية.

عنوان حلقة الليلة «الحلم العربي بين الواقع والتمني». بداية اسمحوا لي أن أرحب بكم وبضيفي على طريقتي الخاصة من خلال نص للشاعر باسم عباس:

(*) في الأصل، مقابلة أجراها الدكتور وسام حمادة مع الدكتور خير الدين حسيب، على قناة «الاتحاد» الفضائية، برنامج ٢٤/٢٤ بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، بيروت ـ لبنان.

غرباء، غرباء، غرباء، غرباء،

لا بيت لنا يأوينا

لا كوخ... وتفقدنا الحارات... وتذكرنا الأحياء

غرباء، غرباء، غرباء، غرباء،

للحية حجرٌ يحميها، للطائر عش وفضاء،

للديك مدىً من عشبٍ وله نافورة ماء،

غرباء، غرباء، غرباء، غرباء،

كزهور في العتم تعيش... من دون هواء

غرباء، غرباء، غرباء، غرباء،

وشجيرة تفاح في صحراء

غرباء، غرباء، غرباء، غرباء،

كنبيٍ في بلد يحكمه جهلاء،

غرباء، غرباء، غرباء، غرباء..

■ مجدداً نرحب بك دكتور خير الدين حسيب في هذا الفضاء الذي ستحملنا فيه إلى ذاكرة إنسانية وطنية وتقدمية، إلى هم قومي عربي، يكاد يكون يتيماً اليوم في هذا المشهد الدموي. سأبدأ بسيرة ذاتية ولو بعجالة. حضرتك من العراق؛ نشأت على العمل السياسي وتعرضت لما تعرضت له، وانتقلت إلى بيروت. وكانت لك بصمة مميزة في ستينيات القرن الماضي، حين كنت محافظاً للبنك المركزي العراقي، أنك قلبت النظام المصرفي من نظام رأسمالي إلى نظام اشتراكي. هل أنت نادم على هذه الخطوة أم تعتبر أن لكل مرحلة نظامها؟

□ حسيب: انظر، سأخبرك بجزء من مذكراتٍ أقوم بكتابتها الآن، حول هذا الموضوع. في النصف الثاني من الخمسينيات، درست الماجستير في مدرسة لندن للعلوم السياسية والاقتصادية (London School of Economics)، وهي جزء من جامعة لندن، ولكنها مشهورة أكثر من جامعة لندن. وفي توجهي الفكري تأثرت بثلاثة أمور في ما يتعلق بموضوع الاشتراكية. العامل الأول، أثناء وجودي في London School of Economics تأثرت بإنتاج الجمعية الفابية (Fabian Society)، وهي جماعة من الاشتراكيين الديمقراطيين، الذين كانوا يصدرون كراسات صغيرة يعدها كبار السياسيين والمفكرين، وكنت أنا متابعاً لتلك الكراسات. العامل الثاني، الذي تأثرت به، بعد London School of Economics، كان حين ذهبت إلى جامعة كمبريدج حيث أعددت رسالة الدكتوراه وكانت عن «تقدير الدخل القومي في العراق»؛ هذا معناه أن تقوم بتقدير قيمة كل السلع والخدمات المنتجة في بلد معين خلال سنة معيّنة، وحتى إذا لم تتوافر المعلومات عنها فلا يمكنك

أن تقول إنه لا يوجد معلومات، بل يجب إجراء تقدير وتخمين، على أن يكون التخمين مستنداً إلى مشاهدة Informed Guess. ففي تموز/يوليو ١٩٥٧، ذهبت إلى العراق حتى أجمع معلومات لغرض أطروحة الدكتوراه. ولم أكن قبل ذلك قد شاهدت سوى الموصل حيث ولدت، وبغداد حيث درست؛ فزرت العراق كله من جنوبه إلى شماله. ووضعتني الرحلة في الأهوار، في العمارة، وكان ذلك في ٣١ آب/أغسطس حيث الحرارة ٥٠ درجة مئوية. وعن طريق أحد الأصدقاء الذي رتّب هذه الزيارة، كان لا بد لي استعمال واسطة نقل في الأهوار تسمى «المشحوف»، وهي قارب (بَلَمْ) كبير مع قصبة تسيّره. وكان هناك هوران، الأسود والأبيض. وأنا أتنقل بين الهورين، وعلى حافة الهور كان هناك مُزارع من دون ملابس، أو «مصلّخ» كما نسميه، يزرع الشلب[1] بقدميه! أنا كنت في ذلك المشحوف والشمسية فوق رأسي، فتعرَّض جزء من قدمي فقط للشمس، وبقيت حتى بعد عودتي إلى كمبريدج مكسوّة بالاحمرار أكثر من شهر. وعندما وصلت إلى الهور الثاني، لم يكن هناك مياه صالحة للشرب، فالماء ملوّث بالدود، فيضطر الناس إلى غلي الماء قبل شربه. لكن كان هناك شيخ لديه مولد كهرباء، فاستحميت عنده. هذه الحادثة أثرت فيّ تأثيراً كبيراً وفي نظرتي إلى الأمور وموضوع الإقطاع. والعامل الثالث هو أنه بعد عودتي إلى العراق عقب إنهائي رسالة الدكتوراه عام ١٩٦٠، أصدر الدكتور يوسف صايغ كتاباً بعنوان **الخبز مع الكرامة**، ولأول مرة كان يتم الاهتمام بالمحتوى الاجتماعي للتنمية، إذ قبل ذلك، كانت برامج التنمية حتى أوائل الستينيات، تركّز على الجانب التمويلي فحسب، ولكن بعدها بدأ الاهتمام عالمياً بالمحتوى الاجتماعي. هذه الأمور الثلاثة أثرت في تفكيري، لكن باتجاه الاشتراكية الديمقراطية.

■ **ليست الاشتراكية السوفياتية؟**

□ حسيب: لا، الاشتراكية الديمقراطية. وعام ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، حصل التحول الاشتراكي في مصر، ومن ثم في سورية عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة. وفي عام ١٩٦١، زرت سورية لدراسة تجربة الاشتراكية فيها، ثم زرت مصر في عام ١٩٦٢ لدراسة تجربتها. ولأول مرة قابلت جمال عبد الناصر، وكان قد صادق على ميثاق العمل الوطني. وهو في هذا الميثاق يتكلم على «الاشتراكية العلمية»، وقد ناقشت عبد الناصر وسألته: ماذا تقصد بالاشتراكية العلمية؟ هل تقصد الماركسية أم أي أمر آخر؟ شرح لي ذلك. وبعدها أرسل لي خبراً مع صديق لي هو أديب الجادر الذي كان في زيارة للقاهرة، وقال له: قل لخيري إنني في خطابي في يوم العلم سأوضح ما أقصده بالاشتراكية العلمية.

أنا بالخلفية التي حدثتك عنها، وبتأثري بما حصل في سورية ومصر، وفي ضوء الواقع الذي كان موجوداً في العراق، وقبل أن أعمل لفترة قصيرة أستاذاً في جامعة بغداد، عُيّنتُ مديراً عاماً لاتحاد الصناعات، واطلعت على وضع الصناعات العراقية، ثم عُيّنت محافظاً للبنك المركزي،

---

(١) الشلب هو حبة الأرز الخام.

فاطلعت على وضع البنوك، ووجدت التالي: الصناعة المحلية تحتاج إلى دعم وحماية، فهي تحتاج إلى ضمانات تشجيعية عبر إعفاء استيراد المكائن والمواد الأولية وغيرها من الرسوم الجمركية. كما تمكن هذا القطاع من الحصول على قروض من المصرف الصناعي، وهو مصرف حكومي يعطي قروضاً بفائدة رمزية لأغراض تشجيع التصنيع، وكان عندنا قانون اسمه «قانون التنمية الصناعية» ولأن الصناعة تحتاج إلى سوق إنتاجية، لذلك كانت الدولة تقوم بمنع الاستيراد أو تقليصه، بما يماثل منتجات الصناعة المحلية، إذا كان الإنتاج المحلي كافياً للسوق؛ وهو ما أدى إلى تحقيق بعض الصناعات أرباحاً سنوية بلغت ما بين ٥٠ و٦٠ في المئة، نتيجة هذه الإعفاءات وإلغاء الرسوم الجمركية على ما تستورده الصناعة من مكائن ومواد أولية. ولو أن جزءاً من هذه الأرباح كان يعاد استثماره، فهو خير على خير، ولكنه لم يُعَد استثماره عدا عن إساءة «الاستعمال» المواد المستوردة جميعها في الاستيراد والتهريب. على سبيل المثال كان هناك معمل للكبريت ـ الشخّاط كما نسميه ـ وكان يحقق أرباحاً تصل إلى نحو ٥٠ في المئة سنوياً. منعت الدولة الاستيراد حتى يتمكن هذا المصنع من بيع منتجاته داخلياً. وقيل إنه إذا أغلقنا هذا المصنع وبقينا نستورد الكبريت، فإن الرسوم الجمركية التي نأخذها من هذا الاستيراد تكفي لدفع أجور عمال المصنع وتفيض عليها. وبالنسبة إلى البنوك فهي لا تعمل برأسمالها فقط، بل تعمل بودائع الناس. على سبيل المثال كان هناك بنك اسمه «البنك البريطاني للشرق الأوسط»، رأسماله ربع مليون دينار[2].

لكن هذا البنك أعطى قرضاً لشركة نفط العراق ((Iraq Petroleum Company (IPC)) الأجنبية، مقداره على ما أذكر نحو ٨ ـ ٩ ملايين دينار وهي أساساً ودائع الناس. من الناحية المصرفية البحتة العملية سليمة، فبدلاً من أن يُقرِض البنك ٨ ـ ٩ ملايين دينار لـ ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠٠ عميل ويتابعهم، حيث قسم منهم يسدد القروض وقسم لا يسدد، فهو يعطيها لعميل واحد يسمى مصرفياً «مليّ». أما شركة IPC فقد أخذت القرض من البنك في العراق وليس من بريطانيا، لأن سعر الفائدة في العراق أقل من سعرها في إنكلترا. لكن هذه ودائع الناس، ومن المفروض استعمالها للتنمية داخل العراق. فهناك تعارض في قطاع البنوك وقطاع التأمين[3] بين المصلحة العامة وبين مصلحة المصارف وشركات التأمين نفسها. هذا النموذج، إضافة إلى الوضع السياسي الذي كان قائماً، لم يكن يشجع القطاع الخاص، مع ضعف إمكانياته، على الاستثمار؛ إذ لم يكن يوجد أي فصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فلا وجود لبرلمان، والحكومة تصدر القوانين. وبغض النظر عن رأينا في هذا النظام، فما يحصل أن صاحب رأس المال الخاص من حقه أن يخاف على ماله. فقد يصبّح عليه الصباح وهو أمام وضع جديد يؤثر في مصالحه. لذلك يتردد الناس في الإقدام على أي استثمار خاص بسبب الوضع السياسي.

---

(٢) كان الدينار العراقي حينئذ يعادل ثلاثة دولارات وكسور (٣,٢ $).

(٣) ينطبق عليه نفس الكلام عن قطاع المصارف.

في ظل هذه الأوضاع وفي تموز/يوليو ١٩٦١، وبعد دراستي للتجارب الأخرى في سورية ومصر، أصدرنا مجموعة من «القرارات الاشتراكية» كانت تشمل تأميم جميع البنوك وشركات التأمين؛ وتأميم مشاريع صناعية رئيسية؛ ومشاركة العمال في الإدارة والأرباح؛ وإعادة النظر في قوانين ضريبة الدخل والإرث. ولأن معظم الشركات كانت شركات خاصة، فقد حُدد رأسمالها، فإذا زاد رأس المال على حد معين تتحول إلى شركة عامة، والشركات العامة عليها رقابة وفيها شفافية أكثر.

■ **هذه المشهدية جميلة، وبخاصة في هذا الزمن حيث البنك هو الحاكم الرئيسي لرقاب كل الناس، كما نرى أن كل الصراعات هي صراعات مالية.**

أود أن انتقل معك إلى تقرير[٤] أعدته الزميلة زينب غزالة، حول جزئية من شخصيتك ثم نستكمل هذا الحوار.

دكتور خير الدين، حضرتك رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، هذا المركز صاحب التاريخ والكثير من البصمات البيض في عالم الفكر تحديداً، والطباعة والترجمة والندوات، هدفه الأساسي الوحدة العربية. في رأيك هل يستطيع المركز أن يؤدي دوراً في تحقيق هذا الشعار الذي أصبح اليوم جزءاً من التاريخ أمام هذه المظلة من التفرقة؟

□ حسيب: سأجيبك في ضوء حديثنا على الهواء، وفي ضوء التشاؤم العام الذي يسود في المنطقة.

■ **إنك متفائل دائماً؟!**

□ حسيب: سأعطيك جرعة تفاؤل من مَثلٍ واقعي هو مركز دراسات الوحدة العربية الذي تأسس منذ أربعين عاماً، والذي نشر حتى الآنَ ٩٥٠ عنواناً في مختلف فروع المعرفة، ويصدر خمس مجلات: **المستقبل العربي**، شهرية؛ **العلوم السياسية**، فصلية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، **بحوث اقتصادية عربية**، فصلية بالتعاون مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية التي أنشاها المركز، **إضافات**، فصلية بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع التي أيضاً أسسها المركز، ومجلة **السينما العربية** وهي مجلة فصلية أيضاً. هذا المركز بدأ بفكرة في صيف العام ١٩٧٤، حين طلب النظام في العراق مني مغادرة العراق، وجئت إلى لبنان للعمل مع الأمم

---

(٤) تضمن التقرير الذي أعدته مراسلة القناة زينب غزالة، نبذة عن السيرة الذاتية للدكتور حسيب، ونشأته ودراسته في بغداد ومن ثم في لندن حيث حصل على الدكتوراه من جامعة كمبريدج، إضافة إلى المناصب التي تبوأها في العراق كمدير عام لاتحاد الصناعة، وكمحافظ للبنك المركزي، ومن ثم انتقاله إلى بيروت عام ١٩٧٤، حيث أسس مع مجموعة من الأصدقاء مركز دراسات الوحدة العربية، واختير مديراً عاماً له طوال سنوات.

وعن مذكراته، يقول د. حسيب، إنه كان متردداً في نشرها، لما فيها من مصاعب واجهها، ما قد يؤثر سلباً في الجيل الجديد، ويجعله يبتعد من الوحدة والقومية العربية. ولكن د. حسيب يقوم بإعدادها، من دون أي تحفظات ثم يقرر إذا كان سينشرها أم لا بعد الانتهاء منها.

المتحدة؛ وفي الصيف نفسه التقينا في برمّانا، في فندق في أول برمّانا كنت أسكنه. أتحدث بتفصيل كي أبين لك كيف بدأنا بفكرة وكيف انتهينا...

■ بمؤسسة ضخمة.

□ حسيب: كما يقول غرامشي: «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة»، لنرى كيف أن الإرادة تصنع شيئاً.

جلسنا أنا والدكتور بشير الداعوق، والدكتور سعدون حمادي، والدكتور برهان الدجاني، والدكتور يوسف صايغ، والدكتور وليد خدوري مع عدد قليل من الإخوان الآخرين. كنا منشغلين بالوضع العربي وما حصل بعد عام ١٩٧٣، ونتائج حرب ١٩٧٣ التي انتهت إلى غير ما هو متوقع منها. وقررنا إنشاء مؤسسة، مركز دراسات لا علاقة له بأي حكومة أو أي نظام، تدعو إلى قضية الوحدة العربية بشكل علمي وبعيداً من أي تكتلات. كانت الفكرة فقط هي الموجودة لدينا يومها. وقمنا بوضع مسودة بيان، وأجرينا اتصالاتنا. وفي آذار/مارس ١٩٧٥، أعلنّا عن قيام مركز دراسات الوحدة العربية، ولم يكن لدينا غير الفكرة فقط والعنوان، ولا أي التزام من أي أحد. عقدنا اجتماعاً تأسيسياً، ولسوء حظنا بدأت الحرب الأهلية اللبنانية في الشهر التالي، في نيسان/أبريل ١٩٧٥، فلم نستطع أن نعقد الاجتماع التأسيسي في لبنان، فعقدناه في الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥. وأقرينا النظام الداخلي وتحولنا إلى مجلس أمناء. وبسبب الحرب الأهلية في لبنان، افتتحنا مكتباً مؤقتاً في الكويت، واتينا بمحمد الخولي مديراً للمكتب. وفي السنة نفسها تم تعليق الدستور الكويتي بضغوط خارجية، ولم نستطع القيام بأي عمل فأقفلنا المكتب في آخر السنة وعدنا إلى بيروت، ثم تحسنت الأوضاع قليلاً في لبنان، وفي ١٩٧٨/١/١ بدأنا العمل من بيروت، وفي الشهر الخامس من عام ١٩٧٨، صدر العدد الأول من مجلة المستقبل العربي؛ وفي نهاية عام ١٩٧٨، صدر أول كتاب من المركز.

بدأنا من الصفر. الآن لدينا بناية من ستة طوابق، ومجموع موجودات المركز تزيد قيمتها على ١٠ ملايين دولار، وحافظنا على استقلالية المركز، وعلى صيغتنا وشعارنا الذي هو شعار يوسف صايغ: «الخبز مع الكرامة». نرى كيف أن الإرادة والعزم حوّلا فكرة المركز إلى ما نحن عليه الآن في عام ٢٠١٦.

■ لكنها مغامرة دكتور حسيب؟!

□ حسيب: لا ليست مغامرة.

■ أولاً: العقل المؤسسي لم يكن موجوداً في الوطن العربي، وكانت هذه مبادرة متميزة. ثانياً: مركز دراسات بهذا الحجم يحتاج إلى تمويل؟

□ حسيب: كان هناك مجموعة من المؤسسين تستطيع أن تنعتهم بـ «الفدائيين»، لكن معنى ذلك أن الإرادة قادرة على أن تصنع شيئاً على الرغم من قسوة الظروف. الآن النظرة الخارجية تدعو إلى التشاؤم، لكن لا، هذه مرحلة انتقالية وليست وضعاً نهائياً. وهناك أسباب تدعونا إلى التفاؤل بالمستقبل، لكن الأمر يعتمد علينا، والدراسات المستقبلية تقول إن المستقبل يحمل خيارات مختلفة، والخيارات بعضها أفضل من بعضها الآخر، ولكل خيار متطلباته، وعندما تختار خياراً أفضل يجب أن تكون راغباً فيه وقادراً على دفع الثمن المطلوب من أجله. ليس هناك قدر مكتوب بأننا مثلاً سنصل إلى حالة معينة. الأمر يعتمد علينا نحن.

■ يعني المستقبل العربي ليس قدراً؟

□ حسيب: لا، هناك خيارات بعضها أفضل من غيره وتعتمد علينا.

■ اليوم الحركة التاريخية هي امتداد عملياً، أي لا تستطيع أن تقول إن الحاضر ليس انعكاساً لهذا التاريخ، والمستقبل هو جزء من هذه الحركة، وفي رأيك هذا الوضع الذي تعيشه المنطقة والعالم من غليان هو امتداد لحالة الهدوء لما بعد الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى قطبين، الأمريكي والروسي، وهو ما شكل طبيعة صراع تحول من الخشن إلى الناعم إلى أن عدنا اليوم إلى الصراعات الدموية؟

□ حسيب: أخ حسام، الأمور أصبحت معقدة إلى حد من الصعب فهمها ما لم تكن متابعاً ولديك مصادر معلومات وتعرف حقيقة ما يدور. إنني أصرف ما بين ٣ و٤ ساعات يومياً لمتابعة الصحف العربية والأجنبية، وتقارير ومعلومات مختلفة لمتابعة وفهم أو محاولة فهم ما يحصل.

ألخص الموضوع كالتالي: شاء قدرنا أن نكون في منطقة استراتيجية تهم العالم، وفي منطقة فيها موارد طبيعية أساسها النفط والغاز التي تهم العالم الصناعي. وبالتالي لا نُترك لشأننا. هذا لا يعني أن الخارج يتحمل كل المسؤولية. نحن نتحمل جزءاً من هذه المسؤولية، لكن القوى الكبرى ترى أن ليس من مصلحتها أن تتحد البلدان العربية بعضها مع بعض. أجرينا في المركز على مدى ٢٠ عاماً، دراسات حول مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى يومنا هذا، معتمدين على الوثائق الرسمية قدر الإمكان. وقد تبيّن من تلك الدراسات الوثائقية أن جميع الدول الرئيسية في العالم لا تريد الوحدة العربية، ومن دون استثناء، بما فيها الاتحاد السوفياتي السابق، فهو عندما قامت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، لم يكن مؤيداً لها. إذاً، العالم كله لا يريد وحدتنا، ما عدا استثناءات قليلة، لا يريدنا أن نتحد. لو كنا في موقع مثل اليابان التي تقدمت فما كان يهمنا أي أحد، لكن نحن يختلف وضعنا. من ناحية ثانية الوضع الدولي تغيّر، بعد عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ وعقب سقوط الاتحاد السوفياتي، إذ انفردت أمريكا بالنظام الدولي لوحدها، فأصبح نظاماً أحادي القطبية، هذا النظام الدولي بدأ يتغير، لم تعد أمريكا قادرة على الاحتفاظ بوحدانية قيادة هذا النظام، وبدأ هذا النظام يتحوّل تدريجاً إلى نظام متعدد الأقطاب.

وأحد أسباب هذا التحول أن القوى الرئيسية صار لديها قوة نووية، أمريكا من جهة وروسيا من جهة، والصين وحتى فرنسا وبريطانيا. وتطورت هذه القوى النووية، بحيث إنه إذا ما بادر أي طرف إلى استخدامها، فإن الطرف الثاني لديه القدرة على الرد، وكل طرف يملك من القدرة النووية ما يكفي لقتل شعب الطرف الآخر بالكامل مرتين وأكثر! وبالتالي أصبح هناك استحالة للحروب بين هذه الدول الكبرى.

■ يعني توازن رعب؟

□ حسيب: نعم توازن رعب، وهذا ما أدى إلى استبعاد استخدام القوة في تحقيق أهداف هذه الدول الكبرى، وإلى سعيها إلى التفاهم. وهذه أنظمة أغلبيتها ديمقراطية، أي أن لا الرئيس الأمريكي ولا الرئيس الفرنسي ولا رئيس الوزراء البريطاني يستطيعون أن يعتمدوا سياسة ينفردون بها ضد مصالح بلدانهم، لأنه بعد سنة أو سنتين أو ثلاث، ستحصل انتخابات ويطرد هذا الرئيس أو ذاك خارجاً. أما نحن فوضعنا مختلف. في الفترة الأخيرة حصلت مجموعة «تفاهمات» بين أمريكا ومن معها وبين روسيا ومن معها. هذه التفاهمات امتدت من أوكرانيا حتى قبرص. فجزيرة قبرص كل المحاولات لتوحيدها أخفقت، والآن وعلى الرغم من المعارضة التركية تجري محاولة جادة لتوحيد جزيرة قبرص وأوكرانيا. وبعض هذه التفاهمات تشمل منطقتنا، وهي على درجات مختلفة من التقدم والنضوج، قسم منها يصل التفاهم فيه إلى حدود ٧٠ - ٨٠ في المئة، وقسم آخر يصل التفاهم فيه إلى ٥٠ في المئة، وقسم آخر لا يزال في البداية. أكثر التفاهمات نضوجاً في منطقتنا هي التي تتعلق بسورية. هناك تفاهم بين روسيا وأمريكا حول سورية ويتم تطبيقه حالياً، ونحن نفاجأ ببعض التطورات، يوم السبت في ٢٧ شباط/فبراير هناك هدنة أو وقف إطلاق نار، فالحل في سورية في تقديري، سيتم بأسرع مما نتوقعه؛ وهذه السنة ٢٠١٦، سنشهد حلولاً رئيسية للوضع في سورية.

■ إذا حُلّت في سورية ولم تُحل في العراق لا نكون قد فعلنا شيئاً؟

□ حسيب: واحدة واحدة، وعلى الرغم من أن الرئيس بشار الأسد سيبقى، لكن النظام سيكون مختلفاً، سيكون هناك دستور جديد، ونظام سياسي جديد يختلف عن السابق، وهذا ما تم الاتفاق عليه بين روسيا وسورية. زيارة الرئيس بشار الأسد لبوتين، تم خلالها الاتفاق على هذا التغيير، لهذا السبب وافقت أمريكا على الصفقة. قبل هذه التفاهمات، كانت تتم الحلول، بربح فريق وخسارة آخر. لكن الآن لن يكون هناك رابح - خاسر، بل رابح - رابح. وقد يربح طرف ٧٠ في المئة هنا والآخر ٢٠ في المئة هناك. هذا ما تم في سورية وسنشهد هذا. على سبيل المثال، هناك أمور نقرأ عنها ونراها، ولكن لا نعرف خلفيتها. المعارضة السورية كان لديها اجتماع في الرياض. الجيش الإسلامي تابع للسعودية، وقائد الجيش الإسلامي لم يستطع حضور الاجتماع. وبقدرة قادر اجتمع هو و١٢ من القيادات الرئيسية للجيش الإسلامي، و٧ آخرين من قيادات المسلحين الآخرين في الغوطة الشرقية اجتمعوا في مكان واحد، وأتت الطائرات السورية لتقصفهم وتقتلهم جميعاً. هذه

للشخص الذي لا يعرف بواطن الأمور، وهي في حقيقة الأمر تمهيدات لكي نصل إلى هدنة بعدما تم ترويض المعارضة المسلحة. هناك تفاهمات بدرجات مختلفة؛ فهي في اليمن بدرجة أقل، أما العراق ففيه صعوبة؛ فالاحتلال في العراق لم يغيِّر نظاماً فحسب، بل قضى على الدولة، فمنذ غزوه العراق حل الجيش العراقي وجميع القوى الأمنية، وأصدر قانوناً أسماه قانون «اجتثاث البعث». البعث كان موجوداً لمدة ٤٠ عاماً!؟ فكل المدراء وكل من له منصب كبير، كان يسجل كبعثي رغماً عنه إذا لزم الأمر. تم تفريغ الدولة وجاءوا بأميين جهلة وسراق، نهبوا وسرقوا. وضع العراق صعب، والقوى الموجودة والمشاركة في العملية السياسية الآن لا تملك أفقاً وطنياً، وهي مختلفة في ما بينها. والمشكلة لا تحل بتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم: سنّي وشيعي وكردي. الجميع مختلف بعضه مع بعض. الخوف هو من «تفتيت العراق» لا من تقسيمه. لذلك دَعيتُ مؤخراً إلى لقاء تشاوري عراقي سيعقد في بيروت في ١٩ آذار /مارس ٢٠١٦ المقبل، وطرحت مبادرة لحل القضية العراقية من خلال تدخل مجلس الأمن، وقوة عسكرية عربية، ومرحلة انتقالية لمدة سنتين. وهكذا.

■ **دكتور خير الدين، كنت قد أعددت عشرات الأسئلة، لكن مع الأسف الوقت معك مضى سريعاً جداً.. أولاً شكراً على جرعة التفاؤل التي أعطيتنا إياها وللمشاهدين.**

□ حسيب: الجرعة ليست مبنية على تمنيات بل على معلومات.

■ **أنت أكثر شخص، كمفكر عربي، اليوم تملك معلومات. أود أن أشكرك على حضور شخصك الكريم هذا إلى هذا الفضاء.**

□ حسيب: حتى نفهم ما يسمى الربيع العربي، لماذا نجح في تونس، ونسبياً في مصر، ولماذا فشل في سورية وفشل في اليمن، هناك أربعة عوامل إذا توافرت تنجح الانتفاضة ولا أسميها ثورة، **أولاً؛** كسر حاجز الخوف، ففي تونس كان انتحار البوعزيزي حرقاً كسراً لحاجز الخوف ولحقت به الناس، **ثانياً؛** أن يكون الشعب منسجماً، في وتونس جميع المواطنين مسلمون على المذهب المالكي. **ثالثاً؛** أن تكون الانتفاضة غير عنفية، فإذا استعملت العنف فإن الدولة لديها إمكانيات أكبر للعنف ومبرراً لاستخدامه. **رابعاً؛** أن يكون الجيش محايداً أو مع الانتفاضة؟ توافرت هذه العوامل في تونس فنجحت الانتفاضة، وتلك توافرت في مصر، لكنها لم تتوافر في سورية ولا في اليمن ولا في ليبيا.

■ **وعلى أمل أن تستنهض هذه الأمة وتستعيد رونقها ووحدتها. أشكر حضورك الكريم ثانية.**

□ حسيب: أنا أشكرك على إعطائي هذه الفرصة، وبعدما عرفته عن هذه الفضائية الجديدة الناشئة، أتمنى لكم كل التوفيق، والمركز بإمكانياته المختلفة حاضر لدعم هذه المحاولة التي أتمنى لها التوفيق.

■ **شكراً للدكتور خير الدين. والشكر موصول لفريق العمل الذي ساهم في إنجاح هذه الحلقة، دمتم بخير وأمانة الله ورعايته.**

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

- خ -

- ص -

- ط -

- ظ -

- ع -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -